شرح کافیه لعصام الدین

بو کتاب قاضی زاده در عنبر جزء
تبق افندینک
عاریه در عفلت اولنمه

بو شرح فاضل عصام جلبینک
کافیه اوزرینه شرحلری عصام الدین
نسخه‌سی اولنور عفلت اولنمه

ملا جامینک اوزرینه حاشیه دوشمشدر
اولنور عفلت

شرح کافیه ابن حاجب الطول

شرح کافیه ابن حاجب

عربی
اسفراینی
عصام الدین ابراهیم بن محمد بن عربشاه
احمد بن مصطفی البکطاشی بن
محمد افندی
سنه
١٢٢٦

شرح کافیه لعصام الدین
٨٣٩
٧ - ق
٢٥٠
شرح کافیه ابن حاجب الطول
٨١٩ ٨٣٩
١٦٧٣٨
شرح کافیه ابن حاجب
عربی
اسفراینی
عصام الدین ابراهیم بن محمد بن عربشاه
احمد بن مصطفی البکطاشی بن
محمد افندی
سنه
١٢٢٦

٣٥٠

شرح كافيه ابن حاجب الجدل

٨٣٩
١٦٧٣٨

شرح كافيه ابن حاجب

عربی

اسفراينی

عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه

احمد بن مصطفى البكطاشی بن

محمد افندی

سنه

١٢٢٦

شرح كافيه لعصام الدين

١٣٥

كتاب قاضی زاده عبد ..... ده طبق اصلنك در

عاريه در غفلت اولنمه

بو شرح فاضل ..... ايدنك كافيه اوزرينه شرحلر عصام الدين تسميه اولنور غفلت اولنمه

ملا جامينك اوزرينه حاشيه در ..... [illegible] اولنور غفلت ...

ذكر .....

شرح كافيه لعصام الدين

بو كتاب قاضى زاده عنبرجزه
لنبق افندينك در
عاريه در عقلك اولسه

بو شرح فاضل عصام حضرتلرينك
كافيه اوزرينه شرحلرى عصام الدين
تسميه اولنور عقلكه اولسه

ملا جامينك اوزرينه حاشيه دوكمشلردر
الكن [illegible] اولنور عقلكه

جرة اد دهان سلا ١ محر

دکتر حسين مفتاح

شرح كافيه ابن حاجب الطول

حيل
لما تلطفوا بالطلا في الحبل
على [illegible] في [illegible] اشترى

الى الطبيب
دنا الاجل اصطلح [illegible]
فمن لطالب القتيل القاتل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قد اشتريت هذه النسخة الشريفة
في يوم الاربعا من شهر المعظم
من سنة ١٢٩١ وانا اقل العباد

العطف

المتعدي وغير المتعدي ٢٢٤	افعال القلوب ٢٢٦	الافعال الناقصة ٢٢٩	افعال المقاربة ٢٣٢	فعلا التعجب ٢٣٤
افعال المدح والذم ٢٣٥	الحرف ٢٣٧	حروف الجر ٢٣٨	الحروف المشبهة بالفعل ٢٤٥	الحروف العاطفة ٢٥١
وام المتصلة ٢٥٣	وام المنقطعة ٢٥٤	حروف التنبيه ٢٥٥	حروف النداء ٢٥٥	حروف الايجاب ٢٥٥
حروف الزيادة ٢٥٦	حرفا التفسير ٢٥٧	حروف المصدر ٢٥٧	حروف التحضيض ٢٥٨	حرف التوقع ٢٥٨
حرفا الاستفهام ٢٥٨	حروف الشرط ٢٥٩	واما للتفصيل ٢٦١	حرف الردع ٢٦٢	تاء التانيث الساكنة ٢٦٢
	التنوين ٢٦٣	نون التاكيد ٢٦٤		

١

استصحبه الحقير العاصي عبد [illegible] افندي
بن محمد افندي السيد حامد
[illegible] في اليوم الخميس
١١٧٠

من تملكات العبد المحتاج الى رحمة الله الغني
محمد علي بن علي بن عبد اللطيف [illegible] التبريزي ١٢٩٩



در تملک [illegible] والد [illegible]
[illegible]
[illegible] ١٣٠٦

قد وصل [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

احمد الله على ما الهمني ۞ كمن عصاميا ۞ لا عظاميا ۞ وان كنت ابن الكرام ۞ وخلفا عن الاعلام ۞
وحفظني ان اكون امسيا وجعل كل يوم لي خيرا مما تقدم عليه من الايام ۞ ثم ابلغ صلاة دائم سلام ۞
ابلغ مراقد عظام ۞ ومشاهد اجسام جسام ۞ لسيدنا محمد افضل من اوتي خير
كلام ۞ وآله وصحبه قدوة مبيني الحلال والحرام ۞ وبعد فيقول المفتقر الى الله
القوي المتين ۞ ابرهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرائني ۞ المشتهر بعصام الدين ۞
ان الكتاب الذي تحصيله انسب من كل مناسب ۞ وتحصيله احل المراتب الى الاعلى
الكافية المنسوبة الى الشيخ ابن الحاجب ۞ اوصله الله الى اعز المطالب ۞ وجعل انيس اجل مقاصد
كل طالب ۞ وهو وان شرحه اوحدي بعد اوحدي ۞ واوضحه المعتني بعد المعتني ۞ لم يزل الى الآن لا اهلية
وبقي اكبر مقاصده على دلالة له كان في اصله ۞ وبما تخيل المعول على شروحه انه صار
محصلا ۞ لمقصد من غوامض مقاصده ۞ ولم ينل منه محصلا ۞ وطالما حداني ذلك الى ان اشرحه ۞
شرحا واضحا موضحا مختصرا مقيدا المطلقاته ۞ مفسرا مفيدا المغلقاته ۞ مناسبا لطالب مسلاته ۞
مفصلا لمجملاته ۞ مصلحا لمختلاته ۞ مصححا لمعتلاته ۞ الا ما اغني النطاسي ۞ اولم
يره الاناسي ۞ وكان يعوقني عنه العوائق ۞ وسابق نوائب ۞ ساقتني الى اللواحق ۞
الى ان سألني الاقدام عليه ۞ من لا يسعني مخالفته ۞ لانه حققت لي مواساته وعاطفته ۞
وتحققت انه لا يضيع عملي ۞ ولا يحسب دون بابه املي ۞ وهو ان لا يخفى على ذلك اللمعي ۞ دقايق
نظري ۞ وحقايق ما ادى اليه فكري ۞ ويعلم جواهر العلم على الناس ۞ ومن ارباب الالباب
ممن ليس لهم الا الخواص ۞ ولا يسير بين اصحاب طريق الصواب ويابي الوسواس الخناس ۞
الذي يوسوس في صدور الناس ۞ وكيف لا وقد توحد فيما بين اولاد السلاطين والحكام ۞ بنصب اعلام
العلم وتكريم العلماء الاعلام ۞ فلذا اجعله ربه في مقام الاكرام ۞ عبد العزيز العلام ۞

لازال

لازال له من التوفيق دوام ۞ ومن التاييد عصام ۞ لا جل اباه ۞ هو اعظم خواتين الانام ۞ واكرم سلاطين الانام ۞ مع
واحاميهم لحوزة الاسلام عن الانهدام ۞ والمعتهم لصلاصة البدعة بالصيلم والاصطلام ۞
واسخى من البحر والغمام ۞ واشجع من ضرغام الاجام ۞ عبيد الله فوا ها تم واحالهذا
المقام ۞ ياربه وياربابه ۞ رب اباه واباه ۞ واجعلهما ممن اتبتهم الحكمة والحكومة ۞
واحفظهما عن فتنة البأس والخصومة ۞ وادم جنتهما في ظلال العيش الناعم ۞ بانعام
ذلك الاب وهذا الابن المنعم ۞ سيما اميرا كبيرا رباه ۞ في ايام الطفولية والصبا ۞
على العلم والعدل والعفة والورع والسخا ۞ الامير الحليق الحوى بجوامع المدح والثنا ۞
المتفرد من سر الامرا بالشجاعة والسخاوة والبذل والعطا ۞ مولى العلما نعم المولى ۞
امير محمد بن الامير المنصور المبرور وقاية اللهم ارزقه جنات في الدارين تقول صاحبها
حيي تحامجد الله شرحا للمعنى لم ينحد عن الانسان بثانيه ۞ ولم يمل عمد الانسان
العين ما يراه ۞ وما ارجوان يكون مرضيه اي جعلت ما يحويه الكتب من العلل النحوية
محوسة ۞ وما يطوى عليه الزبر من برسف مالا يحع صعه مطوية ۞ اذ ليس فيهما الا سحه
الا وحام ۞ وقد تيسر لي غاية ما في الامكان ۞ في اثناء تشتت الاركان ۞ اثق بالله ان يكون
تاليفا مستجلبا الالفة قلوب الطلبة ۞ وموسلا للوصول الى اجل الطلبة ۞ وهو حسبي ونعم
الوكيل ۞ اعلم انه لا بد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصول هي عدة
وصول الى مقاصده فذكرتها اولا تسهيلا لطالبه وقاصده العلم ان كان اعتقاد الشيء يسمى
تصديقا والا فتصور وكل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق علم بشيء ينتقل منه اليه
بديهي وان توقف فنظري لنسبته الى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المطلوب
وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشيء
بطريق النظر يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا على صيغة اسم المفعول
والاصل في المعرف ان يكون مميز الكل من افراد المعرف عن كل ما ليس فرداله وذلك بان يشمل
كل فرد له بحيث لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل ما ليس فرداله ويسمى منعا
ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرف به محدودا وقد يكتفي في المعرف

ما الصدر عن بعض الاعتبار لكنه لا يكاد يوجد في تعيين المفهومات الاصطلاحية اما يكون في تعيين اللغة ولذلك يناقش في تعريفات تلك المفهومات بعنوان المنع والايجاب عنها بالاكتفاء بل يتكلف ما امكن لجعله مانعا ومن شرائط المعرف ان يحترز عن اللفظ المشترك وهو ما وضع لمتعدد لكل موضع على حدة لا يكون تابعا للوضع الاخر بان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع له فيه للموضوع له في الوضع الاخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع لمناسبة بينه وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغي ان يشترط الاجتناب عن الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الفساد فكانهم اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه وبين المجاز ومعنى الاجتناب عنهما ان لا يستعمل في التعريف من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ماهو ومن شرائطه ايضا اي يحترز فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لانه كالضائع لم يغن او قرب الشائع وما تراه كثيرا في تعريف هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظ هي من مصطلحات هذا الفن كالمعرف والمعلم كالا يعرف المعرف لا يعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شائعة في الالسنة مشتهرة بحيث كان المصنف يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم يبق مشتهرة بعد زمان صاحب التعريف والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرف اما بوجه مساو واما بوجه غير مساو وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور فيجب ان يقصد كل من لفظي المحدود والحد مفهومه لا الافراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف مخالف لما هو عادة اصحابها ولذلك يحفظ المعرف والمعرف عن الاشتمال على ما يدل على قصد الفرد وسكر على من قرن شيئا منهما بلفظة كل ويعتذر بما امكن ان يتكلف ان كان له شان او ستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المصنف في تعريفات الفنون المستخرجة بالتتبع امرين اخرين احدهما انه ينبغي ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان خطاب تاليفاتها ليس مع المتتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك

بالتتبع

بالتتبع ولذلك ستراه يعدل عن بعض الاحكام دون بعض فيصح ان يعرف له بعض المفهومات بما عرف بالتتبع ليعلم احكام اخرى لم تعرف بالتتبع هذا وعند التحقيق يحكم بان خطاب هذه الفنون لا يخلو عن مخاطب ليس له تتبع اصلا وبالجملة ينبغي ان يراعى في تعريفاتها هذا الاصل وما لم ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه باعتبار اخر يتوقف على تتبع ما لانه لا يتم بالنظر الى من هو عار عنه راسا وثانيهما وهو مذكور في بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكر هذا يريد ان يقولهم في حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع عليه فعل الفاعل سواء كان وقع عليه في نفس الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظه لم يكن مفعولا به وظاهر معناه في غاية الاختلاف لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعتبر الا ترى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها ما يدل على ذلك بعد مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريف معناه انه حال بحسب دلالة اللفظ لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذي هو مفعول به فالمعتبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكر من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك وبعد تحقيق ما ذكره من الاصل لا معدل عنه فان كثيرا من تعريفاته لا تتم بدونه والاصل في التعريف ان يكون مركبا من جزئين احدهما اخص من الاخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الاخر فقط والاخر يصدق على كل افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى ذلك الاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره وذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا من المعرف وان كان الجزءان بحيث يشمل كل منهما بعض ما يشمل الاخر وهما الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس وللمتاخر هو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة وينبغي ان يحفظ التعريف عما يوهم التعريف بالاخفى او المساوي ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته

مع معرفته لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على الشيء متاخر
عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه ومن عادة ارباب التعريف ان يعقبوا الحد في
بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود واما تحصيل مفهومات الاقسام
لانها مبهمة لبيان ما يختص بكل من الاحكام والتقسيم هو ضم مفهومين متخالفين الى المفهوم
ليحصل من ضم كل مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل والثاني هو الذي
يقال له الاخص بحسب المفهوم ويسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين
الذين ضما اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما بالقياس الى المقسم وقسيما
بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الاخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم ايضا
للمفهوم لا للفرد وان كان لمرسه جعل الافراد طائفة طائفة وانه يجب حفظ لفظ
المقسم عن الدلالة على قصد الفرد والاصل في التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع
افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر على العقل بمجرد
ما ذكر في التقسيم من غير ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لازما له وقد لا يكون
كذلك بل يحتاج الى تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها ويسمى الاول
قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية والاصل ايضا في التقسيم ان لا يصدق شيء
من الاقسام على ما يصدق عليه القسم الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق
قسم مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمت الى المقسم ويسمى قسمة اعتبارية ولما فرغنا
من تمهيد الاصول حان القفول الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب والتضرع
والابتهال الى الفياض الوهاب لالهام الصدق واعلام الصواب وللتوفيق
لتنقيح الخطاب اعلم ان المستفاد من بعض الشروح ان الكافية كانت مشتملة على
خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد من بعضها انها لم تشتمل الا على التسمية ولا
على الحمد وكان وجهه ان الخطب في الاكثر الحاقية فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم
من ذهب الى انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يبدأ به

على ألسنتهم وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع بريد ان المقام داع الى هضم النفس
لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذي لم يسبق المصنف احد بمثله واورد عليه ان ترك
ما ورد به الشرع والعرف السلف للتخييل مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل
ان لا يصوم ولا يصلي احد هضما للنفس بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن
ان يدفع بان تخييل انه ليس ككتب السلف وليس بذي بال لا يستدعي عدم الابتداء
بل يكفي فيه تخييل عدم الابتدا والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شاع
من ذكر لفظ الحمد او ما اشتق منه لانها لما اعتادت النفس استفادة الحمد في اوائل
الكتب بهذا الطريق ولم تجدها تحمل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية
على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس الحمد قول القائل
الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال على الصفات الكمالية فاحسن الضبط فانه
مزلة ليس لها سلوك اسلم منه وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوي يبحث
عن احوالهما او عن احوال ما يتوقف معرفته على معرفتهما من اقسامهما وما لا يعلم
الشيء لا يمكن ان يحكم عليه وفيه ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف تقتضي التعريف
والتعريف وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا تقتضي سبق علم المتعلم انما
تقتضي سبق علم الكاسب ففيه ان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول
اللفظ ولم يلاحظ تعبيره لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما
لم يعلم المبحوث عنه في العلم على وجه مخصص ومعين عند المتعلم ان هذه الحالة
له لا لغيره وشيء من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا الوجه ثم البحث عن حال الكلمة
واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث
عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك و :. كان الاولى تعريف الجملة لان البحث
عنها انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث
عن الكلام خفي الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر
الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة بحث يتبع في الجملة

يق لام التعريف

بحث الكلمة

لانه يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فيهم ما فعل الزمخشري
في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة وقدم تعريف الكلمة على الكلام
لتوقف معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها
وتوقف وجود فرده على وجود فردها وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها وتوقف
معرفة تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال الكلمة معرفة بلام التعريف فلنعين لك اولاً
معاني اللام ثم لنذكر ما يحتمله المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام فنقول لام
التعريف اما للاشارة الى تعيين ما اريد بمدخوله ويسمى لام الجنس وله شعب لانه قد
يقصد بالمعرف به الى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام
الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده في فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد
الذهني وقد يقصد اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق
واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الخارجي
واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة الى فرد من المدلول وحينئذ
يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه لا معنى الكلمة يكون المفهوم المقصود
بالتعريف فرداً منه بل هو احد معانيها فلا بد من تأويلها بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون
اللام اشارة الى المعنى المعهود عند النحاة من جملة افراد المسمى بهذه اللفظة
وحمل الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا يفهم من اطلاقها
في مقام تعليمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان
قصد المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيده منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به
قبل التعلم وهكذا الكل محدود قصد باطلاقه تعليم مدلوله لا تعلّ قصد فرد من مدلول
المحدود خروج عن الاصل الذي ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعريف
المحدود بما يدل على قصد الفرد لانا نقول ما قصد تمييز افراده يقصد في التعريف
الى تصوره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد مدلول لفظ المحدود او نفس الموضوع
هو له فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد ذلك الفرد وتصوير نفس

مفهومه

مفهومه لا يخالف القانون واما للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد
فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يمثل بلام الحقيقة
به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيده المخاطب المتعلم منه حين اطلاقه
في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في الشايع للافادة وفي
مقام التعبير ليس للافادة بل للتعبير وحينئذ اللام للاشارة الى بعينه عند
المخاطب باعتبار انه المعنى المعتبر عند النحاة ولا منافاة بين لام الجنس التي لا تنفك
عن الكثرة وبين الوحدة لان الجنس لها وحدة في العقل وان كثر في الخارج والوحدة
الذهنية لا تنافي الكثرة الخارجية على ان الوحدة لا تنافي كثرة ما بل كل كثرة
لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان
ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ مع الوحدة والكثرة لا تنافي وحدة جزئها بل
يستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان تحمله على لام الاستغراق ولا على
لام العهد الذهني لما عرفت انه لا قصد الى الفرد على ان لام العهد الذهني يوهم
جهالة المحدود لفظ لم يقل لفظة لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير والتأنيث
والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به في الكشاف في سورة
يوسف في قوله تعالى حتى تكون حرضاً بل جوز ترك التأنيث في صفة على زنة
المصدر في تفسير قوله تعالى خلصوا نجيا ولا الوحدة لا لانه لا وحدة معتبرة
عنده في الكلمة حيث جعل عبد الله كلمة اذ لا معنى لتاء الوحدة في الكلمة من غير
اعتبار وحدة لان التاء نص في الوحدة لا يجوز تجريدها عنها بل لان معنى الوحدة
في الكلمة افرادها فيغني قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل المهمل
اي الذي لم يوضع لمعنى والمستعمل اي الذي وضع لمعنى ولم يهمل والمركب والمفرد
لانه في العرف اللغة ما يتلفظ به الانسان وقيل في الاصطلاح ونقض بالضمير
المستتر لانه ليس مما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس مما
يتلفظ به الانسان فلانه لو كان منه لكان محذوفاً وقال ان المحذوف ما يتلفظ به

جوز الزمخشري ترك التأنيث
في صفة على زنة المصدر في قوله

لكن لم يتلفظ به ونوى وكونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا للزم حذف الفاعل مع
الاتفاق على انه لا يجوز حذف الفاعل في غير صورة التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر والزم المصنف كونه لفظا محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن
مطلب لا يجوز حذف الفاعل في غير صورة التنازع
القول بحذف الفاعل ولا يخفى انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال
اللفظ ما يتلفظ به الانسان او ما في حكمه وفيه انه يصدق التعريف حينئذ على
الدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها في حكم ما يتلفظ به في الوضع للمعنى والافادة
مع انها ليست بالفاظ قال المصنف في الايضاح او في ما ينطلق عليه اللفظ حرف
فينبغي ان يزاد في التقييد ويقال او في حكمه في وقوعه فاعلا موردا ومعطوفا
عليه ولك ان تقول الحكم في اطلاق النحوي ينصرف الى الحكم النحوي والفرق بين
اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف من مقولة الصوت والحرف ولفظ
موضوع منوي ربما يتلفظ به في هذا المقام الذي حذف فيه كما في قولك الهلال
فان المنوي فيه لفظ هذا وربما يقال هذا الهلال وربما لا يجوز اللفظ به في هذا
المقام لكن يتلفظ به في مقام اخر كما في قولك حمدا فان المقدر فيه حمدت وهو
وان لا يتلفظ به مع حمدا لكنه يتلفظ بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح
الرضي في بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل في زيد ضرب وهند ضربت
هو وهي تدرس لضيق العبارة ولم يوضع لهذين المضمرين لفظ فعبروا عنهما
بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح
به بقي ان المستتر ماذا فنحن نقول والله اعلم ان المعنى المعقول الحاضر في
مقام التكلم والخطاب بذاته استغنى بحضوره عن الاحضار بلفظ وفي
الغيبة سبق الذكر ففي التكلم والخطاب ليس من جنس اللفظ اصلا وفي الغيبة
ربما يكون لفظا اذا كان المنوي السابق لفظا كما في قولك زيد سمع ولفظ فعل
فالفاعل اللفظي والحقيقي في اضرب متحدان ولكونه فاعلا للفظ جعله لفظا
حكما ماذكره بعض الافاضل الشارحين انه ليس من مقولة الصوت والحرف

اصلا

اصلا محل نظر والحق التفصيل وما نقله الشارح الرضي عن بعض النحاة في بحث المضمرات
ان المقدر في اضرب ينبغي ان يكون نصف الالف او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون
اقل من ضمير المثنى ليس بشيء انه لا يخطر بالبال حين سماع اضرب شيء بازاء المخاطب
من نصف الالف او ثلث الواو على انه ينبغي ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب ان يكون
ثلث الجمع لا ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر في ضاربان الفا وفي ضاربون واوا
وفي ضاربات نونا مع بعدها يلزم كونه لفظا ويلزم ما قد سبق لكن بقي على ما حققنا
انه يشكل حينئذ جعل اللفظ الحكمي مما وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوي
مطلب يشكل جعل اللفظ الحكمي مما وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوي
فكيف يكون موضوع وموضوع له فيختل تعريف الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم
الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا كاللفظ اعم من ان يكون حقيقتين او حكميين ويجعل
المستتر موضوعا حكميا ودالا حكميا ولنا في شرح الرسالة الوضعية كلام اخر في
تحقيقه لكن مخافة الاطناب دعت الى حواليه فاليه المرجع والمآب والله اعلم
بالصواب وتقييد التلفظ بالانسان لا يخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن
عن تعريف اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ بها الانسان وللتحفظ
عن الايهام ترك المصنف ذلك التقييد في شرح هذا الكتاب وان قيد في ايضاح وضع
تعريف الوضع
بمنزلة الفصل يخرج اللفظ المهمل كله ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور وامثالها
من الاصوات الموضوعة للمعاني من غير ان يكون الفاظا الا ان مقدم اللفظ منعها
عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ المركب حتى يكون مغنيا عن قيد الافراد لان
الوضع تعيين شيء لشيء بحيث ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من غير
قرينة واللفظ المركب عين كذلك لكن بعين اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات
المخصوصة والقائم لذات له القيام وصورة التركيب لثبوت القائم لزيد فقد عين
زيد قائم لمجموع هذه المعاني لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة ليخرج
تعيين المجاز لان الواضع كما عين اللفظ للموضوع له عين لكل ما يناسبه بقرينة
فقال اطلقوا كل لفظة وضعناها لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين

الشامل لهما ايضا من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى الاخص المذكور وهو المدار
لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصير اقسام الكلمة وتنويع
الدلالات بالمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك وهذا التعريف اولى من قولهم تخصيص
شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم الشيء الثاني كما يشهد به استعمالهم باللام
دون الباء على انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك او المرادف وقد بسطنا بيانه
في شرح فارسي المنطق ولا ينتقض تعريف الوضع بوضع الحرف لان تعيينه ليس
بحيث ينتقل منه العالم بالوضع الى المعنى بل لا بد من ضميمة لان الضميمة انما يجب ليعلم
الوضع لانه ما لم يكن الضميمة لا تحضر عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل
اليه من غير ضميمة ولهذا الكلام مزيد تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى
ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون معنى قوله وضع عين شيء لشيء بحيثية مخصوصة فلا
سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تجريد الوضع
عن الشيئين وجعله بمعنى التعيين لكن لا مطلقا بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة
المربوطة في اللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشيئين ووضع اللفظ والمعنى موضعهما
فبقوله وضع لا يخرج شيء من المهملات لانه ما من مهملة الا وعين ولا اقل من تعيينه
للتركيب من حروف مخصوصة وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم تعين لمعنى فما قيل
انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجا لان حروف الهجا عين لوضع
التركيب فخروجها بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلت لا تجريد عن الحيثية المعتبرة
في مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز في تعريف الكلمة وللنظر
الدقيق هنا مشهود اخر وهو انه ربما يكون للمعنى في حالة الاجمال احكام
ليست له حالة التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسناد العلم الى زيد
بلا كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل صورة الشيء في العقل لا يبقى لك سبيل
الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل وله غير نظر فعليك قوله وضع بمعناه الاجمالي
صالحا للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا يوجد تلك الصلاحية في تفصيل

ذكره

ذلك المعنى فحينئذ وضع احتراز عن جميع المهملات كما هو المشهور والاحتراز بقوله
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء سواء كان لفظا كمعاني اسماء حروف الهجا او غيره وقد
يكتفى فيه بصحة القصد وهو اما مصدر بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان
او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاعراض
بان جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول ومكان الفعل او اسم مفعول وكان
في الاصل معينا كمرمى خفف وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لا النظر للتخفيف مفرد
احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل الميزان
وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به وصف له بحال اللفظ
فالمعنى المفرد معناه المعنى المفرد لفظه فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة
على المجاز وتحرزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من
الوضع لمعنى مفرد ان يكون اخذ في الوضع المعنى المفرد وانما اخر مع افراده عن
الوصف الجملة وحق الوصف المفرد ان يقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم
لتبادر منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد متاخر عن الوضع ولا غنى عن ذكر الوضع
لاستلزام الافراد الوضع وهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة
لفظ مفرد بل مفرد فيكون تعريفا بالمفرد :: ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى
وبين ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف اي ما ليس
بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس بجملة واستعماله بجميع هذه المعاني يرد
عليك في هذا الكتاب وتوقف كلا في موضعه فاستعماله في التعريف مخل لما عرفت
ومما لا يذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفردا وبالنسبة
الى معنى مركبا كعبد الله وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجاز كالاسد
فانه حقيقة في الحيوان المفترس فكلمة مجاز في الرجل الشجاع وليس بكلمة فلا بد
من قيد الحيثية اي الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج
عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازي والا لم يكن التعريف

ما نعا فيجل الانسب بغرض علم النحو ان يجعل نحو قائمة وبصرى من مركب اعرب اعراب
الكلمة داخلا فى حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد
وان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب كلمتين خارجا عنه كما اخرجه صاحب المفصل
ومن تبعه عنه بذكر اللفظ فيه اذ لا يقال له لفظة اذ المراد باللفظة ما لا يمكن التلفظ
به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع بل لا يصح التلفظ بالمجموع الا مرة واحدة
ونحن نقول اخراج الزمخشرى مثل عبد الله عن تعريف الكلمة سببه ان يكون
وبه كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهى جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل
والحرف وقال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول
ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو
والمركب اما جملة واما غير جملة اسما جعلا اسما واحدا معدى كرب وبعلبك
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى وقال علامة التفتازانى
فى شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب ان النحاة اجمعوا على ان مثل عبد الله اسم
وكل اسم كلمة ثم نقول ان تعلمك على معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب
المفصل ومعانه ما هو الانسب مالم يعتبر المصنف على ان الانسب لغرض النحو
جعل عبد الله كلمة ليصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلى وجعله بمنزلة
الكلمتين وبان بمجموع الرجل وسمى لجعلهما بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج
فلولا اعتبار الكلمة كما عرفه المصنف لم يعد المعرب بسبب التنزيل منزلة غيره من
المعرب بلا تنزيل وتكلف وهى اسم اى كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة
باحد الازمنة الثلثة وفعل اى كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترنة باحدها
وحرف اى كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذى هو لفظ اخر كما قالوا ان
الحرف مشروط فى الدلالة بذكر متعلقه وما ذكرنا ظهر ان تقسيم الكلمة اى ضم
القيود اليها قد يحقق الا ان القيد والقيد ذكرا بلفظ واحد وان القسمة استقرائية
لاحتمال قسم اخر هو ما دل على معنى بسبب غير لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة

الحسية او غر

المهرة جمع ماهر

الحسية او غيرها مما يمكن عقلا يدفعه الاستقراء فما ذهب اليه الرضى من ان الحصر عقلى وتبعه
كثرة من المهرة تعثرة انما يتم لو كان الحرف عند النحاة ما لا يدل على معنى بنفسه سواء دل
بالمتعلق او الاشارة او غيرها وهو ممنوع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع
بازاء ما وجد فى كلامهم ثم قد سبق ان الاصل فى التقسيم كونه حاصرا فبهذا الاعتبار
تضمن التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله لانها وجعل اللام متعلقة بالانحصار
المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت فى معرض البيان وقوله اما ان
تدل على معنى فى نفسها خبر ان ولما لم يصلح حمله على اسمه احتيج الى تأويل ان تدل
بالدال او تقدير الحال مضافا الى الاسم وفرق صاحب العباب شارح اللباب بين
صريح المصدر والمأول به فى صحة حمل الثانى على الجثة دون الاول فى بحث لام
الجحود وسيأتى وارتضاه المحقق الشريف فى حواشى الرضى والدلالة فى عرف ارباب
العربية كون الشئ بحيث اذا علم علم منه شئ اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او
الوضعية او الطبعية فالاولى هى الدلالة العقلية والثانية هى الوضعية والثالثة هى
الطبعية ويسمى الشئ الاول دالا والثانى مدلولا وقوله اولا من تتمة الخبر وعطف
على تدل اى او لا تدل على معنى فى نفسها وجعله عطفا على فى نفسها اى او لا فى نفسها
يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد اولا عطف على ان يقترن الثانى الحرف ترك العطف
لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة اعتراضية احتيج اليها التعيين معنى الحرف
كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا ما يماثله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة اولا عطف على التر ديد الاول ومقدمة من مقدمات الدليل حقها ان يعطف
على المقدمة السابقة كما هو المتعارف فى نظم الادلة وليس مع قوله الثانى الحرف
جوابا لسؤال مقدر ناشئ من الترديد الاول هو ما الثانى وما الاول لانه لا يعهد
مثل هذا السؤال فى اثنا الاستدلال ولان قوله والاول مقدمة الدليل فافهم
الثانى الاسم والاول الفعل لما كان يتجه على استدلاله على دعوى الحصر امران
احدهما ان الحصر استقرائى لا ينكشف الا بالتتبع والاستقراء فالترديد بين

النفي والاثبات مما لا طائل تحته اذ لا نتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء
يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى مجهول التصور لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل
والحرف فالاستدلال عليه لا يجدى اجاب عنهما بقوله وقد علم معطوفا على العلم
الذى يتوقع من الدليل وهو العلم بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد
علم بذلك حد كل واحد منها فالدليل تصور المدعى وبينهما والتضمنه المحدود اختير
على الاكتفا بالاستقرا ولك ان يجعل ذلك اشارة الى المدعى والبا بمعنى مع *
ولهذا التنبيه يقع فى معرفة قوله فيما بعد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فعل واسم
ومن الناس من جعل التقدير فقد تبين وقد علم مقدرما لو كان مذكورا لاصح جز
اله للتى ازالتها وذكر لا يرا دقوله وقد علم الى آخره نكات حسب ان يبنى نكايت
تركتها له لانى ليست جامع حكايات بل ذاكر ما ارجوا ان يكون متضمن *
هدايات وعن تضييع الوقت وقايات مصرعا سائلا من الله تعالى عنايات ووجه
معرفة الحدود من الدليل انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلاثة وتمام المشترك
بين الاسم والفعل والقيود بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان
لا معنى للحد عند الادبا الا المعرف الجامع للمانع فلا يرد انا لا نسلم معرفة الحدود
والحد معرف لا يشتمل الا على اجزاء المعرف وكون ما علم من الدليل تعريفا بالاجزاء
ممنوع ولكل من الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فانتظره سائلا من الله
زمان امان الكلام ما اى لفظ تضمن كلمتين اى كلامها يقال ضمنته الوعاء اى
جعلته فيه وخرج به ما سوى المركب لكن خرج ايضا نحو حسق مهمل مع انه كلام اذ
ليس جسق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفينا فى شرح الرسالة الوضعية
الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه فى حكم الاسم حيث يجرى
عليه احكامه فيكون كلمة حكما وبحث النحوى لا تقتصر على الكلمة الحقيقة وكيف
لا وسى من الاصوات ليس بكلمة وستعرف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين
انهم لو اعتبروا مفهوم الكلمة على وجه يندرج فيه ما هو لو حكم الكلمة لكان انسب

الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد

مبحث الكلام

ولكون

ولكون المراد بكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما دخل زيد قائم فى التعريف مع انه
متضمن لاكثر من كلمتين لان قام مع فاعله فى حكم الكلمة حيث اجرى مجراه على
ان التضمن للكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التعريف
مجموع ضربت زيدا مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احداهما الى
الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضربت والتعلقات خارجة عن حقيقته والحق
مع صاحبه لان الخبر للجملة فى زيد ضرب رجلا مجموع زيد ضرب رجلا والمرفوع محلا
مجموعه لا مجرد زيد ضرب وهكذا نظائرها وقوله بالاسناد لاخراج المركبات
الغير الكلامية وهو اما مجرد نسبة شئ الى شئ كما فى تعريف الفاعل واليه ذهب
الرضى لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد الاصلى عند من يجعل الكلام
والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يد مسده كالصفة فى اقائم زيد وما
قائم زيد والضارب واسم الفعل الى ما اسند اليه او اسناد الخبر الى ما اسند اليه او *
الاسناد الاصلى المقصود لذاته عند من يجعله اخص من الجملة فليس الجملة التى وقعت
حالا او صفة او خبرا كلاما عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا
المعنى واما تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصلح السكوت عليها على ما
فسره به صاحب اللباب وكثير من شارحى هذا الكتاب وحينئذ يدخل فى التعريف
الجملة كلها لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة فى غير مقام التعداد لئلا ينتقض
التعريف بغلام زيد فان فيه تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح
السكوت عليها لكن فى مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد
نحو الذى ضرب ورجل ضرب اذا لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن
كلمتين بالاسناد قلت نعم لو جعل البا للمصاحبة او الالصاق اما لو جعلت
للسببية فلا لان الذى ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد وبقصد تحصيله
بل تضمنها لقصد التوضيح ورجل ضرب انما تضمنهما لقصد التقييد فمن حمل البا على
غير السببية فقد غفل ولما كان المتضمن للكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر والمتضمن

لحرف واسم وذهب ارباب الميزان ان الجملة الشرطية مركب من جملتين احدهما محكوم
عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف
او جملهم كما زعم العلامة التفتازاني ان الشرط قيد في الحكم في الجزا فليس تركيب الكلام
هنا من جملتين وذهب المبرد من النحاة ان الكلام سالم من اسم وحرف اذا ناب الحرف
مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يا زيد فان يا عنده سد مسد ادعو في جميع
اموره بحيث اغنى عن تقديره كما نقل المصنف في شرح المفصل والرضي في بحث
المنادى فقال ان المقدر عند سيبويه جز الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد مجرد الفاعل
لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام بالحصر فقال **ولا يتاتى ذلك** اي الاسهما
الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد **الا في اسمين** كما في الجملة الاسمية **او فعل واسم**
كما في الفعلية ردا على المخالفين وقيل صرح بالحصر لوضوح الاحتمالات الستة في التضمن
للكلمتين في بادي الراي فقوى الداعي الى السلب هنا بخلاف قسمة الكلمة والمراد
بالتاتي في اسمين او فعل واسم انه يتاتى في هذين النوعين لا ان كل اسمين او كل
فعل واسم يصلح لذلك حتى يرد ان اسمي فعل لا يكفي ولا فعلا واسم فعل ولا فعلا ناقصا
داعا او وجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون حرفا ومن قال
ان وجه الحصر التركيب الثنائي في العقل يرتقي الى ستة والحرفان لا يوجد فيه شي منهما
والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا
احدهما فقد اطال بلا طائل بل اخل بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت الا حصر الكلام
الثنائي والكلام لا ينحصر فيه عند المصنف **الاسم** وهو في اللغة العلامة واللفظ
الموضوع للجوهر والعرض للتمييز على ما في القاموس ومنه علم ادم الاسما خصه
النحوي بهذا القسم لمزيد شرفه على اخوته بحيث بل له معه منزلة العدم وما يقال
انه ماخوذ من السمو وهو العلو سمي هذا القسم لمزيد شرفه على اخوته او من الوسم
وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر فخلاف ما هو عادت ارباب الاصطلاح
من نقل الاسما الى مصطلحاتهم من المعاني اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر

لعل الحصر في الثنائي مع عدم انحصاره فيه الاكتفاء على اقل مراتبه لمحرره المحمر كذا في بعض الحواشي

مبحث الاسم

بمصطلحهم

بمصطلحهم ولعل الاختلاف المذكور بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه
للمعنى المصطلح عليه **ما** اي كلمة بقرينة جعله قسما منها **دل** اي بحسب الوضع بقرينة جعلها
صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة الى وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها
على معنى مطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم الصارف عنه
صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة الشمسية **في نفسه** متعلق بدل وضميره يرجع
الى ما وكلمة في بمعنى البا اي بنفسه من غير حاجة الى ضميمة لفظ اخر بخلاف الحرف بان
دلالته على معنى لغيره من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه
والفعل وان شارك الحرف في عدم استقلاله بمعناه المطابقي في التعقل والملاحظة
لان معناه المطابقي الحدوث ونسبته الى فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير
مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها فكذا الكل لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة
المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ اخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الا على
تعقل فاعل ما وحضوره في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل
ايضا يدل على معنى مطابقي بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع لمعنى ملحوظ تبعا لامر
مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص ومن البين انه لا يمكن
التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لا يحصل مع الحرف
بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابقي بدون ذكر لفظ اخر فتمام تعريفات
الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة المعتبرة في مفهوم الفعل النسبة الى
فاعل ما لا النسبة الى فاعله مخصوص لانه دلالته حينئذ تتوقف على ذكر الفاعل المخصوص
ولا يصلحها ما قيل ان المعنى المعتبر في التعريفات اعم من المطابقي والفعل يدل على معنى
في نفسه هو الحدث وان لا يدل على معناه المطابقي بنفسه لانه يلزم حينئذ التضمن
بدون المطابقة لا لانه لا يتضح خروج الحرف عن تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس له
معنى التزامي مستقل بالمفهومية لانه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشي اخر وآلة
له كان كل ما لا بد من ملاحظته في ملاحظة معنى الحرف كذلك بلا ريبة في ذلك ولسهك

في الاسم

على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين ولبيانه مكان اخر غير مقترن مرفوع خبر
بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال من المعنى او من ضمير ما اى غير مقترن
جزؤه سواء كان جزءا اولا فهو بيان للاسم بما هو وصفه للمعنى فيكون المقصود به
سلب الدلالة عليه بمقتضى الاصل الثانى الذى ذكره المصنف فى الحدود فيكون المعنى
غير دال على الاقتران باحد الازمنة الثلاثة التى هى الحال والمستقبل والماضى والمراد
عدم الدلالة وضعا لما عرفت ومن لم يصح مقاصد القوم قال المراد عدم الاقتران
فى الفهم بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتران عن مفهومه وحمل المعنى
المقترن على التضمن على خلاف المعنى المعتبر فى التعريف وبما حققنا اندفع ما يرد
ان المراد بالمعنى اما المطابقى فالفعل ايضا غير مقترن معناه المطابقى باحد
الازمنة والا لكان للزمان زمان واما المعنى التضمنى فيشكل باسما البسايط
والافعال فانها تدل على معنى تضمنى غير مقترن هو الزمان اذا تمهيد هذا فنقول
خرج بالدلالة على معنى بنفسه الحروف ولم يخرج الاسما المتضمنة لمعنى الاستفهام
او الشرط لما نقل عن سيبويه ان هذه الاسما كانت خالية عن معانى تلك الحروف
فى اصل الوضع مصدرة بها الا انها طرات فيها معانى تلك الحروف بعد حذفها
وكثرة استعمالها مع حذف الحروف وارادة معانيها وخرج بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة الافعال سواء اريد باحد الازمنة الواحد المعين اولم
يقيد بالتعيين انه الفعل المضارع مع اشتراكه بين الحال والمستقبل بدل بحسب
كل وضع على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب بما هو خلاف
الظاهر من غير ضرورة لا نقل عسى وكاد ونعم وبئس واخواتها لا يقترن بزمان
لانه قيل انسلخت هذه الافعال من الزمان فى الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق
ولم يخرج اسما الافعال لان معانيها المطابقية الفاظ وهى غير مقترنة وانما
المقترن معانى تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسما الافعال منقولات اما عن
معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك اى خذ

او عن

او عن المصدر تحقيقا نحو رويدا او تقديرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدر الكنه
على وزن المصدر كالعوعاء او عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا نحو صه فليس لشىء
منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع وهناك نظر لان اسما الشرط والاستفهام
اذا صارت بحيث يفهم منها معانى الحروف بلا قرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط
والاستفهام بكثرة الاستعمال وكذا الافعال المنسلخة عن الزمان واسما الافعال على
ما هو التحقيق فيكون دلالتها على هذه المعانى بحسب الوضع ولا اسم ما قيل ان المعتبر
الدلالة بحسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شتم ويزيد عن حد
الاسم لدلالتها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك
لخارجين عن حد الاسم لانهما فى الوضع الاول مركبان ومما يجب ان ينبه عليه ان التزام
الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك فى الحروف قد يكون لالتزام ايضاح
مفهوم الاسم كما فى الاسما الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذو وضع لجعل
الجنس مربوطا بشىء فلو كان عن الاضافة لم يحصل الغرض من وضع الاسم وكذا كل وضع
للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه بحفظ عن اشتباه احد المقامين بالاخر
وعن التباس الاسم بالحرف عندك ولما كان تمييز افراد المحدود بالحد عما سواه من خواص
الخواص ذى الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكرف بما كرره من الحد المتقدم وعقب
حد كل من الاسم والفعل بذكر عدة من الخواص لها مزيد شهرة فى الاختصاص ليتميز به كل
من اخوته لسهولة لديه واهمل ذلك فى قسيم الحرف لانه بعد كل فرد منه من كل صنف ومن خواصه
اى بعض خواصه كل من تلك الخمسة وخاصة الشىء ما يوجد فيه دون غيره فان وجدت
فى جميع افراده فهى خاصة شاملة وان لم يوجد فى شىء من اغياره فهى خاصة حقيقية
والا فاضافية ولا يختلج فى قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشىء وانه مشترك بين
الخاصة الحقيقية والاضافية لا قدر مشترك بينهما فتنكر هذا البيان لان ما يختلج فى قلبك
من خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة
مع كلمة التبعيض اذ لولا كلمة التبعيض لصرف صيغة الكثرة عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها

وجعلت محمولة على القلة لعل لا يتضح بالتبعيض بقا صيغة الكثرة على حالها كيف
وكل بعض من الخمسة فلا يصح ارادة ان الخمسة بعض من كثرة لانا نقول هذا احتمال
سخيف لا يلتفت اليه بعد شريف او ظهور كون كل واحد بعضا من الخمسة يمنع كون ايراد
التبعيض كبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع عن الجواز عنها الى المجاز ولما كان
اللام والجر والتنوين من الامور المقارنة للاسم دون الموجودة فيه اضاف الدخول اليها
لئلا يحتاج في اطلاق الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال **دخول اللام** ونبه على ان المختار
عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على
ما عليه الخليل او الهمزة فقط كما ذهب اليه المبرد وجعل اللام فارقة بينها وبين همزة
الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول ميم
التعريف فيه كما في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكن في اطلاق اللام
انه لشمل لام الامر ولا جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض
منها بالفعل وشمول بعض له وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى لام التعريف ولا
يضر خروج اللام الموصولة حينئذ لانه ليس لها كثرة لام التعريف لانها داخلة على اسم الفاعل
واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في الرضى لانه لا يمنع الاختصاص بالاسم
ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم ما يدخل اول الاسم ثم مما يدخل في الاخر بما تقدم
وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه في جميع افراده قيل انما اختص
دخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا
بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة على ما يستقل اذ النسبة لا يستقل بالمفهومية
بل تفهم تبعا للطرفين وقد سمعت ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر
وما قيل ينتقض باللام الداخلة على الصفات فانها لا تدل مطابقة على الذات نحو
رايت الاسد الرامي فان الاسد لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة قيل الاسم يقع
محكوما عليه ويراد بالمحكوم عليه غالبا الافراد وهي لتعددها يحتاج الى التعيين بخلاف
الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام

قد

قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان اختصاص هذه الامور بالاسم اتفاقي
لا لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه **والجر** باقسامه من الكسرة والفتحة والياء الدالة
على جر شيء الى مدخوله اي كونه مضافا اليه ولذا سمي جرا وقيل لانه يجر الشفة السفلى
في التلفظ به الى اسفل وذا لا يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجح مناسبته بوجه تسميته
الرفع والنصب **والتنوين** اي كان مصدر نونه يكون عطفا على الدخول وان كان اسم
النون الساكن يكون عطفا على المدخول والمراد ما سوى تنوين الترنم وهو ما يلحق
الروي المطلق او المقيد وخص الثاني باسم الغالي اذ تنوين الترنم يوجد في الفعل والغالي
ان يصح في الحرف وان لم يوجد **والاسناد اليه** عطف على الدخول لا مدخوله المجرور
لفظ المرفوع محلا لانه كالاضافة صفة للاسم بنفسه فلا حاجة في كونهما خاصتين الى
توسط الدخول والضمير راجع الى الشيء المشتمل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشيء مسندا
فمعنى الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اي الكون مسندا
الى الاسم لان ما يعد من الخواص هو الاول لا الثاني اذ لا فائدة في عد كون الاسم مسندا
اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر الخواص لنصب العلامات وليس كون
الاسم شيئا علامة تعرف به الاسم ولا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند
اذ لم يعهد جعل المصدر المؤول صلة اللام ولا يحسن عد المسند اليه خاصة ولا جزءا مما تحقق
كون الشيء مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع **والاضافة** اي كون الشيء مضافا خاليا
من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما في الاضافة المعنوية او صورة كما في
الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت
بزيد وحمله على كون الشيء مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر العبارة اذ العبارة
الدالة عليه الاضافة اليه يوافق قول المصنف فيما بعد والجر علم الاضافة الا انا لم نحمل
عليه لان اختصاص الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعي الى ذكره كالداعي الى ذكر كون
الشيء مضافا الا ما قيل ان الجملة يقع مضافا اليها فلا تختص بالاسم لان الجملة المضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم في تاويل الاسم عند المصنف اي يوم نفع الصادقين

ولذا تراه يعرف المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا على ان
وجوده في الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم اذ يكفي فيه عدم وجوده في الفعل والحرف لان المقصود
من ذكر الخواص نصب علامات متميز بها الاسم عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه لشئ
من اقسام الكلمة بها واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى ان ما توجد في الاسم
مستعملا في ما وضع له من المعنى المغاير له ولا يوجد في اخويه المستعملين كذلك واما
اذا اريد بها انفسها فالكل مستوى الاقدام في اكثر هذه الخواص مما سوى التنوين
واللام فمن قال بانها حينئذ اسما لوضعها لمعان اسمية هي انفسها فالكل عنده من
خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة حينئذ بانفسها وليست موضوعات لها
ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ فيما وضع له
لا مطلقا وتحقيق هذا البحث على ما ينبغي من خواص شرحنا على الرسالة الوضعية وفقك
الله لمطالعته وهو اي الاسم معرب ومبني فصل بين قسمة الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم
الكلمة والكلام لما عرفت اولان ما ذكر من الخواص بيان احكام عامة الاسم مشتركة
بين المعرب فلا يستدعي بيانه تقسيم الاسم فلما حان بيان الاحكام المختصة بقسمية قسمه
اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة
الفساد سمي به هذا القسم لانه مما ازيل ابهامه واظهر بازالة خفائه بالاعراب فسمي به
لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان لان المعرب لفظ يظهر فيه المعاني ويزال فيه فساد خفائه
ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتمان لو كان الكلام في المعرب بمعنى ما اجرى عليه
الاعراب واما المعرب الذي نحن فيه فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه
الاسم معرب ولم يعرب فلا فرق بينه وبين المركب مع الغير في ازالة الفساد والاظهار
فالاولى ان يقال سمي معربا لانه بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف المبني اولانه
تصدى لان يصير محل ازالة فساد المعاني او اظهارها والظاهر ان المعرب والمبني
ليسا قسمي الاسم بل قيدا قسميه وضعا لو صفي قسميه جريا على المسامحة المشهورة
لظهور المقصود والتقدير وهو اسم معرب واسم مبني ونظيره الحيوان اما ابيض او غيره

والتقدير

مبحث المعرب

والتقدير اما حيوان ابيض او حيوان غيره فالمعرب تفريع بيان المعرب والمبني على
بيان التقسيم لان بيانهما فرع بيان التقسيم وذلك يستدعي ذكر المبني بطريق العطف
ولم يعطفه المصنف فكانه غفل بطول العهد او بعقيب التعريف للتقسيم فافهم المركب
المركب قد يكون اتحاد المركب مع الغير وقد يكون اتحاد المركب من الغير وما يقابل
الثاني يسمى مفردا ولم يسم ما يقابل الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان الاسم
الذي هو قسم الكلمة ومقسم المعرب لا يصح ان يكون الثاني واشتراط التركيب
في المعرب اصطلاح من المصنف والقدما جعلوا المعرب بالتركيب داخلا في المعرب مطلقا
ركب او لم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبني فلذا عدل عن تعريفهم
المعرب بما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا على انه لا يصح تعريفهم لفوات
رعاية الاصل الاول الذي نقلته لك في الحدود عن المصنف ولا مشاحة في الاصطلاح
ولكل احد ان يصطلح على ما يشا الان تجديد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة
من ما وقع واما ما يساوي الواقع فعبث وما هو دونه سفه ولعل ما فعله المصنف
اقرب لانه يجب طريق معرفة استعمال الاسما الغير المركب والاحتراز عن مخالفة العرب
فيه ولها استعمال بدون التركيب وهو حال التعداد واستعمالها كذلك موافق
استعمال المبني لانه لا يتغير اخرها فالاقرب ادراجها في المبني ولما كان المركب شاملا للمبنيات
المركبة احتاج لاخراجها الى قوله الذي لم يشبه مبني الاصل المشابهة مشاركة اثنين
في صفة ولا يخرج به الاسما المبنية الغير المشابهة اذ البنا كما يكون للمشابهة يكون لمناسبة
غيرها كبنا الاسما المتضمنة لمعنى الشرط او الاستفهام وكذا عرف المبني بما ناسب
مبني الاصل فالواجب لم يناسب مبني الاصل وليس المفهوم من مبني الاصل ما الاصل
فيه البنا واعرابه فرع اعراب الغير كما فهمه الرضي حتى اورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره
مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع
البنا وانما اعرب لمشابهة الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفي حيث زعم ان الاصل فيه
الاعراب بل المفهوم منه مبني هو اصل المبنيات وفسره المصنف بفعل الماضي والامر والحروف

وهو اول من عبر عن هذه الثلاثة بتلك العبارة وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة والاحق
بكونه مبنى الاصل الاصوات لانها وضعت ليستعمل من غير تركيب ابدا بخلاف الثلاثة
فانها مركبات مع الغير الا انها لا تركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد مبنى الاصل
لخروجه بالمركب لان المراد به الاسم المركب بقى معنا فالم يتركب الا مع المضاف اليه نحو
غلام زيد فانه مبنى مع انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فدفع بان المراد مركب مع العامل
موى ومعرب عامل معنوى فدفع بان المراد مركب يحقق معه العامل ولك ان تقول
المراد مركب يحقق معه المعنى المقتضى وبالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الا الصفة
لانهما معربان ولم يركبا مع الغير تركيبا يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب
ما اضيف اليه غير كلمة الا الا انه اجرى اعرابها على الغير وفى الترام انهما غير معربين
وانما اجرى عليها اعراب الغير بعد فتامل واورد غير بمعنى الا واسم فاعل بمعنى الماضى
ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى والمجموع لانهما تضمنا معنى العاطف الى غير ذلك
مما لا يكاد يحصى واجيب بان المراد مناسبة اعتبرها العرب ولا يخفى ان التعريف ح
لتعريف السلف فى عدم رعاية الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة
لا يمكن الا بالتتبع **وحكمه** اى حاله الذى يحكم به فى الفن على المعرب معرفة ثبوته له وفسره
بالاثر المترتب عليه والخاصية وفى الرضى انه اصطلاح الاصول والمراد حكم الاسم
المعرب من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل الفعل المضارع
وانما خص المصنف بيان هذا الحكم بتصديره بقوله وحكمه على خلاف ما هو عادته
فى ذكر القواعد والمسائل للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب فى الفن
ويتوقف معرفته على معرفة المعرب وهكذا يفعل فى كل حكم عرف به القوم شيأ كما سير
وعليك **ان يختلف** اى دوان يختلف لانه المحمول على المعرب دون الاختلاف **آخره**
اى نفس اخره كما فى المعرب بالحروف او صفته كما فى المعرب بالحركات ولك ان تجعل اختلاف
صفة الاخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الاخر نفسه يستلزم اختلاف كونه
واوا وكونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله **باختلاف العوامل** لان المقصود

معرفة

معرفة هذا الحكم لانه بمعرفته يعصم عن الخطأ فى الاعراب ولانه الذى اريد التنبيه
على انه الذى ينبغى ان يجعل حكما لا معرفا كما فعلوه واما ما قيل انه للاحتراز عن
اختلاف اخر من الفلك ومن الرجل ومن زيد فمما لا يلتفت اليه لان حال الموضوع
فى المسئلة لا يجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع ولا حاجة ان
يقيد بما يخرج رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف
ليكون الحكم كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل الاختلاف
بالفعل ولا يجب ان يكون شاملا لكل معرب اذ الخاصة قد يكون غير شاملة ويرده
ان الكلام فى حكم جعله القوم حد المعرب والمراد باختلاف العوامل الاختلاف فى العمل
كما يتضح من اضافته الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف القائلين يفيد الاختلاف
فى القول فلا يرد انه يختلف اخر زيد فى ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب زيدا مع
اختلاف العوامل من وجوه واورد عليك رايت احمد ومررت باحمد ورايت
مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
حيث لم يختلف اخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بان المراد
بالاختلاف اعم من الاختلاف حكما واخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة
مثلا من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة الجر ونحن نقول
لو فسر اختلاف الاخر نفسه او صفته بالاختلاف فى كونه علامة نصب او جر
او رفع لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن مخالفته مع اختلاف العوامل
بل نقول اختلاف العوامل فى العمل ان يقتضى كل منهما اثرا مخالفا لا يقتضيه الاخر
فالفعل الناصب والجار ليسا من العوامل المختلفة حين الدخول على غير المنصرف
ولا يتحقق اختلاف العوامل بدخولهما فيه ولا ينبغى لك ان تعول قوله **لفظا او تقديرا**
كما جعل اختلاف اخر فتى فى جاء فتى ورايت فتى ومررت بفتى داخلا فى حكم جعل
اختلاف اخر هذه المعربات داخلا كيف وفتحة احمد فى حالة الجر تخالف فتحته
فى حالة النصب تقديرا واعتبارا لا ان المصنف سمى التقدير بما مع هذا التقرير

بحث الاعراب

الاعراب قد عرفت معنييه لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند
الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف وجعله الزمخشري نفس الاختلاف ورجح المصنف
اصطلاح الشيخ بما تنقيحه ان الاختلاف امر اعتباري غير متحقق في الخارج فلا يليق
ان يوضع للمعنى بل الاليق جعل علامة المعنى الحرف او الحركة المتحققتين اللتين هما من
جنس سائر الامور التي توضع للمعاني وانما يريد هذا الاصطلاح بتنويع الاعراب
على الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو خفي لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع
اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو ممنوع وان كان باعتبار آخر فلا بد
من بيانه حتى يتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشري بانه ضد البناء الذي ليس نفس
الحركة بل ما بالحركة اذ السكون فينبغي ان يكون الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف كيف
وليس البناء ضد الاعراب الذي هو علامة المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا
ما اختلف آخره اي اخر المعرب به فيخرج بقيد الاخر ما به يختلف وسط المعرب
نحو جاءني امرؤ وابنم ورايت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم فان ما قبل اخر
هذين الاسمين تابع لاخرهما وباضافة الاخر الى المعرب ما به يختلف اخر الاسم المبني
نحو من ابنك ومن ابوك وآخر الحروف نحو من ابنك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به
اختلاف اخر غلامي وبصري وضاربه بما خرج به اختلاف اخر الاسم المبني لان كسر
اخر الغلام وراء بصري وفتح اخر ضارب كان قبل التركيب فما تخلف به اخر المبني
على مذهب المصنف فمن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اي اختلف اخر المعرب
من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء مكانه لم يفرق بين المعرب على مذهب المصنف وبينه
على مذهب غيره ويرد عليه العامل فمنهم من دفعه بان المتبادر من الباء غير الفاعل فان
الشايع ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل وان ليس
فاعل الاعراب بل المتكلم لكنه اعتبره النحوي فاعلا ولذا سماه عاملا وبه يندفع ورود
المعنى المقتضي لانه اعتبره فاعلا قرسا للاعراب ولذا سماه بالمقتضي وفيه ان اعتبار
النحوي العامل محدثا للمعاني وعلاماتها لا ينافي جعله سببا غير فاعل للاختلاف

الذي

الذي ليس علامة المعنى عند المصنف ومنهم من دفعه بان المراد بكلمة ما حركة او حرف
بقرينة تفصيله بالحركات والحروف فاورد عليه الحروف العاملة كالباء واللام والكاف والواو
وذلك ان تخص بالحرف في الاخر او حركة والقرينة بحالها ومنهم من دفعه بان المتبادر من
الباء السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبحث عليه بمجموع الحركتين
فانه ما به الاختلاف مع قربه مع ان المجموع ليس باعراب ودفعه بان المراد السبب القريب
الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك ينتقض به لان السبب القريب التام
هو مجموع العامل والمقتضي والحركتين وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينه
وبين الاختلاف الا ان يقال لا يكفي في قرب السبب هذا القدر بل لا بد من انتفاء
الواسطة بين كل من اجزائه والا تردد لا بعد بمجموع الاسباب البعيدة والقريبة سببا
قريبا ولا بعيدا بل هو من قبيل اجتماع القسمين ولان مجموع الحركتين وان كان
سببا قريبا تاما للاختلاف الاخر الحاصل بهما سبب قريب غير تام للاختلاف
الحاصل بمجموع الحركات الثلاث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف
اخر المعرب وهذه التكلفات لتصحيح الحد مبني على ان الحد مجرد ما ذكر وليس قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه منه كما صرح به المصنف والا فخروج جميع ما ورد بهذا القيد
بين وجعله خارجا عن الحد لا ينافي تعلقه بما هو مذكور في الحد حتى يقدر له متعلق وهو
وضع الاعراب في الاسماء كما يشعر به كلام بعض الشروح لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يمنع
تعلقه بالاختلاف انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض
كما يضاف الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشيء العلامي كذا
نعم بحث ان الدلالة على المعاني المعتورة لا تدعو الى اختلاف الاخر بل الى وضع الاعراب
وجعله الاخر اما لما قيل ان الاعراب دال على نفسه مدلول المعرب والدال على الصفة
ينبغي ان يتأخر عن الدال على الموصوف واما لما قيل انه دال على صفة المعرب من كونه
عمدة او فضلة الى غير ذلك والدال على صفة الشيء ينبغي ان يتأخر عنه لتأخر معناه
وهذا اوفق بقوله المعاني المعتورة عليه واعلم ان كون الحركة في الحرف امر وهي اذ الحركات

ابعاض حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف وكما ان
حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركة بعد الحرف الا انه لكمال اتصاله
بالحرف وعدم استقلاله يوهم انه من صفات الحرف واموحوك به الحرف الى مخرج حرف
المد والظاهر ان ضمير ليدل لما اختلف آخره به لا الاختلاف كما يرشد اليه قوله فالرفع
علم الفاعلية ولك ان تجعله للاختلاف فيكون اسناد الدلالة الى سببها لا الى فاعلها لانه
ادخل في بيان سبب وضع الاعراب مختلفا اي انما وضع الاعراب مختلفا ليدل بسبب
اختلافه على المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب والاعتوار احد متعدد شيئا بان يأخذ
واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة والمعاني معتورة لان الاسم الاول
بكونه اخذا والمعنى بكونه مأخوذا حتى خالف بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة
اسم مفعول وكانه اشار المصنف الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واخويها
وانما يذكر الاسم لانه لابد للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصدا والى الفاعلية
مثلا متعينة في القصد لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التي
يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعينها اولى بجعلها اخذا للعبارة الغير المتعينة التي تعينها
باخذ الفاعل لها تامل ولا تظن ان جعل المعاني معتورة يقتضي اختلافها في كل اسم
دون جعل الاسماء معتورة فانه لا يقتضي تبدل المعاني واختلافها فلا يصير سببا لوضع
الاعراب مختلفا لانه ظن سوا واحد كل اسم المعاني ايضا يوجب اختلاف المعاني
في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل اسم الا ترى الى الاسماء الملازمة الظرفية
لانا نقول وضعت الاسماء بحيث يعتورها المعاني الا ما خص بعضها بمعنى وبعضها نعوا
عن كل معنى فلاستعمال كم متدبر الا لا يكون في خطابنا متحيرا وبما ذكرنا عرفت ان قوله
عليه لا يتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمينه ما يتعدى اليه من معنى التعاقب وهو
اقرب من تضمين الطريان او الاستيلا ولا يخفى ان ما اختلف اخره به لا يدل على
المعاني فالتقدير على معنى من المعاني المعتورة وجعل ضمير ليدل الى جميع افراد ما اختلف
لانه مذكور ضمنا تأويل بعيد **وانواعه** اي انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب

بعد

بعد تعريفه ولم يقل واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص **رفع ونصب وجر**
خبر لانواعه اي انواعه هذا المجموع وليس الخبر رفع والا يلزم ان يكون كل من الرفع
والنصب والجر وانواعه وتحقيق ذلك ان العطف في التابع متأخر عن ربط الشيء
بالمعطوف عليه او ربط المعطوف عليه بشيء وربما يتقيد فيفيد ربط المجموع او الربط
بالمجموع وما نحن فيه من القبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان
المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا سعة في الاعراب لان المعنى المقتضي
للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق الاعراب واحدا الا انه لما تعدد
ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على كل رفعا للتحكم
ونظير ذلك قولهم جاء في القوم ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل
فكانه قيل مفصلا بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على
الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل ان العطف مقدم على الربط
مسامحة والظاهر ان كلا من الرفع والنصب والجر قد يشترك بين اعراب
الفعل والاسم فليس شيء منها نوع اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضعه كانه
قيل اعراب اسم هو رفع واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذا مسامحة
شايعة في مقام التقسيم كما مر قيل وجه انحصار الاعراب في الانواع الثلاثة ان
المعاني ثلاثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما
خلاف الاصل وهذا كلام واه لان المعاني ثلاثة انواع تحت نوعين منها اصناف
من الفاعلية وكون الشيء مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشيء حالا الى غير
ذلك بزيادة الاعراب على ثلاثة لا توجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان
الفتحة والكسرة والياء مشتركات بين الاضافة والمفعولية قيل انما قال هنا
انواعه وفي البناء القابه لانه معاني الرفع والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسر
نوع واحد هو البناء وفيه نظر لان تسمية الثلاثة انواعا يصح باعتبار انفسها فلا وجه
لجعلها قسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه اطلاق المصنف هنا الانواع وهنا

لك الالقاب عليه لا يوجب التزامه لان كون ما فعله بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك ولان
الضم في حيث مثلا ليس مدلوله البناء بل لا مدلول له كما ان الضم في قفل لا مدلول له فالوجه
انه لما عرف الاعراب الشامل للثلاثة وقصد الى بيان انواعه فقال انواعه وليس لما بني عليه
المبني مفهوم معتبر عندهم مسمى باسم حتى يبين الانواع المندرجة تحته فقصده فيما بعد
تعيين اسامي امور يعني البنا عليه ردا على الكوفيين حيث زعموا ان ما بني عليه الاسم
يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة يسمى ضما وفتحا وكسرا
ايضا فسمه بالتعيين بالرفع والنصب والجر هنا وجعل الالقاب الضم والفتح والكسر
هنالك ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح والكسر
هو البناء كما هو مذهب البصريين وسه بقوله بالضمة رفعا على ان الضم يستعار
للاعراب فاختلاف العبارتين في المقامين لاختلاف القصدين لان كلا منهما مختص
بمقامه لا يجرى في الاخر هذا على طبق ما ذكره الرضى وفي بعض الشروح ان
المختص بالبناء الضم مثلا واما الضمة مثلا فتعم الحركة الاعرابية والبنائية وغيره
كضمة قفل واعلم ان الحركة الضم لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شامل لضم قفل
ايضا صرح به الرضى انما سمي الرفع رفعا لان الشفتين يرتفعان عند اداته وسمي
الضم ضما لانهما تنضمان عند اداته والفتح فتحا لفتح الشفتين والنصب نصبا
لنصبهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى اسفل وكذلك خفضا
والكسر كسرا لانه يسقط الشفة السفلى في اداته كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمي
رفعا لاستعلائه على اخويه في كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب
الفضلة في الكلام من غير حاجة اليها ونحن نقول سمي رفعا لانه يرتفع ابهام
ما في الضمير بخلاف الضم فانه ليس فيه الا ضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب
علامة المفعولية بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا فتح تم والجر جرا لانه يجر السامع
الى فهم الاضافة بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل في الوجه
للتمييز والتفنن فالرفع اى رفع الاسم وكذا الحال في اخوته لان الموضوع للمعاني

هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة
وبيانه بليق بمحله علم الفاعلية اى علامة الفاعلية واستعمال بهذا المعنى صحيح في التعريف
محل لانه في هذا الفن علم في غيره والمراد بالفاعلية كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما
وما هو فاعل حكما هو سائر العمد التي لم يجعل في حكم الفضلة وقيل المراد المحصلة
الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعول في حكم الفضلة وانما
جعل كون خبر ان واسم كان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة
مقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل يقتضي العمدة اذ لا يمكن ورودها في الكلام
بدونها ولما لم تنبه لذلك صاحب الحواشي الهندية اطال فقال وهي في المبتدأ كونه
مسندا اليه وفي الخبر كونه خبرا ثانيا من الجملة وفي خبر ان كونه جزأ ثانيا منها واقعا
بعد كلمة ثلاثية او رباعية غير مقتضية للاسماء وانما لم يقتض على مجرد كونه جزأ ثانيا
من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزأ ثانيا
متقدم على وجود ان لغير متقوم به بخلاف ما ذكرنا وفي اسم ما ولا كونه مسندا
اليه بعد ثان مقتضى للجملة كليس وفي خبر لا كونه جزأ ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء
هذا كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كون خبر ان جزأ ثانيا ليس حاصلا
بان المجموع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير
عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل المرفوعات الفاعل وما عداه ملحق به واليه
ذهب الخليل ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدأ والاخفش جرى على استواء الكل
والنصب علم المفعولية اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كما في ما سوى المفاعيل
الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات كونها فضلة وفي
ما عداها كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع وانما عبر بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول
في النصب على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم
تلك المفعولية الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف
الجر النصب المحلي وتجعل الجر فيه علامة الاضافة والجر علم الاضافة لم يذكرها بالياء

مبحث العامل

المشددة لانها مصدر بنفسها فلا مجال للباء المصدرية فيها وليس لها ملحق حتى يتوسل
لدخوله الى باء النسبة لايقال مثل بحسبك زيد وما جائني من احد من ملحقات الاضافة
لانا نقول لم يلتفت اليه للقلة على انه شاع اطلاق الاضافة عليه لكونه في صورة الاضافة
العامل احتاج الى تعريف العامل لذكره في حكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع
لاحتياجه الى معرفة المعنى المقتضي واللام للعهد اى عامل للاسم المعرب اذ التعريف
لايصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما يتقوم به المعنى
المقتضي اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى بل الشبه التام للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون
اعرابه للمعاني المعتورة كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا يورد غلامي وان اريد
وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور في تعريف من اخذ العامل في تعريف الاعراب
وان اريد وجه مخصوص من المقتضي يا باه ذكر اخر الكلمة ودفعه حين اذ ليس ايجاب
الياء كون اخر الكلمة على وجه مخصوص في غلامي ايجاب اخر الكلمة المعربة عند المصنف
واخر الكلمة المعربة من حيث هي معربة عند غيره او المراد بالكلمة هي المعربة والاولى
ما اوجب كون اخر المعرب وتعبير الوجه المخصوص ما اقتضاه المقتضي او الشبه
التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى ان تعريف العامل المطلق مبنى على ان الفاعل
المؤثر في اخر المعرب هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتعريف المصنف اعني
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب مبنى على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء
شايع في الالة دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل
هو الالة لكن النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكره
الرضي بل الالة هو اللسان وجعل العامل مبنى على التنزيل وهذا الباء ليس كالباء في
قام الغرض بالمحل ويقوم الغرض بالمحل اذ ليس العامل محل المعاني بل المعرب لكن
الرضي قال في لفظ المصنف ايهام اذ الظاهر من الباء المتعلق بالقيام والتقوم
ان يكون داخلا على المحل وهذا في القيام مسلم لكن في التقوم ممنوع اذ كما يقال

يتقوم

مطلب بيان سبب الفاعلية في الفاعل

يتقوم العرض بالجوهر يقال يتقوم الكل بالجزء يتقوم العرض بالجوهر لا بعد الا تعيين الجوهر للعرض دون
خصوص كونه محلا وكونه محلا معلوم لا من الباء كما في قام العرض بالجوهر والمراد بالمعنى المقتضي
ما مر من الفاعلية والمفعولية والاضافة فاللام للعهد او هو اصطلاح في الثلاثة واختلف
في ذلك السبب فقيل سبب الفاعلية في الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل في المبتدأ الخبر
وفي الخبر المبتدأ وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا التجرد لم يصلح كون
شيء منها عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل اللفظية :. بها مستحق مقتضاها
ولولا الاسناد لم يتحقق كون شيء منها عمدة وقال البصريون السبب في مفعولية المفاعيل
ولواحقها الفعل والفرا الفعل والفاعل وهشام بن معولة الفاعل والسبب المتقدم
به الاضافة قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة ولا يلزم تقوم الشيء بنفسه
لان المعنى المقتضي كون الشيء مضافا اليه والعامل النسبة بين المضاف والمضاف اليه
وهذا هو الملائم لكون السبب للفاعلية الاسناد **فالمفرد** اشارة الى تقسيم كل
من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محال كل قسم فالفاء للتفصيل وقيل فالفصيحة
اى اذا عرفت هذا فالمفرد الى آخره يريد به ما يقابل المثنى والمجموع ويدخل فيه
رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى ادخال في الجمع المكسر بجعل الجمع اعم من الجمع الاصل
او في الحال ويدخل فيه الاسماء الستة مطلقا وكلا وكلتا واولوا وعشرون واخواتها
لكن لا وجه في هذا الدخول لانه كدخول المستثنى في المستثنى منه فما يجب اخراجه
عنه حتى يتم القاعدة يخرج بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى
عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ما ليس مثنى ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج
الاسماء الستة بانها في حكم المثنى والمجموع وملحق بهما واخراج كلا وكلتا واثنان
بانها في حكم المثنى وملحق به واخراج اولى وعشرين واخواتها بانها في حكم الجمع
ولا يصح جعل الحكم مهملا لانه لا فائدة في ايراد الحكم المهمل في العلوم ولذا قيل المهملات
ملسات ولا جعله مطلقا غير دائم لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها
قد تعرب بالحركات الثلاث لانه لا ينفع المتعلم في معرفة حال جزئيات الموضوع والعامل

معربا اذا وردت عليه ولذا قيل معلقات العلوم دامات لكن بقي المثنى العلم
والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به ما سوى المثنى والمجموع
في الحال او في الاصل خرج عنه المثنى والمجموع علمين معربين بالحركات وبقي فيه من
الملحقات بالمثنى بدروان لطرفي الالة فانه لا مفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون في حكم
المستثنى ومن الملحقات بالجمع اولات مال في معنى جمع ذات مال وربما يحمل بدروان
تثنية تقديرية لتقدير بذرى مفردا له والفرق بينه وبين اسم الحكم كما لا يخفى المنصرف
احترز به عن المفرد الغير المنصرف والجمع المكسر وهو ما لم يسلم بناء واحده المنصرف
احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع انه
اخصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع اعذب ولا حاجة الى انه
يدخل في الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور ارضين بفتح الراء وسنين بكسر السين
مع انه لا يشملهما الحكم بالضمة رفعا اي كائنان بالضمة رفعها وهو ما يميز عن نسبة
الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله ظرفا اي وقت رفع او حالا في معنى مرفوعين لان
الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر يحمله هنا على المصدر خلاف ما يتبادر
والفتحة عطف على الضمة نصبا عطف على رفعا فالتركيب من قبيل في الدار زيد
والحجرة عمرو والكسرة جرا اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف
والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل
والاصل في الاعراب بالحركتين على ما ارى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ
الكسرة التي من خواص الاسم والاصل في الاعراب بالحرف ان يكون بالحروف الثلاثة
فلذا ذكرت الاقسام على الترتيب المذكور جمع المؤنث السالم المحدود فيما بعد بما لحق
آخره الف وتاء فيدخل فيه ما مفرده مذكر نحو سجلات ولا يدخل فيه مفرد منصرف
نحو سعلات وسلفاة لان المراد جمع لحق آخره الف وتاء نعم لا بد الا ان اسم جمع
اذات والمراد الجمع في الحال عند من جعل عرفات غير منصرف بالضمة والفتحة واعم
من الجمع في الحال او الاصل عند الزمخشري حيث جعلها منصرفة لخلوها عن التانيث

لان

لان التاء المذكورة غير متمحضة للتانيث ولسوب تانيث فيها مانعة عن تقدير التاء
التي كانت في مفردها وعند من يجعلها غير منصرفة للتانيث والعلمية اذ التاء المذكورة
فيها لا يمنع الا من ذكرنا مفردها لكن اعرابه مع ذلك بالضمة والكسرة لان هذه
الكسرة لكونها علامة المفعول في حكم الفتحة فلا يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف
بالضمة والفتحة حقيقة او حكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح لغات وثبات
جمع محذوف العجز من غير رد العجز في الجمع او تقول لغات وثبات مفردان كلغة
وثبة اعيدت لامها بالضمة الواضح رفعا والكسرة اي نصبا وجرا ولما لم يقيد الضمة
في هذا الموضع بالرفع خفي المراد منه وفي احيه اليهما غير المنصرف قد عرفت بعض
ما يتعلق بهذا المقام بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد
والزجاج حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر ولا بد من استثناء كلا لانه على وزن
فعلى عند المحققين والفها للتانيث فيكون غير منصرف فمضافها الى المضمر مستثنى
بقوله المثنى وكلا ومضافها الى المظهر بقوله وجميع الباب باللام والاضافة
ينجر بالكسرة ولك ان تقول الفها ما لم يتمحض للتانيث حيث جعلت اعرابا ولذا
صح جمعها مع التاء لم تعد لمنع الصرف فهي منصرفة ولا بد ايضا من استثناء
المثنى العلم لانه غير منصرف للعلمية والالف والنون ولو جعل في حكم المستثنى
ذكر المثنى فيما بعد لما تم الا بارادة المثنى في الاصل او في الحال لتشكل بمثنى علم
جعل نونه معتقب الاعراب فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاء
في غير المنصرف واخراجه من المثنى اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك
وذو مال ويقال لها الاسماء الستة بجميع لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على
الاسماء الستة على خلاف اخواتها لانه يحتاج في تفسيرها الى ذكرها فكانه وضع
تفسيرها مكانها ايضا فاولان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام في لغة
مخصوصة لا تتعين الا بذكرها وكما تعين بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد
مكبراتها اذ شمول الحكم على اللفظ لفروعه انما هو بارادة نفسه وفروعه وعدم

صحة تلك الارادة هنا بين كيف وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية
الظهور ولما كان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف
الى المخاطب في الاكثر والى اسم الجنس في بعض قال مضافا الى غير يا المتكلم بايراد
الحال عن المبتدأ كما جوزه المالكي او بعد مراعيا كما يليق بمقام التفسير تصريحا
بالتعميم ورفعا لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر في الظرف
المتاخر عنه فقيه ان الحال لا يتقدم العامل المعنوي لكن اضافة اليا الى المتكلم تطويل
لا تغنى الاضافة عنها اذ لا يا مضاف اليه شئ سواه بالواو رفعا والالف نصبا
واليا وتلك الحروف في الاربعة الاول لامات اذ هي اسما منقوصة راوية وفي الخامس
عين اذ اصله فوه وفي السادس ايضا كذلك اذ اصله ذووه هذا هو التحقيق
والمصنف زعم ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجوب طريان
الاعراب بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد سقوطها في الاربعة الاول
ولزوم ابدالها ميما في الخامس نزلها منزلة الطارى ولما جعل ما هو اصل الكلمة
اعرابا بهذه المعونة حان جعله اعرابا في ذو وان انتفت هذه الجهة ومن لغات
هذه الاسما اخ واب وفم وهن مسددات مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا
قال المالكي هو في هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصى مطلقا وفم مطلقا
وحم وحمو مثل حب ودلو مطلقا وقد مر بعض مباحث تتعلق بهذا المقام
المثنى قد مر ما يتعلق به وكلا في حكم المبنى من المفرد المنصرف لانه ليس بمثنى لعدم
كل لا لعدم كلين بالنون لان لزوم الاضافة يخفى وجود النون وعدمه لعدم اعرابه
بالحرف حال الاضافة الى المظهر او لا مثنى يعرب تارة بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر
كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعراب وقيل لانه فرع كلا فاغنى
ذكره عن ذكره وفيه ان المثنى والمجموع فرعان على الواحد لا يغنى ذكره عن ذكرهما
مضافا لا احتراز فيه اذ لا يكون الا مضافا الى ضمير مثنى المعنى سوا كان مثنى
اللفظ نحو كلاهما او لا نحو كلانا ولا يضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه

احتراز

احتراز عن المضاف الى المظهر نحو كلا الزوجين فانه ح كعصى على اصح اللغات واثنان
ليس بمثنى لعدم اثن وفيه ان مذروان مثنى مع انه لم يات مذرى لتقدير مذرى مفردا لم
فليقدر لاثنين مفردا كما قدر له ولا يخفى ان القياس مذريان وكذا ساس لط في الحبل
اذ لم يسمع سا ولذا لم يقلب يا ساس همزة كما قلب يا كسا بن لانه لما لم يسمع الا مثنى
لم يجعل الياء طرفا بعد الف زائدة وقيل ليس اثنان تثنية لانه ليس الواحد اثنا لانه في الاصل
ثنى وليس في الواحد ثنى ويجرى ذلك في ساين اذ ليس طرف واحد للحبل ثنا ويمكن
ان يقال فلسم ماله دخل في المثنى والثنا باسمها بالالف رفعا واليا جمع المذكر
السالم صفة الجمع وسيجى بما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها ونون
مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيدخل فيه جموع الواو والنون ليس مفردها
مذكر نحو ستون وارضون وفيه انه لو اريد بالجمع اعم مما هو جمع في الاصل او في الحال
لورد عليه جمع جعل نونه معتقب الاعراب نحو تعشرين فانه بالحركات واليا فيه ملتزم
كالالف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال تخرج الجمع العلم المعرب بالواو واليا
وبالجملة يشكل ببعض الجموع الغير القياسية حيث يجرى الاعراب على نونه قال
الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا حيث اجرى
النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة وبارمعين حيث جعل نونه محل الاعراب
قال الشاعر وقد جاورت حد الاربعين بكسر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم يشمل
اولو لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق
اخرها واو ونون ولا يا ونون ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين مرتبة من
الكثرة فلذا احتاج الى قوله واولو كتب فيه الواو حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى
الجارة وعشرون واخواتها اى امثالها في كونها اسما للعقود التامة مما بين
العشرة والمائة ولو قيل اميت مفردا ولى كما اميت ماضى يدع واستعمر عشرون
من معنى الجمع وخص اخواتها ببعض افرادها استعمالا لكان مستجمعا وكانت داخلة
في جمع المذكر السالم واندفع اشكال كون اولو اسما مفردا متمكنا في آخره واو مضموم

ما قبلها ولم يحتج ان يقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة اولانه غير ثابت **بالواو والياء**
التقدير اى المقدر من الاعراب لا تقدير الاعراب لانه لا ملايمة قوله واللفظي او اختلاف الاخر
المقدر والاول انسب يكون ما سبق بحثا عن الاعراب والثانى انسب بكون المنقسم
سابقا صريحا اختلاف الاخر **فيما تعذر** اى فى وقت تعذر الاعراب او التعذر فيكون
فى تعليليه كما فى قوله عليه السلام عذبت امراة فى هرة اى لهرة ويا باها قوله فيما عدا
فالاولى فى اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ
اعرابه على حذف مضافين بينهما لان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود
الاعراب فى عصا ممتنع كالتلفظ وتقدير الاعراب عبارة عن ... لا وجوده فيه منافية
كعصا اى كالعصور الغير المضاف الى ياء المتكلم او المضاف فتعذر اعرابه لا
الى ياء المتكلم لا لكون آخره الفا اذ صار اعرابه مقدرا قبل اعلال آخره الفا
لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاى عصوى واعراب عصوى تقديرى
فمن جعل عصاى خارجا عن غلامى وقال المراد بغلامى غير مقصور اضيف لان
عصاى داخل فى قوله كعصا فقد غفل نعم هناك بحث وهو ان حبلاى لا اصل له
حتى يدخل تحت غلامى فيجب تغيير المثالين بما يوجب دخول عصاى تحت غلامى
ودخول حبلاى تحت عصا الا ان يقال تعذر اصله حبليى لانه ينقلب ياء فى التثنية
والجمع فيقال حبليان وحبليات وانما مثل بعصا وقاض دون العصا والقاضى
تنبيها على ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين
او مقدرين **وغلامى** اى ما اعرابه بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو
مسلماتى دون مسلماى ومسلمى وقول الرضى يريد مفردا اضيف الى ياء
المتكلم قاصر لخروج مسلماتى وغلامى فان قلت لا يجب فى المثال ان يكون
شاملا قلت نعم لكن ح لا معنى لتغييره بالمفرد المضاف الى ياء المتكلم بل
ينبغى ان يراد خصوص غلامى لانه يكفى للتمثيل وانما قال **مطلقا** اشارة
الى ان اعرابه فى حال الجر ايضا تقديرى لان الكسر سابق على دخول العامل

فلا

فلا يكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم او لرد المخالف وفيه بحث لان مسلمى لا يصح
ان يكون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا ياء قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود
مسلمى لكون الاضافة سابقة على العامل خفى ولا يبعد ان يقال يندرج فى قوله مطلقا
تعميم التمثيل لقولنا يا ابن عم ويا ابن عما ويا ابن ام ويا ابن اما وان يقال هو التعميم التمثيل
لقولنا عصاى والتحقيق ان لا يخصص بالمضاف الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة
عن كل ما شغل حرف اعرابه غيره من الاعراب فيدخل فيه ما هو محكى وما هو مجرور
بحرف الجر فانه منصوب تقديرا او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد وبحسبك زيد ومن
زيد لا بقوله هو معرب محلا لا مقدر لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا
محلا وما اشتهر ان المجرور فى محل النصب او محل الرفع فهو من قبيل استعمال
المحل محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا او محلا وقيل
قوله مطلقا متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديرى فى الاحوال الثلاث
بخلاف المستثقل ايضا على انه كما يكون فى الاعراب بالحركة وقد نبه فى امثلة المستثقل
ايضا على انه كما يكون فى الاعراب بالحركة يكون فى الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه
بالحركة لا غير ولا مناقشة فى صحة تعلقه بهما ونفعه فى تعميم عصا حيث يشير الى
انه اعم مما حذف الفه او اثبت لكن وجوب كون المتعذر اعرابا بالحركة ممنوع لان
دعى من تمر بان على سبيل الحكاية فى تقدير دعنى من تمرتين لتعذر جمع الحرفين كما
ان وجوب كون المستثقل مقدرا فى بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف الى المعرف
باللام والاسماء الستة المضافة اليه وما قال الرضى انه لم يقدر المضاف الى المعرف
باللام من التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة مما قدر اعرابه لظهور طريان
الحذف لا محصل له لان طريان الحذف لا يجعل الاعراب لفظيا والمشهور ان اعراب
الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركات التقديرية وهو لا يظهر فى اذا
الفرق بينه وبين مسلمى تحكم الا ان يقال لو قيل فى حال النصب فاى يوجب الحكم بكون
الياء فى ى اعرابا او بدلا منه فلما قيل فى مطلقا علم ان الياء المدغم فى الاحوال الثلاث

على نحو واحد واعرابه على ما كان في حال افراده لا عليه في حال اضافته وانما اختار
غلامي للتمثيل دون غيره من المحكي والمجرور للرد على النحاة حيث جعلوا المضاف
الى ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض بغلامه
وغلامنا ونظائرهما او استثقل اي عد ثقيلا والمعتبر عد المعرب الفصيح ولذا لم
يقل او ثقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق بينهما بان الاول امر معتبر بحسب نفس
الامر والثاني باعتبار ذايقة العرب كقاض يريد به منقوصا ما قبل اخره كسرة فيشمل
جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعادة لما افيد هنا لدفع توهم انه
مخالف قاض لكونه غير منصرف وهذا التوجيه اعذب من تخصيص قاض بما عدى
جواري لانه سيأتي حكمه وتفسير قاض باسم في اخره ياء قبلها كسرة كما في بعض
الشروح فاسد لشموله مسلمي ومسلمي مع ان اعرابهما لفظي ولشموله مسلمي رفعا وانما
جعل اعراب عصا متعذرا مع انه لا تعذر له الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا
مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه لا يبقى حرف اعرابه لان عصا لا يحذف اعرابه
للثقل بل يقلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحذف اعرابه للثقل
وبعد تقدير الاعراب يحذف حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون قاض ملحقا بالقاضي
وعصا ملحق بحبلى رفعا وجرا واما نصبا فلا يستثقل حتى مقدر ونحو مسلمي عطف
على كقاض لا قاض رفعا واما نصبا وجرا فحرف الاعراب ملفوظ وان كان مدغما
لان الادغام لا يسقط المدغم عن التلفظ واللفظي فيما عداه اي المقدر او
ما عدا ما تعذر او استثقل لا ما عدا عصا وغلامي وقاض ومسلمي حتى يحتاج
الى تأويل افراد الضمير وينتقض بمثل جاءني ابو القوم غير المنصرف كالمنصرف — مبحث غير المنصرف
مما لا بد من معرفته في موقفه ما ذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن حيث *
اوضحها عقيب بحث الاعراب بلا فصل وليت ذكر المثنى والجمع واقسامه ..
بعده كذلك ولما كان غير المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيانه غير
المنصرف ولما كان التعامل بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى

عن

عن بيان المنصرف ببيانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف
الاعراب اللفظي والتقديري لانه لا يرشد عبارة التقديري بان اللفظي ما عداه
وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقل وبضبطه ينضبط المنصرف عرف غير
المنصرف وترك بيان المنصرف لامكان معرفته بالمقايسة على نحو الاعراب التقديري
واللفظي فظاهره حال عن التحصيل كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان
بالتعداد واما بحسب التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكانهم ارادوا انه لما
كان الامر التقديم في الضبط في ما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف
ايضا ما فيه علتان تعال اطلاق العلة على كل واحدة من العلتين تجوز اذ العلة
التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق
ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز من تسع قيل هذا التنكير في مقام التعريف
للتعظيم اذ التسع معهودة ولا يخفى انه غير معهوده فيما بين العلم والتعلم ولهذا
احتيج الى البيان وحامل التنوين على التعظيم في مقام التفهيم في شريعة التحصيل
هو الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم او واحدة منها اي التسع تقوم مقامهما
فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى من جعلها ش قائمتين
مقام الواحدة بل الحق ان شيا منهما ليس منزلا بمنزلة الاخر فالواضح ان يقال
ما فيه الجمع او الف التانيث او اثنتان من ثمان قلت ما فعله اعتبارا اقرب لان
تحقق الفرعيتين في اثنين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منع الصرف باثنتين
فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل عن تعريف
القوم من ان غير المنصرف ما لا يدخله كسر ولا تنوين لما يقتضيه الاصل الاول
من الاصلين الذين ذكرهما المصنف في التعريف وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تعريفا
له حكما له فتنبه على ان كثيرا مما يدخله الكسر والتنوين داخل في تعريفه دون تعريفهم
فلا بد من العدل الى ما يطابق اصطلاحه وذلك عرفات بالكسر والتنوين فانه
غير منصرف عنده على ما ذكره في بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا

قال ينجر بالكسر ولم يقل ينصرف كما قال فهند يجوز صرفه وما دخله الجر والتنوين للضرورة
او التناسب ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب ويجوز
صرف حكمه وانما اخرج هند عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بها ما فيه
عجمة وتانيث او الف ونون وتانيث الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع
مع الضرورة والتناسب علة مؤثرة متخلفة الحكم لمانع وما في هند عارية عن التاثير
بحكم والاليق بالاعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتاثير قال
الرضى ان الاسم قد يشابه الفعل على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو
مشابهة اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل في الفعل واوسطها
المشاركة في الحروف وشيء من المعنى واثرها ان يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة
العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين
من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب
عنه وهو التنوين وتتبعه نزع الكسر او الكسر والتنوين معا على اختلاف القولين
وانما لم يكتف بفرعية لضعفها هذا كلامه وقيل لان فرعية تعاومها اصالة الانصراف
فلابد من زائد ترجح عدمه وفي ما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هو
تضمن شيء من المعنى فقط من غير مشاركة في تركيب الحروف واثرها العمل
ايضا كما في جاءني رجل بصرى ابوه ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها
ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدره وفي الافادة
حيث لا يفيد بدون فاعله والمؤنث فرع المذكر والمعرف فرع المنكر والمعدول
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والاسم الذى على وزن الفعل فرع
اسم ليس على وزنه لان الاصل في كل قسم ان لا يكون فيه ما له مزيد اختصاص
بالقسم الاخر كذا قيل ونحن نقول لو لم يكن ما هو مختص بالقسم لم يوجد فيه ما هو
من قسم اخر فبعد وجود هذا القسم استعير له ما للقسم الاخر والاعجمى فرع
العربى لما قيل مثله في وزن الفعل او لما قلنا مثله فيه فالجمع فرع المفرد والمركب فرع

المفرد

المفرد وذو الالف والنون فرع ذى الف التانيث الممدودة او فرع المجرد عنهما
على اختلاف قولى البصرى والكوفى ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر ما لم
يظهر التسع وما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها اشتغل عقيبه ولا يذكر
العلل ثم ببيان ما يقوم مقام ثنتين ثم ببيان بعض منها وبيان شرائط التاثير
فقوله وهى عدل في قوله وما فيه علمية من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك
حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن اللواحق كلها لبعد بيان الحكم عن
ذكر غير المنصرف جدا فمن قال ينبغى تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم
لانه من تتمة التعريف لم يعرف التتمة بتمامها وما ذكره في تعداد العلل بيان من
قطعة الانبارى حيث قال مع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف
تصويب اى نزول عدل الى آخره الا انه ترك البيت الاول لان بيانه لغير المنصرف
قاصر لانه يدل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال وهى اى التسع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن
فعل وهذا القول تقريب فقوله هى مبتدأ خبره مجموع ما في البيتين وقد عرفت ما يتعلق
به ولعدم اصابة تنكير العلل المخزلان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزاد ومجار
وفساق بل حصار لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقى فنبه بالتنكير على انه لا ينفع
هذا القدر من البيان في معرفة منع الصرف بل لا بد لكل من بيان ويحتمل ان يكون
قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه الاشارة يعنى هذا القول غير دان بالتعريف
بل تقريب الى المعرفة وكلمة ثم كما يكون للتراخى في الزمان يكون للتراخى في الرتبة
فيعطف به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى وقد جمعها الشاعر في قوله ثم جمع
ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جارتيه ومن لم يتنبه لهذا جعل استعمال ثم موضع
الواو لضرورة الشعر وفي قوله والنون زائدة من قبلها الف قصور ان اوقعه
ضيق الوزن فيهما احدهما افادته كون السبب النون الخاص مع ان السبب هو
الالف والنون وثانيهما ان السبب النون التى قبلها الف زائدة سواء كانت النون

زائدة اولا فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النون الزائدة
التي قبلها الف سواء كانت الالف زائدة اولا ولا يمكن دفع القصور الثاني بانه
لا يلزم كون حسان غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلانه ولا وجود فعلى لانه يلزم
كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد يقال في دفعه ان معنى زيادة الالف
قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيتضح زيادتهما وهو وان كان دقيقا لكن
ليس للعرف رفيقا لان زيادة حرف قبل حرف تعارفه في تعيين مكان الزيادة
لا في جعلها مشتركة بينهما وبالجملة يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقريب اشارة الى
هذا القصور يعني هذا البيان غير راف بل مقرب الى المعرفة لان ضيق المقام اضطر
الى المسامحة في ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون لان اللام فيه زائدة
لضرورة الوزن لا لانه للعهد الذهني لما ستعرف وكيف لا والمقام مقام التنكير فلا
حاجة الى جعلها حالا لحمل النون فاعل يمنع من الصرف بحسب لحوى الكلام
واللام الذي هو بدل من النون كما في اصيلان تصغير اصلان جمع اصيل كالنون
في منع الصرف صرح به التسهيل ونقله الرضي عن الاخفش وقد عرفت وجهين لدعوى
لقوله وهذا القول تقريب على سبيل التقريب وللثالث والرابع اخر احدها ان جعل عدم الانصراف
للسببين ليس قوله تحقيقيا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط وثانيها
ان جعل الجمع والتأنيث بالالف بمنزلة سببين دون العكس او اعتبارهما على
حيالهما قول تقريبي واختيار لما هو الاقرب بالاعتبار لا لتحقيق وثالثها ان قولنا
غير المنصرف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما دون ما قالوا من
انه الذي لا يدخله الكسر والتنوين تقريب الى المعرفة انه ما عرفوه به لا يمكن
ان يعرف الا بعد معرفته ورابعها ان علة منع الصرف هو المتكلم وجعل السبب
سببا قول تقريبي لجعل العامل غير المتكلم فهذه وجوه ستة وجهناها وله وجوه
ثلاثة اخرى مشهورة تركناها لان السامة هجناها وقيل الف الالحاق المقصورة
دون الممدودة يمنع من الصرف بشرط العلمية وجعل الرضي كل مقصورة سواء
كانت للالحاق كارطى او للتكثير مانعا من الصرف بشرط العلمية ولم يجعل

الف

الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم حتى يلحق به شيء ولذا خطى الجوهري
حيث جعل الفه للالحاق **مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي
كرب** المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح الحماسة للامام المرزوقي
روى ان الاعرابي قال لمعدي كرب معدي كرب لانه عدا الفساد والكرب الفساد
فالمفهوم منه سكون الراء **وعمران واحمد** فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل ذلك
ان تقول لم يمثل للتعريف اذ اكثر الامثلة يشتمل عليه وانما مثل للتأنيث اللفظي
والمعنوي تنبيها على ان التأنيث في هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن
التأنيث مع انه غير معتبر في تأنيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه
فلا يقال جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب
وحكمه ان لا كسر اي انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا اورد نفي الجنس وانما
هو مع الفتح اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم
وقد علم ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكمية لانه اقرب الى الضبط ولينبه على ان كلا
من عدم الكسر والتنوين من احكامه فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما ونبه
بتقديم الكسر على ان الراجح منع الكسر اصالة لا تبعا كما زعم البعض **ولا تنوين**
سوى تنوين الترنم **ويجوز** اي لا يمتنع **صرفه** اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون
تحت حكمه واما على قوله وحكمه الى آخره **للضرورة** اي لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة
الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة رضي الله عنها في مرثية سيد المرسلين
صلى الله عليه وسلم صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا او
دفع ازحاف يخرج الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او رعاية القافية كما في قوله سلام على خير الانام
وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى
باحمد قال الرضي لا يصرف ما فيه الف مقصورة للضرورة لانه بها مع التنوين
الالف فلا يزيد بالانصراف شيء قلت سمع الصرف في قافية حرف اخرها النون

الساكنة وايضا نون التنوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما
يستقيم الوزن لمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف ويخرجه عن حيز الامتناع رعاية
المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة فينون مفاعلة لتشاكله مضاربة
مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانها من اعلام الاوزان والتانيث ولا يبعد ان
يندرج تحت التناسب وربما يصرف بالتصغير كما في فعلان الاسم فانه يصغر على
فعيلين فيتغير الالف فيبطل تاثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر
على فعيلان وكما في وزن فعل ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف
ما في اوله زيادة فان مدار تاثير الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى ببقائها كما
في تصغير الجمع والعدل وما عدا هذه الصور لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت
كيف لا ينصرف عليجة مع عروض الوصفية المنافية للعلمية قلت هذه الوصفية
لانها في تعيين الذات فهي مع التصغير بمنزلة اللقب وقد لا ينصرف المنصرف
بالتصغير كما في ادور فان فيه وزن فعل في اوله زيادة ويحدث بالتصغير
وصفية او التناسب من رعاية الفواصل والاسجاع او مجرد اجتماعه مع كلمة
منصرفة ولما كان هذا ابعد ما يظن صرف غير المنصرف لاجله مثل له من ادق كلام
بقوله مثل سلاسلا واغلالا مع انه لم يمثل للضرورة او نقول مثل به ردا على من
قال في توجيه الاية انه على لغة الشعر اذ الشاعر ربما يقع في النثر فيما مرن لسانه
في الشعر وتقبل منه اذ لا يخفى ان توجيه القران به بعيد كيف وقد قال الله تعالى
وما علمناه الشعر وما ينبغي له فلا يصح ان يقال نزل القران بما نفع فيه الشاعر لانه
يفصح عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائي
ان صرف غير المنصرف الا افعل من لغة قوم ولا يجوز عدم انصراف غير المنصرف
للضرورة او التناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عنها
خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها الغوتها في الضرورة
وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث الصواب والتانيث بالالف وفسر الفا

التانيث

التانيث بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن
الف التانيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة
سميت بها لانها الممدودة بها ففيه حذف وايصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف
على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم او للتحرك فقط واسم الساكن فلا حاجة
في اطلاق الالف على الممدودة الا انه اطلق لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق
الفرعيتين في الجمع انه للزومه بمنزلة جمعين وكذا التانيث بالالف كذا قيل
والاولى ان المونث بالالف بمنزلة المونث بالتا العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم
في انه كما لا يغير العلم لا يغيران اعلم ان تمييز الف التانيث عن غيرها بضبط
اوزان مختصة بالف التانيث وقد ضبطها الرضي في بحث المذكر والمونث وبعدم
دخول التانيث والتا على ما فيه في غير تلك الاوزان فمعرفة غير المنصرف بما ذكر
لا ينفع غير المتتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بان ينضبط
المدون له ما لا طريق الى معرفته الا السماع كالسماعيات من العوامل ومواضع
الحذف ومنه في باب غير المنصرف العدل التقديري او العدل مطلقا في وجه
كما ستعرفه فالعدل قيل الفا للتفسير ونحن نقول لعطف المفصل على المجمل لان تفسير
المجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير للمبهم المتقدم مجموع ما سيجيئ
من البيان المتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد بيان العدل فيجب عطف
باقي المباحث على بحث العدل ليكون المجموع مدخول فا التفسير او التفصيل
والعدل لغة هو التبعيد او الميل فهو لازم ومتعد واصطلاحا هو الاخراج
او الخروج ورجح الرضي الاول بانه اوفق بمعنى العدل الذي هو الصرف كما ان
الخروج اوفق بمعنى العدول الذي هو الانحراف ونحن نرجحه بان اشتقاق
المعدول اوفق به لانه مستغن عن جعله في تقدير المعدول اليه باعتبار الحذف
والايصال وتزييف ما ذكره الرضي بانه ∴ فليكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول
فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذي هو صفة الاسم كما ان

التانيث وهو جعل الشئ انثى منقول الى كون الاسم ما فيه علامة التانيث والتركيب الذى هو ضم كلمة الى كلمة نقل الى كون الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة وله غير واحد من النظير بل جمع وما قيل ان العدل المفسر بالخروج كون الشئ معدولا لا يدفع ما ذكره الرضى من ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم وما يقال انه فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج هو صفة المتكلم صريحا ولا يدل على ما هو صفة الاسم الا ضمنا فيد فعه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبنى للمفعول وان اشتهر فيما بين الفحول لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر المبنى للفاعل والمجهول طريقة قيام المبنى للمفعول فالمصدر لم يوضع الا بما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبنى للمفعول من عدم الفرق بين المعنى المصدرى الحاصل بالحاق اليا المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدرى والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة بخلاف الثانى ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب من قال لم يصرف ثلث لان فيه عدلين عدل عن لفظ ثلاثة وعدل عن معناه وهو الثلاثة الى ثلثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى لا محالة فلعله انما عرف المصنف العدل من بين الاسباب تعيينا لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه دون باقى الاسباب خروجه اى العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع من الصرف خروج الاسم المعرب اى مادته وهى الحروف الاصول عن صيغته اى ما يعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتاخير ومقارنة الحرف الزائد فلا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض هيئته للحروف الاصول بل للكلمات فيخ كون ثلث معدولة عن ثلاثة ثلاثة نظر اذ لم يخرج حروف ثلث عن هيئة ثلثة ثلثة بل عن هيئة ثلاثة وعلى تقدير خروجها عنها

ليس

ليس ذلك خروجا عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب عنه بما يجاب من ان خروج اخر عن الاخر على تقدير خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل للكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان شدة الامتزاج جعل المعرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخلة فيما يصاغ به المعرف به الاصلية المتبادر منها التى كان له فى الاصل سيما مع لفظ الخروج اى كان اولا هذا الاسم عليها فيتوهم ان جميع الاسماء المشتقة خرج عن الهيئة التى كانت له فى الاصل وهو هيئة المصدر فيرد خروجه على تعريف العدل ولا يخفى ان قائما لم يكن له هيئة القيام اصلا انما اخذ من اسم هو القيام ولم يخرج عضا عن صيغة عضو لانه فى تقدير بخلاف ثلث لانه ليس فى تقدير ثلثة ثلثة وما هو فى تقدير شئ غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخو لانه فى تقديره حيث اعرب ولا يكون المعرب من الاسم الا ذا ثلاثة اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيير حرف الاعراب ولا فخذ بسكون الخاء عن فخذ لانه فى تقديره بقى نحو اقوس فان صيغة الاصل اقواس فيغنيه عدل والقول بان اقواس موضوعة ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف نحو ثلث بحكم فقيل دعا الى القول بالخروج فى ثلث ضرورة منع الصرف حيث لا يتجه بدون اعتبار العدل ولا داعى اليه فى اقوس بل صرفه يدعو الى خلافه فالعدل مطلقا لا يقال به الا لداعى البناء او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل فى اخر بل حكم بعدمه فيه بحيث قيل العدل ووزن الفعل متضادان والفرق بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعى ان الاصل فى الاول بعد تقديره للداعى مما يدل عليه الدليل بخلاف الثانى وهذا مع انه خلاف ما صرحوا به يقتضى ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتتبع ويحتاج فى دفعه الى ما تقدم فتذكر ذلك ان نقول المراد بخروج الاسم الخروج المعتبر فى منع الصرف وهو انما يعرف بتعيين المدون لا نقل التحقيق ان خروج الاسم تحقيقا عن الهيئة الاصلية اما لفائدة لفظية هو الاختصار كما فى اخر وجمع

اولفظية ومعنوية كما في ثلث فانه صار موضوعا بالعدل لمعنى وصيغ فحيث
انعدمت لا لحكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ لانه يشكل حينئذ بعدم العدل في اخر
معرفا ومنهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقي الاسباب فلا
يخل بالغرض صدقه على ما ليس بسبب وليس بشئ لان المقصود من معرفة الاسباب
تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب
تحقيقا اى خروجا محققا بان يدل دليل على الخروج كثلث ومثلث اى ما هو على
فعال ومفعل من العدد قال الرضى هو اربعة مسموعة اتفاقا من رباع ومربع
فما تحته وقد جاء في شعر الكميت خصالا عشارا وفي ما فوق الخمسة مما تحت العشرة
يجوز قياسا عند المبرد والكوفيون ولم يسمع الا مع النسبة من خماسي وسداسي
وسباعي وثماني وتساعي هذا والغالب يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في شعر
الكميت لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال في التسعة ولم يجعل ما جاء مع اليا دليلا
على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي وايضا لا يفيد في مفعل وجعل
ابن مالك خماسي ومخمس ايضا مسموعين وتحقيق العدل فيهما لان ثلث مثلا للتقسيم
كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه لفظ العدد المكرر واذا جئ بثلث علم
انه المعدول عن ثلاثة ثلاثة فان قلت انما يثبت القياس لو كان ثلثة ثلاثة لهذا
المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة فيه ثلث فكيف يحكم بانه معدول
عن ثلثة ثلثة قلت ارادة الموصوف بعقد الثلثة من لفظ ثلاثة مجازية واما ارادة
التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فمعنى حقيقي لهذا التركيب والشايع في التركيب
حتى يقال جاء في القوم رجلا رجلان ورجلين رجلين من غير امكان يقال في مفعل
ومن غير يجوز واخر قال ابن مالك اخر مقابل اخرين قيل احترز به عن اخر جمع اخرى
بمعنى اخرة مؤنث اخر فانه لا عدل فيه وتحقيق العدل فيه لان افعل التفضيل بدليل
تصريفه حيث قيل اخر ان اخرون او اخر واخرى اخريان اخريات واخران هذا

التعريف

التصريف من خواصه واسم التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من او الاضافة فلما
لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد من الثلاثة ومنهم من جعله معدولا مما سوى
المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد مذكر لا غير ومنهم من جعله معدولا
عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتنوين كما
في يومئذ او البناء كما في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه معطوفا اليه نحو
سهم سهم عدى وبين ذراعى وجبهة الاسد ومنهم من جعله معدولا من المستعمل بمن
لا محالة لان اللام والاضافة لا تلايمان منع الصرف والكل مبنى على عدم الفرق
بين تقدير الشئ والعدول عنه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل
في بواقي تصاريف اخر مع انه يمنع العدل عن اخر معرفا كقولهم بنقضا العدل ووزن
الفعل وقد مر ما يجاب به عنه زيفا وجيدا ولا ينافي كونه اسم تفضيل عدم المعنى
لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا وقد يستعمل بهذا المعنى من تصاريفه
الاخريات والاواخر فيقال جاء فلان في اواخر الرجال او في اخريات الناس ثم استعمل
بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني رجل وحمار اخر وجمع الاولى وفعل توكيدا
ليشمل جمع واتباعه وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلا اسما وقياس تكسيره
فعالى نحو صحارى فهو معدول عنه ومن قال انه معدول عن جماعي او جمعاوات
لانه قياس جمع فعلا اسما ففيه انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن التصحيح مع
وجود التكسير وحينئذ يمنع وجود السبب الاخر فيه فقيل التعريف الاضافي في جمع
لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة
لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوصفي وهو التعريف
من غير اداة فهو شبه العلمية وكلاهما لا يلايم اشتراط المصنف تاثير التعريف بالعلمية
واما لانه جمع فعلا صفة في الاصل والقياس فيه فعل كحمر احمر فالسبب الاخر الصفة
الاصلية ويرتفعه اجمعون لان جمع افعل صفة فعل واسما افاعل واما لانه يلزم
استعماله باللام او الاضافة او من لانه اسم تفضيل وهو في الاصل بمعنى اسم جمعا

ويؤيده اجمعون ويزيغه جمعا ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه
معدول عن السحر لان اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام سواء
صار علما بالغلبة كالنجم اولا بالغلبة وانما قدر العلمية بعد اعتبار العدل لضرورة
منع الصرف وكانه لم يذكره بعد اعتبار العدل جريا على انه مبنى على الفتح وان كان
المشهور خلافه لانه يغنى عن تقدير العلمية ولا بد ون ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا
او في حال الرفع وكانه لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر في الاحوال الثلاث
ولم يذكر هذه الالفاظ اعلاما كما ذكر ابن مالك لان منع صرفها منقول بالسماع ولم
يتحقق عنده **او تقديرا** اى او خروجا مقدرا مفروضا لضرورة منع الصرف وعدم
ظهور سبب سوى العلمية على ما هو المشهور لا لاحد الامرين منع الصرف كذلك ورعاية
اطراد الباب وقرينه عليه بقوله **كعمر وباب قطام** هى مدينة باليمن **في تميم** ولا بد في
معرفة غير المنصرف من ضبط امثلة العدل التقديرى فيفعل اذا وجد غير منصرف يقدر
فيه العدل واذا وجد منصرفا لا يقدر ولذا لم يقدر في ادد واذا لم يعلم حاله فان لم
يوجد غير علم ووجد منه فاعل كقثم فانه لم يوجد الا علما بخلاف عمر فانه جاء جمع عمرة
وجاء قاثم بمعنى معطى جيد المال دفعة لا يصرف بتقدير العدل الحاقا للمشكوك
بالاغلب والاصرف وفعل المختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع اذا سمى به لا يصرف
لتقدير العدل في حال النداء وفعال خمسة اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة
والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولات عن مؤنث خلافا
لسيبويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن المؤنث عند غيره انه معدول
عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه جعل
المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما معتبر معدولا عن المصدر المعرفة فان سمى بها
مذكر فهو غير منصرف وان سمى بها مؤنث فهو لقطام بمعنى الامر او غيره اولا
نقصر ضبطه عن ذكر فعال علما للمذكر وانما قال في تميم لانه مبنى عند الحجاز كذات
الراء والعدل فيه مقدر لا محالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه العدل بعض

النحاة

النحاة على ما في الرضى ووجه تقدير العدل اى ذات الراء منه لا بد فيها من تقدير العدل
متحقق فيها جمعة البناء وهى مشابهتها الفعال بمعنى الامر في العدل والوزن فلما قدر
فيها العدل قدر في غيره لرعاية اطراد الباب **الوصف** اى الوصف المانع من الصرف
شرطه ان يكون في الاصل وهذا اعذب مما اشتهر ان المعنى ان جنس الوصف شرط
تاثيره ان يكون في الاصل والوصف كون الشئ صفة نحوية لشئ وسيعرفها وكانه
لهذا استغنى عن بيان وبيان ذلك ان بعض الاسماء يكون بمعنى يلزمه صحة كون اللفظ
صفة نحوية ولا يستعمل هذا اللفظ الا جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون
دالا على ذات مبهم في غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان
ربط لسببه المعنى المقصود فيه بما فيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات فيه تعيين ما
لان المقصود منه احضار تلك الذات لا بجعل المعنى الذى قصد مع هذا الذات
مربوطا بشئ ولهذا لا يكون صفة لشئ والمراد بكونه في الاصل ان يكون في اصل الوضع
ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال وان ادى الاستعمال الى الوضع بان يصير كثرة
الاستعمال في المعنى سببا لكون اللفظ متعينا له ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابله
اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية قيل انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون
اللفظ دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف بكون
اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع
اخر للفظ الصفة حيث يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه
يكفي فيه ان يكون دالا على ذلك ولا يشترط الوضع **فلا تضره الغلبة** اى لا يضر الوصف
غلبة الاسمية عليه او مغلوبيته للاسمية والمراد بالغلبة ان يصير الصفة بكثرة الاستعمال
مخصوصة بذات معينة ويستعمل غير جارية على شئ والفا للتفريع بحسب العلم او الواقع
وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع الاخر وهو انه لا يؤثر الوصفية العارضة لان في هذا الفرع
خلافا والبعض يصرف اسود وارقم ولا بد للوصف المانع من شرط اخر وهو ان لا يكون
مع العلمية عند سيبويه ولا يكون زايلا بها عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المضرة

يجب تقييدها بما عدا الغلبة العلمية واذا لم تفره الغلبة فعدم ظهور الاسمية الحاصل
باستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق
الاولى **فلذلك** اى لاشتراط كونه في الاصل كما يرشد اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد
وكل من الصرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروعه وجعل الصرف والضعف
فرعين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما في الرضي لا ساعده العبارة الا بجعل
ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع مجموع الامور الثلاثة على سبيل قسمة التوزيع
وجعل رد فرع كل الى اصله موكولا على فهم السامع وعنه مندرجة فلا يلتفت اليه
صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع اسناد حال الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة
وليس في تقدير ∴ اربع مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل
هذا التركيب غير جائز يعني لعروض الوصف في اسماء العدد صرف اربع لانه موضوع
لنفس المعدود استعماله في ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز
ولذلك احمد المنكر بارادة مسمى باحمد منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى
وصفي فالمناقشة في كون انصراف اربع لعروض الوصف لسند انه يجوز ان يكون لقبول
اربع التا فليس فيه وزن الفعل المعتبر غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع باحمد واستبعاد
الرضي عدم اعتبار الوصف العارض في منع الصرف وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه
احد وما يجاب به عنها من ان التا المعتبرة لوزن الفعل ما يعرض للمذكر والتا هنا ما به
تم صيغة المذكر ومن ان التا المعتبرة ما يدل على التانيث وهذه تدل على التذكير
ضعيف لا بما قيل من ان التا في اربعة ايضا للتانيث لان رجالا في تا ويل الجماعة اذ ذلك
متحقق في نسوة ايضا بل لان المانع من تاثير وزن الفعل التا المتحركة لاختصاصها
بالاسم فيوجب ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر اولا وسواء
كانت للتانيث اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض كالحاصل
في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل على عروض الوصف
فيه رد بان عدم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن نرده بان ذلك لان الموصوف داخل

فى مفهومه

في مفهومه اذ معنى رجيل رجل صغير لا يقال تعين الذات في مفهومه يمنع تحقق الوصف
فيه لانا نقول التصغير ذات له الصغر فرجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غاية
انه يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعيين ذات ما
وامتنع صرف اسود وهو في الاصل ذات لها سواد **وارقم** وهو في الاصل ذات
لها سواد وبياض **للحية** حال من اسود وارقم اى كائنين للحية واللام الاولى للاختصاص
والثانية للعهد اى حية هي وذلاحدهما **وادهم** وهو في الاصل لذات لها دهمة اى سواد
للقيد اى لقيد هو فرده وهو قيد من الحديد لان القيد الاسود ما يكون منه فهي صارت
اسماء لا تقع اوصافا ويونث بالتاء فيقال للانثى اسودة ويجمع على الاساود فان قلت
فكيف يمتنع وليس لها وزن فعل لا يقبل التا قلت يجب حمل اشتراط عدم قبول التا على
عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار الوضع الوصفي لا يقبل
التا **وضعف منع افعى للحية** فان قلت ان كان شرط الوصف ان يكون في الاصل
تحقيقا فينبغي ان لا يجوز منع افعى وان كان شرطه ان يكون في الاصل ولو توهما ينبغي
ان لا يكون ضعيفا قلت الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لا يعتد بهم
مكانه قال ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط يعني ان ضعف منع افعى لعدم تحقق
الوصف مطلقا تحقيقا لا لعدم تحقق شرط الوصف المانع فان قلت من اين يعلم ان منع
صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز
ان يكون منع صرفه لمجرد وزن الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن فعل
ليس معه توهم الوصف الاصلي ووجه توهم الوصف الاصلي اى شدة السم يقال لها الفوعة
وافعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى كان في الاصل بمعنى الشديد علما على تلك
الحية الشديدة وصار معناه الاصلي مهجورا منسيا **واجدل للصقر** والجدل الاحكام
ويقال للدرع الجدلا فيتوهم ان اجدل في الاصل غلبت على هذا الطائر لقوته ونسي
معناه الاصلي **واخيل للطائر** المعهود المعروف الذي يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل
لطائر ووجه توهم الوصف الاصلي فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اخيل مشتق

من مصدر بمعنى كون الشيء ذا خال غلب على هذا الفرد ومحو معناه الاصلي والمصدر ايضا
فالتوهم فيه ابعد من التوهم في اخويه واعلم ان توهم الوصفية في تلك الالفاظ ينبغي
ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل لا افعل صفة كما يصرح به الرضي لان افعل الصفة
يختص بالالوان والعيوب والحلي **التانيث بالتا** لا التانيث الا بالتا او الالف كما يستفاد
من تعريف المونث فيما بعد ووافق الرضي المصنف على ذلك في بحث المذكر والمونث
لكن حقق ههنا ان المونث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا الحايض فانه مونث حقيقي
ولا تا فيه في التقدير ايضا ولذلك يصغر تصغير الترخيم على حييض بدون التا ولو كانت
مقدرة لقيل حييضة كما يقال في تصغير اسما تصغير الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم
تقدير التا ان هذا المونث لا مذكر له حتى يحتاج الى فارق التا وصرح بان حايضا
لو سمي به مذكر انصرف لعدم التا لفظا ولا تقديرا لان التانيث المانع من الصرف منه
التانيث بالتا لا التانيث الحقيقي وكان وجهه ان المونث بالتا فرع للمذكر لاما لا علامة
له فالتانيث بالتا الظاهرة **شرطه** او شرط تاثيره **العلمية** فاعرفه اي علمية المونث
والمعنوي اي المونث بالتا المقدرة ويدخل فيه حايض على زعم المصنف ويخرج عنه
على تحقيق الرضي ويجب اخراجه **كذلك** اي كالتانيث بالتا في ان شرط تاثيره العلمية
ونبه بالتشبيه على انه دون التانيث بالتا في هذا الشرط في انه لا يجب به تاثيره ويجب
للوجوب ضميمة اخرى اشار اليها بقوله **وشرط تحتم تاثيره** لكن لا يخفى ان العبارة
قاصرة عن افادة انه ضميمة ويحتمل كونه مستقلا في الايجاب فالاولى ان يقول زيادة
الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة والزيادة على الثلاثة اعم من ان تكون
في اللفظ او التقدير الغير المنسي كجبل مخفف جبايل اذا جعل علما لكن تحرك الاوسط
لا بد في اعتباره من تحققه لفظا على الاصح فدار ساكن الوسط وقدم الزيادة على الثلاثة
لان الزايد نايب مناب علامة التانيث والتحرك نايب عن الزيادة مع انه مختلف
فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض واخر العجمة لانها ليست نايبة منابها
بل مقوية لامر منع الصرف **فهند يجوز صرفه** والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل

بعض

بعض كون المونث منقولا من مذكر من شرايط وجوب التاثير ورد اذا سمي به مونث
ممتنع صرفه **وزينب** على حذف مضاف اي وصرف زينب **وسقر** علم جهنم **وماه وجور**
علما قريتين من بلاد العجم **ممتنع** وقيل في تقدير ممتنع كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله
يجوز صرفه وفي امتناع جور نظر اذ قال الجوهري جور اسم بلد يذكر ويونث اللهم الا ان
يراد امتناعه على تقدير اعتبار تانيثها فان الظاهر وان اذ لا ترتيب بين هذه المسايل وسابقها
الا في الاخبار **فان سمي به** اي بالمونث المعنوي **مذكر فشرطه** اي شرط وجوب تاثيره
الزيادة على الثلاثة وليس له الا وجوب التاثير وللتنبيه عليه قال **فقدم منصرف وعقرب**
ممتنع قال الرضي وههنا شروط اخر تركها المصنف احدها ان لا يكون تانيثه محتاجا
الى تاويل لا يلزم كتانيث رجال فانه لتاويله بالجماعة ويصح تاويله بالجمع ولا يلزم منه
انصراف اسم القبيلة لانه لا يلزم تاويله بالقبيلة ويصح تاويله بالحي كما سياتي لانه يلزم
ذلك فيما اوجب العرب منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه واما لم يوجب
منع صرفه فيشبه ان يكون مما جاء فيه التذكير والتانيث فاستعرف حاله من بيان ثالثها
وثانيها ان يكون المونث منقولا عن مذكر قبل النقل كرباب اسم امرأة حيث كان قبل
هذه التسمية اسما للسحاب وكان مذكرا وثالثها ان لا يكون استعماله مذكرا اغلب
فان ما يجوز فيه التذكير والتانيث سوا المستوي فيه الصرف ومنعه وما غلب استعماله
مونثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا تعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم
يترك المصنف شرطا لان الجمع لا ينقل الى المذكر بالتاويل فالمذكر المسمى به الجمع لم يسم بمونث
معنوي والمسمى بالمونث الذي في الاصل مذكر لم يسم بالمونث لانه لا يعتبر نقله عن
المونث بل عن اصله الذي هو المذكر لانه الاولى باعتباره اصلا وما غلب استعماله
مذكرا يعتبر تسميته بتسميته بالمذكر لا بالمونث واعلم ان اسما القبايل والبلدان التي
لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه
ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف لاعتبارها
اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحي او المكان قال الرضي

ما جهدا استعمالهم اياه يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان
يثبت ان غير المنصرف اكثر فانت حينئذ بين الارجاع الى الاصل او الالحاق بالاغلب
ولذلك تراهم يصرفون علما لا يعرف انه علم مذكرا او مؤنث خلافا للفراء لانه يمنع صرفه
لشبه العجمة في كونه مجهول الحال في كلام العرب كالعجمي المعرفة يكون بمعنى التعريف
والمعرفة والمراد بين شرطها ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية كما هو دابه فيكون المعنى
شرطها علمية المعرفة لانه قصد جعل المعرفة بمعنى العلمية ليظهر صحة قوله فيما بعد وما فيه
علمية مؤثرة ولا يرد ان المؤثر التعريف والعلمية شرطه لا لانه لو قال كذلك لكان
المعنى شرطها علمية التعريف وفساده بين اذ فساده بين فمن قال قوله وما فيه علمية
مؤثرة مع ان العلمية شرطه والسبب هو التعريف مجازا وجرى على مذهب من جعل
السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة
الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وتعريف الموصول والاشارة لم يؤثر لان
المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر لوجود المانع وهو قوة الاسمية
لوجودها في الاسم ذلك ان نريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان يكون قائمة بالعلم
او بالشبيه بالعلم كما قال ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين
فيها شبه العلمية وهو التعريف بحسب الوضع لا بالاداة نعم لا يصح اشتراط
العلمية عند من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من يجعل السبب
فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من يجعل انه المقطوعة عن الاضافة غير منصرفة
اما بالتعريف الموصولي او تقديرا الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها
من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي ذاته واما ان يستلزم
المنافيات لحكم منع الصرف لتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف
النداء فانه يدور على قصد المتكلم فمن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم البناء
واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فيفسد العلمية غفل انه غفلة مع
ان اللفظية على فساده العجمة هي كون اللفظ موضوعا بغير وضع العرب وطريق

موفة

معرفة ما نقل الى اللغة العربية في القرون الخالية النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع
فيكون يقينية او بدونه فيكون يقينية او ظنية او اختلافية فمن قال طريق معرفتها الاجماع
لا يظهر لكلامه وجه وبالجملة لابد في تمييز غير المنصرف عن غيره بالتعريف المذكور من
ضبط الالفاظ العجمية التي لا طريق الى معرفتها الا السماع شرطها ان يكون علمية في
الاعجمية فسروه بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية واعترض عليه بان اشتراط
العلمية لحفظ العجمي عن التصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فيضعف عجميته ويكفي
في الحفظ ان يكون نقله بجعله علما بان لا يستعمل في كلام العرب غير علم كقالون كان في
الاصل رومية بمعنى الجيد جعله نافع اسما للراوية لجودة قراءته واستعمل غير منصرف هذا
ونقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم ان يكون نقله بجعله علما وكون
قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما ممنوع لجواز ان يكون تسمية نافع اياه بتسميته له
باسم اعجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية في اللغة العجمية واجيب بان المراد بالعلمية
في اللغة العجمية اعم من العلمية فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قالون في حكم
العلم في العجم لامتناع التصرف هذا ويرد على ما فسروه ايضا انه لو كان اعجمي فيه
وزن فعل علما في العجم ثم لم يكن فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف
لوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية في العجمية فلهذا نقول
علمية مرفوعة فاعل ليكون وهو تام وقوله وهو تام وقوله في العجمة بمعنى في وقت العجمية
على ان العجمة مصدر وهو صفة علمية فالمعنى العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت
العجمية فلا يرد قالون ونحوه لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت العجمية لان وقت
عجمية اللفظ ان يكون على صرافة العجمية ولم يجعل من جنس كلام العرب بتصرف فيه فاندفع
الاعتراض والوارد بعدها بقي انه لو سمي بالعجمي العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب
يلزم ان ينصرف لانه ليس له علمية ثابتة في العجمية الا ان يقال هذا انما يتجه لو اريد بقوله
في العجمية في اللغة العجمية ونحن حملناه على وقت العجمية والتسمية الثانية ايضا
في وقت العجمية اذ وقت العجمية وقت كون العجمي على صرافة العجمة من غير ان يتصرف

فيه مما يجعله من جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة العجمية مصون عن التصرف
بعد النقل فان قلت كيف يصان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية وهم يتصرفون في الاعلام
العجمية فيقولون في جبرئيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطاليس ارسطو وسطاليس مما
انه درد غير اوزانهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قلت مع جرأتهم على الاعجمي وتصرفهم فيه لا يتصرفون
فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن اللام والاضافة فبالعلمية
يمتنعون عن التصرف فيه باللام والاضافة فيمتنعون عما يعاقبهما من التنوين رعاية
لحق العجمة ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا ينبغي
ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه وان اطلقوا الكلام فيه **وتحرك الاوسط** قدمه
على الزيادة على الثلاثة على عكس اسلوبه في التانيث لان انتفاء ما دعا الى تقديم الزيادة في التانيث
اذ تحرك الاوسط ليس نائبا عنها في العجمة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه
رد على اكثر النحويين حيث لم يجعلوه نافعا في منع الصرف وجعل بعضهم اسما لا في نوح
عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط ولا زيادة على
الثلاثة شرطا وجعل نوح مما يجوز منع صرفه بخلاف الزيادة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشري
او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف لا جائز الصرف كما توهمه الزمخشري صرح بتفريع الشرط
الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم
العدم على الوجود والواحد على الاثنين لا لان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضا
رد على المخالف بل المخالف الاقوى **وشتر** اسم حصن بديار بكر وهو الذي دعى المصنف
الى الحكم بتاثير العجمة مع تحرك الوسط قال الرضي ليس بقوي لاحتمال اعتبار تانيث البقعة
او القلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمي به مذكرا وارجاع ضمير المذكر اليه ثبت اعتبار العجمة فيه
ويمكن ان ينصرف بان تانيث اسماء البقاع يدور على اعتبار الواضع فان جعله اسما باعتبار
البقعة مثلا فمؤنث وان جعله اسما باعتبار المكان فمذكر والعجمي بري عن اعتبار التانيث
وابراهيم ممتنع بجميع لغاته من ابراهيم وابراهام قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام

لا تنصرف

لا تنصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا العربية بها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل
هود كنوح حيث نونه سيبويه بعده ومؤيده بعدمه على اسماعيل وانه لا عرب قبله هذا وفيه ان
شيثا وعزيرا منصرف فان ايضا **الجمع** كما يكون اسما للمعنى المصدري يكون بمعنى افراده الالفاظ
والمراد هنا الاول وفي قوله **شرطه صيغة منتهى الجموع** بالمعنى الثاني لان الصيغة انما هي للفظ
لا للمعنى المصدري وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع وستعرف معناه من تعريف الجموع والمراد بمنتهى
الجموع جمع مفرده كالكالب فانه جمع الكلب جمع كلب فالمراد بالجموع ما فوق الواحد وذلك ان يجعله
منتهى الجموع وفي الرتبة لان له امتيازا عن الاحاد وحيث لا نظير له فيها فليس لغيره فالجموع
حينئذ على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى الجموع لان مساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته
وانما سمي منتهى الجموع لان الجمع اذا صيغ عليه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع
التكسير والا فيجمع جمع السلامة نحو صواحبات يوسف واما مسن لكن موقوف على السماع
بغير هاء يعني بغير تاء التانيث المحركة فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما في حالة
الوصل عند البصريين ولانه يصير تاء في الوصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء
في الوقف عند البصريين واصله الهاء عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله التانيث بالتاء
وقوله بغير هاء وذلك انها لا يدخل من الجموع الا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده اعجمي
ويسمى امارة العجمة كما في جواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جوارب او مفرده منسوب كما
في اشاعثة جمع اشعثي فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث وانما
قال هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفي هنا كونه بغير هاء كما في جوارب
مع كونه قابلا كما تقدم دون وزن الفعل فان يعلا بغير هاء ومنصرف لكونه قابلا لها ولقد
نبه على صيغة منتهى الجموع بقوله **كمساجد ومصابيح** تمثيلا لها او لجمع له هذه والمراد بمثلها
ليس ما يوازنهما بقرينة قوله وحضاجر فانه فعالل وارادة ما يوازنهما بالوزن العروضي
ضعيف لان المتعارف عندهم الوزن التصريفي والاقسم كجعفر فلا يختص بالفعل بل المراد
بمثلهما ما يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان متحركان او ثلاثة ساكنة الوسط
كذا فسره الرضي واورد كمالات ويندفع بان المراد جمع تكسير كذلك واورد صحاري

وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان الهاء غير صريح في تاء التانيث قال **وامافرازنة فمنصرف** تبيينا للهاء وتنبيها على انها ليست هاء مثل فرازه والا فلا حاجة لذكر انصرافه دون رجال ونبه بتذكير منصرف على ان المراد بفرازنة نحوها وفرازنة اريد بها نفسها فيجب تنوينها اما اذا احضر بنفسها كما هو التحقيق في احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بانها موضوعة لانفسها واحضارها للوضع فلان الموضوع للمنون يجب ان ينون للمشاكلة كما يقال في مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء وهذا مراد من قال سوس وارد للمشاكلة وههنا اشكال قوى توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب ان صدوره من اهل الخطاب من العجاب وهو انه فات المصنف اشتراط ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدائنيا منصرف ووجه توهم انه من العجيب انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب الجاري على المؤنث بالتاء ما يستحقه عروض التاء والاعراب الجاري على المنسوب ما يستحقه المنسوب اليه يجرى على التاء والياء لجعلهما بمنزلة الجزء الاخير بناء على شدة الامتزاج ولا شك ان مداين جمع في الاصل وغير منصرف فلولا ان جمعيته ضعفت بياء النسبة وخرجت عن التاثير لكان غير منصرف فهو في عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوى والتعجب ردى ولا ما يمسك في دفعه البعض بتعسف ان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما وياء النسبة في حكمها في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد فكما يقال تمر وتمرة يقال ردم وردمى هذا ووجه ضعف الجمع بلحوق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة كراهية وطواعية لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح اذا الحقه التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء التانيث معاقبة فلا يقال زناديقة وفرازينة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء في زنادقة وفرازنة عوض الياء تقديرا نعم لا يجرى في ياء النسبة فالاوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التانيث شاع في المفرد فيوجب لحوقها ضعف الجمعية ولما ذهب البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجموع لا لعروض الكسرة كالترامي ولا ياء النسبة كجواري بخلاف

جاري

جاري حيث كان ياء النسبة في المفرد ولم يعرض في الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياءي النسبة تحقيقا كما في يمان او تقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة الى تهامة احدى اليائين بتقدير ان الف تهام عوض عن الف والمنسوب اليه تهم على ما في تسهيل ابن مالك وجعل المصنف السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال **وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع** اى عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تسامح ووضع النقل عن معنى الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا تقرير بديع ولما تقرر راح في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور انه جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهي منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا مساس مما سبق نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير المنصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه اخر ايراده عن محله ويندفع بان الجواب محله بحث الجمع فلهذا آخر وقوله علما حال من فاعل غير منصرف قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول ما اضيف اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف في تاويل لا منصرف وقوله علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة علم للاسد كذلك فلتعريف الضبع مدخل في تعيين الموضوع له حتى لو قيل علما لضبع لم يحسن وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابي علي حيث جعل منع صرفه للعلمية وشبه العجمة في انه لا نظير له في الاحاد كما ان العجمة ليس لها نظير في العربي وعلى الحولي حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في الاحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر غير منصرف للعلمية والتانيث مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على

وزن الغلمان لانه اختصاص الضبع بالانثى وان صرح به الرضى غير مسلم لان الصحاح والقاموس
جعلا الضبع اعم من الذكر والانثى وكان منهم الاختصاص انهم قالوا هي مونثة ومرادهم انه
مؤنث سماعي لا لعل فيكون حضاجر ايضا كذلك لكونه بمعناه لانا نقول لا يلزم من كون
احد المرادفين مؤنثا سماعيا كون الاخر كذلك ولان مساجد علما لمذكر ايضا غير
منصرف فعلم انه لا تأثير في حضاجر بل لا بد من ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر
ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزايل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزايل
بها حال وجودها قلت لانه بالعلمية غنى عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس وفي
منع صرف حضاجر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير فاعرفه **وسراويل اذا
لم يصرف وهو الاكثر** اى الاستعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انصرافه
وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش فمن جوز هذا التقدير قصر يصحح
يعني سراويل اذا لم يصرف ولم يكن رده بعدم الفصاحة اذ هو استعمال اكثر الفصحاء
فقد اشكل منع صرفه **فقد قيل** قائله سيبويه **اعجمي** فلا سبب فيه اذ العجمة ليس سببا بدون
العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه **حمل على موازنه** اذ موازنه في كلام العرب
غير منصرف باسره كذا نقله الرضى عن سيبويه ونظيره كما قال الكسائي في اشياء انه
افعال صار غير منصرف بلا سبب فمن قال قول سيبويه يقتضي زيادة سبب في الاسباب
وهو الحمل على الموازن اوقعه فيه عدم معرفة قوله لكن اجاب ان سراويل جمع حكما وتحقيق
مذهبه انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكما **وقيل عربي** يحتاج في منع صرفه الى
تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير العدل القائل هو المبرد ويؤيده مجى
سروالة بمعنى قطعة من الثوب وكون سراويل قطعا فهو **جمع سروالة تقديرا** ،
في القاموس جمع سروالة او سروال او سرويل ولم يجى بعويل غير هذا في كلامهم ولا يخفى
انه ظاهر في انه محقق جمعيته ومفرداته وما يقال يرد كونه جمعا ان الجمع لا يصير اسما
لواحد جنسي انما يجي للاشخاص يرده حضاجر نعم لو قيل لم يجي اسم جنس وانما يكون
علما لم ولا يخفى ان تقديم مذهب سيبويه وتخصيصه قوله بحرف التحقيق يدل على ترجيحه

وبناء

وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال انبه على قوة قول سيبويه
واختار في تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويرجح قول المبرد ان تقدير
السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد سألني الولد الاعز اسمعيل في
صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلدة هراة مجمع الفضلاء الهداة انه لم لم يحمل على
موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك
من الفضلاء فاجبته بان العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف
المتوطن العارف بحال الاخر فانه اذا عرض له حالة بسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب
هذا العارض فاستحسن كما استحسن سواله **واذا صرف فلا اشكال** ولا حاجة الى شيء
من التوجيهين هذا مقتضى السوق كما لا يخفى على اهل الذوق فيتجه عليه انه كما ينجوم بمنع صرفه
قاعدتهم في منع الصرف ينجوم بكون سراويل مفردا اما اجمعوا عليه من ان هذا الجمع لا نظير له
في الاحاد فالحاجة الى احد التأويلين ماسة صرف او لم يصرف ومن نظاير سراويل عبابيد
وعبابيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة فانها مفردات عند الكل ولذا يقال عبابيدي
وعبابيدي وكانه خص المصنف سراويل لاختلاف القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع
اقوى **ونحو جوار** قال الرضى اى المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن
مصابيح فان يائه مشددة محتملة للحركات لا محالة فقال غيره اى المنقوص على وزن
مفاعل ويرد عليه انه يخرج من الحكم نحو الثعالي والصفادي لانه ليس بمنقوص لانهما
في الاصل الثعالب والصفادع فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما
ياء لكن يتجه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه ما يكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان
المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياؤه بعد الكسرة **رفعا وجرا** اى في الرفع والجر والخروج
الشبه قدم على عامله المعنوي اعني حرف التشبيه والظرف ذلك يعني نحو جوار مثل قاض
في رفعه وجره يعني رفعه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وياؤه محذوفة لالتقاء الساكنين
لوجود التنوين اما ثقل الرفع فظاهر واما ثقل الجر فلانه بالكسرة اولان فتحته لما
كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملتها ولا عليك ان يستفيد من قوله **كقاض** الانصراف

ايضا لانه ابعد من التكلف وان كان الجمهور على عدم الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له
ان يجعل التنوين تنوين عوض عن اليا او عن حركته ولا نظير له وان يعتبر الاسم اولا مع الجر
وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس بخلاف منع
الصرف ويأتي بهذا التنوين او يجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف اليا من غير التقاء
الساكنين للثقل المعنوي في غير المنصرف ثم يأتي بتنوين العوض والمراد بنحو جوار
ما هو سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس معيد يكون غير علم فانه
علم على ما يقتضيه قياس غير المنصرف وهذا الحكم لا يخص الجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف
في آخره يا قبلها كسرة كاعيل تصغير اعلى ويرمي علما وقاض علما لمؤنث ولدرج الكل
في نحو جوار ساغ وعموم الفائدة لقاض على بعد العبارة عنه وحينئذ قاض علما
لمؤنث من جملة المشبه لا المشبه به وبعض العرب يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المصنف
لانها لغة ردية ولا ينافي رداتها شعر الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولى مواليا لانه يحتمل ان يكون قصده هجو عبد الله بانك من اهل لغة ردية لا يصلح
الخطاب بلغة فصيحة والمراد عبد الله بن ابي اسحق النحوي والمولى الحليف للقوم
لا يكون الا ذليلا لينضم معهم سعد بهم وعبد الله كان مولى لبني الحضرم وهم موالي
لبني عبد شمس ومما يقضي منه التعجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف الى
ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه مزيد هجو للمجد لانه غفل عن قصد الشاعر
بل لانه لم يتنبه انه لا وجه لحذف ياء المتكلم ويجب تشديد اليا حينئذ **التركيب** يريد
ما يقابل الافراد حقيقة او حكما ولا تركيب في النجم والصعق وضاربة فانها بمنزلة
كلمة واحدة وفي حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة من غير حرف
حرف يرد عليه ضاربة فانه بالتركيب الامتزاجي فانه يمنع عن الصرف مع حرف الحرف
والمراد تركيبه في الاسم المعرب فيخرج سيبويه وخمسة عشر وان زيدا فان الاسم
المعرب في هذا التركيب زيد لانه محكي على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ما اورد
انه يجب ان يقيد التركيب بان لا يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا ولا مبنيا لكن انه

يرد لا حاجة حينئذ الى قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا يخفى انه لو قال شرطه العلمية
والامتزاج لكفى ويكون واضحا **شرطه العلمية** ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك **وان لا يكون
باضافة ولا اسناد** في الاصل او في الحال فيخرج التركيب التوصيفي لانه في الاصل اسنادي
لكن لا حاجة حينئذ الى نفي الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة لانه لا يلائم منع الصرف
وعدم الاسناد اليه لانه يلزمه سا المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب ولا مبني عند المصنف
على ما نقله عنه الرضي في المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافي والاسنادي لما كانا بعد
العلمية على ما بما عليه قبل العلمية فكانهما لم يبرحا وعلى صحة انفكاك كان لها **مثل بعلبك** علم
بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمي مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة
الالف والنون المسميان بالزائدتين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة
وهو بعيد لا حاجة اليه ويسميان مضارعتين ايضا لانهما يشبهان الفي التانيث في كونهما
مزيدتين كذا قالوا وهذا ينافي قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف
فانقلبت همزة وقيل في امتناع دخول تاء التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدخل
في الالف والنون المضارعتين ما لم يجد شرط منع الصرف وتاثيره للمضارعة عند
البصريين بدليل عدم التاثير بدون امتناع دخول التا لعدم المضارعة ولكونهما زائدتين
عند الكوفيين لان الزايد فرع ما زيد عليه واشتراط امتناع دخول التا لتحفظ فرعيته عن
شائبة الاصالة اذ بعد دخول التا يصير اصلا ومزيدا عليه للتا فلا تتمحض فرعيته وفيه
انه لا ينافي الحفظ بامتناع دخول التا لفوات هذا التمحض بالحاق علامتي التثنية والجمع
والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل او في الحال حيث حقق الاخفش
ان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو تصغير اصلان كذبان
جمع اصيل بمعنى ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه يلزم ان يكون عمرين تصغير
عمرس غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون في الاصل مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير
الالف **ان كانا** تثنى الضمير حين اسناد الكون اليهما لانهما كاثنان ووحده في مقام اضافة
الشرط لانهما سبب واحد **في اسم** لا في صفة **فشرطه العلمية** ولا يخفى ان هذا الشرط

متحقق في سعدانة علما مع انه لا يعرف فيه الالف والنون موثرا و في بهراني ولحياني ورقباني
اعلاما مع انها منصرفان فلا بد من اشتراط ان يكون بغير تاء ويا النسبة كعمران وعثمان
وغطفان او صفة عطف على اسم وقوله فانتفاء فعلانة على العلمية فهو من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين والمجرور متقدم والاولى وصفة لان الشرط يغني غناء الترديد
فلا يحسن معه حرف الترديد والاولى ايضا ترك الفاء لئلا يوهم انه عطف فيه الجزاء على الجزاء بتقدير
فشرطه انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك واللباب ان يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل
عليه بانصراف فرسان وشجعان وملامان وملكعان والاستدلال بالاولين تام دون
الاخيرين فانهما مختصان بالنداء فمن اين تبين انصرافهما ولك ان تقول اشتراط وجود
فعلى وانتفاء فعلانة كذلك فيغني عن اشتراط فعلان لانهما لا يتصوران لغيره والمراد
بانتفاء فعلانة ان لا يكون قابلا للتاء لا ان يكون بغير تاء وذلك متصور بوجهين احدهما
ان لا يكون له مونث اما بان لا يتصور قيام ما اشتق منه الصفة بالمونث واما بان
خصص في الاستعمال بذات تنزه عن التانيث فالاول كاللحيان والثاني كالرحمن
فانه حفظ عن الاستعمال في غير الله حتى اشترك في تخصيصه به تعالى جميع اهل اللسان
من اهل الكفر والايمان وثانيهما ان يكون مونثه فعلى فانه لا يجتمع مع فعلانة **وقيل وجود**
فعلى فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لا يكون الا بجعل
الصيغة مخصوصة بالمذكر حتى لو فرض له مونث لم يطلق عليها ولا يكون ذلك الا
بوضع صيغة اخرى للمونث واما في المختص استعمالا او لاقتضاء المعنى فمما لا يعلم
ولشك فيه وبالشك لا يحكم لمنع الصرف وقد يقال بزوال الشك بكون منع صرف
الالف والنون في الصفة اغلب والالحاق بالاغلب ارجح ويدفع بانه يعارضه
ان الاصل الصرف ولا يعدل عن الاصل مع عدم تيقن السبب فان قلت ما بالهم
وقد بنوا على الاختلاف والجدال ويدفعه مشاهدة الاستعمال فكان الواجب
عليهم ان يتفقوا استعمال رحمن ولحيان قلت كانهم لم يطلعوا على حالهما بان لم
يجدوا شيئا منهما في استعمال الفصحاء غير مضاف او معرف باللام او منادى

ولم يعثروا على تركيبهما فيه مستحقان للتنوين حتى يتاتى لهم الحكم بالانصراف وعدمه فانحصر
امرهم في القياس **ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان** يعني ان النزاع معنوي
وليس لك ان يجمع الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانة انتفاؤه بمقتضى الوضع دون الاستعمال
واقتضاء المعنى وذلك يوجب وجود فعلى فمن قال انتفاء فعلانة اشار الى وجه المشابهة
بالف التانيث ومن قال وجود فعلى اوضح الطريق معرفة انتفاء فعلانة اذ لو لم يكن النزاع
معنويا لم يكن له ثمرة الاختلاف في رحمن واورد عليه ان الاختلاف في الشرط لا يوجب
عدم الاختلاف في سكران وندمان ويندفع بان الاختلاف على الوجه المخصوص موجبه
حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه ينعكس فيه الاختلاف في رحمن دون سكران فافهم
وذهب قليل من النحاة ان الالف والنون كالفي التانيث قايم مقام السببين لكن بشرط
العلمية في الاسم واحد الامرين في الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف لا ثمرة والعاقل
فيه لا يصر **ووزن الفعل** هو في هذا المبحث يعرف بوزن يكون للفعل سواء افادت
نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم او ترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه ان يونس يقول
كتف وعضد وفرس اعلاما غير منصرف فان لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير منصرف
لوزن الفعل وان كان يستوي فيهما لكون الكلمة منقولة عن الفعل الى الاسم وجمهور
النحاة يقولون لا تاثير لوزن الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على الوزن المشترك
فما في الرضي ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص به او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم
والفعل على السوية او يغلب في الاسم لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل
وعند المصنف يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادته لانه يحصل له
بهذا مزيد اختصاص بالفعل لا يتم وما في بعض الحواشي ان اشتراط وزن الفعل بما
ذكره المصنف من الشرطين في التاثير لا فائدة له اذ لا يكون وزن الفعل بدونهما لا يتجه اذ
يكون وزن الفعل بكونه اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر عند المصنف لانه زعم ان
فاعلا كضارب اغلب في الافعال مع انصراف حاتم ولهذا عدل عن قول النحاة او يكون
في الفعل اغلب الى قوله او يكون في اوله زيادة كزيادته فيكون في اشتراط وزن الفعل بما

ذكره اخراج نحو خاتم عن التأثير وفيما ذكرنا لك ما ينبهك على سهو من قال ينصرف ضرب
معلوما علما عند يونس ولا يصرفه عيسى شرطه اى شرط تأثيره ان يختص بالفعل
بالاضافة الى الاسم لمعنى ان لا يوجد وكلام العرب فى الاسم اذ وجوده فى اسم عجمى
لاينافى اختصاص كلام النحوى فيه وان لا يوجد فى الاسم الا منقولا من الفعل اليه اذ
الوجود فيه حينئذ بطريق النقل والعارية وذلك لاينافى الاختصاص كشمر فان فعل
بتضعيف العين من خصايص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع فى المسيى علم فرس الحجاج
وضرب مجهول اذ المعلوم ليس مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع الانصراف عند الجمهور
ولا يتم التعريف واخر عن شمر مع كونه مجردا لانه يحتاج الى فرض علميته بخلاف شمر لانه علم
او يكون فى اوله اى اول الفعل زيادة اى زائدا ووصف زيادة كزيادته اى كزيادة
الفعل قيل فى ان لا فعل منصرفا الا ويزاد فيه كحروف اتين اذ لا فعل ثلاثيا الا ويزاد فيه
همزة الوصل بخلاف همزة الوصل فى الاسم فانه لا يصح انه لا اسم الا ويزاد فيه ولانه لا مصدر
للثلاثى المزيد الا ويزاد فيه وقيل فى انه لا يزاد فى الفعل الا لمعنى بخلافه فى الاسم فان الهمزة
وان يزاد فى افعل الصفة لمعنى لكنه فى اديب وافكل لا بمعنى وان همزة الوصل وان يزاد
فى الاسماء لكن لا لمعنى بخلاف الاخر فانه يزاد فيه بمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب
التنبيه عليه ان مدار وزن الفعل على هذه الزيادة فما كانت موجودة او بدلها الذى
لا يلزم الابدال به يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانهدم فهراق على غير منصرف لعدم
لزوم الابدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك رحيم غير قابل للتاء حال
عن المضاف اليه فى اوله لانه يصح ان يقال للزايد فى اوله انه زائد فيه ولك ان تعتبر فى يكون
فى قوله يكون فى اوله الى اخره ضميرا راجعا الى ما فيه وزن الفعل وتجعله حالا عنه والمراد
بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن فعل اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياسا لان
القياس ان يكون التاء للمؤنث والتاء فيه للتذكير وكذا دون فعل اسود اسما للحية مع ان
الانثى منها اسودة لان قياس الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير لا بالتاء صرح به
الرضى فى بحث الجمع ثم قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذى

امتنع

لعل واو وصف وزيادة

امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود للحية فقد اتى بالتقدير فوق ما يقتضيه التدبير واعلم
ان الوزن المختص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فما لم ينضبط عند المتعلم لا يتاتى له معرفته
لمعرفة غير المنصرف بالتعريف المذكور يكاد لا ينفع الا المتتبع لتعريف القوم وان الوزن
المختص اذا تغير فان كان لموجب كما فى قيل ورد لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب
كما يقال فى علم علم فسكون العين فيلحق كذلك عند سيبويه والمبرد على انه ان تغير قبل
العلمية يلحق والا فلا ومما ∴ ان تعرفه من مضامين ما فصلناه لك ان المراد بوزن
الفعل اعم من وزن الفعل فى الحال او فى الاصل لكن للتاء شروط لم يتعهد بيانه
المصنف فتمسك بعطاسك ولا تطق تقصير اعطاسك فانه عمل لك مقتضى طن له
والله الموفق ومن ثم اى من اجل ان من جملة شرط القسم الثانى عدم قبول التاء امتنع
احمر لانه وجد فيه الشرط ووجود الشرط النحوى يوجب وجود المشروط لان الشرط
هناك ما نصب امارة لتحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
ولا يوجب وجوده وانصرف يعمل وهو الجمل القوى على العمل والسير لجى يعمل لناقة
كذلك دا علا نصح الاستشهاد به لو كان اسميته عارضة كالاسود للحية اما لو كان
اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوى على العمل والسير مطلقا وليس صيغته صيغة صفة
فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الا وزن الفعل فى القاموس هما اسمان
اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة وما فيه علمية يشمل حضاجر علما واسما كذلك فقيد بقوله
مؤثرة لاخراجها لانها اذاك لم يصرفا وانما قال ما فيه علمية مؤثرة ولم يقل تعريف مؤثر
مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف لان تبين عدم الاجتماع الا مع المشروط به
ظاهر باسم العلمية دون التعريف ولمن لذ كما منوقد نكتة اخرى بعدها اخرى وهو ان وصف
التعريف بالمؤثرة يفيده ظاهرا تخصيصا نوعيا وتخصيصه بالعلمية بخلاف وصف
العلمية بالمؤثرة فانه يفيد تخصيصا بينا للعلمية ومما يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام
قد سبق اذا نكر اى جعل فى حكم النكرة بالاخراج من التعيين الى الابهام بان يراد به وصف
اكتسب صاحبه من وضع العلم له اعنى مسمى به وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له

او وصف اشتهر به كان يراد بحاتم جوادا على ما قيل او يراد به وصف لصاحبه بالعربية اشتهر به
او لم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ التجوز لا يتوقف على اشتهار الموضوع بالازم بل يكفي العلاقة
والقرينة وانما قلنا قوله تكرّ بالتنكير حكما لان مدار التعريف والتكارة هو الوضع لا الاستعمال
يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة صرف هذه الكلمة منقوضة بافعل من علما فانه اذا
جعل مع من علما ونكر تغير وصفه اتفاقا لان كلمة من يحفظ افعل عن ان يزول وصفه لمن قال
بهذه الكلية انما تتم على مذهب الاخفش يصدر على نفسه بان تتبعه ناقص فان قلت يخرج
من هذه الكلية مثل عمران علما لمؤنث اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال ان يكون المؤثر
الالف والنون والتانيث قلت بل العلم ايضا مؤثر والا لزم الترجيح بلا مرجح لما تبين
في ضمن بيان شرائط الاسباب من انها الضمير لظاهره للعلمية المؤثرة فلا افادة في
تقييد لا تجامع محال كونها مؤثرة فلذا جعل راجعا الى العلمية ونحن لا نجعل الا ما هي
شرط فيه مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لا تجامع بل نجعله مما نختار فيه البدل ونجعل مؤثرة
بمعنى علة مؤثرة مفعوله ونستثني منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله الا العدل ووزن
الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل كما
قيل او كلما مجامعة العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وان كنت ضابطا
لما سبق كان التبيين عندك بينا وتنبهك له ههنا ولو قال لا تجامع غير ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل ولا تجامع الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان اخصر
واظهر ولما لم ينضبط اوزان العدل لم يبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا
قال وهما متضادان ولم يقل وانهما متضادان ليكون تحت التبيين ووجه التضاد ان
العدل بحكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعل وفعل كسحر وفعل كامس عند بني تميم
وكذا فعال غير ذات الراء على الصحيح مؤنث عندهم وشيء منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة
ومنع الرضي تضادهما وقال من اين له ان العدل لا تجامع ووزن الفعل ومنع المنع المتقدم
في ما يستفيد الى الاستقراء غير متجه نعم يتجه النقض الذي ذكره باصمت كاضرب فان العباس
فيه ضم الميم لانه من يصمت بالضم وباخر مذكر اخرى فانه كاخر جمعا بلا تفاوت فالقول

بالعدل

بالعدل في الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون اصمت بكسر العين في
اصل اللغة ويكون اصمت منه ثم هجر بالكلية وليس بشيء اذ لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل
لما ثبت في اخر جمعا لجواز ان يكون استعمال افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن
في اصل اللغة الا انه يجوز النقض بالاخرى وقد سبق ما تعلق به فلا يكون معها اي مع
العلمية المؤثرة الا احدهما مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع
الصرف الا احدهما والحصر اضافي اعتبر بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب لكل
منهما فلا يرد انه ان اريد فلا يكون معها سبب منهما يلزم استثناء الكل فاعتصم بالحبل الاقوى
فانه مطرح الاذكيا ومنزلة الاقويا فاذا نكر ما فيه علمية مؤثرة وزال العلمية بقي بلا سبب
ان كان معها غير واحد منهما لو زاله يزاولها ايا ما كان الانتفا المشروط بانتفا الشرط
او على سبب واحد ان كان معها لانتفا العلمية المتوحدة معه وههنا بحثان لعلهما
بحثان النظر السليم على التسليم وان كان مخالفة مع القوم العظم احدهما ان في بيان المصنف
اعلاما نشا من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة لها ينتجها المقدمات القريبة والواضح
التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كان يقال كل فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما تبين الى اخره وثانيهما ان كلا من
الاسباب التسع شرط تاثيره ان لا يتفرد ويكون مع اخر منها الا ان التانيث بغير
الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الاسمي يعتبر فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية
بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب اخر ايا ما كان فلذا اكتفى فيهما
بما استفيد من تعريف غير المنصرف حيث ذكر فيه ما فيه علتان فاذا زالت العلمية
ويوجد وزن الفعل او العدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه وهو وجود سبب اخر
والفرق بين انتفاء العلمية التي يمتنع الاسم عن الصرف بها وبالتانيث وبين انتفاء العلمية
التي يمتنع عنه الصرف بها وبوزن الفعل تحكم وههنا بحث اخر وهو انا لا نسلم انه اذا نكر بقي
بلا سبب او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال العلمية
وراث راليه بقوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر الا انه اوهم انه

ثم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت ان المنع لا يندفع عنها على مذهبه فتنبه
والمتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع سبب آخر قبل العلمية لكن لا يتم لان ما خفي
فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته وافعل التفضيل المجرد من التفضيلية ينصرف بعد
التنكير اجماعا وافعل التفضيل مع من لا ينصرف بعده اجماعا كما عرفت فلذا احمل
على ما يكون وصفيته ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التنكير ليخرج هذه الامور عنه
ويسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن تلميذ سيبويه وهو
اشهر الاخافش الثلاثة فلذا قيل لا يحسن نسبة الخلاف الى سيبويه وتوجيهه ان
المتعارف نسبة الخلاف الى المتأخر وان فاعل المخالفة من هو البارى وان كان
مفعولها ايضا فاعلا والجواب عنه بان الاخفش مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار
ولا يخفى عليك اذا نظرت الى قوله اعتبارا للصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة
السابقة للاخفش فيستحق ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون
اول من تكلم في هذا الحكم مخالف سيبويه والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث
قال في كتاب الاوسط ان خلافه في احمر انما هو بمقتضى القياس واما السماع فعلى منع
الصرف ولعل المصنف لم يطلع عليه والا فكم يكن يحكم بالكلية فان قلت كيف حكم
سيبويه بان منع صرف احمر بعد التنكير للوصفية الاصلية وعند العلمية الاصلية اولى
فهي بالاعتبار انسب قلت لان الوصف الاصلي يعتبر دون العلمية الاصلية ولا يلزمه
باب حاتم اما من الالزام او من اللزوم والمراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى
الوصفي وتقرير اللزوم او الالزام انه لو امتنع احمر للوصف الاصلي ووزن الفعل
لامتنع حاتم للوصف الاصلي والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلي والعلمية
والحاتم الحاكم في الاصل جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الذي يضرب به
المثل في الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع في منع احمر مساعد وحاكم بانصراف
الحاتم فكيف يلزمه قلت النزاع معه ليس في منع صرفه بل في كونه واقعا على القياس
ولا مقتضيا الوصف الاصلي فالمخالفة في صحة اعتبار الوصف الاصلي لما يلزم كلمة ما موصولة

لامصدرية بقرينة قوله من اعتبار المتضادين في حكم واحد والمراد باعتبار المتضادين
ان يعتبرا متحققين في اسم في اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معا
لان الاثر يستدعي تحقق العلتين معا في الاسم وهو مستقبح بخلاف ما اذا اعتبرا في حكمين
فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا فحين الجمع احوص على حرص يعتبر وصفيته ولا يعتبر
تحقق اسميته وحين يجمع على احارص يعتبر اسميته فلا يعتبرهما العقل متحققين معا
وبهذا اندفع انه منقوض باعتبار الحركتين المتضادين لاختلاف الاخر فانه ليس اعتبارا
لهما معا بل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير العالم لانهما لم يعتبرا
معا ومن العجاب ما به اجاب بعض الحواشي ان الاعتبار ممتنع لا التحقق فانه لا مرد للعقل
بعد التحقق اذ رد العقل لامتناع التحقق فاذا تحقق كيف يرده ولبس لك ان تدفع
الالزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الاصلي لانه قال الشاعر وحاتم الطائي
وهاب المائي لانه حذف التنوين في التقاء الساكنين لضرورة الشعر لا يمنع الصرف
كما في الصحاح او منع الصرف بالعلمية وحدها للضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان
الالزام بلزوم وجوب منع صرف حاتم كاحمر وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف لا لبعضه
كما في الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم من السابق لعمومه باللام او الاضافة
بتقدير حرف الجر والظاهر ان ميم التوبيخ كلامه ينجر اي يصير مجرورا بالكسر قيده به
لعدم صدق الغلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه بدونهما بل الجر بالكسر
او المراد بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الاقتضاء والباء بمعنى الى اي ينتهي الى الكسر والاول
هو الوجه لان الباء في يوهم البناء كقولنا تكسير ولذا لم يقل بكسر مع انه اخصر وانما
لم يقل ينصرف لانه خلافي فبين ما هو المتفق واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف
لا يتم ومن قال انه لا ينصرف لان غير المنصرف لا ينافي خواص الاسم بحمه عليه ان
الخاصة اذا كانت منافية للسبب تنافي عدم الانصراف ودخول اللام ينافي بعض
الاعلام والاضافة كلها ومن قال انه ينصرف فمذهبه اوفق بتعريف غير المنصرف بما
لا يدخله الكسر والتنوين ومن فصل وقال ان كان دخول الالف والاضافة منافيين

بحث المرفوعات

للسبب ينصرف والافلا فهو احق واولى بما من ييرك المصنوعات وكلماتك خير المسموعات سهلت اليك ان يجعل مذكورات السنتنا من الكلمات المرفوعات **المرفوعات** موف بقول **هو ما اشتمل على علم الفاعلية** وانما جمع الموف مع انه خارج عن صناعة التعريف لحكمها بتوبة الموف عن التوض للوحد وعن قاعدة بيان اللغة من توضيح المود المذكر والسكون عن فروعه للكفلة وضوحها تنبيها على انه ليس امرا واجبا بل ما تقتضيه الاستحسان فلك ان تعدل عنه لنكتة هي هذا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل يعم جميع انواع المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر منه وهذا احسن مما اشتهر من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اى هذا المرفوعات اى مبتدأ خبر كذلك لانه كثر نظائره ففيه ارتكاب التكلف في كثير بصحيح ظاهره وتذكر هو لجعله مطابق الخبر وقد رجحه المصنف في الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن ههنا على فائدة جليلة حيث نقول واياك ان تجعل صيغة الفصل لانه تابع المبتدأ دون الخبر فيكون لكن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيها على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع وكانه اخذه من الحروف المنطوقة في اوائل السور عند من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف للكلام من يتصدى لمعارضته والمراد بالاشتمال اشتمال الشئ على ما يصاحبه او اشتمال المظروف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما في الرضى غير مرضى اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية غايتها توهمها في حروف الاعراب ولا يرد هولا في جاءني هولا فانه مرفوع محلا اجماعا ولا يشتمل على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا لانه لا بأس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما اوضحه بيانك بل لا بد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان انيت فاجعل الاشتمال اعم من الاشتمال حقيقة او حكما واورده بانه حينئذ لا يكون جعل الفاعل قسم المرفوع مسامحة ولا يكون البحث عن الفاعل الذى هو المضمر المتصل على سبيل التوزيب **فمنه** اى المرفوعات **الفاعل** والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على

بحث الفاعل

علم الفاعلية على عكس قول الاعرابي اسه كتابي فاحتقرها فقيل له كيف انثت فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله راجعا الى ما اشتمل يقتضي جعله على خلاف المتعارف لان المعروف تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف **وهو** اى الفاعل **ما** اى اسم حقيقة او ما مؤول به نحو ان مع الفعل مستقل في الاعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا في نظائره فاحفظه مذكرا اذ لا يغيره عرض فلا ينتقض تعريف شئ منها **اسند** اى نسب سواء كانت تامة كما عرفت في تعريف الكلام اولا وللتنبيه عليه لم يقتصر على ما اسند **اليه** شئ وفصله بقوله **الفعل او شبهه** وكثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه ما لم يتم اسناده اصلا قال الرضى لم يقل اذ معناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان نحو زيد قدامك او ظاهرا نحو زيد قدامك غلامه لان الرافع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه وقال في بحث الحال شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى ان اكثر اسماء الافعال معنى الفعل على هذا فلزم خروج فواعلها **وقدم عليه** قال المصنف انه لدفع توهم دخول زيد في زيد قام في ما سبق من التعريف لانه لخفاء الضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند في التحقيق الجملة لا يقال لا حاجة الى هذا التكليف لان قام مسند الى زيد كما انه مسند الى ضميره ولذا حكم علماء المعاني بتأكيد الاسناد فيه لتكرره لان الخبر عند النحاة الجملة والحكم بتكرر الاسناد لان مآل اسناد الجملة اسناد الفعل وقبل المسند الى ضمير مسند الى المرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور داخل فيما اسند اليه الفعل فيجب اخراجه لكنه لا ينفي هذا القيد باخراج زيد في قائم زيد الا ان يراد وجوب التقديم وبعد صحة اقام زيد الا ان يراد وقوف تقديم نوعه وهذا واه جدا لان المراد ما اسند اليه الفعل بحسب دلالة اللفظ كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل بوجب تقديم نوعه لانه لا يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا القيد لانه الفارق بين الكوفي والبصري في تعيين الفاعل لان زيد في المثال المذكور فاعل عند الكوفي مبتدأ عند البصري على ما في التسهيل وان قال

الرضي في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع
النحاة على جهة قيامه به حال من فاعل قدم واسند على سبيل التنازع اى كائنا على طريقة
القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف والشبه غير اسم المفعول وحال من قدم لانه يكفى
تقييد احدهما به لاتمام التعريف وتقييد الاسناد به دون التقديم لمنعه الفصل بينه وبين
قوله اسند بقوله وقدم ثمن قال اى اسنادا على طريقة قيامه به فلم سامل جعلوه احترازا
عن مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو اختيار المصنف والشيخ
عبد القاهر وجار الله جعلاها فاعلين وهو اوفق بالمصلحة لمشاركته مع الفاعل في
جميع احكام ذكره المصنف وان اختص ببعض احكام وذا لا يقتضي اخراجه عن الفاعل
اذ بعض اقسام الشئ كثيرا ما تختص باحكام من بين الاقسام ووجه الاحتراز به ان
الفعل المجهول واسم المفعول بعيدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد
مضروب ابوه بعيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا
للفاعل ويكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبنى
للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعنى زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا
القيد مفعول ما لم يسم فاعله قلت هذا الكلام مبنى على ان الداخل في مفهوم المشتق
المصدر المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله
يخرج المفعول به نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد
مجرد النسبة فتعريف من خلا عنه مختل وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به
لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره
الرضي من انه ليدخل في التعريف الفاعل في قرب زيد ومات زيد فان القرب والموت
لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريقة القيام وتبعه كثيرون فمراده اذ
معنى القيام الاختصاص الناعت وصحة جعل الموت والقرب نعتا لزيد واضحة
ولولا القيام لكان الدال على القيام كادعى ان الاسناد القائم وامثاله الى فاعلها
ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم عين قائم بفاعله بل متحد الا ان

يقال

يقال المراد قيام المبدأ كما في الفعل مثل قام زيد وزيد قائم ابوه الاوضح قائم ابواه والاصل
اى الاولى بحاله لا العارض بل بالنظر الى نفسه فاحث وجوب تقديمه خارج عن الاصل كمباحث
وجوب تأخيره ان يلي الولي هو القرب والمتبادر منه كاله وباشتراط تقديم الفعل عليه
بعض الولي بالتأخر فعله اى المسند اليه ومن عادتهم الاكتفا بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك
بينه وبين ما يشبهه لظهور ان الفرع تابع الاصل في الاحكام ولو قال والاصل ان يليه
لكان احصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء من الفعل واقام
اللباب بسبع شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان اردت تفصيله فعليك به ونحن نزيد عليها
انه يضن بحذفه كما يضن بحذف جزء الكلمة عنها ومنشا هذا الاتصال ان الفعل لا يفيد بدونه
فائدة تامة بخلاف باقي المعمولات فلذلك اى فلان الاصل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه
زيد بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع الا
في مجرور رب المفسر بمرجعه لجعله تمييزا وضمير الشان والضمير الذى جعل المرجع خبرا عنه
نحو ان هي الا حياتنا وضمير هو فاعل نعم مميزا لمرجعه نحو نعم رجلا وضميرا بدل عنه
مرجعه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ما حكاه الكسائي لان المفعول المقدم في حكم
المتأخر لان اصل الفاعل ان يلي فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون المفعول
بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل يلي الفعل لا يتوقف على تقدير تأخير المفعول عن الفاعل بل
متحقق بتقدمه على الفعل والتقصي عنه ان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل في
الفعل التقدم على معمولاتها كلها ولو قال والاصل ان يتقدم على سائر معمولات الفعل
لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه والفالنويع العلية على الوجود
لان علية الشئ بعد وجوده وامتنع ضرب غلامه زيدا لتقدم الضمير كما اتصل به على
مرجعه لفظا ورتبة وفيه انا لا نسلم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير دليلا
عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن دفعه بان التساوي في الرتبة يقتضي
كون المفعول المتأخر مقدما رتبته لان محله بعد الفعل كالفاعل بلا فصل فانهما ينفصل
عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الاخر رتبة لان محله بجنب الفعل وحينئذ سمحه الشبهة على

قوله ولذلك قال ضرب غلامه زيد بعد اليه وتفطن قال الرضى و المفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثانى كالفاعل بالنسبة الى سائر معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة بهذا ولا اختصاص لباب اعطيت بهذا الحكم بل هو و باب علمت سيان الا انه لم يتعرض هنا له لجعله من فروع اصالة تقديم المبتدأ على الخبر و منزلا فيه وخالف الاخفش وابن جنى فى امتناع ضرب غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التأمل وسوء التحمل بل التحقيق انهما جعلا المفعول المتأخر متقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كانه بجنبه و متقدم على الفاعل ولما بين ما هو الاصل فى الفاعل اشار الى ما يعوضه ويخرجه عما هو الاصل فيه او يمنعه عن ان يخرج عنه ويجعل ما هو لاولى بحاله واختار كل منهما فى اربعة مواضع فالاربعة التى للثانى مما اشار اليه بقوله **واذا انتفى الاعراب لفظا** قيده به لامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلقا ولا يتوقف على انتفائه لفظا وتقديرا المتحققة فى ضرب موسى عيسى **فيهما** اى فى الفاعل وما سواه من المعمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل و المفعول به الذى دل عليه سياق الكلام كما فى الرضى او الذى ذكره فى ضمن الامثلة كما قال غيره فان قلت قول المصنف او وقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول وقوله او اتصل مفعوله بلائم ماذكره دون ماذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهور قوله والاصل ان يلى فعله فى نفى الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتأخير دعت الى حمل المفعول على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب علم المفعولية وانما قال فيهما اذ لو انتفى فى احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفى اعراب احدهما فى دفع الالتباس وقد لا يكفى كما فى ضرب غلامى محاصيح فان محاصيح كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان قلت لا يكفى فى الحكم المذكور بل لا بد من انتفاء الاعراب فى تابعهما اما بانتفاء التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل فى القرينة فينبغى عند قوله **والقرينة** ولم يقل فيهما لان القرينة لا ينتفى الا وهى منتفى فيهما

او قرينة

او قرينة المفعولية فى احدهما قرينة الفاعلية للاخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف او المراد هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وكثيرون من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيهما لكفى فاجابوا بان القرينة ما تدل على الشئ لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا بد لهما بالوضع ولا يقال لها قرينة وكانها فى الاصل فعيل بمعنى المفعول اى المقرون والتا اما لانها صفة للبنية المحذوفة واما للنقل يقال ان الالتباس الذى يهرب عنه النحوى ما يعوق به اصل المقصود كما فى ضرب موسى عيسى حيث يلتبس بالمفعول واما فى موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن التباس المبتدأ بالمفعول اذ لا يعوق به اصل المقصود وهو مقدر وبينه موسى نعم لو التبس الحال فى عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يجز تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى فى هذا التركيب مبتدأ ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد حيث وجب عندهم تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يعوق به اصل المقصود فتجويز كون موسى فى موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد فى قام زيد مبتدأ فرق بلا فارق **اوكان** الفاعل يشترك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا **مضمرا متصلا** اذ الضمير لا يتصل الا بعامله او ما هو كجز لعامله وما هو كجز للعامل ليس الا الفاعل المضمر المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحد فلو توسط بينه وبين عامله معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا فان قلت ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فليقدم غيره على الفعل نحو زيدا ضربت قلت المراد بقوله فيما بعد وقت تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان واضحا **او وقع مفعوله بعد الا او معناها** لم يقل او انما لان الواقع فى انما ضرب زيد تضمن معنى ما والا ومعنى النفى ملحوظ فى صدر الكلام ومعنى الا قبل اخر جز من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى

قلت احسن من ذلك ان الفعل لشدة طلبه للفاعل بمعنى وجب بعده واسنادها اليه للفاعلية لا يرجع بالعامل فى ضميره دونه متعين كونه فاعلا وكذلك موسى فى موسى ضرب عيسى فظهور الفرق فتأمل

ان المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول وليس البعدية بعد معنى الا كالبعدية بعد الا
فانه فى التعقل والثانى فى التلفظ فالاولى ان يقال بعد الا لفظا او تقديرا او يكتفى بقوله
بعد معنى الا ولو قال او كان مفعوله مقصورا عليه لكان اخصر واظهر ووجه وجوب
تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر واما وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ما ضرب
زيد الا عمروا قصر ضاربية زيد فى عمرو ومن غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته
فلو قيل ما ضرب الا عمروا زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل الا فيما بعده وهو
غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه مع كونه عاملا فى المستثنى وهو غير جائز مطلقا عند
الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز عند غير المفتاح وقبيح عنده ولو قيل
ما ضرب عمروا الا زيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية
عمرو لزيد من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته وانما قلنا من غير دلالة التركيب لانه
ربما يلزم حصر المضروبية بحسب خصوص المادة كما فى ضرب احد الا زيدا فانه اذ لم يضرب
احد الا زيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره حتى يمكن مضروبيته
بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضى ان عدم قصر المضروبية انما يتم اذا كان
الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبية على ان كونه
تماما فى الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف
يستلزم قصر مخلوقية يوسف ايضا لله اذ لا غير يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له قال ووجب
تقديمه حقيقة او حكما كما فى اضرب عمروا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول من
المفاعيل نحو ضرب زيدا غلامه وتأديبا محبه وضربا شديدا من يعتاده واحسن يوم
الجمعة من لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير المفعول معه به فلا يقول جاء غلامه
وزيدا لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فلله
در تنكير مفعول او وقع بعد الا ومعنا ها قد عرفت شرح نظير هذه الجملة فلا نحتاج
معناها او اتصل مفعوله اى صار ضميرا متصلا فيشمل ضربته وضربه زيد فلا اخراج
الاول قال وهو اى الفاعل غير متصل ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان اخصر

وجب

وجب تأخيره الاولى وجب ان لا يليه فتنبه وقد يحذف الفعل المسند الى الفاعل وقيل
الواقع له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذفان معا
لقيام قرينة تعين اللفظ المحذوف قال الرضى لا حذف الا مع قرينة اقول يكذبه حذف
المفعول نسيا وهذا منه اشتباه الحذف بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد للحذف
احترازا عن الحذف بلا قرينة كما يكون فى المفعول اذ لا يكون فى الفعل جوازا اى حذفا
جائزا فى مثل متعلق بقوله يحذف لا بحذفا جائزا كما قيل اذ يأباه الذوق بل يعلقه بقوله
قد يحذف ايضا يوجب استدراك قوله جوازا لان كلمة قد يفيد عدم الحذف فى مثله وعدم
صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد للتحقيق كما فى قد يعلم الله المعوقين
ان قوله فى مثل خبر مبتدأ محذوف اى هو فى مثل كما هو السابق فى المسلات زيد لمن
قال من قام اى قام زيد بقرينة السؤال فلم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام
مع ان مطابقة السؤال فى الاسمية يستدعيه ولا يعارضه قلة الحذف فى تقدير الفعل وحده
لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما ستعرفه فى باب الاضمار على شريطة التفسير
فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ثم ينتقل الكلام الى انه
كيف فات المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه ويجاب عنه بان من قام اختصارا اقام
زيد او عمرو او غير ذلك فلما اختص الكلام موضع من الاستفهامية مقام الفاعل ومقدم
لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى
اهم من رعاية جانب اللفظ فالفعلية فى الجواب ادخل فى رعاية المطابقة فان قلت
لا بد فى جواب المتردد من التأكيد وزيد قام مشتمل على تأكيد الحكم كما بين فى محله دون قام
زيد قلت اذا لم يتردد المتكلم فى خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها
مجملا بعد خالى الذهن ولا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضى تقديمه للاهتمام
بحاله وحق من قام استكشاف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه
فى سؤال السائل يكون اهم اذ المقصود استكشافه واما اذا كان مجملا فالفعل اهم

ويكون السؤال عن فاعله لا لاستكشاف الفاعل فتأمل فيما ما افض لك
هذه الارقام فان المقام من معاقد الافهام ومزالق الاعلام ولقد جئت لك باعانة
الابهام والعناية والانعام من الكريم العلام **وليبك** البيت معطوفا على المثال السابق
مثل اولا بالكلام المستفيض في الالسنة وثانيا بشعر البلغاء المسعر رجس الحذف الذي هو
خلاف الاصل ومثل اولا بما لا مانع من ذكره وثانيا بما يمتنع ذكره ولانه يحمل الشعر تنبيها
على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لايجاب الحذف في خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح
الذكر في نوعه اينما وقع وقيل نبه على ان القرينة قد يكون سؤالا محققا وقد يكون سؤالا
مقدرا ذلك ان يقول القرينة على تعيين المحذوف قوله وليبك فان قوله ضارع لتعيين
فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة فعله معروف ذلك الفعل المجهول **يزيد**
مفعول لقوله ليبك نائب مناب فاعله المحذوف والاصل وليبك على يزيد حذف حرف
الجر لكثرة الاستعمال كما في اختار موسى قومه اى من قومه وفي الاسم الصريح سماعي
ضارع اى ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع كانه قيل من يبكيه **لخصومة**
متعلق بضارع اى الذى يذل ويغلب وقت الخصومة وانما يبكي لان يزيد كان معينا
للاذلاء بعونه صعب امره وتمامه **ومختبط** اى سائل بالليل من غير وسيلة **مما تطيح**
الطوائح اى من اجل اطاحة المهلكات ماله ولا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل
وسيلة ويسأل بالليل لان السؤال عادله وانما يبكي لان يزيد كان معينا للمحتاجين
عن السؤال ولا يخفى ما في البيت من وصفه بغاية الكمال في احب خصلتين عند الناس
سيما العرب الشجاعة والسخا ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل وحذفهما بحث عن
حذف عامل برأسه ايضا بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف
عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف
فعل الفاعل او حذفهما القرينة **ووجوبا** عطف على جوازا اى حذفا واجبا **في مثل قوله**
تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فيما كان قرينة على حذف الفعل وفسره هذا
الفعل ازالة لابهام المحذوف الناشي من الحذف وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف

ولا تدل

ولا تدل على الحذف وحق الفعل الذى يكون مفسرا للشرط المحذوف ان يكون ماضيا
سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا نحو ان زيد ذهب وان زيدا
لقيته والمضارع شاذ نحو تنفي عليك وانت بيانه ولذلك ان هو سرك مرورو قوله
اسما الريح عملها عمله ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لا يجزم بالشرط مع الفعل الكثير كذا
ذكره الرضي في بحث كلم المجازاة وفائدته العامة ان ابهام الشئ اولا وتوضيحه ثانيا
يجعله اوقع في النفس ويخص بعض المواضع بالايجاز كما في لو انهم صبروا فانه يجب بعد لو
حذف رافع الجملة المصدرة بان وهو ثبت لدلالة لو على حذف الفعل ودلالة الحرف المؤكد
للثبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا ويشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا
وقول الرضي يشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصائص لو
ولا يخفى ان تعيين مثل الاية بما كان للمحذوف قرينة وتفسير منقوض بان ثبت انهم
صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر ولو انهم صبروا الا ان يقال لم تقصد
العرب التفسير فيه كما قصد بلو انهم فلم يوجد فيه المفسر كما وجد في لو انهم ولعلك
تتفطن من هذه الفائدة جليلة وهو انه يجوز ان استجارك احد من المشركين
استجارك على ان يكون موكدا لا مفسرا ولا يحصل التفسير من ذكر المحذوف بعينه
في لو انهم صبروا بل منذ ان زيد ضرب غلامه بتقدير ان اهين زيدا مر به بتقدير ان جوز
زيد وان زيد جلس عليه بتقدير ان لوزم زيد فعلى هذا تعليل وجوب الحذف بان
الذكر يوجب جعل المفسر حشوا من قلة التدبر وقصر النظر بل تعليله بانه يفوت
الغرض من الابهام والتفسير قال الرضي لم يحكم بكون وان احد من المشركين استجارك
جملة اسمية مغنية عن الحذف لعلمهم بالاستقراء ان حروف الشرط والتحضيض تختص بالجملة
الفعلية ولا يخفى انه عجب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع وان احد من المشركين
استجارك وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال هنا عدم صحة
الاسمية بعد حروف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش وقال في بحث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التحضيض متفق بخلاف حروف الشرط

فان فيه خلافا وقال ههنا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك خارج عما
نحن فيه على مذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع
هذا التجويز يجعل الفعل اولى ومقدره لهذه الاولوية فليس المثال خارجا عما نحن فيه
على مذهبه بل يحتمل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل اليه
دقة النظر وهو جواب اقام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب مطابقا للسؤال
يدعو الى حمله على الحذف والتفسير وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا اى جميعا
في القاموس تقول كنا معا اى جميعا وهو اصل مع ومع اسم وقد يسكن وينون
او حرف خفض او كلمة تضم الشئ الى الشئ وهي للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا
وانما قال معا احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع
اتفاقا وفيه ايضا عند اكثرين ولهذا اياول كل فعل لا يتضح فاعله بانه مسند الى مصدره
نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات فانه اوله بان التقدير بدا لهم بدا اى
ظهر لهم راى ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين وارد تسلسل فانه بمعنى دار
المدور وتسلسل التسلسل اى وقعا معا فان قلت ينبغي ان يقول وقد يحذفان معا
لقيام قرينة ليخرج نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده
لكن ليس لقيام قرينة قلت لا نسلم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن
بل حذف كل لنائبه فان الفعل المجهول نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول
نائب الفاعل وفيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ما ضربني واكرمني
الا زيد بالاتفاق وفي قلما وطالما فانهما فعلان كفا بما عن الفاعل فاستغنيا
عنه حتى صح دخولهما على الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبته بل
حذف الفاعل كثير شايع بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على موقف تعريف اضرب
واضرب لي واضرب القوم واضرب لي القوم فيا عجبا كيف خفي الشمس في نصف النهار
على روى الابصار وكيف بقوا عطاشا في البحار وكيف حكموا بعدم الماء وقد جرى
عليهم الانهار سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله في مثل نعم لمن قال اقام زيد

مثال

مثال للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب متى سرت وقولهم زيدا في جواب من
ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت الطريق والحذف في جواب نعم لا يخص الفعل والفاعل
بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته في جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدأ والخبر
كذلك وقد يحذفان وجوبا كما في المنادى وللاضمار على شريطة التفسير والتحذير
والحال المؤكدة وليس لك ان تقول نبه على الحذف الجائز وترك الواجب لانه سيفصل في
محاله لانا نقول سيفصل مقامات الحذف الجائز ايضا قال الرضي كلمة قد الدالة على جزئية
الحكم خص الحذف بالجائز وهذا انما يكون سابقا ولو لم يكن قد فيما سبق للتحقيق ولو لم يكن
قوله في مثل نعم خبر مبتدأ محذوف كما عرفته ولما كان سحبه على بيان امتناع حذف الفاعل
وحده انه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع واعمال الثاني اذ لا سبيل الى
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه بحث التنازع منبها على انه يعني فيه الاضمار ويجتنب
عن حذف الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان اسما على طبق وقد يحذف الفعل والا
فالتنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيدا واضارب ومكرم
زيد ومن هذا اظهر المبتدأ قد يكون صفة رافعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة
لمضمر مستتر اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من ربا يعينا عندك
سنطلبه منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله تعالى وانما قال فعلان من غير تقييده
بغير التعجب لان الاصح ان يجرى في فعل التعجب ايضا وان منعه بعض لعدم كونه
متصرفا فتقول ما احسن واجمل زيدا او ما احسن واجمل زيدا ومن غير تقييده
بان لا يكون الفعل متعديا الى ثلثة لان حجة المانع عدم السماع وقد سمع ولم يقل فصاعدا
اكتفا ببيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمنع تنازع الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه يرد
سماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع في اكثر من ثلثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان
المتفق ظاهرا غير سببي فلا يصح التنازع في زيد قام وقعد ابوه بل الواجب زيد قام
ابوه وقعد ابوه على ما في التسهيل وظاهرا غير مقصور عليه اذ لا يجرى في الظاهر المقصور
عليه ولا في الضمير لذلك ما سنذكره في قطع التنازع اذ تعين في ما ضرب واكرم

مبحث التنازع

الا زيدا والا انا حذف الفاعل سوا عمل الاول والثاني اذ لا يمكن والاضمار مع الا
اذ لا يضمر الاول بدونه اذ يفوت القصر وليس طريق القطع هنا التكرار شاهد
الاستعمال وفي ما ضربت واكرمت الا اياك ليس المختار الاضمار في الثاني اذا اعمل
الاول بل يتعين الحذف وفي ما ضرب وما اكرم زيد الا اياي يجب ذكر فاعل الاول
بدون الاضمار بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم زيد الا اياي ولهذا ظهر فساد ما في
الرضي وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه
فيه وكذا فساد ما قال هو وغيره انه انما قال ظاهرا لانه لا يمكن التنازع في المضمر المتصل
لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون
رافعا لما اتصل بفعل اخر ولا يجرى قطع التنازع على وجه ما في المنفصل نحو ما ضرب
واكرم الا انا لما ذكر ولانه لا يختص التنازع الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور
عليه ولانه يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور ومما يستبعد
من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم الا انا
بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه اذ التنازع ان
يكون احدهما عاملا في التنازع فيه والاخر في نائبه وههنا الضميران سيان لا وجه
للحكم بكون احدهما نائبا والاخر منوبا لان هذا الكلام يبطل قطع التنازع بالاظهار
وقوله **بعدهما** احترازا عما اذا وقع قبلهما فان الاول باخذه قبل وجود الثاني فلا
مجال للثاني في النزاع وان توهم الرضي انه لا وجه للتقييد لانه يتحقق النزاع في المعمول
المتحقق قبلهما فان قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يتناول التنازع في ظاهر قلت لا
يتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع
في المتعدد ليس الا سارعين او اكثر لكل مطلوب واحد فافهم واستحسن ان تقول
هو من قبيل الاقتصار على اقل مراتب التنازع **فقد يكون** جواب اذا يعني اذا تنازع فعل ثلاثة
اقسام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى يتجه ان التنازع في الفاعلية
والمفعولية متفقين قسم اخر نحو ضرب واكرم زيد عمروا ولذا لم يذكره بعبارة التقسيم

الحصر

الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام الثلاثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم للتنازع
الفعلين في الفاعلية والمفعولية متفقين ولو جعل مدخول قد الاقسام الثلاثة
لكان في العبارة اشعار بوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع واحد
وذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع القسمين لا يعتبر قسما في تقسيم لتقييد
المقسم بالوحدة **في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد** يريد به الفاعلية وما في حكمه
فيندرج فيه كون الشيء مفعول ما لم يسم فاعله وليس لك ان تدرجه في المفعولية لان
مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الاتية لا في سلك المفعول **و قد يكون**
في المفعولية حقيقة **نحو ضربت واكرمت زيدا** او حكما ليندرج فيه سرت الى كذا ورجعت
راكبا لكن فيه انه لا يجرى فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول **و قد يكون في الفاعلية و المفعولية**
مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية اي مختلفين في العامل المقتضي وتذكيره لعدم
الاعتداد بتانيث لفظ المصدر او بتانيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة
فانه يجوز تذكير ما يتعلق بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قد يتنازع
الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وما ذكرنا
ابعد من التكلف واقرب من التالف **ويختار البصريون اعمال الثاني** واذا كان هناك
ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل
بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه **والكوفيون الاول** للاعمال
في الاول اسبق او اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
وعن التزام حذف المفعول او التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح
للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار **فان اعملت الثاني**
اضمرت الفاعل في الاول الاولى للاول لان الاضمار في الشيء جعله مستترا فيه ولذا صح
قولهم ولا يضمر الفاعل في المصدر والمراد هنا ايراده ضميرا سواء كان مستترا كما
في ضمير الواحد او بارزا كما في ضمير التثنية والجمع **على وفق الظاهر** يوجد اما على وفق
لفظه او على وفق معناه ان اختلفا فتقول ضربني او ضربتني واكرمني نفس وانت

بزيد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير والافراد كما في نظائره من الضمائر المذكورة بلا سبق
مرجع المفسرة بما بعدها كانه ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وانما اغتفر الاضمار قبل
الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم
وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لان التركيب دائر بين حذف الفاعل واضماره قبل
الذكر مع تفسيره بما ليس محض التفسير بل نا ظر به غرض اخر في التركيب والثاني اكثر من
الاول لان الثاني واقع دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه **دون الحذف**
دون ظرف مكان معناه مكان منحط عن الشيء قليلا شاع في كل تجاوز حد وهو ههنا حال
اما من الضمير في قوله على وفق الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اي اضمرت
الفاعل متجاوزا عن الحذف **خلافا للكسائي** فان الاضمار عنده دون الحذف فيختاره عند
الاضطرار لرجحانه وحطى حتى قيل انه كالهارب من المطر الى الميزاب وهذه تخطئة له
في القياس والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب نقضوا ولا تحذف فتقول اكرماني وضربني
الزيدان ولا تقول اكرمني **وجاز** اي جاز اعمال ايهما شئت **خلافا للفراء** فانه لا يجيز
اعمال الثاني عند طلب الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار ويوجب اعمال الاول هكذا
فسر عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور عن الفراء من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر
فيقول ضربني واكرمني الزيدان هما او يعملهما معا اذا كانا متوافقين وبزيفه ايضا
انه لو كان مراده هذا لينبغي ان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول
خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين او يضمر بعد الظاهر ويزيف اعمالهما امتناع
تاثير مؤثرين لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه **وحذفت المفعول**
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار فان كلا منهما اصعب من الحذف
فان قلت فلا ينبغي التكرار في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يختار الاضمار كما في الفاعل
او الحذف كما في سائر المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول الالجاء الى التكرار حيث امتنع
الحذف وامتنع الاضمار فما هو من جنس الفضلة تعين فيه التكرار عند الضرورة فان
مع الحذف ايضا التكرار او الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره

قلت

قلت اخفا العيب ما امكن واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع
عليه المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكانه مذكور بعده **ان استغني عنه** بان لا يكون ممتنع الحذف
كالمفعول الثاني من باب علمت بعد ذكر الاول على مذهب المصنف او نادر الحذف كالمثال
المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين من هذا الباب نادر وان وقع
في القرآن والشعر ولا يكون في حذفه التباس المقصود نحو استعنت بزيد واعان علي
زيد فانه يجب ذكر قوله بزيد اذ لو حذف لتوهم ان المراد استعنت على زيد واعان
على كذا في التسهيل ابن مالك فان قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضا في ضربني
واكرمني زيدا عن ضربني زيد واكرمته حتى لزمهم الاضمار الذي تقبح او الحذف او التكرار قلت
لهم دواع لفظية من وزن او سجع ومعنوية من تعرير وبيان اتصال بين الفعلين وبرلهما
منزلة الواحد لا يحل لك ان تطلبها قبل وانها الدواب المحصل ان يقال كل شيء عن مكانه
وليس حذف الفاعل او المفعول في هذا الباب حذف نسيان كما ستفاد من بعض الحواشي
اذ حذف الفاعل بنسيان تنزل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربني منزلة اوقعت
الضرب وحينئذ لا يطلب الفعل فاعلا او مفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين حينئذ
اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول **والا** اي ان لم يستغن عنه **اظهرته**
اي جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر او مرادفه نحو مامر وحسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل
الاضمار لا ينفي الحذف وان كان مقابل التقدير لا يفيد جعله اسما ظاهرا فان قلت الاظهار
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضي في بحث خبر ما ولا المشبهتين بليس
اما وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التعظيم نحو القارعة
ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا نحو قوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل
ما اوتي رسل الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة
ولذا يفصل بين احد الفعلين ومعموله بالجملة المشتملة على الفعل المتنازع على انه كثيرا
ما يكون التنازع في جملة واحدة نحو حسبني وقد حسبتهما الزائدان منطلقين منطلقا

وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني اتفاقا وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثالث
وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبة
لكونه مستحقا لان يذكر بحسب الفعل الاول وانما لم يقل على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم
الافراد والتذكير والمفعول على الاستعمال المختار لا على المذهب المختار او القول المختار
كما ظنه بعض الشارحين اذ لا اختلاف في اختيار الاضمار بل هو امر متفق ولذا ساغ
للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الثاني بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى
آتوني افرغ عليه قطرا اذ لو كان العامل في الآيتين الفعل الاول لكان النظم على خلاف
المختار وانما اختير الاضمار على الحذف مطلقا مع ان المقام ربما يدعو الى الايجاز وترجيحه
لان اعمال الاول مع بعده انما يصح اذا ظهر صريح الفعل الاقرب عن النزاع وظهور نوعه
بذكر مطلوبه الا ان يمنع مانع من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار ومن صورة
حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا لان حسبتهما لو حذف منه المفعول الاول يمنع او
يقل حذف مفعوله الثاني والهروب عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه وكون المرجع
مفردا والمفعول الاول ∴ يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة المرجع او مخالفة المفعول
الثاني الاول وكلاهما ممتنعان في المشهور والاول قليل عند الرضي فتظهر اي فتجعل
مفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
وفي العبارة ما عرفت وهنا اشكال استصعب واستحل المتحمل في دفعه وهو انه لا يمكن
تنازع حسبهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا للمثنى والتمحل ان النزاع ليس في
منطلقا بل في اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع النزاع وله دفع اسهل
وهو ان التنازع في منطلقا ليصير بافراده مفعول الاول او لجعله مثنى مفعول الثاني
وانما يمنع افراده النزاع لو كان معزوما للافراد قال الرضي يلزم اعمال الاول قبح فصل
الاجنبي بين العامل والمعمول او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح
العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح تنزيل الفعلين منزلة فعل واحد
لكمال الاتصال بينهما حتى كانهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل اذا وقعا على ذلك المفعول

اووقع

او وقع هذان الامران فاستغن بحسن التامل عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع
اراد احكام موقعه وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر بانه ويوف حديد
البصر الفرق بينهما لحدة النظر ونظيره ما سيجيء في اخر باب الاضمار على شريطة التفسير من
ايراد صور ملتبسة به التثبيت والسعر بها ورد قوله وقول امرئ القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا ما فرت اليه
وللسابقين الفائزين بالقدح المعلى برحمه اخراجل منه واعلى وهو انه رد لاستدلال
الكوفيين على كون اعمال الاول مختارا حيث اعمل امرئ القيس كفاني مع ان في اعماله
حذف مفعول الثاني على غير المختار ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار
والعاقل لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لما
اختار وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما
يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج
الى ان يقال لا حاجة الى بطلان التساوي لانه ابطله الاجماع على احد الرجحانين ووجه
فساد المعنى لو كان منه اي من باب التنازع او اعمال الاول انه يلزم التناقض لان لولا
نفي الجزاء وما عليه لانتفاء الشرط فهذا يدل على عدم السعي لادنى معيشة والسعي
لادنى معيشة ليس الا طلب قليل من المال ليس الا طلب وما اجاب عنه الكوفيون
بانا لا نسلم ان الواو للعطف فلتكن واو الحال او واو الاعتراض سلمنا انه للعطف
فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشيء لا لما قيل ان الاحتمال الراجح في واو
العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال به لانه اذا استلزم
الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم
الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب الملك والمجد بقرينة
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ولا يخفى انه وان خرج بهذا
التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمول كفاني
ونفسه الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون

مبحث نائب الفاعل

فساد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه
ونحن نقول الحق مع الكوفى ولا تناقض لان المعنى انه لو كان سعيى المشاهد لادنى معيشة
كفانى قليل من المال ولم اطلبه لان القليل من المال يحصل لمثلى على تقدير القناعة بادنى
المعيشة من غير طلب المصالحة جميع الاشراف معى وانعامهم فى حقى ولكنما اسعى لمجد
موثل فصار الناس حصما فى دلم صحت الى طلب قليل من المال فترد اسند لا لهم بان اختيار
غير الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل اهم
من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثانى عن الدناءة مفعول هما اى
فعل او شبهه لم يسم فاعله اى لم يذكر اسم فاعله لا فى اللفظ ولا فى التقدير قيل انما لم يقل منه
كما قال فى المبتدأ والخبر تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه مشاركا للفاعل فى احكامه
ولهذا لم يفصل بين المبتدأ والخبر وما يعقبه من المرفوعات ونقول دابه عدم الفصل بين
اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع بجملة منه بل فى شئ من ابواب الكتاب فلا
حاجة فى تركه هنا الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله منهما فى المبتدأ والخبر وهى التنبيه
على بعدهما عن الفاعل فى انهما معمولا عامل معنوى بخلاف الفاعل كل مفعول قد عرفت
حال كل حذف فاعله اى فاعل فعله او الاضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل
فى قولنا ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تاديبا مع انه ليس
شئ منها سوى زيد من المحدود والمفعول قولنا ما ضرب عمرو الا زيد وقولنا اضربوا القوم
واضرب القوم فاخرجها بقوله واقيم هو اى ذلك المفعول مقامه وقوله هو تاكيد الفاعل
المستتر ولذا انفصل وانما اكد تنبيها على مكانه وقيل دفعا لوهم جعل مقامه مقامه
والوهم ضعيف اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع المفعول ولا خفا
فيما فى التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولا ينتقض التعريف بصام
نهاره حيث حذف فاعل صام واقيم النهار مقامه لا لما قيل انه ليس مفعولا بل فاعلا
اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل
الخمسة لا ما يشمل مفعول ما لم يسم فاعله والا التوقف على معرفته فيدور فتامل بل لان

فاعل

فاعل صام لم يحذف اذ المراد بحذف الفاعل ان لا يكون فى الكلام مرفوع بالفاعلية وشرطه
اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل واقامة مفعول مقامه ان تغير صيغة
الفعل وشبهه دكثيرا ما يكتفى بذكر الفعل عن شبهه الى فعل ويفعل مثلا وانما جعلنا ذكرهما
على سبيل التمثيل او شبهه الفعل بغير الى صيغة المفعول والمفعل ونظائرهما وصيغة ما عدا
الثلاثى الى افعل وافتعل ونظائرهما والى صيغة يفعل ويفتعل ونظائرهما ومنهم من قال
فعل ويفعل علما الوزن والعلم يأول بوصفه المشتهر وهما هما المشتهران وزن
مجهول الماضى ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشتهر بوزن مجهول ماضى مجرد الثلاثى
لا مجهول الماضى مطلقا ولا يقع المفعول الثانى الظاهر انه عطف على الاسمية ولا بعد ان
يجعل تحت الشرط اى شرطه ان لا يقع المفعول الثانى من باب علمت مقاما مقام الفاعل
واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما اخر سيجئ ولم يرد بباب علمت افعال القلوب
بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند الى الاول قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشئ
مسندا ومسندا اليه معا وتعقبه الرضى بمنع بطلان اللازم بوقوعه فى اعجبنى ضرب زيد
عمروا فان الضرب مسند اليه لا عجبنى ومسند الى زيد ودفع بان المراد بالاسناد نسبة
بحيث يصح السكوت عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس
مسندا بل منسوبا ونحن نقول بهذا الرفع يلوح عليه اثر الاهمال وان اجتمع عليه جم
غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه
لاسنادين تامين فاذا جاز ذلك فليجز كونه مسندا او مسندا اليه لاسنادين تامين واما
ثانيا فلان المفعول الثانى لاسم المفعول لهذا الباب ينبغى ان يقع موقع الفاعل لان
اسناد اسم المفعول كالمصدر لم يعول الوجه فى عدم قيام المفعول الثانى مقام
الفاعل انه موخر عن المفعول الاول رتبة فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة وانما
وقع المفعول الثانى من باب اعطيت مع انه موخر رتبة لان تاخره ليس ظاهرا ظهور
تاخره لان كون المفعول الثانى لباب علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه
ظاهر بخلاف كون المفعول الثانى من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا لانه امر

خفی یحتاج الی تاویل وارجاع ولا الثالث من باب اعلمت لو اکتفی بقوله ولا الثالث لکفی اذ
لا ثالث الا لباب اعلمت ووجهه ان الثالث من باب اعلمت بعینه الثانی من باب علمت لان
همزة الافعال تزید المفعول الاول والمفعول له والمفعول معه کذلک ای کالمفعول الثانی
او کالمذکور من المفعول الثانی والثالث ولا یخفی ان المفعول له والمفعول معه اوضح فی هذا
الحکم حتی اختلف فی المفعول الثانی والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم یلتبس
الاول بالثانی مثلا فالاحق ان یشبه المفعول الثانی والثالث بهما دون العکس وذلک
ان یجعل کذلک متعلقا بقوله لا یقع مرتبطا بالاربعة ویکون المعنی ولا یقع تلک الاربعة
کذلک ای مثل مفعول حذف فاعله واقیم هو مقامه فی حذف الفاعل والاقامة مقامه
وظاهر العبارة ان المفعول له لا یقع مطلقا وهو الذی حققه الرضی حیث قال انما لم یقع
المفعول له لان نائب الفاعل یجب ان یکون کالفاعل من ضروریات الفعل وکثیرا ما یکون
الفعل بلا غرض بخلاف المصدر والزمان والمکان فانه لا یکون بدونها غالبا فلا یقال
حی للسمن وقیل انما لم یقع المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلیة فاذا رفع لم
یعلم العلیة واورد علیه ان نصب المفعول فیه ایضا علامة الظرفیة فاذا رفع لم یعلم الظرفیة
ویمکن رفعه بان النصب علامة قصد الظرفیة فلو فات لم یعلم قصد الظرفیة ولا باس
لانه لم یقصد الظرفیة بل کونه مسندا الیه واما ظرفیته معلوم من نفس الکلمة بخلاف
المفعول له فان علیته انما تعلم بالنصب کقصده فلو رفع لم تعلم علیته ولم یعلم ان الاسناد معه
الی العلة وعلی هذا القول یجب تقیید المفعول له لکونه بغیر اللام وانما لم یقع المفعول معه
لانه لو وقع مع الواو لزم دخول الواو بین المسند والمسند الیه ولو وقع بدونه لم یعلم
انه مفعول معه کذا قیل ونحن نقول الفاعل محذوف نسیا والمفعول معه لافادة مصاحبته
مع معمول الفعل لحذف الفاعل لیستعقب حذفه فلا یمکن وقوعه موقع الفاعل ولا یقع
خبر کان ایضا مقام الفاعل خلافا للفراء فیه مطلقا وللکسائی فی الخبر الجملة اذ هو
یجوز کین یقام دون کین قائم لا یقال استغنی المصنف عن التعرض له بقوله فی التعریف
کل مفعول حذف فاعله لانا نقول کما سمی مرفوع کان ومنصوبه اسما وخبرا یسمیان

فاعلا

فاعلا ومفعولا وعلیه جری المصنف حیث ادخل اسم کان فی الفاعل وقال فی تعریف الفعل
الناقص ما وضع لتقریر الفاعل علی صفة علی ان احد المفعول فی تعریف مفعول ما لم یسم فاعله
لا یسمی نیابة غیره مقام الفاعل وقد اجاز الکسائی نیابة التمییز واذا وجد المفعول به بلا
واسطة حرف الجر تعین له ای للوقوع وقیل للقیام مقام الفاعل وقیل للاسناد الیه والمتبادر
من سیاق الکلام ما ذکرنا وذلک التعیین تعین وجوب عند اکثر البصریین وتعین اولویة
عند بعض متاخرهم والکوفیین لقیام غیر المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد
بعض القراءات الشاذة وکثیر من الاشعار تقول ضرب زید یوم الجمعة امام الامیر ضربا شدیدا
فی داره ای یقول مثل هذا الترکیب الذی قاله العرب فالمثال ماضوی وان کان وجدانه
المفعول وقولک استقبالی فلذا قال فتعین زید ومن لم یعرف ذلک قال الماضی بمعنی المستقبل
لینتظم الکلام یعنی تعین زید مع وجود الظرفین والمصدر والجار والمجرور ثم قال کرر مثال
المفعول فیه وفات مثال المفعول بواسطة وهم کان جعل ترک المفعول له باللام شاهدا
علی ان الممنوع عن الوقوع مطلق المفعول له عنده وهم والمنصوب بتقدیر الجار سوی المفعول فیه
ملحق بالمفعول به عند غیر الجزولی وانما رجح المفعول به لان وضع الفعل المجهول علی ان یکون مسندا
الی ما وقع علیه واسناده الی ما وقع فیه والی ما وقع له والی الواقع لتنزیله منزلة ما وقع علیه
فمع وجود المفعول به وقصد افادة الوقوع علیه لا معنی لتنزیله منزلته اذ هو کالجمع بین
الحقیقة والمجاز وهذا هو التحقیق وان خلا عنه بیانهم وقالوا ذلک لان المفعول به اشد
اتصالا بالفعل بعد الفاعل وما قیل تعین المفعول به لان الاصل الحقیقة وانما یصار
الی المجاز عند تعذر الحقیقة ففیه ان معنی هذا الکلام انه اذا دار اللفظ بین الحقیقة والمجاز
ترجح الحقیقة وتتعین لانه انما یرمی بالمجاز عند تعین البیان بالحقیقة ونبه بتقیید الضرب
بالشدید علی ان المصدر لا یقع ما لم یزد علی مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا یختص
بل کذا المفعول به والظرفان والجار والمجرور فلا یقال ضرب شیء او فی مکان او فی زمان
لکن هذا بحث لا تعلق له بمفعول ما لم یسم فاعله بل لا یجعل جزءا الکلام ما لم یفد فلذا
لم یهتم المصنف ببیانه ولا یجوز نیابة الظرف الغیر المتصرف لما یلزم نصبه علی الظرفیة

اوجه بين ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام الفاعل في الاعراب
وذلك الظرف لا تحمله وان لم يكن اى المفعول به فالجميع سواء اى في الوقوع موقع الفاعل كما
ان الجميع سوا في عدم الوقوع مع المفعول له ورجح البعض الجار والمجرور وبعض الظرفين
وبعض المفعول المطلق والاول من باب اعطيت اولى من الثاني والمراد بباب اعطيت
ماله مفعولان لا اسناد بينهما وحق الترتيب انه يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل
المفعول به وفي بعض الشروح هذا عند امن من اللبس نحو اعطي زيد درهم واما عند
عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطي
زيدا عمرو ولا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتأخر مفعول ثان سواء
كان على النصب اولا فالمثال الصحيح اعطي موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا بالتقدم
ويجب في هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل ومنها اى من
اى المرفوعات المبتدأ والخبر بدأ بالتسمية على ان المبتدأ حقه التقديم ومناط الفائدة
هو الخبر حتى كانه الخبر الذى هو كلام يحتمل الصدق والكذب او كانه نفس الاخبار والاعلام
والمصنف جمعها سمها على شدة اتصالها لكونهما معمولي عامل معنوى بل عامل واحد
وكمال اشتباك في احكامهما حتى كان بحسبهما بحث واحد وقد فات المصنف هذا المعنى
في اول المرفوعات والالقاب ومنه الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وكيف واتصالهما
اكثر من اتصال المبتدأ والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا واكثر
احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد في التنبيه على اتصال المبتدأ والخبر من جمعهما في حد واحد
وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولما لم يمكن تمييز المبتدأ عن الخبر ولا القسم الثاني من
المبتدأ عن القسم الاول والخبر عدل المصنف عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حده وقال
فالمبتدأ هو الاسم حقيقة او حكما نحو وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى خير من ان
تراه والمراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوهمه البيان والا يخرج عن التعريف
ضارب زيد قائم الا ان يقال صفة الا وهى جارية على موصوف محقق او مقدر فالمثال
في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر والتباين بين قسمي

تعريف المبتدا

المبتدأ

المبتدأ وحينئذ اظهر المجرد اى المسلوب عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي
اصلا فان قولنا زيد جود عن ثيابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا يرد ان التجريد
عن العوامل لا يقتضي الا نفي العوامل لا نفي العامل مطلقا لان انتفا الجمع لا يقتضي
انتفا الجنس والتجريد وان يقتضي سبق الوجود لكنه استعمل هنا التنزيل القوة القريبة
من الفعل منزلته وقيل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية اذا حفره
ضيق الفم وقوله المجرد عن العوامل اللفظية اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء
وتخصيصه بنواسخ المبتدأ يخرج الحد عن الحفظ عن خلل الايهام وعن الاطراد لانه
يدخل الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ومن حصه راى انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك
زيد وما في الدار من احد مع انهما مبتدان ومنهم من تصرف في المثالين بانهما مجردان
حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل المجروران من حيث
هما مجروران والتحقيق ان قيد الحيثية معتبر وحسبك من حيث انه مرفوع مجرد
ومن حيث انه مجرور غير مجرد وقوله مسندا اليه لاخراج الاسماء المعدودة وخبر المبتدأ
لكنه يخرج القسم الثاني من المبتدأ ايضا فلادخاله قال او الصفة الواقعة وقيل هذا القسم
ايضا مقصود بالاخراج بقوله مسندا اليه لان المبتدأ لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن
جمعهما في حد واحد فالمذكور في مقام التعريف حدان لمعنيي المبتدأ ويجب اخراج
كل من المحدودين عن تعريف الاخر والاظهر ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة بعد حرف
النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر والصواب او صفة واقعة بالعطف على مسند
اليه وهو مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية والمراد بالصفة
اعم من المشتق وغيره نحو اقرشي انت وبالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع
حقيقة او حكما نحو انما قائم الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان ونحو غير ضارب
زيد فانه في تاويل ما ضارب زيد قال غير ما سوف على ومن قد مضى بالهم والحزن
والواضح المختصر بعد النفي والوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة

او حكما نحو هل قائم زيد فان هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهمزة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام
لان هل تذكر هاتم شاعت في معنى الاستفهام ونحو قائم زيد فانه في معنى اقائم زيد اليوم
او غدا الى غير ذلك والواضح المختصر بعد الاستفهام قال الرضي يريد بالظاهر ما كان غير
مستكن سوا كان مظهرا او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل
مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب ان يقال قائمان لانه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وليس هذا من مواضع الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال ان يلزم من
الاستتار الالتباس وفي اضارب انت وا هالك انا يلزم الالتباس بالاستتار يجوز
في اضارب هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباب كما جوز في هند زيد ضاربته هي
مع عدم الالتباس لوجود الالتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا ويشكل
بعد التعريف باقائم وضارب زيد فانهما تنازعا في زيد وايهما اعمل فالاخر رافع للمستتر
وهو مبتدأ لا وجه لرفعه سوى الابتدا وما قائم زيد وضارب فان ضاربا مبتدأ
لقائم مع كونه رافعا المستتر واورد اقائم ابواه زيد فان زيد مبتدأ واقائم خبره قدم
عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك لاخراجه وصف الظاهر بكونه مغنيا للصفة
عن غيره في جعل الكلام تاما ولا يغني ابواه قائما عن المبتدأ وفيه بحث لان اقائم ابواه
بمنزلة قام ابواه فالحق ان يلتزم كونه مبتدأ وكون الخبر جملة ولا شي فيه سوى انه مبتدأ
اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قائم في اقائم الزيدان سوى الابتدا لم يحكم بانه مبتدأ
وفي قولنا اقائم ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بانه خبر المبتدأ فلا وجه لجعله مبتدأ اذ يمكن
دفعه بان هذا القسم من المبتدأ اضطراري في بعض المواضع وبعد القول به بالاضطرار
قيل به في بعض مواضع لا اضطرار فيه دفعا للتحكم كما في اقائم زيد بقي انه لو كان اقائم
ابواه الان يقال لما كان في صورة الخبر المفرد لم يجوز **مثل زيد قائم واقائم الزيدان**
وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز فيه الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون
تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف فلم يقل فان كانت مفردة لانتقاضه
باقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن لا مطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة واحترز بمطابقة

قوله ويشكل الخ هو ما نبه عليه في اوايل التنازع تامل

قوله واورد الخ ذكره في المتوسط

المفرد

المفرد عن مطابقة التثنية نحو اقائمان الزيدان فانها حينئذ خبر لا غير ولم يقل فان كان
اي الظاهر مفردا لانتقاضه بقولنا اطالع الشمس فان الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامران لتعينه
لكونه فاعلا يمنع تذكير الطالع عن كونه خبرا المقدم مطابقة المفرد بكونها مفردة نقل
قال الرضي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اما ان يكون مفردة او لا فان
كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا والاولى يحتمل وجهين والثانية مبتدأ لا غير
وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفرد فلا بد من مطابقة ما بعدها لها والاظهر انها خبر
لما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة هذا خلاصة وينتقض بمرور بهما
الزيدان فان الصفة مفردة دون ما بعدها ولم تتعين لكونها مبتدأ بل لكونه خبرا وباطالع
الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا احتمال ولا يشكل بقوله مع اراغب انت
عن الهتي لانه تتعين فيه الصفة الابتدا والا لزم الفصل بينها وبين معمولها باجنبي هو المبتدأ
لانه جوز الكشاف كون انت مبتدأ بجعل عن الهتي متعلقا بفعل محذوف اي ترغب عن الهتي
نعم كون الصفة مبتدأ ارجح لاغنائه عن الحذف بقي انه يشكل بقولنا اقائم رجل فان رجلا
يتعين لكونه فاعلا لامتناع كونه مبتدأ لنكارته العرفة لانقل لا منع عن نكارة المبتدأ
في الاستفهام يقال ارجل في الدار وهل رجل في الدار صرح به الرضي لانا نقول كلا منامع
المصنف حيث لم يجعل مجرد الاستفهام مصححا بل الهمزة مع ام وقولنا امجرور بزيد فان
ممرورا يتعين لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدأ او يصلح لكونه مفعول
ما لم يسم فاعله ثم نقول لا ينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامران
في قولنا اجريح هند لاستوا المذكر والمونث في فعيل بمعنى مفعول ومهنا الجاب مهم
بعضها فارض وبعضها مستفيض اجبها لك لا الغرض ولا مستفيض الاول ان الاصل في المبتدأ
ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذ الاسم المسند لا يستحق التقديم كذلك
لان استحقاقه التقديم لكونه عاملا وعمل الاسم ليس بالاصالة فهو انما استحق التقديم
بعروض العاملية له فالقسم الثاني مبتدأ اضطراري لانه لا يوجد وجه لاعراب قائم الزيدان
سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل مبتدأ الا ترى ان بعض النحاة قال اقائم الزيدان

مرفوع بكونه خبر المبتدأ محذوف واصله اقائمان الزيدان حذف المبتدأ ووضع الظاهر
موضع المضمر دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازاني في نحوه ونحن نقول الابعد
من التكلف ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقائم بترك المطابقة لكونه على صورة
المسند الى الفاعل الثاني ان غير في غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء
ولا يصدق عليه شيء من التعريفين والجواب عنه ان اعراب غير مستعار عن المبتدأ
لان الصفة التي هي مبتدأ بعدما اضيف اليه بحل اعراب المبتدأ ونظيره غير
في المستثنى حيث اعرب باعراب المستثنى لما اضيف اليه وانجر المستثنى به وبهذا
اندفع ان من المرفوعات والمنصوبات ما لم يدخل في اقسامها المضبوطة الثالث
ان اسم الفعل مرفوع بالابتداء عند المصنف كما حققه في بعض تصانيفه فينتقض
تعريف المبتدأ الا ان يقال لعله ترجح حين تأليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخر
من كونها منصوبة المحل على المصدرية او عارية عن الاعراب كافعال اقيمت مقامها
الرابع ان قولهم اقل رجل يقول ذلك خارج عن قسمي المبتدأ مع ان الاصح انه مبتدأ
لا خبر له لانه قائم بما اضيف اليه لانه في معنى قل رجل يقول ذلك والتزم فيه نكارة
المضاف اليه ووصفه بجملة فعلية لمشابهته رب وكان المصنف ذهب الى القول
الاخر لا في ان الخبر محذوف اي اقل رجل يقول ذلك موجود او الى قول الاخر ان الخبر
يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورده الرضي على القول الاخر لا في على انه يقول العرب
اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود لان
اقل بمعنى النفي ولا ريبة في صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد موجود او ما رجل يقول
ذلك موجود الا زيد الخامس ان من الذي عد مبتدأ قولهم حطيئة يوم لا صيد فيه
والحطيئة النبذ اليسير من كل شيء على ما في القاموس قالوا هذه الصفة في معنى الفعل
اي تحظى ومقدر يوم لا صيد فيه وينتقض به تعريف المبتدأ وليت شعري لم لم يجعلوا
حطيئة خبر يوم لا صيد فيه ولعل المصنف اطلع على هذا فلم يبال به وعند البعض
كلمات الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضي في بحث تنكير المبتدأ لكنه ضعيف لا يبالى به

وستعرف

وستعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغي ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في اقائم
زيد كما لم يجز في زيد قام لالتباس المبتدأ بالفاعل فتجويز كون زيد مبتدأ في اقائم زيد
دون قام زيد تحكم ويمكن ان يجاب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة
لا يعاب وانما المردود التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التاكيد بخلاف
قام زيد واما اقائم زيد سواء كان زيد فاعلا او مبتدأ فمعنى واحد لا يقال زيد قائم
ايضا يقرب من زيد قام في التقوي لانا نقول لا معنى للتقوي في الاستفهام انما هو في الخبر
لكنه لا يتم في ما قام زيد ويوجب ان لا يجب التقديم في ازيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز
التباس الطريق المقصود بما هو ارجح منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقصود اصلا بخلاف
ما اذا تساويا وان المخاطب يجعل الطريق المقصود محتملا والمبتدأ في قام زيد التبس
بالراجح الذي هو الفاعل لخلوه عن خلاف الظاهر بخلاف المبتدأ فانه يكون على خلاف
الاصل من تقديم الخبر واما اقائم زيد فكون المسند مبتدأ خلاف الاصل لكون المبتدأ موخرا
السابع ان العامل في المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا
عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الاول من المبتدأ وكون الاسم مجردا
عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون
الخبر مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء والتعريف الواضح المختص تجرد المبتدأ
عن العامل اللفظي ومن لم يرض بكون ما يعد مؤثرا امرا عدميا لعدم حجة كون الفاعل
للوجود عدميا فلا يحسن لشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته عرفه بكون الاسم في صدر
الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه
او لاسناده لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور لاخراج تجرد الاسماء المعدودة
مبحث الخبر
وليس لها كون في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا **والخبر هو المجرد** المعهود اعني المجرد عن
العوامل اللفظية **المسند به** اي الذي التصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على
ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ وقيل للتنبيه على ان المسند مدلول الخبر ولفظه
ما به اسند معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا ما به الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به

وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل بالباء فقاصه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق ليس
الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان
يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة الخلو واذا جعل الضمير الى المبتدأ استغنى عن
قوله المغايرة للصفة المذكورة ولا فائدة له الا مجرد مزيد التوضيح لكن لا يصح النقض
بضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به لكنه ليس مسندا الى المبتدأ واذا
جعل الضمير الى اللام يدخل في المجرد المسند به يضرب في المثال المذكور والصفة المذكورة
فيكون قوله المغاير الى اخره مما لا بد منه لاخراج الصفة وسقي يضرب ولا يندفع الا بتعبير
الاسم اى الاسم المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم ولا يصح على المصنف خروج
الخبر جملة لانه في تاويل الاسم عنده واي عند الرضي ولولا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم
حصر الكلام في المركب من اسمين والمركب من فعل واسم واصل المبتدأ المسند اليه وهو
المحكوم عليه في هذا الباب وبه لكثرة اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشتهر للمبتدأ وينصرف
اليه المطلق عند الاطلاق التقديم قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متاخر
وجودا لا محالة فذكرا على ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذي هو العامل متحقق
مع ذكره بتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل في العامل التقديم والكوفيون
يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد وفي الدار زيد فاعلا ومن ثم جاز في داره زيد
خلافا للكوفيين لان في داره عامل عندهم ومرتبته التقديم على زيد وممن جوز في
داره زيد من جوز في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منعه لان
المضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبته وينصر الجواز ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت
وامتنع صاحبها في الدار وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع الابهام
والاعتراض والاحكام تحت الحواله وكان اولى الافهام قال الرضي ينبغي ان يخالف
ابن جني والاخفش في امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لما كان
مخالفين ولو كان لشدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كانه تحت الفعل ايضا وقع خلا
اذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما

ادعاه

ادعاه لا يقتضي تقديمه على المبتدأ بل اتصاله به وهذا لا يلزم كونه مقدما رتبة على الضمير
هذا والتذكير لحسن الترتيب كان مقتضيا لتاخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتدأ مشتملا
على ما له صدر الكلام لا التقديم قوله واذا كان المبتدأ الى اخره الى هذا المقام وهمه الرضي
لان من مباحثه قوله او كان الخبر مصححا له وقوله او كان الخبر فعلا له واذا تضمن الخبر المفرد
والاول يقتضي تقديم بحث النكرة المخصوصة والاخيرين تقديم تقسيم الخبر الى المفرد والجملة
والاصل في المبتدأ التعريف قال المصنف لانه المحكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته وعلله
الرضي بالفاعل وبحث عنه بالمحكوم به والاقرب ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن تنكيره
لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل في الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدأ
لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل وقد يكون المبتدأ نكرة
اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضي بقولهم كوكب
انقض الساعة ومثله بعر بكلم وبقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وبان لا تخصيص عند
المخاطب في وجوه ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصيص
فيه ايضا اذ ليس معنى سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك في ويل لك لانه لا يصح ان
يراد به ويلي لك ونحن نقول الاصل في المبتدأ التعريف لان جعل الشيء مبتدأ يقتضي كونه
مستحقا للتقديم في الكلام وجزءا اهم هو مناط الافادة ومتى كان التعيين والتخصيص
في الجزء اكثر كان الفائدة اوفر والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا
والا فمناط الفائدة المحكوم به الذي فيه متغيرات ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا
مقدم ولا يبالي بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى يستحق
التقديم واذا كانت نكرة فالضابط في كونها اهم احد الامور الستة على ما ضبط المصنف
فان وجدت سابعا فعليك ان تزيده عليها ولا نزاع للمصنف معك فيه واما ما خرج
عن الضابط فربما يقع مبتدأ لجعل المقام اياها اهم ولا يرد نقضا على الضوابط وفذا
كلام ما سماه لك ان الفعل يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام
ظاهري عاطل عن حلية التحقيق واما ان الوجوه الستة لا يفيد خمسة منها التخصص اعني تقليل

الاشتراك ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بتخصيص النكرة بوجه مميز بها عن النكرات باحد الامور
الستة لا تقليل الاشتراك ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما
بان يراد به المخصوص في الفائدة وان استعمل التخصيص المبني عن التكلف ولما كان
التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك حقيقة مما لا سبيل اليه في بعض وسبيله اصعب من ان
يركبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم ناقله اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند
اليه اهم في هذه الصورة فاعلم ان مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما تخصص
بقيد كانت او مضافا اليه كموصوف بليل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني
لتقييد الجنس يوجب الاهتمام وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يسع به
وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل رجل كذا وارجل
في الدار ام امرأة يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه وما احد خير منك يوجب الاهتمام
به لغنائه بعمومه عن المعرفة وشر اهر ذا ناب يوجب الاهتمام به لانه بتقديمه يحصل التخصيص
المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص والحصر وفي الدار رجل
للنكارة الصرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة بخلاف قائم رجل
فان الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن
مهتما به بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدأ ويراد بقوله سلام عليك كلام دعا بالخير
او الشر كويل لك فان مدار الفائدة هو هذه النكرة وتفيد كالمعرفة مع نكارته فان
المعنى طلب تسليم باي سلامة كانت وتهلك باي هلاك كان والمشهور انه تخصيص بالتكلم
لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدر في اصله سلمت سلاما عدل الى سلام
عليك للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضي ان سلمت بمعنى خلت سلام عليك
وما خود من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى قولي سلام عليك
وليس كذلك بديهة لانه لا معنى لهذا التركيب وهو ظاهر وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام
واحد ورفع بان عليك الثاني لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره
ويستفاد وجه آخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان

تصحيح

تصحيح سلام عليك بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولي السلام
عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس لشيء لانه اذا كان سلمت ماخوذا
من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت
لزم الدور وقال الرضي الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك سالما فهو مختص بالنسبة
الى الله تعالى بهذا ولا بعد ان يقال المال سلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار
والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب في الاغلب ثبوت الوصف الذي مبتدأ
الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر
في تعريف القيام وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه او بشرط احد
الامور الثلاثة عند سيبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من
عنده مبتدأ خلافا لغيره او افعل تفضيل هو مبتدأ جملة هي صفة لنكرة نحو مررت
برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولغة الفارسي تساعد غيره
حيث يجيء فيها كيست بدر نوق بهتر ست ار ديد راد والخبر قد يكون جملة غير الاسلوب
حيث اي جملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تنبيها على بعد كون الخبر جملة
حتى يحتاج الاخبار عنه الى تأكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة لان التخصيص
يقربه الى التعريف او قصدا الى جعل عبارة الحكم مثالا له وهي ماوله بالمفرد عند
المصنف وللزاحكم بان الكلام لا يتأتى الا من اسمين او فعل واسم والرضي يمنع
تأويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الاساري
وبعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا التنافي بين الخبر والانشاء
لانهم توهموا خبر المبتدأ قسيم الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولا لغير التسمية ردا
على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لاضربنه واكتفى الرضي في منعه بانه لا منع ولم ينظر
شاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
وليس الجملة الانشائية الواقعة في تقدير القول حتى يأول الى الخبرية خلافا لابن
السراج فان قلت المبتدأ كالخبر في وقوعه جملة ماوله بالمفرد نحو تسمع بالمعيدي خير

من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرع عليه نحو زيد قام ابوه وزيد
قام ابوه اشار الى استيفاء هذا الخبر بقسمى الجملة اعنى الاسمية والفعلية ولم يمثل بالشرطية
لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ثم
ولانحصار هذا المذهب حصر الكلام فى الاسمية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية
وهذا الكلام ظاهرى بناء على وجود الفعل فى اوله لكن التحقيق وهو ان الحكم هل هو
فى الجزاء فالمدار على الجزء الاول له فى الاسمية والفعلية او بين الشرط والجزاء فالجزء
الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضى جعل بعضهم الخبر
مجموع الشرط والجزاء والاندلسى على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن الضمير
هذا ولا يخفى ان ولقائل لا يرد كون الخبر المجموع وانما يرد كون الخبر مجرد الجزاء على ما نقله
صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر عند بعض الجزاء والشرط من تتمة المبتدأ
كالصلة بالقياس الى الموصول وله ان يرد خلوه عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه
بما هو من تتمته كانه قيل فى قولك من يكرمنى فانك تسر من يكرمنى يسر باكرامه ولا توجيه
لدعواه الا ان يقول هذا المثال فى قوة انك تسر ان زيد يكرمنى فيجعل حرف الشرط المضمن
من دواخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون فى ان زيد قام او توقف بين الحرف المضمن او المصرح
فى تجويز تقديره من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم فلابد من عائد الفاء للتفريع على
كون الخبر جملة ووجه ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة كلام مستقل لها لا ترتبط بالغير فلابد
من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشان به من غير رابط وبطلب الاسماء
المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر
بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما يتعلق به فالمختلف فى ذلك الاتحاد
كالمشتقات وما فى حكمها كبصرى ورومى وجامد اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع
عرفج كله اى صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت فى السهل ومضمون الجمل الذى
هو الخبر فى الحقيقة لابد له من عائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ اسناده الى ضمير
المبتدأ او علامة اتحاده مع المتعلق اسناده الى المشتمل على ضميره بالاضافة اليه

او بملابسة

او بملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قام وزيد قام ابوه وغير المختلف الذى
ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لا يحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذى لا ساس
فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائى حكم بوجود الضمير فى كل خبر
حتى انه جعله مستترا فى هذا اسد وكان منشاه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله
ماولا والاصل فى العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ما قال الرضى انه الذى
يقدره ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون زيد قائم فى تقدير زيد هو قائم فوهم
لانه ليس ضميرا بل حرف ومعناه بالفارسية است ولو كان العائد هو هذا الرابط لم يكن
خبر ضمير الشان ايضا بدونه وقد يعدل عنه الى الاسم الظاهر الذى مدلوله مدلول المبتدأ
بعينه للتفخيم فى السعة نحو الحاقة ما الحاقة وفى الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ
الاول عند سيبويه وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول او لا قال
الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع البعض
من غير تفخيم مطلقا ولم يرتضه الرضى لوروده وقد يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ
نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس ونحو اما القتال فلا قتال
لديكم فان اسم لا للاستغراق احتوى على المبتدأ او هذا اعرف ان نعم الرجل زيد ايضا
من جملة وضع الظاهر موضع المضمر وان نائب الضمير ليس اللام كما هو وهم بل شموله للمبتدأ
ووجوب العائد فى المبتدأ فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدأ نحو هذا زيد قائم
فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدأ الا فيما يستوى
فيه التذكير والتأنيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل او التثنية
والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لا يطابق المبتدأ وعدد وسالك من الكشاف
انه جوز عدم المطابقة فى صفة على زنة المصدر فذكر فى القاموس لا بد لا فراق ولا محالة
هذا او الظاهر لا بد الظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرفه مثله
عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اى لا بد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور بالحاصل
الذى وقع خبرا عن مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فنقول لا تثريب عليكم

اى لا تثريب حاصل عليكم ولا نقول لا تثريب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اي
لا تثريب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف وحكى
عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني ولم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب
المشابهة بالمضاف بلا خلاف **وقد يحذف** العائد من الخبر الجملة وحكم سيبويه في غير الشعر
ويرده ووقوعه في القرآن قال الله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك
منه كما ذهب اليه الكل في تقديره ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه
فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضي حذفه قياسا عند الكل في موضع
وهو ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها جزء من
المبتدأ نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتدأ
بجعل الموصوف في حكم النكرة كما في امر على اللئيم يسبني ولك ان تجعله حالا وقال الفراء حذف المنصوب
العائد الى الكل ايضا قياسي قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى وقال الشاعر ثلاث كلهن قتلت
عمدا وقال اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل
مشابهة الكل في العموم والافتقار في حكمه نحو انهم ضربت وخص ضعف الحذف بالمنصوب
العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف وللعائد في الصفة والحال والصلة احكام اخر
ستعرف كلا في محله ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكر سماعي والكوفيون لا يجوزون
في غير الشعر ويرده القرآن **وما** اى خبر **وقع ظرفا** اى منصوبا بتقدير في او جارا ومجرورا
تاما نحو انا من البصرة بخلاف انا به بتقدير ممرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر ممرور به
والظرف حقيقة في المنصوب بتقدير في مجاز في الجار والمجرور ومن قبيل عموم المجاز
في الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هذا الظرف كما هو مذهب ابي علي
لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع
فاعله المقدر فيه وهكذا الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقفا
فالاكثر اى اكثر النحويين **انه مقدر بجملة** اى على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر
انه مقدر بجملة اى ماول بجملة لان التقدير يستلزم التاويل وفرق بينه وبين قولنا

المقدر

المقدر جملة ومن لم يتنبه للفرق استشكل عليه ان المقدر عند ابي علي وهو الاصح مجرد العامل
دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيرافي فاحتاج الى تغيير العبارة فقال
مقدر بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر
داخله الناسخ والصفة والحال كالخبر ولو جعلت كلمة ما كناية عن الخبر حقيقة او حكما
لدخل الجميع في البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يخلو منه
فعل نحو الكون والحصول والاستقرار قيل ولذا سمي مستقرا والاظهر انه سمي مستقرا
لانه استقر فيه الضمير قال الرضي وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمهذب
اى من تضمن لك وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن
جني ولا شاهد له حجة المقدر بجملة انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره والاصل
في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فلاحظ
كونه خبرا اولى والاصل في الخبر الافراد وان المسند اليه اقوى ركن في الكلام فاقتضاؤه اشد
من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار وهو يقتضي خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحجة المقدر بمفرد
ان المقدر خبر الاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظي
وسد لحوم فاعترتهم فرعاية ما دعى الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان قلت لا شبهة
في انه قد يكون المقام للاستمرار المنافي لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر
الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه مقدرا بجملة او بمفرد
ومما يحصل اليه الفهم المنتقل والذكاء المشتعل اى مثل هذا الخلاف ينبغي ان يكون متحققا في
مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي العامل ان يكون
فعلا وفي جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث مهمة فاعلم ان العين والحدث المستمر
لا يخبر عنهما بالزمان بواسطة في لفظا وتقديرا فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلوع
الشمس يوم السبت لعدم الفائدة الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص
ببعض الازمنة نحو الهلال الليلة الفلانية والزمان الخريف ولا كوكب هذه الليلة ونحن
في شهر كذا وفي اى شهر نحن وجعل ابن مالك والرضي اقسام الخبر عن العين ثلاثة عين

يشبه الحدث وعين عام له ظرف خاص او لما سال به عن خاص وقد سبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث للتجرد وملخص ما هو الحق ولا تكن بالمتردد واذا اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا الزمان مذكرا في مقام الاخبار او لا كثره نحو صومي يوم السبت وسيري شهر وكان الظرف نكرة فالاغلب رفع اسم الظرف وجعله خبرا مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز في الاخبار بادعاء ان الظرف صار عين الحدث مبالغة في الاستغراق واما التقدير الزمان في جانب المبتدأ او اما التقدير ذو في جانب الخبر يجوز النصب بجعل الظرف نائبا عن الخبر والجر يذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون تقدير في اذا لم يجعل بنفسه خبرا لزعمهم ان ذكر في يوجب التبعيضية والا فان كان معرفة فالوجوه الثلاثة خلافا للكوفيين في الجر كما مر وان لم يكن مستغرقا لذلك الزمان فالاغلب ما سوى الرفع باتفاق من الفريقين واذا اخبر عن شيء بالمكان الغير المنصرف فيلزم النصب او الجر بمن فيما سمع فيه دخول من نحو زيد عندك وبالمكان المتصرف النكرة يترجح الرفع نحو انت مني مكان قريب بمعنى مكانك مني او انت مني ذو مكان قريب عند البصريين وبجعل المكان بمعنى السن عند الكوفيين ويترجح غيره في المعرفة ولا يختص الرفع بالشعر او بما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو داري خلفك الا عند الكوفيين ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المنزلة له وبعدها فهو مقصور على السماع نحو انت مني مزجر الكلب اي مهان وانت مني معقد الازار ومقعد الحاتن ومقعد القابلة اي قريب وانت مني مناط الثريا اي بعيد بالرفع اولى في البعد والنصب في القرب واذا جعل الخبر كل من الظرفين لارادة تعيين المسافة من قرب او بعد كان يقال انت مني فرسخ ولا اري منك فرسخ ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سوى ليلة فمني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة مني يجب الرفع على ما في الرضي ويترجح على ما في التسهيل ومما يشبه بخبر الظرف المنصوب قولهم مني فرسخين وليس به بل المعنى انت من اشياعي في فرسخين من مسيري يعني ليس بعدك على ما بعد ما سيرنا فرسخين ونحو داري خلف دارك فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تمييز عن النسبة او ساعدت فرسخين فهو من قبيل امتلا الاناما واذا كان المبتدأ مشتملا على ما اي معنى له صدر الكلام

وهو

وهو معنى يغير الكلام من الاستفهام والتمني والترجي والعرض والشرط وان في التكثير قيل انما كان للمغير الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وبهذا الوجه لا يجري في ما لا يأتي بعده كلام والاوجه ان يقال اذا لم يكن المغير في اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب عليه الرجوع عنه ولا يخفى انه يجري على كل من الوجهين ان الخبر الجملة المشتملة على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه يصير الجملة انشائية فيجب تقديمه ايضا الا ان يقال الانشاء لا يكون خبرا بل مقول قول هو الخبر والتقدير زيد مقول في حقه اقام ابوه ومن موجبات التقديم التي جانب المصنف كون المبتدأ ضمير الشان او ما في حكمه من مبتدأ اخبر عنه بجملة هي عينه نحو كلامي زيد قائم على ما في التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفا نحو الذي يأتيني فله درهم ويمكن ادخاله في الاشتمال على ما له صدر الكلام فان المبتدأ حينئذ يتضمن معنى الشرط وكونه الذي مخبرا به عن شيء كما ستعرفه في باب الموصول في مسئلة الاخبار بالذي وكونه مضافا الى المشتمل على ما له صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ما له صدر الكلام يسري فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه ومما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هي اسم التفضيل لخبر معرفة والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة لخبر معرفة في هذه الصورة وفي ما تضمن الاستفهام ونحوه بجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه حيث قال نحو من ابوك ويمكن ان يقال لم يختر المصنف مذهب سيبويه بل خالفه في كون المتضمن للاستفهام نكرة لشاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما سيقيد الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون قال جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به

كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه خبران والجملة في موضع الرفع على الفاعلية
او الجملة في موضع الابتدا وسوا خبر مقدم والجملة خبران قلت قد انسلخ عن الهمزة وام
معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستفهام في علم المستفهم اى سوا في عدم النفع الانذار
وعدمه المستوى فيه عليك كذا ذكره جار الله ولكونه بقوة ايجاب التقييد بان التضمن لما
له صدر الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه الاترى وجوب تقديم من في قوله تعالى
من فرعون مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا كم في قوله كم دعوتك مع
ان القصد الى الاستبطا **او كانا معرفتين** بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين
المعرفة فيه للابتدا اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدا الا في الصورتين عند سيبويه
او متساويين اى نكرتين متساويتين في صحة الوقوع مبتدا ولم يكتف بقوله متساويين
مع شموله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع لئلا يتوهم التساوي في مرتبة التعريف
ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب تقديم
كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في مرتبة التعريف لا يتوهم في النكرتين المخصصتين
قال الرضي وكان ينبغي ان يعدهما بانتفاء القرينة على المبتدا اذ لو كان قرينة يعرف بها
المبتدا في الصورتين لا يجب تقديم المبتدا اذ وجوب التقديم ليعرف بتقدمه ولا يلتبس
بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد وفي قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه اذ كون المقدم احق بكونه
مشبها به قرينة على كونه خبرا قلت ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه على كون
المؤخر مبتدا لجواز كون التشبيه مقلوبا للمبالغة ولو قال ومتساويين في الوقوع مبتدا
واكتفى به لكان تاما وقد جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم
يوهم ابتدائية الخبر وهو مختل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان كون الابتدا مصدرا بمعنى
عن اليا المصدرية وبابه واما معنى فلانتقاضه بقولنا اقائم زيد فانه قدم قائم على
زيد مع ابهام ابتدائيته لكونهما متساويين في العموم او في التخصيص فافهم **او كان**
الخبر فعلا له اى فعلا للمبتدا يعمل فيه الرفع او النصب لو اخر في بادي الراى فاحترز بقوله

فعلا

مثل افضل منك افضل مني

فعلا عن الصفة نحو اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدا يعمل فيه الرفع في بادي الراى مع انه مبتدا
وبقوله له عن زيد قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل فيه الرفع في بادي الراى
تدخل في القاعدة انت قمت فانه لو اخر انت كان قام عاملا للرفع في انت لكونه تاكيدا
في بادي الراى وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في
بادي الراى وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو اخر لم يكن الزيدون معمولا له في
بادي الراى لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر فيه ولذا جعل السيرافي الذين ظلموا
مبتدا لقوله اسروا في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ودخل ايضا نحو قولهم
في بيته يؤتى الحكم لو كان مبتدا لا يصح تقديم يؤتى لانه فعل يعمل فيه الرفع لكونه مفعولا ما لم يسم
فاعله في بادي الراى فمن قال وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فقد قصر رايه ولو
قلنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا وعليه عماد الرضي يراد بالمفعول
له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه وتعليل امتناع التقديم بالتباسه بالبدل وفيه رد
على ابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مبتدا واصل هذا المثل على ما زعمت العرب
عن السن البهائم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان
الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا
حكيما قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت تمرة قال حلوة فكلوها
قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال
حر انتصر :. قالت فاقض بيننا قال حدث امرأة حديثين فان ابت فاربع فذهبت كلها
امثال قال جار الله قوله حدث امرأة الى آخره معنى كرر الحديث للمرأة لنقصان عقلها
فان لم تفهم بالتكرار فامسك وفي القاموس ربع كمنع توقف واحتبس وقد روي فاربعة
يعني اذا كررت ولم يفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولا ترد **نحو زيد قام** ولو كان مذهبه وجوب
التقديم في قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل **وجب تقديمه** اى تقديم المبتدا جوابا
للشروط الاربعة وقد عرفت وجهه **واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام** اى كان مشتملا
عليه فتغيير التعبير الذي كان في المبتدا للتفنن لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون

ماله صدر الكلام جبر المعنى ولا يلتزم بل يجب التصدر في ما قائم زيد واقائم زيد لاستعمال الخبر
على ماله صدر الكلام وبهذا ظهر ان ما في الرضي ان الخبر المفرد لا نجد من موجبات التصدر
الا الاستفهام والاضافة الى متضمن الاستفهام ليس بالمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل
الجملة فلذا قال الرضي يرد على قوله **نحو اين زيد** اى اين خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا
اما على مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل ولم
ينتقل الى الظرف مع ان الصحيح ان اين زيد متفق عليه واجاب بنفسه اى بكون اين جملة عرض له
لوضعه موضع الخبر واما وضعه فعلى ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه
واجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ الضمير المستتر اعتباري لا يصير اللفظ معه جملة
صورة وفيه نظر لانه يقتضي ان لا يصح زيد اقام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن
نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا وكون اى جملة انما هو من حيث التاويل كما افاده قوله سابقا
مقدر بجملة وليس قام مع الضمير ما ولا بجملة بل جملة بظاهره بقي انه يشكل بقولنا زيد
اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ماله صدر الكلام ولذا
قيل صاحب اللباب الضابطة فقال ويجب اى تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام
محمولا على ضمير المبتدأ ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف تخلص كلامه عما كان يوجه
على قيد الافراد الا ان يقال اين ابوه جملة سوا قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه حينئذ
من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر وبهذا استغنت عما ذكر
العباب ان تجويز هذا التركيب على تقدير اسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه في صورة
الجملة فان قلت كيف جاز تقديم الخبر في اين زيد والمبتدأ يلتبس بالفاعل قلت الضرورات
تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف اين زيد على انه مثل اقائم زيد
وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام
لا يقتضي التقديم على المبتدأ لان الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة **او كان الخبر
مصححا له** اى للمبتدأ اى جعل المبتدأ مبتدأ صحيحا ولا خفا ان الخبر الظرف مصحح
لشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اى كان تقديمه مصححا

كما ستعرفه بتقرير الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار الحيثية في المبتدأ اى مصححا للمبتدأ
من حيث انه مبتدأ كما في بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدأ مصحح للمبتدأ
نحو في الدار رجل او لمتعلقه بالكسر كذا في الرضي اى او كان لمتعلق الخبر **ضمير** كان **في المبتدأ**
وهو عطف على قوله او كان مصححا له بتقدير كان والشرط من مواقع حذف كان كما ستعرف
ولا ينبغي ان يحمل قوله لمتعلقه عطفا على خبر كان وقوله ضمير عطفا على اسم كان عطف معمولين
على معمول عامل واحد بحرف عطف واحد ليستغنى عن تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت
قوله او كان ويكون العدول لقوله يتضمن الامر المردود ولا وجه لجعل المردود عديلا دون
كل واحد منهما وكذا قوله او خبرا عن ان جعله عديلا مستقلا والظاهر من متعلق الخبر ماله
تعلق المعمولية له وفيه امور احدها شموله لنحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل
مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان تقديم ∴ بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام فانه
يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائي في المثال الثاني دون الاول لشدة اقتضا الفعل
لمعموله دون الصفة فكانه متاخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون الصفة وليس
شيء منهما لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وثانيها عدم شموله لنحو قرين كل
رجل ضيعته وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب
تقديم ما يتعلق به قوله على التمرة في المثال المذكور دون تقديم التمره وهو المطلوب وما يعلم
منه ممنوع وقد يحمل على تعلق الجر بالكل فيندفع عنه ما سوى الثاني **نحو على التمرة مثلها زبدا**
كناية عن كثرة زبد خلط بالتمره لا يقال الظاهر على التمره بدون التا لانه توبيخ للتمرة لا لتمرة
واحدة لانا نقول هو توبيخ للتمره بانه على كل تمرة منه مثلها زبدا وفيه تامل **او يكون خبرا
عن ان** اى ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في عبارته مسامحة ولك ان تقول الخبر مثل عندي انك قائم
في الحقيقة والحال خبر عن ان او معنى المثال عندي تحقق قيامك والمتحقق معنى ان دائما
وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فعدل عن الفتحة الخفية او يظن
خطأ المتكلم او خطأ سامعه لكن هذا اذا لم يكن ما يزيل ذلك الظن سوى تقديم الخبر نحو
اما انك قائم فمستحسن ولولا انك حقيق بالاحسان لاهنتك وما انك خاتم حق على

لغة تميم وما انك قائم حتى الاحق وخرجت فاذا انك قائم فاستثنى الرضي مجرد الواقع بعد
اما فاصل ليس الاقول ابن مالك او مسند دون اما الى ان وصلتها لا يعني بالاصلاح ورد
الرضي في مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدأ فيه بعد الا او معناها وهو على الحق لكن
خطأ في زيادة ما قدم للاهتمام به لنكتة مما يتكفلها علم البلاغة فانه المجوز لا الموجب
وجب تقديمه ولم يخف عليك وجه الوجوب **وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل** اى خبر
المبتدأ منه يعلم تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء وذلك ان يجعل الخبر اعم مما هو
خبر في الحال او في الاصل فيندرج حكم الكل فيه وههنا مباحث نفائس استخرجها الغائص
القابس لينتفع به كل معتر وبائس الاول ان العامل المعنوي لخفائه غير قوي فيظن به انه لا يعمل
في معمولات كثيرة الا انه على خلاف ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الفا الف كانه
للطافته شابه المجردات الغير القاصرة عن الافعال المتكاثرة الثاني الخبر المتعدد قد يكون
واجب التعدد لكونه خبرا عن متعدد معنى نحوهما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا تطابق
المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقديرهما شخص
فاضل وشخص عالم والعطف ليس الا صورة العطف اذ ليس لتشريك المعطوف والمعطوف
عليه في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه
اعرب كل جزء دفعا للتحكم وما في الرضي ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان كلامنا في تعدد
الخبر عن مبتدا واحد وههنا تعدد المبتدأ ليس بشيء لان كلامنا في ان يرتفع ما سداد
احد اسمان بعدان خبرين وهو من هذا القبيل بلا قيل وقد يكون واجب التعدد لكون
المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذي هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل
منهما بجزء من المبتدأ لتنافيهما ويحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع وقصد
جعلها خبرا الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا اسود ابيض والمجموع استحق
ضميرا واحدا الا انه اعتبر كل منهما دفعا للتحكم ولا تجوز في الاسناد كما لا تجوز قولنا
هذا ابلق وما في الرضي ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناد حال المتعلق
المنفصل عن الشيء اليه لجواز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشيء كذا ما قال صاحب

اللباب

اللباب ان هذا اسود ابيض مثلهما فاضل وعالم لانه يكذبه وجوب هذان اسودان وابيضان
وهو لا اسود ولا ابيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة
مخصوصة باسم نحو هذا حلو حامض اي مز بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة قال
الرضي في كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف
ان الضمير الذي استحقه الخبر هنا واحد كما في المز وانما اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم ويجوز
في هذين القسمين العطف وتركه قال صاحب اللباب ويشهد ان الحلو والحامض في المعنى غير
متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان متعديا الى ثلثة وهو خلاف
ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر في قولنا زيد عالم
فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديته الى ثلثة بل كون المفعول الثاني متعددا وفرق بين تعدد
المفعول والتعدية الى ثلثة لان التعدية الى ثلثة توجب مفعولا ثالثا لا تعدد المفعول الثاني
فافهم فانه من دقائق الفوائد الذي لا يفهم الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد
نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي
ان يجعل من التوابع ولا يجعل من تعدد الخبر في شيء الثالث ان التعدد اللفظي دون المعنوي
لا يخص الخبر بل يجري في المبتدأ نحو الحلو الحامض خير من الحلو وفي الفاعل نحو يرجح الحلو
الحامض على الحلو ومما يتوهم فيه تعدد الخبر زيد جائع نائع وامثال وهو عند التحقيق
تأكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدات واخبار فالمبتدا الاخير
مع الخبر الاخير خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذكر الروابط طريقان احدهما
ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو
اردت ارجاعه الى جملة واحدة تضيف المبتدأ الاخير الى المبتدأ السابق والسابق الى
السابق الى ان ينتهي ويحكم على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر
الروابط كلها بعد الخبر فتجعل الروابط الاول للاخر الى الاول فيقال زيد عمرو وهند قائمة في داره
بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا في التسهيل سهل على صاحبه شدائد
اليوم الطويل **وقد يتضمن المبتدأ** اى يكون فيه **معنى الشرط** اى معنى حرف الشرط او الجملة

الشرطية وهو سببية المبتدأ اما هو من تتمته للخبر على ما سيجيء في المتن ثم بحث لكلم المجازاة
وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى اول بما بكم من نعمة فاخبر انه من عند الله
وقيل وجود النعمة معهم مع جهلهم بانه من عند الله سبب الاخبار بانه من عند الله والاوجه
ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله او الاتصاف بالكون من عند الله فرع الكون وكذا خفي
في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة واجيب
عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزاء لابعد حال من وجود الجزاء البعيد وقوعه
لا محالة وهو لا يسمن ولا يغني من جوع وهو انه لا سببية للفرار وبهذا لا يحصل له سببية
فالجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقاة لان الفرار يجبر سببا للبلوغ الى موضع
قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضي استشكالات الفقهاء
بالتمام **فيصح دخول الفاء في الخبر** بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان سبب ادخاله
الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان سبب تركه تقدم كونه جزاء كذا شرحه الرضي وذكر جار الله
ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الصحة لعدم لزوم القصد لا لعدم
لزوم الفاء مع القصد **وذلك** المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره
الاسم الموصول الكائن **بفعل** اى مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية وليس
المراد الاسم المتصل بفعل لينتقض برجل قام عالم ولا موصول صلته فعل حتى يكون مسامحة
لان **او ظرف** ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لا محالة لانه مقدر
بفعل لا محالة اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره يحمل الفعل على الفعل الصريح
ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا **او النكرة الموصوفة**
بهما اى باحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لا لان الراجع الى المعطوف والمعطوف
عليه بكلمة او يستدعي الافراد كما وهمه الهندي لانه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول
جاءني زيد وعمرو وهما في البلد ولا يخفى ان بيان المصنف للاسم المتضمن لمعنى الشرط المصحح
لدخول الفاء في الخبر قاصر لخروج المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالموصول
والمضاف اليه عنه وخروج كل مضاف الى غير موصوف وغير موصوف بما ذكر لا يخرج مثل

اما زيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المبتدأ اتصل بالخبر ونحن في بيان
دخول الفاء في الخبر لا في الجزاء اوله مبحث اخر على انه يمكن ان يراد بالفتحة ما يقابل الوجوب
ودخول الفاء في هذا المثال واجب في غير الضرورة وفي غير مقول قول محذوف ناب القول
منابه نحو قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال اكفرتم ولا يخرج
من تعريف عمرو فقائم فانه داخل في جزاء من دون الدخول على الخبر في اكثر الاقوال على ما عرفت
ويمكن ادراج نحو الزانية والزاني فاجلدوا فيه بحمل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما
لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز في صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ما هو صورة
لام التعريف **مثل الذي يأتيني او في الدار** الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم الترديد في الصلة
دون التمثيل **فله درهم او كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم** هو من في المثال الثاني بانه ليس
مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة يكون لما اضيف
اليه كل لانه المقصود وكل للضبط وحصره صرح به المصنف في ايضاح المفصل ووافقه الرضي
ولذا حكم المصنف ان قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان شاذ حيث جعل
الا الفرقدان صفة لكل لا الاخ وبما قررناه بطل ما اجيب به ان الصفة بعد كل للكل صرح به
صاحب الضوء في شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على معنى فهي كلمة وصرح به صاحب الكشاف
في الفائق في بيان قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية
فهي تحت قدمي هاتين حيث قال يتعين كانت لان يكون صفة لكل اذ لو كانت صفة لما
اضيف اليه من الامور الثلاثة لما صح الفاء في الخبر فضمير كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة
ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل
عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب في المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا مبهما ككلمات الشرط وكون فعله
مستقبل المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ والاسم المتضمن لمعنى
الشرط عدم وجوب ابهامه واستقباليته فعله وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا بد من دخول
الفاء على غير ما فصل خلافا للاخفش فانه يدخله اى خبر زيد **وليت ولعل مانعان بالاتفاق**

لا يخفى ان هذا البحث قبل اوانه لانه من مباحث خبر ان واخواته ووجه المنع على ما ذكره المصنف
انى ما بعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملهما وسطلا قوله
تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وله غير نظير وايضا هذا الوجه لا يلايم بالنواسخ
كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوجيه الوافي ان النواسخ ينافي ما يقتضي الصدارة فلا
يدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الانشاء المتحقق في الحال لا يحتمل التعليق لشيء
في الاستقبال فلا يجامع الشرط ويتم قول المصنف يدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما التعليق
الطلب فلا يتحقق الطلب في الحال فالقيام للصلاة يجعل الشارع طالبا لغسل الاعضاء
واما الطلب المعلق فالمطلوب في الاية الغسل المعلق بالقيام وعلى اى تقدير يصح جعل الانشاء
جزاء ومن هذا ترى ائمة الاصول مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفائدة
التعليق تأخير الطلاق او تطليق حين تحقق الشرط قيل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن
مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة
لا مطلق قلت المقصود انه لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لا انه لم يجعل الحكم مخصوصا بليت حتى
يجاب بان التخصيص اضافي وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع
سائر النواسخ يبحث عن المنصوبات فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لا اينما في
النواسخ محض الحكم بهما تصريحا بما هو ملحق به لان كما يفيده قوله والحق بعضهم ان بهما والحق
المالكي ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح بن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله تعالى
ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا انما
غنمتم من شيء فان لله خمسه وقال الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون وانما قال الحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سيبويه خلافا
للاخفش والعبدي وابو البقاء وابن يعيش للاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه تعين عنده
كما قال الرضي ان المصنف تبع عبد القاهر فلا يهام للحصر ولم يسع الالحاق وقد يحذف المبتدأ
لا انشاء لانه ركن من الكلام بل لقيام قرينة تفيد ان المحذوف ما هو وما يشوبه كلام الرضي
ان قوله لقيام قرينة لافادة ان لا حذف الا مع القرينة ضعيف ومع القرينة لا يجب الحذف

بل يجوز فيه جوازا نعم كل من جاء الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة تطلع عليها في علم احوال سائر المسند اليه عند التوفيق
التوفيق ويجعل بك صدق الله من رجال التحقيق يقال قد اهمل وجوب الحذف وهو محقق في
مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد تصحيحا للرفع اهل الحمد وفي
نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو زيد وقد جوزه المصنف في بحثه ومنع تحقق
الوجوب لجواز تصحيح الرفع في المقطوع بجعله مبتدأ اى اهل الحمد هو وان المخصوص
بالمدح متعين لكونه مبتدأ ما قبله كما حققه الرضي في بحثه فلا يفيد باحتمال كونه خبر مبتدأ محذوف
وفيه انه يمنع كون المقطوع مبتدأ اجماع النحاة على انه خبر المبتدأ على ان جعله خبرا اوفق
ما هو اصله من كونه صفة وان تسوية المصنف بين كون المخصوص مبتدأ ما قبله خبره او خبر
مبتدأ محذوف ينافي عدم الاعتداد به الا ان يقال قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر
مبتدأ محذوف بيان للاختلاف لا للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدأ
بقولهم زيد الخبز الكله فانه في تقدير زيد الخبز اكله هو اكله والا لم يتجه رفع اكله اذ لا يصح كونه
خبر الزيد لان الخبر هو المفسر المقدر ولا تأكيد لان المؤكد لا يحذف بهذا وفيه انه تفسير الخبز وعطف
بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ وما وجب حذف المبتدأ فيه من انت زيدا اى من انت كلام
زيد والاشهر فيه النصب والتقدير من انت ذاكرا زيدا يقال لمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله
ان رجلا لم يكن له فضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فقيل ذلك انكارا للتسمية والوجه
في اهمال وجوب الحذف انه في كتبهم من مبنيات المفعول به وبحث افعال المدح والذم
وبحث الوصف المقطوع فاقتدى بهم الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف العامل
في من انت زيدا بقي انه مما اخبر عنه بمصدر اذا انتصب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة
فيقال سمع وطاعة اى امرى سمع وطاعة وجب حذف المبتدأ لان المقام مقام اغناء لحذف
واجب ومنه ما اخبر عنه تصريح في القسم نحو في ذمتي لافعلن كذا اى ميثاق صرح بهما ابن
مالك في تسهيله كقول المستهل هو الصبي الرافع صوته اول ولادته استعير عن رفع صوته لتنويه
الهلال وبعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدأ قول المستهل ويرجح الاول قلة
الحذف والثاني مراعاة السوق الهلال والله ذكر القسم انما بالفعل قول المستهل والتقدير

هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا وهي مرتفعة بانه مثال لاشاهد وبان ما وجد حين
الاظهار اظهار المبتدأ في خصوصه او نوعه بحو قول الحسن نعم وهذا النعم ومنهم من تصدى
لبيان ان تقدير الهلال لايناسب المقام ودونه خرط القتاد ولايخفى ان قول المستهل لاسماع
الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسألوه مولهم الهلال بالاشارة وهو ليس حين رفع الصوت به
مشيرا الى الهلال تارة يقول رأيت الهلال او الهلال بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع
فالظاهر ان تقدير الرفع راى الهلال والخبر لقيام قرينة اذ لايحذف نسيا جوازا نحو خرجت
فاذا السبع يعني بعد اذا المفاجاة والتقدير فاذا السبع واقف في العباب حذف الخبر بعد
اذا قليل حتى لم يوجد في النظم المعجز الامذكورا قال تعالى فاذا هي حية تسعى فاذا هم جميع
لدينا محضرون فاذا هم قيام ينظرون اقول الحذف بعد اذا المفاجاة للخبر العام لان اذا
يدل على وجود الشئ نفسه فيغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار وشئ مما ذكره ليس
مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجاة ما لم تقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء
فكما لاحرف بعد الفاء لاخبر بعده والمثال مما نحن فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع
اي فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد وزيف بقولهم فاذا السبع بالباب ولعيب
بانه يدل ويحتمل الحال ويزيفه انه يلزم اشتراك اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل
وانه يلزم قطع اذا عن الاضافة مع عدم شئ من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على
الضم وتنوين المضاف ووجود مضاف اليه في التقدير اي الجملة السابقة فيلزم ما سمعت
من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه او ظرفا للمفاجاة والمفهومة اي مفاجاة في وقت
وقوف السبع وفاجات منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به بفاجات كما
يوهم من قول المصنف اذ التقدير فاجات وقت وقوف السبع فاعترض عليه بان اذا
لازم الظرفية وقول سيبويه يستعمل اسما فيقال اذا القوم زيدا اذا يقعد عمرو وعلى ان
اذا الاول مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به ولايساعده استعمال العرب ذلك ان يجعل
مفعول فاجات محذوفا للتهويل اي فاجات ما فاجات من الخوف والهول ما لا طاقة
للمتكلم به اذا استماعه والفاء للسببية اي لسبب عن خروجي مفاجاة السبع ولعل ارادة

وزيفه

وزيفه الرضي بانه يسلك به امتناع حذفه وفيه انه لايرتبط في منع الاستعمال عن حذفه اذ لامنع
عن التزام زيادة شئ ومنع ام معنوي عن حذفه اول المسئلة ورجح الرضي قول من جعله عطفا
على خرجت ووجوبا في ما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر منه اي
من هذا التركيب غيره اي غير الخبر بهذا التركيب من قبيل البرد والكرستين وتقديره منه اقبس من تقدير
فيه دقيل ما مصدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اي في وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضي
باعتباره عن الخبر ليستغنى عن الحذف لكن فيه حجة اذ لايقال بحذف الخبر وجوبا في خبر كرا ولما
كان التزام الغير في موضع الخبر امرا منوطا باعتبار العرب للعرب بها احتاج الى بيان مواضع
الالتزام وهي اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث قال نحو لولا زيد لكان كذا وفسر الضابطة
المشار اليها به بمبتدأ كان بعد لولا ونقض بقول الشافع ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته فنهم من اول مراد البعض بجعل
ما نطق خبرا حالا عن الخبر المحذوف اي لولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزري ولولا
فضل الله حال كونه نازلا عليكم ولايخفى انه تكلف في مواد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة
المشار اليها مبتدأ الخبر يدل عليه لولا اذ لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود
لحذف لا محالة لدلالة عليه والتزام الجواب موضعه ويساعده من اوجب الحذف مطلقا
لان لولا يدل على الخبر وهو الوجود والحصول بدليله لايساعده الحذف الا في الخبر العام وفيه
بحث لان لولا تدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا لا على حصول مبتدأ
الجملة كان لو يدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فيه فلولا لايدل على ان الخبر
ما هو فيما ذكره من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والتزام
الغير موضعه سواء كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغي ان يفسر الضابطة مبتدأ الخبر
يفهم من غير ذكره مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وبهذا اشبهه فوقه
تنتقض بغير الضابطة مرة اخرى لانه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص
بدون قرينة ممتنع الحذف ومعها جائز الحذف وغاية ما يوجه به كلامه ان يقال لم يعتبر العرب
الجواب ملتزما في موضع الخبر الخاص وفي جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر رد لمذهب

الكسائي ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اى لولا وجد زيد ولمذهب الفرّاء ان لولا رافعة لما بعده
لتنزيله منزلة الوجود ولتوهمه منها بلا مهلة ولا ريب في ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا
لان هذا السلب مخصص بما سوى حرف ناب مناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل
مثل لولا زيد على مذهب الفرّاء ويا زيد على مذهب المبرد ومذهب الكسائي اقيس لان لولا كلو ولم ولولا تنفك
عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا من كلم المجازاة والشرط لا اقل فيه من ان كونه فعلية او لا ويرجح
مذهب البصرى الذى اختاره المصنف بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون بدون المفسر
ولا محالة بتكرر في الماضي غالبا الا في الدعاء وجواب القسم ملاقي لولا ليس حرف النفي ضم الى الويل
المجموع كلمة موضوعة لامتناع التاثير لتحقق الاولى ويمكن دفعه بان المفسر انما يجب لعدم فهم
خصوص الفعل من القرينة ويفهم الخصوص من لولا وبان الكسائي ان يقول يجب تكرر لا الا
في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا في لولا كالعدم لزوال النفي بدخول لو لان نفي النفي اثبات
ومثل ضربي زيدا قائما فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال الرضي ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر صريح
او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر
مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون بعد ذلك حال منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو
اخطب ما يكون الامير قائما ويتجه عليه ضربي زيدا قائما شديد وزيد لم فيه كون ذلك المصدر
عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد على ضربي قائما ان المصدر لم يعمل في مرجع ضمير هو ذو الحال
لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبيان
قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى اخره ولا يتجه ان الاضافة الى
الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا ترى ان الاضافة للمصدر الى شيء
منها في اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبنا
عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر
الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص تحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة
كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص لان التعريف بالاضافة
كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة على

ان

ان في هذا الكلام امرا لا يحمل على ما لا ينضبط المقال وكيف لو المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه
عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه اختصاص بهذه البكر شابة ولا
معنى فيه للاستغراق ومنه عليه رجل هو اعلم البلد باحثنا فالحصر المراد المتفق من النحاة في هذا المبتدأ
ينبغي ان يوجد في تقييد الحكم بالحال وجعل هذا التركيب متعارفا في نفي المفهوم المخالف للتقييد
وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدأ لا خبر له على طبق اقائم الزيدان فانه
كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله او بمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله فمعنى خبري في زيدا
قائما اضرب زيدا قائما ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الحصر لا يستفاد الا يكون اسم الجنس الشامل
للقليل والكثير مع افراده والاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كان بمعنى الفعل منوت
وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره اللباب ان الكلام لا يتم بدون
الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل يتم بفاعله ويرده ان الكلام لا يتم بدون
المستثنى اذ لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه
وفي جعله مما التزم في موضع الخبر غيره رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا التقدير ضربي زيدا
قائما حاصل من معمول ضربي لان الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم
مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذا جعل قائما حالا من المصدر لان حصول
المقيد لا ينفي حصول غيره فيدفعه ان التقييد لو كان لنفي مفهوم المخالفة على ما حققنا
كان الحصر نافعا مما اورده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر
بعينه فتقديره ضربي قائما ضربي ضربي قائما ضربي زيدا ضربي زيدا وتقدير ضربيه اياه قائما وزيف
بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل وحذف ان مع
الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة ولمذهب البصريين
وهو ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف متعلقات
الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه وفيه معنى
الظرفية فبقي ضربي زيدا قائما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقوله مع شرطه ليس
على ما ينبغي قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير

هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان ظاهر معنى قولهم حاصل
اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له بهذا وانكاره حذف اذا مع
برده تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا وكذا والمناقشة بان كان ظاهره في الناقصة
مندفعة بوضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فنقول ضربي زيدا قائما تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا ثبت قائما الا نقل قد ذكروا في جعل كان تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن للالتزام
تنكير المنصوب بعدها جهة ولجاز تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقرا فلم يكن حمل كان على التامة
مع الداعي بحلفا لانا نقول كفى توجيها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح لا نقل
لما كان المنقول ان المراد حصر المصدر في تلك الحال فلا بد من جعلها الا انا نقول بتحصيل الحصر
بجعلها حالا اضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال الرضي اذا المحذوف فيه للاستمرار وهو كثير
وفي القرآن غير يسير وقال غيره المقدر في المصدر الاستقبالي اذا وفي الماضوي اذ هذا ذلك
ان تعذر في الكل اذا ضبطا للانتشار يجي كل من اذا واذ موضع الآخر كثير وقد يجعل
المقدر نحو التقدير الزمان في المبتدأ فيقال التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قائما وفيه
استعمال اذا اسما وقد عرف ما فيه وكل رجل وضيعته في الرضي الضيعة العقار وهي ههنا
كناية عن الصنعة هذا وكانه جعله كناية لان كل رجل ليس له عقار وفي القاموس الضيعة
العقار والحرفة وفي العباب سميت الحرفة بها لانك ان تعهدتها صنعت وان تركتها ضاعت
وفي الاساس يقال ما ضيعتك اي ما عملك وضعتك ومنه كل عمل وجزاه وكل ثوب
رحمه وفي عده من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفي حيث جعل الخبر وضيعته
لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته
ورفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة لكن سمعة الواو ولانه الخبر في الحقيقة الا هلا امتنع
اعراب ما كان حرفا اخرى على ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا اقتضى ان يكون الواو
اسما كالا بعد ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الواو وان كانت بمعنى مع يكون
للعطف اذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو واذا كان معطوفا
لم يكن خبرا او هو ضعيف لان للكوفي ان يقول الواو يكون للعطف اذا لم يكن ما بعده منصوبا

كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال بكل مبتدأ عطف
عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته مقرونان كما
قدره به فورد عليه ان مقرونان متأخر عن قوله وضيعته فلا يصح ان يقوم وضيعته مقامه
ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخر يتجه انه لا يتم حينئذ ما اورد على الكوفي في جعلهم قائما
في ضربي زيدا قائما معمولا لضربي انه حينئذ لا يصح جعله قائما مقام الخبر لتأخر الخبر
الآن يقال ما اورد عليه لترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء في كون المؤخر عن
الخبر اولى بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التأخر ومنهم من عدل عنه وقال التقدير كل
رجل مقرون هو وضيعته على ان وضيعته عطف على الضمير المستتر في الخبر فيكون من تتمته
وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح
قال الرضي الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه انتم والساعة
في قرن والقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نسلم انه قصد بالدار المقارنة بلا
الحديث بقوله في قرن لعل هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو
وانا لا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور
ليس كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع بل بواو هو نص في المصاحبة كما قيده
به ابن مالك في التسهيل والضيعة نص في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل رجل
وضيعته اشكال في تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذا لم يقترن
كل رجل بضيعته كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعته
رجل ما رحله مما صعب على الفحول ولم يجدوا بدا من القبول والجواب عنه ان
كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعددة وكذا ضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل
ضمير في هذا المجمل يرجع الى ظاهر في ذلك المجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى
ما لا يحصى فتأمل وتعقل وبحسن الروية تحمل ولعمرك لافعلن كذا الضابطة المشار
اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح في كونه مقسما به بحذف الخبر وهو قسمي او اقسم
لو ضوحه بذكر المبتدأ وسد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا فلك الخيار فتقول

عبد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع الوثنة ووجود ما سد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ما سمعت حله المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم ... وفعل معنى البقا ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن في القاموس هو بالفتح وبالضم وبضمتين الحياة وبالفتح الدين ومنه لعمري وعمرك و في الرضي وقد يقسم به للسؤال نحو لعمرك افعلن اقول لجعل المثال منه المحال فتامل وخبر مشكل الحسن جعل المقال منه لجعل لافعلن احسن المتكلم ففي قوله وخبر مشكل اشارة لطيفة منه المقال ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انث الاسم ونظائره لم يذكره للاعتياد بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبز اكله بنصب الخبز ولم يذكره لمثل ما عرفت وسابع استفيد من ميان الخبر الظرف وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم في جواب ازيد قائم ولا يبعد ان يتوسع منك انسياق فهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدأ وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد زيد فانه في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا لشبوع بيانه في بحث افعال المدح والذم خبران واخواتها اى خبر واحد من ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اى بعد دخول احدها وقد نبه عليه بقوله نحو ان زيدا قائم والظاهر بعد دخولها ولا يظهر داع لوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتدا والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظائره ومن اقتصر على حذف المضاف في المعرف فانه وهو بيان المعرف والمراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه حتى لا ان لا انها لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان يضاد ما في انه لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يقل الاخوات لانها سيس في قسم الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعي الحرف لان المؤنث حروف الهجا وكم من اشتباه سماه اشتراك اللفظ وسو الحفظ وفي عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدأ ترجيح

مذهب

مذهب

مذهب البصري من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف مذهب الفرا من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحابه ان النصب جائز في خبر كل قال ابن سلام من طبقات الشعراء انها لغة ردية قال اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا والكسائي تقدير الخبر كان في اي تركيب كان واللام في المسند للعهد التقديري اى مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله بعد دخولها ايضاح بهذا المقصود وهكذا في سائر تعريفات اخبار النواسخ واسمائها فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتقاضها بمسندات وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اذ فاعل هو على طرف التمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قول بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير القيد بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قائم ابوه فان الخبر مجرد قائم حيث اجرى عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببيه لانه يعود اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم في قائم ابوه في حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون نعوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى وامره اى امر خبر باب ان كامر خبر المبتدأ قال الرضي اى شانه وحاله في اقسامه من كونه مفردا او جملة و في احكامه من كونه واحدا او متعددا او محذوفا ومذكرا او شرائطه من اشتراط العائد في الجملة واشتراط حذفه بالعلم به او في جعل وجوب العائد شرطا والحذف والذكر حكما بحكم فالاجمال خير من التفصيل الا في تقديمه مستثنى عن محذوف اى شانه مثل شان خبر المبتدأ في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وشان تقديمه الامتناع فمن قال الاولى في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا التقديم فقد وهم بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا الا اذا كان ظرفا فان حكمه في تقديمه في ذلك الوقت ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا

متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تعذر بيه على الاسم فلا يصح في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب بعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضي في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال الرضي حكم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدأ في تقديمه فكما يجوز التقديم في في الدار زيد يجوز في ان في الدار زيدا وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا وهذا الاسم على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ان من خصايص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان شنوا ونشوة وجب النازل الامون من لذة العيش للفتى والفتى الدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا تقول اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدأ لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدأ واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين ولقائل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب تقديمه وخبر ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتدأ له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتدأ اخرج عن اقتضا الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في ان غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في غير الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولا بد من استثنا امور اخر وهو ان خبره لا يتضمن ماله صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتدأ على خبره دون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي على قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مال ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد قائم اي فيما كان الاسم ما يدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الاستفهامية مقامه كانه لولا زيد لكان وقال

المصنف

المصنف لكانه ليتك في الدار ورد الرضي الاول بان التقدير ليت شعري جواب ازيد قائم في المعنى مفعول شعري ومن تتمة المبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر والثاني بان ازيد قائم مقام مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه للمعلوم لكنه ايضا لا يحمل ثم قال فالاولى انه حذف واجب من غير ما يسد مسد المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المصنف جعل الشعر بمعنى المفعول فيصح حمل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت لو تاملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب ازيد قائم ولعل ابن يعيش والمصنف لم يجعلا ازيد قائم مفعول الشعر بل جعلا التقدير ليت شعري حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استفهاما بعد تمني حصول العلم قدم عليه التمني ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم منسوب الى موقفه جدا فينبادر الى جوابه فالاستفهام مفهم للخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش كجواب لولا في المسد مسد الخبر ونبه المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف فتشبيهه به في السد والافهام لا في صحة الحمل والله تعالى اعلم خبر لا التي لنفي الجنس سمي به لانه للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود والصفة ومن قدر مضافا اي لنفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا يقال الوجود ايضا صفته لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود وايضا المتبادر من نفي صفة نفي الجنس صفة له في الواقع فجعل التقدير النفي على الجنس اوفق وفي عده من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رد على الكوفي حيث يجعله مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضي في بحث خبر ان لكن ذكر هنا على وفق ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان اسمها معها اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ او لا رجل مرفوع المحل بالابتدأ عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما ارادا باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف لان غلام رجل ظريف فيها الظاهر ان فيها متعلق الظرافة قيد الخبر بالظرف دفعا لكذب الحكم اذ لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام

مبحث خبر لا لنفي الجنس

الرجل لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تستفيد بالظرف ففيه ان الظرافة بمعنى الملكة لا تستفيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتستفيد والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر اورد تنبيها على مثال الخبر للظرف ايضا ونقول تنبيها على تعدد خبر لا كخبر المبتدأ ولا يخفى ان الظاهر نفي الحصول في الدار عن غلام رجل ظريف لا نفي الجمع بين صفة الظرافة وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما مثل به الجمهور لكان اقيد اذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال بهذا المثال ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفا اذ يحذف كثيرا بخلاف ما ذكر من المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرفع حملا على المحل وحق المثال ان لا يكون فيه لاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل على المحل وامره كامر خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتنبيه في خبر اول النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا يحذف كثيرا اذا علم وقد يحذف كثيرا اذا علم ليشارك اللفظ المعنى في النفي في مقام المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى وبنو تميم لا يثبتونه اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح العبارة وقد قال كثيرون يجعل بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل لا خبرا وهذا مما يعض منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم في لغة الحجاز كالغة بني تميم فيها يثبتون الخبر والحكم بان بني تميم يجعلون خبرا واهل الحجاز صفة بحكم صرف اذ ليس من دأب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات الخبر في اللفظ والمعنى لجعل لا بمنزلة انتفى فلا رجل في معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى البدل امتناع تركب الكلام من الحرف والاسم يهدى الى خلافه قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره الاندلسي وحقق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة ومما ينبغي ان يعلم انه لا يحذف مع الاسم بل احدهما فقط اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كليس لنفي الحال بخلاف لا فانه لنفي المستقبل هو المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قائما الاولى ما زيد او رجل

مبحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

قائما

قائما ولا رجل افضل منك كما في اللباب ليعلم عموم ما واختصاص لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والاخر بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لا هذه ظاهرة في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه فيحمل الاولى على العموم ما لم يعرف قرينة نحو ما رجل بل رجلان وصح صحة وقوعه نكرة لانها موصوفة بالوحدة ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلا عددت متناقضا للنفسك وهو اي اسم ما ولا في لا شاذ قال ابن مالك كثر وعمل ان النافية شاذ لقد جا نعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم في قوله انا ابن قيس لا براح لان لا هذه لنفي الجنس اهمل شاذ العدم شرط الاهمال من التكرار والفصل بينه وبين الاسم او تعريف الاسم قال الامام المرزوقي انما جا في الشعر رفع ما بعد لا رد الى الاصل اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبني انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر للاخبر حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو الظرف اي لا براح لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب نسالك اللهم بكلماتك المرفوعات ان يجعل دعوانا في المسموعات وثمرات اشجار افكار المحبوبات واصولها ثابتة وفروعها المنصوبات قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام على ما قيل او لشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر لمعرفة اقسامه متوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية التي هو العمدة في المجرورات بعد معرفة اقسام المنصوبات واحكامه هو ما اشتمل على علم المفعولية من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتي اقتضاها المقتضي والاصل في هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه عليه بقوله علم المفعولية اي علامة هو في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا وان اعترض عليه الرضي بان اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه وللمفعول له اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو

مبحث المنصوبات

عن مصاحب المعمول والباعث فالتحقيق يقتضي جعل الاعراب اصلا في الفضلة
تطفلا في العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعتراضه انما يرد لو ثبت
ان اصالة الشيء في الاعراب لشدة اقتضا الفعل له في نفس الامر والظاهر انه دائر
على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات فلعلهم وجدوا دوران المفاعيل في الكلام
اكثر من باقي الاقسام لجعلوها في مقام قسمة الاعراب ادخل في نظر القيام
وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم من المفاعيل ما هو اشد اتصالا
بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال بالعمدتين
والمفعول به يرجح في نيابة الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون
المفعول له ومعه والمفعول معه بعد وريس كونه تابعا واصلا وفي صورة
التابع والمفعول له اصل ابدا معنى وصورة فراعى المصنف هذا الترتيب المستحق
للترحيب ولغيرنا بيان آخر فارجع اليه ان لم يقنع بالحظ الا وفر وبلون
مولعا بجمع الاكثر **فمنه** قدمه للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم المكمل للتعريف
لا للحصر اذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفا للتعقيب
اذ التفصيل بعد الاجمال **المفعول المطلق** سمي به اما لما قيل انه مفعول
اصطلاحا ولغة او انه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بعد بحث المفعول المطلق
لا بد منه في اطلاقه عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول
من غير تقييد على الاربعة الباقية لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة
اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معين لمعنى المفعول لا مقيد فلا
تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق القيد بحسب الصورة لا يستلزم
صحة اطلاق المطلق بحسب الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس
في هذا المقيد معنى المطلق واما لما نقول انه سمي المفعول المطلق لان
المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل
الا وله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل **وهو اسم** صرح بالاسم في تعريفه

دون

دون به وفيه وله تنبيها على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف
معناه كما نبه عليه في اثنا تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر
المسند به دون غيره من اخواته والمصنف ذكر باعثا آخر وهو انه تحاشى عن انتقاض
تعريفه بضرب ضرب زيدا وضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض
في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من اخر الكلام وفيه انه نفى الانتقاض باعجبني ضرب
زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات لما توعدون
وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء بوصف معناه محمول على ان
اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول
وضرب الثاني لا يدل الا على تقرير ضرب الاول وليس كونه ما فعله فاعل فعل
مذكور مدلوله انما توهمه النفس من كونه موكد الاول **ما فعله** بحسب دلالة
اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي من مصادر
الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يفد دخول
النفي فعله ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا ضرب زيدا وعمرو
ضربا **فاعل** المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته الى **فعل** بمعنى الحدث المشتمل
مشابهات الفعل فيصدق على قولنا اعجبني ضرب زيد ضرب الامير من غير ان
يجعل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على
صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول
ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجري على الاصطلاح
غيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل
انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها
والمفعول المطلق بها مما فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك او فاعل
ووصف فعل بقوله **مذكور** لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا
استغنيت عن ان نقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه والمراد

بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد تفهيمه ولو
بالقرينة والمراد بذكره اعم من الذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا المراد
بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست
جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربا او التزاما نحو قلت قيلا بمعنى ضربا شديدا فقال
بقي في هذا القدر من التعريف كرهت قيامي فقال بمعناه ليخرجه وهذا نحو
كرهت كراهية لزيد واحببت محبة له فمنهم من ظن انه لا بد من زيادة قيد لاخراجه
وهو ان يزاد ذكر سابق له ومنهم من قال يخرجه قيد الحيثية اي اسم ما فعله فاعل
مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست اسما ولا فعلا من حيث
انه فاعل فعل مذكور ولا يخفى انه يخرج بها كراهية قيامي قبل ذكر قوله بمعناه ومنهم
قال كونه بمعناه انه ليس بقيد لمفهومه بل ان يقصد به الفرد الذي قصد بالفعل
فيخرج به كرهت كراهية اذ لم يقصد بكرهت ما قصد بكراهية بل ما تعلق به
وهذا معنى دقيق وانما لم يفصح فيه العبارة ولا يعهد الا من له توفيق ودكاء دقيق
ولا يرد جواهر يعام مقام المفعول المطلق نحو تربا وجندلا لانها ليست
مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف او جار
مجراه فيحتاج الى ان يريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه وقد يكون
للتاكيد اي لتاكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا في معنى احدثت
ضربا ضربا عدل عن قولهم يكون لتاكيد الفعل نحو زا عن المسامحة ولم يقل
للتاكيد مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة يقال الاصل فيه ان يكون
للتاكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون للنوع والعدد ولا يكون
للتاكيد والنوع ولا للتاكيد والعدد اذ ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه على
مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوع مبهمة او معينة لم يفهم
من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل ارباب
التفسير قوله تعالى فاخذه الله نكال الاخرة مفعولا مطلقا للتاكيد

اي بحله نكيل الاخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر
الى معمول الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولا يكونه قيدا للمصدر
فلا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل فنكال الاخرة اصله نكله للاخرة نكالا فلما حذف
العامل اضيف المصدر الى متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا ولسلك
اذ اصله الب لك لبين فاعرفه فانه من دقايق اسرار الفن لا يعرفه الا من جاس في الطلب
شوابد المحن والنوع والعدد يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على ما في الرضي نحو
جلست جلوسا مثال للتاكيد وجلسة عطف على جلست جلوسا بتقدير وجلست
جلسة ليكون عطف مثال على مثال لا على جلوسا فافهم وجلسة الاول بكسر الجيم
والثاني بالفتح ليكون الامثلة على ترتيب المحملات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم
فانه معنى جلوس موصوف بصفة ما على ما في الرضي او للنوع المعين فانه بمعنى
جلوس هو معتاد المتكلم على ما في الجاربردي ومن امثلة النوع والعدد معا *
ما وضع فيه الالة موضعه نحو ضربته لسوط فافراد الالة للدلالة على وحدة
المصدر الذي اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين اي ضربتين بالسوط وضربته
اسواطا اي ضربات بالسوط فثني الالة وجمع وان توحدت بتعدد المصدر كذا
في الرضي وما للنوع انواع نحو رجع القهقرى ورجوعا سريعا وسريعا ورجوع
البريد والرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا واسرع رجوع واي رجوع وضربه
سوطا وكذا ما للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضربة والفا
وسوطا وسوطين ويسمى للتاكيد مبهما وخلافه موقتا فالاول اي ما للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع هذا حكم اولي لا يتوقف بعد قصور طرفيه على بيان بخلاف اخويه
وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم الموكد على الموكد بخلاف اخويه وقد يكون
اي الاول بغير لفظه ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب كون الموكد اللفظي
بلفظ الموكد وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا يرد انه
لا فائدة في هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لا استفاد

وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم
الكثير وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل القلة اللازمة له واورد
عليه انه يحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن بفضلا
باعتبار الاستعمال الاصلي او تضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا
ما افاده ونحن نقول الفضل ضد البعض على ما في كتب اللغة والضمير في فضل
الى المنع اي فضل النظر في الوقوع على العضلا وبعد عنه فضلا وحينئذ يلزم من نفي
النظر نفيه بطريق الاولى فعليك باعمال الروية في اختيار ما هو الاحرى وظهر
بما ذكرنا ان فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول لفعله ذكر
بعده بعد حذف فعله وقياسا اي حذفا قياسا لا يتوقف الحذف فيه على السماع
بل يعرف بضابطة في مواضع نبه بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكره من تلك
المواضع الستة وسننبهك على ما لم يذكره من ثلاثة مواضع اخرى وصحح
صيغة الكثرة بجعل اولي مواضع ذكره متعددا الا انه جمعه معا لشدة التناسب
منها اي مفعول مطلق ما وقع مثبتا في قصد المتكلم بعد نفي يشمل النفي
المستفاد صريحا والنفي المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى نفي الا ان
يقال المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه كما في اما داخل صفة للمتردد ولهذا
افرد فكانه قيل بعد واحد من النفي ومعناه داخل على اسم ومن لم يتنبه له قال
الضمير راجع اليهما بتاويل كل واحد وقيل صفة لنفي وصفة معنى نفي محذوف
وقيل بالعكس وكون الشيء مقصود الاثبات بعد النفي انما يكون بتوسط ان بينه
وبين النفي لفظا او معنى على اسم بخلاف ما ضربت الا ضربا لا يكون خبرا عنه
اي لا يكون المفعول المطلق في قصد المتكلم خبرا عنه في هذا الاسم وهذا *
القيد ضايع لان المفعول المطلق لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند *
والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا الى شيء وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول
المطلق لا يكون مرفوعا وكل يعد منه فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد او الخبر

اعم من الخبر في الحال او في الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيري الا سيرا شديدا
وكذا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوي وعامل المفعول المطلق لفظي كما
لا يخفى او وقع مكررا نقض هذه القاعدة بخروج امثال ما وجدت زيدا
الا سيرا او بدخول كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح البري عن النقضين
ان يقال ما ورد مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ الا ان يكون خبرا
عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه نائبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع
نائبا عن خبر عين تكريرا او حصرا ويتجه عليه خروج ما الدهر الا تقلبا والموت خرتا
والطاهر ان قولنا ما يضرب زيد الا سيرا على ان سيرا مفعول مطلق عن الحال
المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكر والرضي بين ان المقصود بهذا
التركيب الاستمرار ولذا حذفوا استبشاعا للتصريح بما وضعه على الحدوث
اعني الفعل او بما هو منزل منزلته لاعماله عمله فعلى هذا يجب ان يكون المقدر اسما
او فعل مضارع نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد البريد موب بريده
دم سمي به ... في كل اثني عشر ميلا لوسل السلطان ويقطع راس دبه
علامة له وفي بعض الشروح هو الفتح وكلاهما يصح في المثال وكرر المعاني تنبيها
على ان المفعول المطلق في هذا الباب يكون للتاكيد وللنوع الا انه يجب تقدير
عامل ما هو للتاكيد بعد الا لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع
يصح ان يقدر قبل الا وبعده وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا وزيد سيرا
فسيرا وزيد سيرا ثم سيرا او المراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد سيرا بعد سير
وليس سيرا الثاني تاكيد الاول قال صاحب الكشاف في تفسير كلا اذا دكت الارض
دكا دكا اي دكا بعد دك نظيره من الحال جاءني القوم رجلا رجلا ومنها وقع
تفصيلا التفصيل في اللغة التبيين فيندرج في الضابطة فشدوا الوثاق
فاما منا مع انه لا يجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله لاثر لا ثار لم يندرج فينبغي
ان يحمل التفصيل على تبيين متعدد وهو يكون على نوعين تنبيها على سبيل الترديد

من التنويع العلة المستفادة من قوله وقد يكون وفيه رد على سيبويه حيث يجعل نحو
فعدت جلوسا في تقدير وجلست جلوسا وانبتكم الله نباتا في تقدير ونبتم نباتا
ويخالفه المازني والمبرد والسيرافي ويجعل الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم
في جلست جلوسا دون انبتكم الله نباتا ولا بد لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير
لفظ عامله في نحو ضربت انواعا وضربته في معنى ضرب الضرب وفي نحو اعطيته عطا
فانه ليس مصدرا اعطي وفي نحو ضربته اشد الضرب واي ضرب الى غير ذلك مما ليس
مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره فيتناول نحو قعدت جلوسا وانبتكم الله
نباتا ولا يحتاج الى التمحل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم الله نباتا منه ولا
يحتاج الى الجواب بان المراد المغايرة بابا او مادة والمثال الذي ذكره المصنف انما يصح
لو كان القعود والجلوس مرادفين وفي شروح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع
والجلوس من القيام وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا حذفا جائزا
كقولك لمن قدم خير مقدم جائز السفر فان الخطاب معه قرينة لتقدير قدمت
ووجوبا اي حذفا واجبا وقد يحذف لا للقرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا بل
يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب كعامله ويسمى اسم فعل وهو
في الاغلب على الفتح لسواء اعرابه ويذكر معمول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد الفعل
لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى كونه مصدرا فيؤتى بمعموله كما يؤتى في معمول المصدر
ومنه هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضرب لزيد
سماعا اي حذف سماع اي متوقفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها موضع
الحذف والسماعي ربما يصير قياسيا لاستخراج قاعدة يعرف بها ومنه هذه
المصادر حيث ضبطه الرضي بان كل مصدر ذكر فاعل فعله او مفعوله بعده لا لبيان
النوع بل لرفع ابهام حادث من حذف فعله ولتغيير فعله يجب حذف فعله ومنه حمده
وحمده ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك واما اذا لم يعقب هذه المصادر
معمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه انما يحذف عامل هذه المصادر

وجوبا

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا

وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضي بينه وبين المصدر
بالمبتدا هذا والاظهر الاقيس الى اضافة المصدر ان الجار والمجرور صفة للمصدر
فالسماعي لفظه ايضا تقول جاء زيد عمر وايضا اي آض ايضا ويجي زيد عمر وايضا
اي سض وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام يفسر الحكم بعد ما ذكر له وتقديره
عاد المجي عودا او قيل المعنى عاد عمر والى المجي بان اعرض عما سواه من السكون وغيره
وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك لا ما ذكره المصنف من قوله
نحو سقيا ورعيا وخيبة وهو عدم نيل المراد وجدعا وهو قطع اليد او الشفة
او الاذن وحمدا وشكرا وعجبا ولا قولنا فضلا وفيه ابحاث دقيقة تعدكم
فضلا استوفاها المحققون في شروح المفتاح في حل عبارة من معاقدة واللائق به
هذا المقام للتنور دهالك ان كنت ذا همة لا تسام عن كثرة الكلام وهي ان فضلا
تورد بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او ما ول نحو
فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود
منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين
او الاول مستبعدا والثاني مستحيلا وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى
للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته يرشدك الى صدقه
ما ذكرنا العطاء المستحيلة بالمثانة واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا
المقصد حتى مثل بعض الفحول هو قوعه بعد النفي الضمني بقوله تقاصرت افكار الاكثرين
من ان تقربوا حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وذكروا في حله
انه مصدر فضل على حد نصر وعلم بمعنى بقي يقال انفقت الدراهم وفضل عندي
درهم اي بقي فتقدير فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا
وضمير فضل لمضمون الجملة المنفية اي بقي عدم النظر على الاعطاء وذهب الاعطاء
واورد عليه ان بقية الشي تكون من جنسه واقل مما ذهب وليس عدم النظر
من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجعله بقية له

كما في مثال ذكره وتنبيها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك تاديبا وتخويفا
لكنهم فسروه في هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تامل مضمون جملة
الظاهر منه ما تضمنته الجملة ولا يستفاد منها كما قصد به فيما بعد غير مرة لكنهم فسروه ههنا
حاصله مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب اشتمال
الجملة على ما له مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما يتحقق الغرض بمضمون الجملة
لو اشتملت على فعل اختياري قيل اطلق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة
لتحقق الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل
الى السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة
ليس كذلك نحو زيد سافر سفره القريب او البعيد قيل ولو كان تفصيل اثر مضمون
مفرد لم يجب الحذف كما في زيد سافر فاما صحة او اغتناما وفيه ان الغرض من سفر
زيد صحة فائدة سفره لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا يعقل فائدة لمضمون المفرد
متقدمة اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاختلاف بينه وبين المصنف
في انا اديبا وهلا كما اضرب زيدا في وجوب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما بان
تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل
بعد الاجمال الا ان المصنف نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر
الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف
عليه بجعله تفصيلا مسامحة بمعنى ما له وصل في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر
مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض هو به للفاعل
وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق
كما في المثال المذكور هنا فان المن والفداء غرض من شد الوثاق كابنا من كان الشاد
وح لا يقتصر في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر
المقيد بالحال نحو جئتك متكلما اما تكلما معي او سماعا مني فان تكلما هو الغرض
من الجيئة في حال التكلم لا من مجرد حصله نحو فشدوا الوثاق بالفتح وبالكسر

مايشبه

ما يشد به فاما منا بعد اي بعد الشد واما فداء بالكسر ويفتح وقد يقصر يقال فداه
تفديه اي اعطى شيئا او نعده فان قلت لم يتم بجعل فداء مفعولا له بالشد فيستغنى
عن حذف العامل وينطوي هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت
لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا ينطوي به هذا القسم لانه لا يحتمله قولنا
وهبتك العفا فاما اعانة او اكراما اي فاما نعينك اعانة او نكرمك اكراما فانه
لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل
المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة قوله لاجهدك
فاما دارا واقعة بحثي واما بلوغ السول والامل ومنها ما وقع للتشبيه قيل اي
مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شي وهو المصرح في عبارة ابن مالك
حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعر الحدوث بعد جملة حاوية فعله
وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير مبني على ان يراد بالمفعول
المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق لجوار الان المشبه به هو نائب المفعول المطلق
ولو كان مراد المصنف ذلك لكان الظاهر ان يقول التشبيه به وايضا يخرج عنه نحو
فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا لفظة مثل
وهو ليس بمشبه به بل اداة لتشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبها
فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه
ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسره بفعل المتكلم وقال اي لتشبيه شي وهو منطبق
على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي مشبها به او اداة التشبيه علاجا فسر بالمشعر
بالحدوث وفسره البعض بكونه فعلا للعضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند
الرضي فاعترض بانه لا بد من قيد آخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد
زهد زهد الصلحا فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر
بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث يكون نائبة
عن الفعل دالة عليه ساعلة موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت من ابن مالك

ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فيفسره بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا
للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر على الناطق الثبوت
لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده
وفي القاموس عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجا بكونه محتاجا
الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداواة الامور الحادثة دون الثابتة **بعد جملة**
مشتملا على اسم بمعناه اى منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق
واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون
محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار ذلك ان يقول
ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للحدوث فيغنى عن قيد العلاج
فالنسخة العليا ما على عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضى **وصاحبه**
اى شتملة . . الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم والمفعول المطلق بخلاف ما اذا
لم تشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا تنوب عن الفعل المحذوف
لعدم اشتماله على ما لا بد للفعل منه من الفاعل ففى هذه الصورة يجب رفع صوت
حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضى كونه تاكيدا وفي الحكم بكون المفعول
المطلق محذوف الفعل في هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل الجملة المتقدمة
وعلى من جعل العامل الاسم الذى بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود وليس
محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس
مفعولا مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول
المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضى بان عمل المصدر لكونه بتقدير
ان مع الفعل وجعل المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل يحج لان الفعل
المصدر بان غير مقطوع وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوى
بتقدير ان مع الماضى والحال بتقديرها مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر
بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان يجعله الفعل في تاويل المصدر صرح به في بحث المصدر

لعمل

لعمل المصدر الماضوى في المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد
صوت حمار فاذا اصل لزيد صوت صوت حمار وقصد الى الابهام ثم التفسير لتمكن
في النفس فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا للسؤال الناشي
من الاول فكانه قيل كيف صاح صاحب فاجيب بانه صات صوت حمار **نحو مررت**
بزيد لا دخل لهذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير في الجملة التي بعدها
ويستفاد من الرضى ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط في
حذف الفعل الا تعيين حذفه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه دخول الحذف لكنه
يقوى الحذف **فاذا له صوت صوت حمار** ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر
حيث قال يقال صات الشئ يصوت صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام
المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يتبين كونه مصدرا
وصراخ صراخ الثكلى في القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكل فقد
الحبيب او الولد هذا وقوله وصراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه في المثال
السابق كانه قيل او نحو فاذا له الى آخره وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع
غير المصدر مقامه في هذا القسم كثيرا **ومنها وقع مضمون جملة لا محتمل**
لها غيره الاخصر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا او بدل من محتمل وغير
لاستثنا مثل لا اله الا الله والاوفق بقوله لها يحتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل
بالجملة يستلزم كون المصدر يحتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوص مقابل
المحتمل فتامل وضمير غيره اما للمضمون او لما والمراد الغير المنافى والا فما
من جملة الا و يحتمل كونه حقا وباطلا فكيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره والاوضح
ما وقع مضمون الجملة يكون نصا فيه ولا يبعد ان يقال لا يحتمل لها غيره تعارف
في الكون نصا فيندفع ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون
مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما يحتمله وبقوله
لا يحتمل لها غيره عن قسيمه ولا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل يكفى ان يقال

ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا
نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتامل ولا يخفى
انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا قائما اعترافا مضمون جملة لا يحتمل لها
غيره الا انها لم تذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت
بان له على الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة بل صار
الجملة مفردا **ويسمى** هذا القسم **توكيدا لنفسه** مع ان الجملة مغائرا المصدر لتنزلها
للنص في مدلوله المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لا خفا فيه ولقد
استصعب التوكيد لغيره بناء على ان كل موكد يقرر نفس الموكد لا غيره وهذا مبنى على جعل
الموكد والموكد المفهوم دون اللفظ والانسب بالفن جعلها اللفظين كما سماك
واجاب المصنف بان لام لغيره ليس صلة التاكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تاكيد للاجل
دفع غيره او لاجل احتمال غيره وتعقبه الرضى بانه لا ملاءم التاكيد لنفسه فان لامه
ليس للاجل ودفع بان المعنى تاكيد لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية
بموكد نفسه وموكد غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بموكد نفسه وموكد
غيره تكشف عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه لا يحوم حوله وجه الرضى
بان المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر موكد ما هو غيره
وصفا في القسم الثانى بخلاف القسم الاول **ومنها ما وقع مضمون جملة** بخلاف
نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد يحتمله وغيره **لها محتمل غيره نحو زيد قائم**
حقا وقد انكشف بما قدمناه في قسيمه واستغنيت عن الشرح ونشكل بقولنا
قلت قولا حقا فان قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه انكشف لك تتمته
فكن على هوذ بها برهته ولا تسالنى عن شرح **ويسمى توكيدا لغيره** فانه حيث
لك بخيره وغيره ومن امثلته لا افعله البتة بمعنى اقطع القطع الذى لا تردد وفيه نقول
لا افعله يتضمن القطع ويحتمل التردد المخفى فيدفع بقوله البتة واوجب التعريف
سيبويه ونقل اللباب تنكيره وجعله منكورا للتعريف وصار همزة حرف التعريف

رشم

فيه قطعيا فلا يسقط في الوصل **ومنها ما وقع مثنى** منقوض بما لا يحصى من مثل ضربت
ضربين وقيده المصنف في الايضاح بقوله للتكثير اى يكون مثنى لا يكون المقصود منه
عدد الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت فانهم فسروا لبيك بالباب بعد الباب ووافقهم
الرضى في هذا المقام وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل في ارجعون وفي قول الحجاج
ما حرسى اضربا عنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية يقتضى التعدد في المعنى وهنا اريد
تكرار اللفظ فقط كما في التاكيد كانه قيل ارجع ارجع ارجع واضرب واضرب والتاكيد
في الاغلب بلفظين لكن قد شبه بالتثنية والجمع في كونه ضم لفظ الى لفظ مثلها وان
كان فيه تفوق المعنى وفيهما مختلفة فاضربا عنقه **مثل لبيك وسعديك** وارجع
البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به فتامل وبعد تقييد المثنى
بعد التكثير اورد قوله تعالى فارجع البصر كرتين ويمكن دفعه بان مراده كونه
للتكثير فقط وكرتين كما تستعمل للتكثير تستعمل لغيره معقول قوله لبيك وسعديك
منصوب صفة لمثنى اى ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير ويرد
كون المراد التقييد دون التمثيل ان معرفة المثنى لا يحتاج الى التوضيح ولا يخفى ان
جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا اذ المثنى الذى لا يكون الا للتكثير بل
ما يكون للتكثير سماعى صرحوا به واعتذار المصنف بان المقصود انه قياسى من وجه
لانه بعد معرفة المثنى للتكثير يقول كل مثنى كذلك يجب حذف فعله ليس بشئ لانه
لا ينفع هذا القياس اذ لا معنى عن الضبط بالسماع وبهذا الاعتبار ينخرط السماعيات
في سلك القياسى كالافعال الناقصة والحروف العاملة الى غير ذلك قال بعض
الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغنى تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيرا
سيرا وانما لم يشترط هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى لتكرر المعنى
ايضا حيث تعدد الفرد بخلاف سيرا سيرا اذ لا تعدد الا في اللفظ مع اتحاد
اقول هذا لا ينفع في زيد سيرا فسيرا او زيد سيرا ثم سيرا الا ان يتمسك بطرد
الباب ولبيك في الاصل لبين سقط النون بالاضافة من لب بالمكان والب اقام

ان اقيم في مكان لطاعتك ولا ابرح عنه وقالوا اصله الباس صار لبس بحذف الزوائد
كما في سعديك فانه في الاصل اسعادبك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد
كما في لبيك بعد مجي لب والاظهر ان يقال الحذف في سعديك للازدواج في لبيك وسعديك
ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج ايضا وقالوا حذف الزوائد لحذف الفعل لتفرغ
بسرعة لسماع الامر ونحن نقول لتفرغ المخاطب عن سماع الجواب بسرعة الامر
ويحصل سماعه ومن ذلك المبني هذا ولك اي هذا ذا بعد هذا والهداد القطع
بسرعة ومنه هجاجيك والهجاج الكف واذا عرفت من معرفة اقيسة المصنف فاسمع
ثلاثة اقيسة اخرى فيكون تلك عشرة كاملة كما سطر عقيقي وعدنا موقعه
سلك الثلاثة الاول كل مصدر كان في الاصل صوتا نحو اهاً اي توجعا وواهاً اي
طيبا وها اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها والثاني كلما كان بعد ما مع
استفهام كقوله ارضي وذد بان المحطوب سوى او بدونه كقوله حمولا واحا
لا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد والثالث قال الرضي هو شبه
ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة تاكيدا للمعطوف عليه وتبيينا له كقول
المجيب نعم ونعمة عين اي انعم واقر عينك انعاما وكقول الراو لا افعل ولك ولا كيدا
اي لا اكاد ان افعله كيدا وربما يقال كوداً ومكادة **المفعول به** الاظهر انه حذف
هنا ومنه المفعول به اختصارا لانسياق الذهن اليه وكذا في اخواته في هذا الباب
وفيما سبق اذ لا بد منه في التقسيم المشار اليه بقوله فمنه في اول الباب ولا ضمير في المفعول له
وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول
راجع الى الفعل اي الذي فعل فعل به او فيه ولاجله او معه ففيه ان الواجب حينئذ
المفعول هو به او فيه او له او معه لان مسند صفة جارية على غير من هي له ويتجه على
كون الضمائر المجرورة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير
المفعول مع انه استعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا صنعة وتنكير فالتحقيق انه
راجع الى المحذوف موصوف اي شي مفعول به واللام ليس موصولا لعدم فقد

الحرور

مبحث المفعول به

الحروف بالصفة والمفعول به اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى
بعض النحاة يقسمه الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسمى بالظرف
توسعا ولا يصح تفسير المطلق بقوله **هو ما وقع عليه فعل الفاعل** اذ لا يقال
في عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع فيها ولا انه وقع المرور على زيد بل وقع المرور
بزيد ويقتضي المقام تفسير مطلق المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر وان
كان ليس من المنصوبات لفظا لكنه منها محلا اذ لا بد للنحوي من البحث عن نصبه المحلي
ولا يصح جعله تفسيرا للمفعول به بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضي وغيره بناء
على ان المطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد في
ذهبت بزيد وعلى السرير في جلست على السرير لان يدفع الثاني بان قولنا وقع
الجلوس على السرير انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق على في التعريف
بالوقوع فاين احدهما من الاخر ويلتزم ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان
حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطة يقال
ما يتبادر من وقوع الفعل على الشي لا يصح في افعال القلوب لانه لا وقوع لها على شي
قلت لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشي على الشي
من مدركات البصر فلذا فسره المصنف بتعلق الفعل بشي يتوقف عليه تعقل
الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض التعلقات لا يقال فيه الوقوع
على الشي وكذا المراد تعلق بغير الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما
اضاف الفعل الى الفاعل لصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفوا اسناد الوقوع
اليه عن ثبوت التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد
عموم الفعل اذ تقييد الشي بما يعم جنسه يفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل اي
وقع عليه الفعل اي فعل كان محذوف الفاعل كان نحو ضرب زيد فان زيدا مفعول
وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطي زيد درهما ومنهم من قال اضاف
الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل

عليه نحو اعطي زيد درهما فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل ودفعه
بان زيد فاعل حكما فجعل الفاعل في عبارة المصنف شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله وظني
بهذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ تخرج حينئذ اعجبني ضرب عمرو فان عمرا مفعول به
ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه عبارة
فيدخل فيه ضرب زيد عمرا ومع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب
على عمرو ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفي بعد الوقوع ويخرج زيد ضربته لان زيدا
وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تعده بلا فادة كونه محكوما عليه بالمضروبية
ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي عن النفي بانه يدل على وقوع عدم
الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق بين الدلالة على النفي ووقوع الضرب ووقوع نفي
الضرب ولو اعتبر الدلالة الضربية لزم كونه زيد ضربته منه على انه لا ينفعه في دفع ما ضربت
زيدا او يدخل في التعريف نحو سقيا لزيد وضارب لزيد ولزيد ضربته من مفاعيل دخل عليها
لام التقوية اعني مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف او مؤخر فانه يدخلهما
لام تقوية العمل لان اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا اما زيد فيه حرف جر اخر **وقد
يتقدم على الفعل** مع مشاركة الفاعل في شدة اقتضاء فعل له وامتناع تقدم
فلدفع ايهام ذلك المشاركة امتناع التقدم فيه خصه ببيان تقدمه مع ان المفعول
فيه وله والمفعول المطلق تشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر عادته والمراد معلوم لكن
بعض ما شابه الفعل لضعف عمله لا تقدم عليه معموله وهو اسم التفضيل ولا تقدم
على المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان لا تقدمه ولو فصل التقدم
الى الجواز والوجوب ان وجوب تقديمه انما هو لتضمنه ما له صدر الكلام ومعرفة وجوب
ما يتضمن ذلك مفروغ عنها واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن
فروع مسئلة وجوب الفصل بين اما وجوابه وتعذر الفصل بدون تقديمه ويجب
تاخيره اذا اكد عامله بشدة ومخففة نحو اضربن زيدا المشابهة العامل بان فلا تقدم
على ما في خبره كما لا تقدم شي على ان وكذا اذا كان عامله فعل تعجب او صلة للحرف لفظا

اومعني

قوله وظني بهذه المسافة الخ
مردود لان المصدر في نحو
اعجبني ضرب عمرو اسند الى
فاعل مقصد عمرانه محذوف
مراد وعمرو مفعول به لانه وقع
عليه فعل اسند الى الفاعل علم
بهذه المسافة
البعيدة نافع له البتة فافهم

اومعني **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول به **لقيام قرينة جوازاً**
قد علم ذلك من بيان جواز حذف الفعل في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد
اعم من الحذف وحده او مع المفعول والقرينة اما لفظية **كقولك زيداً لمن قال من اضرب**
فانه في تقدير اضرب او اضرب زيدا بقرينة السؤال او معنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا
ولم يتعرض لحذف المفعول ولانه علم واجبه وجائزه في بحث التنازع **ووجوباً في اربعة مواضع**
قد مر له خامس وهو موضع يجب فيه حذف الفعل المتعدي للمفعول وسيأتي سادس هو
حذف الفعل المتعدي العامل في الحال المؤكدة وليس الا عرابا سابعا لانه سماعي صرح به
المصنف في شرح المفصل في بحث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظائره ثامنا لان كلها
في الاصل منادى كما حققه الرضي ونحن نفصله لك في بحث حذف حرف النداء تكميلا له
ولا المندوب تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى **الاول سماعي نحو امرأ** فتح الراء لان عينه
وعين اسما تابعان للامهما **ونفسه** اي ادع امرا ونفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر
بالبحث عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه حريه او بترك اصطلاح امره لانه يكفيه عقله
وكماله وقوله ونفسه لا محالة عطف على امرى اذ ليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقوله
الرضي والواو بمعنى مع او للعطف خفي **وانتهوا خيراً لكم** اي انتهوا عما انتم فيه
من التثليث وانتهوا خيرا لكم من كل شي لا من التثليث اذ لا حسن له حتى يصح تفضيل التوحيد
عليه ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك مما حصل لك مما انت فيه وانت خيرا لك ومنه
وراءك اوسع في نظائر الاية خير من تقدير يكن اي انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان
بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط مقدم في الكلام ومن تقدير انتها خيرا لك
كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين ليس مما نحن فيه **واهلاً** اي ذا اهل اي اتيت مكانا
تستاهل فيه ولا تستوحش **وسهلاً** اي وطئت مكانا سهلا لا سالم فيه قدماك وما جعل
منه هذا ولا زعماتك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازعم زعماتك يقال فيما اذا ظهر هذا
على خلاف احوال زاعم وانا اقول يحتمل ان يكون لا نفيا للجنس اي هذا حق ولا شي من زعماتك
حق فلا حذف الا للخبر لا وهو كثير وما جعل منه من انت زيدا قال الرضي اصله فمن صار يسمى

قوله وقد يحذف الفعل الخ
اي مع بقاء المفعول به
فافهم

قوله قد مر له خامس الخ
يعني في المفعول المطلق
نحو انت سيرا سيرا

قوله لان كلها الخ
تراجع عبارة الرضي
لتفهمه

زيد وهو دني عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى من انت فانه في معنى من
تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى
من انت اى من تكون الاسم زيدا او لزيد تتكلم به لاجلك او تتكلم به ويقال في الفارسية توجه
كس هستى كه نام ماه كه كسى مرا ان كس راكه سخن او كوى و يردى برفع زيد و جعله الرضى خبر مبتدأ
واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير من انت هو زيد اى
هو الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اى احضر عذيرك من
اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور بما فعلت به لانه استحق لذلك وفعل بك
ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل في فعل تعدد عليها ومنه اهلك والليل اى
ادرك اهلك مع الليل معنى لا يسبقك الليل في الادراك قالوا والواو بمعنى مع او ادرك اهلك
واسبق الليل قالوا او للعطف والعامل المحذوف وجوبا متعدد ومنه كليهما وتمرا اى
اريد كليهما وتمرا قال الرضى اصله ان شخصا كان بين يديه سنام وزبد وتمر فقال لآخر
اى هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد فقال الاخر ذلك لكن قدرا عطي ولا يخفى ان المناسب
الجمع حشفا وسوء كيلة والحشف بالتحريك اردء التمر او ما لا نوال الصعفة والتمر اليابس
الفاسد كذا في القاموس ومنه كل شيء ولا شتيمة حر اى افعل كل شيء ولا تفعل
شتيمة حر ومنه فان تأتني فاهل الليل والنهار اى فتأتي من هو اهلك بالليل والنهار ومنه
ديار الاحباب اى اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اى لم اذكر خلا اليوم رجلا قال الرضى
وجوب الحذف في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا او امثالا لها في كثرة الاستعمال
وجعل اللباب المثال الاخير جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم
من بحث التنازع الثاني من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب العجوب قياسا
المنادى الذي بالضم والكسر الصوت وناديته وناديت به فتسمية المنادى مناد

بحث المنادى

ظاهرة وهو سواء كان لازما للنداء في السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى
اللئيم وملكعان بمعنى اللكع والغالب فيه السب وندر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك
استعمال مفعلان لغير النداء في السعة على قلة ومن كلمتي فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة

ومن

ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك نومان وملأم مما كلكع ايضا ومما جاء على فعال
في سب المؤنث وعلى فعل في سب المذكر نحو يا لكاع ويا لكع اى يا لاكع ويا لاكعة وهما
قياسيان اولم يكن لازم النداء المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه اما حدوثا
واما بقاء كما في نداء المقبل اليك بوجهه قبل النداء اى ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل فيه
يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال ويا طير مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع
لمطلوب الاقبال استعمل في غير موضوعه ويدخل فيه المندوب بيا لانه موضوع لطلب الاقبال
مستعار للتفجع بخلاف وا عبد الله فانه المتفجع عليه وكلمة وا بمعنى باب التفجع فوا عبد الله
في معنى اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تخفيفا ولم يعد المندوب في مواضع
وجوب الحذف ولم يجعلها خمسة لان بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى في مقام
عد الابواب بالمنادى مرتبة على تفاوت بينهما في ما بعد بحرف فيه رد على الى على في
جعله حروف النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف
الاسم المستقل في التلفظ فانه لم يجئ اقل من حرفين نائب مناب ادعوا في شغل محله
لا في العمل واللام يكن المنادى بمحذوف الفعل لقيام قرينة خلافا للمبرد حيث راى اماله
يا بخلاف سائر الحروف فجعلها امارة سدت مسد الفعل من كل وجه والمتبادر منه
ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه
قال اصل يا زيد يا اياك اعني وكانه راى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين
المتعدد فيناسب التقديم للاختصاص والمصنف خالفه لما راى انه كثيرا ما ينادى
المتوحد وتقديرا ادعو انسب بمقام النداء كما لا يخفى والنسب منه تقديرا انادى ولما كان
القيام به يتوهم وجوب ذكر الحروف فيلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله لفظا
او تقديرا وما يلزم فيه النيابة لفظا لفظ الله والمنادى المحذوف وسيأتي سائر
ما يلزم فيه ومن لطايف ∴ ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه
لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل وكذلك المفعول فاعل في القصد ولذا
بني على ما يرفع به وللمنادى احوال تعرضه بالنداء هي اهم في باب النداء من نصبه الذي هو

امر معلوم من كونه مفعولا به فقدمها على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر
من غيره فضبط اولا الاقل وبين الاكثر بانه سواه فتامل ويبنى اى يجب بناء المنادى
في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وتندفع بالتنوين خلافا
ليونس وقوله اقيس لانه لا مجال التنوين التمكن في المبني الا ان يقال المنادى مبني لشبه
المعرب كما يعرب عنه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائي حيث جعله مرفوعا
بلا عامل كما جعل المنصوب عنه منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو منقوض بالمنادى النكرة
واما لان المنصوبات اكثر واختلف في عود المحذوف للتنوين بعد سقوط هذا التنوين
بالنداء فيما زاد حرفه الاصلي على واحد فاوجب الخليل يا قاضي ويونس يا قاض بالكسر ولا خلاف
في وجوب يا مرى كذا في التسهيل على ما يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم
لظهور خلله والمراد على ما يرفع به لو لم يكن منادى قيده به ابن مالك وهو واضح في بيان
حال المثنى والمجموع بخلاف تفسيره بما يرفع به الاسم على ان يكون في يرفع ضمير الاسم فانه
مع بعده لا يعرف منه حال المثنى والمجموع بخلاف توجيهه بان يرفع خال عن الضمير
على انه توهم بناء المثنى والمجموع على النون لان النون مما يرفع به الا ان يقال المتبادر
مما يرفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به ان كان مفردا اراد به
ما ليس بمضاف ولا شبه مضاف بجوازا متفرعا على كون المفرد بمعنى ما ليس بمضاف
بقرينة جعل طالعا جبلا من المنصوبات وسيبين لك شبه المضاف معرفة
اما قبل النداء او بقصده على التعيين في النداء او نبه عليه بقوله مثل يا زيد ويا رجل
وفيه رد على مذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لا لما قيل انه
لا باس عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم
باللام بل لان النداء لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية والجمع بقوله
ويا زيدان ويا زيدون دون يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على ان تثنية
العلم او جمعه لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء يغنيه عن اللام وفيه
تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والمجموع وما ∴ ان تعرفه الاثنى عشر

في حكم

في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني بمعاقبة النون بمنزلته فنقول في ندائه
يا اثنا عشر فلا يقدر الضمة كما لا تقدره في خمسة عشر وعند الكوفيين في حكم المضاف
لمشابهته به في حذف نونه فنقول في ندائه يا اثني عشر نقله الرضي عنهما هكذا في
وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا
او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة المستغاث بقسميه حيث
قال ويخفض بلام الاستغاثة الى آخره وابقى فيه القسم الثالث منه فانه مبني على ما مر
وما استغنى بظهور كونه مستغاثا عن اللام والالف على ما في التسهيل ويستثنى
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب
ما سواهما ايضا المنادى الذي يلحق باخره الف لبعده والمنادى بالعمر المصرح
فانه يلحق باخره الالف والهاء فيقال يا منتاه صرح به الرضي في بحث الندبة
والتسهيل ويضم الهاء تشبيها بها الضمير او يكسر لدفع التقاء الساكنين والمنادى
المضموم فانه جاء فيه يا انت واياك على الاصل ويخفض اى المنادى بلام الاستغاثة
اى بلام هو شايع في الاستغاثة يدخل على المنادى دلالة على انه ينادى للاغاثة
قيل هي لام زيدت لتقوية عمل الفعل المحذوف والاظهر انه لام زيدت علامة
للاستغاثة اذ لا وجه لتقوية العمل في هذا القسم دون غيره وهذه اللام مفتوحة
لان المنادى كضمير المخاطب ويأتي بعد هذا المنادى المستغاث له بلام مكسورة
لانه ليس كالضمير فيقول يا لله للمسلمين واورد انه لا بد من التعرض للمخفض بلام
التعجب نحو يا للماء في مقام التعجب عن الماء بلام التهديد نحو يا للظالم لاقتلنك
ليصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما وقد اندفع بتعميرنا لام الاستغاثة
ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثة والتعجب الشبيهة بها ومنهم من قال لام التعجب
والتهديد من فروع الاستغاثة كانه ينادى ويستغاث للتعجب منه ويقال تعال
لاتعجب منك والتخلص من التعجب وينادى المهدد يقال تعال غنى تمكينك اياي من
قتلك لاقتلنك والتخلص منك ومن عداوتك وفيه ان التعجب والتهديد يكون في حضور

التعجب منه فلا معنى لطلب الاتيان فيه وانه لا معنى للاستغاثة بالمهدد في تمكين القتل لانه
ليس شانه تلك الاغاثة والوجه ان يقال يستغيث التعجب منه لنفسه في دفع تعجبه الذي
لا يطيقه حال الذي يتعجب منه ويستغيث المهدد لعيسه في دفع القتل بان لعدم حاله ويترد
موجب قتل او يغيث نفسه وينجيها من القتل بذلك التغير وقد يكسر لام التعجب والتهديد
نحو يا للزيد سواء كان في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ويقصد جعل
التمثيل محتملا لجميع ما قصد بيانه لم يذكر المستغاث له لانه مع المستغاث له
لا يحتمل وجوبه ويفتح اي المنادى للحاق الفها اي الاستغاثة ولا لام فيه ح
بعد الالحاق الالف للفتح حتى يتجه انه بعد انه لا يصح لالحاق الالف مع اللام
ولا يفيد ان الالحاق مشروط بعدم اللام لا يقال الفتح ضروري للالف فكيف
يتوهم انه لا فتح بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان يعل
بالمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند
بعض ان الاصل الالف واللام نائب عنه فلا يجتمعان وعند بعض تنافي اثريهما
لا يقال لا تنافي في يا احداه بين مقتضى الالف واللام لانا نقول لم يدخله اللام
طردا للباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية ومقتضى الاخر
اعرابية لانا نقول لا يقتضي الالف الا فتحة ما قبلها اعرابية كانت او بنائية الا ترى
انه يقال في الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب ويعد هناك
نظر لانه لا يلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق للمنادى المبني على
ما يرفع الالف نحو يا زيدا ناه ويا زيد وياه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى
في التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها والالف يكون الاعراب في اخر
الكلمة ولا يختلف اخر المثنى به فتامل جدا ولك ان تقول فالمصح نحو يا زيداه
فيخرج من الحكم المثنى والمجموع فان قلت اذا جعل منه علما ونحوه بكسر الكاف يقال
يا سهوه ويا منكيه اذ حكم الالف الاستغاثة حكم الالف الندبة صرح به الرضي
فلا يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما قلت هذا داخل في المنادى المفرد المعرفة

از

او الحاق علامة الاستغاثة لا تنافي البناء على الضم المحل على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى
المفرد المعرفة ويطلق المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف
اخر ما فيه الالف قلت بحذف الالف الاول عند النحاة والمصنف يكتفي بالالف الذي
في الاخر ولا يلحق الالف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضي قبلها واوا او ياء
كما هو حكم الالحاق الف التثنية وله شيء اخر من الاحكام بفصله القوم في الف الندبة
فاقتدينا بهم خوفا من الاسام بطول الكلام في هذا المقام وينصب اي يبقى
على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه ان اريد نصبه لفظا
فيشكل بقولنا يا لوم لا ينفع مال ولا بنون مبنيا على الفتح وكذا يا مثل ما رايت وغير
ما رايت وان اريد نصبه اعم من اللفظي والمحلي فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة
والمفتوح بالفها كذلك فلا معنى لتخصيصه بقوله ما سواهما قيل اي ما سوى المفرد المعرفة
والمستغاث ويشكل بقولنا يا غلام زيداه فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث
المخفوض والمستغاث المفتوح الا انه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحدا لجامع المستغاث
وكان الاظهر ما سواها وقد فصل ما سواهما بقوله مثل يا عبد الله اي مضاف خال
عن علامة الاستغاثة ويا طالعا جبلا اي شبه المضاف كذلك وهو ما ياتي بعده ما لا يتم
بدونه وهو معموله او معطوفه الذي لا يقصد بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه
على الشيء اولم يكن للاندلسي وابن يعيش في غير العلم مثل يا ثلاثة وثلاثين فانه قصد بها عدد
مخصوص ولا يفيد ذكر ثلاثة لو سكت عن ذكر ثلاثين بخلاف يا زيد وعمرو او المنادى الموصوف
بالجملة لانه يغير فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة وهذا
القسم من شبه المضاف مخصوص بالمنادى حتى ينصب المنادى الموصوف بالجملة
دون اسم لا الموصوف بها بل يبني على الفتح لان الظاهر ان الوصف يلحق بالشيء لا من تتمته
وانما عدل عنه في المنادى لداع لم يوجد في غيره فكان ينبغي ان يكمل بفضله اللهم
بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا ثلاثة وثلاثين ويا رجلا يوصف بالمناقب ولو
وصف هذا المنادى بمفرد ينكر المفرد لاعتباره قبل النداء اذ لا يجوز اعتبار بعض

الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه
في هذا المقام ولم يردوا عليه لكن ذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول
شبه المضاف وكلام المصنف في ايضاح المفصل يدل عليه وسننقل لك ذلك
الكلام في بحث توابع المنادى محافظ على هذا المبحث فانه مما يخص الخواص وفي
جعل المنادى الذي هو اسم يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا
واجب النصب خلاف ثعلب فانه يجوز ضمه كالنصب فقد رد عليه المصنف بايجاب النصب
واكده بالتمثيل بقوله يا طالعا جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد
فيه اعتماد شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع
قال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء
الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب
الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا
وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر مثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام
موثوق به ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه بل قد يجيء في الشعر هذا كلامه
وقد عرفت لتقدير الموصوف محذورا اخر وقال الفاضل الهندي في الارشاد
اصله يا ايها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قال ان
اصل يا رجل ذلك وذكر المصنف ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء
من اسم الجنس ان اصل يا رجل يا ايها الرجل ولشهرة التمثيل في كتبهم احتمل النقض
فقال مما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل ونحو يا رجلا لغير معين نبه به على
ان النداء لا يستلزم التعيين وما سوى المنادى المعرفة ما لم يقصد به معين
لا ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى يتناقض التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل
للنكرة بيا رجلا واختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا للتنصيص على ان نداء النكرة
لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي وجعلا يا ضاربا في تقدير موصوف اي
يا رجلا ضاربا وتوابع المنادى المبني اراد به العهد والمتبادر ما ذكر بلفظ البناء سابقا

مبحث توابع المنادى

فخرج

فخرج عنه المستغاث المفتوح ولم يرد ما قاله الرضي وغيره وينبغي ان يقيد المنادى
المبني بغير الذي في اخره الف الاستغاثة على ان ما ذكره ليس بصالح لانه ينتقض
بيا لزيد وناو يمكن ان يستغني عن التقييد واعتبار العهد المذكور ويقال الكلام في مطلق
المنادى المبني وقوله يرفع على لفظه يرشد انه مبني على تقدير ان يكون في لفظ المبني
ما يرفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ المبني
وان كان فيه صح لا يقال الفتح كما يرفع به في العروض فلم لم يجعل النصب محمولا عليه لانا
نقول لانه شبه حركة حروف الكلمة في غير الاخر لشدة اتصال الالف بها واحترز
بقوله المبني عن المعرب نحو يا للكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف العجب
ضرب زيد عمرو بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد بقائم
وكاتبا وعلى خلاف ما من احد في الدار ولا زيد المفردة يدخل فيها شبه المضاف
لان المراد بالمفردة ما يقابل المضافة كما في ما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في
المنصوب وجعل حكم المثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة
لادخال شبه المضاف في المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة
او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخله فيها المضاف بالاضافة اللفظية
فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية ولو
قيد المضافة بالحقيقة لسهل ادخال ذلك المضاف في المفردة حقيقة او حكما قال
الرضي ذلك البيان من المصنف لظنه ان المضافة مطلقا ينصب حيث ذكر في شرح
المفصل للرفع في قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله يا صاح يا ذا الضامر العنس
وجهين احدهما ان جعله صفة للمبهم نزله منزلة المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف
الا بالمفرد فكانه قال يا ذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذي
فهو في حكم يا ذا الذي ضمرت عنسه الموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا
للمضاف ولو قيل الذي ضمرت عنسه حركه لم يكن الا الرفع وكذا ما كان مثله وتركه
علتاه في زيد الحسن الوجه مع انه لا يجوز رفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا الايرشد الى

ماظن بالمصنف لجواز ان يكون اشكال المصنف ان وصف المبهم هو المنادى حقيقة
فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب النصب في المضاف اللفظي
نعم يتجه عليه ان وصف المبهم في المثالين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم
وجوب نصبه ودفعه بان لا يحصل ذا فيهما وسيلة لنداء الوصف بل يجعل مقصودا
بالندا **من التأكيد** اى المعنوى اطلقه اعتمادا على اشتهار امر التاكيد اللفظي فانه قال
في الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتاكيد الا التاكيد المعنوى لا التاكيد اللفظي
واما التاكيد اللفظي فقد علم حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد زيد
العملات فتاتى به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك واستغنى مع البدل
نحو يا زيد وعمرو لكان انفى للبس وابين للحكم هذا كلامه فمن قال اطلقه لان المختار
عنده كونه كالنعت وان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه اثر قلة التصفح والصفة
يعنى النعت فيه رد على الاصمعى حيث منع وصف المنادى لكونه مشابها بالضمير الخطاب ولا
يوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع الضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل
منزلته في البناء لكن الاستعمال يرد القياس فلتاكيد الرد خصها بالتمثيل وجعل الصفة
المرفوعة خبر مبتدأ محذوف والمنصوبة مفعول اعنى وتفسير يا زيد العاقل باين العاقل
ويا زيد العاقل باعنى العاقل رد **وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه**
اختاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه الله فانه لا يمتنع دخول يا عليه كما سيجئ
وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا
عليهما على ما في التسهيل فمن قال اطال بلا طائل فهو اجهل قائل وما يمتنع عليه دخول
يا يمتنع عليه دخول كل حرف من حروف الندا عليه فاختاره على حرف الندا للاختصار على
انه ربما يدخل في الممتنع دخول حرف الندا على لفظة الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه
برفع حملا على لفظه يراد به ما يشمل القريب والتقدير **وبنصب حملا على محله** وفي وجها
في تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه لعامل وكونه عليها شئ من المعاني المقتضية
اشكال ليس له تغير عقدة التكلف الحلال فوفها ان كان منك لفهمك اعتمادا واختلفوا

في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض بالعروض الاعراب بعروض
العامل وقيل لاطرادها كاطراد الاعراب ورده الرضى بالنقض باطراد كثرة هولا مع انها
لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بان معنى الاطراد الحكم الكلى كقولنا كل منادى مبنى على ما يرفع
به وذا لا يتحقق في هولا ويراد انه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه
لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد وهنا لك ما يرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل
عليه فانه على احسن الطائل **مثل يا زيد العاقل والعاقل** فيه نشر على ترتيب اللف او على غير
ترتيبه **والخليل** بن احمد الذى قيل انه لم يسبقه احد مثله في النحو ولم يخلف احد امثله وقال
السيد السند في شرح الكشاف انه اعلم كما من سيبويه **في المعطوف** متعلق بقوله
يختار الرفع قدم عليه للحصر لانه محل النزاع دون غيره من التوابع بل الاتفاق على
اختيار النصب فيها اذ جهة ترجيح الرفع كون تابع المبنى تابعا للحلة قائمة ووافقه سيبويه
والمازنى وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون
المعطوف منادى في الحقيقة يقتضى اختيار النصب في شبه المضاف والمضاف بالاضافة
اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى **وابو عمرو** بن العلا امام القرا **النصب**
بقراءة اكثر القرا يا جبال اوبي معه والطير بنصب الطير **وابو العباس** المبرد **ان كان**
المعطوف **كالحسن فكالخليل** اى فيختار الرفع كالخليل **والا** فيختار النصب **فكابي عمرو**
وتقديرنا اوفق بالسياق من تقدير فهو كالخليل والمراد بقوله كالحسن على ما نقل عنه
مذهب المبرد العلم الذى مع اللام ويجوز نزع اللام عنه وهو العلم الذى كان في الاصل
صفة او مصدرا او جنسا مشعرا بالمدح كاسد او ذم ككلب ولم يصر علما بالغلبة فانه
حينئذ يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية بخلاف ما صار علما بالغلبة
فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه
لا يستعمل الا في المعين الا بتعريف عهدى فاللام جزئية فلا يمكن نزعه عنه وما لم يكن
كالحسن مما ليس علما كذلك وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس بعلم نحو
الرجل نحو يا زيد والرجل فانه لا يجوز نزع اللام عنه للزوم البنا من غير ظهور كونه منادا

معرفة لخلوه عن اداة التعريف وبعده عن حرف الندا الذى يفيد التعريف مع قصده فيتقوى
المانع عن جعله منادى بزوم المانع عنه فيترجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير
مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي غير العلم النصب لخلو
اللام عن التعريف في العلم فهو كالعدم **والمضافة** عطف على المعرفة وقوله **بنصب** عطف
على رفع عطف معمولين على معمول عامل واحد اذ العامل في صفة المبتدأ هو بعينه العامل
في الخبر فتفطن ولا تجعل التقدير وتوابع المنادى المضافة لانه يدخل فيه تابع المستغاث
باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن
الانبارى التسوية بين المضافة تلك الاضافة والمفردة وكانه وقع فيه من مشاهدة
الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق بينه وبين المضاف
بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حالة وقوعهما منادى **والبدل والمعطوف**
غير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ولذا لم يقل
والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومن لم يتنبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل
قوله ما ذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه وفيه خلاف المازنى والكوفيين حيث
جوزوا يا زيد وعمرا بالنصب على ما في التسهيل **حكمه حكم المستقل مطلقا** سوا
كان تابعا للمبنى او المعرب وسوا كان مفردا او مضافا ومثل ابو على للبدل
بيا زيد زيد وتبعه جار الله في المفصل وقال المصنف في الايضاح المفصل هو
غير مستقيم وانما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال
يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو وعلى تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا كلامه
وتبعه الرضى ونحن نقول البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه فقولنا
يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالثاني التنا
اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة
وتقرير الاول في ذهن السامع فهو بدل وههنا اشكالان قويان اختفيا عن كل
فطن احدهما انه كيف جعل المبدل وله المعطوف هذا من توابع المنادى وهما ليسا

باعراب المنادى ولا ما هو بمنزلة الاعراب له فهل للتابع في باب المنادى معنى آخر وثانيهما
انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل
دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف الندا
عليه **والعلم** اى المنادى العلم بقرينة المبحث **الموصوف** لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف
بابن او ابنة ولا حاجة الى التعبير بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا
يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضى وفيه انه قد يجعل المثنى والمجموع علما الا ان يقال
يختار فتحه وايضا وحينئذ لا يصير معنى اختيار فتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل
جواز الضم في غير المثنى والكسر في المثنى ويتجه ان يجب الفتح في الجمع **مضافا** بخلاف يا زيد
الابن لعمرو **والى علم** لا الى غيره وبعض البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف الى
لفظ الموصوف كذلك نحو يا ضل بن مثل لمن لا نسب له معروف يا سعد بن سعيد ويا فلان بن
فلان ولا بد من قيد آخر وهو اتصال الموصوف بابن ليخرج يا زيد الفاضل بن عمرو وليس
جعل ابن صلة للاتصال التضمن للموصوف باهون من القول بفوت القيد وقوله **آخر**
يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علما آخر والا لم يكن مشتركا الا ان يقال
اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصل من تفاوت الوضع ويرد بعد محمد بن محمد اذا
اريد وصفه بانه ابن نفسه غير مبال بالنسب الا ان يقال اكتفى بالمغايرة التى حصلت
من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه اب مغاير لكونه ابنا ولو خولف المشهور وجعل
علم مضافا الى اخر لاندفع بعض الشبهة بلا تكلف ولعل احسن صاحب التسهيل حيث
اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمثنى على ما يرفع به فلان ما سواه لا يتصور الندا او
خلو الفتح فتامل **يختار فتحه** خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة ان
التابع المضاف ينصب آخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع بان يقال المقصود
وان الابن المضاف الى علم اذا وصف به العلم تبعه موصوفه في الحركة بعيد ولا افتقار
بحث ندا المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى اخر **واذا نودى** اى طلب
اقبال **المعرف باللام** وليس المراد انه اذا جعل منادى لانه لا يصح جعله منادى ولانه

[illegible]

اذا اريد نداه لانه لايراد ندا ما لا يصح واختار المعرف باللام على ذى اللام ليخرج نحو الله
فانه اذا نودى قيل يا الله ونحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال
يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق
صرح به التسهيل ولا بد بعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما فى التسهيل
والحكم لا يخص المعرف باللام بل الموصولات المصدرة بال مثله على ما فى التسهيل وقوله
من اجلك يا التى هيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ قيل على مذهب البصريين واما
الكوفيون فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل وايها الثعلان وايها المؤمنون ويا ايتها
النفس المطمئنة اى يفصل بين يا والمعرف باللام باى الموصولة التى حذف ما اضيف اليه
مع تعويضها التنبيه الذى يناسب الندا ويجبرها بعد المنادى فى الحقيقة عن حرف
الندا ويجعل الاتصال بها كالاتصال بيا ويا هذا الرجل اى يفصل بينهما بهذا الموصوف
بذى اللام ولقولنا المعرف مقصودا بالندا دون الفاصل يستدعى جعل المعرف باللام بدلا
الا انه منعهم عن ذلك طلب اى الموصوفة الصفة وكون البدل مبنيا والتزام الرفع فى توابعه
لانه يوجب كونه معربا كما ستعرف لكن ينتقض تعريف البدل فاحفظه وقد كرمن تعريفه
ويا ايهذا الرجل اى يفصل بينهما بانها فردا فيجعل ذا صفة لاى والمقصود بالندا
صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاى وفى هذا الجمع مزيد تشويق الى
المقصود لمزية التشويق ولم يجعل الرضى الجمع للتوسل بل جعل المقصود بالندا اذا
واى وسيلة لندا النوع تنافر بين الندا وذا لان وضعه لغير المخاطب ولذا
يتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل فى ندائه لدفع التنافر
ولا دليل فى التزام رفعه على انه المقصود بالندا لان تابع تابع المنادى تابع لفظه
مطلقا صرح به الرضى نفسه وليس لك ان تنكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا باى
دون ذا فى ايهذا بان الرضى جعل هذا وصفا لاى لان الحق معنا بلا ريبة قيل
لا ينحصر ندا المعرف باللام فى الصور الثلث بل من صورها حذف اللام و
كما فى يا زيدان ويا زيدون فان تثنية العلم مع اللام لجمعه وحرف الندا مغنى فتثنية

فيحذف

عبارة التسهيل الا اسم الله والا جنس مفرد والا اسم المصدر بها جملة سمى بها او وقد ينتسب بها وجملة مصدرة بها ايضا مطلقا وقد يقع كذا فى جوازه ولكن مع بعد مصغرا او سى اشارة الى المجموع منهما لم يصغر مرفوعا ومصدرة بها التنبيه مصغرة مثلوه انتهى

فيحذف اللام ويرفعه ان يا زيدان تثنية المنادى لانه تثنية وتثنية المنادى
العلم لا يستدعى اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية لتنكيره
ينجبر بتعريف الندا ولا يحتاج الى جبره باللام ولا يجاب بما قيل ان ندا
الزيدان ليس ندا المعرف باللام لان اللام فى تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر
نقصان تعريف العلم لان جبر نقصان تعريف العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان
اللام فيها ليس للتعريف والتزموا يعنى جمهور النحاة رفع الرجل خلافا للمازنى
والزجاج حيث جعلاه فى سلك سائر صفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب
فى صفة هذا دون اى لجواز كون هذا مقصودا بالندا وفصل بعضهم وقال
ان كان الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العلم نحو يا هذا الابيض يجوز
فيه النصب لانه ليس المقصود بالندا الا هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحو يا هذا
الرجل او يا هذا العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع ولك تطبيق
عبارة المصنف عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغنى عنه ولك ان يجعل ضمير الجمع
الى العرب فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بانه لا يساعده الاستعمال وهو اقصا للقياس
الفرق لانه اى لان الرجل هو المقصود بالندا فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه حيثية الندا
ورفع وحيثية التبعية فلم يضم وله شبه بالبدل فروعى حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب
ولم يضم والاخير لخفة الفقير والدليل على كون حركته رفعا لا ضما التزام رفع توابعه فقوله
وتوابعه مع كونه بيانا لحكم توابعه دليل على التزام رفعه لانها توابع معرب لم يقل توابع
المعرب قصدا الى الوحدة بالتنكير اى توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان
ذا اعرابين ضم ندا كالاعراب ونصب للمفعولية الا ان التابع لاحدى الجهتين ليس الا
ذا جهة واحدة فليس له محل كالمتبوع فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة
معربين باعتبار لفظه ومحله وقيل التقدير لانها توابع منادى معرب والمنادى
المعرب لا تابع الا للفظ ولذا ليس لتابع مخفوض المستغاث الا الخفض ولك ان
تقول المراد ان توابع المعرب فى الاكثر تابع للفظه فالحق تابعه بالاكثر وبحل فى هذه

الامور اندفع اعتراض الرضى بان مبنى الكلام على احد الامرين اما ان لا محل للمعرب
او لا تابع لمحله وكلاهما ينهدم بتجويز ان زيدا قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب
عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض بقولك يا ايها الذى اكرمنى عمرو بان يكون
عمرو عطف بيان لقوله الذى اكرمنى فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب
كثيرا لحمل على غير المعرب ما عداه واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد
ان الرجل تابع المنادى المبنى المفرد فينبغى جواز نصبه وقوله ورفع توابعه رفع ما انه
لما صار بمنزلة المنادى المضموم فليجر فى تابعه ما فى تابع المنادى المضموم من جواز
الوجهين فى مفرده والتزام النصب فى مضافه وقالوا يا الله خاصة اى لا ينادى
بغير الوسيلة الا الله كذا فى الرضى وهو مخالف لما عرف من جواز يا الاسد ويا الرجل
منطلق وفى الهندى هذا استثنى معنوى من القاعدة المذكورة وقد حقق عدم
اندراجه فيها ونحن نقول يعنى ان ندا الله يختص بيا ولا ينادى الله تعالى من بين
احرف الندا الا بها كما فى مغنى اللبيب وح ينبغى ان يراد بيا الله نداه تعالى سوا
كان بلفظة الله او الرحمن او غيره او نقول وقالوا يا الله لخاصة يعنى قطع الهمزة
الوصل اذ قطعها فى الندا يختص بهذا الاسم او نقول وقالوا يا الله خاصة يعنى لا يقال
بحذف حرف الندا وليس لك ان تقول المراد انه تعالى لقطع الهمزة دون الوصل لان
القطع اكثر وجا الوصل فقيل يا الله حكاه ابو على ولك يا مخاطبا فى مثل يا تيم
تيم عدى اى فيما وقع بعد حرف الندا مكررا ووقع بعد الثانى مضاف اليه الضم
فى الاول على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه منادى مضاف فصل بينه وبين
المضاف اليه بالتاكيد اللفظى وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا فى الضرورة
والا بالظرف ومن خواص التاكيد اللفظى هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحة
وبين ان بغير الظرف واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول
لانه مضاف الى عدى مقدر لدلالة المذكور عليه كما فى بين ذراعى وجبهة الاسد
وجوز السيرافى فتح الاول للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل

منادى

قوله الا ان يحمل الخ غير صحيح بل يجوز ان يكون المراد توابع معرب لفظا او محلا فتدبر

منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول شعر جرير وتمامه يا تيم تيم عدى لا ابا لكم
لا يلقينكم فى سوءة عمر وليتم العبد ويسمى تيم الله كما يعبد الله وفى العرب قبايل تسمى كل
منها تيم وهذا التيم تيم ابن عبد مناة اخو عدى خاطب القبيلة وقيل لا ابا لكم نهاية
المدح يعنى كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل نهاية الشتم اى ليس لكم اب
تذكرون بعجزه والمراد بالسوءة هجاه لهم حاله حين سمع ان عمر بن لجا شاعر تيم اراد
هجاه فاوعده قومه بانهم ان لم يمنعوه لهجاهم واوقعهم فى شدة الهجا والمضاف
قيده فى التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز فى يا ضاربى الا ما يجوز فى غير المنادى
الى ياء المتكلم الاختصار الى الياء اذ لا تعدد فى ما يضاف اليه يجوز فيه نحو يا غلامى
يعنى يجوز فيه كسر آخره مع اثبات الياء مفتوحة ومكسورة وكانه اكتفى بالعجام الياء
وفى بعض النسخ كرر يا غلامى فاحداهما ساكن والاخر مفتوح فى المقدم هو الساكن
عند من قال الاصل فيه السكون لانه فى آخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واجب الالف
والواو اللذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات
الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولنا ان نؤيده بان الوقف
بانها ولا يكون كما حركته شبيهة بالاعراب بان يكون الاصل فيه البنا على السكون والعدول
عنه الى الحركة لداع ويا غلام اى يجوز فيه الكسر مع حذف الياء ويا غلاما اى يجوز فيه
الفتح بابدال الياء الفا تخفيفا كما يجعل بقى بقى ودعى دعا فى بعض اللغات او حذف
الياء وتعويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامرين الا ان
يقال حذف ياء المتكلم مخفف دون لام الفعل فى الناقص ومن فسر كلامه بانه يجوز
فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوجه الى التسامح بحملها فى الثانية
وقد اغنيناك عنه فكن متفطنا فى خطابنا بل متوطنا الفطانة فى كتابنا ولا يخفى
ان بيان جواز الكسر والفتح فى آخر المنادى المضاف انما يتاتى فى ما لم يكن فى آخره
حرف لين يلزم السكون فلذا لم تعبده بما يخرج عنه فتاى ومسلمى ومسلمى كما قدمه
التسهيل ولم يبين حال الباقى فى هذه الامثلة وهو وجوب الفتح نحو ان عن النقا

مبحث المنادى المضاف الى ياء المتكلم

الساكنين لان الفصل الاصلي الى بيان ما يختص بحال النداء واما المشترك بين الكل فمحاله الى بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم قال الرضي الوجه الثالث يندر في غير المنادى الا في الفواصل والقوافي ولا يعم كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختصان بمنادى اشتهر بتلك الاضافة فلا يقال يا عدد ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يبينه المصنف لظهورات الحذف والتغيير الملبس لا يجوزوان القرينة لا يخص الاشتهار ولم يتعرض لحذف الالف يا غلاما الشذوذه في غيري وكذا العود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنهم من حكم على قراءة الضم في الشاذ ولا يكاد يوجد قلب الياء الفا في غير النداء وفي النداء كثير وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم انفق بلالا على رواية الالف دون التنوين والضم والاصل يا بلالا ومنهم من دعى التكر وقال هو تكرار النفي اي انفق من غير ان يقول لا **وبالهاء وقفا** الظاهر تعلقه بالاخر وما سيجيء من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التصريف يقتضي الجواز في الالف والهاء المتحركة ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرها وكانه متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح ولما كان هذا من خصايص المنادى غير داخل فيما يذكره في محله تعرض له **وقالوا يا ابي ويا امي** يريد كغلامي بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والاوضح الاخصر الاقتصار على قوله ويا ابت ويا امت عطفا على يا غلامي ليعلم الوجوه الاربعة في يا ابي ويا امي من عموم يا غلامي واختصاص باقي الوجوه بهما من تخصيصهما بالذكر **ويا ابت ويا امت** طولت التاء في الخط كتاء اخت تنبيها على انها ليست متمحضة للتانيث بل مبدلة من ياء الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت بفتح ما قبلها دون تاء اخت ولكونها عوضا عن ما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف عاقده الخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضي الارجح الوقف بالهاء فتكتب بالهاء وجاء الوقف بالتاء فتكتب بالتاء لكنه يلزم كتابة المتن على خلاف الارجح **فتحا** اي مفتوحة **وكسرا** وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيها عليه قبل الفتح لانها عوض

عن

عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب الياء وفيه ان مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذي كان قبل الياء فلما عوض عنه الياء المقتضي لفتح ما قبلها انتقل الكسرة الملتزمة دليلا على الياء الى نفس الياء كما ينتقل في الاستثناء اعراب المستثنى الى غير وانما عوض الياء عن الياء تفخيما لاب وام لانهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء فالتاء فيهما لتا علامة هذا عند البصريين والكوفي يجعلها للتانيث والياء مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف على ما هو الوسط لفظا او تقديرا وما تضمنه قوله **ويا ابتا ويا امتا بالالف دون الياء** اذ لو كانت مقدرة لجاز اظهارها وللكوفي ان يقول مقام التفخيم ابى ان يصرح باضافتهما الى نفسه لبعد الساحة غيرهما عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت وامت لجعله في معنى ويا ابتا ويا امتا او لجعل ما سبق في معنى ويا ابتا ويا امتا او لجعل ما سبق في معنى بلا الف او عطف على فتحا اي وكائنة بالالف ومنهم من قدر بلا الف **وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم** نبه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد تعرف فيهما **خاصة** ينتقض بتانيث ام وتانيث عم ولو قيل المونث تحت حكم المذكر عرفا لافاد جواز يا ابن عمتي ويا ابنت عمتي مع انه لم يقولوا به **مثل باب يا غلامي** في جميع ما مر **وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم** اي بالفتح او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم ولو قال مثل باب يا غلامي وبالفتح لكان اخصر واوضح قالوا اجاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة استعمالها الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لانها اثقلهما اخذ طلبا للتخفيف وانا اقول يا ابن ام في معنى يا اخي الشديد الاخوة ولهذا اختير الام على الاب اذ لا تعدد الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا حميم الشديد القرابة وساغ استعمالهما في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي فعوملا معاملة يا اخي ويا حميمي ولما كان قصد الاضافة متعينة فيهما لم يتحاش عن التخفيف بالفتح بعدم مظنة الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد ولا تعاس الترخيم **وترخيم المنادى** اي ترخيم في المنادى ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط واما

مبحث الترخيم

عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا **وفي غيره ضرورة** قوله في غيره عطف على قوله بحسب المفهوم في المنادى وقوله ضرورة على جائز اي الترخيم في اثر الضرورة وترخيم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى وشرط ابن مالك في ترخيم غير المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا يرخم المعرف باللام وترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص عنده بلغة يا مي وصار الترخيم سنة في النداء لان المقصود المنادى له فيستحب الفراغ عنه لسرعة فانما يكون حسنا اذا كان مزيد اهتمام بالمنادى له او يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو اضرب يا زيد فاذا زاده شيء منهما يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء **وهو** اي ترخيم المنادى ينقطن ترخيم غيره اذ لا تفاوت الا في محل الترخيم او الترخيم مطلقا لانه السابق المطالب للبيان **حذف في آخره** اي آخر المنادى اخرج به الحذف في غير الاخير او اخر احد الامرين من المنادى وغيره وهو اولى من جعله للاسم والاوضح الاخصر وهو حذف اخره ولا يشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا بحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخر وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد ولذا حذفا وكذا تاء التانيث بخلاف حذف يا غلامي فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير **تخفيفا** اي لمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها ومن غير سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى كالحذف اعتباطا اي ذبح الشاة بلا علة على ما في كتب النحو لكن القاموس جعله بمعنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج به حذف في حر يد ودم لمتابعة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا جائزا كما في الرضي او قيد بعد التركيب كما في الهندي وحذف به قبل التركيب ويرد على التعريف على كل تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكوم واذكروا فانه لا يصدق عليه حذف آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح ما ذكرنا توجيها وان كان قويا

جزما

جزما بان يوسروا دخول بحور الليل اذا يسر والكبير النعال فان الحذف فيه لمجرد التخفيف **وشرطه** اي شرط ترخيم المنادى **ان لا يكون مضافا** حقيقة او حكما وشبه المضاف في حكمه في النداء وان لم يكن في حكمه في التوابع وقيل الاولى ان يقال وشرطه ان يكون مفردا واستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بمعنى ليس بمضاف ولا شبهه وهو ممنوع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم يا انت بحذف التاء على لغة يا ام لئلا يلتبس بنداء الادب يا ما وهذا الشرط مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ خذوا حظكم يا ال عكوم واذكروا واذا رخم المضاف فالشايع فيه الحذف من اخر المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف اخر المضاف **ولا ان يكون مستغاثا** لان الاستغاثة المطلوبة من المنادى المستغاث مطلوب فيكره الفراغ عنه بسرعة وهذا الوجه من الخصايص ولهم وجه اخر **وان لا يكون جملة** خلافا لسيبويه فانه يقول في يا تابط شرا يا تابط ويجب استثناء اسلمون من الجملة فانه صرح الرضي بانه يحذف منه في الترخيم حرفان ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان ولا منه وبالياء في اكثر النسخ ويفهم عدم جواز ترخيمه في قوله وفي غير المنادى ضرورة غير منادى عنده **وان يكون** بالنصب **اما علما زائدا على ثلاثة احرف** في بعض الزيادة على الثلاثة خلافا للفراء واتباعه والاخفش فانهم يشترطون الزيادة او تحرك الاوسط والكوفيون يكتفون بالكون علما ثلاثيا **واما بتاء التانيث** ولا اكثر من ترخيم المونث بالتاء على بفتح غير مرخم فيقال يا طلحة لا عتبا واللسان بفتح اخر المنادى المونث بالتاء لكثرة الترخيم وللنحاة هنا كلمات عرسه لرحا ولتها فعليك بالباب وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف التاء يوقف بالهاء لا محالة الا اذا الحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صاح ولا يجعل السادا اسما راسه صرح به اللباب ففي اطرق كرا شذوذ من حذف حرف النداء وترخيم غير العلم وجعله اسما براسه وانكر الرضي جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبقه الجوهري في هذا الانكار وهذا الانكار انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه رقية يصطاد بها الكروان فانه اذا قيل

عنده يخفض رأسها وتغمض عينيها حتى يصطاد فان كان في اخره زيادتان اى في جانب
اخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل ولا ظرفية الشئ لنفسه فتأمل في حكم الواحدة قال ٥
المصنف في شرح المفصل معنى كونهما في حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله
زيدتا معا عن نحو مرجانة وسعدانة فان النون والتاء لم يكن زيادتهما وبقوله لمعنى
عصبصب لليوم الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا لا لمعنى قال الرضي يريد بكونهما
في حكم الواحدة انهما زيدتا معا الا انهما معنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان
ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير كونهما في حكم الواحدة بانهما زيدتا معا
لاسقض بعصبصب وليس يقدح في كون الالف والواو علامتي الفاعلية كونهما مع
النون بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية او الجمع كما يفصح عنه تعريف
التثنية والجمع والالف والنون المزيدتان لمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى كونهما
لمعنى الا ان يحذف معهما معنى لا انهما موضوعان له حتى يشكل بالالف والنون فان
قلت في جانب اخر عربانة وموحانة زيادتان كذلك وهما الالف والنون ولا يحذف
منهما الا التاء قلت هما فيهما في الاوسط وانما يكونان في جانب الاخر لو لم يكن بعدهما
ما يجعلهما وسطا قال الرضي وهما تان الزيادتان يتبعه زيدان ومسلمون ومسلمات
ومروان وكوفي وصحراء وحرباء يعني به الملحق بالف التأنيث هذا ولا يشكل شملله
مع انه لا يحذف منه حرفي الالحاق لانه كعربانة فحذفها ان كان لك موحانة وكما ان
قوله في حكم الواحدة يخرج ما يخرج يكشف عن وجه حذفهما معا اللتام وبين
في توقيف الترخيم المرام **نحو اسما** عند من يجعله فعلا من الوسامة بمعنى اثر الحسن
يقال وسم ككرم وسامة ووساما فهو وسيم وهي بها وجمع الوسم وسماء مضموم
اوله كذا في القاموس وفيه وبه سموا اسماء يعني الهمزة فيه منقلبة عن واو مضمومة
كما في وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل كما في شمس
بضم اوله وبه ظهر ضعف ما في الرضي ان هذا القول مرجح على قول من جعله افعالا
جمع اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع واندفاع ما فيه من انه يرجح

كونه

كونه جمع اسم فانه لم يثبت في الصفات اسما بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما
منقولا منه وبانه لم يات قلب الواو المفتوحة همزة الا في واحد هو احد ولعل ما قال
المصنف في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر الكي لا ينافي جعله من الوسامة لان
الوسامة ايضا يحتمل ان يكون مأخوذة من الوسم **ومروان** بفتح النون على ما هو المشهور
فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية مرو بمعنى الحجارة التي يورى بها النار فهو
مثال لزيادة التثنية وقد تعرض لزيادتي الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتي جمع فلا تنزلان
منزلة الواحدة وذلك في سنون على ما صرح به الرضي وقال ترخيمه كترخيم ثمود لانه
لما تغير بناء مفرده فكانهما ليسا زيادتي جمع والظاهر ان سنون وارضون وعمران يكون
كذلك فينبغي ان يستثنى هؤلاء من تلك القاعدة **او حرف صحيح** الصحيح عند النحوي ما ليس في آخره
حرف علة واما الحرف الصحيح فلم نعرف فيه على اصطلاح وقد سبق الزمخشري في هذه *
العبارة ولا يبعد ان يراد الصحة من سقم الزيادة فيدخل في القاعدة مرمي ويخرج
سعلاة وسودد هذه الارادة جعل مقابلا للزايد وحمله الرضي على ما يقابل حرف
العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بان يكون غير تاء التأنيث
واعترض شارح اخر بخروج مرمي واجيب بان المتبادر حرف صحيح اصلي لان الغالب
فيه الاصالة ولا يخفى ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر
من العبارة الحقيقة وفرق بين المتبادر والمتبادر من الافراد فكن على بصيرة
من فور التحقيق ليحيي عن مزالق التضييق ولا تنس هذه الدقيقة فانها نعم الرفيقة
في سلوك طريقة الحقيقة **قبله** بلا فاصل اذ هو المتبادر **مدة** اى حرف علة ساكنة
مجانسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة لان مد الصوت يقع بهذه الحروف
ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك الا عند درس وحده فانه يمد الموت والحين
وقفا قال المصنف في الايضاح سواء مدة زائدة والا ورد مختار ومن قال المتبادر
من المدة الزائدة لانها الغالبة في المدة فقد عرفت ما فيه واو صلت
فحفظه ولا ينبغي ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية

مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع انه الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل
وان كان قبل الاخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة
للتنبيه على الحذف في القسمين من كونهما كالواحدة في القسم الاول وكون ما قبل
الاخر اولى بالحذف من اللاحق كما ذكره الرضي بل لقى الفها في كون الثاني مقيدا
بقوله **وهو اكثر من اربعة احرف** دون الاول لانه يحذف حرفان من سران ودمان
وبنون وقلون نعم لو تبع الجزولي وجعله قيدا للقسمين لم تتم تلك النكتة والرضي
نفر رجح مذهب عدم الجزولي وجعله قيدا للتالي ومع هذا غفل عن انه لا يمكن
جمع القاعدتين ولنا تابع اخر جمعها الان نحو مصطفون ومصطفين داخل
في القسم الاول دون الثاني واحترز بهذا القيد من سعيد وعماد فانه لا يجب
فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوز الفراء حذف الحرفين فيهما فالفارق بين الفراء
وغيره قوله والا بحرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد في سعيد وعماد
كما لا يجب حذف حرفين **حذفنا** اى الحرفان اسم الفعل لان حروف الهجاء مؤنثات
سماعية لجعل التأنيث لتغليب الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة الوهم على
الفعل الصريح **وان كان المنادى مركبا حذف الاسم الاخير** وما في حكمه فيشمل
سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم الاسم
المبني وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في آخره واو ونون والف ونون
لان مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في اخره زيادتان وليس المحذوف
فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثني عشر واثنتي عشر
فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النحاة لان الاسم الثاني منزل
منزلة النون من التثنية وهذا لا يجوز اضافته كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
لان المصنف خالفهم فيه والكلام مبني على مذهب ولو سيت البناء على مذهب
النحاة لامكنك بان يجعله داخلا فيما في اخره زيادتان في حكم الواحدة لان
الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلان منزلة الالف والنون للتثنية **والا**

اى ان لم يكن

اى ان لم يكن المنادى شيئا مما ذكر **فيحذف حرف واحد** وانما قدر المضارع مع ان ما في
الكلام يستدعي الماضي لان الفاء بظاهره يمنعه وافادة استمرار حذف الحرف الواحد
في الثاني وعدم تفصيل يطلبه سيما وفيه خلاف الفراء في جواز حذف حرفين من سعيد
وعماد **وهو** اى المحذوف **في حكم الثابت** وقيل اى المنادى في حكم الثابت بجميع اجزائه
ليلائم قوله وقد يجعل اسما برأسه ونحن نجعل قوله وقد يجعل عديلا لقوله
ياحار فلا يقتضي جعله هو ضمير المنادى قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف
من المنادى المرخم منسيا كما في المحذوف للعلة الا ان المحذوف
المنادى لاطراد الحذف فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار في حكم الثابت
على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذفه الواضع للعلة وجعله منسيا وبين
ما يحذفه المتكلم لا للعلة فان الاول يفارق في المعنى بدون المحذوف بخلاف
الثاني فان الحذف فيه يجعل ما بقي دليلا على ما القي فالظاهر ان لا يكون منسيا
للغة العليا على القياس دون السفلى كما ظنه **على الاكثر** اى على الاستعمال الاكثر
لانه اللغة العليا ولانه يمنع في كثير اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم نحو لما
قائم في ترخيم يا قائمة في مقام الالتباس وفي المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة
الا على سبيل الشذوذ كما في اطرق كرا فلا يقال في ترخيم يا صاحب يا صاح **فيقال**
ياحار بالكسر في ترخيم يا حارث **وفي يا ثمو** في ترخيم ثمود ولا يتحاشى من كون الواو
في الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب قلبه ياء في اسم معرب في الاصل **ويا كرو** في يا كروان
ولا يتحاشى من عدم قلب حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبلها من غير ان يكون
بعدها الف والمراد انه فيقال على الاكثر بقرينة معادلته بقوله وقد يجعل الدال
على العلة فهو في حيز التفريع والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير تغيير
وينبغي ان يقيد بما اذا لم يؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كما في اسحار على وزن
احمار اسما لنبت مما ليس للمدغم حركة في الاصل فانه يحرك الثاني فيه بحركة ما قبل
الساكن فيه الاول عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح وكما في راد ممانا

المدغم في الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب ان تستثني فيه نحو قاضون فانه
يقال عند الجمهور يا قاضي لانتفاء موجب حذف الياء اذ المصنف حال الفهم فيه وقال
يا قاض بالضم وقد يجعل المنادى المحذوف او هذه الامثلة اسما برأسه فيقال
يا حار بالضم ويا ثمي بعلل الواو وياء وبا كرا بعلل الواو الفا والاولى ان لا يذكر
في الفرع كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم
وكرا شاذ وكانه مع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيد
بان لا يودي جعله اسما برأسه الى ما لا نظير له كما في طيلسان على لغة كسر اللام
فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند المبرد والمازني خلافا للسيرافي لانه لا اسا
عروض وزن لا نظير له ويويد المبرد امتناع ان يقال يا ثمو على هذه اللغة لانه
يودي الى ما لا نظير له فلو لم يقيد بالعارض لجاز يا ثمو كذا لا يجوز ترخيم حبليان
عند المبرد على هذه اللغة لانه يودي الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى لغير
التأنيث لان المنقلبة عن الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها
السيرافي يجعله حينئذ فعلى وبعول لا مالا وبعدم النظير له لا يبر شي عرض وان
كان الياء في حرفين ثانيهما حرف علة يجعل ذات ثلثة مراد بمحذوف اذ لم يعهد ثنا
في ثانيه حرف علة في المعرب وما في حكمه والمنادى في حكمه فيقال في ترخيم شاه
يا شاه برد الهاء المحذوفة اذ اصل شاه شاهة وفي ترخيم شيه يا وي وان لم يكن
ما يرد تضعف حرف اللين فيقال في ترخيم المسمى بلات يا لا ويشكل ان الترخيم لسرعة الفراغ
عن المنادى وفي هذه الصور لا يجعل هذا الفرض فالقياس منع الترخيم وتفصيل الترخيم
على اللغة السفلى من خواص من له الباعة الطولى في المباحث التصريفية وقد استعملوا
اي العرب لان الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي ذلك دون استعمال النحاة صيغة
النداء اختاره على يا مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب ملحق بالمنادى
ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول فيه خمسا وعلى ان صيغة
النداء ينصرف الى يا لانه المشهور في النداء ولذا لم يستعمل في نداء دخله غير النداء

حتى

مبحث المندوب

من الاستغاثة والندبة والتعجب سواها ولك ان تريد بصيغة النداء ما هو على هيئة
المنادى كما يلائم قوله في المندوب وعلى الاول يجب جعله بتقدير في ندبة المندوب
وهو اي المندوب المصطلح كما يقتضيه قوله وحكمه الى غير ذلك ففيه استخدام اذ
السابق ما هو مستعمل فيه صيغة النداء لا المصطلح المتفجع عليه في الصحاح تفجع له
توجع وفي القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد من تضمين التفجع معنى البكاء حتى
يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عد محاسنه وبكى عليه وقد اخرج بقوله بيا
او وا نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة بيا من بين حروف النداء وقد
اخل بجمع التعريف حيث لم يصنه عن خروج المتفجع به نحو واء بلاه واحزناه واكربا
ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه او به ومنهم من جعل قوله عليه على اي المتفجع بيا عليه
فدخله الجميع لان الميت يتوجع لاجله لفقده والحسرة والويل يتفجع لاجله لوجوده
ولا يصح حينئذ قوله ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا كان متفجعا
والظاهر ما ذكرناه ولا يبعد ان يقال واحزناه واثبوراه منزل منزلة الميت لان
الهلاك كانه محبوب يبكي على فقده وكذا الحسرة لانه كانه مات الحسرة حيث لا يمكنه
قضاها كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل
عن الجزولي انه منادى على وجه التفجع كانه قال يا محمداه يقال الى مشتاق اليك
ومنه قولهم في المراثي لا تبعد بفتح العين اي لا تهلك كانهم لعنفهم عوت الميت
تصوروه حيا هذا والاقرب عندي جعله منادى مستغاثا كانك تستغيث بالميت
ان يغيثك في فراقه وكذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور كون المتكلم مضطرا فيه
مستغيثا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة واختص بوا الظاهر واختص به والكنه قد دخل
الياء على المقصور يتضمن معنى التمييز فكانه قيل واختص به واتميز به او تميز المندوب
بوا اختصاصا به كما في الشروح واختص المندوب متميزا به بوا واه اذ ليس هذا
الاختصاص للمندوب بل الاختصاص وابه ولك ان تجعلوا مقصورا عليه ويكون
المعنى واختص المندوب في مقام الالتباس بوا بمعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون

بعينه ما في التسهيل ويجب ايلاه وا عند خوف اللبس واقرب منه ان تعبيره بانه
اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا اذ الندبة بيا استعارة كما افاده قوله وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب اذ الندبة بيا يجوز لا يمنع اختصاص المندوب بوا وعلى
هذا لا يتجه على قوله واختص بوا ان وا قليلا ما يستعمل في النداء على ما في الرضي
وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى الاظهر الاخصر وهو كالمنادى في الاعراب
والبناء يعني يبنى المفرد المعرفة منه على ما يرفع به اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا
بابن مضافا الى علم اخر ويفتح وجوبا اذا لحقه الالف واختيارا اذا وصف هذا
الوصف وفيه رد على الكوفي المجوز يا زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر
هذا المقام نحده ودع ما فرته الاقوام يقال حرا هما توابعه وهو ايضا
كحكم تابع المنادى ولا يبعد ان يجعل قوله وصاان كنت زكيا مدركا لما لم يكن
جليا فيقول من احكام اعراب المنادى متابعة التابع له في غير البدل والحية
ومن احكام بنائه على ما يرفع به متابعة التابع المذكور لما يرفع به ولما كا
متبادر الوهم انه يكون نكرة غير معنية مطلقا كالمنادى تداركه ما سيجي
انه لا يندب الا المعروف ووجه كونه في حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند
المصنف حمله عليه لمشاركتهما في كونهما مخصوصين بحرف النداء وما شبهه
ولك اي جاز لك زيادة الالف في آخره حقيقة او حكما بجعل آخر المضاف
اليه في حكم آخره كما يرشدك اليه بقوله واعلامكيه وكذلك آخر الصلة كما
في وامن حفر بير زمزماه وفيه رد على الاندلسي ايجابها في الندبة بيا لئلا يلتبس
بالمنادى اذ رفع الالتباس لا يوجب الانحصر قرينة وهي لا تنحصر فيها واذا زدت
الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين يحرك بالفتح
حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف الساكنين عند الجمهور وان كان ساكن
يحذف فان كان متحرك الاصل كما في وا قاضي يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك
الاصل فان كان الياء يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يزاد الالف

ويكتفي

ويكتفي به اتفاقا فتقول في المسمى با ضربوا واضربوه والمصنف سوى بين الالف وغيره
فتقول في يا غلامي بالفتح يا غلامياه وفي يا غلامي بالسكون كذلك عند من
جعله متحرك الاصل او يا غلاميه بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والمصر
ذهب الى ان الواجب يا غلاميه سواء كان الاصل في الياء السكون او الحركة لان
السكون العارض فيه كالاصلي ومنعه الرضي بسند واقاضاه وله ان يقول ان السكون
العارض الذي لا يبين عروضه ونسيه الامر فيه كالاصلي وسكون يا قاضي ليس كذلك
وان خفت اللبس بزيادة الالف ومنعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف
وزيادة مدة تناسبها او قلب الالف بتلك المدة وقوله نحو واغلامكيه بحملها
وبردها مدة كانت محذوفة ان كان ما قبله ساكن كما في واغلامكموه فان اصل
ضمير جمع الخطاب مع الواو ويدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص بما في
آخره حركة بنائية وما في آخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الا الالف فتقول في
واضرب الرجل بالرفع وواضرب الرجل بالنصب واضرب الرجلاه فيحتمل ان يكون
اختيار واغلامكيه للتنبيه على وجوب الحركة البنائية بقي ان حفظ الحركة البنائية
بزيادة مدة تناسبه لا يخص مقام اللبس عند المصنف بل لا تصح زيادة الالف
فيما في آخره حركة بنائية لا تقبل الالف ويجب العدول الى مدة تناسبها ولك الهاء
في حال الوقف لما ادهم الكلام السابق انه تبع الكوفي في الحاق الهاء وقفا ووصلا
في السفر وغيره صرح باختصاصه بالوقف فلا يرد انه على الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة
الى هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء مع يا لئلا يلتبس بالمنادى المضاف
الى ياء المتكلم وقوله عجب جدا حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف
الى ياء المتكلم مميزا للمندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب يضاف
الى ضمير المخاطب على خلاف المنادى ولا يندب اي لا يجعل مندوبا متفجعا عليه لا مندوبا
متفجعا به كما عرف ولك ان تريد انه لا يبكي بعد المحاسن والتسمية الا على الاسم المعروف
فيلزم منه ان لا يقال واحزناه الا للمعروف لانه لا يقال واحرناه ولا يحتاج

الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعنى بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف
عند من يشاهد جزع المتفجع لتعذر سوا كان مشهورا اولا فلا يقال وارجلاه
وامتنع مثل وا زيد الطويلاه معنى يمتنع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة اللحاق
بالمضاف اليه الذى هو غير المنادى ذاتا ومفهوما قال الخليل وسيبويه بل الواجب
وا زيداه الظريف وفيه نظر لانه لا يوقف على الموصوف والقياس ان يصح الالحاق
بصفة ايها لانه المقصود بالندبة فيقال يا ايها الوحيداه خلافا ليونس فانه يلحقها
آخر الصفة وقيل يجوز يا زيد من بحمداه ونحن نقول هذا الخلاف من غير صفة هى جملة
فالمتفق يا رجلاه حفر بئر زمزماه لانه مضارع للمضاف على ما عرفت فلا يتجه ان
يقال مع يونس الحاق علامة الندبة فى يا من حفر بئر زمزماه من غير متفرقة بين
الموصوف والموصولة قال الرضى يلحق علامة الندبة اخر المضاف اليه والمضارع للمضاف
واخر الصلة وهذا يشعر بان الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر فى بحث نداء
المعرف باللام موافقا للمصنف ما دل على انه المضارع للمضاف وقد نقلناه لك وتمسك
يونس بانه قد ضاع لرجل قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه فى القاموس الجمجمة بالضم
القدح من الخشب والخف ومن العجب انه فسره المصنف فى الايضاح فى هذا المثال
بالراس وجوز حذف حرف النداء الا اذا كان مع اسم الجنس قيل المراد به ما لا يوصف
اى ويرد عليه يا غلام رجل فانه لا يوصف به اى مع عدم جواز الحذف والها الرجل
فانه حذف لان المقصود بالنداء الرجل مع انه وصف به اى ولذا لا يحذف من يا اى
اهذا لان المقصود بالنداء ذا ولا يحذف من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه
الرضى ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به اولم يتعرف والمراد الاسم مقصود
بالنداء وهو احد هذه الامور ليفيد الامتناع فى يا ايهذا والجواز فى يا ايها هذا
الرجل حين قصد نداء الرجل وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود
بالنداء ذا ايضا على ما فى الرضى ولا يعلم جواز الحذف فى يا هذا الرجل كما يقتضيه
واسم الاشارة خلافا للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والظاهر

معهم

معهم الا انه بالم يوجد فى استعمال العرب اولوا الا انه يجعل هؤلا خبر اسم والمستغاث
والمندوب لا يعرف منه انه لا يحذف وامن المندوب لانه لم يعد المصنف وا من حروف
النداء نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل نبه بالتمثيل الثانى على ان المراد هو
المقصود بالنداء لا ما يكون اى اسم جنس والاستثناء قاصر اذ لا يحذف من
لفظة الله ايضا ولا ينفع انه يحذف مع تعويض الميم المشددة فى آخره فيقال اللهم
لانه يجب الحذف ح والمتبادر فى كلامه ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز
مطلقا لا مع شرط فيجعل داخلا تحت جواز هذا الشرط اصلاح ساه اقرب من
افساده فالوجه ان يقال اكتفى بكونه معلوما من قوله وقالوا يا الله خاصة على ما
بيناه لك ولما كان يجب حذف الحرف مشتركا بين النداء والمندوب آخره عن المندوب
وكان عليه ان يقدم بحث حرف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف
الحرف والمنادى وشذ اصبح ليل قاله امرأ القيس وكان مبغضا للنساء مكروها
عندهن سالت الليل اصباحه لتنجى عن مضاجعته فصار مثلا وفى افتد مخنوق
قاله من احد سلبه السارق فى طريق عاقلا وخنقه يعنى اعطنى فديه وخلص نفسك
عن يدى فصار مثلا وفى اطرق كرا وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف فى امثال
هذه قبل الضرورة امثالا وبعدها امثلة للوجوب اذ لا تغير الامثال فلا يرد ان
على قاعدة جواز الحذف واقبل قوله وسدا الى آخره جواب سئوال اتجه على استثنا
اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جا الحذف وجوبا
على سبيل الشذوذ وهما يحذف فيه وجوبا نداء لفظه الله وقد مر ومنه الاختصاص
وهو نقل اى وقع منادى عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على صيغة
الندائية من غير تغيير بعد احدى ضميرى المتكلم وقد يزاد فيه على قصد التفاخر
او التصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص
اى بهذه المعاملة لان شانه البروز فى لباس هو لغيره لانه المنادى صورة وليس
منادى فسهل جعله لغيره ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية

لعله قاله امرأة امرأ

فقولك يا ايها الرجل فى معنى مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير
المتكلم وليس مخاطبا وقد يكون اى منادى مضاف هو فى الغالب لفظ معشر واله واهل
وبنى وندر غيرها حتى قصره ابو عمرو وقد يكون فى ذلك معرف باللام او علم وفى
الحديث نحن معاشر الانبياء فينا بكء اى قلة كلام كما فى الرضى ويحتمل معنى الفقر
وهو فى الاصل قلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقوى للنزيل والنزيل الضيف وجاء
نحن تميما يكشف بنا الضباب اى الظلمة وهو فى الاصل جمع ضبابة بمعنى سحابة
يغشى الارض كالدخان ينكشف بارتفاع الشمس والاختصاص المقصود سلك
الامور الثلاثة لا يخص ضميرى المتكلم بل يجى بعد الخطاب ايضا نحو سبحان الله العظيم
بالنصب وقد يجى المعرف باللام والمضاف بعد السبب ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت
به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب وقد يأتى منكرا ايضا على قلة لا لقصد الاختصاص
بل بقصد الذم او المدح قال المصنف ما سوى اى منصوب بتقدير فعل مناسب
للمقام من اعنى واخص وامدح وارحم ويحتمل غير المعرف باللام من ذلك النداء
وقال الرضى الحق اجراه مجرى واحد فى النقل عن النداء والمعرف باللام وقع منادى
هنا لالتزام حذف حرف النداء المنافى للام وعدم قصد النداء ولذا يبنى على
الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف ما يقتضيه من النداء فعاد الى اصله من النصب
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا بالتخفيف يا اسجدوا اى يا قوم
اسجدوا واما قراءة التشديد فلا حذف بل يسجدوا مضارع منصوب بان مدغما
نونه فى لا وقد نبه بقوله قد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وقلة الحذف
لا تخص المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواه فى التسهيل
ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والتعجب منه والمجاب
به والباقى محذوفا عامله ونبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف تسامع كونه
مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيا وذلك بعروض تزيد مقصود به به للمنادى
فى الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عمدتها وقد يحذف وجوبا كما فى

ماللما

ماللما ويا للدواهى فانه فى تقدير المنادى عند المصنف وان جعل القوم المنادى
نفس الما والدواهى اللهم اجعلها تمة بداية ندا المنادى الى الجنة وصفحات
تصورها اقلامنا تحفظنا من النار كالجنة الثالث من الابواب الاربعة لوجوب
حذف عامل المفعول به ما مفعول به اضمر عامله على شريطة التفسير الشريطة
فعيلة بمعنى مفعول والتا للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقوله
من الجارى على موصوف محذوف هو العلة واضافته الى التفسير وعند الكسائى
والفراء لم يضمر العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره لو صح
تسليطه عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده ففى زيدا
مررت به جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت به لسده مسده
والبصرى جعل زيدا ضربته نظير ان امرا هلك فكما ان هلك ليس عاملا فى امر
وضميره على ما هو المراد واشير اليه بقرينة حمله على قوله الثالث فى زيدا ضربته
ليس بعامل فيهما وقد :. مسالك ان الكوفى يجعل زيد قائم فاعلا فتذكر وهو لم
يرجع على ما اضمر الى آخره بمعنى مفعول به اضمر لان الفاعل لن يتقدم على الفعل
باتفاق من النحاة على ما فى الرضى فى هذا لان التعريف يعم المفعول به وغيره
ولا الى ما اضمر الى آخره بمعنى شى اضمر عامله على شريطة التفسير لان التعريف
اخص منه لشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما اضمر لا المعنى
منصوب اضمر الى اخره يتم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا صح منه
فى المفعول فيه وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير وخبر كان نحو زيدا
كنت اياه ولذا قال كل اسم ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكد العموم بلفظ
كل وهذه من الفوائد الخاصة لادخال كل فى التعريف فزت به وان خفى على
كل من قال المراد بقوله لنصبه النصب على المفعولية كما هو المتبادر لخرج زيدا
كنت اياه لم يتفطن ما اباه وفاته المستفيض تخصيص الجنس فالاحق بهذا
الغرض تخصيص الاسم بالمفعول بعده فعل او شبهه قال الرضى لم يرد بالكون

مبحث ما اضمر عامله

بعده والكون بلا فصل لجواز زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه ويعني
بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يسلط على ما قبله
وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقدير الفعل
ولا ترك شبه الفعل بما يعتمد عليه هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يعني ان الفعل ما يعم الكل
ويخرج ما يخرج بقوله لو سلط عليه وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه
وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليط على الاسم لا يمنع ما يناسبه من الفعل فلا
مانع في ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضربت زيدا
لان ضربت مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان وبنصبه لو سلط عليه مشتغل مبحث الاشتغال
افرده لكونه وصفا للمرد وبين متعدد لا المتعدد عنه متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى
الاعراض بضميره او متعلقه اي متعلق الضمير او الاسم ولا ينحصر في المضاف الى الضمير
بل لا يكاد ينضبط فيه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا اكرمت رجلا ومنه الموصول
نحو زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه المعطوف عليه للمضاف الى الضمير نحو زيدا
ضربت عمروا واخاه ومنه المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فتفطن
وتمكن من استخراج ما تمكن الفطن تفصيله فان المتوقع من الزكي ان يكون على
تامله تعويله ولا ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال
باحدهما لكان عاملا في ذلك الاسم ولذلك ترى الرضي بعد قوله بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لغوا اذ يخرج كلما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او
متعلقه لكن يصرف عن هذا المتبادر التمثيل بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به
اذ لم يشتغل ضربت عن زيدا ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه
الاعراض عنه اما بالاضطرار كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا اضربته على
انه لولا ذلك ايضا لما ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المعتبر اعم من ان
يكون نفس المقدر او ما يناسبه المقدر فقول الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال
هو كل اسم بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلط هو او مناسبه لنصبه واورد على

قوله سلط عليه الى آخره امران اخران احدهما انه لا يخرج به شيء اذ كل ما فيه مانع
عن التسليط يصح في حقه انه لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو تقتضي انتفا التسليط
فلا يصدق التعريف على شيء من المعرف اذ في الكل حقق التسليط اذ في زيدا ضربته
سلط على زيد واجيب عن الاول بتقدير وصفا اي بعده فعل او شبهه يصح تسليطه
عليه لو سلط الى آخره وعن الثاني بتقدير تقييد التسليط اي لو سلط عليه لفظا
والتسليط في افراد المعرف هو التسليط تقديرا والنظر الصائب الذي لا يغيب عنه
طريق الصواب لا يعبا بالشيء بمثل هذا الجواب ويجب عن الاول ان لولا انتفا الجزاء لانتفا
الشرط فيجب ان يكون انتفا النصب لانتفا التسليط وفي ما يمنع التسليط ليس
التسليط بل لامتناعه وعن الثاني بان في قولنا زيدا اضربته لم يسلط على زيد فعل
بعده بل فعل آخر مثله ولا في زيدا مررت به ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل
مثل ذلك المناسب واورد عليه زيد ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
ولو سلط عليه لنصبه واجيب بان المراد التسليط بمجرد قطع عمله في الضمير او
متعلقه وزيد ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل الابتداء
فيه وفيه انه لا بد في زيدا اضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر في زيد
فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف بتقدير المنصوب لئلا
ينتقض بقولنا ان زيدا اضربته واعلم ان تحقيق هذا القيد يستدعي معرفة موانع
التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه بين الاسم والمفسر
من كلمة ان مفتوحة مكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى وكذا حرف الشرط
وحرف التحضيض والا للعرض او التمني ولام الابتداء وكلمة ما من جملة حرف النفي
وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها بخلاف الفاء في جزاء اما فانه لم يقع
موقعه لاستدعا اما تقديم ما في حيزه عليه ليفصل بينه وبين اما وبخلاف الفاء في
جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجيء في بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة
ما التعجبية والمضاف نحو زيد حين تعربه تموت وكلمة الا نحو ما زيدا الا اعطيه كذا

واما كون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو زيدا احسن به او صفة له لكن
الاسم نحو رجل ضربته او صلة له نحو ايهم ضربته او جواب قسم بعده نحو زيد والله
ضربته واما كون الفعل الذي بعد ذلك الاسم مسندا الى ضميره المتصل نحو زيدا
ظننته منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا
ارجاع ضمير المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير
رفعه من جملة اخرى نحو الزانية والزاني الاية على تفسير سيبويه وسياتي ومن
الموانع ما التمست وهو ان يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع
مثبت نحو جاني زيد وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله في تقدير ويضرب عمروا
لامتناع كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع
الاسم في هذه الصور واجب واذا اعس هذا اتضح لك حال ما تمة هذا
المبحث من قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه الى آخر الباب وانما قال او مناسبه
لئلا يخرج عن التعريف زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا جلست
عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيدا مررت به الا المرور من غير تجاوز الى
جاوزت زيدا وكذا في زيدا جلست عليه فالوجه ان يقدر نفس هذه الافعال
عاملة في المنصوب فكنت قاصدا في زيدا ضربت غلامه الى ضربت زيدا
اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به الى مررت زيدا فنصب
زيدا بنزع الخافض وكذا في زيدا جلست عليه بتقدير جلست زيدا بنزع الخافض
لا تقل نزع الخافض سماعي لانا نقول فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا
ما شيك الى ذروة الكلام فان ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب
للقول السديد من الرفيق الرشيد لا تكن في ربقة التقليد فتبقى في الزمان المديد
في البعد البعيد عن قبول الحق الذي ليس عليه مزيد فان ما يلقي اليك لمن له قلب
او القى السمع وهو شهيد مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضرب غلامه
وزيدا جلست عليه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن تقدير

مرادفه فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم
تقديره والا فقدر الملابسة التي تعم كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب وجوب
التقدير فلا يراد انه فانه احسن ترتيب هو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن
الفصل بينهما لمثال المشتغل المتعلق ينصب اي ما اضمر عامله بفعل يفسره ما بعده
فاوضحه في الامثلة المذكورة فقال اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست
وقيل ضمير ينصب الى زيد وبه نبه على حال الكل وانما صرح به ردا على من جوز
خشب قطعته تقديرا فقطع خشب متمسكا بقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته
واذا اهلكت فبعد ذلك فاجزعي وعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل
المذكور على ما مر وما لا يمكن تسليطه وجب تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل به
المفسر بعد الا نحو زيدا لم يضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتا
الا ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر
موقع الاسم المشتغل به من المفسر واما بعد الا مثبت اذا كان مفعولا لان
الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكره الرضي وفيه بحث
لانتقاضه بقولنا ان توفي انفقت الا اياه فان ما بعد الا منفي ليكون المقدر
منفيا اي ان لم انفق توفي نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير المناسب
دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون منفيا ويجب
ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا الا عنه ليصح ترتب الجزاء عليه وهذا يندفع انه
ومما لا ينبغي ذكر المقدر من المفسر كما في هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف
لئلا يلزم التفسير وكذا يجب ان يقدر في زيدا جلست عليه لابست زيدا بالجلوس
عليه وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا بضرب غلامه هكذا احقق المقام واحفظه
فانه من شوارد اولى الافهام ويختار الرفع اي الرفع المنصوب الذي كلامنا فيه
فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن المبحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه
ولذا لم يبحث عنه ولك ان تجعل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوحية

النصب فيكون اشد دخولا في المبحث بالابتدا اشارة الى عامل الرفع او الى المعنى
المقتضى فيكون بمعنى كونه مبتدا ويكون فيه بيان الرفع على وجه متفق من الكلام
واحترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو ما امر فانه لا يجوز عند البصرى والكوفى
المجوز لا برجحه وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع وهو الاستغنا عن حذف
العامل فيوافق بيان اختيار النصب في ذكر الجهة وقال الرضي بين عامل الرفع
وفعل التوهم ان عامله فعل كما ان الناصب فعل ولا اظنك متلفتا الى ذكره بعد ما
ذكرنا لك عند عدم قرينة خلافه اى خلاف الرفع وهو هنا الابعد والنصب
فالاوضح الاخصر عند عدم قرينة النصب واورد انه لا يوجد هذا الوقت لان
المفسر الذى هو قرينة النصب موجود لا محالة ويدفع ان المفسر من حيث انه
مفسر قرينة النصب لا ذاته واللازم ذاته دون الحيثية ولم يتفطن له الرضي فاجاب
بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون
وهو يوجب تاخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه
الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغنا عن قوله او عند وجود اقوى منها
واختلال ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا عن قرينة خلاف اختيار
الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف لترجحه بالسلامة عن الحذف على
ما قيل وبكونه عمدة وسقا ما ابتدى به الكلام مبتدأ او لكون العامل محققا لا مقدرا
على ما يقول ويعارض الاحمر رجحان العامل اللفظى على المعنوى ويتجه ان في الرفع
خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت بعدم قرينة الخلاف
والرفع مختار لوجود الاقوى لا محالة والاقوى ينحصر في اما هذه ولا ثالث
لهما كما يوهمه قوله كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة فالاخصر الاوضح او مع
اما غير الطلب واذا للمفاجاة واما هذه لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية
التناسب في العطف او في جواب السؤال الفعلى واذا لا يجامع الا الاولى ووجه
رجحان قوة اما في اقتضا الرفع على قوة رعاية التناسب في اقتضا النصب اما قيل

ان

ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره الرضي وسوى بين الاسمية والفعلية واما ما قيل
ان اما كونه ما ساعن مهما وهو اسم التزم بعده الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم فاذا وقع
المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعد ما ظهر وقال الرضي ليس اما مرجح الرفع في الحقيقة بل
دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استيناف قاطع لما بعده عما قبله فلا معنى لرعاية
التناسب فيها وقد انكر جواز النصب بعد اذا بحكمهم في بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدأ
بعده فمآل كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول وتوجيه
اذا المفاجاة على ما قالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورد عليه انه مناقض لما نقل عن
بحث الظروف ووفق بينهما تارة بان مرادهم بلزوم المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة
بان المراد اللزوم في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضي في وجوب
النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه واعلم ان المصنف لم يحصر القراين فيما ذكره بل ضبط
ما وجده لمن يجد زائدا فزده فان المبحث اجتهادى ومما اذا في التامل اليه كون المفسر
غير ناصب بل ما يناسبه لان فيه كلفة ما لا يوازلها ترك التناسب فتامل ويختار النصب
بالعطف على جملة فعلية هذه اضعف قراين النصب وما يليه اقوى منه صرح به الرضي وكانه
قدمه لتعارن ما يجتمع معها من قراين الرفع ويكون اقوى منها فيتذكر المتعلم بعيد اختيار
النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى منها من قراين الرفع ونبه بقوله للتناسب على انه
يجرى في كل ما يراعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل
بخلاف الرافع للفاعل فقط صرح به الرضي في بحث استوا الرفع والنصب فيختار النصب في قولك
زيد ضارب عمروا وبكرا يضربه كالوقوع في جواب سؤال فعلى فالمختار في جواب ايهم ضربت
زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجبية ليخرج من نحو احسن بزيد او عمرو ويضربه
لانها الجمود فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضي بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية
لا معطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشا وذلك ينافيه في المثال فيجعل المثال
احسن بزيد والله احمده ومن قراين اختيار النصب ما استخرجته وهو ان تكون الجملة في
موقع الحال ولا واو معها وانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون

الواو نحو جاءني زيد عمروا قد ضربه وبعد حرف النفي هذا القدر من هذا البحث واما ان حرف
النفي الذى يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها ففى مبحث
آخر فلا يتجه انه يجب بعد حرف النفي على ان منع حذف فعلها ممنوع وحرف الاستفهام يشعر
كلام الرضي بان الاولى وهمزة الاستفهام اذ لا يجوز مثل زيدا ضربته لان هل اذا دخل
جملة فيها فعل لا يرضى الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو
وضاربه فانه في تقديرها هل ضارب عمرو زيدا كما يختار في ازيدا عمرو وضاربه نعم لو تم
ما ذكره التسهيل انه يجب النصب بعد استفهام بغير الهمزة يتم ما ذكره وعبارة المتن
قاصرة على مذهب سيبويه والجرمي انه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته لان زيد ضربته
خبر المبتدأ خال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد ضربته النصب فلا يصح اطلاق
التعدية ولا تقييدها بكونها بلا فصل بل لا بد من تفصيل بان يكون بعدهما بلا فصل او
بالظرف بان يكون نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا ويجعل انت ضربته
بتقدير اضربت زيد ويجعل انت فاعل فعل محذوف وانما قال بعد حرف الاستفهام
احترازا عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله
الرضي بان كل خبر في شيء لحقه لزوم اصله المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام
الدخول على الفعل وهو منقوض باذا الشرطية فانه متطفل لحرف الشرط وقد جاز اهماله
من لزوم الفعل ولم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيدا ضربته
واذا الشرطية بخلاف اذا المفاجاة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الغالب للفعل ولم يجب
النصب كما ذهب اليه المبرد وخطأ لمرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستوا
الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الاسمية فعلية وحيث لا حيثما زيدا ضربته وحيث
حيثما ضربت زيدا كما في الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية اذ لا يختار
النصب في اجلس حيث زيدا ضربته وانما يختار في حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب
المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس لتضمن اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه وفي الامر
والنهي اى في وقت الامر والنهي بعده وهما كما ترى وكان الاظهر وقبل الامر والنهي

او

اذ هي اى ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم الذى قبل
الامر والنهي مواقع الفعل اى مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل والاولى نصب ذلك
الاسم بتقدير الفعل قبله فيقع الفعل في هذه المواقع ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم
وفيه بحث لانه بالنصب في ازيدا انت ضاربه لا يقع الفعل بعد الهمزة بل الاسم فانه في تقدير
ازيدا انت ضارب الا ان يقال الاسم الفاعل في حكم الفعل فتامل ومما ينبغي ان يعلم ان كون
هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى هذه الامور طالب الفعل والا لا ينتقض بالتمني
بل لان للوضع جرى عن هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه وانما في حرف الشرط
والتحضيض فلا يرد التمني لانه لم يعمل لمقتضى طلبه فهذا امر كور على السماع صرح به الرضي
في بحث وجوب النصب وعند خوف لبس المفسر بالصفة يريد ان نصب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ولا لان البحث عن حاله فاطلاقه المفسر على ظاهره ولا حاجة الى
تاويله بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصبه اولى لاحتيج الى التاويل وهذا
المصنف على الزمخشري وقد افاد بادراج الخوف انه عند تعيين الالتباس لعدم امكان
نصب القرينة لبس النصب اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذى يرجح النصب ما كان
يفوت معه المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحترز عن
احتماله ولا يخاف منه وبهذا اظهر موضع لوجوب النصب وكانه اكتفى بالاشارة
في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اذ
على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة ويعد ان كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر
وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره
ان بعض الاشيا غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما اعترض به الرضي بان الشيء
اعم من الموجود فلا بد لوجوده من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه
بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا ووجه الدفع ان الوصف
الذى يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضي ان المخلوق
المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارة غيره لان الاعتزال المثبت مخلوقا لغيره

تعالى لانا نقول ليس على المصنف الايراد ومثال مستقيم على مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الاية عند المعتزلي انهم بحقيق المقام يقتضي ورود اعتراضه فان تفسير الاية وظهور مقصوده دائر على تحقق الحال والاستدلال على ان جميع الموجودات مخلوق له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود رفع او نصب ويمكن ترجيح النصب بانه يفيد كون الاشيا بقدر باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر حصرا او حينئذ لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه بقدر بجعل اللام للاستغراق ان لم يلتبس **ويستوي الامران** اى الرفع والنصب من غير فضل احدهما على الاخر ومنهم من قال اى يستوي الامران في الاختيار فان ما قصدته هو المختار فكلام لا يصدر مثله بالاختيار **في مثل زيد قام وعمروا اكرمته** اورد مثالا اورده سيبويه من غير اصلاح لانه صار من مطارح الافكار فقال السيرافي ونعم القول قوله انه في تقدير عنده او في داره والا لم يصح عطفه على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير لزيد فكذا في عمروا اكرمته فلا يترجح نصبه بترجيح عطفه على قام على زيد قام بقرب المعطوف عليه وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل ممتنع قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او في داره فيترجح الرفع المستغني عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو وفي دار زيد لا بد من تقدير عنده سوا عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا المثال من غير تقدير ضمير في الثاني وظاهر كلام سيبويه محفوظ لانه ورد في القرآن نحو والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها فانه نصب السماء ويرفع وهنا اشكال قوي وهو انه وجه استوا الامرين بانه على

تقدير الرفع يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح النصب بقرب المعطوف عليه فان عمروا اكرمته اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما لا فصل بينه وبين قام فلا معنى فلا قرينة ودفع بان المراد انه اقرب الى اول قام من اول زيد قام والرفع كما ترى بعدم النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب في شيء من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة عمروا اكرمته من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة من خلاف الاصل على ما عرفت فينبغي ان يرجح النصب قال الرضي يترجح في مثل زيد قام وعمروا اكرمته زيد ضارب عمروا وعمروا اكرمته دون زيد قائم وعمروا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول في حكم الفعل دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد ايضا الفاعل نحو زيد مصري حماره **ويجب النصب بعد حرف الشرط** هي ان ولو واما عند المصنف وقد سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذ ما اسم عنده على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المعمول له اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة الى الاستثنا لو كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة التفسير لهذا التقرير **وبعد حرف التحضيض** وهي الا مشدده لا غير عند غير الخليل ومنهم المصنف ولا يرد انه فات المصنف الا للعرض لانه يجب النصب بعدها على ما ذكره الاندلسي فيقال الا زيدا اكرمه بالنصب لا غير لان المصنف اختار مذهب السيرافي كما اختاره الجزولي من ان حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فعنده الا للعرض مما يختار بعده النصب كسائر حروف النفي **مثل ان زيدا ضربته** انما اتى بالماضي لما مر في بحث حذف فعل الفاعل ان حق المفسر للشرط ان يكون ماضيا وعند المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم **والا زيدا ضربته** هذا متفق عليه وعدوا قوله وست ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها شاذا او مما استخرجنا ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه يجب

النصب لعدم صحة وقوعها مبتدأ وان يكون الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره لفظة كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع يكون للعموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفي سلكه ازيد ذهب به واخواته **وليس مثل ازيد ذهب به منه** لانه قصد به اما ذهب زيد ولا دا هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد لانه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه وما ذكرنا علم انه ليس مثل ازيدا جبست عليه لان قصد به ملابسته وملازمته زيدا ههنا مناسب لو سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فان مناسب الفعل المشتغل لازم او مراد في مقصود ولا يعد مناسبا بدون القصد وبهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا او ما ذكره السيرافي وابن السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا على انه رده الرضي بان المصدر ما لم يخصص بوصف او اضافة او غير ذلك لا يسند اليه الفعل وذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد بقصد معنى يكون هناك مناسب ينصبه لم يتم لكن لا نزاع للبصري فيه اذ كلامه في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي من انه لا بد لدفع هذه الشبهة من تقدير قيد في تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال بنصبهما لفظا او محلا ولا الى ما ذكره غيره ان المراد لو سلط عليه مع ايجاد المسند اليه على انه ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لتعينه فيكون في معنى خلقه الله **فالرفع لازم** اى فالرفع واجب **وكذلك وكل شيء فعلوه في الزبر** اى كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه ليس انتفا نصبه لعدم التسليط بل لكانه اذ لو سلط لفات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف

الى الاخبار وذلك فاسد سوا كان الاخبار صحيحا اولا فمن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز بيانه هذا المثال ومن قال الا انه لم يوقع فيها الكتابة وهم لم يوقعوا بل الكرام الكاتبون يتجه عليه ان يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لو جعل في الزبر صفة لكل شيء لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لان كلاما في الزبر مفعولا لهم قال تعالى في موضع اخر وكل صغير وكبير مستطر يتجه عليه ان كونه خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الاية ما لم يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطر لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا** بظاهره ليس من هذا الباب لان الفا بظاهره فا الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو في معنى الفعل والزنا بسبب الجلد مائة وما بعد الفا الواقع في صدر الجزا او ما هو بمنزلته من خبر المبتدأ الا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فا الجزا الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط لكونه جزا اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك فكبر لان حذف شرط اما اقتضى بتقديم ما في حيز الفا عليها ليفصل بينها وبين اما لان المعنى والفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزا او كون الفا زائده كما في جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا او خارجة عن الصدارة بعارض خلاف الاصل او نقول كون الفا فا الجزا يتوقف على كون الزانية مبتدأ فلو جعل مفعولا لما بعد الفا لم يصح ما هو ظاهر الفا من كونها جزائية فلا محل في اخراجه من الحديث في ادخاله يجب الحمل باخراج الفا عن كونها جزائية وبهذا اظهر ضعف ما قالوا ان الاية في بادي النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب واتفق القرا ات الغير الشاذة على الرفع وان جا في الشواذ رواية النصب عن عيسى بن عمرو فلذا تمحلوا في اخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب او لا يلزم اتفاق

القرا على غير المختار ومنع المصنف في شرح المفصل في بحث الاستثنا عدم جواز
اتفاق القرا على غير المختار والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن
كونه من باب ما اشار اليه بقوله **والفا بمعنى الشرط عند المبرد** وقدم توجيه المبرد
على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفا وهو حرف الجزا بمعنى
حرف الشرط فيجاب تارة بان الفا للسببية اى الفا حاصله بسبب معنى الشرط وتارة
بانه في تقدير الفا مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية الجملة
الاولى للثانية ومعنى الفا ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى حرف الشرط
لو كرها حرف الشرط **وجملتان عند سيبويه** اى الاية جملتان مختلفان في المعنى
عنده لانها في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم جا جلدوا فقوله فاجلدوا
بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا جملتان لكن بمعنى
واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والاوجه ان مراده انه جملتان مع الرفع
وباب ما اضمر عامله لا تكون جملتين على هذا التقدير **والا** اى ان لم يكن احد
التوجيهين **فالمختار النصب** والثاني باطل لان القرا لا يتفقون على غير المختار
فهو لاثبات احد التوجيهين او المعنى وان كانت الاية من الباب كما هو مذهب
عيسى بن عمرو فالمختار النصب او المعنى وان لم يكن التراكيب الثلاثة ليست من الباب
لكان المختار النصب فيها وما سوى ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت
الفا بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي حيث قال والفا بمعنى الشرط
ايضا عنده اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفا بمعنى الشرط
بالمبرد قلت ليست تخرج الاية عن الحد كون الفا بمعنى الشرط عند سيبويه
بل كونهما جملتين اذ الفا انما تعد مانعا لو كان ما بعد الفا بحيث لو لم يكن
الفا صح عمله فيما قبله فما في الرضي انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا متحقق
هل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفا جواب شرط محذوف والتقدير الزانية
والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا والا ان الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل على ثبوته

ولا

مبحث التحذير

ولاخفا في انه ح يتوجه المنع على الشرطية اذ لا نسلم انه لو لم يكن احد التوجيهين
فالمختار النصب لان هذا التوجيه المبرد الا ان يقال الشرط عدم كون الفا بمعنى الشرط
لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد **الرابع** اى رابع الاربعة لا رابع كما قال البعض لانه ينبئ
عن الغفلة عن الاول **التحذير** قال الرضي سمي اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس تحذيرا لانه
التحذير يعني لم يعامل به في التسمية معاملة اخواته من التسمية بما هو اسم بعينه في اللغة
كما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه فيها كالمنادى فقول جعل مدلوله
تحذيرا للمبالغة في جعله محذرا حتى كانه نفس التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية باسم مدلوله
وليس هذه المبالغة في اخواته بمقتضى المقام كما فيه **وهو معمول** خالف النحاة في جعل المحذر
اسما لنفس المفعول به دون كلام هو فيه لانه الانسب بجوبه واليق بالمبحث وليس هذا
اول خلاف منه فلا يرد ما في الرضي ان هذا موذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك
وان يعتقده ذاك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير
على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر المعمول لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر
مع المحذر منه بعده المعمول لبعد مقدرا **بتقدير اتق** في الرضي في تقدير اتق ههنا بعض
السماحة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى
نحيته ولو قال بقدر نح او بعد لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا سماحة في تقدير
اتق في القسم الثاني وتعقبه بعض بان في تقدير بعد في القسم الثاني سماجة الا في
نفسك فانه في تقدير بعد نفسك عما يوذيك الا ترى ان الطريق الطريق لا قصد فيه
الى تبعيد نفسه من الطريق بل الى تحذيره من ضرره فاللايق به تقدير اتق فالصواب ان يقال
تقدير بعد واتق فبعد بعد في القسم الاول وبعض افراد القسم الثاني واتق في الثاني
ونحن نقول القصد في الطريق الطريق الى بعد المخاطب نفسه عن بعض اجزا الطريق
الذي يتادى فيه وربما يكون المقصود احلا الطريق بتمامه اذا كان الموذي متعلقا
جميعه فيطرد تقدير بعد نعم يتجه على تقدير بعد نفسك عما يوذيك انه لا يسع من القسم الثاني
لان النفس يصير محذرا والمحذور منه ما يوذيه الا ان يقال التحذير من النفس يطلب تبعيده

عما يوذيه فتامل ولو اردت تصحيح تقدير اتق اضمنه لك بتضمين الاتقا معنى التبعيد كانه
قيل اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين في القسم الثاني لانه يتم في جميع
افراده بدون التضمين حتى نفسك نفسك **تحذيرا** مفعول له للتقدير اى التقدير للتحذير
اذ لو ذكر العامل لما ادركه المحذر منه وفات التحذير وقوله او ذكر المحذر منه مصدر منصوب
عطف عليه كانه قيل او لذكر المحذر منه مكررا او تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير بتضييق
الوقت عن ذكر العامل وهذا من المسالك الوعرة التي سهل عليك بالهام الله تعالى على
عبده الضعيف وقد كان في عويل منه كانا ظ عظيم شريف حتى قال فيه الرضي ما قال
وكذا من جا بعده وان كان خيرا اما قاله ما قال وقد اعرضنا عن الكل لان ما قلنا يغنيك
بحيث ما قيل لا يغنيك ولا يفيدك الا الملال **مما بعده** اى مما ذكر بعده فلا يجب الحذف
في قولك من الاسد اتق نفسك **او ذكر المحذر منه مكررا** قد عرف شرحه بما اندفع عنه
ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كما لا بد فيما عطف هو عليه وهو حذرا مقدرا عاملا لتحذيرا
وصفة لمعمول من غير حاجة الى ما قيل ان المحذر منه ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها على
التفاوت بين المعمول في القسم الاول وبينه في هذا القسم بان الاول محذر وهو محذر منه
على انه يرد عليه انه يرد وضع الظاهر موضع المضمر في صيغة الجملة قول المصنف في بحث
الوصف بالجملة ويلزم الضمير وانه كان الاوضح الاخصر في هذا القصد هو معمول بتقدير اتق حذرا
مما بعده او محذر منه مكررا ولا يخفى عن الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك عن الطريق
الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب ان يجعل التحذير اسما للمحذر مطلقا او يجعل قسمين
باعتبار التحذير عما ذكر معه بعده وذكر المحذر منه مكررا ولعل عدول المصنف لذلك والله اعلم
مثل اياك والاسد التزم ضمير الخطاب في امثلة القسم الاول من الباب لا لانه اللازم بل
لانه الاغلب من بين الضمائر وقد يجي متكلما والغالب هو الشاذ النادر ولا صفة فيما
اضيف الى ضمير المخاطب من الظاهر يقول راسك والسيف فقال عمر رضي الله عنه اياي وان
يحذف احدكم الارنب بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
ولا منع من كون المحذر منه ضميرا عاما **واياك وان تحذف** لم يذكره لحقاني صحة وقوع

الاسم

الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل ليكون مقدمة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح
ولو مثل بقول عمر لكان انفع وا دفع قال المصنف تقدير اياك والاسد اتق نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
لواحد فلما حذف اتق معه النفس في الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جعلهما متصلين
وحذف العامل يفصل ضمير المفعول قال الرضي هذا قريب لكنه تطويل ليس عليه مع امكان
الاخصر تعويل فليقدر اياك اتق فيمتنع بحذف اتق اياك واقول في كلام الرضي ايضا
ارتكاب ما لا يغني لان انفصال الضمير لا يستدعي تقدير العامل مع التاخير لانه يكفي له تعذر
الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع مع ذلك اتصالهما
وجواز ابن مالك والرضي كون قوله والاسد مفعولا معه ليغني عن حذف شي بعده
وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به
وهو خلاف الاجماع والا كان من الفاعل يكون الاسد مامورا وظاهر تعريف المصنف
ان المقدر في اياي والشر اتق وهو قول غير سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير
لاتق بتقدير امر المتكلم وسمي ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تجوزا **والطريق الطريق**
لا صعه في هذا القسم بل يجي في جميع الطرق فتقول اياك اياك واياه اياه واياي اياي
وراسه راسه واجاز قوم اتق الطريق لان التاكيد لا يوجب حذف العامل الا ترى
الى قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وبه يشعر قول سيبويه ولا يحسن اظهار
العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير **ونقول في القسم الاول**
بعبارة اخصر في التقدير وان كان اطنب في الظاهر **اياك من الاسد واياك من**
ان تحذف والتقدير اتق نفسك او اياك اتق او اتق اياك فتذكر من الاسد والاول
ابلغ اذ فيه تكرار التحذير ولاجل الاهتمام به ارتكاب الحذف الكثير ونقول المزيد المبالغة
في التحذير **واياك ان تحذف بتقدير من** علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير
العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب فتم قوله **ولا تقول اياك الاسد لامتناع**
تقدير من من غير حاجة الى ضميمة وامتناع تقدير العاطف فمن قال ان الدليل قاصر

فهو من نقصان فيه العاثر لا نعرجا حذف العاطف في التحذير قال اياك اياك المرا فانه
الى الشر دعا وللشر جالب لانه من ضرورات الشعر على ان سيبويه جعله من قبيل الطريق الطريق
وجعل المرا في تقدير احذر المرا وغيره نزل المرا منزلة من تماري ومع ذلك جعله مقصورا
على السماع وفي قوله اياك الاسد نصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار في مثل
ان يحذف تقدير النصب كما هو مذهب سيبويه لانه الغالب الكثير في حذف حرف الجر
والخليل والكسائي يقدران الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يحمل على ما كان وان كان
ابقاه على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان الابقا على الجر لم يوجد الا في حذف حرف
القسم معدر جدا في امتناع اياك الاسد خلاف الاخفش الصغير حيث جوز
حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في غير ان وان ما يجب فيه حذف العامل
الاغرا وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة بالتكرير قال اخاك اخاك ان من لا اخا له
لساع الى الهيجا بغير سلاح ويقال شانك والحج ونفسك وما يحملها والمحذوف
الزم وقد قدمنا ان المصنف جعله من الباب الاول **المفعول فيه هو ما** اي اسم **فعل**
فيه اي في مدلوله سوا كان مطابقيا نحو ضربت اليوم او غيره نحو يضرب عمرو اوزرجعت
مرجع الحاج فلولا تعبيرنا بالاسم لانتقض بكل فعل فانه ما يفعل في مدلوله التضمني **فعل**
اي مدلول فعل او حدث **مذكور** لفظا او تقديرا فقيه اكتفا بالفعل عن ذكر ما يشبهه
او اسما الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل
فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذي اظنك متذكرا له فخرج بقوله ما فعل فيه
الضرب لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وهم به الحد لخروج
كل ما اخرج عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو ليس بمخرج الشي كما ظن بل لاتمام
بيان مدلول المفعول فيه ومزيد ايضاحه وبعد بقي على التعريف اليوم في ضرب اليوم
فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضربه في اليوم ونحن نقضنا السهل والجبل عما قدر فيه سماعا
لا قياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولنزاع فيه التسهيل انه
بالمقدر بقي **من زمان او مكان** على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس مفعول

فيه

بحث المفعول فيه

فيه عند المصنف يرشدك اليه جعل عند ولدا وشبههما ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا
التعريف كتعريف المفعول له ومعه ويفصح عن وجه التسمية للمحدود **وشرط نصبه تقدير في**
احترز عما ذكر فيه في او الفا بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في ح بهذا
الذكر لا عما قدر فيه البا بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد بفي في وما هو بمنزلته
وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل
اللام دون البا ومن وفي فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذا
الكلام بمجرده يدل على ان المجرور بفي مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم
وانت خبير بان دلالة الحد غير بحكم لظهور صحة تخصيصه ما بالمنصوب والاشارة
بهذا القول الى ان كون تقدير في في المفعول فيه باعتبار انه شرط لنصبه اللازم بوجوده
وظروف الزمان من اضافة الدال الى المدلول فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على
ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا **كلها** يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقبل يعني مبهما وموقتها
بقرينة بعض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان
بمعنى ان لا يكون له نهاية محصورة كحين وزمان وتوقيت ما يعاكس كيوم وليلة وشهر
والاول اظهر **تقبل ذلك** اي تقدير في او النصب وفيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان
ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان
من غير وضع له يشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فيقول اليوم
الجمعة سرت فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به
على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان تقبل ذلك واما مضمرها فلا
وظروف المكان ان كان الظاهر ان كانت وكانه جعله بتاويل القسم الثاني **مبهما** او
محمولا عليه اذا اراد **قبل** اصالة لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا يخفى عليك قوله **والا فلا**
وانما قال **وفسر** باسناد التفسير الى غيره والاعراض عن ذكرنا على مع انه اكثر المتعين
اشارة الى ضعفه لان اللايق ان يفسر **المبهم** بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل
بعض الظروف على بعض **بالجهات الست** وليس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والرضي

بحث الظروف

عند المصنف تفسيره بما له اسم بالاضافة الى خارج من مسماه والمعين على هذا ما له
اسم مع قطع النظر عن خارج وتبعه الرضي بانه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا
جوف البيت وخارج الدار وداخلها مع انها لا تقبل تقدير في وكل مفعل للمكان مع انه
لا تقبل منه تقدير في الا ما فيه معنى الاستقرار حين انتصابه بما فيه معنى الاستقرار فتقول
ضربت في مضرب فلان لا غير وضربت في مقعد فلان لا غير نعم تقول قعدت مجلس
فلان وكان المصنف ترك تفسيره الرضي لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدي ويدخل
فيه على راي المصنف نحو الميل والفرسخ لان اسمه له بالقياس المساحي فلا حاجة
الى ان يقال ان كان مبهما او معدودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن
لا بد ان يجعل داخلا في قوله **وحمل عند ولدى وشبههما لابهامهما** بان يقال الميل والفرسخ
لتغيرهما وتبدل اولهما واخرهما غير معينين ولا ينبغي هذا الاطلاق من المصنف
لان خارج الدار ايضاحهم فلا بد من عد المجهولات ومنه ارضا في قوله تعالى
او اطرحوه ارضا قال الزمخشري اي ارضا مجهولة بعيدة عن العمران منكورة وهو معنى
تنكيرها واخلائها عن الوصف ولابهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف وتمييزها
لابهامها ظاهرة لعند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما لكمال ظهوره من ذكر
هذا الوجه او للثلاثة لكونها في تاويل اثنين اي المشبه والمشبه به **ولفظ مكان لكثرته**
لا للابهام لان مكانه زيد مثلا معين وكذا ان لا مورد بكثرته كثرة استعماله بل كثرة
امكنة كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فهو والتعليل بها الى التعليل بالابهام
قال الرضي لا ينبغي هذا الاطلاق من المصنف او هو مقيد بان يكون الفعل المتعدي
اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر
بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وهذا الشرط لا يختص بلفظ المكان كما عرفت
وقول المصنف في الايضاح ولم يستثن من الموقت الا بعد دخلت وذهبت
الشام يدل على ان الاستثنا لفظ المكان من حكم الموقت هنا من خواصه
وكانه لم يتعرض لقوله ذهبت الشام مثلا الى ما قال ابن السراج انه في تقدير ذهبت

ل

الى الشام فقول الرضي ان نحو ذهبت الشام منصوب على الظرفية اتفاقا فامحل نظر
وما بعد دخلت نحو دخلت الدار يريد به مكانا هو مدخول الدخول وفروعه
والاوضح هذه العبارة وانما قيدنا بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره نحو
دخلت في الامر وفي مذهب فلان به وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه كاستعماله
باظهار في في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار وحملنا ما بعد
دخلت على مدخول الدخول وفروعه ليشمل الدار دخلت وادخل الدار ونحوهما
في الرضي ان تقدير في لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهة
مدخول المفعول به الى ان ذهب الجرمي انه مفعول به كما اشار اليه بقوله **على الاصح**
فاحفظه فانه من بدايع كتابنا ودافع خطابنا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره
الدخول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه وهو الخروج لازم
بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل
بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف
جر ويقدح في هذا التقرير امكان جعل النزاع لفظيا وسكنت ونزلت كدخلت
بلا خلاف وقد اجمل المصنف بيان قبول نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجمل
وابراز فصول التي في زوايا خمول افضل منها ان ما يقبل اما ان يجب نصبه بان لا
ينفك عن النصب ابدا وهي من الازمنة المبنية اذ واذا وصباح ومسا ويوم
يوم ومن الازمنة ابدأت بين ازمنة قوته الى الوصال بعد الفراق والتصغير
للتقويس زمان الوصال وذات من وذوات يوم وذات ليلة وذات غداة
وذات العشا وذات الزمين وذات العوم وذا صباح وذا مسا وذا صبوح
وذا غبوق واقحام ذات وذا في هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا يتعداها
وما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة
وصباح ومسا ونهار وليل اعني مرادا بها ساعة نهارك اوليلتك او نهارك
اوليلتك فاعرف والتعيين فيها المجرد ارادة المتكلم من غير علمية ولا اضافة

ولا اداة تجعل لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجى غدوة وبكرة على جنس
يشمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان لازمي الظرفية وحكى
سيبويه عن بعض العرب علمية عشية ايضا ورده المبرد وقال السيرافي مجراة
على سيبويه ومن الامكنة لدى وبين بلا اضافة فهي اليه وحوال وحوالي وحول
وحولي واحوال وسواء وسوا على الاصح والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى فارجع
البصر كرتين وهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ومالا يفارق النصب الا
بدخول من عند ومع او من حول في دون بمعنى قدام او بدخول من والى اين
او بدخول الى وحتى متى ويسمى هذه الظروف غير متصرفة وما يقابلها متصرفة
ويسميها صاحب الجوهري متمكنة وغير متمكنة وجعل سيبويه صفات الاوقات المحذوفة
الناسة عنها الازمنة الظرفية الا قليلا وقياسا نه جوز فيها قبل التصرف ولما غيره فجعل
طرفيتها مختارة **وينصب المفعول فيه بعامل مضمر** اى محذوف بلا شريطة التفسير
والحذف حينئذ اما بقرينة واضحة نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت او خفية
كقولهم حينئذ الان اى ان كان ح واسمع الان **وعلى شريطة التفسير** واظنك
انك عرفته واقسامه مستغنيا عن استيناف التقرير وعكست من استيفاء
التوضيح بالامثلة والتصوير **المفعول له هو ما فعل لاجله** اى بسبب دلالة اللفظ بحث المفعول له
وبه تم الحد وقوله **فعل مذكور** امام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه لاحتراز عن
مثل اعجبني التاديب لم يعرف المجهول هوله ومع ذلك فقد طال على نفسه الامر
لم يصل الى ما هو المقصود كيف واشكل عليه ان التاديب فعل لاجله فعل مذكور وان ليس
في هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه في ضربت
تاديبا فاما وان المراد المذكور معه في هذا التركيب فتعقبه بانه كذلك في اعجبني التاديب
الذى لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا للعامل فيه ولم يعرف ان معرفة
المذكور للعامل في المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة
اعرابه **نحو ضربته تاديبا** في الرضي انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب وفيه نظر لان

التاديب

التاديب يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والنصيحة
وغير ذلك **وقعدت عن الحرب جبنا** اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون
علة من وجه علية ان المفعول له معلول لعامله ووجه علية ان تصور علة الاقدام على عامله
الذى مترتب هو عليه وذلك ان تقول قدم مفشا الظن وعقبه بما يبطله **خلافا للزجاج**
اى خالف الزجاج خلاف حذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق بجملة متعلقا به
ونظيره فعل المفعول في حمدا له اى حمدته حمدا وقد القينة في محله فلا تخبط في حله
اقتدا الشارح قال اى العامل يكون المفعول له غير المفعول المطلق بخلاف خلافي للزجاج
ولم يتحاش عن نسبة الخلاف الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة
في تعيين المفعول له لا في وجوده قال **فانه عنده مصدر** اى مفعول مطلق بيانا لما
قصده والا وضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف ردا عليه ان معنى ضربته
تاديبا ضربته للتاديب لا ضربته ضرب تاديب اى هذا صريح مفهومه لا انه تاول اليه حتى
يتجه ما قال الرضي انه منقوض بضربته راكبا فان ماله ضربته وقت الركوب مع انه
لم يجعل ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن في غاية الوضوح
وشرط نصبه تقدير اللام قد عرفت بهذا ما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير
غير مراد كما في الاضافة والا لم يصح نصبه **وانما يجوز حذفها** اى كلمة اللام لم يقل وانما
يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان
شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام وقد
وقع النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط للحذف لا للنية فقال
حذفها اظهارا لما في النية وانما لم يقل وانما لم يقبل ذلك كما قال سابقا للتفاوت
المقامين فان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق كان مقام الاعم وهنا
ليس الحذف الا جوازا **اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به** اسقط قيد المصدرية
وقد كان في عبارة السلف لا معنا فعلا عنه واعاده اللباب فقال اذا كان مصدرا
وفعلا الى اجزه واخرجه العباب عن كونه مستغنى عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة

على ان المقدرة كما في قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين فانه لا يجوز حذفها مع كون
المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه اريد المصدر صريحا لخرج
المفعول له مع ان المذكورة ولو اريد الاعم لدخل بهذه الصورة ايضا في المصدر فلا بد
من ترك مصدرا والتقييد بقيد اخر وهو ان لا يكون مع ان مقدرة ولا بد ان يستثنى
ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه مع فقدان هذين الشرطين
لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياسي لا يقال قد قيدت التقدير بان يكون غير
مراد ومذهب الخليل والكسائي ان تقدير حرف الجر مع ان وان مراد هما باقيان على
جرهما فلعل المصنف تبعهما لانا نقول بنينا الكلام على انه تبع مذهب سيبويه لانه
المختار ولما قلت ايضا مساغ فالمصنف دائر بين متابعة غير المختار والغفلة
عن رعاية الاقتصار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل فعل غير الخوارج وقال الرضي
ذلك في المفعول له المعلول للمعلل **ومقارنا له** بان يتحد زمانهما او بعضه وقد وقع
الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني فمن ابي علي ونصر الرضي المخالف في الاول بحث المفعول معه
المفعول معه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله ورفعه تقديري يعني انه بحال للزوم
ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية ومع في موقع الاعراب لا للظرفية تقديري الاعراب
ولذا انصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى تقطع بينكم **هو مذكور بعد الواو** والمراد
بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا التقييد عدم صحة حذف المفعول
معه **لمصاحبة معمول فعل** خرج بالمذكور بعد الواو المعمولات كلها سوى الحال
بالواو وقوله لمصاحبة اخرج تلك ومعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته واما خروج
المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فما يخرج به التوابع عن تعريفات المعربات
الاصلية وقد نبه بقوله معمول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون مصاحب الفاعل
باطل لان حسبك وزيدا درهم يرده لانه في معنى كفاك نعم لا يصح ان يكون موافق
الاعراب للمعمول اتفاقا فلذا اتفقوا على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا معطوف
بواو المصاحبة لا مفعول معه والسر في ذلك ان الاصل فيما بعد الواو العطف فعدل

عنه

عنه الى النصب تصريحا بقصد المعية فاذا لم يكن في جعله مفعولا معه عدول الى النصب
لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت في معرفة ان ما قبل المعمول
اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول قال الرضي معنى
المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد ويتجه عليه انه لا يقال سرت وزيدا
وجئت وزيدا الجرد موافقة سيرهما في الزمان بل لا من ان لا تعارف في المجئ
نعم قد يكتفى بالمعية في الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد وعمرو وما المعنى
المصاحبة عرض نفسك فطالسك عن العرض وايضا تفسيره لو تم فانما يتم على
مذهب الاخفش من ان المفعول معه لا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار
غير ذلك متمسكا بورود ما زال سير والنيل اذ لا يقال سار الما بل جرى وبقولهم
استوى الما والخشبة فان استوى بمعنى ارتفع ثمن المصاحبة على هذا ان يكون المعمول
حين التلبس بالفعل مصاحبا له مقارنا معه واول التمسك الاول بان المراد
بالسير الانتقال من مكان الى مكان عبر عنه بالسير بجعل انتقال الما سيرا مشاكلة
لاقترانه بما يصح منه السير والثاني وجعل استوا مستعملا في مكان يساوى
معنى يساوى الما والخشبة في العلو وفي العباب ان المراد بالمصاحبة المشاركة
في الفعل في زمن واحد او مكان واحد نحو لو تركت والفصيل لرضعها فان
تركهما في زمان واحد لا يوجب ان ترضعها وفيه ان تركهما في مكان واحد في زمان
لا يوجب ايضا ان يرضعها وعنه مندرجة قال معنى تركهما عدم منعهما وترك
تحفظهما ويكفى لان يرضعها عدم تحفظها في زمن واحد سوا كان التحفظ
بعدم الترك في مكان واحد او لمنعهما عن ذلك مع كونهما في مكان واحد **لفظا
او معنى** سكت عن شبه الفعل التضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته
والمراد بقوله معنى من الفعل اى ما يودى موداه من غير ان يكون من تركيبه
كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضي في بحث الحال وان كان مقتضى
الحال ان يذكره هنا واياك وان يجعله مشمولا لقوله معنى وسدم اذا بلغت

قوله وان كان معنى الى اخره واختلف فى عامل المفعول معه هل هو الواو والفعل او شبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل مقدر مطلقا لمعنى جاء زيد وعمروا ولابس عمرو والمفتوح مفعول به لا مفعول معه بخلاف فى وجوده لا عامله بخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استحقه الواو لقيامه مقامه ولم يحتمله بحرفيه اجرى على ما بعده فان كان اى ذلك الفعل لفظا وجاز اى ان لم يمتنع العطف اى عطف المذكور بعد تلك الواو ولكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر جاز الوجهان العطف والنصب اورد على ضربت زيدا وعمروا اى مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب ووقع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس بشئ لانه ينتقل الوارد الى القسم الثانى وحمل الجواز على الامتناع مع وقوعه فى مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد عن الجواز ولا يمكن دفعه بحمل الكلام فى المذكور اصالة او الى المفعول معه لا لانه لا امتناع لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا والمعمول غير منصرف وجاز العطف فالوجهان وصح جريد شق اخره التروى اى وان كان المعمول منصوبا بغير العطف مثل جئت انا وزيد وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا والا اى وان لم يجز العطف تعين اما لمانع لفظى كما فى المثال المذكور او معنوى كما فى سرت والنيل تعين النصب مثل جئت وزيدا حيث امتنع فيه العطف لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو ضمير مرفوع متصل فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا محالة يتعين النصب كما لا يخفى على ذى عقل فما فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمنع النصب ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل فى الواو العطف يحتمل ان يستدعى امتناع النصب بان لا يصح المتفرع على الشئ فيما لا يصح الاصل فيه وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف ينتقض بزيد انت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب وتعين العطف عند المصنف وغيره جعله مختارا والرضى جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة وممتنعا بدونه وفيه نظر

لان

لان جواز الوجهين فى هذا الباب مبنى على ان يكون فى المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو سوى النصب مثل بالزيد وعمرو ولابرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف انت وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اى ماكنت والسير وكيف يكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى وان مثل الرضى لهذا القسم بقولهم ما شانك والحايط وشانك والحج وامرا ونفسه وان لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ماتصنع تعليل لكون المثالين للعامل المعنوى ويعلم منه تعليل مالزيد وعمروا ويعلم ان المعنى فيه ماتصنع ذلك ان يجعله تعليلا للجميع بقصد لان المعنى ماتصنع وتصنع على النشر على ترتيب اللف ونقول اكتفى عن تكراركما به يصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية والتحتانية معا ورد به قوله سيبويه ان التقدير ماشانك وشان ملابستك زيدا فيكون زيدا مفعولا به للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول السيرافى وابن خروف ان التقدير مالك لابست زيدا والواو نايب عن الفعل المحذوف يعنى ان المعنى ذلك وهو لا يساعد هذين القولين والمفعول المطلق بقسميه فاشئ عند الاخفش واى على سماعى عند بعض الحال هى فى اللغة لفظ يغلب فيه التانيث ماخوذ من حال بمعنى تغير سمى هذا القسم بها تنبيها على انه لا يكون امرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد احمرا وطويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا كما ان زمان الحال انما هى زمان انت فيه وهو ما سمى اسما كان او جملة وان جعلت الجملة اسما حكما وتغييرها بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة فى الاسماء تبين على صيغة التذكير او التانيث هيئة الهيئة الحالة والكيفية كذا فى القاموس وخرج به لانه مبين الذات ومبين الهيئة فى الكلام قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر فى ضربت ضربا شديدا او فى رجعت قهقرى فباضافتها الى الفاعل او المفعول به اخرج مبين هيئة الفعل ولا يرد نعت الفاعل لخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار واحد فلا حاجة الى ان هيئة الفاعل مشعر بهيئة يكون له وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها

هيئة له فى هذا الوقت والهيئة اعم من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا جاءنى زيد قائما ابوه واعم من ان يكون محققة او مقدرة فلا اشكل بقوله تعالى فادخلوها خالدين فان دخولهم الجنة ليس فى حال خلودهم بل فى حال تقدير الخلود لهم ويسمى حالا مقدرة واعم من ان يكون دائمة او غير دائمة ويسمى الاول الحال المؤكدة والثانى هى المنتقلة واعم من ان يستعمل هيئة الحال فى الدلالة عليه او يدل بمشاركة جوهر الكلمة الثانى مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل فى وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من القائم وكونه فى حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهى مقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله فى حد الفاعل حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما فى جاءنى زيد وعمرو وبين يديه والمفعول فى حد الحال اعم منه المفعول به وستعرف حقيقته لفظا كان ذلك الواحد من الفاعل والمفعول او معنى والفاعل اللفظى ما كان فاعليته بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوى ما كان بالنظر الى معناه ولا يخفى الفاعل اللفظى مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المصنف ومنه ما هو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوى كما ستعرف بل عرفت ان تبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يحتاج الى جعل ضربت الضرب شديدا فى تاويل احدثته شديدا او حسنا وزيدا راكبا فى معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه فى عبارة جار الله وصاحب اللباب الى كل ذهب طايفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح قوله ماتبين هيئة الفاعل او المفعول به بما تبين به هيئة الفاعل او المفعول اما يجعل تبين ماضى التفعل او مضارع التبيين المجهول وذلك يحمله معروفا مضارع التفعل بحذوف التاء الثانية لاسناده الى ضمير ما هو فى المعنى حال او مضارع التفعيل على صيغة الخطاب وبعد ورد خروج قوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا ودائرة هؤلاء

مقطوع

مقطوع مصبحين فان كلا منهما عن المضاف اليه واجاب عنه الرضى بتأويل الفاعل والمفعول وتعميمها بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما والحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزأ منه وفى الصورتين يكون المضاف اليه كانه المضاف وعنه مندرجة لدخول المضاف اليه فى الصورتين فى الفاعل او المفعول معنى اذ الامر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو فى معنى اتبع ابراهيم وجعل دابر هؤلاء مقطوعا مبالغة فى قطعهم فكان فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية وعلى هذا يستغنى من لا يجوز اختلاف العامل فى الحال وصاحبه عن التكلف بان المضاف اليه لما كان كانه المضاف جاز عمل عامل المضاف فى الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن انكار كونه حالا لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان ملة ابراهيم فى معنى ملة ثبتت لابراهيم وهو خلاف المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابت على انه فى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال عن الفاعل والمفعول معا اما جمعا نحو جاء زيد وعمرو راكبين او تفريقا نحو جاء زيد وعمرو سابقا ومتاخرا والسابق عمرو اذ لا مندوحة عن ايقاع احد الحالين بجنب صاحبه لان او مانعة الخلو ولا اتجاه لنحو جاء زيد وعمرو سابقا متاخرا بلا عطف احد الحالين على الاخر اذ لا حال ههنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار الحال مع اما لوجوب تكررها معقول ضربت اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو لم يجئ زيد لا راكبا ولا ماشيا ويقدر جاء زيد لا راكبا وعاملها الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول او معناه يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملا بل ما سمع وهو على قاعدة الرضى الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه لفظا وتقديرا والمنسوب واسم الفعل وما شانك ومالك ولا يخفى انه يجب تخصيص اسم ما سوى فعال بمعنى الامر فانه داخل فى شبه الفعل وان كون

اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب انه لا يعمل منه الرفع الا
الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعدوا
حرف التمني والترجي لتنك قائما في الدار ولعك جالسا عندنا وانكره الرضي
لان العاملين في المثالين قيد الظرفين دون التمني والترجي وما في بعض الشروح
انه المستنبط من محوى الكلام من غير تصريح يخرج اسم الفعل فهو ليس بصحيح
وشرطها اي الحال ان يكون نكرة ولو صورة نحو اخذ المال كلا كما قال الرضي في بحث
الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان
كان معرفة حقيقة لكونه في تقدير كله بهذه عبارته الاظهر ان الاصل في الحال
التنكير كما في خبر المبتدأ اذ وقعت احوال معرفة فاشترطهم التنكير وتأويلهم
الاحوال الكثيرة الجماء الغفير يكاد يوجب التنكير والاظهر ان صاحبها معرفة
غالبا لم يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح
عنه صنيع بيانهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدأ التقديم غالبا فمن ادخله
تحت الشرط لم يأت بشيء يعتد به وان ينصره بعد بمه على تأويل الاحوال المعرفة
فتأمل لئلا تحرم عن المعرفة وارسلها العراك يحتمل ان يريد اي ارسل حمار
الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص
اي عدم تمام الشرب بمداخلة بعض بين اما بين ورفعها عن الشرب بالازدحام
وبين وجود عدم الذود بقوله ولم يشفق اي لم يخف على بعض الادخال اما لانه
الحفظ عن الصياد واهم من الحفظ عن البعض واما لانه قادر على ضبطهن بحيث
لمنعهن عن ادخال خوفا من ما دسه اياهن فالبيت وصف له اما بضبطهن
او لحفظهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور في ما بين العرب في الصحيح
يقال اوردها ابله العراك اذا اوردها الماء جميعا فالضمير المذكور لصاحب الابل والمؤنث
للابل ومررت به وحده ونحوه اي نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة
الى المعرفة وكذا الحال في ضمير والا فعال متناوله بجوعه الى الثلاثة والتأويل

طلب

طلب الحال الشيء بصرفه عن الظاهر واختلف في تأويل العراك ووحده ونحوه من المصادر
فقال سيبويه هذه مصادر في معاني صفات منكرة اي معتركة ومنفردا وقال غيره
هي مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او حمل ولعل الاختلاف فرع الاختلاف
في ان الاحوال الواقعة مصادر في معنى الصفات او مفاعيل الاحوال المقدرة واما
الاحوال المعرفة التي هي غير المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات
اللام فقال النحاة هي اما بزيادة لامها كما في مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعاني
على انها في حكم النكرات لان المراد الماهية في ضمن فرد ما واما المضاف فقياسه وبابها
جعلها في معاني صفات منكرة نحو مررت بهم ثلاثتهم اي مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما
يجي العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم اي كاسرهم مع منكسرهم
فقد وقع موقع مزدحمين لان في الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت
الخيل بداد فهو مستعمل في نكرة اي متفرقة وفي وحده خلاف للكوفي حيث جعله
ظرفا لانه في معنى لا مع غيره كما جعل معا ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصري
وهو لازم النصب والاضافة الى المضمر والافراد وقد يجر بعلى فيقال جاء على وحده
وعسر وحده للمعجب برأيه وقولهم على وحده يدعو الى جعل النصبية بتقدير على فافهم
فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها والاولى فان كان نكرة صرفة مضافة فقد ترك
ما بعده واشتغل بما لا بعده واما اذا لم يكن نكرة صرفة مضافة كانت نحو جاءني
غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاءني غلام رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو
جاءني كل رجل سريعا وما جاءني رجل كارها او واقعة بعد استفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا فلا يجب تقديمها ونحو قولنا جاءني رجل الا راكبا من المستغرقة فعدها
من الصور مع عد المستغرقة كما في اللباب من سهوة ذوي الالباب ونحو قولنا
جاءني رجل وهند راكبين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا حاجة
الى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال كما توهمه الرضي وتبعه غيره ولا يتقدم
الحال على العامل المعنوي الا في نحو زيد قائما مثل عمرو وقاعدا وستعرفه في تحقيق هذا

الطيب منه رطبا ان شاء الله تعالى وكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشدة ارتباطه
بما سبق بخلاف الظرف فانه يتقدم على عامله الظرف والجار والمجرور لا غير فالاولى بخلاف الظرف
في الظرف وليس لك ان تريد الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان
لان العبارة لا تساعده اذ العبارة حينئذ الا الظرف وفيه خلاف الاخفش فقال الرضي
يجيزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار لئلا يلزم تقديم
الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تأخر عن الابتداء
الذي صاحبه نائب عنه فكانه تأخر عنه ولعل تجويزه لا يخص بصورة تقديم المبتدأ
بل يعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررت برجل قائما في الدار وبالجملة ينبغي
ان لا يخص قوله في الاصح في قوله ولا على المجرور في الاصح بالتعليق بقوله ولا على المجرور
بل يجعل متعلق بهذا الحكم ايضا مشارا به الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان
ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذي الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد في العامل
مع ان ما ذكروه في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على الفاعل وهو ان الحال
تابع لذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على
الجار وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا بان الحال الذي هو معمول
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غير نحو زيد غير ضارب راكبا
فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لئلا ويلزم بلا ضارب ولك ان تعتبر المجرور يعامله فيندفع
ما تقدم من فوات الترتيب ايضا والخلاف المشار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين
حيث قالوا بعضهم لا يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا مؤخرا
عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا فيقال ضربت وقد
جرد زيد وجوزوا الكلهم تقديمها على الصاحب المضمر مطلقا وخلاف ابن كيسان وابي علي وابن
برهان في الصاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم قال تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد ورجح
المصنف خلافه مبالغة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن الظاهر اما بجعل كافة

مفعولا به

مفعولا به بجعلها مصدرا كالعافية بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف اي ارسالة
كافة اي مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير المخاطب وجعل التاء للمبالغة
وصرف الشعر على يشعر به بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضي يجوز حذف
ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد وكلما اي نكرة دل والاصح دلت
على هيئة اي صفة صح ان يقع حالا واليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا
الاشتقاق كما شرطوا الى الصفة حتى سيبويه والمصنف شيخا الفهم لكنه فرق بين الحال
والصفة حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وصفه بعرض من المعنى عموما او خصوصا
واكتفى في الحال بالدلالة على الهيئة والتحقيق يقتضي ملاحظة وقت كون صاحبه كذا
والمشعر بالكون كذا اما له مبدأ اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف
زيد انسان فانه ما لم يؤول انسان بالكائن انسانا لا يدل على كونه انسانا وظهور الحال
مع الحال مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا الاولى التمثيل بمثل هذا بسرا اعتله رطبا يتضح
تخصيص مثله عن قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي وضابط هذا المخصوص ان يكون
واحد ابين متعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر الا مرة فيذكر احد الحالين
بحيث غير المستتر ولا بد ذكر الحال الاخرى بحسب المستتر لخفائه فيتقدم على العامل الى جنب
مرجع المستتر مبالغة في التحرز عن الالتباس ولا يكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل
معنويا كان او فعل تفضيل او غيره ونقل عن البعض او العامل في الاول اسم الاشارة
وفي الرضي ان العامل اطيب بلا خلاف وبالجملة ذكر في امتناع عمل اسم الاشارة في بسرا
انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد يكون الاشارة في حال كونه تمرا وانه لا يقع
في زيد راجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا وانه لا بد من تقييد فاعل اطيب بكونه
بسرا حتى لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقييد المبتدأ لا يستلزم تقييد الخبر وهذا هو
الذي ذكره المصنف وفهم الرضي منه انه اذا قيد المبتدأ بقيد بحال لا يجوز تقييد
الخبرية فمنعه وبعد تسليمه منع كون ما نحن فيه من هذا القبيل بل المبتدأ قيد بحال والخبر
باخرى وهذا مما نقضي منه العجب ويتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثاني انه

البسر بفتح الباء وقد تضم
قاموس

مصنوع وعلى الثالث ان ارجاع الضمير الى المقيد في حكم تقييده وضبط الرضى والتسهيل
الاحوال الغير المشتقة فمنها الحال الموصوف بالمشتق او ما في حكمه نحو جاءني رجلا هيئاله
وقال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ويسمى حالا موطئة ومنه ما يدل على التشبيه نحو فما
بالنا امس اسد الفرس وما بالنا اليوم شياه النجف ونحو بدت قمرا وفاحت عنبرا اما
بتقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى مشتق اى شجعانا وضعافا ومشرقة الى غير ذلك
ومنه ما جعلته قسطا بحر نحو بعت الشاة شاة ودرهما او بدرهم واخذت زكاة
ماله درهما عن كل اربعين وقام به درهما في درهمين ووضعت عندكم الدنانير دينارا
عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل وهذا القسم ما يدل سعرنا قص ومنه
ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو اشتريت الحديد خاتما
ومنه تكرر وقع تفصيلا بمجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او فرجلا او ثم
رجلا ومنه ما ذكره التسهيل هو ما يدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيدا اى مناجزة
ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور في المتن **ويكون** الحال **جملة** لانها ايضا
يدل على الهيئة كالمفرد **خبرية** اى محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال
الحالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى عن الفطن اللبيب
قال الرضى وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء
وانت في الطلبية لست على تعين حصول مضمونها فكيف تخصيص مضمون العامل
بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فلا انظار الى تحصيل
فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع
هذا وفيه ان التقييد لا يستدعي اليقين بالقيد بل يكفي مجرد الظن وكانه اراد
التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب بل الوجه
ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات اما الطلب شيء
او ايقاعه والحالية يقتضي عدم الاستقلال بالقصد واخراج النسبة
عن التوجه اليه بالذات وربطها بغيرها واخراجها عن مقتضاه وجعلها في الحكم

المفرد

المفرد فالخبرية والانشائية سيبان في الوقوع حالا بالتأويل وعدمه بدونه فلا وجه
لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما فعله سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية
الا ان يساعد ذلك الاستقرا والتتبع اما بعدم الوقوع حالا واما فعلية جدا بخلاف
وقوعه خبرا **فالاسمية بالواو وبالضمير او بالواو او بالضمير على ضعف** الاخير
فالاسمية بالواو او بالضمير على ضعفه او بهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتأخير
الاقوى فتأمل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال الموكدة نحو هذا هو الحق لا شك
فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال بالمستقلة يوجب فوت بيان الموكدة انما
زيد في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل
الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال فاحتاجت
الى مزيد رابط احتياطا ولذا يشاركها في ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالا
والصفة الموصولة بها فيقال ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو
بخيل كذا قال الرضى ونحن نقول الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطه
بالعامل لانه لتقييد العامل والربط به هو النصب وقد اختفت في الجملة فذكر
الواو لذلك الربط لان الواو يدل على مقارنة ربط الحال بالعامل باعتبارها
فالتزم فيما هو اظهر في الاستقلال ومنع فيما هو شبيه اسم الفاعل وزنا
ومعنى وجوز فيما ليس يشابهها بتلك المشابهة فتأمل والذي عندي ان المصدر
بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكانهم ارادوا
انخراط الجمل في سلك واحد لتسهيل الضبط ففاتهم هذه الدقيقة وهو
بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف لحذف الواو لا لتركه بالكلية
لكن الصحاح جعل قوله نصف النهار الماء غامر برفع النهار اى انتصف
النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعني يصير تحت الماء تلك المدة
المديدة بتقدير الواو ولم يرتب فلو تم تقدير الواو لا يوجد ما هي بالضمير
وحده ولا ما هي خال عن الرابطين ويكون قولهم وقد تخلو الاسمية عن

الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب خفيا جدا وقيل
ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجب الواو نحو جاء زيد قائم وان كان صدر الجملة
مشتملا على الضمير جاز ترك الواو بلا ضعف ومنه كلمته فوه الى في وخرجت
مع البازي على سواد وللمصنف ان يقول فوه الى في تأويل مسافها فهو
حال مفرد في المال وعلى سواد في تقدير مشتملا على سواد فهو مفرد لا جملة او في
تقدير قد اشتمل على سواد فهي فعلية **والمضارع المثبت بالضمير وحده** اى لا
بالواو ولا غير المضارع المثبت فيكون فيه رد لقول النحاة ان المضارع
المنفي بلم ولما ولا ايضا بالضمير وحده والرضى اثبت قولهم في لم ولما وجعل
الترك مع الاكثر من الذكر وقيد التسهيل المضارع المثبت بالعاري من قد ولو
نحو قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم في
اكثر ما لكان اقرب الى المصلحة واشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال
كالسين وسوف ولن ومما يقضي منه العجب ما ذكره الرضى وتبعه العلامة
السعد التفتازاني وخفي الى الان على حاذق في علم الادب منه ان تجريد الفعل
عن علامة الاستقبال وايجاب قد المقربة للماضي الى الحال واستغنا المضارع
عن الواو الموضوع لعدم الاستقلال ان الحال الذي نحن فيه يشارك الحال
المقابل للاستقبال في اسم الحال فهذا التناسب يحتج المضارع في وقوعه حالا
الى مزيد الرابط وذكره علامة الاستقبال في الحال ينافي الاستقبال وما يشاركه
في اسم الحال واحتيج الى قد مع الماضي المنافي للحال التقريبة من الحال الذي يشارك الحال
الذي نحن فيه ضعيف كراهة التنافي الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا واشتراك
لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة بعد الدهور على ما كان مقابل القرب مع الحال
والمحقق الشريف مع شدة نكيره على ذلك المحقق في هذا التوجيه فقنع بظهور سماجته
دون فوره كاكته ولم يطلع عليه والله يهب ما يشاء من يشاء **وما سواها** اى الاسمية
والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال انه داخل

في الاسمية

في الاسمية لانه صار جانب حرفية غالبا على فعلية لانه لم يدل على الزمان ايضا وصار
لمجرد النفي كما **بالواو والضمير معا او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة** قيل قد هذه استعارة لتقريب زمان الماضي من زمان العامل ودفع التوهم
مخالفتها التوهم جعله ماضيا بالنظر الى عامل كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى
ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما يجدى لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى
ما قبله كالمستقبل ولو كفى في الحال الماضوي مقارنة زمانه بزمان العامل ولا يجب اتحاد
زمانيهما ولا يكون الحال الماضوي متحدا مع عامله في الزمان ابدا ولو دفعوا توهم
استقبالية الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها وفي الكل خفا فالاولى ان يقال تقييد
العامل بالحال يجعله تقييدا عن الوقوع اذ المقيد ابعد من المطلق فتداركوا ذلك التبعيد
بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقيق لنا من الحكم عن الانتفا بانتفا قيده **ويجوز حذف
العامل** باقسامه **كقولك** اى عند قيام قرينة **للمسافر** اى المنتهي للسفر **راشدا** اى سرا
فيما يمكن الرشد فيه نفسك **مهديا** فيما لا بد فيه من الدليل بحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه
وكقولك في جواب ازيد مسافرا ومقيم راشدا مهديا اى سافر راشدا مهديا وكقولك
الهلال واضحا اى هذا الهلال واضحا وكانه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع
حذف العامل المعنوي لضعفه **ويجب** حذف العامل **في المؤكدة** اى في الحال المؤكدة
وهي ما يلزم صاحبها اى يندر انفكاكها كما لا يقصر بالمؤكدة الا انه كيد وان امكن
فقصد التقييد فيما يندر انفكاكه حطا للنادر عن درجة الاعتبار واحترز بقوله في المؤكدة
عن المتنقلة لانه لا وجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل في ضربي زيدا قائما مع كونها
متنقلة بل لان المتنقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما سدت عن عاملها والنيابة عن العامل
قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد حفظها في بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس
على المصنف بيانها في هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية يكون جزاها
جامدين معرفتين كما قيده الرضى حتى لا ينتقض القاعدة بقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالى الله سائر قائما ما لا يحصى وكقولك الله

شاهد قائمًا بالقسط لان المذهب عنده ان ليس الحال المؤكدة الا هذه اما لانه لايسمع غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقال .٠. وائمة واما لان ذلك الغير عنده معقولات مطلقة كما في اقائما وقد بعد الناس حيث جعله سيبويه بمعنى ايقوم قياما وقد جعل الرضي ذلك المحمل اولى لكن الحال على ما ترى نعم الاقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بان يحمل مفسدين على المصرين على الافساد وكذا مدبرين وان يحمل لعال جانبا على جانبها اي بان لا تقف قبل الوصول اي وتم قائما على التقييد واحترازا عن قم وصار كذلك قائما بالقسط احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شيء ولا يسئل عما يفعل وما قال الزمخشري ان قائما بالقسط في شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة حسن العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه **نحو زيد ابوك عطوفا** **اي احقه** من حققت الامر صرت منه على اليقين او جعلته ثابتا واعترض بانه لا معنى لتيقن الاب واجيب بان يكون التقدير احق ابوته ولا يخفى انه ح متعلق بالابوة لا باحق وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله راشدا مهديًا لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير عن سيبويه وقال السكاكي احق التقديرات عندي بحق عطوفا فقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك عطوفا بمعنى زيد يسمى بابيك ولغيره من منكري التقدير اقوال منكرة لا خير في بيانها ورجح تقدير المصنف على تقدير السكاكي لاطراده دون السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله **وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة** **اسمية** فان قلت هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلا بد من تقييد الجملة الاسمية بما يكون جزآها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال غير مقيده بعد جملة اسمية جزآها فعلية ومما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل بمثل انما خاتم جوادا وانا عم شجاعا فانه لا شبهة في تنكير الجزء اذ التقدير انا مثل خاتم واعلم انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يعنا فان قال الرضي

ويقع

ويقع كافة في كلام المتأخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه هذا وبعض خطأ صاحب المفصل في خطبته حيث قال محيطا بكافة الابواب وبما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مضافة غير حال وسحر صاحب المفصل كتابه بعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق بين الخطأ والصواب رضوان الله عليه وعلى سائر الاحباب جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائة مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة

مبحث التمييز

التمييز والتبيين والتفسير والمميز على صيغتين **ما** اي نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب نكارته ولهذا لم يبينها لا بين في الحال فلم يدخل في الحد حسن الوجه ووجه بالنصب وغيره في رائه وسفه نفسه والم بطنه فاجيب عنه منصوبات الافعال بان رائه مفعول فيه اي غبن في رايه وبطنه مفعول به والتقدير الم ساكنا بطنه وكذا نفسه لانه يراد نفسه سفه من التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوب الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون هذه تحكم وتعسف وكذا لم يدخل اعجبني شيء اي حسن زيد لكن نعم اي حسن رجل ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج التوابع عن الحدود كاخراج البدل عن الضمير المبهم واخراج صفات اسماء الاشارة ومن وما واي واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون ق ويجعلون المنصوبات المذكورة تمييزات ويدخل في التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلاثة اثواب ولا باس دون خاتم الفضة وثلاثة الاثواب مع ان الاثواب مميز الثلاثة كما يفصح عنه مباحث العدد وقال ثلاث الاثافي والديار البلاقع **يرفع الابهام المستقر** اي الثابت قيل هو ينصرف الى ما بالوضع لانه الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد الكامل هو الثابت واستعمالا لا يقال لو يكفي ما الانصراف الى الكامل يستغني عن قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع لانا نقول الكامل من الابهام ما يكون في الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل في الثبوت

اذ هو ما يكون ثبوته او فرود ههنا اشكال قوي وهو ان التمييزات المذكورة للمقادير يرفع الابهام عند المقدرات والمقدرات معان مجازية للمقادير حاصلة لها بان الاستعمال والابهام طار من الاستعمال غير ثابت في الوضع ودفعه متعسر الا بابهام من عطفه كل عسير يسير والعاقل خبير وهو ان الابهام الوصفي ما اتى من قبل الوضع لا ما يكون في الموضوع له والمقادير المستعملة في المقدار ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل في مقدر هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين المقدر التابع له فاحفظه واسأل الله الموفق بعد ذلك حفظا في المرأى يعني ان يخرج عنه تمييز الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع فذلك ان يقول مما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما فيما نحن فيه فابهامه وضعي فتأمل **عن ذات مذكورة** اي معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة **او مقدرة** اي غير معتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام وانما يختلج في نفس المخاطب ان الطيب شيء من اسبابه ويكون طالبا لمعرفته لتعيينه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على ما سيأتي من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع التنافي بينهما من غير حاجة الى جعل قوله والثاني عن نسبة في تقدير الثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس وبحره من نفعه في محله وقد وفي بحق الايجاز فادرج التقسيم في التعريف المقصود به كمال التوضيح وقول الرضي انه يشمل التعريف النوعين بظاهره في غاية الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكنه يمكن

صحيحة

صحيحة بانه اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله اعلم بحقيقة الحال **فالاول** اي القسم الاول تمييز **عن مفرد** اي لاجل مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة بحسب الحال والمال فان مال زيد طيب وطيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد الا طيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعله طيبه كشف عن هذا المراد تفصيل المقابل بالجملة ومشابهها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع انه حمل اللفظ على ما ليس معناه في برده خروج مثلها زيدا عنه نعم لو اريد بعامل الجملة وشبهها والمركب الاضافي لسلم عما يرده **مقدار غالبا** المقدار مبلغ الشيء كذا في القاموس **اما في عدد** اي مستعمل في عدد ومن قال المراد اما في ضمن عدد مع انه تكلف بما استغنيت عنه لم يفرق بين العدد واسم العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدار هو الصحيح لا جله مقابلا له كما فعله ابن مالك في التسهيل **مثل عشرين** **درهما وسيأتي** احكام تمييز العدد بعضها في بحث الكنايات وبعضها في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على باب اسماء العدد ومن قلة العدد ولم يكتف بقوله وسيأتي ومثل بعشرين درهما توفية لاقسام الاسم التام الناصب ولهذا كرر مثال الموزون والاسم التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته في المشهور ذو اللام وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو نون التنوين الملفوظ او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما في الرضي منه حصره في الاخيرين غير موثوق به والناصب للتمييز منها ما سوى المعرف باللام ذي نون الجمع وزاد الرضي التام معه وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا وربه رجلا وبابها نصه والاغلب فيه ان يكون في مقام المبالغة والتفخيم وفي اسم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا وماذا اراد الله بهذا مثلا فاما المصنف في مقام توفية الاقسام

اذلم يقصد الا نوعية ما هو المشهور يعني انه لم يعف بالوعد حيث لم يتبين مميز كذا
وكاى ونحن نبين لك فنقول كاى ككذا بمعنى كم الخبرية ونقصان مميزا منصوبا مفردا
ويكون بعد كاى في الاكثر من وشذوذ كاى منه ككذا بلزوم التصدير وبانها قد تكون
استفهامية وقل ورود كذا مفردا او مكررا بلا واو وكنى بعضهم بالمفرد مميز
جمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد والمميز بمفرد عن بابه وبابه وبالمكرر بدون عطف عن
احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه **واما في غيره** عطف
على قوله اما في عدد وذلك الغير لما كيلا او وزن او ما يمسح به الشيء كالذراع وكقدر
راحة وقدر شبرا او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة بتقدير كل الشيء ومثله
المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف وغيره المراد به المغايرة في القدر فلا حاجة
الى ما في الرضي ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولا ن على مثلك حمل الضد على الضد
نحو رطل زيتا الرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية اساور وثلثاه والاساور
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق
والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس
وسهى الهندى في جعله مثالا للكيل بالتمثيل للمساحة بتقدير ان يراد وسهو الكاتب
ومنوان سمنا تثنية منا مرادف من **وعلى التمرة مثلها زبدا** ولو ذكر بعد استيفاء
اقسام التام مسئلة جواز الاضافة لكان احسن فيقولوا التمييز **فيفرد ان كان
جنسا** اى لفظا يقع على القليل والكثير كالماء والتمر فتمرة ورجل ليسا بجنسين
وتعريف الرضي حيث قال وهو ما يصح الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على
القليل والكثير يختل لصدقه على تمرة وكانه فرق المصنف بين الجنس واسم الجنس فاسم
الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله على سبيل الاجتماع
الا ان يقصد الانواع الاولى الا ان يقصد الافراد لان المقصود من التمييز بيان
جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال في تاويل الانواع ما هو بعيد
على الاسماع **ويجمع في غيره** اى في غير الجنس مقام التثنية والجمع لا غير صرح المصنف

في الايضاح

في الايضاح وخالفه الرضي وقال يجب المطابقة فنقول مثله رجلا ومثليه رجلين
ومثلهم رجالا ثم اجاب عن الرضي بان المراد يورد على ما فوق الواحد وقال اذا
جمع فالتثنية بطريق الاولى فقد تعجب مما به المصنف لا يرضى على ان اطلاق صيغة
الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعي صحة ايراد بجمع بمعنى ايراد التمييز والا على
ما فوق الواحد **ثم ان كان** اى الاسم المبهم **تاما بتنوين او بنون التثنية** ولما تقرر
ان الكلام في غير العدد واندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر
فان ما فيه تنوين مقدرة وهو فيما بين كم الاستفهامية والجار الثاني من احد عشر
واخواته يندر اضافته الى التمييز كما يندر اضافة عشرين اليه فيستحق ان يجعل منه
ودا خل قوله والا فلا على التقييد بالظاهر يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع
تقول هكذا نيل راد بر ومثاقيل ذهبا وذهب بلى يقول ضمير ان كانا في غير العدد
وقد نبه بكلمة ثم على تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز وهذا
البحث عن المبهم ومن قصد جعل ضمير ان كان الى التمييز الضمير يعود فلم يقصد العقد
اذ لا يخفى في بعد جعل التمييز مع تنوين المبهم ونونه وانما تكر التنوين لتعدد انواعه
وعرف نون التثنية لعدم تعدد انواعه **جازت الاضافة والا** اى ان لم يتم بالتنوين
ونون التثنية **فلا** لم يجز الاضافة اذ لا تمام بدونهما الا بالاضافة والمضاف
لا يضاف واما التمام التنوين تنوين الجمع في عشرين ثمن الاعداد وليس في عداد
ما نحن فيه وفي حسنون وجها ثمن التمييز عن النسبة ولا شبهة له بهذا المقام
فتقييد الشارحين قوله والا فلا بقولهم الا بقلة لورود عشرو درهم ليس شرحا
يشرح به صدر التعلم بل كمال للغفلة عن الكلام المتقدم **وعن غير مقدار** فسره
الرضي بكل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك
الاصل عليه **نحو خاتم حديدا** وباب سلجا وثوب خزا فيخرج نحو قطعة ذهب ونعم
رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يفيده
اضافة الغير الى المقدار لا وهم صحة النصب وقطعة ذهبا مع انه صرح الرضي بانه

يجب الخفض فيه لكن لا اعتداد بتوهم جواز الخفض في الضمير واسم الاشارة ولا يخفى
انه يجب حمل قوله **والخفض اكثر** على ان الخفض في هذا القسم اكثر بمعنى ان التمييزات
المخفوضة اكثر لا ان الخفض في كل تمييز اكثر والاوضح والاضافة اكثر فان قلت
هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور
في توجيه بكم رجل مررت حيث جعل مميز كم الاستفهامية في وقت انجرارها
بحرف الجر بتقدير من الجنسية الشايعة في التمييز نحو عمر من قائل وقاتله الله من شاعر
على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة كم الاستفهامية **والثاني** اى
التمييز عن ذات مقدرة عن قد رفعنا **عن نسبة في جملة** نحو هيهات زيد ابا
والضارب ابا واطيب زيد ابا **او ما ضاهاها** اى او ما شابه الجملة بان يكون
مشتملا على نسبة غير تامة وما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد نسبة الجملة ما فيه
معنى الفعل مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا ويالزيد فارسا كما ذكره الرضي
وتبعه غيره لان كثيرا ما يكون جملة فمثال **نحو طاب زيد نفسا** مثال التمييز لا يحتمل
غير المنتصب عنه حرفا **وزيد طيب ابا** مثال لا يحتمل المنتصب عنه او متعلقه **وابوة**
مثال لا يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ولمتعلقه **ودارا** مثال لما يكون الا متعلق
المنتصب عنه **وعلما** مثال لما لا يكون الا صفة المنتصب عنه **او في اضافة**
نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما لم يذكر ما يخص بالمنتصب عنه في الاضافة
اكتفاء بقوله **ولله دره فارسا** والاولى ولله در زيد فارسا فان قوله
ولله دره فارسا يحتمل التمييز عن نفس الضمير اذا اخذ بلا مرجع ولذا جعله
الزمخشري مثالا للتمييز عن ذات مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا
الى زيد في القاموس لله دره اى فعله والفارس راكب الفرس بمعنى صاحبه
كالابن والاسد والحاذق بركوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا
وكل من الثلاثة يحتمل ومما يجب ان ينبه عنه ان العامل في هذا القسم من التمييز
منسوب بنسبة يرفع الابهام عنها والمنسوب اليه يسمى منتصب عنه والعامل

في القسم

في القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل في المنون وما له نون تثنية
او جمع الى التمييز فنقول حسن وجه وحسنا وجهين وحسنوا وجوه واستثنى
ابن مالك ممتلئ ما وملآن مالا انهما معتدا الاضافة والمعنى ممتلئ الاقطار ما
وملآن الاقطار ماوا لما اكثر مالا اى افعل تفضيل سببي ولما كان التمييز عن النسبة
ربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد احتياط
في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل يجد بالنظر
الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما لا يلتبس فيحق التبادر الى ما تهيئه العبارة نبه
على موضع اللبس وموضع القرائن فقال **ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه**
مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اى يكون مما يساعد اللغة اطلاقه على المنتصب
عنه **جاز** باعتبار هيئته التمييزية **ان يكون له** لما انتصب عنه **وان يكون لمتعلقه**
ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف كما في زيد رجلا وطاب
زيد نفسا فانه يتجزم منهما قصد المتعلق ومعرفة ما يتجز قصد المتعلق تطلب السماع
ولا يناقض بيان القياس **والا فهو لمتعلقه** لا لما انتصب عنه بان مول ما يكون
صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوس وابا ودارا والحال
يخالف التمييز في الفصلين فانك لا يجوز في جاء زيد ابا اذا كان حالا كونه متعلق
زيد ولا في طاب زيد علما بل يجعله معه ولا معا لما فيه مع التنبيه المذكور توضيح
الفرق بينه وبين الحال ولا بصفه ∴ المقال فبرعاية الاوقات زيد حسن
الاعمال ولو طالعت ما في هذا المقام من الشروح لشكرت ما وهب لصدرك من
الانشراح وعرفت ما وضع من ورائك الذي كان سيقض ظهرك وما التام به
ما في القلب من الجراح لك الحمد يا فتاح وبيدك المفتاح وتبديل ظلام الليل
بنور الاصباح **فيطابق فيهما** اى في القسمين **ما قصد** لا يخفى انه اذا كان جنسا ايضا
يطابق ما قصد لان المقصود ان كان نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد
في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا يطابق المقصود فلا حاجة

الى قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال ليس المراد بما قصد ما قصد بالعبارة بل ما قصد بالبيان فح طاب رطلان زيتا قصد بالجنس بيان رتبة الرطلين فتأمل وان كان صفة كانت له وطبقة اى مطابقة فى القاموس هذا طبقه بالكسر والتحريك وطباقه ككتاب وامير اى مطابقه ومن توهمه مصدرا لمعنى المطابقة احوج نفسه الى التكليف واحتملت الصفة فى كل تمييز الحال بخلاف الاسم فان ما هو للمتعلق لا يحتمل الحال انما يحتمله ما ينصب عنه فلا يرد ان تخصيص احتمال الاحوال بالصفة انما يلائم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه المصنف من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغى النزاع فى كونها حالا او تمييزا كما وقع من النحاة لانه لا يمكن انكار شئ منهما ورجح التمييز فى بعض تصانيفه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا قال الرضى تقريحهم لمن فى لله دره من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه يحتمل حتى احتيج الى ذكر ما تعين المقصود به ولا يتقدم التمييز اى على عامله وهو اما المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على الفعل فح قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل تطويل والعبارة المنقحة والاصح ان لا يتقدم التمييز خلافا للمازنى والمبرد فى الفعل فى الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لان يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت العادة بتضمين ذكر الفعل ذكر ما يشبهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف فى عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال احيل عدم جواز تقديم التمييز على هؤلاء على بيان ان شيئا من معمولات هؤلاء لا يتقدمها الذى ذكر فى الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما ان التقديم على العامل يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو ينافى غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لتمكن الخطاب فى النفس فضل تمكن وثانيهما ان عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم فى غاية الضعف فلا يتقوى للعمل فيما تقدمه ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز فى السعة واذا

كان

كان منصوب النسبة فلان التمييز فاعل فى الاصل ولا يتقدم الفاعل على عامله ورد بان تفجرت الارض عيونا وامتلا الاناء ماء واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون تفجرت الارض عيونا تفجر الارض عيونا وعن مضمون امتلا الاناء ماء ملا الاناء ماء والاتمام الوجه بقصد الاطراد والباب اهون واعذب مما تكلفوه على انه لا حاجة الى التكلف فى البعض السابق لان الماء فاعل مجازى فى قصد المتكلم بحسب اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا والاولى ان فعا التمييز فى الاصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشئ منهما لا يتقدم ليشمل نحو دره فارسا بلا خفاء المستثنى

بحث المستثنى

المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بان يحد بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى لبيانه له فلذا قسمه المصنف اولا ثم اشتغل بالتعريف لا لانه لا يمكن تعريف المستثنى المطلق وكيف لا وقد قال قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن ان حد مختلفى الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان مختلفى الماهية لا يمنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى مشترك لفظى بل له مفهوم واحد هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين فى تعريف واحد لان المصنف منع جمعهما فى تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظى بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق لاشتهار هذا التعريف واستعارته فى التقسيم وما قيل انه لا بد فى تعريف المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما فى بعض نسخ اللباب يمكن دفعه بان عطف اخواته على الا يعين تقييده لانه لا اخوات لالا الصفة وما زاد الرضى من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج اليه متصل ومنقطع الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج يتناول المخرج من صيغة اخرى لللك والمخرج

من اصل كالتمييز المزال عن اصله لمن قال لا يخرج الا عن متعدد فلا حاجة بقوله عن متعدد الا قصد تفصيل فقد غفل عن متعدد لفظا او تقديرا وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءنى رجل الا زيدا بالا واخواتها اى بواحد منها ولم يفسر الاخوات اعتمادا على انه تفصيل فى اثنا المباحث بيد انه فانه بيد ولا بمعنى الا ولا يقع الا المفرغ بعد النفى صريحا او معتدا قيل اخرج به جاءنى القوم الا زيد وما جاء القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شئ من هذه الامور وانما الخروج يعرف فيها بكونه لازما لما يدل عليه اللفظ فلا يصدق المخرج بمعنى عرو من الاصل المعلوم على شئ وههنا قوله بالا واخواتها المزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وح لا باس باجمال الاخوات او بعضه فتامل لفظا اى ملفوظا كان المتعدد او المخرج او تقديرا نحو جاءنى القوم الا زيد وما جاءنى الا زيدا ونقول مثل جاءنى القوم الا زيدا وجاءنى زيد ليس الا والمنقطع المذكور ليس وصف الا المنقطع كما يتوهم لعدم صحة كون المذكور بعدها منقطع عنه وما توهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل ليس بمعقول لانه لا يقع الا بعد الا وغير وسوى بخصه ولا يقع بعده الا ان المفتوحة غير مخرج لعدم دخوله فى الواقع فى المتعدد والمذكور سواء كان من جنسه نحو ما جاءنى القوم الا زيدا اذا تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء او لم يكن نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وهو مقدار الوقوع بعد لكن عند البصريين فيجعلون معنى الكلام جاءنى القوم لكن حمار لم يجئ والكوفيون يقدرونه بجاءنى القوم سوى الحمار فيجعلونه مقدار الوقوع بعد سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل سوى يكون للمتصل الا ان يقال التمييز بجعل بعض المتعدد مكان المستثنى وفى المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الامتياز فى تقدير البصريين اوضح فهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعله اهم الهام واحق ما يقصد اليه فى هذا المقام تحقيقه ما كاد دون الوصول اليه اجلة الافهام واستولى على عقول الفحول فى تحقيقه الاوهام من تنقيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد ولا

ابوح به

ابوح به الا بوثوق الرجا من العليم العلام ان نفيض علينا ماء المعرفة من منبع الالهام ويوفقنا لتشييد اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم اولا انه صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى عن المستثنى عنه لانه لا اخراج الا للداخل ولو كان المستثنى داخلا فى المستثنى منه لزم من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه بما ثبت للثانى بعد الاستثناء ومحكوما عليه بنفيه للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض فى المستثنى اما فى جاءنى القوم الا زيدا بان يكون زيد جائيا وغير جاء وما فى اضرب القوم الا زيدا بان يكون زيد مطلوبا ضربه غير مطلوب ولا يتصور ذلك فى شان من له ادنى مسكة فضلا عن البلغاء والكرام وافصح افصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك العلام فى معجز الكلام واقضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس الاستثناء الا قرينة عليه ولم يدر انه ح لا يكون فرق بين المستثنى المتصل والمنقطع تشاركا فى عدم الاخراج ودفع ما يقع فيه المخاطب من ايهام سابق المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء اسم لمابقى ورد عليهما بان الاسم فى لغة العرب لا يكون مركبا من اكثر من لفظين وليس بشئ لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه بين اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولا ابا عن قولنا جاءنى القوم يوم الجمعة لعام الامير فى ساحة البلد الا زيدا واستحسن الرضى قول اخرين ان المستثنى داخل فى المستثنى منه وانما يلزم التناقض لو كان النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس كذلك لانه النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه المجموع لان العادة اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخر بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى يخرج قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول ثبت المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم

اوطلب فلا سا قض قبل الحكم والطلب فتأمل لما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى اذ المنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر لا يكون قد بين في ابواب اخر وانما ذكر هنا التتميم بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب مما ليس من ذلك المحلق لجامع وجوب النصب فقال **وهو** اى المستثنى الشامل لقسمية وقد عرفت انه يعم القسمين فلا يحتاج الى المتحمل في الضمير على ان التمحل لو كان لكان في المرجع **منصوب** اى وجوبا بدليل جعله قسيما للمنصوب جوازا ولقد نبهناك في شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات لكن ينبغي ان توقف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى بوساطة الا وقال المبرد والزجاج هو الا وللكسائي فيه مذهب اخر وللفراء اخر لكنهما بعيدان عن ان يعتبرا فلا فائدة في بيانهما **اذا كان بعد الا غير الصفة** لا يحتاج الى الصفة اذ المستثنى لا يكون الا بعد الصفة واحترز بقوله بعد الا بعد سوى وغير وسد فانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا يكون فان نصبه بعدها غير مقيد بقوله **في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه** والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما او نهيا او نفيا صريحا او ماولا والتأويل بالنفي في غير قلما نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل واقل رجل ولفظ الى ومتصرفاته قليل كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل بمعنى لم يطعموه فلا يقال مات الناس الا زيد بمعنى لم يعش والتقدم على المستثنى منه لا يجوز مع التقدم على المنسوب اليه بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب اليه الا شاذا على ما في التسهيل نحو خلا الله لا ارجوا سواك وانما عد عيالي شعبة من عيالكا والا شاذ للضرورة على ما في الرضي نحو وبلده ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انيس هذا عند البصريين خلافا للكوفيين فيجوز عندهم اختيار الا زيدا قام ثم اليوم وكان عليه ان يقيد قوله او مقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعربيته ما لي الا ابوك احدا فيجعلون احدا بدلا من المستثنى قال سيبويه هذا مثل ما قوب مثلك احد قال حسان رضي الله عنه

في خير

في خير البشر عليه افضل صلاة وسلام لانهم يرجون منه شفاعة اذ لم يكن الا النبيون شافع يقال لا بد من تقييد الكلام بالتام والكلام التام ما ذكر فيه المستثنى منه ويقابل الكلام الناقص لئلا ينتقض بنحو قرى الا يوم الجمعة بهذا لكن لو قيد خرج نحو قرى الا يوم الجمعة الا يوم السبت فانه يحسب نصب يوم السبت لانه لا تفريغ في اكثر من واحد ويجب النصب فيما زاده وبالجملة يخرج عن قاعدة وجوب النصب نحو ما قام الا زيد الا عمروا لوجوب النصب في الا عمرو ولما ذكر ونحو ما جاء في القوم الا زيد الا عمروا فانه لا يجوز الا ابدال احدهما وتعين نصب الاخر لانه لا يبدل من شيء الا غيره **او منقطعا** مطلقا **في لغة الاكثر** اى اكثر العرب وهم الحجازيون واشير بقوله في الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهو بنوا تميم فانهم يوافقونهم في وجوب النصب في مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ويخالفونهم في جواز الابدال في غيره نحو ما جاء في احد الا حمارا فانه يجوز ما جاء في الا حمار فبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا او منقطعا مطلقا وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا لانه عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة منقطعا كما في الرضي وغيره او منقطعا اى منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى الاحتياج عبارة المصنف الى التقييد كما هو الظاهر ففاسد وان كان اشارة الى انه في حيز قوله بعد الا فحسن **او كان** نبه باعادة كان على ان الثلاثة السابقة مشاركة في كونها بعد الا **بعد خلا وعدا في الاكثر** اشارة الى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على خلاف سيبويه حيث انكر الجر بعدها اذا دخل فيه ما خلا وما عدا بزيادة ما لا على كونها مصدرية على ما جوز الجرمي لان الزائد كالعدم ولم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت على ما في الرضي **او ما خلا وما عدا وليس ولا يكون** ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال اما في ما عدا خلا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما فلتضمنه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهو ان جعل المنصوبات بهذه الافعال مستثنيات دون منصوب جاوز وما كان

وما يكون بحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى موجب تركه والتزام اضمار فواعلها ويكون النصب بعدها على الاستثناء الا انهم مع كونها بمعنى الا تصدوا لتصحيح هذه الامور لما رادا منه اعراب غير بمعنى الا رعاية لا صله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا وليس ولا يكون اما الى المصدر الفعل او الى البعض المطلق من المستثنى منه ومحل الجمل النصب على الحالية وما خلا وما عدا مصدران بتاويل اسم الفاعل حالان وجوز فيهما حذف المضاف اى زمان خلو بعضهم ولا يبعد ان يقدر في الكل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مدسافر فيستغنى عن توجيه التزام حذف قد لانه لكونه في مقام الالم يحسن اظهار قد لانه لا يدخل على الاولى اخفى بالالتزام اضمار فواعلها ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى وليس ما من ادوات الاستثناء بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل شيء مبهم اى يسير ما النساء وذكرهن فانه لا يحتمل ما يتعلق بجرمه وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه في تقدير ما عدا النساء وذكرهن بحذف عدا **ويجوز فيه** اى المستثنى **النصب** على الاستثناء **ويختار البدل** من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لا امر يختار فيه والاوضح الابدال **فيما بعد الا** متعلق بعو يجوز تعلق ظرف بحاط بعد معلق ظرف بحيط فهو على نحو لست في البلد في محله كذا فلا الى جعله بدلا من الظرف الاول ولا الى جعله في معنى في مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعد الا في مكان واقع بعد الا ولو ترك الظرف الاول كما في بعض النسخ فكان قوله فيما بعد الا متنازعا فيه للفعلين لكان اعذب وقد راعى في بيان الحكم محاسن من تقديم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وسنغيه اعراب البدل وقدم في التمثيل البدل تقديما للقراءة الراجحة **في كلام غير موجب** شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب

لكن

لكن ينبغي بحث عامض اليه فارغب وهو ان ليس الواقع في كل كلام فيه نفي او نهي او استفهام واقعا في كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفي مثلا وجعله منفيا ولذلك ترى سيبويه يقول ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد الا يجوز فيه الابدال لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفي العلم بان احدا يقول نفي القول عن الاحد في العلم فيسري النفي في فاعل يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الا انه الى بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول ونفي رؤيته فلم يسر النفي في القول وهذا منه مبني على الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفي الابصار مبني على انتفاء القول لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضي عليه بانه يجوز البدل في نحو ما كلمت احدا انصفني الا زيد لان المعنى انصفني احد كما الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فليتأمل في مواقع سرايته عدم الايجاب فانه من مختبرات اولي الالباب **وذكر المستثنى منه** اى والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما يقود كذا اليه الحال من غير ان يمن عليك دليل المقال قيل احترز به عن ما لم يذكر مستثنى منه له فانه يعرب على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كما في ما جاءني الا زيد الا بكر ولا تظن ان المصنف فاته تقييد ما بعد الا بكونه متصلا مؤخرا على المستثنى لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا يختلج في وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهناك لا يحتمله كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع مما سبق بالموجب لم يكن لو كرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا معطوفا على الالتفات التقييد بتقديم المستثنى منه ولو استفيد التقييد ان من قوله **نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا** لم يبعد ويقال لو لا قصد التقييد لم يات بالمثال كما لم يات في الاحكام السابقة ولك ان تجعل وجه التمثيل مع انه لم يمثل الحكم سابقا الرد على بعض العلماء حيث شرط في صحة الابدال عدم صلوح الكلام

للايجاب فيجب النصب في ماجاءني القوم الا زيدا وقدر ولعموم ما بعد الا على
القراءتين منع النصب في ما اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب الرفع في ماجاءني
امراة الا هند فلابد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى
اخر ولو ابدل يتعين نصبه كما عرفت وقد فات المصنف قيدان اخران احدهما
ان لا يقصد لغير الموجب رد موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للمردود
على ما في الرضي نحو ماجاءني القوم الا زيدا في رد جاءك القوم الا زيد الختار
النصب وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه ح يترجح النصب
على ما في التسهيل نحو ماجاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فات
المصنف قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل ويختار النصب وليس منه
المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ماجاءني رجل الا عمرو وخير منه على
ما ذهب اليه المازني لان سيبويه رجح فيه البدل الايقال ينتقض هذا الحكم بقوله
تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فان القراءة
المشهورة فيه النصب ولا وجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب
مع المؤمنين فالاحد مخصوص بهم فكم يدخل فيه الامراة فهو مستثنى منقطع
وقد صعب ما يسره الله لي بفضله على الفحول حتى اجاب جار الله بانه مستثنى من
اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما يتصل به فاستبعد اجتماع
اكثر القراء عليه بحاله اعتراض المصنف عليه بان القراءتين متناقضتان لان الاستثناء
عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمراة والاستثناء عن عدم الالتفات يفيد
الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا يناقض في القران ودفعه الرضي بان الاسراء
مقيد بعدم الالتفات بمقتضى الفحوى وذلك على الخيار في الاستثناء عن الاسراء
المقيد والاستثناء عن القيد وذلك ان يقول المراد الاسراء منها الارض لم يغضب
الله عليه ولما خفي على المصنف رفع اشكاله منع فسادا اتفاق اكثر القراء على المرجوح
بل قال التزام البعض اتفاق الكل عليه وهذا انما يسمع لو لم يكن حصوص القران مسموعة

عن

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت المجموع مسموعة لبيان الجواز فيجوز
ان يسمع احد القراءة المرجوحة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الا
اما ها ومع ذلك ويفيد ومما استصعب التفصي عنه انه كيف تعقل الابدال مع اختلاف
تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفي وايضا لا تعقل عن اقسام
البدل الا بدل البعض وهو لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء
الكلام من جزء الكلام اخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه كلام اخر وهذا دفع غاية
الكوفة في ان اتباع بالعطف والا حرف عطف في هذا للمقام مفيد الاستثناء واجيب
بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير بظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى
منه في كلام اخر انما هو بحسب المال والا في اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل
ام لفظي والبدل مجموع الا زيد الا انه اجرى اعراب المجموع على جزء بعله والعمدة في الجواب
الاخير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب للمستثنى والمستثنى منه في حد
والاختلاف بالايجاب والسلب اختلاف في الحكم وانى النسبة من الحكم فاحسن
التعقل فانه المميز من ارباب النطق واصحاب الحكم ولما لم يكن في كلام جار الله قيد ذكر
المستثنى منه وكان من زيادات المصنف للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل
عقبه بقوله ويعرب على حسب العوامل تنبيها على فائدة القيد لم سال بالفصل بينه
بين السابق وما هو من تتمته بحث تعذر البدل على اللفظ على ان المعرب بحسب
العوامل والبدل كمال الاشتباك اذ بها يشتركان في المستثنى فيهما جعل مقصودا
بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهو ان البحث تعذر البدل حاجة مال الى معرفة
المعرب بحسب العوامل كشف عن قوله ومن ثم جاز ليس زيدا الا قائما وامتنع
ما زيد الا قائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا
ولا من حيث عامل المتبوع ولك ان تريد الاعراب بالاصالة ولا يرد ما مررت
باحد الا زيد لانه لم يعرب بعامل مستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى
منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه ذكر العامل تنبيها على انه في حكم تكرير العامل

ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذي فرغ عن المستثنى
منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ
بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور الاخصر بحذف الا
انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان بكر قائلا انه ينتقض بمثل ما ضرب الا بكر عمرا
الا خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول ولا يجوز التوزيع الا في واحد
والمستثنى المفرغ في اكثر المعمولات وهو اي المستثنى منه في غير الموجب فالعطف
على الاسم والخبر بحرف عطف واحد وقيل الواو للحال اي والحال ان المستثنى واقع
في غير الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب اظهر
ليفيد قيد اي ليفيد الكلام اذ عموم النفي مع استثناء البعض اقرب من الصدق من
عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني وقوله ليفيد متعلق بمفهوم
الكلام اي اشترط ذلك ليفيد مثل ما ضربني الا زيد وعلى هذا قوله الا ان يستقيم المعنى
مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب المستثنى على حسب العوامل في الموجب الا ان يستقيم
المعنى ونحن نقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه اي عدم الذكر في غير الموجب
الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى مستثنى اي ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج
الكلام عن الكذب وهو مع حذف مستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة
المعنى اما لصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى او لقيام القرينة على خصوص المحذوف
او على قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على
عدم الايجاب الا ترى الى عدم صحة ما مات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب
وتقييد الموجب ونعتذر بان الاستقامة في النفي غالبة فاريد بالاطلاق التنبيه على
الغاية يقال ليس بحث النحوي الا عن استقامة الاعراب واما مقام صدق المعنى
وعدمه فيما يتعلق بعقل المتكلم قلت كانه نبه المصنف على هذا القول ليفيد اي من
لافادة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يكون التنبيه على
ان هذا القسم كثير الاستعمال في النفي قليل في الايجاب ويقال كثرة الاستعمال وقلته من

وظايف

وظايف الفن مثل قرات الا يوم كذا في مقام بيان ايام اسبوعك او شهورك او
سنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب في الموجب مما لا يفيد الاستفهام
عنه ايضا فاطلاق في غير الموجب من غير اخراج الاستفهام لا يصح ومن ثمه لا يجوز
ما زال زيد الا عالما اي من اجل ان التوزيع من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجز
ما زال زيد الا عالما مع كونه نفيا لان ماله الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب في التحقيق
ولا ينفع النفي الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب الماول بالنفي والمراد عدم الجواز من
غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص او قصد المبالغة كما في ماجاءني
احد الا طريق وما زيد الا قائم وماجاءني زيد الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم
الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما يضاده والمستثنى بقرينة ظهور
استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلا بد منه ما ذكره الرضي انه يصح
تصحيح هذا المثال بما ذكرته في الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم
ولا يندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التاويل او الايجاب
لا يصح فيه التوزيع واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا
ماضيا في القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اي طلبت لك الله للقسم بها ما اسالك
الا فعلت وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بعد نحو ما الناس الا قد عبروا وعبر اذا
تقدمها ماضي منفي قصد لزوم المستثنى ونحو انعمت عليه الا شكر وفعل مضارع
خبرا نحو ما زيد الا يقوم او حالا نحو ماجاءني زيد الا يضحك او صفة نحو جاءني
رجل الا يقوم واذا تعذر البدل اي البدل المختار حملا على اللفظ ابدل على الموضع واذا
تعذر الحمل على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشدك اليه المثال الثاني
وعللوه بالعمل بالمختار على قدر الامكان ويستفاد منه لا يبدل من المحل في المبدل
بغير المختار فلذا حملنا البدل على البدل المختار بجعل اللام للعهد واستغرت
من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى
منه يعرب بحسب العامل في محله كما في زيد الا قائم وضبط الرضي مواضع التعذر وقال

انها اربعة مواضع المجرور عن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد النفي نحو ما وليس زيدا وهل زيد بشيء واسم لا التبرية نحو لا رجلا ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكانه لم يلتفت الى لا الحجازية لشذوذ عملها في خبر لا النفي الجنس نحو لا امرأه سي الاسي وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم الا العذاب بالنار **مثل ماجائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد** رجحان البدل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان في ماجاني من احد لان في الاستثناء التباس الاستثناء بالبدل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء منه قليلا واذا حذفت الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار **وما زيد شيئا الا شيء** ولما كان تعليل التعذر في المثالين الاولين فيما بينهم بابي من الاستغراقية لا تزاد في المعرفة ولا التبرية لا تعمل فيهما ولا يطرد في نحو ماجائني من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار الا رجل صالح على التعذر مع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم تبديلا للتعليلهم الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة عن اختصاص العلة فقال **لان من لا تزاد بعد الاثبات** لان زيادته لتاكيد النفي ولم يبق بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل الاعراب للتوابع بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه اذ ح لا تزاد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائده في النفي اليه وهكذا قوله **وما ولا لا يقدران عاملتين بعده** فكان عبارته اوله بان من لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادته وكذا ما ولا لا يقدران بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما قال عاملتين لان الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها لمعناها الزائد فتوهم ان قوله عاملتين لغو لان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة النفي والاثبات ليس شيء بقي ان عمل من ليس لانها لتاكيد النفي فليقدر عملها بعد الاثبات **لانها عملنا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا** متعلق بالتمثيل لا بقوله

لانها

لانها عملت للنفي والا لا كتفي بقوله بخلاف ليس تفطن فانه من محاسن الانتقال اليه يهتز بها احساع ارباب الكمال **لانها عملت للفعلية** اى لكونها على صورة الفعل متصرفا ببعض تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها لمعنى ما كان فبعد الاثبات يبقى على ماكان حتى يرد ان ليس كالنفي مضمون الخبر وبقي مضمون الشيء وليس الا نفي كونه فجعل ليس ههنا معنى الكون دون ما تحكم **فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي** اى كلمة ليس لاجله **ومن ثم** اى من اجل ان ما عمل للنفي وعمل ليس للفعلية **جاز** عمل ليس فيما بعد الا في **ليس زيد الا قائما وامتنع** عمل ما في **ما زيد الا قائما** ولم يقل وامتنع لا رجل الا عالم مع انه كان الكلام في الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه بين ليس وما الى شبهها اشد ولانه لا يظهر امتناع لا رجل الا عالم بعمل لا لانه مما يستعمل بخلاف ما زيد الا قائما ثم نقول ومن ثمة لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد الا قائما فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك بالرفع قلت هذه لغة تميمية لتنزيل ليس منزلة ما واما ما قال ابو علي بان اسم ليس ضمير الشان مما يقضي منه العجب كيف ولا معنى لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك واعجب منه انه تعلق الرضي في تزنيفه بانه لانهم لو ورد في كلامهم الطيب ليس الا المسك ولو اريد تمحل في انكار الغاء ليس بعد الا المنقول الا هذه ليست اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكن اى ليس الطيب حاصلا ان لا يكن المسك **ومخفوض** اى هو مخفوض ليكون جملة معطوفة على ما قبلها ولا يصح ان يكون معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوع فواصل **بعد غير وسوى** بكسر السين في الاشهر وجاء ضمها **وسواء** بفتح السين في الاشهر وجاء الكسر **وبعد حاشا** اعاد كلمة بعد ليخص قوله في الاكثر بحاشا **في الاكثر** اى في مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث انكر فعلية حاشا الا سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلوة والسلام اسامة احب الناس الى ما حاشى فاطمة او في اكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انه تارة فعل وتارة حرف ويجئ اللام بعدها

دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها كما يؤيده يجئ حاشا بعد بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها لله قال الرضي فالاولى جعل حاشى مصدرا في جميع المواضع وحسنه يكون الجر بعدها للاضافة ويكون ترك التنوين في حاشى لله لاستنكارهم تنوين ما غلب عليه الاضافة ولذا لم ينون سبحان في سبحان من .·. الفاجر عند بعض وقال جائني القوم حاشى زيدا المعنى جانب الجاني او المجيء زيدا فمعنى جعل التنزير الله زيدا عن المجيء فقد بعد وكثر حاشى وقل حسنا **واعراب غير كاعراب المستثنى بالا** لفظا او محلا فيما يكون مبنيا لاضافته الى ما او ان او ان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناه على الفتح على لغة بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجب انه لم يذكر حجة عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور **على التفصيل** المذكور في اقسام المستثنى بالا وهذا من غرابات لم يشتق كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا للندرة وانما لم يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا لمباينته بقوله **وغير صفة** دالة على ذات مبهمة موصوفة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت بجوز **حملت على الا** اى حملت على معنى الا بالنقل اليه لمناسبة بين معناه ومعنى الا في كونها متضمنين المغايرة في لشيء والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا على معناه المجازي لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهم المغايرة بحسب الوصف وان كان المعنى الحقيقي اطول باعا في ان يجود بلفظه اشباعا **فيه** اى في الاستثناء متعلق بالحمل او قيد لا لاحتراز الا في الصفة فانه المحمول لا المحمول عليه وكون حمل غير على الا اشهر من العكس يستدعي جعله مشبها به على خلاف قوله **كما حملت الا عليها في الصفة** صفة قوله في الصفة على طبق قوله **اذا كانت تابعة** بالنسبة **لجمع** اى دال على متعدد **منكور** غير موصوف موصوفا كان تعريفا لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم او منكرا فلا نقل ان وجه ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف المستثنى منه وكما يجوز حذف موصوف غير لان الداخل ليس عديل

الاصل

الاصل **غير محصور** لا بمصاحبة ما يفيد العموم ولا بمصاحبة اسم العدد **لتعذر الاستثناء** المتصل بعدم الجزم بدخول المستثنى في ذلك الجمع فيلزم احد المجازين اما الاستثناء المنقطع او جعل الا صفة فيختار انهما فيساعده المقام بهذا وعلى ما يستفاد من الرضي وفي كلام متاخري المتاخرين انه يتعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله في المتعدد المذكور وقبله حتى اعترض بانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جائني رجال وحمارا فينبغي ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ونحن نقول خالف هنا عادته التي هو عدم تعليل الحكم في هذا المختصر وعلل لان المدار هي هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يتعدد مع كونه تابعا لجمع محصور نحو جائني عشرة رجال الا زيد وجائني الرجال الا زيدا اذا جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا خروجه فيحمل على الصفة وكذا ان يجعل اللام للوقت اى بعد الاستثناء وتجعله بدلا عن الظرف المقدم فيكون صريحا في ان المدار ·· التعذر وفيه رد على سيبويه حيث يجوز جعل الا صفة مع صحة الاستثناء واعراب استحقه الا يجري ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب والاسم عن خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله **نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف** حمل الا على الصفة **في غيره** في غير صورة التعذر خلافا لسيبويه اذ في غير وقت كونها تابعة لذلك غالبا اذ لا يجوز بالا ضعف تابع المفرد حفظا لصورة الاستثناء على اصل الذي لا ينفك عن متعدد وفي المعرف والمحصور وان يصح الحمل على صفة بلا ضعف لكنه يندر كما عرف وعد من هذا قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان حيث عدل فيه عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعذره وقال المصنف فيه شذوذ ان اخران وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو قليل وكانه نبه على ان ظهور اثر الاهمال في هذا البيت اكثر من ان يتمسك النحوي ويعتد به ونحن نقول كل ما يهم به الشاعر قريب بلا مونة لان الا هذه شرط

والتقدير ان لا يمكن الفرقدان ولا يمكن رد وتمسك سيبويه بالضعف لو تمسكه
بقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون
الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر
عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم هالكون ان لا يكن
العالمون فنجاتهم بالعاملين وهكذا الولاه لكان في الحديث الفصل بين المبتدأ
وصفته بالخبر بتقديم التاكيد على الصفة مع انه مقدم الصفة عند اجتماعهما **واعراب**
سوى وسوا النصب على الظرف قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف مؤول الى الظرفية
فيصير المعنى النصب على الظرفية ولك ان تجعله في تقدير النصب الوارد على الظرف
وليس هذا لانه ظرف في حال الاستثنا كيف وحمل على الا لغير قال الرضي سوى
في الاصل صفة مكانا قال الله مكانا سوا اى مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف
وتجرد عن معنى الاستوا فاستوى هو والمكان عمرو اى بدله ثم استعير لمعنى الاستثنا
لان جاني القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجي فصار كغير بمعنى الا الا انه التزم
اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير والتزم اضافته الى المعرفة فلا يقال
جاني القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكرته سوى صفة حملت على الا فلم
يجعلوا الا محمول عليه في الصفة وجعلوها محمولة على غير قلت لان صفة مكان
لا غير بحال ان الشي لا يخص المكان على غير المقام اولى من حمله عليه مع اختصاصه
في الاصح اى اصح المذهبين وهو مذهب البصري اذ الكوفيون لا يجعلون سوى
وسوا لازمي الظرفية حتى انهم يجعلونها في الاستثنا ايضا كون معربا على
حسب العوامل حيث ورد في اشعار البلغا ويقول البصري انه كلما وقع
فللضرورة واعلم ايها الطالب لاستيفا المبحث من غير حاجة لك الى البحث لوفور
رغبتك الصادقة الى حور الفضائل وصدق همتك العالية في طلب الانخراط
في زمرة فحول الافاضل الفارقين بين كل حق وباطل ان هناك مباحث نفيسة
لا تجد عن بيانها مندوحة نليقها عليك ونرجو ان يكون ممدوحة البحث الاول

في تحقيق لا سيما تقول جاني القوم لا سيما زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيدا
مضاف اليه سي بمعنى مثل اى لا مثل زيد موجود في حسن المجي وما زائدة كما في
من غير ما جرم وجوز كون ما تامة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد
في المجي وبهذا القدر سمي استثنا لانه تخرج زيدا عن القوم بالترجيح والا
فهو في التحقيق ليس مستثنى فلذا لم يتعرض له المصنف وقد يرفع زيد بجعل ما
موصولة او موصوفة بحذف صدر الصلة اى هو زيد وحذف صدر الصلة
والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقف على السماع ومنع الاندلسي نصب
المعرفة وكانه جعله تميزا لكان التامة ومنهم من جعله مفعولا اعنى فلا يجب النكرة
ويدخله الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يحذف مع لا وبدونه وقد يقتصر على
لا سيما فيقال احب زيدا لا سيما اى لا مثله موجود في محبتي فيقال ما الزائدة
عوض عن المضاف اليه وقد يقال لا سوا زيد والسوا ايضا بمعنى المثل البحث
الثاني في يجوز العطف على المستثنى بغير بالنصب لتنزيل غير منزلة الا وبالجر على
المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير فيقول جاني القوم غير زيد وعمروا وجاني القوم
الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها
وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى البحث الرابع انه لا يستثنى
باداة واحدة شيان بلا عطف فلا يقال ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرو والا تقدير
ضرب عمروا على انه جواب لمن ضرب زيد البحث الخامس انه لا يمنع استثنا المصنف
خلافا لبعض البصرية ولا استثنا الاكثر عند الكوفية فيصح له على عشرة الا تسعة
لكن لا بد من داع الى تعيين العشرة بالذكر مثلا ان يكون المخاطب يدعيا ان له
عشرة عليك والا لم استهجن هذا الاستثنا البحث السادس اذا وقع مستثنى
محتملا لتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنهما فهو مستثنى عنهما نحو
ما سرات وابن الا زيد بخلاف ما فضل ابن انا الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون
فاصلا ومفضولا وبخلاف ما ضرب احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا

لنفسه فهو في الصورتين مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فهو المستثنى منه لانه كونه فاعلا مقدم على المستثنى رتبة ومتصل بالفعل
والا فهو مستثنى عن الاقرب منه وان توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على
المستثنى احق لان اصل المستثنى التاخر عن المستثنى منه نحو ما فضل انا الا زيدا ابن هذا
كله اذا تعدد وان اما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين واختلف عاملاهما نحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا فالمستثنى عنهما معا البحث السابع يجوز تكرار الا للتاكيد
في عطف النسق ويجب تقديم العاطف على الا نحو ما جا الا زيد والا عمرو وكذا
في البدل باقسامه نحو ما جا الا زيدا الا اخوك وما قطع الا زيد الا يده وما سلمت
الا زيدا الا ثوبه وما جاني الا زيد الا حمار او كذا في عطف البيان البحث الثامن
اذا تكرر المستثنى لا للتاكيد فان امكن اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه
لا من المستثنى منه الاول نحو جاني قريش الا هاشميا الا عقيلا ففي الكلام الموجب
المستثنى الاول واجب النصب وكذا كل وتر لانه عن موجب والقياس في كل منقطع
النصب والرفع على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير الموجب الامر بالعكس
كذا في الوضي وهذا ينافي ما حققه سابقا ان النفي الحاصل بالتاويل في غير الفاظ
معدودة نادر فلا يجوز مات الناس الا الانبياء بنا ويله لم يعش الناس الا الانبيا
وما حققه بعد ذلك ان المستثنى منه لا يبدل منه الا مرة فيتعين فيما سوى المستثنى
الاول من المستثنات المتعددة النصب وان لم يكن اخراج كل من سابقه فالكل
مخرج من المستثنى منه الاول فنحو جاني عشرة رجال الا ثلثة الا اربعة اخرج السبعة
من العشرة بدفعتين وقال الفرا دخل الاربعة بعد اخراج الثلثة فالحال احد عشر
وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع ان القياس في ما جاني عشرة رجال الا
اربعة ان يكون الجائي ستة الا ان الفقها قالوا لو قال مالك على عشرة الا تسعة
بالرفع لزم التسعة وان نصب لم يكن معرا لي لان المعنى ماله علي عشرة مستثنى
عنه تسعة فهو كما يقال ماله علي واحد قال الرضي في الفرق نظر لان البدل ايضا استثنا

ولا ادري ما صحته كلامهم اقول كلامهم في غاية المتانة واثر نهاية الفطانة
وهو ان المختار في جواب من قال في عليك عشرة الا تسعة مالك على عشرة الا
تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح الرفع لو لم يكن جوابا فالظاهر من
النصب كونه ردا لكلامه فيكون رفعا لما ادعاه وما ادعاه واحد من العشرة
فيكون الكلام لنفي الواحد لا لاثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس
ردا الكلام المخاطب بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة البحث
العاشر ان المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع
معمول للجملة الاخيرة او لما فيها على الاختلاف القولين ومعلق مقدر في الجمل
الاخرى واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة فهو يخصها تلك عشرة
كاملة اتممنا بها مباحث المستثنى لكل فاصلة رجا الرحمة فاجلة واجلة متتالية
خبر كان الكون وباقي ما يشتق منه اما داخله تحت ما اريد لكان او داخلة
في **واخواتها** وكان على ما كان **هو المسند بعد دخولها** اغنى شرح امثال
هذا التعريف عن بيانه **مثل كان زيد قائما وامره** اى حكمه **كامر خبر المبتدأ**
فيما مضى من احكامه اذ المقصود منه الاغنا عن بيان الاحكام الشايعة
فيه فنقض هذا الحكم بمخالفته خبر المبتدأ فيما لم تذكر غير متجه كامتناع ان
يكون خبره ماضيا على ما قال البعض وامتناع ان يكون خبر يكون مستقبلا
على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من
زال ولا زال ومرادفاتها ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك واختاره
الرضي وكصحة تكاره اسمه مع تعرفه نعم ينتقض بصحة دخول الفا في
خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط دون خبره مع تضمن اسمه له **وبتقدم**
معرفة وكذا النكرة مخصصة بعدم الالتباس بالاسم لكون الاعراب مميزا
وفيه ان المعرفة التي ما لا يظهر اعرابها ولا اعراب ما اسند اليه لا تتقدم
نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق الحكم ويمكن ان يدفع بان المراد ان

مبحث خبر كان واخواتها

قوله خبره اى خبر كان

توبخه لا يمنع تقديمه واما منع انتفا الاعراب في الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام خبر المبتدأ فان قلت لا يختص هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لاسمه يتقدم عليه ايضا نحو كان قام زيد فانه لا يلتبس ح بالفاعل لان كان لا بد له من اسم قلت بل يلتبس لجواز كون اسم كان ضمير الشان او ضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر وقد يحذف عامله الضمير بظاهره لخبر كان واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلذا قال الرضي ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ولتصحيح مراده خص الضمير بخبر كان ليبرا عن وصمة الجهل بالحكم في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وفسر مثله بما كان بعد ان او لو معلوم الفاعل اما بظهور مرجع فاعله واما يذكره كان يقال ان عملهم خيرا او اقول لا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون مفسرا بخو ان خيرا يكن فانه ح يجب الحذف وكانه لم يتعرض لهذا الوجوب لانه سبق بعينه في بحث الفاعل او اسم كان عنده الفاعل فنقول قد استوفى حذف كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعله الفاعل فلا حاجة الى التعرض له الا لبيان الوجوب في اما انت منطلقا انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد في بحث حذف فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصدد بيانه هنالك قاصرا وفي تعيين حذف كان في هذا المثال تطويل الاظهر عندي ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى ان حذف كان في الشرطية لا يخص الشرط بل يجوز في الجزاء ايضا بقوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين وثم ثلاثة اوجه اخرى اشار للاختصار على ما يقتضيه السوق فتامل ولم يقل ويجوز فيه بجعل ضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا المثل غيره وفسر بما يكون فيه بعد ان اسم وبعض بقولك ان سر كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول اي ان كنت راكبا فانا راكب ولا بد لدفع هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك غفر

عنه

عنه صاحب هذا التفسير وهو ويصح في الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان المقدر الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف بجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على ما نعم مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من الفاو خل فانى ادرك مستغنيا بفطانتك عن التعلم والتوسل وترجيح بعض هذه الوجوه على البعض بقلة الحذف وكثرته وعدمه المعنى وعليك بترجيح لطيف المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن ويجب الحذف في اما انت منطلق انطلقت اي فيما عوض عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كل شرط كالمكسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك وقد جعلنا ها تحت قوله في مثل اما انت الى اخره فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد في الوجوب ولا يساعده السماع اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها قد احسن في الترتيب فجمع بين المنصوبات بالحروف واخرها لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما هو المشبه بالفعل التام ثم معمول ما يعمل بشابهة هذا المشبه لانه فرعه فبينهما شدة اتصال ثم ذكر ما هو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه لرجحان على لا بمعنى ليس بل على ما بمعنى ليس ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات دون لا هذه وينبغي ان يقول وامره كامر المبتدأ الا في صحة وقوعه نكرة محضة ووقوعه نكرة مع تقدم الخبر المنصوب اختاره على اسم لا لان ما هو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا يجعل الكلمة لا في مثل

قوله اي لان كنت حذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجئ بما عوضا عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه وبقي ناقصة بالمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها على الصحيح في المسئلة مما يجئ اقوال آخر فيها ينظر في المطولات

مبحث اسم ان واخواتها

مبحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس

لا رجل ظريف بل هناك مبتدأ وخبر واما على ما هو الاصح من كون المبني على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني وجماعة فلا يصح تحديد المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوب يعم المنصوب محلا والمفهوم من كلام الرضي ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمتجه ان يكون المسمى به ما يكون له عمل فيه ويكون مع نفي الجنس وما هو مبتدأ وخبر صرف فلا وجه لتسميته اسم لا النفي الجنس او خبر بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من مجرور الى نكرة حال من فاعل يليها وكذا مضافا او مشابها به وقيل يليها مع جميع ما بينها احوال مترادفة من مجرور الى ولكشان يجعل مضافا معنى او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التذكير لان تانيث ما لا له بدون التانيث يجوز ان لا يعتبر وفي تقييد الحد بالمضاف وما يتبعه لاخراج لا رجل رد على السيرافي والزجاج حيث ذهبا الى انه منصوب حذف تنوينه لتناقله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم انه في التثنية والجمع لمنع البناء كالتنوين وكيف لا يرد ويجوز لا بنكر بناء يا زيدان ويا زيدون وفي تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين وجه قوي لاختيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا فيها رجل ولا امراة ولا زيد في الدار ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيها ليس لنفي الجنس اما في الثاني فظاهر اذ لا جنس واما في الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع وليس نصا في الاستغراق بل ينبغي ان يجوز بل رجلا وامراتان كما جاز لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام رجل ولهذا قيل لا لنفي الجنس نص في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التي ليست لنفي الجنس ظاهر في العموم يحمل عليه لولا صارف عنه لكن يقبل الجنس توجيها قلت للتكرير فقال لو اكرر لا ليكون عوضا عن تعدد ويلزم نفي الجنس على ان الرضي قال تكريرها في النكرة للتنبيه على انه لنفي الجنس ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب

بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجوز الالغا لضعف عملها وح يجب التكرير كما في المعرفة والموصول صرح به الرضي وقال يخالف ابن كيسان والمبرد في وجوب تكرير لا في الثلاثة مثل لا غلام رجل حذف خبره اذ يحذف كثيرا فاراد التمثيل بما كثر وما قل يقال ولا عشرين درهما لك ومن قال لك خبر للمثالين يرد عليه انه لا يتعارف في نفي الغلام عن المخاطب ان يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام رجل لك فهذا القول تدقيق لم يفارقه توفيق فان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا حقيقة وحكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو في حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول لذلك ولا المفرد الذي شبه بالمضاف نحو لا اباله على ما يجئ لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا ان انتفى من القيود المذكورة قيد الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لا يلائمه قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس بمعنى انتفا النكارة فقط وانتفا الاتصال فقط فهو مبني على ما ينصب به ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا وح يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ما ينصب به مذهب الجمهور والا فالمازني يبني نحو لا مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكا باشهر الروايتين في قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا عن مخالفته لسائر المبني بعد لا من المعرب بالحركة قال الرضي هذا اولى من مذهب الجمهور لاطراده من المعرب بالحركة ويرد ان في مذهب الجمهور واطراد البناء على ما ينصب به وبعضهم جعل لا مسلمات منونا مع البناء على الكسر زعما منه ان تنوين المقابلة لا ينافي البناء ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وامثاله لانه مفعول لفعل مقدر اي رحب مرحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت سهلا وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا المعطوف بهو لا وبين اعادة لجار الضمير والاخصر او مفصولا عن لا وجب الرفع لا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب

دون قوله فهو مبني ان البنا ليس بواجب ايساً يد هذه الارادة بجواز رفع المكرر في
لا حول ولا قوة الا بالله عليها فتامل والمراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول فالمتبادر
من قوله والتكرير تكريرهما ولا يستفاد تكريري والمتبادر من التكرير تكرير نفس اسم
لا بدون عطف فيتوهم وجوب لا زيد زيد فالواضح وجب الرفع وعطف لا مع
منفي اخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة لا اما مع
الغالا فيهما او بدون الالغا في شيء منهما او في احدهما واعلم ان لا الداخلة
على الماضي يوجب التكرير في غير الدعا ومثل قضية ولا ابا حسن لها ايرا دما على التعريف
لانه غير جامع بخروج هذا المنصوب عنه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير
ومن جملة اصالة في بعض القاعدة لا ابو لك ان تفعل كذا حيث لم يكرر فاجاب بانه
متأول بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اي لا مثل ابي حسن على تعريفه
والمراد به علي رضي الله عنه يعني هذه قضية عظيمة يحتاج الى حكم عدل مثل علي ولا
مثل له واما بجعل ابا حسن نكرة فتأويل بصفة المشتهر بهو بها من الحاكم العدل
وعلى التقديرين التزيرا انزع اللام من هذا العلم ايذانا بقصد التنكير فقال لا نجم
ولا صعق ولا امرأ قيس ولا ابن زبير فينزع اللام عما يلزمه ايضا ولا ينكر
عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجرى التعميم في الرحمن والله حتى يجعلا في صورة
النكرة واما تأويل لا بد لك ان تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا دخل في الحال
على الفعل المضارع والمتول التناول وهنا بمعنى المتناول اي لا متناول
لك ان تفعل كذا ايستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله خمسة اوجه حق هذا البحث ان يذكر بعد جواز العطف على
اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوههم مبني عليه وغاية ما يوجه به ان له مزيد
اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد
به وضبط الرضي المماثلة بقوله يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل
نكرة ويدخل فيه مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب

الثاني

الثاني ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا فتحهما ونصب الثاني
ورفعه فتحهما في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله ونصب الثاني عطف على فتح الثاني المفهوم
من فتحهما لا على فتحهما حتى يكون حال الاول غير مبين في قوله ونصب الثاني ورفعه واعلم
انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا بأس بتوارد عاملين بها متماثلان في معمول
واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمروا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما مفرد الا انه في
قوة لا شيء من الامرين فلا كاسمه واحد في الحال فالاول ما صرح به الرضي والثاني
مما افاده الالهام المرضي ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثاني فزيف المصنف
رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضي ضعفه بان لا لنفي الجنس الا انها الغيت لوجود
شرطه وهو التكرير ونحن نرده بان الضعيف عمل لا لا استعماله وليس هنا ما يفيد انه
اعمل لا وفي قوله خمسة اوجه مزيد التوجيه على ستة ولا حاجة بك الى بيان الزيادة
لانك لو كنت فطنا تعرفه بادي توجه واذا لم يذكر لا الثانية ليس الوجوه الخمسة لانتفائها
يصح معه فتح الثاني وحكى الاخفش ان من العرب من نفتح الثاني بتقدير لا واذا دخلت
الهمزة لم تغير العمل اي باثر لا سواء كان بالبناء او الاعراب والحال ان معناها الاستفهام
فلم يبطل معنى النفي والعرض والتمني فليس للنفي تحقيق في المعنى وكان القياس ان يبطل عمل
لا لانها عملت للنفي كما عرفت ولذا احتاج بانه لا يبطل بدخول الاستفهام عمل لا
مع انه لم يعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولك ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسي
عمل لا مع العرض وجعلها حرفا من حروف الافعال والمذكور بعد لا معمولا لفعل مقدر
وجعل سيبويه لا في التمني مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة في معنى لمنيت ومنع
حمل التابع على محل اسمه ح ولا يخفى ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلا لنفي الجنس بل
يعم ما يريد به ما ولا فافهم ما بمعنى ليس وقد يتجر بدخول لا باضافة شيء اليه نحو
هو ابن لا شي او بدخول حرف الجر على لا شيء اي حرفه كان نحو كنت بلا شيء وغضب
من لا شيء وما انت الا كل شيء وينتصب بعامل غير لا نحو انك ولا شيئا سواء هذا
خصايص الشيء مع لا وينجر بالبا خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شيء نحو كنت بلا

مال وههنا بحث وهو انه مر ايرعرف ان لا هذه لنفي الجنس دون ما في معنى ويمكن
ان يقال يقصد به المبالغة في مدخولها كما في لا لنفي الجنس ونعت المبني اي المبني من اسم
لا الذي بني بعد دخول لا لانه الذي سبق لان المعرف بلام العهد ينصرف اليه لا نعت
المبني مطلقا حتى ينتقض بلا ما بارد اعلى ان يكون باردا صفة المؤكد لا اسم لا فان
التاكيد اللفظي نحو رجاه كالمطبوع فيحتاج الى تقييد المبني بالمبني اصالة لا بالتبعية
ولا اسم لا المبني مطلقا والا لدخل فيه نحو لا حار المساهي في فلان ولا الكذب فخرج
بقوله المبني هذه النعوت ونعت اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضل الاول
صفة النعت واحترز به عن النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا حذف الاول
بقرينة نحو البر لا كر نفيا عنده فانه في تقدير لا كر منه نفيا اولم يكن متصلا كذكر
النعت الاول نحو لا رجل فاضلا اصيلا فاحفظه فانه زل فيه ذكر بعد ذكر حيث اجمعوا
على ان قوله يليه عن الاول يغنيه مفردا قيل هو وقوله يليه حالان قدماعلى قوله مبني والاولى
انهما حالان من ضمير في الاول وبالجملة لا يظهر وجه جعل القيد الاول نعتا والقيدين
الاخرين حالين ولا بد من تقييد النعت بان لا يكون جملة لا رجل قام لا يقال اريد بالمفرد
ما يقابل الجملة لانه يدخل فيه ح المضاف وشبهه مع انه لا بنا فيهما ووجه الفرق بين
نعت المنادى ونعت اسم لا حتى حيث جعل المضارع للمضاف والمضاف بالاضافة
اللفظية في المنادى داخلا في المفرد وهنا مقابلا له ومعرب رفعا حملا على محل اسم لا
وهو الرفع على الابتدا او نصبا حملا على لفظه تشبيها الفتحة العارض الدائر على لا وجودا
وعدما بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم الرفع لترجحه ولو قدم المعرب لكان
مراعيا لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفي الرضي قوله معرب رفعا ونصبا
سوا كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وهو سهو بين والصواب
قوله والا فالاعراب سوا كانت الصفة الى اخره مثل لا رجل ظريف وظريفا وفي ظريفا
وانت خبير بانه دخل في قوله والا مثل لا محار الى اخره ونحو لا غلام رجل فاضلا
ونحو لا رجل فاضلا اصيلا فلا يصح تفسير قوله فالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى

السوق

السوق وفسر به بعض الشارحين لانه لا يجوز في المثال الاول الا الرفع وفي الثاني
الا النصب عند المصنف وان جاز الرفع عند بعض وجاز في الثالث الرفع والنصب
هكذا حقق المقام بكن من اولي افهام به الاعلام والعطف في صوابه وعطف
النكرة على اللفظ وعلى المحل جائز اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب
رفعها والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا وما يحمل عليه جعل اعرابه مثل حركته
البنائية لا بناء اذ البناء لا يكون تابعا لبناء اخر بل يكون بالاستقلال وقد
انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز بنا الوصف في المنادى
وقد بني المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف في اسم لا وبني وصفه ويكشف
قوله مثل لا اب وابنا عن ان المراد بالحمل على اللفظ ليس البنا وابن بالرفع تمثيل للحمل
على المحل ففيه نشر على ترتيب اللف والمراد بالعطف اعم من العطف بتكرير لا وبعدمه
الا انه مثل لما لم يكرر لا لان مثال المكرر قد سبق قال الاندلسي والذي يعني من التوابع
لا نص لهم فيه لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ولا
وجه لقوله بعد وضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى في حكم التابع وقال ابن مالك
للبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع والا تعين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون
فصل فتح الثاني او نصب او رفع وقال الرضي لا يجري التاكيد المعنوي في اسم لا المبني
لاختصاصه بالمعارف واما التاكيد اللفظي فالاولى كونه على لفظ المتبوع
وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف التاكيد لكن اذا وصف فانت
مخير بين البنا والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا كالحال الموطئة
فلشائبة وصفيته تتقوى جانب اعرابه ومثل لا ابا له الى بالضمير دون ان يقول
لا با الرجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ
من الاسماء الستة وبالتثنية والجمع المذكر السالم فالاولى ان يذكر لا اخا له
ايضا وبقوله ولا غلامي له اشارة الى حصره في الاربعة والمتروك في كتابه
جمع المذكر السالم على ما هو الرواية او المغني على ما يحتمله المكتوب ولا ناسالك

تكثير الدقايق فانه الامر المطلوب **جائز** مع ان الاب مفرد اعرب بالالف
ولم يبن على ما ينصب به ففيه مخالفتان للقاعدة الاعراب والاعراب
بالالف بهذا ما هو المشهور ولكن ان يجعل مخالفة البناء على الالف مع انه
ليس ما ينصب به وفي لا غلامي له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة
واما كونه معربا فخفي **تشبيها له بالمضاف** لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف
بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين الاب ولم يجز حذف بل بمعنى تنزيله منزلة
المضاف الحقيقي ولدفع الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال **لمشاركته له**
في اصل معناه اي في اصل معنا المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص
بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص
انقلب بعد الاضافة الى الاختصاص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا
الاختصاص ولا يفيد التعيين **ومن ثم لم يجز لا ابا فيها** اذ لا يشارك لا ابا لي
لك في اصل المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب
لانه يختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة مجرورا باللام والا فينبغي
ان يجوز لا حرف في اليوم تشبيها بالمضاف ولا حامي من حديد **وليس**
بمضاف على ان تكون اللام لتاكيد اللام المقدرة **لفساد المعنى** وهو صيرورة
معنى غير تام مع ان كلا احد يفهم منه بمعنى تاما من غير تقدير ومنع الرضي
الفهم بغير تقدير في لا ابالك كما لا يفهم في لا اب لك بل التقدير فيه لا ابا لك
موجود ولم يتمسك في رده لفساد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير والرفع
الواجبين لانه معارضة اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا وحذف نون
التثنية والجمع بلا اضافة **خلافا لسيبويه** بل الجمهور النحاة ومنهم الخليل على
ما في الرضي ولا يتم ما قيل ان سيبويه هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان
للخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره العيد في شرح الكشاف وعلى ما شهد له
صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان

ذكر

ذكر سيبويه مخالفة **ويحذف كثيرا** اسم لا **في مثل لا عليك** لم يقل مثل لا عليك لانه
لم يقصد التمثيل بل التقييد اي يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب
ولذا لا يحذف الخبر ايضا الا مع ذكر الاسم وقوله **اي لا باس عليك** بيان التقدير لا عليك
لا التقدير مثله الا بتكلف فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال
الكاف الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد او لا كزيد موجود **خبر ما ولا**
المشبهتين بليس في النفي لا بلا لنفي الجنس وفي الكون لنفي الحال عند المصنف
وان خالفه الرضي في ترجيح القول بكونها للنفي مطلقا ومن قال من وجوه
المشابهة دخول الباء في الخبر يختص بلغة من اعملهما واعتبر مشابهتهما بليس
هو المسند بعد دخولهما واكتفى في التمثيل لما مر في بحث اسمها **وهي** اي التشبيه **لغة اهل**
الحجاز تفصيح عنه عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز فالتانيث لتانيث الخبر
وفي بعض النسخ وهي حجازية وقيل اي انتصاب خبر ما ولا وقيل اي خبريتهما خبر ما ولا
وفيهما ان الحجازية لا تختص بالخبر ويجاب بان اثبات الاسم لهما فرع الخبرية وانتصاب
الخبر اذ لو لم يظهر عملهما في الخبر لم يحكم بكونهما ناسخين للابتداء ولو فسر الضمير بما ولا
يتوجه هذا الاعتراض لكن توجه تاخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن
الاعتراض والكوفيون ينكرون عليهما في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر
لتقدير الباء الذي يزاد في الخبر ورده الرضي بان حذف الجار الزائد لا يوجب
النصب لان النصب في حذف الجر يتعلل كان الجار واسطة بينه وبين المجرور
ولا فعل مع الحروف الزوائد وبان النصب بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهين
الرويند فع بان الكوفي يجعل قياسا في خبر ما **واذا زيدت** فيه رد على الكوفيين حيث
قالوا انها نافية لا زائدة او تنبيه على مرادهم كما قال الرضي ولعلهم يقولون هي
نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات **ان مع ما** قيد الزيادة بقوله
مع ما لانه لا يزاد الا معه او لان النحاة لا يذكرون المبطلات المذكورة الا لعلل
ما في وقال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال

بمعنى خبر ما ولا المشبهتين
بليس

١٣١

لانه جعل ترك جماع الواحدة
شرطا لوقوع الطلاق على البواقي
بكلمة توجب تعميم النساء وفي
الثانية جامعها وجد شرط طلاقها
ثلث مرات وهو ترك جماع الثلث
فتطلق هي ثلثا واما في غيرها
وجد في حق كل واحدة شرط
الطلاق مرتين بترك جماع غيرها
فتطلق مرتين فاصحان

تكثير الدقايق فانه الامر المطلوب جائز مع ان الاب معربا معربا بالالف
ولم يبن على ما ينصب به ففيه مخالفتان للقاعدة الاعراب والاعراب
بالالف بهذا ما هو المشهور ولكان ان يجعل مخالفة البناء على الالف مع انه
ليس ما ينصب به وفي لا غلامي له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة
واما كونه معربا فيحتج تشبيها له بالمضاف لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف
بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين الاب ولم يجز حذف بل بمعنى تنزيله منزلة
المضاف الحقيقي ولدفع الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال لمشاركته له
في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص
بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص
انقلب بعد الاضافة الى الاختصاص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا
الاختصاص ولا يفيد التعيين ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اذ لا يشارك لا ابا
لك في اصل المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب
لانه يختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة مجرورا باللام والا فينبغي
ان يجوز لا اخ في اليوم تشبيها بالمضاف ولا حامي من حديد وليس
بمضاف على ان تكون اللام لتاكيد اللام المقدرة لفساد المعنى وهو صيرورة
معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه بمعنى تاما من غير تقدير ومنع الرضي
الفهم بغير تقدير في لا ابا لك كما لا يفهم في لا اب لك بل التقدير فيه لا ابا لك
موجود ولم يتمسك في رده لفساد اللفظ حيث يلزم ترك التنكير والرفع
الواجبين لانه معارض باعراب ابا بالالف مع كونه مفردا وحذف نون
التثنية والجمع بلا اضافة خلافا لسيبويه بل الجمهور النحاة ومنهم الخليل على
ما في الرضي ولا يتم ما قيل ان سيبويه هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان
الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره العيد في شرح الكشاف وعلى ما شهد له
صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان

ذكر

ذكر سيبويه مخالفه ويحذف كثيرا اسم لا في مثل لا عليك لم يقل مثل لا عليك لانه
لم يقصد التمثيل بل التقييد اي يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب
ولذا لا يحذف في الخبر [illegible] اي لا باس عليك بيان التقدير لا عليك
لا التقدير [illegible] الخبر لا كزيد لاحتمال
الكاف [illegible] كزيد موجود خبر ما ولا
المشبهتين [illegible] في الحال عند المصنف
وان خا[illegible] قا ومن قال من وجوه
المشابهة [illegible] وا اعتبر مشابهتهما بليس
بوالمس[illegible] بها وهي اي التشبيه لغة اهل
الحجاز [illegible] فالتانيث لتانيث الخبر
وفي بعض [illegible] قيل اي خبرية خبرها ولا
وفيها ان [illegible] بها فرع الخبرية وانتصاب
الخبر اذ لو [illegible] ندا ولو فسر الضمير بما ولا
بتوجه [illegible] الخبر بما اجابوا به عن
الاعتراض [illegible] ويجعلون نصب الخبر
لتقدير الباء [illegible] ر الزائد لا يوجب
النصب لا [illegible] بينه وبين المجرور
ولا فعل مع [illegible] الثاني من وجهين
الرويند في [illegible] رد على الكوفيين حيث
قالوا انها نا[illegible] لهم يقولون هي
نافية زيد [illegible] قيد الزيادة بقوله
مع ما لانه [illegible] المذكورة الا العل
ماني وقال [illegible] حروط المعتبرة لاعمال

ينتصب خبر ما ولا المشبهتين بليس

ما بلى بهما فيها اولى وانها اضعف من ما لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو
كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا وسبع ان هذه عازلة وقد جاء عملها مع ان عليه سبيل
الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله قياسا او انتقض النفي بالا قيد انتقاض النفي بالا لانه لو انتقض
بغير بمعنى الا لا يبطل عمله فتقول ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما وقد عمل في غير اغتنمه فانه من
فوائد ما سدينا لكن التقييد بالا ينتقض بالانتقاض بلا بمعنى الا والانتقاض بالا يبطل
العمل في الخبر ووجهه مما علمته والعمل في الاسم ايضا لئلا يقع خبر المبتدأ بلا مبتدأ والاولى
او انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض نفي البدل نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يبطل عمل ما
ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يختص بما ولا بل كذلك
لا لنفي الجنس فلا عمل له في قولنا لا احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض في ليس
وبين ما في ذلك او تقدم الخبر على الاسم ما خلافا للبعض في جواز العمل مطلقا والبعض
في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان بطل العمل ولما كان قوله بطلت على طبق وهي
لغة اهل الحجاز كما هو مقتضى السوق قاصرا على ما هو مقتضى المقام اولا يفصح
المرام عدل الى قوله بطل العمل تامل وكذا يبطل العمل بتقديم ما ليس ظرفا او شبهه
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيدا عمرو ضارب بخلاف قوله تعالى ما منكم من احد
عنه حاجزين ومما هو البحث عنه في هذا الباب انه يزاد الباء في خبرها واختلف
في جوازه في خبر ما التميمية واجازه الاخفش ورجح قوله الرضي متمسكا بانه يدخل
على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر ليس الا انتقاض النفي
بالا لان الباء لتاكيد النفي فلا محل بعد الانتقاض وقد يدخل على خبر المبتدأ بعد ما
وفي الخبر المنفي في باب ظن وقيل او في خبر لا لنفي الجنس نحو لا خير بخير بعده النار
وقيل هي بمعنى في ورب ما زيدت في الحال المنفية وفي خبر ان المدخولة لا ولم يروا
وقد يزاد بعد ليت وانه يزاد التاء في لا فيقال لات اما للمبالغة في النفي او
لتانيث الكلمة فيختص بلفظ حين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص
وقد يدخل على لفظة اوان وهذا عند الواو يدخل على الاوقات كلها واختاره التسهيل

واذا

واذا ولها حين لنصب على انه خبر لا بمحذوفة الاسم اكثر من رفعه على انها اسمها محذوفة
الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان التاء عوض من احدهما ولذا كان حذف
الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش عملها وجعلها داخلة على فعل محذوف
مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده في تقدير لا ارى حين مناص وجعل
المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف وهو ضعيف والاوجه تعول لا عن العمل بالحاق
هذا التاء وقد قوي مشابهته بليس حيث صار على وزنه وجوز الرضي كون لا هذه لنفي
الجنس وجاء لات اوان بكسر الاوان وتنوينه واستصعب توجيهه فمنهم من قال لات
حرف يختص بالاوان ومنهم من قال انه بتقدير من اي لات من اوان واذا عطف عليه
اي على خبر لا بموجب فالرفع واجب ليكون العطف على محل خبر ما ولا وقيل بتوهم كون
المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ما ينعزل عن العمل فيرتفع خبره وانكر عبد القاهر العطف
على خبرها ولا بالعاطف الموجب وزعم ان المبتدأ محذوف بعد العاطف فيكون عطف
جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبرها ولا وتزيف قوله ما زيد شيئا الا شيء
اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر مما من بلطفك الالوية المنصوبات للاعلام والابواب
المفتوحات لبعض اولي الافهام سالك فشرح نبذ من المجرورات من خزانة
غيبك للمخلصين من الانام والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك باتم صلاة
وسلام لافضل من اوتي باصدق كلام واحسن نظام اتم من كل تمام المجرورات
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل
فاندفع امران احدهما ان المجرور مشتمل على علم كون الشيء مضافا اليه لا على علم
المضاف اليه على ان علامة كون الشيء مضافا اليه وضعا علامة المضاف اليه
عقلا فلك ان تبقي المضاف اليه على ما هو المتبادر فتستغني عن الاستخدام في
قوله وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف حركة الاعراب كما قيل وعلى كل حرف
من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه بحرفه مشتمل على الاعراب وينبغي ان يراد بالاشتمال
الاشتمال اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر التعريفات ولك ان تقول بجعل

بحث المجرورات

تعريف المجرور شاملا للتوابع ولا محذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب لا يتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين والمصنف صدر الضبط بقوله منه دون اما تنبيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف المجرور بمثل جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف اليه كما انتقض تعريف المنصوب بصفة المبني المحمول على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبني على ما يرفع به المحمول على اللفظ ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه بهذه الحيثية لانتقض بمثل غلامي غير مجرور **والمضاف اليه** لم يات بالضمير اما لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اولا واما لان مقام التعريف طالب لمزيد تعيين المعرف سيما وهو مخالف للجمهور في تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسيبويه وكانه اختار قول سيبويه لانه اقرب لقولهم والجر علم الاضافة ولكن ما جرى عليه الجمهور نظمه في سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية **كل اسم** نبه بذكر الاسم مع ان من افراد المعرف ما هو جملة او الحرف المصدري مع صلته تنبيها على ان غير الاسم مأول به فقوله مؤول فلا تركن لظاهره **نسب اليه شيء** فعلا كان او اسما **بواسطة حرف الجر** ويستوفه وتضبط **لفظا او تقديرا** حالان نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوي لافادة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان ليس المعنى في الاضافة المعنوية على ملاحظة حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالي ذكر في تفصيله حرف جر حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة الى الوصف وما بينهما انه لا مجال المعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه في الاضافة اللفظية عقبه بقوله **مرادا** لكشف المراد وارادته المنوي للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحترز عن المفعول فيه والمفعول له المنصوبين ولما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل مما لا يعرف الا لمعرفة المجرور لانه ليس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور وايضا خبر المضاف اليه من احكامه التي لا يعرف الا بعد معرفته كاختلاف اخر المعرب الذي لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور كما ادعاه المصنف نظرا هو الامن

قبل

قبل من جر هو الاجه وقع فيه دفعه بقوله **فالتقدير** اي التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ما ليس كذلك كما عرفت انفا ولو قال والارادة لاتضح العبارة **شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها** اي للجر النسبة بواسطة حرف الجر نبه بالاقتصار على التنوين على ان نوني التثنية والجمع نائبتا عن التنوين ولو وضيت بما لا يتحاشى عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا نائبا عنه وبعد تشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك ويحصل تعريف الارادة انه الذي يكون في مقام جر التنوين بواسطة النسبة لسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السبع منه في وقع ما خاف وقع فيه الاشتراك ولما استصعب هنا ان لا مدخل لحرف الجر في الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي ويمكن بان تقدير حرف الجر للعمل لا يقتضي صحة معناه في تفصيل المعنى فبين المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف جر منوي للعمل لا لافادة المعنى فزالت تلك الخبر في تقدير اللام ومن وانما ما يراد ان دون الى سابقان في مقام الاضافة دونه ووجه التكلف لتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لاستغنى عنه وقد اختار المصنف كون العامل حرف جر وقد نبه عليه بقوله مرادا فهو ايضا من جملة المراد فلا يغفل عن شيء مما افاد وبهذا اندفع ان جعل العامل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر مشكلا اذ لا حرف جر وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ لا اضافة ∴ ولا يغفل عن المضاف حين الاضافة ولا يخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذي حذف المضاف منه واقيم هو مقامه نحو واسأل القرية وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر هنا المقدر مرادا في العمل الا ان يتكلف ويقدر جره لاشتغال اخره باعراب يوازي ما ناب مناب به فتامل واطلب ساه واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تا التانيث اذا امن اللبس قياسا عند الفرا وسماعا عند غيره قال الله تعالى واقام الصلاة وقالوا ابو عذرها اي ابو عذرتها

لمن افتض البكر والعذرة البكارة واتفقوا على جواز الحذف من اي واية فصيح قال الله تعالى باي ارض تموت كذا ذكره الرضي في بحث الاضافة اللفظية **وهي** اي الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اي منسوبة الى المعنى اللفظ لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او لافادتها معنى في المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى المضاف لم يكن له قبل الاضافة **ولفظية** منسوبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى اللفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعل معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها ولو اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافادته شيئا لاستغنا كل منهما بظهوره بعد معرفة الاخر عن الاظهار **فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها** عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعا الى تقدير ذو في المجهول او الى تقدير مبتدأ له اي الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الى اخره والثاني اعذب والمراد بالصفة ما دل على ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع او لا فلا اجعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ناقة غير المواجر اي عابرة المتواجر فلا تقتصر على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فيكون قاصرا اي قاصر والمراد بالمعمول المعمول قبل الاضافة وكما هو مقتضى العبارة لا لان المضاف اللفظي ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل في المضاف اليه فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها فان ضارب زيد مضافة للذي هو الضارب غير العامل في قائله عمرو وهكذا او البعض عنه يحوج الى تاويل الغير بالسلب فالاولى ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصيل ما يندرج في التعريف ان المضاف اما غير صفة نحو غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا معمول له اصلا واما صفة لها معمول لكنه

قوله اي الاضافة بتقدير حرف الجر يعني بتقدير حرف الجر لافادة المعنى او الاضافة اللفظية فبينهما حرف جر منوي للعمل كما ذكر هذا الشارح

بحث الاضافة المعنوية

لم

لم يضف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مضارع مصر فان مصر ليس معمول المضاف ع بل معموله من صرعه **وهي اما بمعنى اللام** الاختصاصية دون التعليلية وان كان المضاف معمولا للمضاف اليه كما في دخان النار **في ما عدا جنس المضاف** يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما في الرضي فيشمل الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص اي الاعم حصره فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فلذا فسره بعض الشارحين بما هو اعم من وجه من المضاف لا لان الجنس تعارف في هذا المعنى في هذا المقام **وظرفه** فعلى ما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس يكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم غير زيد وطور سينا ويوم الاحد وان لا يصح ان يقال جميع القوم وعين لزيد اذ المأول لشيء وعما يتعارف في المأول به بحيث ينسخ المأول به وبجعله مجبورا غير سامع استعماله منكرا استماعه **او بمعنى من** التبيينية دون التبعيضية وان كان اضافة البعض اي الكل نحو خاتم فضة والخاتم بعض فضة ولذا لم يجعل يد زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان ∴ الاضافة ولم يوضع له ∴ من الاضافة اختصاص اليد بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية والكلية فانما يعرف من خارج ∴ الاضافة **في جنس المضاف او بمعنى في ظرفية** في بعض الشروح ان الاضافة في فضة خاتم خير من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان يقيد جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وفيه بحث لان تقدير من فيما يحسن تقديره ويكون المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضة فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه فيه جنس المضاف ويتجه ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا مدخل في البيان بل يكون اتم لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة الاعم المطلق بمعنى من ويتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان ويفترقان كما لا يخفى فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى اللام بانها فيما اذا

اطلق المضاف على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يتحد معه قطعا
ولا يكون ظرفا له كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به تخصيص
غيرها اريد بالمضاف اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى لما اريد لكل من المضاف
والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الاخر **وهو قليل** اى الكون بمعنى فى قليل اذ لم يكثر
اضافة الشئ الى الظرف وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقى
اما لو اريد مدخول فى فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان بياض زيد بمعنى
بياض فى زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول فى او نظر الكتاب ينبغى ان يكون
بمعنى النظر فى الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم **نحو غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم** ومنه مالك يوم الدين اذ جعل المصنف الاضافة فيه معنوية
فلا بد ان يجعلها بمعنى فى والا لكان اضافة الى الظرف بغير معنى فى فلا يصح
قوله او فى ظرفه واعترض عليه الرضى فقال وهذا منه عجب لانه ح يكون المضاف
اليه مفعولا فيه فيكون معمول اسم الفاعل فلا يكون الاضافة معنوية وهذا التعجب مبنى
على عدم تحقيق كون الاضافة بمعنى الحرف ليس معناه تقدير الحرف فى نظم الكلام بل معناه
انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية مستفادة من المضاف اليه لانتساب المضاف
اذا فصل يعود الى معنى اللام او فى او من وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر فى ولا
اللفظية يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقى ان جعل ضرب اليوم بمعنى فى وجعل ركوب
الفرس بمعنى اللام تحكم لان حاله الركوب على الفرس وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان حاله
القرب من زيد فالحق ان الاضافة فى امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية
من وجوهه ولذا جعل غير المصنف الاضافة فى القسمين الاولين لاما ... انه لما
كان معنى فى قليلا تكلف فى جعله معنى اللام لا فى ... فالاشتراك بارتكاب
التكلف فيما قل ولم يجعل القسم الثانى ايضا لمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف
فيه **ويفيد** اى الاضافة **تعريفا مع المعرفة** المضاف اليها بقرينة اشتراط تجريد
المضاف من التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدى وهو الكامل او الجنسى واحترز

بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة وهو ظاهر وافاد به للسميع المحيط انها يفيد المضاف
تعريفا حاصلا مع المضاف اليه المعرفة ومعنى تعريف المضاف فى قرينة تعريف المضاف
اليه فتامل واستثنى عنه وغير ومثل وشبه لتوغلها فى الابهام اذ لم يكن لغير المضاف
اليه او مثله خصوصية لاشتهار او انحصار او لفظ شبيه خلافا لمن قال انه لاشتماله
على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك ونهيك وكفيك وكلها
بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضاك وناهيك وفطك وقدك وحلك
لكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزل كفاك على تعبير الصحاح وليكفيك على تعبير
الرضى الا ان ما تقدم على فطك لم يصر اسم فعل فلم يبن والدليل على عدم افادة
الاضافة تعريفا لهذه الاسماء وقوعها صفات للنكرات ولعل المصنف لم يلتفت
الى الاستثناء لانه يجوز ان يقال فى الجميع بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة
كما فى امر على اللئيم يسبنى وكفى ذلك فى وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه
كما يجب استثناء هذه عندهم عن القاعدة يجب زيادتها فى قوله **ويفيد
تخصيصا مع النكرة** والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك **وشرطها** اى شرط الاضافة
المعنوية **تجريد المضاف عن التعريف** الاخصر الاوضح وشرطها كون المضاف نكرة
فمن المعارف ما يقبل التنكير ثم يضاف وما لا يقبل من المبهمات والمضمرات فلا يضاف
اصلا واما الثواب شاذ يقال يغنى اشتراط حذف التنوين فى الاضافة بتقدير حرف
الجر هذا عن الاشتراط لمنع اضافة المعرف باللام والمعرف بالاضافة فهو لافادة
انه لا يضاف العلم فالاولى وشرطها تنكير العلم لانا نقول افاد به انه لا يضاف المضمرات
والمبهمات ايضا وزعم الرضى انه يجوز اضافة العلم لانه لا مانع من اجتماع التعريفين
ومنه زيد الخيل ومضر الحمراء وانمار الشاه فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل
والاخر صاحب الابل الحمراء والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة
انهم مالك اى شئ وفيه ان المستفيض فى هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة
فقدر بهذه الاضافة تنكير المضاف ضبطا لا من الاضافة **وما اجازه الكوفيون**

من الثلاثة الابواب وشبهه من العدد من الاربعة الابواب وغيره **ضعيف**
لا يجوزه البلغاء المقتصرا عتبار البصريين على امورهم فلا يرد نقضا على عدم
السابقة بل على ما هى اسبق من هذه القاعدة ايضا من اشتراط تجريد المضاف
من التنوين لاجل الاضافة والوارد فى كلام الفصحاء ثلاث الاثواب فان قلت
ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه عند البصريين قلت هذا مشكل
على دابهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه تمييزا الا ترى انهم سموا المنصوب
فى حسن الوجه بالنصب شبه مفعول والاشبه ان اطلاق التمييز منهم عليه تجوز **واللفظية
ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها** ومعرفة ذلك بعد معرفة ما هو العامل
من الصفة ومعرفة معمول يصح الاضافة اليه اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة على صاحبها او الهمزة او ما فانها تعمل
فى الفاعل الرفع مطلقا وفى المفعول النصب لكن لا مطلقا بل اذا اريد به
الحال او المستقبل او الاطلاق واما الثانى فيجوز اضافتها الى الفاعل السببى
باعتبار ضمير فيهما راجع الى الموصوف فهالامتناع خلوها عن الفاعل القوة شبهها
بالفعل وح يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل بانه شبه المفعول نحو زيد
قائم عمرو فى داره لامتناع اسناد يوم عمرو الى زيد نحو اضافتها الى المفعول **نحو
ضارب زيد وحسن الوجه** الاولى نحو ضارب زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب
الغير المعتمد ليس مضافا الى المعمول **ولا يفيد الا تخفيفا** لا تخصيصا ولا تعريفا
فى اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما فى المثال الاول او فى لفظ المضاف اليه
كما فى المثال الثانى فان حسن الوجه فى الاصل حسن الوجه منه حذف الضمير واستتر
فى الحسن فليكن هذا وجها لايراده مثالين او لفظ المضاف اليه فقط كما فى
حسن الوجه ولذا قال فى اللفظ ولم يقتصر على قوله الا تخفيفا مع ان التخفيف
لا يكون الا فى اللفظ لانه لو اقتصر عليه يتوهم التخفيف فى المضاف وقيل زيد انه
لا تخفيف فى المعنى اذ التنكير ومعنى الضمير لم يسقط عن التعقل وفيه ان المعنى

لا يوصف بالخفة وانه يحصل الحصر بالاضافة الى المعنى فلا يفيد نفى التخصيص والتعريف
فان قلت الهيئة الاضافية الموضوعة لتعيين المضاف او تقييده المفيد
للتخصيص كيف عرت عن معناها واستعملت بدون معناها قلت فحسبك
عنه تذكر الالفاظ الزائدة لما يعود الى مجرد اللفظ من الفائدة **ومن ثم** اى من اجل
انها لا يفيد الا تخفيفا اختلف الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهو استدلال
من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله **جاز مررت برجل حسن الوجه** اى وصف
النكرة بالمضاف الى المعرفة فلولا عرى الهيئة الاضافية عن معناها لما جاز لانه يكون
وصفا للنكرة بالمعرفة **وامتنع مررت بزيد حسن الوجه** اذ لولا عراها عن معناها
لم يمتنع لحصول المطابقة فى التعريف **وجاز الضارب زيد** فلولا افادتها التخفيف
وعدم افادتها التعريف لما جاز **وامتنع** كما امتنع **الضارب زيدا** وجاز فان
قلت لا يثبت بهذا حصر الفائدة فى التخفيف اذ لم ينف افادة التخصيص
قلت لما ظهر عدم تغيير معنى التركيب فى المضاف الى المعرفة مع تغيير الهيئة وتبديلها
بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا اذ الاصل كون الباب على وتيرة
واحدة مع ظهور ان المعنى فى المضاف الى المعرفة والمضاف الى النكرة على
نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه مما زل فيه اقدام افهام
الشارحين الاعلام **خلافا للفراء** اما فى تجويز اضافة ذى اللام الى المعرفة او
مطلقا ومرجع الباء واختلف فى وجه تجويزه فقيل حكم بتقديم الاضافة
على اللام وينكر عليه بانه مخالف الحس من غير موجب والعدول عن مع عدم
بقاء الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل بدون الاضافة وقيل جعله
كالضارب الرجل والضاربك ويرده ان وجه جواز شئ منهما كما ستعرف لم يوجد
فيه ولا يبعد ان يجعله محمولا على ضارب زيد كما حمل الضاربك ويرده ان داعى حمل
الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه **وضعف الواهب المائة الهجان** اى
البيض من النوق يستوى فيه الواحد وغيره والمائة الهجان بظاهره كالثلاثة الاثواب

وقد يأول بجعل الهجان صفة او بدلا **وعبدها** اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعا المائة حتى كانه مملوكها ولاد فى ملابسة تتمة البيت عوذا برجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ بمعنى حديث النتاج والتزجية السوق وقوله يرجى غير معلوم انه مجهول او معلوم ما لم يعلم حركة الحرف الروى من القصيدة فقوله وضعف قيل هو وما عطف عليه لرد استدلال الفرا وقيل البيان مسائل ويحتمل ان يكون فى سلك ما سبق من تتمة المشاهد على ان فائدته التخفيف اى لان فائدة التخفيف منعف هذا ولم يجز الضارب الرجل وضاربك الا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال الفرا بالبيت ان التركيب فى قوة الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد فيدل على جوازه ووجه الرواية ضعف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه ثبوت مصادره على المطلوب ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل لكان اعرف على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سيبويه بناء على انه قد يحتمل المعطوف ما لا يحتمله المتبوع وقولهم يا زيد والحارث بنادى بعربه وخص المبرد كل الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام لانه فى حكم المضاف الى المعرف به فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب عبدها **وانما جاز الضارب الرجل** لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا اذ فيها الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المعرف المضاف الى المعرف باللام مطلقا اذ منه القائم الغلام وهو مثل الحسن الوجه فى التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول او اسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدرهم والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل **حملا على المختار فى الحسن الوجه** والحسن الوجه الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة فيهما اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الى آخره الا

انه

انه لم يرض بالفصل بين مسئلتى الجواز وبعد مسئلة جواز الضارب الرجل عن ذكر ضعف الواهب المائة والمختار بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شئ هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تقاصا فى نصب المعمول وجره **والضاربك وشبهه** من الضاربى والضاربه والضاربنا الى غير ذلك **فيمن** اى عند من فى بمعنى عند **قال انه مضاف** لا محال بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرمانى وجار الله والمبرد فى احد قوليه واما سيبويه فجعل الضمير كالظاهر الغير المعرف باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكر مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدهما محتملا **حملا على ضاربك** فيمن قال انه مضاف قال الاخفش وثبت بالقول ان حذف التنوين مع الضمير للاتصال والضمير مفعول به ووجه حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضارب على ضارب زيد ان الاضافة فى ضاربك كانه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف والاضافة فى ضاربك لازمة لا فى ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد ينكر ترك الاضافة فى الشعر ايضا **ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها** قيل لان شبه الاضافة بل معنى مغاير كاضافة الصفة الى معمولها فيكون المعنى مستفادا من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغييرها للتخفيف وقيل لان اعراب الصفة مغاير اعراب مضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول الصفة ايضا يغاير اعراب ما اضيف اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة انحش لانه بحسب التبعية والاضافة ايضا ونحن نقول ولان المضاف اليه وبما يخالف المضاف فى التعريف ولا يجوز هذه المخالفة فى الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة ويجب تجويز المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتسب هذا المضاف التعريف لان المضاف اليه عين المضاف

لما للمعنى المعتبر فى الصفة فيجوز ان يكون الاضافة لفظية

فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامعين لانه يحصل التخفيف واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما نفى ما اثبته الكوفيون اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متأول** وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب الغربى والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وتوجيه التأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت يجمعهم والغربى المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربى كذلك المكان والاولى المضاف اليها الساعة فانه كما ان الصلاة موصوف بالاولية كذلك الساعة التى يصلى فيها تلك الصلوة والحمقاء المضاف اليها الحبة فانه كما ان البقلة موصوفة بالحماقة كذلك الحبة التى ينبت البقلة منها وعلى ما قال الرضى انها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد اذ الجامع مثلا من الصفات الغالبة فى المسجد فان قلت يكفى التمسك ظاهر الامر فكيف يرد بالتأويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام فى هذا الموجب للعدول عنه وقال لدفع تمسكهم على القاعدة الثانية **ومثل جرد قطيفة** مع ان المقصود جعل القطيفة جردا كما هو شأن المركب الوصفى **واخلاق ثياب** مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا **متأول** بجعله من قبيل خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد هو البالى والقطيفة المخمل والاخلاق جمع خلق كفرس بمعنى البالى **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه** اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والاوضح ولا يضاف اسم الى مماثله **فى العموم** اى الشمول **والخصوص** التشخص فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخص لا يضاف لتعريفه فلا حاجة الى نفى صحة اضافته الى المماثل **كاسد وليث** من اسماء الاعيان **وحبس ومنع** من اسماء المعانى واجاز الفرا اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف ومنع قوله **لعدم الفائدة** لانه يكفى التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد

بعدم

بعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لا عدمها فى الاضافة وقال الرضى الا يضاف انه كثر فى كلامهم ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمماثلين بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن ابن الى ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه فى الوضع انما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالعدد فى الف الف غير ما هو المراد بالعدد فالكلام فى نظائره فانه الجدد **بخلاف كل الدراهم** بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد ولذا اشتهر ان كل زمان ماكول كاذب وكل الزمان صادق **وعين الشئ** اى العين المضاف الى لفظ الشئ مرادا به معهودا والعين المضاف الى شئ ما اى شئ كان والمراد بالمخالفة اضافة الاسم المماثل لاضافة فى هذين التركيبين فى الامتناع والجواز بمخالفتها لاضافة العام الى الخاص لانه شائع ذائع نحو شجر الاراك ويوم الاحد واشار الى وجهه بقوله **فانه يختص** اى كل واحد من الكل والعين يختص فان المضاف فلا يعرى عن الفائدة وقد اشار ببيان الفائدة الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف كما هو المتبادر فى المقام ولا يخفى مثله على ذوى الافهام ومما اخذته من افواه بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه بحيث ذلك العام يسمى انسان زيد قال الرضى ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة فيها الا تحصيل الابهام ولا نعلم ما تعين الابهام باضافته الى المبهم ونحن نقول تحصيلهم الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات اضافة العام الى الخاص اضافته فى زيد بمعنى شخصه وعينه ويستعمل فى الميت ايضا واضافة الاسم فى مثل اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم وحقايقها حكم بعض النحاة بانهما لفظان زائدان لا يقصد بهما معنى **وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول** دفع ايراد على قوله ولا يضاف اسم مماثل الى آخره بتأويله الى اضافة المسمى الى الاسم وحقه ان يذكر قبل قوله بخلاف

كل الدراهم قالوا المراد بسعيد مسمى سعيد والمراد بالكرز نفس اللفظ اى جاء سعيد
مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب الا تاخير اللقب فان كان
الاول مفردا سواء كان الثانى مضافا او مفردا اجب اضافة الاول الى الثانى او
قطع الثانى عن الاول رفعا او نصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج
والفرآء وان كان الاول مضافا فيجوز الامران الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول
كما يرد سعيد كرز على قوله ولا يضاف اسم مماثل على قوله وشرطه تجريد المضاف
عن التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم
لاغنى عن الاسم لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح مدخوله بانه لو اشترك
اللقب بعد تنكير الاسم وجعله بتاويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام
الى الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وح يكون تاخيره عن قوله بخلاف
كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف اذ لا ضرورة
فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال وح يبطل اشتراط
الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولا ضرورة
تدعو اليه ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو جئتك ذا صباح وذات يوم
وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات موكول على السماع اى حيث وقت صاحب
هذا الاسم ومدة صاحبة ولكن الاسم بذا صفة ظرف محذوف كذا فى الرضى
ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة ولعل اختيار
ذا صباح على صباحا التنبيه على كمال الصباح وطيبه حتى كان اسم الصباح خص
وليس غيره صباحا وقد ذكر الرضى هنا مسائل مهمة اقيد بيانه فى ذكرها الاولى
ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه
وبغيره فى الشعر اقبح منه بالظرف وفى غير الشعر اقبح منه فى الشعر فقراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم ليست بذاك ولا يسلم تواتر القراءات السبعة وان ذهب
اليه بعض الاصوليين هكذا فى الرضى وجعل التسهيل الظرف متعلق بالمضاف غير

ضعيف

ضعيف وكذا المفعول له سواء كان المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف
المضاف مع اقامة المضاف اليه مقامه جائز اذا لم يلتبس وجاء فى الشعر مع اللبس ايضا
وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك او ما مثل
ابيك ولا اخيك يقولان ذلك نحو رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
على رواية جر طلحة ونحو قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة على قراءة جر
الاخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو فقبضت
قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام
المضاف المحذوف فى التذكير والتانيث فيقال جدعت هندا اى انفه وجدع هند
وفقئ زيد وفقئت زيدا اى عينه الثالثة حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع
البناء على الضم وذلك فى ظروف الستة الزمانية كقبل وبعد والمكانية كخلف وقدام
وما يشبهها والابهام كحسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا عليه لما اضيف الى
مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك اذا عطف على هذا
المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعى وجبهة
الاسد ومنه يا تيم تيم عدى والحذف مع تنوين المضاف فى ما سواهما وذلك
فى كل وبعض مقطوعى الاضافة ولو كنت ذا نشاط فى اصطياد شوارد الفوائد
لاريدك بيانا كما يهمك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف معمول مضاف اليه الا على
غير وانه نفى خلافا للكسائى فى جواز زيدا انا اول ضارب ويؤنث المضاف
لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عنه والمضاف وكان المضاف
بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر
لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني ويضاف
الشئ بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته
يوم يوم وليلة ليلة ومن المهمات ضبط الاسماء اللازمة الاضافة منفيا عنه
خوف السامة فان كنت مشتاقا غير متشوق فعليك بالتسهيل فان فيه التكميل مع

التعريف **واذا اضيف الاسم الصحيح** الصحيح فى كلام النحاة لا الاسم الصحيح على ما
يوهمه بيان الرضى قبل ما ليس فى آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الاخر فى
الحال يلزم ان يكون قاض اسما صحيحا وان اريد الاخر فى الاصل يلزم ان
يكون يد ودم غير صحيحة ويلزم اختلال فى بيان ما ذكر فى هذا المقام
وحال الرضى ما حرف اعرابه صحيح وح يلزم ان لا يكون قط وقد ولدن الى غير
ذلك صحيحات الا ان يقال آخر قاض اليا لان المنوى كالثابت او يقال المراد
بحرف الاعراب ما يكون محل اعراب على تقدير الاعراب وبعد لانه من ان يراد
بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضاربه وغلامه
وبعد يرد ان قوله **او الملحق به** مستغنى عنه لدخوله فى الاسم الصحيح حكما ولا بد
من ان يراد بالملحق به اعم من الحقيقى والحكمى ليدخل فيه نحو بصرى وفسر الملحق
به الصحيح بما فى آخره حرف علة مسبوق بساكن فان الحق ما الصحيح فى
اجراء الحركات على آخره لعدم الثقل **الى يا المتكلم** لا غ فيذكر **كسر آخره** يتبادر
منه وجوب الكسر وذلك لا يصح فى قط وقد ولدن فانك الخيار بين كسر الاخر
والحاق نون الوقاية **واليا مفتوحة او ساكنة** فى تقديم الفتح شائبة ترجيح له
وقد مقدم وجهه فيذكر مستغنيا به وحصر اليا فى الفتح والسكون فيما عدا
المنادى والاطلاق للاعتماد على السياق اذا عرف حكم الصحيح والملحق به **فان
كان آخره** اى الاسم **الفا ثبتت** ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم توقفوا ان
لست عن ضبط القواعد بمجزوم وينبغى ان يخص بغير لدى فانه لا مجال مع الادغام
وقبيلة هذيل **تقلبها** الاولى مجرور قلبها **لغير التثنية يا** لان كون ما قبل اليا من
جنسه او مشتملا على ما هو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب يدغم
لاندراجه فى قوله **وان كان واوا قلبت يا** وان كان يا ادغمت فيستغنى عن
قوله **وادغمت وفتحت اليا** فى الصور الثلاث **للساكنين** اليا لعدم امكان
دفع الساكنين بتحريك ما قبل اليا كما فى لدن وقط وقد فان قلت قوله

للساكنين

للساكنين يغنى عن تقييد الفتح بالصور الثلاث لانه يفيد التعميم المطلوب من هذا
التقييد قلت لو لم يقيد لدخل فيه لدن وقط وقد فيرد ولما بين احوال الاسم
والاسماء الستة عن الغد ان قلنا انه صحيح كما يقتضيه تعريف الرضى تعرض لها
لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه ان قلنا انها غير صحيحة على ما يقتضيه تعريف
غيره فتدبر خير تدبر لكن هذين التقديرين التعرض لذلك منها استطرادا اذ
الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم او لما علم حال الاسماء الستة المضافة فى الجملة
وبقى بعض احوالها ختم بحث الاضافة ببيانه وعلى اى تقدير بيان المقطوع
عن الاضافة استطرادا الا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث ان اخره
يخالف اخره فى حال الافراد **واما الاسماء الستة** الا ظهر انها اسم للموجودات
المكبرات فلا حاجة الى التقييد **فاخى وابى** على الوجهين وقدم اخى لانه ابعد من تشديد
اليا اذ ما ورد ليس الا فى الاب والاخ الحق به قياسا لكن الاولى ح فى قوله **واجاز
المبرد اخى وابى** تقديم ابى كانه راعى الايراد على طبق الاولى **وتقول** الاظهر ويقولون
حمى وهنى لا وجه لذكره لانه داخل فى حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه
الا ان يقال صرح به للرد على ان يعيش وابن مالك بحيث نقلا عنه التشديد فى الاربعة
وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب **ويقال** لم يقل ونقول بعينها
لكن الظاهر ذكر يقال **فى** فى السابق وذكر نقول هنا **فى الاكثر** اى فى اكثر الاستعمال
وفمى بقلب الواو التى هى عين الكلمة ميما اذ اصل فم فوه كسوط لا كوس اذ الاصل السكون
ولا دليل على حركتها **واذا قطعت** على صيغة المجهول لا الخطاب لقوله **قيل** والمراد قطع الجملة
من الاسماء الستة فالضمير للمذكر ضمنا والتانيث محتمل والمراد القطع عن الاضافة
لا عن الاضافة الى ياء المتكلم كما يتبادر **اخ** هذه اللغة اعنى الاعراب بالحروف تارة
وبالحركة تارة اشهر وجاء كثير مطلقا وفى حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخاك واخوك
وكعصا مطلقا وكثير مطلقا وكدلو مطلقا **واب** مثله فى غير الخامسة **وحم** وهذه
هى اللغة الفصحى **وهن** والفصحى فيه ما ذكره بعد ولعدم شهرة هذه اللغة لم يذكرها

الزجاجي وزعم صدر الافاضل انها ليست من الاسماء الستة واخفى لغاته تشديد
النون واما سكون نونه فجاء في الشعر للضرورة **وفم** مثلث كما نبه عليه بقوله **وفتح الميم**
افصح منها اي من الضم والكسر فالضمير راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح
والغالب يصح بمعنيين ومن البدايع كون الفم كمدلوله داير بين الفتح والضم والكسر
فافهم وقيل منشاه كونه ذات احوال ثلاث في حال الاضافة وان انتفى الداعي في
حال الافراد وكانه يجعل الميم الذي عوض عن حرف العلة في حكمه واوا تارة والفا
اخرى وياء اخرى وفيه عشر لغات ثلاثة اخرى منها تلك الثلاثة مقصورات مطلقا وثلاثة
اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف اللام وسبين اخرهن تشديد الميم مضموم الفا
ومفتوحها مطلقا والعاشرة اتباع الفا للميم في اعرابه كاتباع فا امرئ واتباع عين
امرئ وابنم **وجاءني حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا** اي في حال الافراد والاضافة
والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب فصاحتها فيقول **وجاءني حم مثل يد** ودلو
وعصا وخبء وفيه لغة سادسة دون الجميع وهو ان يكون كرشا **مطلقا وذو**
وفيه ثلاث لغات لانه كعصا ويد وما هو المشهور المذكور في المتن **لا يضاف الا الى**
مضمر وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ بل لا يضاف الا الى غير اسم الجنس وقولهم ذو
زيد بنا وبرد ذو هذا الاسم كذا في الرضي ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه
الى المضمر **ولا يقطع** عن الاضافة وفي الرضي لذو وبابه شاذ **التوابع** جمع تابع ولا يجمع
فاعل الصفة على فواعل بل فاعل الاسم فجمع هذا الاسم لغلبة الاسمية كالمرفوعات
والمنصوبات والمجرورات حيث لوحظ في جمعها كونها صفات في الاصل تفننا
وسلك في الاصول ما هو الاصل من كونها صفات وفي التوابع ما هو تابع من الصيرورة
اسما **كل ثان** لو اريد به الثاني في الذكر لشمل غير التوابع مما لا يخفى مما لا يحصى ولو اريد
ثان في الرتبة لشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة لعامله والفضلات كلها لكونها ثواني
للفاعل او العامل والاخبار بالنسبة للمسند اليه فاخرج بقوله **باعراب سابقه** ما
خالف السابق في الاعراب لكن ههنا دقيقة اختفت عن الاعين الحديدة فاحفظه

مبحث التوابع

مع البدايع الجديدة وهو ان المراد باعراب سابقه اعم من اعراب سابقه محققا او موهوما
لئلا يخرج عنه نحو بداني اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
فان سابق مع كونه مجرورا هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا للتوهم الجر فيه لانه
في موضع يكثر فيه الجر بزيادة البا ومما يجب ان ينبه عليه انه لا يخرج به الصفة في
قولهم جحر ضب خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لان له رفعا مقدرا للتعذر بسبب
طريان جر الجوار كما صار رفع بحسبك زيد تقديريا لعروض الجر بزيادة البا واخراج
ما يقع من المعربات باعراب سابقه من غير التوابع بقوله **من جهة واحدة** واشكل
على الرضي ذلك الاخراج لانه جهة للاعراب اما كون الشيء عمدة او فضلة او متوسطا
بينهما وكثير من الثواني تشارك سابقها في الاعراب وجهة هذه الجهات المفعول الثاني
لعلمت واعطيت والحال عن المفعول له ولو اريد خصوصية الجهة لا نوعها فاعراب الصفة
لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به ومضافا اليه الى غير ذلك واجيب
تارة بان المراد من الجهة المقتضي ومقتضي اعراب التابع ما في متبوعه بخلاف غيره
فان العامل في زيد العاقل في زيد العاقل مرفوعا فاعلية متبوعه بخلاف نصب المفعول
الثاني فانه ليس لمفعولية المفعول الاول بل لمفعوليته نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب
الصفة على معنى في متبوعه لا على معنى فيه ويكون لمعنى في متبوعه الذي لا يخفى بعده
وتارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل في التابع والمتبوع عمل واحد
لانه ينصب العامل اليهما انصبابة واحدة بخلاف غيرهما وهذا لا يصح في المعطوف
على مذهب من المذاهب لان عامله مقدر عند البعض وحرف العطف عند بعض
او الاول بواسطة حرف العطف ومما يشكل اشكالا معضلا ورود نحو جاءني القوم
رجلا رجلا فان اعرابهما لكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب
المجموع لانه اجرى عليهما اعراب المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل بنحو جاءني
القوم رجلا فرجلا وثم رجلا لانه يلزم ان لا يكون فرجلا باعراب سابقه ويشكل ايضا
بنحو حسن بسن فانه ليس من التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط قسم

منه لقلة احكامه وشهرة امره **النعت** ويسمى صفة ايضا اعرفه في توابع المنادى
والنعت والوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية
جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشيء بالحسن ذكر المصنف في شرح المفصل
ان للصفة معنيان عام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود تابعا كان
او لا فيتناول المبتدأ وامثاله وخاص هو التابع ويخالفه ما ذكره صاحب
تلخيص المفتاح حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب المعنوية
لا النعت النحوي فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ ليس بمعنى نحوي **تابع**
جنس للنعت **يدل على معنى في متبوعه** اخرج به المصنف التوابع كلها واورد عليه الرضي
انه لم يخرج عنه اعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذ
المعطوف يدل على كون المتبوع مما شاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة والتاكيد
على ان المتبوع ليس تجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود
بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة
المقصودة وسمي من تلك الدلالات غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف النعت النعت
المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم
لا الدلالة على معنى فيه والنعت المذكور نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد
معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق
نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل
ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية
توجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف
بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال متعلق الشيء
وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حماره لحصول الفائدة
بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده
او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حاله في المتبوع وانما سمي وصفا

مبحث النعت

بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال
الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما **مطلقا**
قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصل لموصوفه
في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة
حصل لذي الحال اذ تقدم التابع والمتبوع لمنع اخراج الحال به نعم يصح ان يقال ذكر ليبان
مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ بهذا التعريف للصفة يتعين مدلولها
بقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه محتاج اليه في تعيين
مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع
عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها وفي بعض الشروح ان قوله مطلقا
قيد الدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فيخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد
وعلمه واعجبني زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة
حتى لو قيل اعجبني زيد وغلامه وجاء زيد واعجبني زيد غلامه انتفى الدلالة وفيه ما عرفت
من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وان يخالف ما حمله المصنف عليه وانه لا يساعده
اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه تانيث مطلقا ولما كان مظنة ان يقول الحد
انه لا فائدة في وصف الشيء لانه انما يكون الخطاب بسمع من هو عالم بثبوت الصفة
فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان فوائده وان
كان من طائف اخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد ما هو
الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال **وفائدته تخصيص** وهو تقليل الاشتراك
في النكرات **او توضيح** وهو رفع الاحتمال في المعارف هذا هو المصطلح النحوي ولا خفا
في امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او والفاصلة والاشبه ان يكون فائدة
وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني دون التوضيح
فتنبه ونبه على امتناع اجتماع ما بين الفائدتين مع ما يتلوه بقوله **وقد يكون لمجرد**
الثناء وهو بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح مع الذم **او الذم** وهو بيان

النقض اذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف **او التوكيد** وهو فيما اذا اشتمل الموصوف
على الصفة تضمنا او التزاما **نحو نفخة واحدة** اكد الوحدة لدفع توهم كون القصد الى
الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة وربما يقصد به الى الوحدة وقد يكون الوصف
التوكيدي للاشارة الى ان القصد الى الجنس نحو ما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه **ولا فصل** بغيره مما في بعض النسخ ولا فرق **بين ان يكون مشتقا** في صحة
الكونين والا فلا شبهة ان الاصل ان يكون مشتقا **او غيره** غير مغلوب وصفه الاسمية
نحو ارقم واسود وادهم وصعق فانه لا يوصف به غلبة الاسم ولا يخفى ان صوابه وغيره
لان بين يطلب متعددا وفيه رد على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه ذو الحال
وجوز جاءني زيد الاسد اولم يجوز جاءني زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث
اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا ظهور فرق بين الحال والصفة كما يقتضيه مذهب
سيبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال الغير المشتق وتقييد غير المشتق
في النعت بقوله **اذا كان وضعه** الاظهر ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجاز
اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل **لغرض المعنى** اى لغرض افادة المعنى اى القائم بالغير **عموما**
اى وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله **مثل تميمي** يعني به جميع
النسبة سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كجمال ويقال على
ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكونا على معنى النسبة بخلاف قمري ونحوه **وذي مال**
يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوا وذوو وما في معنى فرع من فروعها
من اولي واولات ومثل ذلك لوذعي بمعنى فطن وجرسع بمعنى غليظ وصمح بمعنى شديد
وسمرذ بمعنى سريع وذو بمعنى الذي والذي ونحوه من الموصولات المبدوة بهمزة
وصل **او خصوصا** اى وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعي
وقياسي اشار الى بعضه بقوله **مثل مررت برجل اي رجل** يريد اى المضاف الى لفظ
موصوفه او ما في معناه ويختص بالنكرة لانها في هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل
بمعنى مررت برجل اى رجل مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل ايضا كذلك **و** بقوله

مررت بهذا الرجل يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة فانه
يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية في الذات المشار اليه بلحوق بالصفة
الكائنة بمعنى ذات له الرجولية **وبزيد هذا** يريد به اسم الاشارة غير مكاني فانه يوصف
به العلم والمضاف اليه او الى الضمير او الى اسم اشارة فان اسم الاشارة في هذا الموضع
مستعمل استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن
الغالب كل وجد وحق فانه يوصف به المعرفة والنكرة اذا اضيف الى لفظ موصوفه
بعينه ولا يوصف بها الاسم الجنس فيقول جاءني الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
ورجل كل رجل الى اخره فانها مستعملة بالكمال في الشرف او الدناءة ويقول جاءني
اللئيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل جمع جميع ما فيهم وجد الرجل
معناه انه غير منزل في كونه رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن
القياس وصف اسم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق بمعنى الجودة او الى السوء
فيقال جاءني رجل سوء ورجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة شيء او جيد ومن
القياس على ما صرح به الرضي القادر نحو رجال ثلاثة وبر قفيزان وثوب ذراعان
والتسهيل جعل الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماعي فمنه المصدر
بمعنى اسم الفاعل في الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضى فاياك
ان تصف بالمصدر كما ... كما هو مقرر في الاوهام وكان منشأ الوهم شيوعه
وكثرته ومنه ضروب بغير سابقة احدها الوصف بجنس مشتهر بمعنى مشتق نحو
رجل اسد اى شجاع ورجل حمار اى بليد وثانيها وصف اسم الجنس بنفسه يقال
مررت برجل رجل اى كامل ورأيت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها وصف
الشيء بما صنع هو منه نحو خاتم حديد واستحسنه سيبويه سرا وشذوا وجوزه السيرافي
ورابعها مررت برجل اى عشرة ورجل اخ لك واب لك وكانه بتأويل المولى
او المشتق فيكون من الضرب الاول لا قسماله كما يفيده بيان الرضي والاصل
في النعت ان يكون مفردا اما لانه في الاصل خبر مبتدأ واما لان الاصل ان يكون

مسيما ويكون جملة لانه ربما يكون الغرض من الجملة المعنى واليه اشار بقوله **وتوصف**
النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا يوصف النكرة الحكمية
الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول
اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك **بالجملة الخبرية** اطلق الجملة في خبر المبتدأ
لانه يجوز زيدا اضربه بلا تأويل بخلاف جاءني رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتأويل مقول في حقه
اضربه وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف لامر يعلم المخاطب انتسابه به والجمل الانشائية
غير معلومة النسبة قبل حكم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا الافادة نسبة غير
معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية **ويلزم الضمير**
لفظا او تقديرا والتقدير فيه اكثر منه في خبر المبتدأ وان كان اقل منه في الصلة والمراد
ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للعهد ويوصف مرفوعه قوله **بحال الموصوف**
وحال متعلقه المتبادر ما هو حاله في نفس الامر وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون
جاءني رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءني رجل حسن الوجه بنصب
الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغي ان يراد حال
الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا فالاول من الوصفين
يتبعه في الاعراب قد عرفت معنى التبعية في الاعراب وهو اتحاد نوعي اعرابهما
مع اتحاد الجهة وهل يصح التبعية بهذا المعنى في البواقي حتى يصح قوله **والتعريف والتنكير**
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيه نظر فتأمل فلا بد في كل صفة
من الموافقة في امور اربعة من تلك العشرة اذا لم يستو فيه التذكير والتأنيث والا الجمع
كما يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا **والثاني من**
الضمير لا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على توضيح الواضح وذكر ما ترك الراجح والمبالغة
في الاعراب لا يحتاج الى البيان الاول فالاول يتبع في التعريف والتنكير والثاني يتبعه
في الاولين **يتبعه** اي الموصوف **في الخمسة الاول** جمع اول ففي كل صفة يجب الموافقة في
امرين وفي البواقي لا يتبع الموصوف بل **كالفعل** في انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرها

على

على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المذكر والمؤنث وبحث تاء التأنيث الساكنة
قال الرضي جعل الباقي في البواقي كالفعل دون الاول فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية
الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار
موصوفه وما اقضى العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهو لا الرجال
وكيف لم ينظر الى هذه المرآة الى غير ذلك حتى لا يقع في قطع مثل هذه المسالك
لا يقال يشكل ما ذكره برجال ضاربة فانه لم يتبع الصفة موصوفها في الجمع وبعكس هذا
من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها في الاول اما والمفرد مؤنث
اعني جماعة من الرجال والصفة في الثاني اي برمة مجتمعة من اعشار وثوب مجتمعة من
اسمال فان قلت جاءني رجل قام ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح ان يقال هو
كالفعل وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف
وهو كونه بحيث قام ابوه بخلاف رجل قائم ابوه فان الصفة فيه قائم بجريان اعراب
الصفة عليه فلا ينقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف وما هو حال متعلقه
فان قلت تبعية الجملة في الاعراب وان امكن تصحيحها بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب
محلا كيف يستقيم تبعيتها في التذكير والتأنيث ونظائرهما قلت الاظهر ان الجملة
بمعزل عن هذا البحث ومن هذا اتضح ان الانسب تقديم هذا البحث على بيان كون
الصفة جملة خبرية **ومن ثم** اي من اجل انه كالفعل في الحاق علامة التأنيث
والتثنية والجمعين دون الموصوف **حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون**
غلمانه وجاز قعود غلمانه يعني تفاوت هذه الامثلة الثلاثة بالحسن والضعف والجواز
اذ لو كان هذا القسم من الصفة تابع للموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد
غلمانه وامتناع الاخرين وهذا التقرير يدفع انا لا نسلم كون حسن قام رجل قاعد غلمانه
لكونها كالفعل بل لكونها كالموصوف في التذكير والامر ونعم لو قال حسن قام رجل
قاعده غلمانه لكان متضحا ولم يحتج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه معطوفا على جا
من **والمضمر لا يوصف ولا يوصف به** الاسماء باعتبار الوصف والموصوف به اقسام

اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر
وان المصدرية مع مدخولها صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف وما يوصف ولا يوصف
به كالعلم واما لا يوصف ويوصف به فلم يوجد وان مثل له ابن مالك باى المضاف
الى مثل موصوفه نحو مررت برجل اى رجل فتأمل واعلم انه لم يكن في نسخة الرضي
قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه تركه المصنف لتقضي والموصوف اخص او مساو
اذ الاخص من المضمر وظاهر هذا الحكم منقوض بما لا يحصى من قولهم شئ عجيب
وامثاله فقيل المراد بالاخص والمساوي ليس فيما الاعم بل الاعراب والمساوي
في التعريف وهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوي عليه هين وتوجيه
حمل الاخص عليه بان يراد به ما له مزيد اختصاص بالتعريف يكشف عن هذه
الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام ولا بد من معرفة مراتب التعريف حتى تظهر
هذه المسئلة ومذهب سيبويه ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف
الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف
باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم
ثم ذو اللام وعند ابن كيسان ان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام الموصول
وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم
ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يسبقه مفسره ثم اسم
الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه
فالتابع الاخص على مذهب ليس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله الامثل يتجه عليه
انه ان اريد المماثلة في المرتبة يلغو قوله او بالمضاف الى مثله وان اريد المماثلة في كون
ذا اللام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف ذي اللام بالموصول ولما علم مما سبق
ان كل مساو للشئ او ادنى منه في التعريف يقع صفة له احتاج الى استثناء وذكر
ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته للحكم فقال وانما التزم وصف

باب

باب هذا بعد ارادة وصفه بذي اللام انه التزم وصفه بذي اللام لانه لم يلتزم وصفه
فضلا عن التزام وصفه بذي اللام ولا يغني ذكر الالتزام عن كلمة انما الا انه دخل لقوله
للابهام فكانه قال انما التزم الا للابهام والالتزام بذي اللام منقوض بجواز وصفه
بالموصول الذي مع اللام وبلام الموصول واقتضاء ابهام باب هذا ذلك الالتزام
في غاية الابهام وتكلفوا فيه بان التوسل في ازالة الابهام بالمضاف الذي يتوسل
في زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الفقير والاستعارة من المستعير وهل يتوسل
بمطلق ذي اللام سواء كان موضوعا لغرض المعنى ام لا اختلف فيه مذهب المصنف
الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وابن مالك الى اختصاصه
بالموضوع لغرض المعنى وحكم بان الرجل في المثال المذكور بدل ومن ثم اى من اجل ان
وصف باب هذا الرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه
بخلاف ليست بهذا الابيض لان اللبس خصه بالثوب وحسن مررت بهذا العالم بقي
مباحث مهمة كثيرة النفع مما لا بد من بيانها منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف
فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا
بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز
جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتأنيث او بالعقل وعدمه
يغلب العقل والتذكير نحو جاءني زيد وهند العاقلان ورايت رجالا وافراسا
ماشين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف
فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال
ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا العاقل العاقل بنصب العاقل الاول
ورفع الثاني وهو الاولى من العكس لاتصال صفة بموصوفه وخالف هشام
وتعلب البصريين في امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيدا وعمرا
كل منهما فاعل ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا
ان الاهتمام يرجح رفع الصفة تقديما للفاعل وتعلب يسوى بين الرفع والنصب

وان كان العامل متعدد بالتكرير نحو قام عمرو وعمرو الظريفان جاز وحدة الطعه
وان لم يتعدد التكرير وكان متحدا في النوع والعمل وكان احدهما معطوفا
على الاخر والمعمولان متحدين والاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل
وسيبويه وحدة الوصف نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت زيدا
واكرمت بكرا الظريفين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد
وابوك عمرو الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا اشتراط
اتفاق العاملين في المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد
وغلام عمرو الكريمين والكسائي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان
والعمل معا اذا تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واهان عمرو العاقلان لانهما
مهانان معا وفيها امتنع وحدة النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع
وستعرف معنى القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير المجتمعة في محل
.. اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب
وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاءني ثلاثة
رجال شاعر وكاتب بل ترفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون
الوصف محله ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اعرابا بان تنصب او ترفع
وشرطه ان يكون للمدح او الذم او الترحم وقد يكون للتشنيع نحو زيد الغاصب حقي
بنصب الغاصب والمرفوع بتقدير المبتدأ للضمير اي هو والمنصوب بتقدير اعني
او ما يناسب المقام من امدح او اذم او ارحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات
اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفا وتنكيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو
الاعتراضية نحو هذا رجل فاسق وقاتلا للفقراء وجاء قطع الموقف ايضا بالواو وان
تعددت تلك النعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع
ومنها انه قد يقع الوصف مصدرا بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى في ظل
من يحموم لا بارد ولا كريم وقولك اسيرا اسيرا اما شديد واما غير شديد ومنها ان
حذف

حذف الصفة كثير اذا علم ومنها ان حذف الموصوف في غير موصوف الجملة والظرف
في غاية الكثرة وكثر في موصوف باحدهما اذا كان بعضا ما ذكر قبله مجرورا
بمن او في نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم وفيما سوى ذلك لا يكون الا في الشعر
نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم المفرد
واجري احد الباقيين في الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب خلافا للبعض غفل عن
قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ونظائره ومنها انه يجوز اجراء صفة المضاف
على المضاف اليه اذا لم يكن المقصود ملتبسا ويقال له الجر بالجوار نحو هذا جحر ضب
خرب والخرب هو الجحر لا الضب لكمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه
قد يضاف المضاف اليه الى ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب رمانك وليس لك
الا الحب واشترط الخليل توافق صفة المضاف للمضاف اليه في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث فلا يجر ذلك في هذا ان جحرا ضب خربان خلافا لسيبويه العطف اما
مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف يثني طرف النسبة او مصدر عطف عليه
بمعنى كر لان به يكر المتكلم الى طرف النسبة وتعديته بعلى يؤيد الثاني فتأمل تابع مقصود
بالنسبة ليس الجار والمجرور صلة القصد والا لكان المعطوف مقصودا بالنسبة
اما قصد المدلول بالدال واما قصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشيء منها لا يصح
قالبا للسببية اي تابع مقصود بسبب النسبة لكونه طرفها لها لان المعطوف
في الكلام كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة او توصيفية او تعليقية او اضافية
ومن جعله صلة القصد فقد انقطع عن توجيه الكلام فلم يقل من سعيه الا الملام
ويعتمد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
لكونهما طرفي النسبة التوصيفية ولو خص النسبة بما عدى التوصيفية لخرج
عن التعريف زيد وعمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة
البيان وهذا يبين ان ما ذكره المصنف وتبعه الشارحون ان هذا القيد يخرج من
الاغيار ما سوى البدل يلوح عليه لوائح الخلل مع متبوعه يخرج عنه البدل اذ هو

مبحث العطف

مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف باو واما وام ولا وبل ولكن لانه مقصود بالنسبة اعني النسبة المردوده او احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف يجتمعان في النسبة مختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا في ما وقعوا وحرموا اسل المقصود والموصول **يتوسط بينه** اي بين العطف **وبين متبوعه احد الحروف العشرة** الحروف العشرة في قسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الاسناد التكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح به كمال ايضاح ان ما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفا كما ذهب اليه بعض النحاة بل هو عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور **نحو قام زيد وعمرو** مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه فلذكر زيد ايضا دخل في التمثيل ولذا فصل بينه وبين الممثل ببيان الحكم لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ولك ان تجعله مثالا للحكم قال المصنف لا كتفى بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات تعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب فالصفة المعطوفة لزم ان يكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف ولان التوسط تابع المذكور ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر في ما ذكر لان الابدال ايضا يعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي ما ينقض بالصفة المعطوفة حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بان في هذه الحيثية معطوف ولا باس بدخوله انما المحذور دخول بالقياس الى الموصوف وهو غير لازم ونحن نقول للمصنف جهات اخر لعدم الاكتفاء احدها انه من احكام المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة الان وثانيها انه يعرف من التعريف الذي ذكره معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك في تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة للتعريف لا يرضى بفواتها **واذا عطف على المرفوع المتصل** بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل

فانه

فانه لا شرط للعطف عليهما **اكد بمنفصل** يعني شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وهذه العبارة شايعة في كون الجزا شرطا بشرطه قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية فلا حاجة الى تعبير قوله اكد اولا فان قلت ما هو المتعارف ان الشرط مثبت للجزا فكيف يستفاد كون الجزا شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزا يكون الجزا شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون سببية الشرط بحسب تعلقه له وهذا التغيير الشرط في مثله بالارادة فيقال في تغير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تغير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المنفصل فاحفظه فانه مما يحفظ مثل ضربت انا وزيد وههنا نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف بهذا التاكيد اذا صح التاكيد وهو ما وجد فيه مقام التاكيد من تقرير امر المعطوف في النسبة او الشمول حتى لا يصح التاكيد لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف التاكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل **الا ان يقع فصل** بين المعطوف والمرفوع المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما اشركنا ولا اباؤنا **فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد** ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيد كما عرفت ان الداعي الى التاكيد ليس العطف بل امر اخر فصحة العطف لا يغني عنه اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتاكيد لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطف على المرفوع المتصل لا بد من فصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** اسما كان او حرفا لان عطف الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والا لزم انفصال الضمير المجرور والجر مطردا فاحفظه فانه ... وكذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فاغتنمه فانه مستخرج بنا من القوة الى الفعل وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي الموصوف باللام قيل يا ايها الرجل حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على الضمير المجرور بعدل عنه الى

عطف جميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعرف باللام الى نداء اى فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور والجار او اعادة الجار شرط عطف المجرور والجار لا حكم له في التركيب ورجح الرضي الثاني بشهادة بيني وبينك فان بين الثاني لغو لا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب ولا وجه له سوى الصوري فالمعطوف هو الجار والاسم يستحق النصب فتعين ان يكون جر الضمير به فيكون بالاصالة لا بالعطف **مثل مررت بك وبزيد** واما مررت بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور ولعطف الضمير المجرور **والمعطوف في حكم المعطوف عليه** هذا الحكم يقتضي كون الموافقة بين المعطوف والمعطوف عليه اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيد المطابقة في الصفة بعشرة اشياء او خمسة واطلقوا ههنا فاقتضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يا زيد والحارث ويا زيد وعبد الله ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامرأة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع النقض برب شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير وجعله بتقدير سخلة لها او جعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ لا حاصل له لانه انما ينفع لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه العارض له بالنظر الى نفسه وغيره وكما في زيد وعمرو فان البناء عوض عمرو اما بالنظر الى نفسه وهو كونه مفردا معرفة وبالنظر الى حرف النداء هذا وفيه انه لا اهمال من الاختلال احدها انه لا يشمل زيد وعمرو قائمان فان عمرا في حكم زيد لا بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده ومن الخبر فينبغي ان يقول بالنظر الى غيره بل بالنظر الى ما قبله وثانيها ان التقييد بقوله بالنظر الى ما قبله لا فائدة فيه بل يكفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا كان ما يقتضي الحكم موجودا فيه وبعد اللتيا والتي لا فائدة لهذا الحكم **ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** لانه لا بد للمسند

المشتق من ضمير اليه ولا ضمير في ذاهب لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لا ضمير فيه لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبرا لعمرو ومقدما عليه ويكون الجملة معطوفة على الجملة ولا يحال العطف المفرد على المفرد كذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة بان يكون ذاهب مبتدأ مسندا الى فاعله لوقوعه بعد النفي وان يكون عطف مفرد على مفرد بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون من عطف معمولي عامل واحد على معموليه ويكون نظير ما ضرب زيد عمروا ولا بكر خالدا وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين فاحسن التأمل واعلم ان الاشتمال على الضمير اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين فانه في معنى لا قاعدا ابواه وجاز مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة فانه في معنى لا قبيحة جاريته صرح به الرضي وبهذا عرف ان المعطوف لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقة الموصوف في الافراد بل يكفي ان يكون في حكمه بحسب المعنى **وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب** دفع لما يتوجه على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه حيث خالف فيه المعطوف والمعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتمال المعطوف عليه على ضمير الموصول وخلا المعطوف عن ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لا يتوجه عليه لان المعطوف على ما عرفه لا يشمل يغضب زيد لانه جملة لا محل لها من الاعراب والمعطوف بمعنى تابع مقصود بالنسبة الى اخره وليس الجملة العارية عن الاعراب تابعة الا ان يأول قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف الاعم مما عرف ولا يخفى حزازته وبعده عن الفهم **لانها فاء السببية** منع لبعض القاعدة به مبني على منع كونه معطوفا والرضي سلم النقض وجعل فاء السببية في العطف وقيد القاعدة السابقة فاذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه كالجزء منه ومرتبطا بارتباط كما في المعطوف بالفاء وثم والواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان

الرضي مستغنى بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال صريحا او في مفهوم
الكلام على هذا التقييد لان المعطوف المتعلق كذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لا محالة
فالمعطوف بالفاء نحو الذي ضرب فقام عمرو في معنى ضرب وقام عمرو عقيب ضرب
وهكذا او **واذا عطف على عاملين** اى على معمولي عاملين وذكر اذا والماضي الدالين على
على تحقق الوقوع لا ينافي الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطي كما يدعي الفراء ولانه
يكفي لاستعمالها تحقق الوقوع في المستثنى ومن لم يتنبه نسب بانه تنبيه على ان العطف
مردود وان ادعى المخالف وقوعه فحق عليه القول بان الفرق يتعلق بكل خسيس من قيد العاملين
مختلفين تنبيها على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
فان وصف الشيء مما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولا يبعد ان يقال احترز
به عن مثل ضرب واكرم زيد عمروا وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمولي
عاملين على مذهب الفراء لانه اعمل ضرب واكرم معا في التنازع فيه والمراد المختلفين
في العمل كما يتبادر من العبارة والا لم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمروا وبكرا خالدا ومنهم
من قال قيد بمختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا لا يجوز لانه عطف
على معمول عاملين متحدين هما ضرب ضرب وهذا وهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب
الثاني ولا اتحاد له بضرب الاول اذ لا يتصور الاثنين مع الاتحاد **لم يجز خلافا للفراء** هذه جملة
معترضة اى يخالف الفراء خلافا فائدته التنبيه على ان الحكم خلافي ولا ... في موقع الجملة
المعترضة في حصر الجواز في المثال المذكور خلافان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي للحصر
والاخر لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتي وحق الخلافين ان يذكرا بعد تمام الحكم والحكم
لا يتم بدون المستثنى الا ان المصنف قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيها على انه في الجزء
السلبي واحترازا عن ان يفهم ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور
الا ان الرضي صوب المشهور وقال صوابه خلافا للاخفش لكن الاخفش ايضا لا يجوز مطلقا
ويجوز احد مطلقا زعم من المصنف اذ اجمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل بمجرور غير حرف
العطف بغير لا المؤكدة للنفي الزائدة بعد العاطف ولا مانع سواه عند الاخفش فاذا ارتفع

جاز العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف
عليه ايضا فلا يجوز عنده في الدار والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش قوله **الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو** يراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك
في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا او اتصل المجرور بالعاطف او
انفصل بلا وعلى هذا اراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقديم
في المعطوف عليه **خلافا لسيبويه** في جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء
يزعم المصنف يجوز مطلقا والمصنف تابع لمن حصر التجويز في مثل في الدار زيد والحجرة عمرو
باحد المعنيين هذا تحقيق كلام المتن ومما اشكل على بعض الشارحين ذكر خلاف الفراء
قبل تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيدا للحكم وفسره بانه لم يجز مع خلاف الفراء الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو فانه ليس عدم الجواز مع خلاف الفراء فيه خلافا لسيبويه في
تحقق الجواز مع عدم خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون قيدا للحكم مؤثرا
في الاستثناء وانه ح لا يعلم جواز في الدار زيد والحجرة عمرو اذ لا يلزم من اشعار كلام
الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز ان يكون المتحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء
ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سيبويه اذ يحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف
الفراء لا في الجواز وههنا مسائل مهمة لا مندوحة عن ايرادها فنقول وقد يحذف
الواو مع معطوفها كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى والبرد وحكم الرضي بشذوذه
في بحث التحذير ويشاركه في الاول الفاء كقوله تعالى فارسلون يوسف اى فارسلوه فاتاه
فقال يوسف وام كقوله دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها
اى ام غي وفي الثاني او نحو ما حكى الاخفش اعطه درهما درهمين ثلاثة ويحذف
المعطوف عليه بالواو كثيرا نحو قول العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك واهلا اى مرحبا
واهلا وبالفاء نحو قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق اى فضرب فانفلق
وندر مع او نحو فهل لك او من والد لك قبلنا يوشح اولاد العشار ويفضل اى هل لك
من اخ او من والد واثبت الرضي في ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب

ومنع حذفه اذا كان العطف بام والمابعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال
الله تعالى ام من هو قانت آناء الليل والتقدير الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف
بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر على ما قاله ابن مالك في التسهيل وبعد الفاء وثم واو
ولا ايضا على ما في الرضي لكن ذكر لذلك التقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به ويصح
الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد فيطابقهما الخبر او ضمير فيه فتقول
زيد وعمرو جاءا او اسدان وهذا ظاهر وكذا يصح الاخبار بخبر واحد في العطف باو نحو
زيد او عمرو جاء او اسد وزيد بل عمرو جاء او اسد ويجب الافراد ولا يصح في العطف ببل
ولا الا عن احدهما نحو زيد لا عمرو جاء او اسد وزيد بل عمرو جاء او اسد فيجب مطابقته
لاحدهما واختلف في العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جاء فقيل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد
فيقال جاءا وقيل لا يصح لان الترتيب يأباه واختار الرضي الاول وقال جاءني الرجلان يحتمل
الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكفي احتمال الترتيب بل لا بد من احتمال افادة الترتيب والذوق
السليم يعرف انه زيد فعمرو ويستدعي الفراغ عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب وحتى
وان شاركت الفاء وثم في افادة الترتيب لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بها لهما صرح
الرضي وذلك لتفاوت بين ترتيب يفيده حتى وترتيب تفيده انه وسيرد عليك في فصل
الحروف ان شاء الله تعالى ويجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالاخر وعطف
الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم ويجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا
بالتأويل لكن الثاني اولى ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال ابن جني
لا يجوز بغير الواو ولا يرتبك في صحة مررت بزيد وعمرو بالرفع في وجوب مطابقة اعراب المعطوف
للمعطوف عليه لان نظائره من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز الفصل بين
العاطف والمعطوف المجرور فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو بل يجب وعمرو امس ويجوز
في المرفوع والمنصوب بالظرف في الضرورة دون غيرها عند الكسائي والفراء وابي علي ومطلقا
عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد ولا يكون ام
نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يقوم زيد ثم ان اكرمتني عمرو وبالظن ايضا

نحو

بحث التأكيد

نحو خرج زيد او اظن عمرو والتأكيد مهموز ومثال ومعناهما في اللغة واحد وهو التوثيق
وفي الاصطلاح تابع يقرر امر المتبوع في القاموس الامور الحادثة في النسبة اي كائنا
لاجل النسبة فكلمة في بمعنى اللام كما في قوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة اي يقرر المتبوع
الحاصل له بالنظر الى النسبة من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة ما يشمل النسبة
التامة والوصفية والاضافية والايقاعية الى غير ذلك فقوله في النسبة بيان وتقييد الامر
احتراز عن الصفة فانه يبين امر المتبوع في حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وهذا التفريق
بينه وبين الصفة في نسخة واحدة لا باعتبار ان التأكيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع
له والصفة تقرره باعتبار المعنى التضمني كما زعم المصنف لان جاءني اسد اسد تأكيد ولا
يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المجازي وتقرير امر المتبوع في
النسبة جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة تردده في
شأن المسموع هل هو بمعناه الحقيقي او المجازي وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة او المجاز
فالمزيل للاول تكرير اللفظ عقلا وعرفا وللثاني تكرير اللفظ عرفا ونفسه وعينه عقلا وعرفا
ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع في الشمول ايضا داخل في تقرير امر المتبوع في النسبة فان
قولنا جاءني القوم كلهم يزيل تردد السامع في ان المسند اليه هو المجموع فيكون الكلام
حقيقة او البعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكر او الشمول في مقابلة قولهم
في النسبة ومقرر الشمول كلاهما وكله واجمع واتباعه فان قلت قد تحقق بما تقرر ان التأكيد
يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرر النسبة ويؤكدها وهذا ينافي
ما حقق في محله من ان انت ضربت يؤكد الحكم دون ضربت انت قلت يمكن التوفيق
بان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب عن المخاطب في الواقع وضربت انت لا يؤكد الا كون
المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد النسبة اليه دون غيره لانه المنسوب
اليه في الواقع وكم بينهما وهو اي التأكيد المذكور تأكيد لفظي او التأكيد مطلقا وهذا
بعيد اذ لم يعرف للتأكيد المطلق معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا و
كمعناه بخلاف المعنوي فانه لا يقرر الا معناه فاللفظي تكرير اللفظ الاول قيل ان التأكيد

اللفظي تكرير اللفظ الاول اذ اللفظي الذي هو قسم التابع لا يكون تكريرا كما قيل والظاهر
انه عرف التاكيد اللفظي بالمعنى المصدري على خلاف السوق واحال معرفة التاكيد اللفظي
بمعنى التابع على فطانة المتعلم بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اذ
لو كان المعنوي بمعنى التابع يوجب ان يقال والمعنوي الفاظ محفوظة يخرج عنه نحو
ضربت انت واجيب بانه تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نائب عن التاء لضرورة انه
لا يصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فان نفسه لم يذكر بضرورة امتناع تكرار زيد ولا حاجة
الى هذا الجواب للاجماع على ان الضمير في انت هو التاء وان عماد فنحو ضربت انت التاكيد
هو التاء فهو التكرير الاول نعم وكذا ضربتك اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظة ايا
عمادا نعم يحتاج اليه في دفع النقض بقولك مررت بك انت وبضربتك انت ولك ان
تقول لا اشكال بضربتك اياك لان نحاة البصرة على ما في التسهيل والنحاة من غير
تقييد على ما في الرضي على انه بدل وان قال الرضي ان هذا عجيب فانه لضربتك انت في انه
تكرير الاول بمعناه فجعل الثاني تاكيدا اتفاقا والاول بدلا لا يحصل له بل هما تاكيدان
من غير خفاء وذلك لان تفريعهم صحيح على ما زعموا وان خطاهم الرضي وقال الرضي
وقول الزمخشري ان الثاني في قولهم مررت بك بك بدل اعجب من قولهم وهذا انكر
قوله في باب المنادى ان يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي على ان هناك ما يزيل
تعجب الرضي او يصرف التعجب اليه وهو ان النحاة قصدوا ازالة البعد من استعمال
العرب وانهم كيف وقعوا في ذل الاستعارة مع الغناء في ضربتك انت فوجهوه
بانهم لما قالوا في البدل ضربتك اياك احتاجوا في التاكيد الى ضربتك انت فرقا بينهما
ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ يقتضيه عامله
لانه احق من متبوعه بعامله والزمخشري وجد هذا المعنى نفسه في مررت بك بك
وفي مررت بك انت فتبعهم وقال ما قال وفي يا زيد زيد لم يجد التاكيد مستحقا للبناء
فحكم بكونه بدلا ويجري اى التكرير فيصح قوله في الالفاظ كلها على عمومه او التاكيد
اللفظي ولا خفاء في عدم جريانه في الفاظ لا يستحق الاعراب لانه لا يصلح ان يكون

تابعا فضلا عن كونه تاكيدا فيجب اما تخصيص الالفاظ بما يستحق الاعراب واما حمل
جريانه في الالفاظ كلها على ما يلزمه من عدم حصره في معدودة لقسمته ولا يذهب
عليك معرفة جريان التكرير في اللفظ كله فانه من المهمات فنقول ملخصا لكلام الرضي
اللفظ اما مستقل يصح ان يبتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضمائر المتصلة
والافعال وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح فيه الامران من الضمائر المتصلة
العاقدة لصحة الابتداء بها والحروف العاقدة لصحة الوقف عليها وهي ما عدا حروف
الايجاب فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت زيدا ضربت ضربت وضربت
ضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول كلمة بعد
مثالهما في حروف العطف وحرف الجزاء وباخر كلمة كالضمائر المتصلة لا يكرر بدون عماده
الا في الضرورة فنقول في تاكيد من من زيد من زيد وفي تاكيد التاء ضربت ضربت وجاء
في الضرورة لكما بو يعني وللما بهم واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا
فالمختار في الثاني افراد ضميره فنقول مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار
ان زيدا قائم وليت بكرا البتة قائم وللضمير المتصل طريق اخر للتاكيد قد عرفته فتذكر
فان قلت قد القيت في اثناء تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التاكيد اللفظي بصدق
تكرير اللفظ الاول على العماد في انا غلامك غلامك اذا اردت تاكيد الضمير لان
الغلام ليس تاكيدا مع انه تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك
معنى التكرير ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفي ضربت ضربت
لم يذكر ضرب لما ذكرته اولا وهو الاخبار بالضرب بل ليعيد عليه الضمير المتصل وفي
مررت بك بك لم يعد الضمير ليضيف اليه فعلا بل ليعيد عليه التاء ولولا ذلك لكان الغلام
في قولك غلامك غلامي تاكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى
عليك اني لم آل جهدا في تحقيق المقام وما الجهدي لولا الهام الملك العلام فاحفظ
ما حرم منه اعلام بعد اعلام لكن عبدا شاكرا عارفا لحق الالهام والانعام وما

عدّ من التأكيد اللفظي الاتباع وهو موازن للشيء يذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الآخر
وهو قسمان ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهراً أو غير ظاهر بل بضرب من التكلف وما
لا يكون له معنى وانضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن
وكانهم غيروا الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ الاول
سيما القسم الاول مشكل فتامل وقد يدخل ثم والفا من الحروف العاطفة على التأكيد اللفظي
قال صاحب التسهيل دخولها عند امن اللبس على الجملة اجود نحو كلا سوف تعلمون ثم
كلا سوف تعلمون واما اذا خيف من اللبس فلا يدخل نحو ضربت زيدا **والمعنوي بالفاظ**
محفوظة اى غير داخلة تحت الضابطة او بالفاظ قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة
حفظ القليل **وهي نفسه وعينه** ويزاد فيها البا فيقال جاء زيد بنفسه وبعينه ولا يتأتى بنفسه
وعينه بهذا المعنى غير تأكيد ولا يقال جاء في نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته ولا جاء في عين
زيد بهذا المعنى صرح به التسهيل **وكلاهما** اكتفى بذكر المذكر لانه الاصل فيفهم منه ما سيجي ومعناه
اثنان لكن استغنى بالتأكيد به عن التأكيد باثنين فلا يؤكد باثنين الا العوام فيقولون
بالزيدين اثنيهما وكله بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان يستفاد منه العموم ايضا وكلاهما
وكله مضافين الى الضمير لا يقعان غير التأكيد بكثرة الا مبتدئين ويقلّ يقعان غير مبتدئين وفي
حكمه جميعه الا انه يقع غير تأكيد بلا ضعف نحو القوم مررت بجميعهم ورأيت جميعهم وجائني جميعهم
وفي حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جاء القوم كل القوم وجاء كل القوم **واجمع**
ولا يضاف الا مع البا الزائدة نحو جاء في القوم باجمعهم **واكتع وابتع وابصع** قيل
هذه الثلثة اتباع اجمع ولا معنى له بدونه وربما يتكلف لها معان وفي ابصع اللغة
الفصيحي بالصاد المهملة **فالاولان يعمان** تأكيد المفرد والتثنية والجمع **باختلاف صيغتهما**
بان يفرد للمذكر الواحد والمؤنث ويجمعا جمع قلة للتثنية وللجمعين وقد يقال نفساهما
وعيناهما **وضميرهما** فيفرد ويؤكد ضمير المؤكد المذكر المفرد ويثنى للتثنية ويجمع بالواو والنون
لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل ولجمع المؤنث وللتثنية على ان المختار
في التثنية صيغة جمع القلة قال **يقول نفسه نفسها انفسهما انفسهما انفسهم انفسهن والثاني**

للمثنى

للمثنى كلاهما وكلتاهما وقد يؤكد بهما مسعود غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد
وذهب عمرو وكلاهما بخلاف توقف زيد وذهب عمرو وكلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفى
في المذكر والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمى الثاني اولاً بالتغليب استحق الثالث
اسم الثاني **والباقي** اختاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة وهي كونه **لغير المثنى** وكون
الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب والافقد يستغنى بكليهما عن كليتهما على مذهب البصريين
والا فالكوفيين ومن وافقهم من البغداديين وابن خروف والاخفش جوزوا تثنية اجمع
وجمعا واتباعها يعرف كلاهما من التسهيل **باختلاف الضمير في كله** للمفرد المذكر **وكلها** للمؤنث
وكلها للمؤنثين **وكلهم** لجمع المذكر العاقل **وكلهن** لجمع غير المذكر العاقل وقد يجي كلها الجمع
غير المذكر السالم **والصيغ في البواقي** جمعه لعدم جهة الوحدة هنا فتامل **اجمع جمعاء اجمعون**
جمع وقد وافق الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد يجي جمعا الجمع غير سالم نحو جاء في رجال
جمعا ولا يصح جاء في رجال كلهن جمع النساء وبل الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة
فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلسي وليس ما زعم بشيء لما عرفته ومن الفاظ التأكيد العدد
المضاف الى ضمير المؤكد فتقول جاءني الرجال ثلثتهم او اربعتهم الى غير ذلك وفائدته الشمول
لكن يخاطب به من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال ويقال جاءني
الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة
الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب لا من قبل المتكلم ليفيد الوصف ويمكن دفعه
بان مرادهم بالمعلومية في التأكيد دون الوصف معلومية في التأكيد حين الغا المؤكد قبل
سماع التأكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون
حضور العدد في الذهن بذكر الصفة وان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب
فتامل قد عرفت من بيان المصنف ومن استدراكنا ما فاته جميع الفاظ التأكيد المعنوي ولا
اجمال في بيانه من فوت ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون
مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصد بها مطرنا اما كننا
كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتنا كلها الا ان المصنف لم يجعل رفع السهو وغيره نظامه

على التأكيد بل على البدل لانه في الاصل بدل اشتمال تعارف في افادة الشمول ومنه ضرب
زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن من بدل البعض نعم ليجعلها تواكيد ايضا
وجهه باعتبار المعنى المتعارف وتقوية انه يترك فيها الضمائر كالاضمير في اجمع بخلاف
بدل الاشتمال والبعض فانه لا يذكر حالي الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا ولا يؤكد
بكل واجمع لم يذكر اكتع واخواته لانها اتباع اجمع فنفي التأكيد به يستلزم نفي التأكيد بها الا
ذو اجزاء لم يقل او ذو افراد لما عرفت ان كلا في التأكيد بمعنى الجميع فالافراد ما لم يوجد جميعا
لم يؤكد المفرد بالكل وهو حينئذ تحت الاجزاء يصح افتراقها في نسبة الكلام ولما كان المتبادر
الافتراق الحسي ناسب التعميم فقال حسا او حكما والافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد
الحسي ثبوت الحكم لبعض دون بعض كمجيء الرجال والحكمي ما يكون الافتراق لحكم العقل نحو اشتر
نصف العبد ولهذا ظهر ان ما يتبادر الى الوهم ان حكما يغني عن قوله حسا اذ المفترق الحسي
اذا نسب اليه ما لا يفتقر اليه لا يفيد التأكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم ليس بشيء اذ
لم يقصد بالافتراق حكما الافتراق في الحكم بل اراد بحلا الافتراقين الافتراق في النسبة الا انه
جعله شاملا للمعنى الحسي والحكمي لئلا يكتفي المخاطب بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التأكيد
بكلا فيما لا يحتمل حكم الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما لانه تبع في ذلك الاخفش
حيث جوزه وما قال الرضي انه بعيد عن القياس ولا يساعده السماع ولم يلتفت اليه
المصنف لانه لا يبعد عن القياس لانه يدفع توهم ان المتكلم تلفظ بالتثنية مكان الجمع
ونقل سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط القتاد مثل اكرمت القوم كلهم فان القوم ربما
تفترق في تعلق الاكرام بهم حسا واشتريت العبد كله فان العبد يفترق اجزاؤه في الشراء
بحكم العقل دون الحس وههنا نكتة شريفة وهو ان اشتريت العبيد كلهم لا يفيد الا نفي
افتراق العبيد في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولا يفيد
نفي افتراق اجزاء العبيد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت معه الى نفي الافتراق
الحكمي ذكره الرضي بخلاف جاء زيد كله فان اجزاء زيد لا تفترق في حكم المجيء لا حسا ولا
حكما ولا يخفى ان بيان ما تعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم من بيان ما تعلق بكل

واجمع

واجمع فتقديم المصنف هذا الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو الاحق على ان
فيما فعله الفصل بين حكمي اجمع بلا وجه لتأخير حكم النفس والعين الى ههنا وينبغي ان يذكر مع ذكرهما
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد
ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تأكيده بمنزلة تأكيد جزء الكلمة
ويزيفه جواز تأكيده بكل واجمع بلا المنفصل وقيل لان التأكيد يلتبس بالفاعل مع المؤكد المستتر
نحو ضرب هو نفسه فيحمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لا يليان العوامل اللفظية
الا قليلا بخلاف النفس والعين ويبطله ما قررناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لا يكونان
الا تأكيدين واكتع واخواته اتباع جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف
فيه في القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لاجمع وقد عرفت ان الالفاظ المذكورة تبعا ثلاثة
اقسام وهذا من قسم له معنى بضرب من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتبع بمعنى تام وابصع
من بصع العرق اي سال وابضع من بضع بمعنى روي وابتع من التبع بمعنى طول العنق مع سده
موزه وقيل لا معنى لها فهي قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لنفي من الاعتبارين يقتضي
ان يكون توكيد الاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان ولو اريد حمل قول المصنف على مذهب الجمهور
لصرف الاتباع عن معناه المشهور ويحمل على انها تذكر بعده لان التبع بمعنى الماشي خلفك
لغة او بمعنى من مررت به فمشى معك فلا يتقدم عليه ولو اجتمع ما يجتمع من الفاظ التأكيد
المعنوي المذكورة فالترتيب فيها على طبق ذكر المصنف اياها لكن تقديم ابتع على ابصع مذهب
الزمخشري والبغداديون والجزولي قدموا ابصع وعلى ما حكي الاندلسي عن البصريين لم يذكروا
ابتع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاقه التأخير وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايتها
شئت وذكرها دونه ضعيف وقيل يجوز ذكرها بدونه وتقديم ايها شئت ولا خلاف في جواز
ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون
الاخر قال البصريون لا يجوز تأكيد النكرة فاستثني من حكمهم النكرة المحكوم به فانه وقع
تأكيده في الحديث حيث جاء فنكاحها باطل باطل واجاز الكوفيون تأكيد المنكر معلوم
المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والاظهر جواز

صمت شهرا كله للحاجة الى تأكيد هذا المنكر كالموقوف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى الموصول وبعد ذلك الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدأ ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التاكيد المنوط على التكرير والتطويل ومنهم من منع تأكيد المعطوف عليه لان العطف عليه يفيد الاعتناء بشانه والقصد اليه ليستغنى به عن التاكيد ومنه ان العطف وان دل على الاعتناء بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصدت الى ذكره وانه لا يجوز ولا تخصيص فيه

بحث البدل

البدل في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة **تابع مقصود بما نسب** ما مصدرية ولا يلزم بقاء ضمير مسبب بلا مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه **الى المتبوع** فالحاصل تابع مقصود بسبب النسبة الى متبوعه لانه ظرف النسبة الى متبوعه **دونه** اى دون متبوعه فلم يذكر متبوعه لانه ظرف النسبة اليه بل لانه توطئة ظرف النسبة اليه فمن جعل ما موصولة احتاج الى تقدير مضاف الى مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو ضيع اخوك زيد ولانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا بنسبة متبوعه الى شيء فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يخرج في تعريف البدل صفة اى وهذا واى هذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا اى هذا الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المصنف خرج بقوله دونه العطف بالحرف واورد الرضي عليه المعطوف ببل مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه ببل مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد الى المبدول منه عمدا ثم ترى انه ما سبق به لسانك ويسمى بدل بدء وكثيرا ما يستعمله البلغاء وانما يتحاشون عن غيره وقسم يقصد الى المبدل منه لنسيانك ثم يتدارك بالبدل وقسم يتدارك به سبق لسانك في القسمان الاولان لا يشاركان العطف ببل في كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب بهذا التوجيه * يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو واضح **وهو بدل الكل** قيل ابدل هو كل المبدل منه **و**كذا بدل **البعض و**بدل **الاشتمال** اى بدل مسبب عن الاشتمال ان صح

البدل

البدل بسبب اشتمال المبدل منه على البدل **و**بدل **الغلط** وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مخصوص بما في الحساب والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخيرين بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة في المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافي ههنا اسم لقسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار انما الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم لانسياق الذهن اليه بمعنى انه بدل يجوز حذف جزء الاسم او امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام العرفي والاظهر هو الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لا بد في ملابسة فالاولى ان يجعل الاضافة في الاسامي الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل البعض يمكن توجيهه ان المبدل منه بدل على كل بعض اجمالا فابدل من بعض يحمل فيه مفصله فهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بان الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا ولهذه الملابسة ابدل منه **فالاول مدلوله مدلول الاول** الظاهر ما مدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف لا الحكم وليس ان يقدر موصوفا اى شيء مدلوله مدلول الاول لان يحذف موصوف الجملة شرطا قد مر وفقد ههنا ولذا لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل الكل وبالاول الثاني المبدل منه وقد تعارف الاظهار في مقام تغاير المرادين **والثاني مدلوله جزؤه** الاظهر ما مدلوله جزؤه **والثالث ما بينه وبين الاول ملابسة** ملتبسة **بغيرهما** اى بغير كونه كلا او جزء الاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملابسة ملتبسة بغير القسمين وهو كون كلا او جزءا والمراد الملابسة الداعية الى الابدال فلا يرد جائني زيد حماره فان الداعي الى الابدال ليس ملابسة بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال

مسوق الى تفصيله والرابع ان تقصد سوق نظائره يقتضى تركه ان بان يقال والرابع ان تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان يقصد الى آخره وقبل التقدير يكون
بان يقصد والحذف فى تاويلنا اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكانه تعليق فى
كون القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه فى سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط
الى البدل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ولا يذهب عليك
ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطئة لذكر البدل وتقرير له فى نفس السامع انما يتم
فى غير بدل الغلط وان الظاهر ان تجرى بدل الغلط فى الالفاظ كلها كالتاكيد اللفظى فيقال
قام زيد وزيد ممن فى الدار اذ تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم وقد عرفت
ان لبدل الغلط اقساما قد تذكر ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين ويمتاز النكرتان
عن عطف البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف
عطف البيان ومتبوعه لكن جوز تنكيرهما واذا كان نكرة بالرفع فكان تامة وقوله من معرفة
صفة نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى المبدل وقيده الرضى ببدل الكل فلا منع عن
مررت بزيد حمار واما الابدال الاخر فهى مع ضمير المبدل منه مخصص به لا محالة فالنعت
واجب وقيل حسن عند ابى على هذا اذا لم يشتمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه
او بعارض اتصافه نحو لزيد الرجوع قهقرى او رجوع الى الخلف قال الرضى والحق مع ابى على
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفى التسهيل لا
يبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من مضمر وما يوهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضى
عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر فكانه ذكره فى كتاب اخر ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال
الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل والمبدل منه والبدل لكونه
مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ولا يخفى ان علة المضمر مطلقا اعرف المعارف
يوجب ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضا نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش فيه وسمع
مررت به المسكين وعليك الكريم عطف البيان تابع غير صفة اى غير دال على معنى

بحث عطف البيان

متبوعه

فى متبوعه مطلقا اى لعدم وضعه لغرض المعنى عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف
بيان ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى
هو المقصود ولانه يصدق التعريف حينئذ على النعت فى هذا الرجل يوضح متبوعه اى فى
يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه فى
معرض الطرح فى كلام الزمخشرى ما يفيد ان البدل ربما يكون لايضاح متبوعه ويمكن
ان يدفع المخالفة بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد
قصد النسبة اليه وافادة البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشرى ناشية من خصوص
المادة مثل اقسم بالله ابو حفص عمر يريد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولهذا
الشعر قصة مشهورة وتتمة مذكورة ما من كتاب الا فيه مسطورة وفصله من البدل
لفظا اشعار بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيده تعريفهما الا ان اللفظ فى التركيب
يحتملهما فى الاكثر ولا امارة فى اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز بينهما على الاطلاع على
قصد المتكلم الا فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر اى فى تركيب يمتنع فيه وضع التابع
موضع المتبوع لمانع لفظى او عطف البيان لا يستدعى كونه فى حكم المتبوع وواقعا موقعه
بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكرى لصار التارك بشر وهو ممتنع فلا اقل من ان يكون
البدل الذى فى حكمه ضعيفا ومنه يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان
يكون بدلا لامتناع دخول يا على المعرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذا بنى على الضم
فهو بدل واذا اعرب فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى كذا قال
المصنف وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد والحارث لو لم يجز يا زيد الحارث غايته ان لا
يجب بناؤه ويجب اعرابه باعرابين هكذا المعطوف وفى التسهيل ان عطف البيان لا يكون
عن الضمير ويجب مطابقته لمتبوعه فى الافراد وضده وفى التذكير والتانيث وفى التعريف
والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا آخر ما وفقنى رب الارباب لشرحه
من مباحث الاعراب ونتضرع الى رب السما ان يهدينى فى شرح اقسام المبنى من الاسما
الى اوضح البيان واحكم البنا ويلهمنى لشكر نعمائه باحسن المحامد واجزل الثنا

بحث المبني

المبني الذي وقع في تقسيم الاسم الى المعرب والمبني والمبني المطلق اللفظ الذي لا يستحق
الاعراب اما العدم صلاحيته واما العدم المقتضي له وقد عرف المبني الخاص بخاص آخر
هو مبني بالاصل المفسر بفعل الماضي والامر والحرف لا بمطلق المبني كما وهم الرضي ولو سلم
فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى من لا يعرف ماهية المبني المطلق لكان تعريفا
للمبني بالمبني فهو تعريف بالنسبة الى من يعرف ماهية المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان
تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف ماهية المبني ايضا لكان تعريفا للاسم المبني بالمطلق المجهول
المحتاج الى التعليم لا تعريف المبني بالمبني ولا فساد فيه نعم ليس هذا تعريفا لمطلق المبني
والا لكان او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير مركب انه ادوقع غير مركب
تركيبا يتحقق معه الغير العامل ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف
فيه مبني مع الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق معه العامل فيصح ان يكون هذا التعريف سوكبه مع صح
لمطلق المبني لان الفعل الماضي والامر والحروف داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق معه
العامل ولولا جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبني به تعريفا بالاعم
ما ناسب اي اسم ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت او ضبط اقسام المبني
فتامل ويخرج عن التعريف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء
وانما بحث عنها في قسم الاسم المبني لمشاكلته للاسم المبني فيشكل عدها فيما بين تعداد
اقسام هذا المبني فهو بين ان يتكلف بان يراد بالاسم اعم من الاسم وما نظم في عداده
وبين ان يتكلف في ذكر الاصوات في تعداد اقسام المبني ويقال ذكره استطرادا
وقيل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا واخر عدم التركيب لكونه
عدميا وعكس في تعريف المعرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه
مقتضي الاعراب وفي المعرب اخر عدم المناسبة لكونها دفع المانع والمقتضي اشرف
من دفع المانع او نقول عند بحث المعرب للاحوال العارضة له بحسب التركيب فالاهتمام به
اتم وعند بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهي هنا
اهم **مبني الاصل** هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد المناسبة المعتبرة وضبط انواعها

صاحب

صاحب المفصل بانها ما تضمن الاسم معناه مثل اين او شبهه كالمبهمات فانها تشبه
الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه
واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحروف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كالظرف المضاف الى اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبني الاصل ليس في القوة
قبل كون معناه معنى مبني الاصل بعينه فلا سبب يرجح كون المناسبة في نزال وقوعه
موقع انزل دون كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه يفيد معنى مبني الاصل
فيقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكفي للبناء
وجود نوع المناسبة بل لا بد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص الاسم
ولهذا لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبني بهذا التعريف على معرفة الاسماء التي
اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا ابعد وليس لهذا التعريف الفائدة
المطلوبة بالتعريفات **او وقع غير مركب** وقد عرفت معناه **والقابه** اللقب كونس النبز
بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشيء وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسيم
العلم والمراد القاب المبني بحذف مضافين اي القاب كيفيات او آخر المبني حركات
اواخر المبني وسكونها او القاب احوال المبني **ضم وفتح وكسر ووقف** وح المراد بها
المعاني المصدرية وهي مبادي سبق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف
وليس القاب الحركات القابها بخصوصها بل القاب لما يندرج هذه الامور تحته
من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية في الاخر كانت او في غيره ولا يطلق
على الحروف فلا يقال زيدان انه مبني على الضم بل على الالف بخلاف الاعراب وانها
تطلق على الحروف ولا يطلق على غيرها في الاخر كذا نقله الرضي عن المصنف
الا انه خالفه وقال اطلاق الالقاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة
الحركات فكذا اطلاق اللقب يقع على الحرف البنائي ومنه قول المتقدمين ان يا زيدان
مبني على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه لرد المصنف اطلاقهم هذا التسمية

على المصنف ان القابه لا ينحصر على الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو
واليا هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون فيسوون بين الالقاب ولا يخصون
شيا منها بشي من القسمين **وحكمه** اى حكم المبنى **ان لا يختلف آخره لاختلاف**
العوامل متعلق بالنفى لا بالمنفى فلا يرد ان نفى القيد بنفى القيد مع بقا الاصل نعم
يتجه ان الاختلاف العوامل لا تصلح علة لعدم الاختلاف ووقعه بان اللام للوقت
وكان ينبغى ان يقيد الاختلاف باللفظى والتقديرى اذ المبنى يختلف آخره باختلاف
العوامل محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبنى فان ما وقع غير مركب
حكمه ان يختلف آخره وقت اختلاف العوامل وان هذا الحكم المطلق للمبنى انما
يكون عند من جعل ما لم يناسب مبنى الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم
المبنى يستحق التقديم على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما عرفه السلف
المبنى بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشى بما هو من احكامه
اراد ان ينبه على وجه العدول عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عادته فى مواقع
العدول عن تعريفاتهم **وهى المضمرات** لا يخفى ان الاسم المبنى لا ينحصر فيما ذكره بل
منه المنادى والمبنى من اسم لا لنفى الجنس وما وقع غير مركب فكان الحصر باعتبار
فى التعداد والعبا عن الذكر بالاعتماد وعلى الظهور **واسما الاشارة والموصولات**
وما الحق بها من باقى اقسام ما ومن واى وايه وكون اى وايه فى بعض
الاحيان معربا لا يوجب ان يقال وبعض الموصولات **واسما الافعال** وما
الحق بها من بعض اقسام افعال او كلها **والاصوات** بالرفع اذ ليس الاسم اسما
الاسمات **والمركبات** الاولى وبعض المركبات لان بعلبك معرب **والكنايات**
وبعض الظروف انما قال وبعض الظروف لكون كثيرا منها معربا مستغنيا عن
الاعراب على ما قيل لدخول بعض المبنى منها فى المركبات على ما نقول نحو يوم
يوم وصباح مسا والمراد ببعض الظروف هو وما الحق به من لا غير وليس غير
وحسب ومثل وغيرهم ماوان وان اولم يذكر الملحقات فى مقام الحصر تنزيلا

بحث المضمرات

لها

بحث المضمر

لها منزلة العدم لقلتها **المضمر** قيل هى لمشابهة الحروف فى الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب
وتقدم الذكر وقلت هى لكونه على لفظ حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما فى اخواتها
حيث يصدر البحث بلفظ عدة فى التقسيم تنبيها على انه شرع فى هذا البحث ثم باب تعريف
مفرده محذوف المعرف اختصارا فليكن هذا على ذكر منك ينفعك فى جميع المباحث
ويغنينا عن الاعادة وكن متنبها بفطانتك بان الاصلح بحاله ان تعد الاقسام
بالمعرفات فينبه تعريف المعرف فى صدر البحث على الشروع فيه **ما وضع لمتكلم** مذهب النحاة
انه موضوع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى فرد منه بعينه ايا كان والتحقيق انه موضوع
لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع بتوسط مفهوم المتكلم فاللام فى قوله
وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفى مسوب التحقيق صلة الوضع
لكنه يحتاج الى اعتبار العموم فى النكرة فى الاثبات وهو قليل فى غير المبتدأ وعلى اى
تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله **او مخاطب** مخاطب بعينه
اغناه عن ذكر اشتهار كون المضمر معرفة لمحصل التعريف ما يصرح به تعريف التسهيل
حيث قال المضمر ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وبهذا اندفع
انه فاعا بينا انتقاض التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد فى
التعريف لا نذكره شى وليس مألوف مثل متكلم يحكى نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب
او متكلم بنفس الموضوع او مخاطب به الى غير ذلك مما هو من مرات الاضطراب بلقيه
اليك شروح ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض بحروف
الخطاب **او غائب** تعينه على طبق احرى به يخرج به الاسما الظاهرة النكرات وبقى الاسما
الظاهرة المعرفة اذ الاسما الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله **تقدم ذكره لفظا او معنى**
او حكما لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسما الظاهرة فنتيجة
البصائر المقتصرة على الظواهر والتقدم اللفظى ان يكون اللفظ المصرح لمرجع الضمير
مذكورا متقدما حقيقة او رتبة والمعنوى ان يكون الدال السابق حقيقة او رتبة على
مدلول الضمير دالا عليه تضمنا او التزاما والحكمى ان لا يسبق باحد السببين مرجع لكن

بحث

غير مرتب نحو يرميكما ويرميكم وبعد الكسرة نحو لم يصر كما وكذا فى كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربكم
ضربها ضربهم ضربهما ضربهما ها المذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك انحو كسره
ويسمى ذلك وصلا لانك تصل الى الها حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا
ويجى فى لغة بنى عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم ان الانسان
لربه لكنود بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن غير اليا ففيه اختلاس الضمة
وان كان مكسورا او يا فهو مكسور مع الوصل بعد الكسر ومع الاختلاس بعد اليا فى لغة
غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لربه باشباع الضمة وعليه باختلاسها وان
كان قبله ساكن حذف جزما نحو يصله او وقفا نحو فالقه جاز الاشباع نظرا الى الحركة ما قبله
فى الحال والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان اجرا للوصل مجرى الوقف وورد
القراة على الثلاثة وحركة الها فى التثنية والجمعين كهى فى الواحد على اختلافاتها
واما ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقيس فيه الكسر والوصل بهذا المتحرك فالاشهر
فيه الاسكان وجا الضم والوصل والاقيس الكسر والاشهر الضم وقبل المتحرك
فالاشهر فيه الاسكان وجاز الضم والوصل والاقيس الكسر والوصل بهذا الحلة فى الوصل
واما فى الوقف ففى جميع الضمائر الاسكان وبعد الضم فقبل الساكن فيه الضم وجا على
قلة الكسر لالتقا الساكنين ومنعه ابو على واذا كان قبله احدهما وقبل المتحرك فالاشهر
فيه الاسكان وجا الضم والوصل وجا الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الها
كسره او يا ساكنه ومنعه ابو على وما عرفت من التفصيل فى المتصل المنصوب
يشاركه فيه الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه النوبة فعليك بهذا المذكور
والرابع اياى الى اياهن يريد ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما
اياهم اياها اياهما واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا والملحق به حرف على
هيئة الضمائر المنصوبة الحقت قراين على المراد لان ايا مشترك بين المعانى المتعددة
ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بقيد والاظهر وضع لفظ على
حدة لكل معنى فالاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر الا انه رعى فى نظرهم

عدم

عدم النظر بين الالفاظ من اسما تخفيف اخرها كما افاد ياو باو ظاهر ان مرتبة الاشتراك
اقوى ومذهب الخليل والاخفش انما يتصل به اسما اضيف اليه ايا لقولهم اياه وايا
الشواب وهو فى غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافى
الضمير هو اللواحق وايا اسم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير
منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور ولا يكون الا متصلا وقال بعض الكوفيين
ايا عماد الضمير كان فى انت وارتضى الرضى هذا الاعتبار وقد تبدل همزة اياها وقد
تفتح الهمزة والها وفى التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسرا وفتحا وهياك بالفتح
تخفيفا **والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن** لا يعرف الضمير المجرور المتصل من
المنصوب المتصل الا بتعيين ما اتصل به فان معين كونه جارا فالضمير مجرور وان تعين
كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربه هل هو مجرور
مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا المعانى المقتضية لوضع الضمائر تسعون
وتقتضى تسعين ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب فهذه ثمانية عشر تضرب فى
الاقسام الخمسة للضمير يصير تسعين الا انه اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر والمؤنث
واشتراك الواحد المتكلم بين المذكر والمؤنث ثلاثين ضميرا وبقى ستون هذا ونحن
نقول المعانى مائة وعشرون لان المعنى الذى مقتضى التثنية الاثنان فى المؤنث
والمذكر والمختلط والمعنى الذى مقتضى الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب
والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها فى الاقسام الخمسة للضمير
مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفا بالمجاز فى المختلط واشتراك
واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقى ستون
هذا هو التحقيق الذى فاضه التوفيق جعله تحفة لكل رفيق هذا اخر ما ذكرنا فى الضمائر
وليسال الله متضرعا معرفة ما فى الضمائر والتوفيق لكشف السرائر **والمرفوع المتصل**
خاصة حال من ضمير يستتر فى القاموس الخاصة نقيض العامة هذا وكان التا للنقل
من الوصفية الى الاسمية وما فى الهندى ان التا للمبالغة او هو مصدر كالعافية محتاج

ماتى بعد الضمير لنكتة فكون تأخيره عارضا النكتة بجعله في حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة
جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما وتفسيره بعد تشوق السامع ليكون
بلوغه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شان العظما في البلوغ اليهم وهذه
هي النكتة المتفق عليها ويحلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع فانه بمجرد
الاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفرا والكسائي فلذا اكتفوا
بذكرها وجعل التقدم لفظا شاملا للمتقدم رتبة مبالغة للمصنف وان زيفه الرضي
بان المعهود مقابلة لفظا بالتقديري لاشموله له ورأى الرضي دخوله في التقدم
المعنوي **وهو متصل ومنفصل** فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل للعظ تقسيمه المنقسم
الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها وثانيهما
بمعنى ما يصح الابتدا به والوقف عليه فبانتفا احدهما يصير غير مستقل والمراد
في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفي في بحث التاكيد فلا يطلب التكرار
ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى ان جعل
الضمير المنفصل مستقلا عند من يجعل الضمير في اياك الجزء الاخير ويجعل ايا دعامة
يحتاج الى ارتكاب مسامحة **وهو مرفوع ومنصوب ومجرور** لامتناع عرفهما بالتعريفات
السابقة فانت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل
في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواته ولم يعرفها لان النافع في
معرفتها سماعيا دون التعريف لكن التعريف اولى لتعريف العدل المشترك في
مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بها **والاولان متصل ومنفصل** افراد الخبر مع كون
المبتدأ مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد ولا حاجة
الى تقدير مبتدأ هو كل منهما كما توقفه العرب وان اسمه على الهندي **والثالث**
لم يقل والثاني كما قاله في بحث تنبيها على طريق بان للبيان او ترجيحا للافتنان
متصل ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل الى المرفوع
والمنصوب ليستغني عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيها على ان كلا

ى

من الثلاثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل **فذلك** اي باسم الاشارة تنبيها
على ان المحكوم عليه المفرد دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور **خمسة انواع**
لم يفصلها لثلا قسام فطانتك **فالاول** وهو المرفوع المتصل **ضربت وضربت** المنتهيان
في التصريف **الى ضربن وضربن** على ترتيب اللف او غير ترتيبه فتامل لم يقل نحو ضربت لان
الضمائر المرفوعة المتصلة كلها هذه المذكورات لا تتفاوت في مادة من المواد فان
المستترات كلها امر معقول لا لفظ له وما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون
المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة وتما وتم وتن الا انه فانه ضمير واحد هو واحدة
المخاطب في المضارع والامر وهي الياء الساكنة المكسور ما قبلها ولو تعرض من الى
صيغة الماضي لتم بيانه **والثاني** وهو المرفوع المنفصل **انا** وجاء ها وانا بمد الهمزة وانا
بالتلفظ بالالف المكتوبة في السعة والضرورة في لغة تميم وفي الضرورة في لغة غيرهم
في الوصل ايضا كما يجي ابدا في الوقف ولذا كتب وان ساكن النون **الى نحن** بمعنى ان
نحن للمتكلم مع الغير من تثنية المؤنث والمذكر والمختلط ولجماعتهما والمختلط منهما
وانت بفتح التاء للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان والملحقات به علامات
الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظيرها الحروف الخطابية على هيئة الضمائر
المنصوبة للخطاب ومذهب الفرا انه بتمامه ضمير وكذا البواقي من فروعه وقال بعض
الضمائر ما لحق ان وان عماد تستقل به الضمير ويستغني عن كلمة تتصل بها وانت بكسر
التاء للمخاطبة وانتما للتثنيتين وانتن لجمع المؤنث وهو لمذكر الغائب بفتح الواو
وتسكنها قيس واسد وتشدد ها همدان وهي كهو مطلقا وجاز اسكان هائهما مع
واو العطف وفائه ولام الابتداء وذكر في التسهيل ثم ايضا وشذ مع كاف الجر
وفي التسهيل ومع همزة الاستفهام ويجوز حذف الواو والياء للضرورة **والثالث**
وهو المنصوب المتصل **ضربني واني** بفتح الياء او سكونها الى ضربهن وانهن زيد ضربنا
بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ما قبله ساكن وهذا الضمير
في غير الماضي منصوب او مجرور لا محالة ضربك ضربكما ضربكم وربما يكسر كافهما بعد الياء

الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر **يستتر** ما في الرضي
ان المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرخم المنادى لان في ما ابقي دليلا على
ما القي وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغي لانه مبني على عدم الفرق بين المحذوف
والمستتر وقد عرفته **في الماضي للغائب** حال من الماضي لانه المفعول به بواسطة حرف
الجر او من فاعل يستتر وهو اوضح ومن جعل صفة الماضي فلم يعرف انه منكر من الانكار
او من التنكير **والغائبة** ولا حاجة الى قيد ذكره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر
لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل يستتر في اي مقام لانه في اي مقام
يكون الفاعل ضميرا وبين المقامين بون بعيد ولم يحسن ذلك الشارح فعند كلما
يجوز ان يكون فاعله اسما ظاهرا بهذا القيد ولا يستتر في غيرهما من الماضي لا اختيارا
ولا اضطرارا وليس قوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساة من
استتار الضمير بل من حذف الفرا اكتفا بالضمة وخصه الرضي بالضرورة واطلقه
التسهيل وحذف الواو واكتفا بالضمة لا لالتقاء الساكنين كثير **وفي المضارع للمتكلم**
مطلقا سواء كان واحدا او مع الغير **والمخاطب** دون المخاطبة **والغائب والغائبة**
وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من هذه الامور لا يكون
مستترا وفاعل البواقي لا يكون الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال ليكون
منفصلا وليس الالف في التثنية والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول
العامل على عامله ومن اوضح عدم تغير الضمير بان يقال الا ترى ان واو يضربون
وياء تضربين لا يتغير الم تر ان الف يضربان الزائدا نحو واو يضربون الزيدون لا تغير
الا مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المصنف من مواضع الاستتار
اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار بمعنى الماضي يجوز فيه الاستتار
نحو زيد هيهات والظرف نحو زيد في الدار فلم نصه صيغة النسبة نحو زيد تميمي
فان الفاعل مستتر فيها لانها داخلة في الصفة **ولا يسوغ المنفصل** لاجل شي
الا لتعذر المتصل ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون

اعتبار

اعتبار فيعمل بالاعتبارين ويوهم ذلك انه انفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يستثنى
ايضا الضمير هو خبر كان فانه يتصل لكونه معمول كان نحو كنته وينفصل لانه معمول
العامل المعنوي في الاصل فيتعذر بهذا الاعتذار نحو كنت اياه لان وضع الضمائر
للاختصار والمنفصل اخصر لا يقال لو كان وضع لان زيدا احصر من الضمير المنفصل
لان الضمير المنفصل اخصر من المرجع كثيرا فانك تقول ما لو فاتنا اذا كان الظاهر
اخصر وذلك التعذر **بالتقدم على عامله** لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من
الكلمة فلو قدم كان كتقديم الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه من الاجزاء **او**
بالفصل لغرض سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضي فقال منها ان
يكون الضمير تابعا نحو امكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه حكما الغرض
التاكيد اذ التاكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او
حكما ومنه انما ادافع انا فان انا منفصل عن ادافع لانه في معنى ما ادافع الا انا
وفي التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما لكن في شرح المفتاح ان الانفصال
بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس نحو جاء اخوك ولقيت زيدا
اياه بجعل اياه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جائي ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو
ما ضربت الا اياك وما ضربت الا ايا واما قوله واما سال الا اما كنت جارتنا ان
لا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه ومنها ان يلي اما في نحو جائني اما انت او
زيد ورأيت اما اياك او عمرو والغرض افادة التركيب من اول الامر ومنها ان يكون
الثاني من مفعولي علمت واعطيت ومررت اتصال الالتباس بالمفعول الاول نحو
الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو واما اذا لم يلتبس
فالانفصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت فان قلت فالانفصال
منها ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول تعذر
الاتصال وينبغي ان لا ينحصر الفصل لغرض في ضبطه لان تقديم ما هو اهم على الضمير له
ادعى اما كان الداعي تحقق الفصل بدخول اللام الفارقة بين المكسورة المخففة

لغرض وذكر في التسهيل الى
من الفصل لغرض الفصل صح

وان النافية على الضمير نحو قوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمر بد فلن اراك مطيعا
ومنه الفصل بالواو بمعنى المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض لا بد للحذف
منه وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص ويمكن دفع وصمة التخصيص باعتبار التقديم
والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة مقاساه تكلف في الرضي انما قال او الفصل
لغرض احترازا عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان
الفصل لا غرض فيه قلت لو كان الغرض تقديم بالاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض
او بالحذف قالوا اي بحذف عامل لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به الضمير
لا بقل وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شي
بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف بشيء قلت عدم اتصال المحذوف بالفعل لا يوجب
كونه ضميرا منفصلا لان التلفظ بالضمير يوجب ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله
في التلفظ فاذا لم يجد ما يتصل به يصير منفصلا واما تقدير المتصل لا يوجب اتصاله
حذف الضمير المتصل كحذف آخر الكلمة او بكون العامل معنويا الظاهر ان يكون
جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون مضارعا منصوبا فتامل وهذا انما يصح على مذهب
البصريين الجاعلين العامل في المبتدأ والخبر معنويا واما من جعل العامل في المبتدأ
الخبر والعامل في الخبر المبتدأ فالواجب ان يقول او يكون العامل مبتدأ او خبرا
او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها العامل لا يقال ينبغي ان يقول والضمير
غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا كما انه منصوب محلا
لانا نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه
مغالطة نشات من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او
بكل من المعنوي والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثاني مفيدة
يحترز به عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا نحو ليته فان قلت اذا
كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير
مرفوعا قلت الكلام في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم
ان

ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او بكونه مرفوعا لمعنوي او حرف او مسند
اليه الى آخره لكان اخصر او بكونه اي الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من الظاهر من
هي له اي تلك الصفة له بان يكون صفة صفة نحو له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد
بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو ضاربه هو
فاقتصار الرضي على الثلاثة الاولى غير معول عليه واخرج بقوله صفة ما اسند اليه فعل
جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان مقام الالتباس على ما في الرضي
لكن الهندي انه يتعين الانفصال في مقام اللبس فينتقض به قصر مواضع التعذر
فيما ذكره وبعض ايضا بنحو اقائم انت وجاءني زيد واياك ضرب هو واجيئني الضرب
هو واعندك هو ولو قال او بكونه مسندا اليه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما الا وضح مرفوعا او لو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك
الخيار نحو اكرمك فان كان احدهما اعرف وقدمته الاخص فان كان الاول اعرف فلك
الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربتك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه وفي الرضي
ان الانفصال في باب خلت اولى والاتصال في باب اعطيت وان الانفصال بعد
الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب والا بان لا يكون احدهما اعرف او اخر الاعرف
فهو منفصل خلافا لمن حكى عنهم سيبويه جواز الاتصال مع تاخير الاعرف وان قال
هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه نحو اعطيته اياك واياه والمختار
في خبر باب كان الانفصال لاختياره باب كان على الافعال التامة نحو ليتني وليت اصرحها
كونه ونظائره قيل انما اختير فيه الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ او في الحال شبيه
بالمفعول فيجوز الوجهان عملا بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدأ لانه
كان خبر المبتدأ حقيقة وليس بمفعول حقيقة ولم يخرج الانفصال مفعول علمت
عنه مع انه مبتدأ في الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة في فرجح جهة الاتصال
بكونها حقيقة وفي الحال والاكثر لولا انت لم يقل لولا انا ليكون قوله الى آخره
شاملا لجميع ما قصده شمولا واضحا اشارة لذكر ما شاع من بين الالفاظ المعقودة

وكذا في قوله وعسيت الى آخره بالخطاب ليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال بخفا شمول الحكم
ضميري المتكلم الذين كانا مبدا التفريع الى الان حينئذ لان وضوح عدم المخالفة وبعدها
وظهور عدم وجوب الابتدا لشي من الضمائر المشاركة في الحكم ازال الخفا وليس لك ان تجعل
عسيت متكلما لانه بعده لولا انت وعساك كل البعد وجاء لولاك وعساك الى
آخرها واختلف توجيههم لها فمنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتاويل
وقال هما ضميران مستعاران الاول المجرور واستعير للمرفوع على عكس بك انت والثاني
منصوب على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكس ضربتك انت ومنهم من
اول لولا بجعله حرف جر كما في حسبك زيد وعسى منزل منزلة ليت لئلا يلزم التاويل
في الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني
بان لا يدخل خبر ليت فلو كان عسى منزلا منزلته لما قيل عساك ان تخرج كما لا يقال ليتك
ان تخرج ويمكن رفع الاول بان جعل لولا حرف جر معناه انه منزل منزلته لانه في المال
واقع موقع لام التعليل فان لولا انت لهلكت في معنى لم اهلك لك فليحرره فانه في كمال
الرفعة ورفع الثاني بان في عساك ان تخرج امر يبقى معه من اصله ولما كان قد يجي خبر
لعل مع ان تشبيها يعني لم يبعد ان يجي مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل ونون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية او العوض منه الوقاية قالوا الحق بها الحق لوقاية عن كسرة هي
اخت الجر يورد عليهم تضربين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجيب بان كسرته ليس
اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان الفاعل الذي هو ضمير متصل كالجزء واورد
قل ادعوا ونظائره واجيب بانه عي لعروضه لكونه بمنزلة كلمة مستقلة بخلاف
تضربني فان اليا لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان العروض يؤكد وجوب الاجتناب
لانه يقوى اخوته للجر الذي يخص الفعل واورد عاي ورماي حيث لا كسرة
حتى يصان عنها بالنون فقيل النون فيهما للمحافظة على الطرد ولو قال النون لوقاية
كسرة هي ما لو فيه اليا ومقتضاها لخفت مونتهم مع اليا الاولى مع ياء المتكلم لانه
يتبادر من اطلاقها ما الضمير فيشمل بالمخاطبة لا رقية لك لقرينة وانت مع النون
لي

بيان نون الوقاية

الى اخره فافهم في الماضي وقد يقال عساي تشبيها بلعل وليس حملا على غيري وقيل على
ليسي وفي المضارع عريا المشهور فيه العري على فعيل من العري لفعل ولم يجد في ما
راينا من كتب اللغة وانما وجدنا العاري والعريان وذلك ان نجعله مصدرا في
موضع الصفة عن نون الاعراب اي نون التثنية وجمع المذكر ولا يرد لا تضربن
بالنون المشددة فان امثاله مؤكدة بالخفيفة وجاء التشديد من قبل الحاق الوقاية
وانت مع النون الظاهر حال من ضمير مخير اي مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون
الوقاية وحذفها فتقول تضربانني بالتخفيف وتضربانني بالتشديد وتضرباني وقوى
اتحاجوني بالثلاثة واختار مذهب الجزولي من ان المتروك في تضربانني نون الوقاية لان
الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر في العقول ان الدفع اسهل من الرفع
وانما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعوض للحذف هو نون الاعراب ويرده
ان المتروك في ليتي ولعلي ولدني ونظائرها نون الوقاية فهو مع اليا احق بالترك
لكثرة الشواهد فيه ولدن وان واخواتها سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك
ان تجعلها في حكم المستثنى وله غير نظير في هذا الكتاب مخير بين الاتيان بها حفظا للهيئات
اللازمة لاواخر هذه الكلمات وتركها تحرزا عن الثقل اللازم للاتيان بها قال
الرضي اثبات النون في لدن لازم في غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند
غيرهما سوى الجزولي فانه قال انت مخير فالاولى بحاله ان يجمع مع الماضي او ليت
وفي التسهيل ان الحذف مع لدن واخوات ليت جائز ومع لعل اعرف ويختار مع
ليت قال الرضي المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قاله سيبويه وغيره ومن وعن
وقط وقد قال الجزولي وخص سيبويه الحذف بالضرورة وكذا في الرضي والتسهيل
وافق المصنف وعكسها لعل لمزيد الثقل باثباتها فيها فلم يحافظ على هيئة آخرها ورجح
ترك المحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملني الا ابن حالي ونحو وليس
الموافيني ليرفد جانبا فان له اضعاف ما كان املا ويحتمل كونهما ... وجاءت
في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير الدجال اخوفني عليكم اي اخوف نحو فلي وقد

بحث ضمير الفصل

يحذف مع نون جمع المؤنث وقيل المحذوف نون جمع المؤنث نحو ... الغاشان
اذا قلتني ويتوسط يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله بين المبتدأ والخبر
لكن الاعذب ويدخل فرفيه لقوله قبل العوامل وبعدها على ان المراد بالمبتدأ
والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخولي النواسخ يسميان مبتدأ وخبرا باعتبار
ماكان والمصنف ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي بجهتين مختلفتين
ومن لم يجوز ايضا لايرد بهذا التركيب لارادته بالمبتدأ مثلا معنى مجازيا يشمل افراد
الحقيقي وغيرها وتسمية عموم المجاز صيغة مرفوع منفصل ظاهره انه اختار مذهب
الخليل انه حرف على صورة الضمير اذ لايقال للضمير انه على هيئة الضمير ويحتمل اشارة الى انه
لايتعين كونه ضميرا او حرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير او ارادة عبارة يجتمع فيه مذهب
الخليل وبعض العرب فتأمل مطابق للمبتدأ دون الخبر فيقال الزيدان هما الحسن غلامهما
ولا يقال هو الحسن غلامهما وينبغي ان يفسر المطابقة ولا يطلقها لان المتبادر منه
المطابقة في التعريف والافراد والتذكر واضدادها والمقصود هنا المطابقة
في التكلم والخطاب والغيبة ايضا ولا ينتقض بقوله وكائن بالا باطح من صديق
راني لو اصبت هو المصابا لانه قول براى مصابي يسمى فصلا لم يذكر تسميته عمادا
لانه كناية على مذهب البصريين فلو قال عماد لاوهم انه كذلك عند البصريين ليفصل
بين كونه نعتا وخبرا خص هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس من دأبه ليفيد ان المختار
عنده في وجه التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون والذي ذكره سيبويه
والخليل انه يسمى فصلا لفصله المبتدأ عن الخبر واخراج الخبر ان يكون تتمة له وقال الرضي
حال الوجهين واحد لان تقريرهما احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل توجد
فيما اذا كان مخالفي الاعراب وفيما اذا كان المبتدأ ضميرا لان تتمة الشيء لايلزم
ان يكون نعتا بل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا الوجه
وكانه رجح المصنف هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه موفة او افعل من كذا
لتنزيل افعل من كذا منزلة الموفة ووجهها يعم كل اسم ونحن لم نرد انه بيان وجه التسمية

بل

بل انه مشعر به اذ قوله منفصل عليه للتوسط لا القول بسمى لان اللام للغرض لا يحتمل ان
يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت وعلى ما قيل
وانه لا يفارق التأكيد ومن مجازه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول وشرطه
ان يكون الخبر موفة او افعل من كذا هذا ما قضى به تتبع سيبويه وبعضهم زاد عليه الفعل
المضارع نحو ومكر اولئك هو يبور وجعله فصلا دون مافي قوله هو امات واحيى
بحكم وقيل يدخل بين المبتدأ الموفة وما يمتنع دخول اللام عليه وان كان نكرة
وقيل يجيء قبل المضاف الموفة نحو اني انا زيد وقيل يجيء بين نكرتين لا يصح دخول
اللام عليها نحو ما رأيت احدا هو خير منك واجاز الجزولي وقوعه بين نكرتين
هما اسما تفضيل نحو خير منك هو خير مني وقال الرضي كل هذه دعاو والمعقول
ما ذكره سيبويه نحو كان زيد هو افضل من عمرو قيل لم يمثل بما هو بين المبتدأ والخبر
الموفة لانه لاصالته وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح
الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال
يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له عند الخليل لانه حرف في جانب
الضمير على نحو حروف الخطاب وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره بنصب
خبره فيكون عطفا على ثاني مفعولي يجعل وما بعده على اولهما وفرق بين قولنا
جعله العرب مبتدأ وبين قولنا جعله النحوي مبتدأ لمعنى الاول انه يستعمله بحيث
يكون من افراد المبتدأ ومعنى الثاني انه اصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق بينهما
قال معناه ان العرب تستعمله بحيث يحكم النحوي بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف
المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره
لا خبر ما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد هو قائم
قلت المقصود بالخبرية في زيد هو قائم هو الجملة وفي زيد هو القائم هو القائم الا
انه صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يا زيد الرجل فانه فرق بينه وبين
يا زيد العاقل وتفطن وكن على بصيره فان مثاله في كتابنا هذا ليس لدى فطنة

بحث ضمير الشان والقصة

يشيره وقد وقع بعض القرآت بهذه اللغة فقرئ ان يرن انا اقل ولكن كانوا
هم الظالمين وجاء في الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه وينصرانه واول بثلاث تأويلات لستغني الفطن باشارة عن
تفصيلات ويتقدم المرجع كائنا قبل الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب
يسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولو اكتفى بالضمير بغيره قوله يفسر
بالجملة لان المفسر من بين الضمائر هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب
الى وجوب افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره وليس كذلك لاختيار تأنيثه اذا
وليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قمن جاريتك او فعل فيه علامة تأنيث
نحو انها تخرج هند او خرجت على ما في التسهيل واذا كان في الجملة مؤنث هي
عمدة لم تنصب نحو هي هند قائمة بخلاف هي كان القرآن معجزة وانها ان المعجزة
القرآن على ما في الرضي يفسر بالجملة يكون بعده بلا فصل كما هو المتبادر ويكون مذكورة
بجز بهاخلافا للكوفيين في جواز حذف احد جزئيها وفي جواز تفسيرها بالمفرد وما ول
بجملة فيجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان وقائم زيد مفعولا
ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر موضع المضمر ليتأتى وصفه بعده بقوله تأكيد
الوجوب تقديمه على الجملة يكون اسمية ان كان الضمير مبتدأ واذا دخله الناسخ
يكون اسمية وفعلية نحو انها لا تعمى الابصار ويكون متصلا ومنفصلا مستترا
وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه زيد قائم وما هو
زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف يوهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف وليس
كذلك بل غير جائز اصلا فالواضح ويمتنع حذفه الا منصوبا فانه يجوز على ضعف
الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي يلزم حذفه مع المخففة المفتوحة
ولا يستفاد منه ان اسم المخففة المفتوحة لا يكون الا ضمير الشان ولزوم حذفه
مع ان المخففة لا يستلزم ان لا يكون اسمها غير ضمير الشان المحذوف والمقصود
ذلك ومثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

فانه

بحث اسماء الاشارة

فانه في تقديره انه من يدخل لان النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى
ان القول بحذف ضمير الشان على ضعف ليس بأهون من القول بدخول الناسخ
على الاسم الشرطي على ضعف اسماء الاشارة هو بحسب مفهومه ما اسما موضوعة للاشارة
وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما يبين انه في الاصطلاح يراد به ما هو
اسم المشار اليه فقال ما وضع لمشار اليه والمتبادر من الاشارة الحسية والمعارف كلها
وان كانت موضوعة للمشار اليه الا ان ما عداها موضوع لمشار اليه بالاشارة العقلية
فخرج عن التعريف بما يتبادر من المشار اليه والاعتماد في معرفتها على تعدادها دون التعريف
لان معرفة خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف وهي ذا للمذكر المقصود تعدادها وقوله
للمذكر معترضة اي هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كائن للمذكر وليس المعنى موضوع
للمذكر لانه ليس بمجرد المذكر موضوعا له بل المذكر القرب وهكذا نظائره وربما يقال المراد
موضوع للمذكر واعتبار القرب مذهب غيره ولذا اسنده الى الغير ويقال ذا للقريب الى
آخره ولمثناه عطف على قوله للمذكر ولذا قدم ليكون اقرب الى المعطوف عليه ذان عطف
على ذا عطف معمولي عاملين غير مختلفين على معمولين لهما فان العامل في المعطوف عليه الابتداء
في المبتدأ به وفي المعطوف والمراد ضبط اسماء الاشارة العامة بقرينة ... الى آخره فلا
يرد انه خرج من عده ثم وهنا وهنا واصل ذا في الاصح ذي كفرس فحذف لامه واعل
عينه وقيل كخلس فحذف عينه كما حذف عين ... ورجح الاول بكثرة حذف اللام وقيل
الالف زائدة والالم يحذف في المثنى بل ترد الى اصله وقيل لم يرد فرقا بينه وبين المتمكن
من نحو فتيان و ذان يختص بمحل الرفع وذين يختص لمحل النصب والجر ولهذا قيل التثنية في
معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء بان المبني لم يفرق فيه بين العامل وغيره خلافا
للجمع فلم يفرقوا بين تثنية المبني والمعرب في الاعراب واجري مجرى واحد كما هو شانه
وقيل لا وجه للاعراب مع قيام علة البناء للمثنى صيغتان موضوعتان والالف والياء
من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف صيغ المضمر في المرفوع والمنصوب
والمجرور عليه الاكثرون واختاروه وانه كان تكلفا الا ان فيه ترجيح جانب المعنى على

اللفظ وللمؤنث عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهي تا قلبت ذال ذا تا فرقا
بين المذكر والمؤنث اذ العادة هي الفرق بينهما بالتا ولذا جعل فيما بين العشرة اصلا
لانه لا خروج فيه عن العادة وذي بقلب الف ذا يا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة
تانيث في تفزين وذي مبالغة في الفرق وته وذه بسكون الهاء في الوقف وفي الاصل
ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرها من غير وصل اليا وكانه اراد بكسرها محلها للغتين
واكتفى بالاعجام وتهي وذهي باشباع كسرة الهاء واليا والحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو
الحاصل فيكتب ضربه وبه بلا يا وكانه حصل اسم الاشارة بكسرها تقليلا لاشتراك كما
ته وذه والعاشر ذات وكانه لم يذكرها لقلتها وللمثناه تان وتين لم يعين من بين الفاظه
الاناث فللجمعها اولاء مدا وقصرا فيكتب باليا الا ان اليا مجهول الاصل فيلتبس الى حرف جر
فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولا عليه وقد ينون الهمزة افادة للبعد يراد
علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للبعد وقد تشبع ضمة همزة اولا وقد تقلب
همزته بالها وقد بني على الضم واما هولاء على فعلا فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هؤلاء
بحذف الها وقلب همزة اولا واوا واسكان الواو ونقل الضمة عليها ويلحقها حرف
التنبيه يريد به الاشتهار اختصاص اما والا بالجملة واستعمل الالحاق لعروض الها
للكلمة لا للاتصال بالاخر ولم يحترز عن الالتباس لاشتهارها هذا فلا يتوهم فاهاان
قلت نحن نجعل يلحق على صيغة المؤنث ونعتبر فيها ضمير الاسماء الاشارة ونجعلها
اسما لحرف التنبيه لا ضمير الاسماء الاشارة وحرف التنبيه منصوب بيانا للها فنستغني
عن الاعتذار قلت فليمنعك عنه انفصال كلمة ها ملحق في الكتابة لا تخلو عن
الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي الكشاف ان مثال ها اذا اريد بها نفسها
قد يراد في اخرها الهمزة كما تراد او جعلت اسما وقد لا تراد واكثر ما يلحق في المشار
اليه القريب وقد يلحق للمتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل
بينهما واسم الاشارة ما ما واخواته كثيرا نحو ها انتم اولا ها دلتم فها دخل على
اولاء وها الثانية اعادة للاولى فانها وما يراد بعد الفصل تاكيد ويتصل بها حرف الخطاب

وهو

وهو كه كما كم كن كما كن والدليل على حرفيتها عدم وقوع الظاهر موقعها مع عدم
دليل الاسمية ولذا حكم باسمية المشهر في افعل مع عدم وقوع الظاهر موقعه ويتصل
من اسماء الافعال بحيهل والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غير هما بلى والبعير امر امي
الابصار وانظر امرامن النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح وبئس وحبيت وارايت
بمعنى اخبرني وهي اي حرف الخطاب خمسة مضروبة في خمسة هي كلمات اسم الاشارة
انت الضمير الواقع الى حرف الخطاب واسم العدد المحمول عليها الا انها كلمات وما قيل
انه لتانيث الحرف ففيه ان المؤنث حرف النجاة صرح به الصحاح ويؤيد ما ذكرنا قوله
في خمسة مع انها عبارة عن اسماء الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما الكلام
في كون اسم الاشارة خمسة فقيل هي خمسة انواع لا خمسة كلمات لظهور انها اكثر من
ذلك وفيه ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى فهي ستة واما اللفظ فهو اكثر
فالصواب ان الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمسة خمس لا محالة اذ لا يستعمل
من المؤنث مثلا الا واحدا مع تلك الخمسة ولا يستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرون
لفظا الا ان بعض الفاظها يتبدل ولا فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن
وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي وفي الصحاح ولا تقل ذلك فانه خطا وانما
يقال تيك ولم يوثق قوله فقال الزمخشري بعده وذلك وكذا المالكي ولما كان
في اسماء الاشارة المعدودة تفصيلا فانه دعوته بمساعدة التتبع اراد تفصيله
مع الاشارة الى تلك المساعدة قال ويقال اي تقول العرب ذا حاله كونه للقريب
وقال الرضي اشار الى تردده في هذا الفرق وانه لا يتخذه مذهبا فاسنده الى
الغير ولا يخفى ان الشايع في الاسناد لقيل ويقال شايع فيما قلنا وذلك للبعيد
قدمه على قوله وذاك للمتوسط لان التوسط حالة يتحقق بالاضافة الى القرب
والبعد هذه نكتة عامة لتقديم البعيد على المتوسط وله هنا نكتة مختصة وهي
ان كون هذه للمتوسط مختلف فيه والمتفق هو القريب والبعيد لجمعها الاتفاقها
في ذلك وتقديما للمتفق عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرضي لا ادري بينهم اختلافا

في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم
اثبت المتوسط وهكذا الحال في حروف النداء هذا فنقول ولك ان تقول قوله ويقال
اشارة الى التردد في هذا المذهب لترجح نفي الواسطة عنده ويؤيده انه لم يتعرض
في حروف النداء للقريب والبعيد وتلك الحق اللام بكلمة تي لحذف اليا للساكنين وانما
خص بالمذكر تلك لمخالفته ذلك في ابقاء اللام على السكون وحذف اليا لثقل اليا
مع الكسرتين واما ذلك فدفع فيه التقاء الساكنين بتحريك اللام على ما هو الاصل
لانتفاء الثقل ولم يتعرض لتلك بفتح التا مخفف تالك لان رفع التقاء الساكنين
بحذف الالف قليل ذلك ان تجعل تلك لهما بالاعجام وذانك وتانك مشددتين
واولالك ممدودا اذ لو كان مقصورا الكتب باليا الا انه حذف همزة الممدودة
لانه ربما يقتصر على ما في التسهيل مثل ذلك واما مخففين فمعلومتان من ذاك
ويكلموا في تشديدهما فقيل الاصل وان لك جعل اللام نونا وادغم وهذا
خلاف الاصل من وجهين احدهما انه لا يدغم مع سكون الثاني وقد عرفت
ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء الساكنين وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول
كالثاني وهناك الامر بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل
من وجهين احدهما دخول اللام في الاخر وثانيهما الفصل بين نون التثنية
والفه باللام وقيل التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام لم
يصح هذان وقد جاء وفيه انه ح ينبغي ان يكون ذانك للمتوسط كذانك وقد يقال
من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدده للبعيد بل عند غير المبرد صيغ
التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط وقد جاء تانيك وذانيك بابدال النون
يا قال الرضي لا يتصل اللام في صيغة الجمع الا بالمقصور مع ان الممدود اشهر وهو يدل
على ان اولالك مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك لكتب باليا فالاوجه انه لا
يتصل الا مع ترك الهمزة سواء اتصل المقصور او الممدود المحذوف الهمزة واما ثم
فللمكان البعيد فلذا لا يتصل به الكاف وهنا وهنا وهو لازم الظرفية اما منصوب

او

بحث الموصول

او مجرورا بمن او الى لا غير فللمكان خاصة واستعمال هنا وهناك للزمان على سبيل
التجوز وكذلك هنا بالتشديد الموصول الاسمي بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير
جزءا الا مع غيره والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره لا يصير جزءا الا به فان الجملة
في اعجبني انك ضربت لا يصير مفعولا بدون ان وفي اعجبني ان ضربت لا يصير ضربت
جزءا بدون ان ولم يقل ان الحرف المصدري لا يصير جزءا بدون ما دخل عليه حتى يكون
تسميته موصولا كتسمية الموصول الاسمي لانه وان كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف
المصدري بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزءا بدون ما يتصل به فاحفظه
فانه دقيقة بديعة من ثمرات التوفيق والتوقيف للمعنى الاصطلاحي للموصول بالمعنى
اللغوي للصلة كما صرح به المصنف فلا دور كما لو اريد بهما اللغويان اذ لا جهل
في الموصول اللغوي الا باعتبار مبدا الاشتقاق فاذا عرف بالمبدا كان تعريفا للمجهول
بتعينه وكما لو اريد بهما الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عائد
الى الموصول ولا طريق الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكر ما يغني عن ذكر العائد
وانما قلنا لا دور لان محصل التعريف ان الموصول اصطلاحا ما لا يتم جزءا الا بما
يتصل به وعائد اليه قال المصنف بعد تصريحه بان المراد بالصلة اللغوي انما قلت
بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم ففهم منه الرضي ومن تبعه انه يراد به انه ذكر
الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما فر منه من تعريف الشيء بما يتوقف
عليه ويناقض حيث نفى كون التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو بري عما
فهموا لانه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم جزءا الا بصلة ولم يعرفه بما لا يتم جزءا
الا بجملة جريا على اصطلاحهم على وضع الموصول لهذا المفهوم بحيث لا يطلع عليه الا ما
يساويه وان صح ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال
قال الرضي فقد اعترف بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد لان المراد
بالاشكال الاشكال في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة الموصول فزاده عرفت
الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال في تعريفه كما يفصح عنه قوله بعد

مالايتم جزأ به بقوله جزأ على امتيازه عن الحرف فانه مالايتم دلالة وليس الموصول مالا
يتم دلالة بل مالا يتم جزأ لان جزأ الكلام انما يتم بافادة المراد منه لا بمجرد الدلالة والموصول
وان تم دلالة لكن المراد منه في غاية الابهام لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كاللفظ
المشترك فقد دخل في التعريف المشترك وخرج بقوله الا بصلة لكن يدخل فيه بعد
ضمير الشان فخرج بقوله وعائد وبهذا تقرير يرفع لغوائد قيودا التعريف وماذكر الى
الان ان قوله وعائد احتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولا وجه لانحصارهم
على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل بل يحترز عن كل لازم الاضافة اذ
المراد بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم ان العبارة
دلت على ان العائد خارج عن الصلة لا محالة مع انه لا ارتياب في دخوله في الذي قام
بل التحقيق يحكم بدخوله كل صلة اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول
فالصواب مالايتم جزأ الا بصلة مشتملة على عايد لان العايد داخل في الصلة
الاصطلاحية دون اللغوية وصلته جملة خبرية الاولى والصلة جملة خبرية لئلا
يتوهم ان الصلة اعم وانما خص بها الاضافة الا ان يقال الصلة في الاصطلاح
قدر مشترك بين صلة الحروف المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدري
لا يلزم ان يكون خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى التقدير امرتك
بان قلت لكن ممنوع كما هو عند البعض وعندي ان ان في هذا المثال تفسير
لما في معنى القول فالبال بمعزل عما فيه الطائفتان والعائد ضمير له وفي التسهيل
او خلفه وذكر في حواشيه مثالا له هو قوله ابو سعيد الذي رويت عن الخدري
فان الخدري اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل صلته والضمير غائب لان الاسما
الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان تعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان الموصول
او موصوفه خبرا عن المخاطب نحو انت الذي قلت ومنه قول علي رضي الله عنه انا
الذي سمتني امي حيدرة لكن هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشبها به فانه
يتعين الغيبة نحو انا حاتم الذي ذهب الماء وللمبالغة في كونه مخالفا للقياس

قال

قال المازني لو اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده لرددته واذا
كان ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قال وضرب زيدا كذا
واما اذا كان الموصوف بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب فلا يجوز
الا الغيبة نحو الذي قال انا اذ في الذي قلت اغنا عن الاخبار بانا وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول يعني اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره
وكذا اسم المفعول فهذا ليس مستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان للجملة حتى
بها صلة الالف واللام خلافا للمازني والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة
وجعلا الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام
الداخلة في الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وحجتهما اجرا الاعراب المقتضي لما
دخل على المحلى باللام على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه
ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم يكن اسم الموصول
لم يعمل واجاب المازني بانه معتمد على موصوف محذوف ورد بانه لا يعتمد الا على موصوف
محذوف قوي الدلالة عليه والا لما يمكن الرد على الاخفش صحة ضارب زيد عمرو ولانه
ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضي الخلاف في اللام التي لم يكن للعهد
واما اذا كانت له كما في جاء في ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها وفيه
نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة
للتعريف يجري في الموصول ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت
بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه الذين قعدا
وفرق الرضي بينهما بفرق ظاهري وهو ان الضمير مستتر في القاعدين بارز في تعدد
الموصول فخفف في الاول ظاهر في وتوضيحه ان اختلاف الضمير والموصول والموصوف
والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الاول ظاهر في الثاني فلم يستقبح الاول واستقبح
الثاني ولا يخفى ان مرجعه الى اعتبار نحوي والتحقيق ان الصفة للرجل في القاعدين
هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو في معنى لا الرجل القاعد ابواه بخلاف الذين

قعدا فان الصفة هو الذين ولا يصح ان يجري على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذي
قعدا بارجاع ابواه لم يبعد فيكون مال المعنى لا الذي قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور
انه لا حظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب باعرابه وليس
بشيء لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لا يصح وضع
المفرد موضعه وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول
وعملها بالاعتماد عليه وهي الذي اجمع البصريون والكوفيون ان اللام الاولى حرف
تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالنكرة لانه في حكم
الصفات المشتقة في وقوعها اوصافا بلا صفة وشيء من الاوصاف لا يكون
معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا اليا عند البصريين
واللام زائدة عند الكوفيين فيفصل بين لام التعريف والدال الساكنة اذ الموصول
هو الذال الساكنة في الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولا يخفى ان ماذكره الكوفيون
ما يخفى مناسبته فضلا عن شاهد تحقق بان . . وقد تشدد يا مكسورة ومضمومة
ولا اختلاف فيها بالضم والكسر حكم الحرولي بانه معرب كاي وذلك وهم وقد يحذف ياه اكتفا
بالكسرة وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة
لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسي لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعر
وللشاعر التشديد وحذف اليا اكتفا بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فالم تسمع
تلك الوجوه في السعة لا يحكم بانها لغات في الذي وقد جعل الكوفيون الذي حرفا
مصدريا فيقال اعجبني الذي ضربت بمعنى ضربك وموصوفه بمعرفة او شبهه مما يمتنع
دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذي احبك ومررت بالذي مثلك والتي
للمؤنث كالذي للمذكر في جميع ما سمع وكان القياس كتابة المشدد فيهما بلامين
الا انه خرج الموصول عن القياس لتنزيل لامه منزلة جزء في كلمة ادغاما للزوم لام
التعريف ثم كتب الذي بلامين الفرق بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية التي عليه
وكتب اللاون واللاتي واللواتي واللائي والا والالا بلامين او بلو كتب الا بلام واحدة

لالتبس

لالتبس بالالحمل عليه البواقي واللذان واللتان بالالف واليا وقد تشدد نونهما وهو
خارج عن القياس وقد يحذف فان استكالة بالصلة وقد جاء في غير الافصح التزام الالف فيهما
والاولى كالعلى والالا واللاو واللائين مطلقا او نصبا وجرا واللاون رفعا واللائي قليلا
والذين مطلقا او نصبا وجرا واللذون رفعا بجمع المذكر وقيد التسهيل بالعاقل وجاء
لدن لكنه لغة من قال لذي ولتي ولذان ولتان ولاتي وقد يقال جاء الذي بحذف النون
تخفيفا وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد لتاويله بالجمع و . .
لا لانه الذين بحذوف النون ولا توجيه الذي كانوا الصحة ان يقال الجمع الذي كانوا كما
يصح ان يقال الجمع الذي كان لافراد اللفظ وتعدد المعنى واللائي بالهمزة لجمع المؤنث
كثيرا الجعل في كلام المصنف على انه لجمع المؤنث اصلح واللاتي تالتا وكذا واللواتي
وجاء الاكتفا بالكسرة في الثلاث وحذف التا واليا مع في الاخير واللوا واللاء
مكسورا معربا باعراب مسلمات وقرا اللاتي في جمع المؤنث ومن لما يعقل الا ان يتجوز وما
في الغالب لما لا يعقل ولصفات من يعقل وللمبهم امره يستوي فيهما الستة واي للمذكر
والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا واية للمؤنث مطلقا قال الاندلسي
التانيث في اي شاذ موصولا كان او استفهاما كما شذ في كلمتين وخير الناس وشيره
الناس وبعض العرب تثنيتها وجمعها وذلك اشذ من الغائب وعند الكوفيين انه لا يعمل
فيه الا المستقبل ولما نازع فيه الكسائي منازع في ذلك انتهى امر الكسائي الى ان
قال خصمه اسحيب منك ما شيخ وانه يجب تقديمه على عامله وذو الطائية احترز عن
ذو بمعنى صاحب فانها نعم القبائل وفيه اربع لغات الاولى استوا الستة فيه مع البنا
والثانية للمذكر مطلقا وذو للمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال الجمع المؤنث
ذوات مضمومة وذات للواحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا الرابعة تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب واعرابه اعراب ذو وذو بالاستفهام لم يرد به ان ذا بعد ما للاستفهام
موصولة لا غير حتى يتجه انه يشكل بقولك ماذا استفهاما عن المشار اليه بل انه قد يكون
بعدها موصولة كما انه عد من وما واي من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم تقيده

بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى يعنى غير زائد ولا مشار به بعد استفهام
بما او من ثم ينبغى ان لا يقتصر على ذكرما ومذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها يكون
موصولة من اشتراط الاستفهام والالف واللام لم ينقل اختلاف فى ان الموصول هل
هو الالف واللام او كلاهما كما اختلف فى حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما
ويختص الاحتمالات بحرف التعريف بحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكره فان
عنى بهما متعدد او مؤنث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب
للمؤنث والاثنين والثلاثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون
والضاربات لكن اذا اعتصد جانب المعنى لموصوف او بخبر او غيره يتعين فلا يقال
الزيدان الضارب ولا الضارب جاءت لخفاء اسمية اللام والعائد المفعول يجوز حذفه
لا خفاء فى ان جواز الحذف مع القرينة اذ لا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد
المفعول اذا كان فى الجملة عائدان او بحصول الربط باحد الضميرين يجوز حذف الآخر
فى قولك الذى ضربته فى داره انهما يحذف لا يعلم انه ضمير الموصول يعنا الموصول عنه
بالآخر فلذا لم يحتج المصنف الى تقييد الحذف بما اذا تعدد الضمير كما قيده غيره ولهذا
ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لخفاء موصوليته فلا يتنبه السامع لموصوليته
لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان يتنبه بحذف ضميره اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد
المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفى بعض الشروح لم يقيده
بما اذا لم يتعدد لان العائد موقوف بتعريف عندى اى العائد الذى لم يتم الموصول
بدونه وفيما تعدد ليس لنا عائد يتم بدونه ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة
ليس بشئ لانه لولم يكن فيما تعدد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول
داخلا فى التعريف وتقييد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول المحض وما كان
مضافا اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذى زيد ضاربه انا صرح به التسهيل ولم يقل
والعائد المنصوب نحو زيد حذفه لا ينتقض بالذى انه زيد زيد قائم فانه لا يجوز
حذفه ورعاية قيد آخر ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل

لايجوز

لا يجوز حذفه نحو جاءنى الذى اياه ضربت لكن انكر الرضى امتناع حذف المنفصل وقال
يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا وبالجملة قد فاته قيد ولا وجه لترك التعرض بحذف
العائد المجرور والمرفوع مع انهما يشاركان المنصوب فى جواز الحذف مع القرينة
الا ان يقال يعلم وجود القرينة فى المنصوب بسهولة بطلب الموصول انا مخصوصة بخلاف
المجرور فان وجود القرينة فيه خفى لانه لا بد من معرفة خصوص حرف الجر وللموصول الا
اليه فيه وما جاءت منضبطة هو ان يكون الموصول او الموصوف به مجرورا بحرف متعلق
بفعل مثله يجر الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذى مررت او بالعالم
الذى مررت فان قلت قد ذكر الرضى انه بما يحذف المجرور جر لا يتعين نحو الذى مررت بزيد
فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف وكانه اراد من غير
قرينة فاشية من الموصول وما يتعلق به ومذهب الكسائى فى هذا الحذف التدريج يعنى
بحذف الجار ويوصل بالضمير بالفعل فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما
معا اذ المجوز للحذف والاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج ومن المسائل
المهمة فى باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحده اما بجعل الصلة
للاخير وحذف صلات الثانية للعلم بها نحو جاءنى الذى واللتى ضربت واما بايراد
صلة مشتركة نحو جاءنى الذى واللتى ضربا واختاره على جاءنى الذان ضربا لئلا يخفى
ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو جاءنى الذى بعلم الفقه الصحة
اى جاء الذى علم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو ومن يهجو
رسول الله منكم ويمدحه وينصره سوا وانه لا يتقدم الصلة ولا شئ منه على الموصول
ولا يفصل بين الموصول والصلة شئ ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل
بالجملة المعترضة فانها يقع اى موقع كان واذا اخبرت بالذى لا يخفى ان الاخبار بسبب
الذى يشمل جاءنى الذى ضربته واكرمت الذى ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام معنوه
على عمومه ويقارب فيما بينهم فيما يعبر عن شئ بالذى بجعل شيئا خبرا عنه لبعض الذى
به فلا ينتقض ما ذكره من القاعده بامثال ما ذكرو فائدة وضع هذه القاعدة

بحث الاخبار بالذى

التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافى فى تعيينه لشئ لان تعريفه ليس تعريفا تخصيصيا
حتى يستغنى عن التعيين ثانيا وقالوا اراد وانها جعل المتعلم مدربا فى القواعد الكثيرة
متذكرا اياها فى هذا العمل ولا يخفى ان الاخبار هذا لا يختص الذى والالف واللام بل
هو جار فى من وما الا انهم تعرضوا للذى لانه الاصل فى الباب والالف واللام
لتفصيل فيه يخصه صدرتها اى يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان لا يتقدم عليه شئ
فانه لا ريبة فى صحة هل الذى ابوه قائم زيد وان الذى ابوه قائم زيد بل بمعنى انه
يجب تقديمه على المخبر به ولا يخفى ان وجوب التقدير ليس مواضعه نحوية بل هو عرف
عربى لانه شرب العرف فى التكلم لا يقصد حر كلام بل الكث اذا اخبرت به عن متعلق حكم
بجعل صلة الذى اخبر عنه فى الصلة اى لفظ ما قصدته بالذى وانما سماه مخبرا عنه
لانه مخبر عنه حين التعبير بالذى لا باعتبار اضافة الموضع اليه ضميرا لها غائبا لا محالة
ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما مثلا الى المعنى بان يقول الذى ضربتك انا بل يجب الذى
ضربتك انا لانه يلغوا الاخبار والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت
ان العائد المفعول يجوز حذفه واخرته خبرا اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا
من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وقد فاته فى محله فاذا اخبرت عن
زيد فى ضربت على صيغة الخطاب او التكلم زيدا قلت الذى ضربته زيد او الذى
ضربت زيد ولك ان تخبر عن زيد فى ضرب احد زيدا بقولك الذى ضرب زيدا
اذ لا يفوت بحذف الفاعل شئ فتنبه وكذلك اى كالذى الالف واللام فى الاخبار
عن شئ فى الجملة الفعلية خاصة ولما كان المستفاد من التشبيه بهما اذ لا ينكشف
ان التشبيه بالذى فى الاخبار عن شئ فى الجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة
الاخبار بالالف واللام عن شئ فى غيرها او لعدم صحة الاخبارية كالاخبار بالذى
بل تفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله ليصح بناء اسمى الفاعل
والمفعول ولذا علل الحكم على خلاف دأبه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما
يكون فعلها متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم

سواركب قبل جعله صله اولا
وجعلت موضع المخبر عنه اى
موضع لفظ الذى صح

الفاعل

الفاعل من الاستفهام والنفى وقد والسين وسوف لانه لا يتعلق له بهذا المقام بل هو
من شرائط ايراد الالف واللام فى الكلام ومع ذلك مما لا يخفى على ذوى الافهام فان
قلت لا ريبة فى صحة بناء اسمى الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل
قلت لا يصح بناء اسمى فاعل ومفعول يصح ان يجعل صلة لالف ولام يخبر بهما عن شئ
بل بناء اسمى فاعل ومفعول هما خبران لمبتدأ الجملة وبناء اسم الفاعل فى مثل قام زيد
وضربت زيدا وبناء اسم المفعول فى مثل ضرب زيد ولا يبعد ان يبنى اسم المفعول فى
الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا فيقال المضروب فى زيد واعلم ان باب الاخبار
بالذى باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا فى تفصيل صور تعدد الاخبار
وصور فى الاخبار مزيد دقة وفطنة وقد اكثر الرضى البحث عنه سيما فى الاخبار
عن المتنازع فيه للعاملين وفيه املال ولا يتبعه مزيد نفع ولعل احسن المصنف
فى اختصاره ونحن لا نتباعد عن اثاره فان تعذر امر منها اى من الشرائط
المذكورة والامر بمعنى الشئ او بمعنى المأمور به لانا امرنا فى الاخبار بالذى بما هو
وهى عند التفصيل امور ستة فان تصدير الذى وجعل موضعه ضمير اللذى امران
ووضع الضمير وعوده الى الذى والتأخير خبرا امران التأخير والجعل خبرا تعذر
الاخبار ومن ثم امتنع اى الاخبار بالذى فى ضمير الشان متعلق بالمستتر فى قوله
امتنع ويجوز تعلق بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا يتعلق
بالالفاظ المعقولة عن المعنى الذى يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلى كما حققه
المحققون وان صرح الرضى فى هذا المقام بانه لا يجوز مرورى بزيد حسن وهو به
قبيح لان لفظ المصدر فى الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار عن ضمير الشان
انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذى موضعه لانه لا يبقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح
تأخيره خبرا لانه ح يكون متعينا بالذى والخبر يجب ان يكون معينا للذى وايضا
يجب كون ضمير الشان مسندا اليه وح يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة
بعده ولا جملة ح بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تصدير الذى لان ضمير الشان يمنع

تصدير الذي لوجوب صدارته كما توهمه سياق كلام المصنف ووجه بعض الشارحين
لان ضمير الشان يطلب صدارته في جملته ولا يمنع تقديم شيء عليه لانه يقال انه زيد قائم
واعجبني انه زيد قائم وكان زيد قائم ومثل ضمير الشان كل ضمير مبهم مفسر بما بعده نحو ربه
رجلا ونعم رجلا ونعم رجلا نابع آخر وهو انه لا يصح تصدير الذي لانه لا يصلح الا انثى
لكونه صلة والموصوف والصفة لامتناع وضع الضمير موضع شيء منهما والا لوصف
الضمير او وصف به وقد عرفت امتناعهما والمصدر العامل لامتناع عمل الضمير ولانهم
ان التحقيق تخصيصه بما سوى العامل في الظرف اذا الضمير العائد الى الذي ليس بمعنى
المصدر والحال وفي حكمه التمييز لوجوب نكارتهما وكون الضمير من المعارف والضمير المستحق
لغيرها لامتناع جعل الضمير العائد الى الذي موضعه فلا تقول الذي زيد ابوه قائم
هو لان ضمير ابوه ح يرجع الى الذي لا الى زيد فينبغي ربط الجملة بزيد والاسم المشتمل
عليه اي على ذلك الضمير فلا تخبر عن غلامه في زيد ضربت غلامه اذ لو تخبر لتقولن الذي
زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته الى الذي بقي الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد
بقي الذي بلا عائد وتكذب زيد ضربته او المضروب غلامه وههنا بحث تخر يتعصار
موكه اسطار الابطال وهو انه اذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضاربه اخوه
او تعدد الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه لديه فينبغي ان لا يجوز الاخبار لانه
يكفي لغير الذي احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا ينبغي ان يلتفت اليه واظن
بالمصنف انه لم يصر تابعا لهم حيث اطلق الضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه ولم
نعد بهما بما اذا لم يكن للغير سواه اذ المصنف ازكى من ان يخفى عليه ما هو واه بل اقول
كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ في تلك لا يستحق الغير شيئا
من المتعدد بخصوصه بل واحدا لا بعينه ومن موجبات شرطه جعل المخبر عنه بالذي
خبرا تعذر الاخبار فيما لم يفيد الاخبار به عن الذي ولذا شرط في الاخبار عن ضمير
المتكلم في ضربت زيدا ان يقول الذي ضرب زيدا انا حملا الى المعنى كما في انا الذي سمتني
امي حيدرة اذ لا فائدة في الاخبار لاشتمال المبتدأ على بيان ان المتكلم ضارب

زيد

زيد وما الاسمية اي المنسوبة الى الاسم نسبة الفرد الى النوع قيده به وان كان كون
الكلام في نوع الاسم يغني عنه التنبيه على انه يخالف نظائرها في كونها حرفية ولهذا
لم يقيد او للتنبيه على ان الكلام في الاعم من الموصول لئلا يستبعد الحكم عليها بغير
الموصول وح ترك تقييد نظائرها للاكتفاء بايقاظ المخاطب فيها موصولة واستفهامية
متضمنة لحرف الاستفهام في الاصل وان لم يقصد بها الاستفهام فانها قد يستعمل للتحقير
نحو ما انت والفخر وللتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة وللانكار نحو فيم انت من ذكراها في وجه
ومن احكامه حذف الفها حين جر بشيء اسما كان او حرفا الا اذا كان قبل ذا فلا يحذف
فيما اذا وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بالمفرد ونحو مررت بما معجب
واما بجملة نحو مررت بما يعجب وتامة بمعنى شيء منكر مطلقا عند غير سيبويه وبمعنى شيء
تارة عنده نحو ما احسن زيدا وبمعنى الشيء المعرف اخرى نحو فنعما اي نعم الشيء وعند غيره
المعنى فنعم شيئا على ان ما مميز لضمير مبهم في نعم وهو مختار المصنف كما سيجيء في افعال
المدح فخص التامة بالتفسير مع انه يشاركه الموصوفة والصفة في هذا المعنى تنبيها
على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره الشارحون ان ما التامة معرفة
عند سيبويه منكر عند ابي علي سهو والحق ما ذكرناه اقتداء بالرضي وصفة اختلف
في وجودها فمنهم من جعل كل ما وقع لهو فع الصفة حرفا زائدا للتعميم والابهام نحو
ضربت ضربا ما وشيء ما وما لما لا يعلم مطلقا ولا يجي لما يعلم الا لتنزيله ما لا يعلم
او للتغليب ولاوصاف ما يعقل فتقول ما زيد سوالا عن وصفه ولجهل حقيقته
فيقال ما زيد سوالا عن حقيقته ومن كذلك اي كما جا باسم الاشارة المفيد للتقييد
للتنبيه على ان المشبه به هو المقسم دون شيء من الاقسام ولا يخفى ان المناسب
لما الاسمية لتلك الا انه نبه على ان ما له جهتا التذكير والتانيث لك ان يقابل معه
بالجهتين معا الا في التامة خلافا لابي علي والصفة وهو لما يعقل ولا يستعمل فيما
لا يعقل الا لتنزيله منزلة ما يعقل لداع او لتغليب او للبناء على تغليب نحو منهم من يمشي فانه
لما قال تعلل منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل على غيره بنا على هذا التغليب

وقال من يبنيه ومن وما مفردان مذكران نعامل معهما معاملة المفرد المذكر في الاكثر
الا ان يرجح جانب رعاية المعنى ما اريد بهما من المونث والتثنية والجمع فيراعى
جانبه ومن جهات الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبتك او من
احباك فانه يجب رعاية جانب المعنى وان يتقدم على ما يراعى فيه جانب معنى من
ما يلايم المعنى كقولك منهن من احبها فانه اولى من قولك من احبه لان جعل مدلول من
من النسوة قبل ذكر من يرجح رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو خبر
على ما حمل على المعنى نحو من هي محسنة ولا يجوز من هي محسن خلافا لابن السراج فانه
جوز فيما تانيث بالتاء بخلاف من هي حمرا فانه لم يجوز فيه من هي احمر وقال الفرق انه كثيرا
ما يذكر غير ما يونث بالالف للمونث نحو مرضع وطالق وحائض بخلاف مثل احمر
قول قياس قوله ان يجوز من هي الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المونث ورعاية
جانب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل ويشترط ان لا يكون رعاية جانب
المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه ضعيف وقيل ممتنع عند بعض الكوفيين
واى للمذكر والمونث واية للمونث وحكم الكافي لشذوذه **واتى واية لكن** هكذا
في اكثر النسخ وزيد في بعضها الا في الصفة وفي بعضها كالا في التام والصفة
فلم تثبت الصفة في نسختين واثبتها في نسخة ولكل وجه اذ الصفة في اللفظ
استفهامية فوجه الاصل دعت الى الادراج في الاستفهامية ووجه الشيوع في
الصفة على وجه لا يخطر معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن
ينبغي ان يزاد الحال كما في التسهيل حيث قال ويقع اى شرطية واستفهامية وصفة
لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى
الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لا لفظا نحو مررت برجل اى رجل واى فتى وقد يستغنى
في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى واى فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اى رجل واى رجلين
واى رجال اى كل رجل او رجلين او رجال وتقول في المعرفة اى الرجال فيكون اى بعضا

من

من الرجال ولا يكون رجالا ولا تضاف الاستفهامية الى المعرفة الا اذا كانت
تثنية او جمعا او قصد الى اجزائها نحو اى زيد اى بعضه او كررت مع اى بالعطف
بالواو نحو اى واياك هو الكلام مع ايضاح واى الموصوفة حصرها الرضي في باب
الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت باى معجب لك **وهي** اى اية
اخذ الكافي لعدم الاعتداد بالتعدد لان اية هي اى بزيادة التا **معربة** واجب الاعراب
من بين الموصولات **وحدها** فقد نص به على مذهبه في اللذان واللتان وذو الطائية
فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف في دفعها بان المراد وهي معربة بالاتفاق
وحدها والثلاثة المذكورة خلافية او وهي معرفة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة
وغيرها **الا اذا حذف صدر صلتها** استثنا من وجوب الاعراب المتبادر من السابق
فالغا وجواز بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضي انه لا بد من قيد آخر
وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الا منصوبا وبعض اجاز
البنا لم يجوزه الا قياسا وقد منع سيبويه هذا القياس لان البنا في ايهم مخالف
القياس فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بان ايهم في امثال هذا الموضوع مرفوع مبتدا
استفهامي فتقدير قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن لننزعن شيا
من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولا يحذف الا صدر صلة هي جملة اسمية
وصدره ضمير اى **وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى** على ان يكون ذا
بمعنى الذى ولا يخفى ان الوجهين لا يختص بماذا صنعت بل يتحققان في ماذا صنعته
وماذا قيل ولو جعل قوله ماذا صنعت قولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله
وجوابه نصب **وجوابه رفع** اى اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع
ماض مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدا عند سيبويه
وخبر الذى صنعت عند غيره والاحسن الاكثر في الجواب المطابقة **والآخر اى شي** يعني
ذا زائدة وما مفعول صنعت **وجوابه نصب** كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم
بكون ذا موصولا ليس بقاء لا مندوحة عنه بل معناه انه كثر في جوابه الرفع وعدم مطابقة

وستعرفه ان شاء الله هو فعل وليس باسم فعل ولا تخلو اسم الفعل من التاكيد والمبالغة
في معنى فعل استعمل فيه ورد بدا انه بمنزلة امهلته فالاولى التفسيرية **وهيهات ذاك**
بمعنى ما بعده اذ هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جا التاكيد فالاولى
تفسيره بابعد وبناوها على الحركات الثلاث وتقلب هاها الاولى همزة فصارت
ستة وقد تنون في تلك الستة فصارت اثنى عشر وقد يحذف فيقال هيها وايها فصارت
اثنى عشر وقد تسكن اليا في الوصل لاجرايها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب
وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة ثم كل ما هو بمعنى
الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لا بد في تحصيل النحو من ضبطه وكان المصنف احال معرفته
على ضبط كتب اللغة او المبسوطات ونحن نضبطه لك فنقول ما كان بمعنى الامر لازم
ومتعد فاللازم صه بمعنى ومه بمعنى اكفف كذا فسروه واعترض عليه بان اكفف متعد
ولا يرد بان اكفف متعد ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل انها بكسر الهمزة
كمه وقال الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اى زد في الحديث على ما في الرضي وحرك
على ما في التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك التنوين خطا وهيت مفتوح الها
مثلث اليا او مكسور الها مفتوح التا في الرضي اى اقبل ويقال وفي التسهيل اى اسرع
وجعل من لغات هيت كلم وهيا مثله مهموزا او هيا بالكسر مشددا مقصورا وهيك
بالفتح والسكون وهيك بفتحات مشددة الياء ودع ودعا العصا ولعا كذلك
لمن عثر اى قم وقدك وقطك وبجلك فانها بمعنى اكتف ولو جعل الضمائر للمتكلم فيقال
قطى كان المعنى لا كتف فان قلت كيف يكون هذه الاسماء لازمة وقد جا بعدها
الضمائر المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قدك وقطك مشددتين
منصوبتين وبجلك منصوبا والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفا فهي
منقولات مطلقة لافعال محذوفة مخفف الاولان بحذف المدغم فيه ثم جعل المركب
اسما في اسم فعل قال الرضي يلزم الاولان الضمير دون الفاء فيقال بجل ولا يقال
قط وقد وهذا بنا في كثرة استعمال لفظ في عبارات العلما وجعل التسهيل هذه الاسماء

بلغ

بمعنى اكتف وحي بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلاة اى اقبل عليها وقد جا متعديا
بمعنى ايت وقد يركب حي مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيتعدى
بالى نحو حيهل الى الثريد او بالبا فيقال حيهلا بعمرو اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى
بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى ائت نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف
وحيهلا بالتنوين واسكان الها في الحالين وقلب التنوين الفا في الوقف واثبات
الالف في الوصل ضعيف وهلا وقد عرفته دبش بمعنى ارفق وقرقار بمعنى قر وامين وامين
بمعنى استجب دعائي فلدخول المفعول في مفهومه استعمل لازما فقيل هو متعدى المعنى
لازم اللفظ وقد امنونا مكسورا نحو مهلا فدالك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت وورا
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضمير المخاطب في الظروف وشبهها الازم
كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل والاول يعني امر الحاضر والثاني يعني امر الغائب هذا
ما ذكرنا من الاسما التى بمعنى الامر وهي لازمة فاما المتعدية منها ها مقصورا ويلحق بها الحروف كسته
للخطاب ويمدح بصرف الهمزة بتصريف الكاف وقد يمدح مع الكاف وهمزته مفتوحة
غير يصرفه ويجي هاكمف وقد يصرف بتصريف خف ودع وها كما ومصرفا تصريفه فهذه
لغات ثمانية بمعنى واحد واثبت الجوهري ها بكسر الهمزة بمعنى ها وقيل المصرف
من الافعال اذ لا تصريف لاسم الفعل وها بمعنى اعط وتصرف بحسب المامور ولهذا
قيل انه فعل وقال الخليل هو امر من اتى يوتي قلب همزته ها وبله بمعنى دع ويستعمل مصدرا
فيقال بله زيد مضافا فامنصوبا وتيد بمعنى رويد وحكى سدل زيدا ورويد وقد عرفته
وهلم بمعنى احضر قال الله تعالى هلم شهداكم وتجى لازما بمعنى اقبل فانظمه في سلك ما مر
من اللازمة وتصريفها بان يقول هلما الى آخره ليس بفصيح وعندك ولدنك ودونك
زيدا بمعنى عليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ما كان بمعنى الامر نذكر لك
تفصيل ما هو بمعنى الماضي وهو هيهات وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد الافتراق نحو شتان
زيد وعمرو وقد يقال شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وهو افصح من شتان ما بين زيد
وعمرو وحكى شتان بمعنى بعد وما موصوفة **اى بعد** ما افترق بين زيد وعمرو وسرعان ووشكان

السؤال الجواب قليل ولو قال وجوابه والبدل عنه دفعا لكان اولى اذ ثم فيه الاشارة
الى معنى الموصول فان رفع البدل من ماذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبنى على جعل
الاستفهامية مبتدأ بمحذوف العائد لسابق الكثرة اذ حذف عائد المبتدأ قليل بخلاف
حذف عائد الموصول وهكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا
التأويل ونحن نقول يمكن ان لما طال بما بزيادة ذا بعده كثر الاختصار بحذف الضمير
وقد اهمل المصنف مسائل مهمة لا نخل تركها فى مقام البسط فنقول لا تتقدم الصلة
على الموصول ولا يعمل فى ما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذى ضربت ولا تتعلق بما
قبله بعطف او كونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينهما وبين الموصول ولا بين اجزائها
بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام والتزم حذفها مع التيا والتى بعد
بها الداهية واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر
مذكور عاقل بمحذوف بعد من ووقعت عليه جاز ذلك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق
مدات مناسبة الاعراب المذكور وحكاية ما فيه من علامات تثنية وجمع وتأنيث
من غير حكاية الاعراب فى جمع المؤنث والمفرد والمؤنث فنقول فى جاءنى رجل منو وفى
رأيت رجلا منا وفى مررت برجل منى وفى جاءنى امرأة منه بفتح النون وبالهاء او منت
بسكون النون والتاء وفى جاء رجلان منان وفى رأيت رجلين منين وفى جاءنى رجال
منون وفى رأيت رجالا منين وفى جاءنى امرأتان منتان بسكون نون التثنية
وجاء بسكون نون من ايضا وفى جاءنى مسلمات منات بسكون التاء ويشترط ان
يكون من فى اخر الكلام فاذا سمعت رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه ولا يقل منا
ومنه ويحكى الاعراب فى اى باجزاء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكى
علامة التثنية والجمع والتأنيث وقفا ووصلا فى العاقل وغيره الا انه فى الوقف تسكن
ياؤه فى الرفع والجر وتقلب تنوينه الفا فى النصب وفى من لغة منا ذه هى اعرابها بالحركات
الثلاث وتثنيتها وجمعها معربة باعرابها واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل يجمع فى الحكاية
بين من واى فاذا قيل رأيت رجلا وحمارين قلت من وايين واما المعارف الواقعة

بعد

بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها الا فى من ولا فيها فى الاختيار وان حكى المبرد
عن يونس الحكاية فيها واجاز البعض الحكاية فى من بعد حذفها والاعلام يحكونها دون
تميم بشرط ان لا يكون متبوعا بما سوى العطف من التوابع وفى المعطوف عليه خلاف وفى
مثنيات الاعلام وجموعها من قبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اى فلا يحكى قولا
واحدا واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم لعاقل او غيره كما يقال لقيت زيدا او
المدح يقال المنى او البكرى او القرشى ولا يقال ذلك بمعنى المكى والمدنى فتجمع بين الهمزة
والف الاستفهام وبعضهم يكتفى بمن ويحكى فى لفظ المنى اعراب المسئول عن نسبته فيقول
المنى والمنيان والمنيين والمنيون وهكذا اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر اى بمعنى
الامر او معنى هو الماضى او لمعنى وضع له الامر ووضع له الماضى على اختلاف القولين
فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبذا اخرجها عن الدلالة على معنى مقترن باحد
الازمنة حتى لا يدخل فى تعريف الفعل وباختياره لشعر كلام المصنف فى الايضاح
فى بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه فى بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر
والماضى اذ وضعها لالفاظها يكلف يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر بالبال السامع
منها اللفظ ويشهد به جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه متحدان
فى المعنى وليس معنى انزل وعلى هذا القول لم يقل ما وضع لمعنى الامر والماضى كما قال
فى تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعانى ليست بحسب اصل الوضع
وبذا اخرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بمقام التعريف والانسب
جعل كان بمعنى صار واكثر ما بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضى
ولا يحكم فى جعل صه بمعنى اسكت دون لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى
اثباتا وكذا البناء يدعو الى كون المعنى مبنيا او معنى مبنى ولا فى جعل اوه تضجرت
دون اتضجر لان صيغ الماضى فى الانشاء تابع دون المضارع ولدا عى البناء نحو رويد زيدا
اى امهله ولا يختص بالمفرد كما يوهمه تفسيره بل المستتر فى اسم الفعل يكون الضمائر الستة
ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم المحققون بان بعض ما عدا اسم فعل وله تعريف الفعل

باب اسماء الافعال

متلثين بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقربه وما اسرعه وبطان بضم الباء وفتحها وسكون
الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطؤ مع تعجب اى ما ابطاه واف بمعنى تضجرت وفيها
احد عشر لغة ضم الهمزة والبناء على الحركات الثلاث منونا وغيره فهذه ستة سابعها
اف بكسر بين بلا تنوين واى كبشرى بالامالة وكحدو بالياء منونة وغير منونة وذو الياء
موب مصدر وليس باسم فعل وقد يقع اف بقه وقد يرفع واوه كصنو بالكسر واوه واوه
كسح امر وجاء فيه فتح الواو مشددا مخففا وجاء فيه كسر الهاء بلا اشباع وبلا ها والمد
مع سكون الهاء واوة بكسر التاء وتشديد الواو وفتح الهمزة والواو وقد يبدل الهمزة فى هذه
وقد تزاد فى تلك الممدودة الالف والهاء كما فى الندبة فيقال اوتاه ويكون الهاء
ساكنة فى الوقف مضمومة او مكسورة فى الوصل وجاء او بفتح الهمزة تصغير اوه
على نحو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجعت رواها ودى للتعجب واخ
وكخ بمعنى تكرهت وبالاحيث ولا يتقدم على اسماء الافعال معمولها خلافا للكسائى
وما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة وفعال بمعنى الامر اى ما نون ومفعال ولا
يخرج عنه فعال بمعنى الامر من فعل اذ لا بد من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن
به لانه يكفى المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال للامر وقوله بمعنى الامر
خبر فعال وقوله من الثلاثى قياس اى ذو قياس غير موقوف على السماع كسائر
اسماء الافعال خبر ثان وثالث اى مأخوذ من الثلاثى قياس وهذا ظاهر مذهب
سيبويه وقال المبرد هو سماع ولا يسوغ لك ان يقول قوام بمعنى قم ولا قعاد
بمعنى اقعد اذ ليس لاحد ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضى قال الاندلسى ومنع
المبرد قوى فالاولى ان يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد
وبذاك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان نسبق من علم ما لم يسمع وغاية الامر فى اقيستهم
انهم لما شاهدوا فى اكثر افراد نوع امرا اقيسوه لله وابن الحاجب لا يفوت حده
نظر مزية امرا الا ترى انه لم يلتفت لمنع المبرد وسجل بصحة قوله سيبويه كنزال بمعنى
انزل وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان قال وفعال بمعنى الامر لانه احتراز عن

لنزل

لنزل لان الامر فى اصطلاح النحو ليس الا انزل واخواته ولذا صح اطلاقه فى تعريف
اسماء الافعال وفى تعيين معنى فعال بل لان فيه ردا على ما ذكره النحاة من ان فى
نزال فهو معدول من انزل على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث يدل على علامة
الجمع اذ ربما يجى علامة التأنيث الجمع لتأويله بالجماعة وعلامة الجمع فى انزل كناية عن
تكرار السؤال كما فى القيا فى جمعهم فان المراد الامر بالالقاء المكرر وكما فى قفا نبك وان
المراد قف وقف فاكرر افانزلى بمنزلة انزل انزل انزل ثلاثا فما فوقها وايدوا تأنيث
نزال بقول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال وتحى فى الذعر حيث
اشتد دعيت الى نزال لكونه بمعنى انزلى لانها معترمات واهية ويشك بتحمل تجوز
تأنيث دعيت بنزال مؤنثا بتأويل الكلمة كما شاع فى ارادة نفس اللفظ ولا حاجة
فى تحصيل المبالغة اليها اذ جاز ان يكون بالوضع كما فى سائر اسماء الافعال فنبه بقوله
لمعنى انزل على ان كونه بمعنى انزلى غير ملتفت بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلى
او انزلا الى غير ذلك كما فى سائر الافعال بقى انهم لم يجعلوا انزال فعلا قيل لان على
صيغ الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وقيل دخل الكسر المحترز عنه فى الفعل قال الرضى
وهذا العذر قريب وقال اقول لو كان فعلا لا تصل به الضمائر اقول يرد على ذلك الوجهين
انه معدول عن صيغة الاصلية وربما يحتمل فى المعدول ما لا يحتمل فى المعدول عنه قال
الرضى والذى ارى ان اكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ ولا دليل عليه
والاصل فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من
الفعلية الى الاسمية هذا وقلت خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلث
ومثلث من التركيب الى الافراد وفعال مصدرا معرفة لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا
الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تأنيثه اذ لم
تتم عليه دليل وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف لان اقواه ان القسمين من فعال
مؤنث له بلا خفا فكذا القسمان الاخران طردا وان شئت جعلت معرفة على صيغة
اسم المفعول من التعريف فتجعل المعرفة بيانها التأنيث فعال مصدرا معرفة ويؤيد

بهذا انه لم ينكر على النحاة دعوى كونه مؤنثا مع ان دليله اضعف من دليل التانيث في
حيث قالوا لحجاز مؤنثة لانه استعمله الفصيح قرينة لبرة التي هي علم المبرة في قوله
انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار وهو كما ترى على ان تعريف
فجار كيف يرشد الى تعريف ما لا يجيء كفجار المعدول عندهم من الفجور ولا ترتب
في تانيثه اذ لا يرى ان لا تانيث في المعدول عنه لان تانيثه ليس من معناه بل
جاء من قبل اللفظ فانه لفظا انث سماعا وربما يؤنث لفظ ولا يؤنث مراد فه وصفة
ينبغي ان يصفها بالمؤنثة لانها لا يكون الا مؤنثة وهي اقسام مختصة بالندا وقد نبه
عليه بقوله نحو يا فساق اي يا فاسقة وهو لا يكون الا صفة صرفة وغير مختصة وهي
ثلاثة اقسام باقية على الوصفية لفظا والمعنى قاطة اي كافية ولزام اي لازمة وبداد
اي متبددة متفرقة وبلال اي بالة وعالية صابرة علما جنسيا وهذا القسم اكثر الجنسا
وبراح للشمس فالاول بمعنى الجاندة بمعنى الشاذية الثاني البارحة من البراح بمعنى الزوال
وبما لم يكن الصفة الغالبة في المعنى الجنسي بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة في
الشخص جعلها داخلة في قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو
الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلما الى آخره مبني لمشابهته له عدلا وزنة
وعلما نبه بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا سماعا وليس
تانيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما للاعيان مؤنثا دون المؤنثة والمراد ليس من الاعيان
وهو ظام كقطام علم امرأة وغلاب كذلك مبني في الحجاز اي في لغة اهل الحجاز
وقال في الصحاح في باب السين والاشعار جاءت على لغتهم ومعرب في تميم كلهم الا في
آخره راء كحضار فان اكثرهم على بنائه واختلف في سبب بناء الاقسام الثلاثة
من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب ثلاثة العلمية والتانيث والعدل وبعض بادر
وقيل لتضمن تاء التانيث وبعض بهذه فلذا لم يلتفت اليهما المصنف وجعل علة البناء
المشابهة عدلا وزنة واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الى آخره فيه عطف على معمولي عاملين
مختلفين بعطف علما على مصدرا وعطف مبني على مبني فتتبع في هذا التركيب الفراء

بحث الاصوات

على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبتدأ والتقدير وفعال علما الى آخره الاصوات
كل لفظ افراد اللفظ يشعر بان الاصوات ليس مع قابل بتقدير هذا باب الاصوات وكذا
قوله المركبات كل اسم وهذا يقتضي ان يجعل المذكورات في اوائل الابواب غير موبات هذا
ولم ما حكي به صوت كما هو عادته ليلا شبادر منه اسم شيوع ارادته منه في بحث الاسم
لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما وذلك لانه
ثلاثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادر بلا اختيار بدلالته على معانيه طبيعية وحكاية
صوت آخر وبين باحداث ما شبه الصوت ولا معنى للوضع فيه وما يصوت به للبهائم
وليس البهائم من اهله فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القا اللفظ
عليها لا نهارات مع سماع هذا اللفظ صرلا او لطفا وتكرر ذلك حتى يمكن في خيالها فاذا
سمعت اللفظ تنبهت لضربه معه او لطف فسعا وخوفا من الضرر او طمعا في اللطف
فيقنع الاشان في تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكي به صوت ولم يقل
حكي به لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم والجمادات من الاصوات ليست
بالفاظ لانها لم يتركب من الحروف لانه ليس لها مخرج الحرف وانما يصنع الانسان
لفظا اشبه ذلك الصوت ولا يأتي بمجرد الصوت بما اعتاد باللفظ في مقام الافادة
وقد عرفت بهذا ان قوله او صوت به للبهائم حاصر ويخرج من تفسير القسم الاول من
الصوت برمته وكانه لم يذكره لظنه به كونه اسم فعل لاحتمال كون وي اسما لاعجب وكذا
نظائره فالاول كغاق مبنيا على الكسر والثاني كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء
المشددة ومفتوحتها وقد يخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما
وسكون الياء ويجوز في الخاء الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم معه لا يستغني عن
هذا التطويل وانما عدت من الاسماء لانه صرف تصرف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام
فقيل باسم الماء والحوت واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين نحو غاق وداف
وتارة يستعمل في معان المصادر فربما يعرب اعرابها نحو واها لك اي تعجبا ولهذا
قيل هذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس فالتنوين فيها تنوين الالحاق

تنبيه

بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جاز ان تعرب والاعراب مع اللام
اكثر من البناء وهي على ما ضبطوا لها طيخ لحكاية صوت الضاحك وعيط لحكاية صوت
الفتيان عند التصالح في اللعب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب وماء
بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بميم مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت
الظبية حين دعت ولدها وطاق لحكاية صوت الضرب كل هو لا مبنية على الكسر
وطق لوقع الحجارة كذا في التسهيل وفي الرضي كلاهما بمعنى طاق وطق لوقع الحجارة
بعضها على بعض وقب لحكاية وقع السيف على الضربة وهلا لزجر الخيل اي توسع في الجري
وقد يزجر به البطال ايام سيدنا سليمان صلوات الله عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا
اللفظ لزجره ناشيا من كونه اسم هذا الرجل وهيد بكسر الهاء وفتحها مع كسر الدال
وفتحها فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وحاي وعاي بياء مكسورة منونة لزجر
الابل كذا في الرضي والتسهيل وعد ايضا في التسهيل ده وعه بالفتح والسكون
وعاه وجوب بالفتح وعيه بالكسر مكسورتين وهاب بالكسر وفي الرضي عاء وجاء
بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد تقصر اي لغاي وهي مهموزا على وزن عدن
وجوب بفتح الاولى والآخر وسكون الواو دعا لها الى الشرب وحل بالفتح في
الاول والسكون وهيج بفتح الهاء وسكون الياء وكسر الجيم وسكونها وعاج
بالمهملة وكسر الجيم منونا وغير منون زجرا للناقة وجاه بالجيم وكسر الهاء منونا وغير
منون وجب بفتح الجيم وسكون الياء وكسرها منونة زجرا للجمل وفي التسهيل
حلا بالفتح وحل بالكسر والتنوين وحاب بالكسر ايضا كذلك وهدع بكسر الهاء وفتح
المهملة وسكون الواو وكسر الهاء وحر بيسكن لدعا الفصيل المولود في الربيع وهس
بكسر الهاء وسكون السين وقيل بضمها وفتح السين المشددة واس بكسر الهمزة
وسكون المهملة وكذا هيج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد تكسر الجيم منونة وهجا منونة
رفع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة وحاع بالكسر لزجر الغنم وبس بضم الباء وسكون
المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وتي بالثلثة والهمزة على وزن عدن لدعا

اليتى

التيس عند النزوان وفي التسهيل ياء على وزن خف بالمثناة والمثلثة في التسهيل
وسع بمهملتين وحج بمهملة وجيم كلاهما على وزن دع لزجر الضان وحر بمهملتين
كدع وعير بمهملة ومعجمة كدع وعير بمهملة مكسورة ومثناة تحتانية ساكنة
ومعجمة مكسورة وحير بمهملة مفتوحة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مفتوحة
زجر للغير وفي الرضي وحج وعه كدع وعير وروى فتح العين زجر للضان وشاء
بمعجمة وهمزة كدع ونسو بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة لدعا
الحمار الى الشرب وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعا للجحش وهي بياء
مثناتين تحتانيتين دعا للفرس ورج بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صياح للدجاج
وموس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة دعاله ووه بمهملة مفتوحة ثم
ساكنة مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله حاربه وقد يأتي
بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية لاصله وينون نحو الا ده فلاده يعني ان لم يكن
ضرب الان فلا يكون ضرب بعده ووي كحف للتعجب او التقدم وحس بالفتح ثم
الكسر في المهملتين يقال اصابه المكروه بغتة وبخ كجف بموحدة تحتانية والاخرى
فوقانية يقال عند الاعجاب والرضى يثنى ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرته
ونونته وربما لشدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة
وكذا كخ بكاف مكسورة ومص مكسور الميم والصاد مهملة مشددة على المشهور
ولعل الفتح في صاده وهو اسم ما خرج عند التمطق بالشفتين اي التقريب بالفراح
احداهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد دبليه ردا باياس بالكلية بل فيه اطماع
ما من حيث العادة ومن ثمه قيل ان في مص مطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج
عند التمطق مما يمكن ان يركب من سكله وشبهه بحلم صيغت كلمة وهي مص وتسمى
الصوت بها فصارت مص كالحكاية عن ذلك الصوت فالحق في البناء ما حكي به
الصوت المركبات كل اسم اورد عليه الرضي ان كل لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب
فيه العموم انما يطلب فيه تعيين الماهية قلت لا وجه لتأخير هذا البحث الى تعريف المركب

بحث المركبات

وعدم التعرض له في تعريف الصوت وليس الاشكال في ذكر كل بمجرد ذكر ما لا حاجة
اليه بل لا يصح حمل كل اسم على مركب من المركبات وانما صرح في تعريف المركب بقوله
كل اسم ولم يكتف في بيان كونه اسما بوقوعه في بحث الاسم لان التعبير بالمركب
يوهم انه ليس باسم فربما يتوهم انه كقرينة يعني الاصوات ذكر في بحث الاسم على
ضرب من التشبيه والتنزيل مركب **من كلمتين** اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
فلهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر
لفظين بدل كلمتين ليشمل التعريف مثل سيبويه فان الجزء الثاني فيه صوت وهو ليس
بكلمة كما عرفت ونظن بما قررناك دفع سعلان بتاويل الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين
المركب من الحروف والهيئة كضارب او مضروب واخواتهما وقد اخرج بقوله **ليس
بينهما نسبة** مثل عبد الله وتأبط شرا قال الرضي اذ ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا
يخفى ما فيه من اثر الاهمال الا انه لا يصح في خمسة عشر فالمتجه قبل الاسمية وقال شارح اخر
ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب ومن البين ان نفي النسبة في الحال انما
تكلفه التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراده
بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضي
خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن نسبة العطف وما يعيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن
دفعه بان القول بتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيلها منزلة مركب
فيه العطف وحرف الجر لان المودى واحد المقصود توجيه البناء وتحصيل المناسبة لمبنى
الاصل والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى كمال التقارب بين البيتين
فتحقيق التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي ارتباط بل جمعهما
بجمع حروف الكلمة فكما لا نسبة بين الحروف بل ليس الا توالي حروف فكذلك ليس
ههنا الا توالي كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوي وهو انه لا وجه لايراد بعلبك
في المركبات المبنية لانه معرب وجزوه الاول مبني لكن ليس من المركبات المبنية بل
هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا ايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان

لقيام

لقيام تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله
بنيا ما في ذلك ولما عرف المركب جعلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين
ومبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرق في البناء والثاني لشدة
مناسبته بالاول فقال **فان تضمن الثاني حرفا** قيل اي حرف عطف او غيره جزءا مبني على
ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجر كما في بيت بيت اي ملاصقا بيتي بيته
واما اذا جعل بناء كلم تقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر وللتشبيه فالحرف المتضمن
هو حرف العطف حقيقة او حكما الا فرمبنيا على الفتح ان لم يكن اخر الجزء الاول حرف علة فان
حرف العلة في الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا مما لم يتضمن حرفا نحو معدي كرب
لخمسة عشر كان الانسب كاحد عشر **وحادي عشر** كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادي
عشر امرين احدهما ان بناء الجزء الاول المعتل على السكون والثاني اسم الفاعل المشتق
من العدد والمركب مبني كالعدد المركب مع خفاء التضمن لمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال
المعنى حادي عشر واختلف في وجه بناءه فقيل حادي عشر فهو متضمن لمعنى الحرف
في اصله وقيل تركيب عشر مع احد معتبر في المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد
عشر ونحن نقول حادي عشر الملحق باحدى عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادي
عشر احق بذلك ففيه تنبيه ايضا على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما
واراد بقوله **واخواتها** اخوات حادي عشر وخص العرض باخواتها لما من الخفاء فيها
دون اخوات خمسة عشر **الا اثني عشر** مستثنى من القاعدة لا من المثال فالمثال
معترض بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث
لم يسكنوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن درستويه حيث
جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل تلك
المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم في الفرق بين اللذان
واثني عشر ووجه الجمهور اعرابه بان الجزء الثاني في منزلة منزلة نون اثنان ولا يبنى
اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنا عشر على خلاف اخواته

فيقال ثلاث عشرك ولا يقال اثنا عشرك قال الرضي في بحث اسماء العدد اذا اضفت
العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما
موجبة والاضافة كاللام لا ينافي البناء وللاحد عشر مبني اتفاقا والفراء والاخفش
يجعلان الاضافة محله بناء المركب فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا اجراء له
مجرى بعلبك والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه بينهما فيكون خمسة عشر
زيد كان عرس زيد **والا** اي ان لم يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني كبعلبك** لا يخفى ان المعرب
هو المركب لان معنى المقتضي للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فلعلهم مساهمون في اسناد
الاعراب الى الثاني ويجوز دابه عن اجراء الاعراب على اجزاء الثاني لكونه اخر المركب
مثال البناء للجزء الاول واعراب الثاني فالاخفش ناجزه عن قوله **وبني الاول في الافصح** بالمركب
فسره الشارحون بان مجيء اعراب الاول باضافته الى الثاني صورة تشبيهها
الاضافي حيث تسقط تنوين الاول بالتركيب وكما جاز في الثاني الصرف
وعدمه فان قلت في الرضي انه ربما لا يعرب الثاني تشبيها بخمسة عشر فلم
لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء معا قلت لانه صرح الرضي
بان بناء الثاني ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا ولا يخفى
انه لا بد من تقييد اعراب الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض بمثل
سيبويه فان الاولى والاشهر فيه الابقاء على بنائه على ما في الرضي وبعد ان
يبنى بناء المصنف على غير الاولى والاشهر وانه لا بد ان يحمل قوله وبني الاول
على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء ليشمل ما اذا كان الجزء الاول
مبنيا على غير الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما يكون
جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بنائه لا محالة على ما في
الرضي ومن المركبات المبنية المتضمنة معنى الحرف ظروف مسموعة ويخص بناؤها
حال الظرفية حتى اذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثاني وهي يوم يوم
وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب يوما اليوم لا الا احد ونظيره المبني المجرد

التكرير

بحث الكنايات

بحث كم وكذا وكيت وذيت واخواتها

التكرير وصباح مساء وحين حين وكلاهما كيوم يوم وبين بين اي بين هذا وبين
ذلك ومنها احوال لا يستعملان مبنيين الا احوالا وهي شغر بغر بمعنى متفرقين
وشذر مذر اي متفرقين وخذع مذع اي منقطعين واقول اقول اي متفرقين
وحيث بيث اي متفرقين وحيص بيص اي متفرقين وبادي بدي او بدي وابديا
سبا وسب سب وكفة لفة وصحرة بحرة وقد فصل الرضي معاني هذه التراكيب
الكنايات قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان
او معنى بغير صريح وكانه اراد انه لا اصطلاح فيه لان النحاة اصطلحوا على تعيينه بما عينه
اللغة لانه يلغوا التعيين منهم ولذلك لا يوجد لفظ متحد معناه اللغوي والاصطلاحي
وقال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا في كلام متكلم
اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فخرج عنه **كم** وذكر حملا على كذا في كونها للعدد
هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندي كذا درهما مثل قولك كم درهم عندي لان كذا
يعبر به عن المبهم المفسر في كلام الغير كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمت
وقد اورده مفسرا فقول الرضي كما صرح خرج كذا في قولك عندي كذا درهما ليس
بذلك فان قلت فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال فلان كم درهم عنده مبهما لما
فسره يصدق عليه الحد قلت كم لمجرد العدد المبهم بل له معه انشاء التكثير وقد فاته كان
وهو بمعنى كذا الا يقال لم يذكره لانه لم يرض بكونه مبنيا الا انه كاف التشبيه مع اي ولم
يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف الجر دخل على اي حتى العدد المبهم من اي جنس كان
لان كذا ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد في ذهن المتكلم
قال المصنف ليس الكنايات كلها مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وكانه اشار
الى ان اطلاق الكنايات وتقييد الظروف بالبعض بحكم الا انه تبع في ذلك النحاة كلمة
كم مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية
وحذف الفها مع حرف الجر قياس وسكن مبهمة للتركيب وكانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة
بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام **وكذا للعدد** وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير

كان ارشاد التقليل ولا يجعل الانشاء من الجملة الجملة انشائية حتى يكذب كونها
لانشاء التكثير احتمال جملة فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضي قد يكون لغير العدد
ايضا نحو قال فلان كذا او **كيت وذيت** بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر وحكى
ابو عبيدة كيه بالهاء مفتوحا لا يستعملان الا مكررين بالعطف يقال قال فلان كيت
وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قيل بنيا لانهما نابا مناب القصة ولهذا اسابا لما
واما طويت العا ولم اصرحا في الوقف لانها للتانيث عوض من التاء المحذوفة والاصل
كيه بالتشديد ويرد عليه ان الجملة ليست مبنية ولا موقوفة فكيف هي المناسب لها
واجيب بان الجملة لا يستحق الاعراب لخلوها عن المعنى المقتضي بالمفرد الواقع موقعها
جعل كالمقتضي للاعراب عنه فبقي على البناء لعدم الاعراب وفيه انه حينئذ ينبغي ان
يكون في عداد مبني لم يتركب مع غيره لا في عداد مما ناسب مبني الاصل **الحديث**
الاولى للعصمة **فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد** لا يناسب البحث عن
مميز كم باب المبني انما هو من وظيف باب التمييز او العدد الا انه اراد الفراغ من مباحث
كم في محل واحد لانه اضبط له ووجوب نصبه اذا لم يكن كم مجرورا بالجر فاذا الجر
المصنف
يجوز جر مميزه باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور وكانه جعل
داخلا في قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب وهل يجوز عطف الجمع
على مميز كم الاستفهامية منعها البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء
لان المعطوف قد يتحمل ما لا يتحمله المعطوف عليه **والخبرية مميزها مجرور** باضافة
كم اليه عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف يظهر عند فصل التعبير عنها
فان الجمهور يوجبون نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء
يجوز جره لمساغ تقدير من **مفرد ومجموع ويدخل من فيهما** اي في مميزي كم
ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها بفعل متعد لدفع التباسه بمفعول هذا
الفعل وانكر الرضي الفصل بين مميز كم الاستفهامية وتمييزها متمسكا بانه لم يعثر عليه
في استعمال ولا في كتاب من كتب النحو وقد جوز الزمخشري في قوله تعالى سل بني

اسرائيل

اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان يكون كم خبرية واستفهامية **ولهما** اي لمعنيي كم
لا لغيرها من الكنايات فبتقديم الخبر نفي الصدارة عن غيرهما **صدر الكلام**
ولا يتقدم عليهما الا حرف الجر والمضاف اليهما كما ينبه عليه فيما بعد **وكلاهما** كان الانسب
بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتاهما الا انه نبه على ان تانيث كم تاويلي للتاويل بالكلمات
باللفظ **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** ولا يخفى انه لا يختص كم بل غيرها من الكنايات
يقع كذلك فتقول قال زيد كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر
هذا الحكم لهما توطية لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب
والمجرور استعمى عن البحث عن جزئياتها الا ان كم بمعنييه لما كان مبنيا وكان
في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غرض استعمل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر
مجروره استقصاء للاقسام وتنبيها على انه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضاء
صدر الكلام فقال **فكل ما** اي كل لفظ من لفظي كم فما نكرة موصوفة لا موصولة لان المقصود
هنا هو الكل الافرادي الداخل على المعرفة مجموعي ولولا قوله وكذلك اسما الاستفهام
والشرط يحمل على عمومه فلا يخص الضابطة بكم **بعده** والاولى يصلح ان كل ما معه **فعل**
ليشمل كم رجلا ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب حينئذ لا مرفوع مع
انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده فعل داخل في ما سدده الرفع لا يقال لا يصح
تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال الرضي ولا منع من تقدير
الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ولا يبعد ان
يقال لعل المصنف يخالفه في ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفعل نائب
عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دابه فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب
غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه لم يفصل استغناء بتفصيله في باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمراد بنفي الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا
فيخرج عنه كم رجلا ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو
مشتغل تقديرا واورد عليه الرضي كم رجلا جاءني لان جاء غير مشتغل عنه لان المشتغل

عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مرفع له الا بتقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه **كان**
منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء
الفعل المنصوب فان فعلا ربما يقتضي عدة منصوبات وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع
في معرفة اقتضائه له معرفة جنس كم هل هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة
مميزه ولذلك قال الرضي لو قال على حسبه وحسب تمييزه لكان اولى قال الرضي وليس
بموقوف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا لباب
ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيا الى آخره لانه داخل في مفعول به ولو اريد
ما يقابل الثاني لا انتقض بالمفعول الثاني لباب اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم
انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل تقدير اللام لعدم كونه حدثا ضعيفا وعلى عدم
انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب
بفعل غير مشتغل عنه نحو كم يوما سفرك فان كم هذه منصوب بفعل او شبهه وهو حصل
او حاصل ولا ينافيه جعل مرفوعا خبرا داخلا في قول والا فمرفوع لانه مبني على ضرب من
المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستتر فيه لا مجرد كم بما قال الرضي ان كم هذه لم
من حيثية كونه معمول المقدر منصوب داخل في القاعدة الاولى من حيثية كونه قائما
مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة الثانية بني عن الغفلة ومن جملته بكم رجل مررت
فان كم مجرور المحل بالجار منصوبة بالفعل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيده بعدم الجار
عليه ولا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس لعدم كم فعل غير مشتغل عنه
بل غير مشتغل عن المضاف الى كم **وكل ما قبله حرف جر** نحو بكم رجل مررت **او**
مضاف نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه ما سبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته
ان لا يتقدم سواهما **فمجرور** باعتبار محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله
البعيد **والا** اي ان لم يكن كذلك وذلك بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا
او كان ولكن لم يكن مشتغلا عنه ولا غير مشتغل او يكون مشتغلا **فهو مرفوع مبتدأ**
ان لم يكن ظرفا يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث خبر المبتدأ وما وقع

ظرفا

ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان
كلها يقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا قيل هذا يتم على مذهب سيبويه
وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا غلامك فالمتضمن للاستفهام لا يصلح ان يكون
مبتدأ للمعرفة عندهم وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجل غلامك عند الكل
لانه لا يصلح مبتدأ للمعرفة وعند سيبويه ايضا لنكارته وعدم تضمن الاستفهام
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك لا كم يوما زمان سفرك ولا وجه لتخصيص ما ذكره
في بيان اعراب كم به لانه كذا امثلة في جميع ما ذكر ومما يعجب ان المصنف ذكر ان كم في
هذا الباب لمشابهته بكذا وجعله في الذكر منطقلا وذكر الاحكام له دون كذا وكان من
ايضا كذلك **وكذلك اسماء الاستفهام والشرط** افرد اسم الاشارة وان
كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما الافراد لفظ ما في ما بعده ولا يصح ان يكون
المراد جميع اسماء لان منها كم بان باقيها ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط ففي اضافة الاسماء
الى الاستفهام والشرط حزازة ولا يبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط وذكر اسماء شرط من المبنيات في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات ودفعا
لان يقال فاته بيان اذ ما ومهما وحيثما وكيفما من المبنيات والانفع ان لا يجعل
وجه الشبه مجرد الاعراب بتفاصيلها كما في الشروح بل يجعل شاملا لطلب صدر الكلام
ثم المشبه مجموع للاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اذ منها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرط يدور مها
الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الاصح لمن في قولك من تضرب اضربه
منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه وفي من تضربه اضرب مرفوع لان بعده فعل
مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف سيبويه لان ان مقدرة قبلها فهي
لا يزال معمول الفعل محذوف قبلها واذا كانت اسماء الشرط مبتدأ اختلف في
خبرها فقيل لا خبر لها اصلا فهي مبتدأ بلا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء
وقيل الشرط وحده وقيل الجزاء وحده ولا منصوب في اسماء الاستفهام والشرط

بحث اسماء الاستفهام

الا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستغراق **وفي مثل تميز كم عمة لك يا جرير وخالة**
ثلثة اوجه جعل ما بعده تميزا مع جعل جر التميز ونصبه وجعل تميزه محذوفا مع
رفع على الابتداء ولك لا محذوف اما زمان واما مصدر الفعل الذي بعده واما
منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالتميز عمة وبالوجوه الثلثة الاعراب الثلث الا انه
تسميته تميزا في حال الرفع على سبيل التغليب ولا يخفى ان حسن الترتيب يدعو الى
تأخيره عن قوله **وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت** وان يجمعها مع باقي مباحث
كم تميز كم ولا يفصل بينهما بمباحث اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجو جريرا ورداه
النسب من الاراذل البيت مكفل خدمات ورذل وتتمته فدعاء اي معوجة اليد منقلبة
الكف من كثرة حلب الحوالب قد حلبت على عشاري جمع عشراء وهي ناقة اتى على حملها
عشرة اشهر وهي يكون غزيرة الحلب ابيه عنه فتوذي الحالب ولا يرتكبه الامن هو
في كمال الدناءة والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول
سؤال عن كمية المال فيتعين تقدير درهما او دينارا والثاني عن عدد الضربات
فالتقدير كم ضربت ضربت لا محالة **الظروف** اللام للعهد اما العهد الظروف المبنية
واما العهد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في
مذ ومنذ ويشكل بكيف لانه اسم للحال والصفة فاما ان يراد بالظروف الظروف
حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذلك على غير امر في بحث اسماء الافعال
واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسب لا محالة **منها
ما قطع عن الاضافة** الاخص الاعم ومنها الغايات سميت غايات لانتقالها بحذف
المضاف من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل وبعض غاية مع انتفاء اليهما ايضا بحذف
المضاف اليه لذلك التنزيل سوبها منزلة المضاف اليه **كقبل وبعد** نبه بالتمثيل على
ان بناه على الضم مثل علة بنائها مناسبتها بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونها
امور نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية
الى الاعراب مقاومها ولا يبعد ان يقال بتضمينها معنى لام الاضافة قيل قد يعرب الظروف

بحث الظروف

قبل وبعد واخواتها

المقطوعة

المقطوعة عن الاضافة وفرق بينها وبين ما بني بان الاضافة منوية مبنية لا معرفة
فقيل معناها قبل البتي العلامي وقيل معناه قبلة مبهمة وقال الرضي الحق انه لا فرق في المعنى
والاعراب نادر هذا واكتفى المصنف بقوله ما قطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح
قوله وليس القطع عن الاضافة قياسا بل موكول الى السماع قال الرضي هي قبل وبعد وتحت
وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن على ومن علو والزم فتحها
في البناء ولم يجئ كسرها كما في الاعراب وجاء بناء على الفتح والكسر ايضا واول **واجري مجراه**
اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة وذلك القطع **في غير وليس غير
لا غير** وغير التي في ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا
في الرضي والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس
غيره حاصلا كما ان لا غير تقديره لا غيره حاصل **وحسب** لعطفه عن الاضافة لكثرة استعماله
ومشابهته بغير في عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة **ومنها**
اي من الظروف المبنية **حيث** وقد تبدل ياء واوا وبناؤها على الضم في الاكثر وقد يفتح
او يكسر وقد يعرب في لغة فقعس كل في ذلك من التسهيل **للمكان ولا يضاف الا
الى جملة في الاكثر** حق العبارة ويضاف الى الجملة في الاكثر الا انه اراد التنبيه على ندور
غير الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الى جملة ادعاء للحصر والحاقا لغيرها بالعدم
ثم نبه على المقصود من الحصر بقوله في الاكثر وفي التسهيل ندرت اضافتها الى
مفرد وعدم اضافتها لفظا اندر بهذا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر في
البناء لعدم الاعتداد بحال الاضافة الى المفرد لندورها وعلة بنائها الحاجة الى المضاف
اليه فكانه حذف المضاف اليه فكانه حذف المضاف لان المضاف اليه في الحقيقة
مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذ
وان شاركه في علة البناء بني على السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه
في الهيئة والتركيب وهي للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى جملة
الجملة من الظروف المكانية سواها وبندر تجريدها عن الظرفية والله اعلم حيث يجعل

رسالة لان حيث مفعول به لكن ليعلم مقدرا لامتناع عمل اسم التفضيل النصب
في المفعول به وانكر ابو علي اضافتها الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجمل الى بعدها بتقدير
الضمير فيه وجعلها صفة لحيث **ومنها اذا** وبناؤه كل ما في آخره الف بالاستدلال
والمقايسة الى غيرها مما يشاركها في علة البناء والا فلا تمييز بين معرب المقصور ومبنيه
بالجنس **وهي للمستقبل** وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضي فكانه يجعل الماضي بمعنى المستقبل
قد يجعل الماضي بمعناه ويستبعد فيها مسداه وقد يكون مع حملها للاستمرار نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذه عادتهم **ومنها معنى الشرط**
لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل لما لا قطع
بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبخلاف سائر ما يتضمن معنى ان فانه على طريقه ان لا تجاوزها
لم يكن له رسوخ في الشرط بخلاف نظائرها فانها كثيرا ما تجرد تمن معنى الشرط ويجيء
لمجرد الظرفية مع استصحابها الجملتين على ترتيب الشرط والجزاء نحو اذا عرت الشمس
جبتك وناصبه الفعل الذي بعدها عند المصنف كما في سائر الاسماء المتضمنة
بمعنى الشرط على الاصح وقال الرضي العامل في اذا الظرفية ما هو في موقع الجزاء وفي الشرطية
ما هو الشرط وخالفها ايضا في انها لا يجزم وان زيد بعدها ما الا في ضرورة الشعر
وفي انها قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى
اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض رجا على قراءة
نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره قال الرضي
انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل كثيرا نحو
اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليلا نحو اذا الخصم ابدى مائل
الراس انكب وفي جواز كون جزائها مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى
واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون **فلذلك**
اي لكون معنى الشرط فيها **اختير** اي جعل مختارا **بعدها الفعل** وفيه ان ذلك
الكون لا يوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما في نظائرها اذا فلا بد من ضميمة بعدم

الرسوخ

الرسوخ كما سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد واوجب الفعل ويقول ولذلك لم يجوز خلو
الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل وما استصعب بعض الناصب فيه قوله تعالى والليل
اذا يغشى فان ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم ولو اعمل فيه يصير القسم معلقا
مع انه منجز بلا ريبة ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم به يلزم ايضا وقوع القسم في
حال غشيانه لا في حال التكلم وايضا يلزم في قوله تعالى والقمر اذا اتسق كون الزمان
ظرفا للجثة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة هان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما
في قوله تعالى والقمر اذا اتسق فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لا لحصول فيه
فلم يجعل الزمان ظرفا له تأمل **وقد يكون للمفاجأة** اي لملاقاة الشيء بغتة تقول
مجيئه مفاجأة بالضم والمراد القيته وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم
اتضاحه في استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فقدر خرجت
فاذا السبع باني خرجت ففي هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان المخصوص بدون
اضافته بتقدير الى الجملة السابقة لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وقال
الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير خرجت مفاجأة السبع وقت
وقوف السبع واذا ظرف مفهوم المفاجأة مضاف الى الجملة بعده او في تقدير خرجت
فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما
قبله او مضاف الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا **فيلزم المبتدأ بعدها** ينافي ما سبق
منه في بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز
النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بان المراد باللزوم المبالغة في الاختيار
بعيد عن الاعتبار والاولى ان المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة
التفسير وفي دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون
المرفوع بعدها فاعل الظرف فيكون خرجت فاذا السبع في تقدير ففي المكان
السبع فيكون كفي الدار زيد فكما يجوز عندهم كون زيد فاعل في الدار يجوز
كون السبع فاعلا اذا اذ لا يشترطون في عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب

مفعول به بعد اذا المفاجأة لفهم الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع الواقف واقفا
في نصب الواقف واقف موقف وجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس هارون
بين الكسائي وسيبويه فقال الكسائي في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو ايا ها لا يجوز الا نصب اياها لانه ثم فاذا هو كما في الدار زيد منذ كرا اياها
لتنزيل اذا منزل وجدته وقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعدها جملة
اسمية فلا بد للمرفوع بعده من خبر ولما طلب هارون العرب للشهادة ظهر ان العرب ما قال
سيبويه وان قصد الشهادة للكسائي لما رأوا من حماية هارون للكسائي وقول
سيبويه مجلس هارون بعد ذلك وندم هارون على ما فعله من الحماية **ومنها اذ**
لما مضى من الزمان **ويقع بعدها الجملتان** الاسمية والفعلية لا معا كما للاسماء
المتضمنة للشرط بل على سبيل البدل ووقوع احدهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة
الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين على الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا
وقع مفعولا به او مضافا اليه للزمان نحو بعد اذ ويومئذ ويقبح اسمية خبرها فعل ماض
لان اذ للماضي فلا يرضى بالفصل بينها وبين ماض في الجملة ونقض باذ زيد يقوم
والتزم الرضي قبحه واجاب المصنف بانه لحكاية الحال ودفعه الرضي بانه لا يجوز حينئذ اذا
زيد يقوم قلت له اذا لم يجئ تصوير المستقبل بصورة الحال كما جاء تصوير الماضي بصورته
ويرده ما شاع في علم المعاني من ان قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لحكاية حال
رؤية المجرمين وقد للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما استعار اللام للوقت استعار
اذ للتعليل قال الرضي الاولى جعلها حرفا وكانه للتردد في اسميتها لم يذكره ههنا وقد
يجيء للمفاجأة والاغلب في جواب بينما اذ وفي جواب بينا اذا ولا يجيء بعد اذا الا الفعل
الماضي وبعد اذ الا الجملة اسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحها الاصمعي
في جوابهما لكن خطئ في انكار الفصاحة ولما انجر الكلام الى ذكر بينا وبينما وابنا
البحث عنهما وعن كلامنا سببا للا يخلو عنهما كما بناه هي الفاظ كثيرة الاستعمال فنقول
تردد الرضي في بنائها على الفتح واعرابها ووجه الف بينا والحاق ما كلمة بين بان بين

لازم

اذ وانها تاتي واخواتها

لازم الاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة لحق ما الكافة ليكفها عن مقتضاها والالف
الذي يلحق الاخر في الوقف وبين يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث
وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان مفعول بين زيد وعمرو ومن الدار وبينا
وبينما للزمان لانهما مضافان الى الجملة ففي الحقيقة اضافتهما الى الحدث هو مضمون
الجملة وكما الحق باخره ما الكافة ليكف كلا عن اقتضاء المفرد ويضاف الى الجملة ولما فيه
من العموم مشابهة لكلمات الشرط فلزم عملها في الجملتين **ومنها اين وانى للمكان**
استفهاما وشرطا اي في استفهام وشرط بدليل قوله **ومتى للزمان فيهما** ومن قال
اي وقت استفهام او من حيث الاستفهام او اذا استفهام فقد بعد وانى اما بمعنى
اين كما يشعر به العبارة ويلزمهما من لفظا او تقديرا العوله من اين عشرون لنا من
اني وقوله اني لك هذا اي من اني ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى كيف
نحو اني تؤفكون واما بمعنى من نحو اني القتال واول قوله تعالى فأتوا حرثكم اني شئتم
بالثلثة ويختص متى شرطا بالمستقبل وتعم الماضي والمستقبل استفهاما وتجيء متى بمعنى من
وفي فتح وهو حرف جر وتجيء بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعه متى كمي اي وسطه ولا يخفى
ان ما حكاه يحتمل معنى في وايان وامافعال ماخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف
معنيهما وامافعلان ماخوذ من اي فعيل اصله اي او ان تخفف اي واوان يحذف
الاخر والاول فبقي اوان فادغم فصار ايان وقيل يمكن قصر المسافة بجعل اصله اي ان
ورد بان الان لم يوجد بدون اللام واي لا يضاف الى المعرفة للزمان الذي يقع
فيه عظام الامور والاني للمستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسر نونه لغة وما في شرح
ان المشهور فتح الهمزة وقد جاء كسرها لم يوجد **وكيف للحال استفهاما** وهو بمعنى على
اي حال في الرضي عدمن الظروف لان الحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوي
والظرف متغايران والحال بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف
متقاربان ولو جعل في تقدير في اي حال فكان ظرفا . . لكان اقرب الى الظروف ومحانة
بعضهم على تقدير على ما جاء في الشذوذ على كيف سمع الاحرين وكون كيف ظرفا مذهب

الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح عطفها على سابقته حتى يجعل ولك علامة
انها ليست جملة مستقلة ويعتذر بان عدم صحة العطف لضرورتها الهمزة واحدة حتى لا يستعمل
وحدها كما لا يستعمل تتمة الشيء وحدها والاوجه ان عدم العطف لانها ابدا جواب
متى او كم **ومنها لدى** قال الرضي لا دليل على بيانه والفه تثبت مع الظاهر وتقلب ياء مع
المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك ولداك وعلاك ولا يضاف الى الضمير
مقصور لا اصل لانه سوى العليه **ولدن** لعصر وهو اصل اللغات ويصرف فيها بسكان
الدال فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا لالتقاء فلذا قال **وقد جاء لدن** او حرك الدال
فتحا وكسرا واليهما اشار بقوله **ولدن** فكانه اكتفى بحركة واحدة وقيد الدال بالفتحة
والكسرة وربما ينقل ضم الدال الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون
بالكسر **ويقال لدن** فهذه خمس لغات سالمة عن حذف حرف وربما يدفع التقاء الساكنين
بحذف النون فيحصل لغتان **ولد** بفتح اللام **ولد** بضم اللام وربما يخفف لدن بحذف
النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين **ويقال لد** بفتح اللام وضم
الدال ففي لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون
لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر هو الدال يرده ان المحذوف لعلة لا ينسى
نعم يصح ذلك في لد بضم الدال ودفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن
جراهم على ذلك حذف النون بلا علة لانه لما حذف بلا علة واذا حذف لدفع التقاء
الساكنين اولى ولدى بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند
يستعمل في بعيد هو في حوزك ولدن لا يكون الا مع لفظا او تقديرا نادرا ولا يستعمل
بدون معنى الابتداء ويكون للزمان نحو لدن صباح وللمكان نحو من لدن حكيم واذا
اضيف الى الجملة تمحضت للزمان اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكاني سوى حيث
ويلزمها الاضافة الا لدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة
لا غير تشبيها لنونه بالتنوين في السقوط واختلاف حركات ما قبلها واما ما جاء
من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة والتقدير لدن كان غدوة فنقول

لا بعد

لدى ولدن واخواتها

لا بعد ان يقال لدن غدوة في تقدير لدن لقيت غدوة او رايت غدوة فيكون
لدن مضاف الى الجملة ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون
من لغاته الى الضمير قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه
لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما حصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو
الظاهر وقيل استلزامه الابتداء والذي هو معنى من هذا والاقرب ان لا يقال بتضمنه
معنى من ويجعل دخول من تاكيد ولا يقدر من اذا لم يذكر **ومنها قط للماضي المنفي**
وقوع امر فيه اذ نفي الزمان لا معنى له الا نفي شيء فيه وحمله على انه للعامل الماضي المنفي
بمعنى انه لا يكون الا معمولا له بعيد جدا وهو لتاكيد النفي في الماضي وقد يستعمل لتاكيد الايجاب
نحو كنت اراه قط اي وانما وفيه لغات تخفيف الطاء وحذف الطاء الاولى او الثانية
واتباع القاف الطاء المشددة اذا المخففة فهذه خمسة لغات ووجه بنائها وضع
بعضها وضع الحروف وفيه وقيل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى
اللام بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى على من له دربة في معنى اللام **وعوض** والاشهر
فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض
العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة وحينئذ يتجه على المصنف انه
من الغايات فلا وجه لافراده منها ويمكن ان يقال بتضمينه معنى لام الاستغراق وفيه
ويؤيده انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال افعله ولك من ودي
عوض اي في المستقبل واكثر ما يستعمل عوض مع القسم **للمستقبل المنفي** قد سبق
بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة مناسبتهما **ومن الظروف** . . اذا اريد به
المعترم على يومك في التسهيل هو مبني على الكسر مطلقا عند الحجازيين ممنوع الصرف
رفعا ومكسور نصبا وجوازا عند التميميين ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا
فان نكر او عرف باللام او اضيف اعرب باتفاق هذا كلامه **ومنها الان** لوقت حضر
جميعه او بعضه ويلزم اللام وظرفيته غالبة لا لازمة ولم يذكر لعلة بنائها وجه يعرب القبول
مع كثرة اختلافهم فيها فلم يتكلم مخافة الاستنكار وقيل هو معرب لانه وردت

الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو انت اصحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى
الحال المحمول بكيف انت بحال اصحيح او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم فجعله بمعنى اعلى
الصحة انت او على السقم فان جاء بعد كيف فعليه نحو كيف يقوم زيد فهو في موقع
الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو في محل الخبر **ومنها منذ** قدمه على منذ مع ان النحاة
زعموا ان الاصل منذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية على منيذ وجمعه على
امناذ اما لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين واما لان قول النحاة
غير موثوق به لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نفسر قول
النحاة انه لو سمي بمذ ولم يكن اصله منذ لشدد آخره لانه القاعدة في التسمية بثنائي
في آخره غير المدة واذا صغر مذ مشدد القيل مذيذ واذا جمع قيل امداد فلما قيل منيذ
وامناذ علم انه رد الى الاصل في التسمية ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند
التسمية به مذ اثبت ان اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبني
على السكون واذا التقى الساكن بضم آخره فيقال مذ اليوم وفي بعض اللغات مضموم
ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليم ولك ان تقول قدم مذ على منذ فقال **ومنذ** لما قيل ان
سامذ لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصله منذ والا
فكيف يكون اصلا في البنا سابقا على منذ **بمعنى اول المدة** اي اول مدة معينة
باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول مدة عدم الرؤية مضافا
الى الجملة السابقة تقدير الترم حذف المضاف اليه للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تعرف
بالاضافة الى الجملة والجملة ليست معرفة بل حكم النكرة عندهم ولهذا توصف بها النكرة
فلهذا لم يرض الزجاج بكونه مبتدأ والا لزم كون النكرة مبتدأ للمعرفة في صور كثيرة **فيليها
المفرد** المراد به ما يقابل المثنى والمجموع وح يرد عليه بانه ربما يقال ما رايته مذ اليومان الذين
بهنا جبنا فيهما فيدفع بان ما ذكره بيان الاغلب او بان التثنية في هذا المثال في
حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المعنى فتعيين هذا الوقت
لا لبيان عدد **المعرفة** او يرد عليه انه ربما يقال ما رايته مذ يوم لبثني فيه ويكلف بان

المراد

المراد من معرفة المعين **وبمعنى الجميع** اي جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت
فيليهما المقصود بالعدد اي ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع
او بلفظ اسم العدد فيقال ما رايته مذ يومان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ المفرد
والمؤول بالجمع فيقول ما رايته مذ امس اي جميع مدة عدم رؤيتي اجزاء امس **وقد
يقع بعدها المصدر او الفعل او ان او ان كذا** كذا في بعض النسخ المخفف النقطة
داخل في ان بالتخفيف او في ان بالتشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله او ان ولعله كان
مقيدا في الكتابة بانجام التشديد والتخفيف معا واما من قال صورة كتابه ان يستعمل
فما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المتن او ما كتب بهذه الصورة
لان كل ما يراد بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت القراءة فان قلت لا منافاة بين
المفرد المعرفة المقصود بالعدد وبهذه الامور فهي داخلة فيها فكيف ذكرت بعدها
قلت كانه اريد بالمفرد المعرفة المقصود بالعدد الزمان او ذكرت مع دخولها فيهما توطئة
لقوله **فيقدر الزمان مضاف** مفرد فيما اريد اول المدة نحو ما رايته مذ سفرك اي زمان
سفرك وما رايته مذ سفرك وعودك اي زمان سفرك وعودك لان مذ فقدر به الزمان
ولا يصح جعل الحرث خبرا عن الزمان فقوله **وهو** اي كل واحد من منذ ومذ **مبتدأ وما بعده
خبره** بمنزلة الدليل على تقدير الزمان **خلافا للزجاج** اي صانع الزجاج او يابعه
فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجي فان الامر عنده بالعكس بما ذكرت وقوله
اوفق بقواعد النحو لكن لا يساعده القصد وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده
فاعل فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى فيما رايت منذ
يوم الجمعة ما رايته من اذ مضى يوم الجمعة وفيما رايته منذ يومان ما رايته من اذ مضى
يومان من ابتدأ اذا مضى يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المصنف
لكثرة التكلف وبالجملة هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي هي منتصبة
المحل على الحال ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا لم يجعل
الجملة مؤولا بالمفرد كان في كلمة قوه الى في فانه يتأويل مشافهما وقد فسر السيرافي منذ يوم

في شيء بعينه وهو بعيد جدا وتلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث
انه متعين وبهذه الحيثية مدار الفرق فرجل موضوع لمفهوم المعين من غير اعتبار الحيثية
فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل موضوع
لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلا يفهم منه الا ملتفت التعين وهذا فرق بين النكرة
والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يوفق فهذا التحقيق ظن ان علم اسامة
والتعريف باللام الجنسي ونظائرها تعريفات لفظية اضطرارية حكم بتعريفها النحاة
ضبط احوال اللفظ عليه والناظر الى المعنى يرى عنه وبما يعد حمل تعريف المعرفة
على ما وضع لافادة شيء بعينه ان تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
ليس بهذا المعنى **وهي المضمرات والاعلام والمبهمات** يعني بها اسم الاشارة
والموصول لانها حين يذكران في غاية الابهام يزول ابهامها بما يلحقها من الاشارة
والصلة بخلاف المضمر فانه لا يذكر الا متضحا وان كان يرجع متقدم والمفسر المتاخر
قليل **وما عرف بالالف واللام** واحترز بقوله عرف عن تمييز زيد فيه اللام نحو الاحد
عشر الدرهم وعن حال كذلك نحو مررت بهم الجماء الغفير **او بالندا** نحو يا رجل والمنادى احتراز عن
نحو يا رجلا ولم يعتف المتقدمين في تركه لزعم انه داخل فيما عرف باللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل لانه يكلف **والمضاف الى احدها** اي احد الخمسة اي اضافة معنى
اي اضافة معنوية اذ المضاف اللفظي لا يتعرف ولا بد من استثناء ما توغل في
الابهام كمثل وغير ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لا توجب صحة الاضافة الى
كل واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف الى المعرفة بالاضافة اذا
المضاف الى المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشروح ان
في ذكر المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان المبهمات
لا يتقدم المعرف باللام عنده بل الموصول وذو اللام سيان والمضاف في
مرتبة المضاف اليه ولا المضاف ادنى من المعرف باللام **العلم ما وضع لشيء
بعينه** اما تشخصا كزيد واما حقيقة متعقلة متعينة في الذهن عينا كاسامة مبحث العلم

لحقيقة

لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل تعينا حين دخول لام الجنس واما مضى كبرة علما
لحقيقة المبرة وذو بر علما للكلية وسبحان علما لحقيقة التسبيح على راي والقول بان
الحكم بتعريف الحقائق لا حقيقة له انما هو لمجرد جريان احكام المعارف فليس بالرضي
وان كان من الرضي لان الموصول مع كونه موضوعا للشيء بعينه بعيد من جملة
معينات الماهية النوعية والجنسية **غير متناول غيره** المتبادر من التناول
احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اي غير مطلق على غيره فلذا
نبه عليه بقوله **بوضع واحد** وقيل احترز به عن خروج العلم المشترك والاعلام
اما منقولات وهو الاكثر فاما من الاسماء فهو مع اللام والاضافة العهدية
ليصير علما مع احدها ولا يجرد عن الاضافة اصلا وقد يجرد عن اللام فيقال في النابغة
نابغة وهذا في الصفات والمصادر لا غير فلا يقال في النجم نجم ولا في البيت
علما للكعبة بيت واما مرتجلات وهو ما ليس له معنى قبل العلمية او كان لكن
غير هيئته مع العلمية كمحبب وحيوة ومكورة فانه قبل العلمية محب وحية ومكارة
والمرتجل ما خوذ من الرجل فكانه من غير قعود العامل بل على راس القدم مجاة
وايضا ينقسم العلم الى اسم ولقب وكنية فالكنية الاب والابن والبنت والام
المضافات واللقب ما يشعر بمدح او ذم والاسم خلافهما هكذا في كتب النحو
لكن قد ذكر في القاموس غير مرة ان ابو فلان اسمه لا كنيته ولعل وجهه ان
ابو فلان مثلا انما يصير كنية اذا قصد في مقام النكتة التمليح الى ابوته وقد يسمى
ليوافق اسمه كنية غيره به كابه من غير قصد الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان يحمل
قولهم الاب والابن والبنت والام المضاف على ذلك واذا سمي بمبني يعرب
فان كان اقل من ثلثة احرف يعتبر الثنائي الصحيح الاخر بعد العلمية محذوف
العجز معتلا فاذا سمي رجل بلفظ كم يعتبر اصله كمي ويصغر كمي ويزاد من جنس حرف
العلة في المعتل الاخر فيقال لو وفي مشددين ولا تقلب الالف الزائدة همزة
في التسمية بلو وفي ولا هذا اذا لم يكن في الثنائي محذوف فان كان فيرد لا

الان بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر ايضا **ومنها ما هو ظرف**
بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى ولم يفعل وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا او الفاء وربما يقرن الماضى بالفاء وقد يكون
مضارعا **والظروف المضافة الى الجملة** الظاهر الظرف المضاف لان المسئلة انما يكون
حكما كليا يشمل على كل الافراد واطلاق الظرف المضاف الى الجملة وانما هو مذهب الكوفيين
وعند البصريين مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية فعلها ماض لفظا او كان المصنف
اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة الى الجملة لانها محتاجة الى الاضافة هى
اليه والمضافة هى اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المسورة فيها على ما سبق وذا اخر
فى ذلك لبناء الجواعرابه بقى ان التبع لانها يشهد وما فى بعض الشروح ان بنائها
لاكتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشئ لان الجملة ليست مبنية ولا معربة
اذ اى المضافة الى كلمة اذ وليس بناؤها لكسبها البناء عن الجملة بالواسطة كما يوهم
يجوز بناؤها على الفتح ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم يعو موه الايجاب
ولا يشكل القاعد فى حيث واذا واذ لانها ظروف مبنية والمراد الظروف المعربة
المضافة الى الجملة والارادة واضحة ولا بد من استثناء يوما قام زيد ليعز هذا
الحكم فيه والاظهر ان يوم قام زيد ايضا مستثنى **وكذلك مثل وغير مضافين**
الى جملتين كما ثنين **مع ما** المصدرية **وان وان** والاظهر العطف
بكلمة او علة البناء عدم ظهور ما اضيف اليه من مضمون الجملة وشبهها بالظروف
فى التوغل فى الابهام ولا يخفى ان هذا التعليل يقتضى جريان هذا الحكم فى تثنية
مثل وغير وجمعها مع انه يتعذر رفع التثنية بالالف وسعد فى التثنية باليا
وشمول عبارته للجمع دون التثنية بعيد جدا **المعرفة والنكرة** يعرب باب
المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء قدمها ولما
فرغ وقد بقى مباحث سى اوردها فى آخر مباحث الاسم وراعى اتصال
مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل

بحث

مبحث المعرفة

بحث الفعل شبيه الفعل فهى اولى لمجاورته الا انه يختلج ان معرفة المثنى والمجموع والمعرفة
والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة فى مباحث الاعراب فلو قدم مباحثها على مباحث
الاعراب لكان اوجه **المعرفة ما وضع لشئ بعينه** فانه والنحاة كلهم على ان
ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلى كسائر النكرات الا ان هذه المعارف اما وقع
بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع له بل لافادة واحد واحد من افراده
بعينه وانما وضع للمفهوم الكلى دون ما قصد افادته لعدم علم الواضع بحين الوضع
بخصوص الموضوع له حتى يمكن من الوضع له لكونها بحيث يتعذر استحضارها
فى زمان الوضع واتعداد معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود موضوع للمفهوم
الكلى والشرط ان لا يستعمل الا فى فرد منه بخصوصه ويتجه عليه انه فليضع لكل واحد
واحد بخصوصه بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم الكلى الذى زعمتم انه الموضوع
له واستحسن المتأخرون هذا الاحتمال واتخذوه مذهبا وجزموا بان ما ذهب
اليه علماء العربية للذهول عن هذا الاحتمال ولا يتم ما ذكروا من ان المجاز العارى عن
الحقيقة غير الوجود جدا الا بالاعتراف به والا فجميع هذه المعارف امثلتها ونحن
نقول ولولا ما تم ان المجاز لا بد له من ان يكون استعماله فى غير الموضوع له لعلاقة
وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ مستعملها العلاقة ولا ينصب القرينة
بل يتمسك فى استعمالها بما قرره الواضع وعرفه المخاطب ثم نحن لا ننكر قوة كلام
المتأخرين لكن نذب عن القدماء اهل الفضل واتحاه ما ذكروه وما ذكرناه فنقول
يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للجريان بملاحظة المفهوم الكلى لانه خلاف
العادة فى وضع الالفاظ فاختار المعتاد والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل فى
غير ما وضع اى لافادته فهذه المعارف حقايق والغلط فى تعريف المجاز اعنى
له ليس صلة الوضع بل بيان الغرض كما فى تعريف المعرفة اذا عرفت هذا فمن الاتفاقات
الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريفات المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتأخرين
بل هى اوفق له فلك الخيار وينبغى ان يعرف ان غير ما قرر التعريف بما وضع ليستعمل

والوقف واما بالجار علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالتركيب الاضافى نحو ثلثمائة
واما بالتركيب المتضمن نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجى فقد خرج عن
الاصطلاح فشرع فى تعيين الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث
وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر والمؤنث وقال **تقول واحد واثنان** واعتمد
فى افادة كونها للمذكر ان الاحق بالتقديم المذكور **واحدة واثنتان وثنتان**
ولو كان يقول على صيغة الخطاب للمتعلم فهو امر فى صورة الخبر وان كان على صيغة
المؤنث بارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو موليها فحملك
موليها ووجه عطف اثنتان وثنتان وترك عطف واحدة خفى وكذلك فى الثا
للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك بضع بكسر الباء فى الاشهر وبفتح الثلثة الى تسعة
فيقول بضعة رجال وبضع نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها فى غير
الصفات المشتقة قليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها وانما كثر فى اسماء
العدد فى الاكثر تعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود بالعدد ولا نقل العدد على
ما هو وضعه ولهذا ربما يجرى على الموصوف فيقال رجال ثلثة لكن الاكثر استعمالها
على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بل مراد موصوفها مضافة هى اليه وتمييزا ولما
كان الصفة التابعة للمتعدد التابع لجمع المذكر فلم يؤنث الجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ
هذا الوجه البديع الذى يستحق ان ينسى له وجوه ذكروها والمعتبر لتأنيث العدد تأنيث
واحد التمييز واعلم انه لما كان الاصل المذكور على ما صرح به الرضى فيقال ستة ضعف
ثلثة ولا يقال ستة ضعف ثلث فان قلت ما ذكرته لا يتم فى ثلثة مسلمين وثلثة الزيدين
قلت الصفة قلما يقع مميزا سيما جمع السلامة والعلم كذلك ان جمع لا يعرى عن اللام
وذلك يخالف مقام التمييز فلعله التمييز الذى هو جمع المذكر السالم يعتبر مقتضاه واما
جمع المؤنث السالم فلا يقع تمييزا اذا وجد مكسر فى الاغلب وجاء سبع سنبلات
مع وجود سنابل وان لم يوجد تمييزا بالسالم نحو ثلث عورات فاحفظه فانا لا نعيده
فى بحث المميز فان قلت جاء عشر امثالها فى النظم المعجز والمثل مذكر قلت هنا مؤنث

معنى

معنى لانه فى معنى الحسنة ويستعرف اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان
وقيل المميز محذوف فاقيم صفته اى امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغى
ان يعلم ان الاعتبار بتأنيث واحد المميز فى تأنيث اسم العدد لا الى لفظ التمييز فيقال ثلثة بنات
عرس ثلثة بنات اوى لان مفردها ابن عرس وابن اوى وانه اذا كان المميز جاز التأنيث
والتذكير كساق فالعدد مثله وان كان التمييز صفة نائبة عن موصوف يعتبر الموصوف
وان كان اسم جمع او اسم جنس فان اختص المذكرين مذكر وان اختص بالمؤنث يؤنث
وان اشترك فان نصصنا باحد المحلين فالحكم له الا ان يفصل التمييز بين النص والعدد
فى الاعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر **احد عشر**
الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة مشبهة قلبت
واوه همزة على خلاف القياس وقد يجئ على القياس وحد عشر ولا يقع فى ست العدد
غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال واحد عشر واحد عشر وواحد وعاشرون ويستعمل
احد واحدى فى النفى والاستفهام والشرط العموم العقلاء فى غيرها نحو قل هو الله
احد وقال ابو على همزته فى النفى واحد اصلية وانكره الرضى **اثنا عشر** بتذكير الجزئين
احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة بتأنيثهما **ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث**
عشرة الى تسع عشرة وتميم بكسر الشين وكذا تفعل ببضعة عشر وبضع عشرة بسكون
السين وكانه اكتفى بالابهام او اعتمد على التعليم فى القراءة قال الرضى لما ذكر هو توالى
اربع فتحات فيما كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى آخره فتحة هذا الكلام
يتبادر منه اختصاص هذا الحكم بثلثة عشر الى تسع عشرة من غير تعلقها باحدى عشرة
واثنتا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنتا عشرة عينا بسكون الشين
او كسرها على قراءة غير الاعمش وهو بفتحها على لغة من لا يغير الشين فى حالة التركيب
وهو قليل فلذا لم يذكر المصنف ويجوزوا عن توالى اربع فتحات بل ست فتحات
فى احد عشر لانه ليس فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف عشرة للفرق بين امتزاج
التابع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جعل الوجه اجتماع خمس فتحات فى ثلث

يزاد شيء فاذا كان على حرف واحد كلام الجار والباء كذلك يزاد حرف مشدد من جنس حركته ان كان كسرة او ضمة فيقال في وفي الف ممدودة ان كانت فتحة فيقال في التسمية بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا فيحرك بالكسر لان الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس للكسر وهذا الموزع من هذا البحث لا يسع كتابنا ازيد عنه فان اردت اليه طولى فعليك بالرضي ومما يهم ان يعلم ان العلم اذا اثنى او جمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع بدون التنكير فيجبر نقصانه بالتعريف الا قليلا نحو ابا ملبس وعاملس بحلبس ونحو حماديين ونحو عرفات سمي كل موضع منها عرفة فجمعت واما لذاعات اسم بلدة بالشام فهو من لتسمية البلد بالجمع لا جمع العلم ويكثر العلم في غير معا[م] التثنية والجمع قليل وانما كثر في التثنية والجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال زيد وزيد لانه كرجل ورجل في رجلين بحسب الظاهر واذا سمي بالمثنى اعرابه كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب كالمفرد فيلتزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم فيه الواو وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام الياء واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بتعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه اسماء العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصا وترك الادغام وكان الانسب ذكره متصلا بالاسماء العامل لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتانيث والجمع ويستدعي بعديها الا انه داعي شدة مناسبتها بالنكرة في الابهام بل بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلثة ممتنع صرفها للعلمية والتانيث واسماء العدد في تقدير هذا اسماء العدد او اسماء العدد هذا وقوله ما وضع خبر مبتدا

محذوف

مبحث النكرة

مبحث اسماء العدد

محذوف اي هو ما وضع المقصود تعريف اسم العدد لكمية بتشديد الميم والياء اي الصفة المنسوبة الى لفظ كم وهو ما يجاب به عن السؤال وبهذا اللفظ وانما شدد كم لان اسم الثنائي المراد به لفظه اذا كان آخره العا[مل] دوان غيره يشدد قبل المنسوب الى لفظ كم قد يكون الذراع والمن والكيل ولا يتوهم ان الذراع اسم للخشبة لان المقدار القائم بالخشبة وهكذا المن والكيل وقد يكون العدد فقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع فلما قال آحاد الاشياء خرج ما سوى العدد وفيه ان كم سؤال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في الجواب من حيث العدد واطلاق الكمية على المسافة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب من الوحدات لا عن مراتب الاعداد ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما احاد لانهما ايضا موضوعان لكمية احاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية هذا وذاك الى غير النهاية قال الرضي لكمية احاد الاشياء العدد المعين لان ما يجاب به عن السؤال بكم العدد المعين فيخرج منه الالوف والمات وينبغي ان يقول ما وضع لكمية الشيء بحسب ليخرج عنه التثنية والمفرد وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يجاب عن كم بالالوف والمات ولو خرجا عن التعريف لا يكون البحث عن مميز الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع لكمية الشيء بحسب لخرج غير مائتان والفان بقي ان ما يجاب به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل مميزا والجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصوب ان يقال اسماء العدد ما وضع للعدد ولما لم يعلم التعريف معرفة اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت بها عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا انيقا فقال واصولها اثنتا عشرة كلمة واشار بترك تعيين عدد الفروع الى انه لا يضبطها عدد ونبه بقوله واحد الى عشرة ومائة والف على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها ذو التاء لانه اول ما وضع والمجرد عن التاء فرع حصل باسقاط التاء وفروعها انما يحصل بالتصرف في تلك الاصول اما بالتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع مات

عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات في احدى عشرة واثنتا عشرة مع ثقل التركيب
يرد عليه احد عشرة وانه غفل عن ست فتحات في اربع عشرة وقد جاء اسكان اواخر عشرة
في التركيب مع متحرك الآخر فتقوى احد عشر كوكبا بسكون العين **عشرون واخواتها**
عطف على مفعول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية والانسب بالسابق واللاحق
رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها فلذا قيل هو منصوب معطوف على محل عشرون
وبعد فيه انه لا معنى لقولنا نقول اخواتها والاوجه انه محلا وضع موضع منفصل هو
ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها
المحكي **فيهما** اي في المذكر والمؤنث **احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف**
لا بالتركيب ثم بالعطف **بلفظ ما تقدم** مثل ثنين واثنتين وثلثة وثلث وقيل وعشرون
ايضا مرادا بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه بمعرفته لكان وجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف
عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف عطف
الاكثر على الاقل ويجوز العكس في الكل لكنه اقل **الى تسعة وتسعين** بل تسع وتسعين
ومائة مسند لدعه حذف لامه والزموا التاء عوضا وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكل
منه وحكى الاخفش رأيت مئيا وقد يسم كسر ميم مائة شبها من الضم ولاسنن الضم
وذلك هو الاخفا **والف** ولا يقل عشر مات اذ المائة لا يقع تمييزا الا الثلثة الى تسعة عشرة
صرح به في التسهيل وقال واختص الالف بالتمييز مطلقا **مئتان** ولا يكتب الالف كما لا
يكتب في مئتان كذا في الرضي لما اشتهر من كتابة الالف في التثنية خطأ **والفان فيهما**
اي في المذكر والمؤنث ثم بالعطف على ما تقدم شرحه على ما تقدم ويذكر ان كنت يعلم
وفي ثماني عشرة فتح الياء على خلاف سائر المركبات التي في آخرها ياء ها
تسكن **وجاء اسكانها** على القياس **وشذ حذفها بفتح النون** وابقاء الكسر اشذ
كما في الرضي ولم يذكر الكسر لعدم الاعتناب وليس المراد انه لا شذوذ في الكسر كما يتبادر
من عبارته وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ في شيء من الاربعة وقد يحذف الياء
من الثماني مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب وفي الحديث صلى ثماني ركعات وقد

يفعل

يفعل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان بيان ثماني عشرة مع احد عشر بل وبحث
المركبات المبنية **ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض** لكونه مضافا اليه ومجرور بمن
مجموع لفظا او معنى بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون
جنس كالتمر والنحل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من وذلك لكراهة
اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال الله تعالى
تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر الغالب اضافته الى جمع القلة فلذا اختير القلة عند تحقق الجمعين
ويتعين كل منهما عند فقد الآخر الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيهما وهي ليست بجمع لا
لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين **وكان قياسها** اي قياس ثلثمائة الى تسعمائة انث
الضمير بعوده الى المتعدد وجعله للثلثة المضاف اليها ثلث الى تسع خلاف السوق وورد
في الطوق **مئات** بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها **او مئين** وبعضهم يضم ميم مئين وفي
كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعله مثل سنين كغسلين حذف اللام ويرده
عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان يجعل اسم جمع وبعضهم قال هو فعلين كغسلين ابدل التاء
الاخير نونا ويستفاد من الرضي ان قوله او مئين بمعنى غير مئين لان الجمع بالواو والنون
لا يقع مميزا فلا يقال ثلثة مسلمين فيتعين على القياس ثلثمات فلذا ترك الى مائة لا يجيء تمييز
مات بعد الجمع بالالف والياء بعد ما يعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون
اعني عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول الاخفش
او قول من جعله كالعضين واما ثانيا فلان ما ذكره من وجه ترك مئات يوجب ان لا يجوز
ثلثة آلاف رجل لكراهة المجيء بعد جمع التكثير وقد يعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع
المصحح فان قلت قد فصل بينه وبين عادته المجيء بعد مائة ولا يبعد ان يقال فرق بين
الفصل الممتد والفصل القليل **ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه
نون اثنين فلا يضاف مع بقاء ما هو بمنزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه لا يحذف
ما هو بمنزلتهما للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه يشبه

هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع واما الافراد فلانه
لرجع لما انقص في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا اوجه بديع **وممیز مائة
والف وتثنيتهما وجمعه** اى جمع الف وهذا البيان يوهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك
وليس كذلك لانك تقول مات رجل صرح به الرضى فالاولى ان يتكلف ويقال افرد الضمير
بتأويل كل واحد **مخفوض مفرد** وجاء مائة رجال ومئين عاما واعلم ان المميز يستقبح ان
يكون صفة عند سيبويه وجماعة من النحاة لكونها قاصرة في المقصود من التمييز وهو
التنصيص اذ هو معدوم في الصفات الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس فيقال
ثلثة علماء ومائة فاضل وان عشر ودرهم واربعون سوء وخمسة اترابا وثلثمائة سنين
بالاضافة على قراءة الحمزة والكسائي قليلة **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا
او بالعكس** ففي اسم العدد **فوجهان** والرجح رعاية اللفظ وليس ثلثمائة رجل من هذا القبيل
لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلثة اشخص اذا اريد به النساء
ومثال الثاني ثلثة انفس اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد المركب بمذكر ومؤنث
فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما بشرط الاتصال نحو اشتريت ستة عشر
جملا وناقة وست عشر ناقة وجملا ولمؤنثهما ان فصل العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم
الفعل نحو اشتريت ست عشرة بين ناقة وجمل وست عشرة بين جمل وناقة واذا
اضيف العدد الى مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندي عشرة اعبد
واماء وعشر اماء واعبد ومعنى عشرة بين ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من
الجمل بخلاف ان يقال عشرين يوم وليلة فانه يراد به عشر ليال وعشرة ايام كذا في التسهيل
ولا يميز واحد واثنان وفروعهما **استغناء بلفظ** فان قلت الاولى تركه لانه
لا فائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت يتبادر من التمييز حاله وصف
كونه مميزا او باد راج اللفظ يتبادر ذات التمييز مع قطع النظر عن كونه مميزا كما هو
المراد فانه دقيق **التمييز عنهما** لانه يفيد الواحد الوحدة وتمييز اسم الاثنينية
لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيها بمنزلة التمييز والعدد كما ان التثنية

اختصار

اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز فان قلت في الاستغناء
بحث لان الابهام ثم التفسير يفوت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت
وضع تمييز الاعداد ليس للابهام ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضى هذا الاستدلال
لا يتم في واحد رجال وثنتا رجال وثنتا رجل ولذا جاء في ضرورة الشعر ثنتا حنظل هذا
وعدم التمام في واحد رجال ثم لان رجالا يفيد جماعة واحدة من الرجال على ان تنقيح
الاستدلال ان العرب استغنوا استوحدوا ما يجعل تمييزا عن الواحد وتثنيته عن الاثنين
بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في تمييزه بوجه يغني عن ذكر العدد واذا قصد
تعريف العدد دخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشرين هو واكثر
نحو الاحد والعشرين رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد المضاف اليه
فعلى الاخير لثلثة الدراهم وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر **وتقول** الى التسعة
او العرب وعلى الاول فهو امر جاء في صورة الخبر لانه اكد فتامر **في المفرد** اى في احاد الواحد
والذي افرد وميز **من المتعدد** اى المعدود لا مطلق المتعدد اذ يقال ثالث الرجال على
الابهام بل ثالث ثلثة او اثنين **باعتبار تصييره** العدد الاقل من اصله بواحد اصله
والاولى التعوض بالمفعول فيكون فيه التصريح برد قول بعض انه يكون لتصيير اصله ملك
الاصل حيث جوزنا في اثنين بمعنى جاعل الاثنين اثنين بصيرورته واحدا منهما وقبله
الاخفش مطلقا وابن مالك قبله في باب اثنين لا غير **الثاني والثانية الى العاشر
والعاشرة** بالتاء للمذكر والتأنيث للمؤنث **لا غير** بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر
والتأنيث للمؤنث في بعض العكس في بعض على ما عرفت ويعرف انه لا يقال ما تحت
الاثنين لعدم مفعولية والابتداء البيان من الاثنين وانه لا يقال فيما فوق العاشرة
من جعل العاشر والعاشرة غايتين ولم يقل فما هو باعتبار الحال لا غير ليوره بتكراره وقالوا
معنى لا غير انه لا يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا لم يقل في اعتبار الحال
لا غير وذلك ان يجعل لا غير او سبع سابع ولا سبع وقد اثبت سيبويه التصيير فيما فوق
العشرة فتقول ثالث اثني عشر او ثالث اثني عشر فتعرب الاول كما استوفى **وباعتبار**

حاله فان قلت التصيير ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصيير قلت في التصيير اعتبار حال الغير وجعل عددا فوقه للالاكونه في درجة من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار فاحسن التامل اى باعتبار حاله ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد **الاول** لفظ الواحد الى الاول ليفيد ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة قيل واحد الاثنين او الثلثة ولم يكتفوا بالحادى الذى يذكر في النيف لما اعتادوا من ايراد النيف مغايرا للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول افعل تفضيل من الوالى ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فيقول فعلية عاما اول واذا لم يجعل صفة بوسه فقلت فعلية اولا كذا في الصحاح **والثانى الاولى والثانية الى العاشر والعاشرة** اما فيما فوق العشرة فيترك الاول والاولى الى الحادى والحادية كما اشار اليه بقوله **والحادى عشر والحادية عشر والثانى عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر وعشرة** وهذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد وتقول لمن هو بعد تسعة عشرون وفي النيف على ما عرفت في التركيب لكن بعطف ولا يركب كما كان في العدد فتقول الحادى والعشرون والحادية والعشرون **ومن ثمه** اى من اجل ان القول المذكور لتصيير العدد الاقل هو احد مثل العدد الذى هو اصل هذا القول او لبيان حاله باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه **قيل** فاعله المحذوف العرب وهذا اسود جعل تقول سابقا بمعنى تقول العرب **في الاول ثالث اثنين** بالاضافة الى الاقل منه بواحد اى **مصيرهما ثلثة** من ثلثتها من حد ضرب فيما حرف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه حرف حلق **وفي الثانى ثالث ثلثة اى احدها** الواقع في الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد الفرق بين الاضافة فتبين بان الاول اضافة الى المفعول والثانى اضافة الجر الى الكل لم يس المفعول الثانى لمصيرهما ولم يعين احدهما وذلك ان تقول معنى قوله ومن ثمه انه من اجل ان الفاعل في الاول بمعنى المصير وفي الثانى ليس بمعنى اسم الفاعل قيل في الاول ثالث

اثنين

اثنين التنوين والاعمال وفي الثانى ثالث ثلثة بالاضافة ولم يسن الاضافة في الاول لانه كسائر الاسما الفاعلين في الاضافة لكن قال الرضى الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسما الفاعلين فان الامر فيهما بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلثة قلت قال الرضى اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال الاثنين في المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جز الثلثة وقال الرضى الفاعل باعتبار الحال في صورة اسم الفاعل حال عن المعنى لانه لم يشتق عن فعل حتى يدل على قيام مصدره بشئ قلت لا يبعد ان يكون ماخوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون الثانى بمعنى المنسوب الى اثنين بمعنى كونه جزا خاصا له فيكون كالتامر لبايع التمر والباقل لبايع البقل **وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة** باضافة احد المركبين الى الاخر **وان شئت قلت حادى احد عشر** بحذف الجز الثانى من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادى الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة **فيعرب الاول** اى الاسم الاول الان بناه لكون الثانى بمنزلة تا التانيث وعند تقدير التا يعرب الاسم كما في قدم وثمانى عند ذكرها وان شئت حذفت الجز الاول من الثانى ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلث عشر قال سيبويه فتنسبها لقيام الجز الثانى من المركب الثانى مقام الجز الثانى من المركب الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائى الوجهين عن العرب واذا لم يذكره المصنف لانه انكر في ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جز من المركبين بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغى ان يقول فان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف في تقديره **المذكر والمؤنث** اى هذا باب المذكر والمؤنث وهذا بدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف وليس مبتدأ لما بعده **المؤنث ما فيه علامة التانيث** هذا تعريف للمؤنث الغير التاويلي كرجال ليس فيه علامة تانيث لا لفظا ولا تقديرا **لفظا**

مبحث المذكر والمؤنث

او تقديرا والمقدر لا يكون الا التاء ولو قال ما فيه الالف والتاء الملفوظة
او المقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات الصيغية كهندي وانت وهي
وهما وهن وانتن الى غير ذلك لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء والمذكر
بخلافه المنقلبة هاء في الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند اطلاق
سمي علامة تانيث لانها قد يكون للدلالة على التانيث وهي في الصفة غير افعل
التفضيل افعل الصفة ومفعال ومفعيل ومفعل ليس من الافعال كمذكر بمعنى
امراة شبيهة بالرجل وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل وفي المنسوب بالياء
قياس وفي الاسم الجامد سماع قليل كرجلة وانسانة وعلامة وللفرق بين الواحد
والجنس في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا
ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس
ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة وواحدها قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة
وقد يجيء للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء والواحد بالتجرد نحو كماة للجنس
وكما للواحد وهو قليل او للمبالغة في فاعل وللتانيث باعتبار تقدير موصوف
هو جمع بجعل الواحد كالجماعة للمبالغة بكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ
وللتنبيه على ان المفرد الجمع اعجمي معرب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة
في جمع جورب وموازجة في جمع موزج موزه وهذه غير لازمة فيقال
جوارب وموازج وللتنبيه على مفرده مع ياء النسبة وهذا ايضا من خواص جمع
الاقصى فيقال اشاعثة في اشعثي ومهالبة في مهلبي او التعويض الياء المحذوفة
من نحو مصابيح فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذه التاء لازمة مع حذف الياء ولا
جامعها او لتاكيد تانيث الجمع وهي لازمة في مثال اغربة وغلمة وجائز في فعالة
بجمالة وقد يلزم كما في حجارة وفي صعولة الصقورة وقد يلزم كعمومة وخؤولة
وفي الجمع الاقصى اصاقلة وملئكة او لتاكيد التانيث كما في مساقة ونعجة
وهي لازمة وقد يجيء في الصفة نحو عجوز وعجوزة او التعويض عن فاء الفعل كما

في عدة او عن لامه كما في ثبة او ياء الاضافة نحو يا ابت او للنقل من الوصفية
الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني
كما في علة وعامة وهي لازمة هذه اثنا عشر قسما للتاء جمع الكل في علامة تانيث
ويغلب في فاعل ومفعل لم يقصد بها معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث
المجرد عن التاء كحائض وطالق ومرضع ومطفل وقد يلحق التاء فيقال حائضة
ومرضعة ان قصد بها الحدوث فالتاء لازمة كحائضة وطالقة وقد يجرد الصفة
المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بها الحدوث وفي قوله الرد على
الكوفية حيث قالوا العلامة هي الهاء صارت تاء والبصرية قالوا الاصل في الوصل
فهي التاء تصير في الوقف هاء ويرجح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون
الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد التاء الى الاصل والالف مقصورة كانت
او ممدودة الالف الممدودة ما بعده همزة فيستفاد ان علامة التانيث
الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة
هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند
الاخفش غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة علامة التانيث الهمزة
لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها بسبب مد الالف
قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه
او لان الالف اسم للمتحرك وللساكن وههنا بحث وهو ان معرفة المؤنث
موقوفة على معرفة علامة التانيث وقدمها بالالف المقصورة او الممدودة
فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مؤنثا مع ان نحو فتى مذكر
ولو قيد الالفان بكونهما للتانيث لدار اذ كان تعريفا بالمجهول وغاية ما يمكن
ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير منها من السماع
فان المؤنثات السماعية لا يعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف
الا تعيين مفهوم المؤنث عند النحوي وبيان علامة التانيث ليعرف بوجه

مايمكن في هذا المقام واما بوجه يتميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابه فاحالتها الى المبسوطات وللالف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالغي التانيث واوزان مشتركة بينها وبين الف الالحاق والالف زيد لمجرد تكثير الكلمة وهي ما يكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فاحلناها اليه مخافة التطويل وهو اي المؤنث **حقيقي ولفظي** ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض بخلاف المؤنث **فالحقيقي ما بازائه ذكر** اي مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النملة او فعال نخلة ذكر لما لم يثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال **من الحيوان** اخرجها ومن جعل تانيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظي في الاحكام كان الانسب جعل المؤنث الغير العاقل داخلا في المؤنث اللفظي وتقييد ما بازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضي الاولى تعريف الحقيقي بذات الفرج لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المعوض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي وانه معوض بما قيل في الغراب انه ممتنع عن اتيانه بالطبع فان الظاهر احسن ان يكون لها فرج **كامراة وناقة** **واللفظي بخلافه** سواء كان علامة تانيثه في اللفظ او في التقدير **كظلمة وعين** **واذا اسند اليه الفعل** التصرف بخلاف نعم هذا وشبه الفعل تخليص ذلك الفعل او شبهه **فبالتاء** لكن بشرط ان لا يكون المؤنث على المذكر فانه في حكم المذكر مطلقا الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذي التاء **وانت في ظاهر غير الحقيقي** وظاهر الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو حضر القاضي امراة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب التاء الا اذا كان حقيقي التذكير فانك في ضميره ايضا بالخيار يقول حماته حسن **بالخيار** نبه به على ان المراد بالتلبس بالتاء هو وجوب التلبس والاعذب ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق وقد يجعل قرينة على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام

ابو حنيفة

ابو حنيفة رحمه الله بان النملة في كلام الله حيث جاء وقالت النمل كانت انثى بدليل قالت قلت تبع في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد مذكر لا يؤنث الفعل المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به بقي المختار في ظاهر غير الحقيقي المتصل بالفعل التانيث وفي المنفصل التذكير فيقول طلعت الشمس وطلع اليوم الشمس على ما في الرضي **وحكم ظاهر الجمع مطلقا** سواء كان جمع مذكر او هو مؤنث او غير حقيقي **غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي** فيقال الاولى طلعت الشمس والاولى طلع اليوم وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما كان حقيقة السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو سنين وارضين وسنين فان الاول في حكم الابنا والاخيرين في حكم الجمع بالالف والتاء قال تعالى آمنت به بنوا اسرائيل **وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت** هذا من المبحث **وفعلوا** ليس من المبحث ذكر استيناف او مجموع فعلت وفعلوا في قوة وجار تانيثه فالكل من المبحث تامل **والنساء** اما المراد به جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا **في الايام** مؤنثا كان او مذكرا **فعلت وفعلن** قالوا النون لغير العاقلين استعملت في المؤنث لنقصان العاقل قلت كان الاولى ان يقول والنساء كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة في فعلت ايضا والتفرقة بين الجمع المذكر العاقلين غيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فيقول لجمع السالم هم لا غير ولمثل الرجال هي او هم ولمثل النساء والايام هي او هن وهكذا **المثنى ما لحق آخره** اي اخر مفرده اذ المثنى مجموع مسلمان ولم يلحق آخره شيء بل اخر مسلم وبهذا اندفع ان تعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفرده ذلك ولو قال ما لحق آخر مفرده فيه لم ينقض لكن يتجه ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع فيدور ويخرج عن التعريف رجالان وانما ادرج الاخر ولم يكتف بما لحقه لان الملحوق في التثنية شاع في العارى

مبحث المثنى

المتن على ما هو الاشهر فقد وقع في التعسف الى غير المميز هذا ولو اكتفى المصنف بقوله فان كان الف عن واو لكفاه لان الالف في غير الثلاثي مطلقا منقلبة عن الياء لان كل وقعت رابعة فصاعدا انقلب بالامالة **والممدود** كالمقصور **ان كانت همزته اصلية** اي غير منقلبة عن اصلي او زائد ولا زائدة مقابله بما للتانيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة **تثبت** مستقبل او ماض ويؤيد الثاني قوله فيما بعد قلبت وحكى ابو علي جواز قلبه واوا وامثاله قرا صيغة مبالغة لجيد القراءة وللمتنسك من قرا بمعنى تنسك او جمع قارى فالكل سي مع ثبوت الهمزة في الاشهر **وان كانت للتانيث قلبت واوا** اما القلب فلانها في الاصل مقصورة تعلب واما القلب بالواو فللتحرز عن اجتماع يائين في حال النصب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء وحذفها مع الالف اذا كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعان وخنفسان دفعا للتطويل وليس بقياس خلافا للكوفيين **والا** اي ان لم يكن اصلية ولا للتانيث **فالوجهان** القلب واوا والاثبات سواء كانت زائدة للالحاق لعلبا فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء والمتبادر تسوية الامرين لكن في الرضي ان ابدال همزة الالحاق اولى من الاثبات وابدال همزة كساء وردا مرجوح والاثبات هو الاول وفيه ايضا ان الهمزة المبدلة قد تبدل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وفي الترجمة الشريفة ان المشهور داءان ونوصح لمبنى على ما في الرضي ولا ان يقاس عليه فيما فيه ان الصحيح ان يقول المصنف فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله فالوجهان يفيد ان الامر منحصر في الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب عن الياء لا يكون الا ياء الا اشتهار ردا بان فليس بشيء لان ردا بان لا يجب لمنقلب عن الياء مردود الى الياء لجواز ان يكون شاذا لا يقاس عليه وما لا منزوحة عن معرفة كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا فلا يعود في التثنية الا في خمسة الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو وربما يقال اخان وابان ويقال فان وفوان للضرورة وابعد

منه

منه فمان وابا وبان فتثنية يدى كعصا او هو لغة في يد وكذا رموان ورميان تثنية وما ادرمي على اختلاف في ان اصله واوا وبالغة في دم ودميان شاذ من جعله واوا وياء وبالعكس عند من يجاله **وتحذف نونه بالاضافة** اي وجوبا وقد يحذف جوازا في الصفة العاملة اذا كانت مع اللام **وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان** تثنية عن حال اللفظين ورد على من قال تثنيتهما خصيتي والي وهما الفصان في خصية والية اذ الخصيان والاليان موضوعان لهما من غير ان يثنى الخصية والالية وليس المقصود بيان قاعدة تثنية خصية حتى يتجه انه يفيد الوجوب مع انه جاء خصيتان واليتان بل لم يجئ بدون التاء الا للضرورة وانه لا وجه لتغيير الاسلوب والعدول عن تحذف الى حذف ويجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر الغير الاقصى بتاويله بالجماعة فيقال ابلان وحالان وقد يثنى ويراد الواحد لارادة تكرير الفعل فيقال القيا مراد به الق الق وبه فسر القيا في جهنم ورب ارجعون ارجعني ارجعني وقد يقدر تسمية كل جزء من الشيء باسمه فيقع المثنى مقامه او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عيني لا تنام وقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو واذا اضيف التثنية لفظا او معنى الى تثنية الاولى جزء الثانية يجمع او تفرد الاولى كراهة توالي التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظا ومعنى والجمع اولى نحو فلو بكما فاذا فرق المتعدد فالافراد لا غير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاولى جزء من الثانية فان لم يومن اللبس نحو غلامي زيد وجب التثنية وان امن من حال الجمع قياسا عند الفراء ويونس وغيرهما يدعي السماع نحو ضعورحالا لانه لا يكون في الاغلب للبصريين الارجلان **المجموع** اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ما نقع من اسمه **ما دل على آحاد** خرج به ما ليس بجمع ولا اسم جمع والمراد الدلالة وضعا لئلا يخرج الماهدون في نعم الماهدون لانه وان كان المراد به واحد لا ثاني له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغي ان يراد بالاحاد اعم من الوحدات وما يصف

مبحث المجموع

على الشئ سواء كان في اوله او آخره ومنه قوله سابقا ويلحقها اى اسما الاشارة
حرف التنبيه **الف او ياء** يشمل حبلى ومسلمين جمعا وخرج الثاني بقوله **مفتوح**
ما قبلها والاول بقوله **ونون** وبعد يشمل عطشان واخرجه بقوله **مكسورة**
وفيه نظر لان يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه على ما رواه الكسائى على لغة بنى زياد
ابن تعس وقال الفراء هى لغة لبعض بنى اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون
وجاء عن فاطمة رضى الله عنها يا حسنان ويا حسينان بضم النون **ليدل** الالف
واليا وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان يكون دلالة الالف او اليا عوضا
من الحاق الالف او اليا والنون مع ان النون و في دلالة المجموع فالاظهر ان
المصنف جعل النون ايضا من الدوال وعلم سال يحذف النون مع ان العلامة
لا يحذف لانه لا يسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا بد ان يجعل الدلالة
محمولة على التضمنية لان الالف واليا يدلان على المعانى المعتورة على الاسم
ايضا **على ان معه** في الارادة **مثله** في العدد واللفظ **من جنسه**
الذى يفيده اللفظ من المفهوم الكلى الشامل لهما حقيقة او ادعا كما في التغليب
نحو عمرين لابى بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر لادعاكون احدهما داخلا تحت المسمى
بعمر او تحت مفهوم القمر يسمى تغليبا وتعبيره في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر
على المؤنث فلهذا الايقال شمسين قيل التغليب محفوظ لا يقاس وبهذا اندفع
ان جاءنى رجلان لا يقتضى كون الرجلين معا وانما قيد بقوله من جنسه تنبيها
على عدم كفاية المماثلة في اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين المعنيين للاشتراك
في اللفظ عند المصنف وان خرج الاندلسى بجوازه ولا يرد تثنية العلم لانه تثنية
اللفظ المشترك لانه مؤول بما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل
سواء كان مجازيا او حقيقيا فيراد بزيد حين التثنية المسمى به على ما هو المشهور
وعند المصنف يراد المتميز بهذا الاسم لان غرض الواضع في وضع العلم مجرد
التميز بالاسم بخلاف وضع اسم الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم

لم

بحصر بالاسم ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشترك بهذا التاويل ثم
التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءنى زيد وزيد الا للضرورة
او على سبيل الشذوذ او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة
نحو جاءنى رجل فاضل ورجل تاجر او حكما نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل
ورجلا معه فانه في معنى الرجل الجائى ورجلا معه او لقصد التكثير نحو جاءنى
رجل ورجل اذا لم يقصد اثنان فقط وقد يجئ التوزيع للتكثير بدون عطف
نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا ومنه كل فرد فرد فان قلت لا يشمل التعريف
المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازى للتثنية فيشمله
التعريف باعتبار معناه الحقيقى **والمقصور** لفظ مشترك بين الالف وما فيه
الالف اللازم لفظا او تقديرا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم عن نحو زيدا
في حال الوقف فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضربا في وقف اضربن سمى
مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس الحركة والقصر الحبس **ان كانت
الفه عن واو** اى منقلبة عن واو والمتبادر منه معلومة الانقلاب
عن الواو لان الاحكام انما تتعلق على ما **وهو ثلاثة احرف مثل عصا** اى على ثلاثة
احرف **قلبت** تلك الالف **واوا** والاولى ردت الى الواو لان رد الشئ
الى اصله لا يسمى قلبا **والا** اى وان يكن كذلك اما بان يكون معلومة الانقلاب
عن اليا او غير منقلبة عن شئ بل يكون الفا اصليا الى وعلى ومتى واذا كذلك
فان الالف في الاسما العربية البنا اصل او مجهول الاصل في ذلك بان يقع
في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها او كان غير ثلاثى **فبالياء** هذا مذهب
البعض والاشهر في الالف الاصلية ومجهولة الاصل التى لم تمل او امليت
ولم ينحصر جهة الامالة في كون اصلها اليا او الواو وكذا في الرضى ومن
جعل الى مجهولة الاصل وجعل الممالة مطلقا مردودة الى اليا فقد خالف
الرضى ولا بد من سند قوى حتى يكون المرضى ومن تصدى بحمل كلام

بها ليشمل الرجال والمائت والالوف الا ان يقال كل مائة والف متصفا بالوحدة
حين جمع فالمراد بالاحاد المتصفة بالوحدات فعلى قول الرضى ان قوله ما دل على احاد ليشمل
اسم الجمع كرهط واسم العدد كثلاثة وعشرة محل نظر اذ الثلاثة والعشرة لا تدلان
على احاد بمعنى المتصفة بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله **مقصودة**
بحروف مفردة اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده ولو حذف
المقصود لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم الجمع بتقييد الدلالة بقوله بحروف مفرده
فقوله بحروف مفرده متعلق بمقصوده لا بدل لئلا يكون مقصوده تطويلا فمن قال
بحروف مفرده جاز ان يتعلق بدل فقد زل ومن قال جاز ان يتعلق بهما على
سبيل التنازع فقد يكلف الاعتبار قيد الدلالة ليستغنى عنه بقيد القصد ولا معنى
للمفرد هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع ليدور التعريف ويخرج اكالب فانه جمع اكلب
فهو بحروف اكلب والاكلب ليس بمفرد فضلا عن ان يكون مفرد اكالب الا ان
يقال الكلب مفرد الاكالب ايضا تامل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر فان
نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبة وامتناع التصغير
وتأنيث الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه لا مفرد لها فيقدر له نساء
كغلام فيجعل النسوة جمعا له العلمية لغلام والمراد بحروف مفرده حروف الاصول لئلا
يشكل بطلبة لطالب والمراد اكثر حروفه لئلا يشكل بسفارج جمع سفرجل ولا يخفى
ان مفرده لا يكون مفرده الا بتغيير ما له ليحصل الجمع فقوله **بتغيير ما** لو صح لا خلل
له في الاحتراز ولا بد من قيد الحيثية ليدخل فيه حضاجر علما ويخرج عنه قال الرضى
لا يخرج فقوله بتغيير ما جمعا السلامة فانه كفى تغيير ما فيهما من كون الواو والنون
والالف والياء من تمام الاسم يعنى كتغيير انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئية لكن
ح شمول تعريف جمع التصحيح عليهما لانه عرف بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق
بين بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد يتغير بالانتقال من الاستقلال الى الجزئية
ولا يتغير بناؤه وصيغته **فنحو تمر وركب ليس** الضمير للنحو فافراده على مقتضى

النحو

النحو **بجمع** اما نحو تمر فلوجهين احدهما انه لا يدل على احاد بل على جنس ربما ينطبق
على واحد وربما ينطبق على اثنين وعلى اكثر وثانيهما انه ليس بحروف مفردة بتغيير ما اذ ليس
مفرد ولا مغير تمرة بل تمرة بعد تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن سائر احاد
الجنس ولذا لا يراد في تراب دخل فلا يقال ترابة دخلة لانه ليس لهما واحد مميز واما نحو
ركب فلانه ليس راكب مفرده ولا ركب مغير راكب اذ ليس الركب من اوزان جمع
القلة ويصغر ويجعل منسوبا ويفرد الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب بتغير ما لما
جاز فيه هذه الامور **على الاصح** جملة معترضة في تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان
الخلاف لا يتفرع ما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفرا حيث جعل نحو التمر والركب
جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس
له مفرد يوافق لفظه في الحروف فليس بجمع اتفاقا فالمراد بقوله فنحو تمر وركب ماله
واحد يوافقه في حروفه **ونحو فلك** اي ما يطلق على الاحاد المقصودة وفيه خواص
الجمع وليس له واحد اصلا او واحد يغايره في اللفظ **جمع** اما ماله واحد لا يغايره
فلا اعتبار بتغيير فيه كما في فلك فانه يحكم بان فلك المفرد انتقل عن موازنة قفل بالجمعية
الى موازنة اسد فصار ضمه ضمة عارضة حكما وهجان للابل البيضاء انتقل بالجمعية
الى موازنة رجال عن موازنة حمار كانت له بمعنى البعير الابيض واما ما ليس له واحد
اصلا كما في نسوة فبتقدير مفرد له مهجور كما عرفت ولا يخفى ان فيما قيل في فلك وهجان
تكلفا في الغاية والاقرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر للفلك فلك كاسد وللهجان هجن
كرجل ومن البين ان المصادر المستعملة في الاعيان ليست بجموع فربما لا يغير اعتبارا
لاصلها فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار حالها لكن لا يؤنث اصلا كذا
في الرضى والمستفاد من القاموس انه اختلف في فلك هو مشترك بين الواحد والجمع
او ما الجمع جمع لما للواحد فينبغى ان يقيد قوله نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه
وهو صحيح ومكسر ويستفاد من قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى الصحيح ايضا
جمع الصحة فالصحيح ما لم يتغير بناء واحده والمكسر بخلافه **فالصحيح** اي لاحاد مذكر

او المفرد مذكر وينبغي ان يراد به كونه **المذكر** غالبا لئلا يشكل بسنين وارضين واخواتها
وكذا قوله **والمؤنث** لئلا يشكل بسجلات ولهذا سمي الاول جمع المذكر والثاني جمع المؤنث
ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر والمؤنث لا يخص الصحيح لكن يختص به عرض التقسيم فلذا خص به
فالمذكر اي فجمع المذكر بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قرره الشارح
ما لحق اي جمع صحيح لحق **آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها**
ولا يخرج نحو مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل الياء وضم ما قبل الواو والفتح طار
لكن قوله وان كان مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو لحق المقصور لا اصله فلم يلحقه
واو ما قبلها ضمة بل واو ما قبلها الف فتأمل وبعض ما يتعلق بشرح التعريف محال الى
فطنتك المستعدة لموافقة ما سمعت في تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين
وارضين الا ان يتكلف بدعوى ان يعتبر سنة وارض بعد جمعها على الصحة ولا يعتبر في
وقت الجمع وقولهم في تعريف جمع الصحيح ما سلم بناء واحده محمول على انه لا يتكسر للجمع
اما لو طرا انكسار بعد الجمع فلا يضر في الصحة **ونون مفتوحة** ذكر لمزيد توضيح وقوله
ليدل على ان ما معه اكثر منه لمزيد توضيح ولم يذكر قوله من جنسه لانه يتوقف
عليه التعريف حتى يجب استيفاؤه وقيل اعتمد على السياق اليه مما ذكر في تعريف المثنى
والاولى تبديل الاكثر بما يزيد عليه اذ لا كثرة في مفرده وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا
وهو ان الجمع موضوع للاحاد والمثنى للاثنين لا لان مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف
علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية لا للدلالة على معية شيء للشيء فاحفظه لا يقال
قوله ليدل الى آخره لاخراج عشرون واخواتها الصدق باقي الحد عليه لانا نقول لم يدخل
في الجنس وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت بيان توضيح مما يتعلق به **فان كان آخره
ياء قبلها كسرة** احترز به عن ياء قبلها سكون نحو ظبي فانه كالحرف الصحيح والواو
المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون في آخره
واو كذلك فلذا لم يتعرض له ولو كان الياء منقلبة عن الهمزة وجوبا لا يحذف كما يجي
في علم التصريف **حذفت مثل قاضون** اي حذفت الا انت ضمة الاخر لكونه ياء وجعله للياء

خلاف السوق بدركه صاحب الذوق وينبغي ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها
ليتبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه لبيان حال ما قبل الالف دون الياء **وان كان مقصورا
حذفت الالف** من وضع الظاهر موضع المضمر على الثاني والراجح الاول **وبقي ما
قبلها مفتوحا** لا محالة خلافا للكوفيين في الالف الزائد نحو عيسون فانهم يجوزون
ضم ما قبلها مثل مصطفون لا وجه لتمثيل المقصود دون ما آخره ياء **وشرطه**
اي شرط صحة الجمع بالواو والنون **ان كان** ما يجمع **اسما لمذكر علم** او مصغر نحو
رجيلون صرح به في التسهيل **يعقل** اي فان يكون مذكرا علما يعقل كما يرشدك
اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء ففي العبارة ما ترى من آثار الاهمال لكن ما ذكره
الرضي ان فيه الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع انه لا يجوز كما سيجيء فيه ان ما بينه
في بحث حروف الشرط ان الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع امكان جعل ما جعل
خبرا جزاء او جعل مجموع الشرط والجزاء خبرا لا يجوز نحو اما ان جئتني اكرمك خبرا
وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من
هذا القبيل كما لا يخفى ويرد ايضا انه ان اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء كان فيه
علامة تانيث لا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين
وان جوز الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما في جمع
المؤنث والسماع مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة
جمع جبلى وورقاء علمين لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف في جوازه وقد
قيد في التسهيل العلم بقيود وهو ان لا يكون معربا بحرفين كزيدين وزيدان
وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه ونحوه
نحوه علمين بالواو والنون **وان كان** الاسم الذي يجمع **صفة لمذكر يعقل**
اي فان يكون مذكرا يعقل حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء نحو رأيتهم في
ساجدين وينبغي ان يراد به مذكر المعنى بقرينة قوله ولا بتاء التانيث قيل ينبغي
تبديل يعقل بعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون لتنزهه تعالى عن العقل

ومنه العالمون للجمع ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذي هو معرب غير اضافي
يثنى ويجمع فيقال بعلبكان وبعلبكون والذي مبني او جملة لا يثنى ولا يجمع بل يقال
ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وذوا تأبط شرا وذوا شاب قرناها وذوات
شاب قرناها والاضافي يثنى ويجمع منه المضاف لا غير فيقال عبدا مناف وعبدو
مناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه المضاف منه الجزان والاولى الاقتصار على
المضاف وان كان المضاف ابن كذا وذو كذا علمين كاما او لا فيقال للعاقل بنوا
كذا وذوو كذا وابنا كذا وذوا كذا ويقال لغير العاقل وان كان مفرده ذو وابن
نحو ذو القعدة وابن عرس وذوات القعدة **والمؤنث ما لحق آخره الف
وتاء** لم يرد بالتاء ما شاع ارادته ما ينقلب في الوقف هاء وباعتباره عن
الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مفرد لحق آخره الف وتاء السلقاه ولا خفاء في ان
الالحاق الالف والتاء كالواو والياء في جمع المذكر للدلالة على ان معه اكثر منه
من جنسه ولا اختصاص لهذا الغرض بجمع المذكر كما توهمه بيانه **وشرطه ان كان
صفة وله مذكر فان يكون مذكره** الا احترز ان كان صفة لها مذكر فان يكون
جمع بالواو والنون واورد عليه ربعة وعلامة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات
وعلامات ولها مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء وهي ربعة وعلامة
للمذكر **فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا** عن علامة التانيث يرد عليه
صفة مذكر غير العاقل وتصغيره فان شيئا منها ليس له مذكر مع انهما يجمعان بالالف
والتاء اطرادا وكذا الخماسي الاصلي الحروف نحو جحمرش وجحلق فانه يجمع بالالف
والتاء لاستكراه جمع تكسيره **كحائض** اذا اريد به الثبوت **وطالق** كذلك واما
اذا اريد بهما الحدوث فيقال حائضة وطالقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع
التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا في الرضي ويستفاد منه ان غير المجرد لا يجمع
جمع التكسير فلا يقال لحائضة حيض كما يقال لحائض **والا** اي ان لم يكن وفيه جزازة
لانه عطف على ان كان الصفة فهو في حيز شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة

جمع مطلقا ولا سماجة لفظا ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى لجعله في حيز قوله
وشرطه قال الرضي في التسهيل لا يجمع الاسم المؤنث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة الا
سماعا فلا يقال مذكرات وعقربات ونارات ويقال سموات وكاسات وسمالات
في الرماح ويستفاد من تفصيل الرضي لما يجمع من الاسماء هذا الجمع قياسا انه لا يجمع قياسا
مؤنث غير حقيقي مجرد عن العلامة ايضا فالقاعدة في هذا الجمع ان يكون علما لمؤنث
او يكون التاء فيه ظاهرة او يكون فيه الف تانيث ولا يكون اسما لمذكر حقيقي او علم
غير العاقل المصدر باضافة ابن او ذو نحو ابن عرس وذي القعدة وفيما سوى ذلك
سماعي الا انها غالبة في جنس مذكر ولم يات فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفي الخماسي
الاصلي الحروف كسفرجلات وجعله الفراء قياسا والجموع التي لا تكسر كرجالات وصواحبات
وبيونات فلا يقال لمجيء اكالب ومن المباحث المبهمة في هذا الباب معرفة جمع فعلة
مثله ملفوظة التاء ومقدرها كما في وعد وهند وام فانها في التقدير وعدة
وهندة وامة وقد استوفاها المصنف في قسم التعريف وستعرفها ان شاء الله تعالى
جمع التكسير من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل به **ما تغير
بناء واحده كرجال** للعقلاء او للكثرة **وافراس** لغير العقلاء او للقلة فنبه
بالمثالين على انه لا يختص بالعقلاء كجمع الصحيح ولا يختص بالكثرة والقلة **وجمع القلة**
اي الموضوع للثلاثة فما فوقها الى العشرة دون ما فوقها **افعل وافعال
وافعلة وفعلة** كاكلب وافراس وارغفة وغلمة وزاد بعضهم فعلة كطلبة بدليل اهم
الكلة رأس في مقام التعليل والدليل انما يكون قويا لو افيد القلة مع اطلاق الاكلة
من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض افعلاء كاصدقاء **وجمعا الصحيح** وتردد فيهما
الرضي وصوب كونهما لمطلق المتعدد والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة
ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان للقلة اذا وجد للكثرة جمع فاذا لم يوجد
فهي مشتركة وكذا ما عداها للكثرة فيما فيه جمع قلة والا فهي مشتركة واذا وجد استعار
احدهما للاخر ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التانيث فلذا

مبحث جمع التكسير

وفيه انه ليس قياسا بل مقصور على السماع كنحن الوارثون فلا يقال نحن الرحمون صرح به التسهيل وانه جمع مجازى لجعل الواحد بمنزلة متعدد **وان لا يكون افعل فعلاء** والاحسن الاوضح لا يكون افعل فعلاء وبدون العاطف وان فيكون صفة المذكر بعد صفتين مثل احمر حمراء **ولا فعلان فعلا مثل سكران ولا مستويا فيه الذكر مع المؤنث** هكذا كان حق العبارة وكانه سقط المذكر عن قلم الناسخ **مثل جريح** يعنى به فاعلا بمعنى مفعول **وصبور** يعنى به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستوا المذكر والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف الموصوف يلحق التا فيقال مررت بقتيلة بنى فلان واستثنى منه الرضى الجامى لان تكسيره ومكسره فلم يبق الا التصحيح فيقال منطلقون ومنطلقات فى منطلق لجحش وهى العجوز الصحابة والصوت الشديد على ما فى القاموس وكانه وجده الرضى يدخل والا فكيف يصح منطلقون **ولا بتاء التانيث مطلقا** قيل يغنى عنه قوله مذكر ونحن نقول يغنى عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث **ويحذف نونه** وجوبا **بالاضافة** وجوازا بغير الاضافة فى اسم فاعل مع اللام والعمل وسياتى وفى الضرورة وفى الاختيار قبل اللام الساكنة ومنه ما جاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب **وقد شذ نحو سنين** جمع سنة كسر لتثنية فى الجمع وقد يضم للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة فى الحقيقة **وارضين** بفتح الواو وقد يسكن فان قلت ينبغى تقديم بيان شذوذهما على حذف النون لانهما متعلقان بقاعدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف النون بالاضافة قلت كانه اراد شذوذ سنين باعتبار عدم حذف نونه بالاضافة ايضا كما فى قوله دعانى من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا والجموع الشاذة بالواو والنون على ما ضبطها الرضى عدة منها بنون فى جمع ابن جعل شذوذه لان قياسه ابنون وانما هى الهمز اصل ابن وهو بنون كفرس وحذف اللام فى الجمع نسيا كما حذف فى الواحد والا قيل بنون بفتح ما قبل

واو

واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس انه صفة حيث قال وست ليس على ابن وانما هى صفة على حدة الحقوها التاء للالحاق ثم ابدلوا اليا منها ومنها ابون واخون وحمون وشذوذها لكونها غير علم ولا صفة ومنها ابنيون واختلف فى وجه شذوذه فى جمع المصغر العاقل فقال البصريون هى ابنى على افعل كما ضحى بمعنى ابن وشذوذه لانه لم يوجد ابنى وانما قدر التصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هذا تصغير ابن كما دل جمع ابن على الاصل بجمع فعل على افعل على سبيل الشذوذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وشذوذ الشذوذ جمع فعل على افعل وقال الجوهرى هو تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار مفرده واما جهة فعلى القياس فليس مما نحن فيه ومنها دهيدهون جمع دهيدة تصغير دهداه لصلصال وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابكر كارنب بمعنى بكر لولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر تصحيحا لابيكر فمفرده بجمعه شاذ ومنها اهلون فى جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها عليون لو جعل جمع علية بمعنى المكان المرتفع ولو جعل علما لديوان الخير منقولا من الجمع بمعنى المنسوبين الى العلية فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والدرجين والبرحين والفتكرين للدواهى ومنها العاملون ان لم يكن صفة واما سنة ونظائرها مما لم يات لها تكسير من الاسم الذى عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها فشاع جمعها بالواو والنون على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة لا تغنى عن السماع او معرفة ما لم يكسر وما عوض من لامه التاء سماعى وربما يجعل نون بعض هذه الجموع الغير القياسية معتقب الاعراب منونا فلا يحذف بالاضافة ومنه ستين واربعين وبنين فيلزم اليا ومما ينبغى ان يعلم ان اشتراط التذكير معنا لا بد من المذكر فى المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مونثا يجمع بالواو والنون لان المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل

فانه اذا اضيف الى الفاعل يقيم فيه فاعل ويصير الفاعل فضلة فى التقدير منصوب المحل **وقد يضاف** اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد لتحقيق هذا المعنى **الى المفعول** اى مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسى ظاهر كلام سيبويه المنع **واعماله باللام قليل** ؛ وقالوا الاكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضى وجعل اكثره مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد فى القرآن اعمال المعرف باللام الا بالتقوية بحرف الجر قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء والسر فى كون عمل المعرف باللام ضعيفا فى المصدر قويا فى اسم الفاعل والمفعول لان اللام الداخلة عليهما موصولة بجعلهما بمنزلة الفعلين واللام فى المصدر يمنع تاويله بان مع الفعل وهو امدار عمله **وان كان مطلقا** يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق **فالعمل للفعل** اى حق الفعل فهذا للتنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق اذ المعنى انه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق فالعمل ليس له بل للفعل **وان كان** المفعول المطلق **بدلا منه** اى من فعله والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا **فوجهان** ان شئت فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل **اسم الفاعل ما اشتق من فعل** ؛ هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا واحداثا وعند الكوفيين بمعنى المشهور وكانه يجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر **لمن قام به** يريد لما قام به على سبيل التغليب فلا يرد انه لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه لا يكون فى غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق والعادى لا يقال نهاره صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لما صح هذا التركيب لانا نقول وضعه لمن قام به لا يمنع اسناده مجازا الى ما لم يقم به والمتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث فى المستقبل والماضى

مطلب اسم الفاعل

مع

مع انه مجاز فى الاول اتفاقا وفى الثانى عند البعض **بمعنى الحدوث** بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت والحدوث كما حققه الرضى وبخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا بالثبوت ولا اعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة المشبهة الى الفاعل اذا قصد الحدوث فيقال حاسن ومالح وصاعب وهذا مطرد على ما قال الرضى ويحكم لان المستعمل فى الثابت مما هو على وزن الفاعل كالوارق والعالم فى اسماء الله تعالى مجاز **وصيغته من مجرد الثلاثى** اى غالبا فلا ينتقض بصيغ المبالغة وبمحب من حب كما فى التسهيل وبيان الصيغة من تتمة التعريف لانه يتضح بمعرفتها اسم الفاعل مزيد اتضاح فلا يرد انه خروج من وظيفة النحو الى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثى ما يكون ماضيه على ثلاثة احرف فقوله من مجرد الثلاثى يحصر صيغة الفاعل فى الثلاثى وما يكون الحرف والاصول من ماضيه ثلاثة فقوله من مجرد الثلاثى الاحتراز عن الثلاثى المزيد ويؤيد هذه الارادة ما فى بعض النسخ من الثلاثى المجرد **على فاعل كضارب** قال المصنف ولكثرة الثلاثى وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعل والمستفعل ثم باب لهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد واستخرج لكان شيئا كذا فى الرضى ويمكن دفعه بان المصنف لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه اختير هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا الفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اعتبار اظهر منه وهو ان معنى الفعل اكثر وجودا فى افراده من معانى امور اخر وبناء التسمية على الاغلب بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفاعل اما لو جعل صيغة النسبة اى ما له نسبة الى الفعل ليشمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل النسب بالتسمية **ومن غيره** اى غير الثلاثى او غير مجرد الثلاثى وهو الثلاثى المزيد والرباعى المجرد والمزيد فيه والملحق **على صيغة**

مبحث المصدر

اخرها وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية والبواقي فرعه فقال **المصدر اسم الحدث** اى ما قام بالغير فدخل فيه اسما المصادر وجميع اسما المعانى كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث ما يكون تمام معناه الحدث ولا يخرج عنه الصبوح والغبوق بل ما يدل عليه وضعا لكونه موضوعا له وجزء فاخرج ما عدا المصدر بقوله **الجارى على الفعل** مريدا به مذكورا بعد الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا على انه مفعول مطلق على ما هو احد معانيه الاصطلاحية وبهذا يتبين انه يكفى فى التعريف الجارى على الفعل **وهو** معدودا **من الثلاثى سماع** اى مسموع لا يحصل الا بالسماع **ومن غيره** فى تقدير وهو من غيره لئلا يكون من عطف معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فانه لا يصح عنده ومن غير قياس **فله فى كل باب قياس** كل ما هو مصدر افعل افعال **تقول اخرج اخراجا** من غير توقف قولك على سماع من العرب **واستخرج استخراجا** كذلك فالجملة موكدة للحكم السابق او معلاله وليس القياس ان كل فعل من غير الثلاثى مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الاخر متحركان كسر الاول فقط وان كان ثلاث متحركات كسرت حرفين من اوله لانه على هذا القياس لا يكون مصدر يفعلل وتفاعل ويفعل ونظائرها قياسا **ويعمل عمل فعله** المتعدى واللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه عمله عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال اعجبنى اخراج زيد بان يكون زيد مفعول ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله **او ماضيا او غيره** بيانا للتفاوت فى العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكونا بمعنى الماضى ولك ان تقول صرح به للرد على من قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه فى تقدير ان مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى الحال لان ان تخص المضارع بالاستقبال وان لا بغير الماضى وعبارته اوفق بالقصد

الاول

الاول حيث لم يقل حالا او غيره ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان ان يكون الحدث الدال عليه فى الماضى او الحال او المستقبل وكذا فى غيره من الاسما فاحفظه **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** لانه لا يعمل فى حضرة من هو اصل فى العمل لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا بأس بابهام العبارة ان التقييد لعموم العمل لا لاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافى عمله بل عمله ماضيا او غيره ولانه يداركه بقوله وان كان مطلقا الى آخره ولا بد ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسما المتصلة بالفعل وكانه لم يذكره اعتمادا على ما سيقول فى قسم التوابع ان الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول وتأخر قوله **ولا يتقدم معمول عليه** لكونه فى تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدمها وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسيرا للمقدر وذلك تكلف لا يساعده الوجدان ان يكبو علا تمام هذه الدعوى الناشية من جعلهم اياه فى تقدير ان مع الفعل تصحيحا لعمله فلذا خالفهم الذى فى الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف فى ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رايحة الفعل ولا يجب ان يكون المؤول فى حكم المؤول به من كل وجه **ولا يضمر فيه** الاولى ولا يستتر فيه لان معمول المصدر يكون مضمرا فى المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق بين الاضمار وبين الاضمار فى الشئ فان الاول ابراز الضمير والثانى جعله مستترا فى الشئ فقد غفل عن عبارة المصنف فى بحث تنازع الفعلين حيث قال فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار ولا يخفى ان الاستتار لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تأخيره عن قوله **ولا يلزم ذكر الفاعل** والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يبعد عدم تقديره ايضا **ويجوز اضافته الى الفاعل** مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة

المضارع بميم مضمومة متعلق بالظرف اي حاصل بوضع ميم مضمومة في
موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر كرجل وستنوز وفي بعض النسخ
مخرج ومستخرج فان قيل كثيرا ما يكون كسر ما قبل الاخر بعينه ما كان في المضارع فلا
يصح انه حاصل بكسر ما قبل الاخر قلت هذا اذا كان اشتقاق اسم الفاعل من المضارع
لكنه من المصدر فكما كسر ما قبل المضارع كسر ما قبل اسم الفاعل من غير ان يكون كسر
ما قبل اخر اسم الفاعل كسرا كان في المضارع وللتنبيه على ان الكسر يتحقق في كل
اسم فاعل كرر مثال اسم فاعل كان ما قبل آخره في المضارع مكسورا ولم يأت بما
كان ما قبل آخره في المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر فيه مضموما وغير مضموم
وما كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا وغير مكسور مذكورا لكان اولى فقد غفل ولا
يخفى ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر تنافرا اذ
الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود معقود واضح وهو
انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا هذا وما ذكره هو القياس محض
على صيغة المفعول من احصن وكذا اسهب من اسهب ودارق من اورق على ما في
التسهيل ومفلج اي مكسر من الفج وطايح من اطاح ولامح من الفح ومنتن بكسر الميم
او ضم التاء من انتن شواذ ويعمل جميع عمل فعله من رفع الفاعل ونصب ما ينصب نسخة صح
فعله بشرط الحال او الاستقبال والاعتماد فلا ينصب المفعول به واذا افقد الاعتماد
لا يعمل في الفاعل والمفعول به والعمل في الظرف والجار والمجرور لكونه في رائحة الفعل
والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضي فعبارة المتن
غير واضحة والمراد بالاعتماد والاعتماد في العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه
ما سوى اللام لانه لا حاجة معه الى كونه بمعنى الحال والاستقبال وما سوى المبتدأ
وذو الحال والموصوف وسميت صواحب لقيامه بها في الاغلب وانما قلنا في الاغلب
لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل
الهمزة بالاستفهام وما بالنفي كما في عبارة الجزولي قال الرضي اشتراط معنى الحال

والاستقبال

والاستقبال مع الاستفهام والنفي ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كما . . وقال
الرضي الهمزة اعم من ان يكون مذكورا نحو قائم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح
وغيره نحو انما قائم الزيدان والاخفش لا يشترط في عمله وعمل نظائره شيئا فان
كان للماضي وجبت الاضافة معنى في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد
المتعلق معمولا هذا في المفعول به كما نقلنا لك عن الرضي فانه يرفع الفاعل مطلقا
خلافا للكسائي وهذا الخلاف مبني على خلافه في اشتراط معنى الحال والاستقبال
وكذا قوله وان كان له معمول آخر فبفعل مقدر فيه خلاف الكسائي فكان
الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال نحو زيد معطي عمرو
درهما امس فانه نصب درهما ولا يصح على المعطي فيقدر له فعل كانه سيل ما اعطى
فاجيب بدرهما اي اعطاه درهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده العرف فلذا قال الكسائي
بعمله مطلقا والسيرافي بعمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة
والظاهر انه لا تحص وجوب الاضافة معنى بانتفاء شرط معنى الحال والاستقبال بل
يشترك بينه وبين انتفاء الاعتماد فالتخصيص بلا مخصص فان دخلت اللام
اي اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل
لشيوعها وقلة غيرها والاولى الالف واللام والمعدود في الموصول الالف واللام
وفيه خلاف المازني لانه ينكر اللام الموصولة ولا يثبت الا حرف التعريف استوى
الجميع اي جميع الازمنة لا اسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على
الموصول وفيه خلاف ابي علي والرماني لانهما قالا لا يعمل اذا دخله اللام الا اذا كان
بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضي ذلك النقل وهما لكون
ماخذه محتملا ومما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل باطالع اجبلا في امثلة النحاة
حتى قال الرضي هذا امثال مصنوع ولا اعتداد به وما وضع منه اي من اسم الفاعل
للمبالغة وهذا الكلام صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضي
صرح في بحث الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله

بمعنى الحدوث لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية
لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثمة لم يشترط فيهما معنى الحال والاستقبال
وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضي
والحال والاستقبال كضراب وضروب ومضراب قال الرضي هذه الثلاثة
تعمل اتفاقا من البصريين وعليم وحذر مختلف فيه فعند سيبويه يعمل ومنعه غيره
مثله اي مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا
وقد عرفت ان المماثلة لا تصح عند غير ابن بابشاذ والمثنى والمجموع لاسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة مثله اي مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما
فرع الواحد ومن قال لعدم تغير بنائه بالحاق علامتي التثنية والجمع لم يأت بوجه تام و
يجوز حذف النون مع العمل في المذكور فلا يقال الضاربا بتقدير المفعول والتنوين
تخفيفا وفي قوله التنوين نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو
الموصول ولانه للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام
اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه لما لم يحتج الى اخراج شيء بذكر معنى
الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة لم يذكر معنى الحدوث
لا لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال ينبغي ان يذكر لاخراج نحو عدد
والوم واسغل واشهر ولئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول وصيغته
من الثلاثي المجرد اي مما كان ماضيه على ثلاثة على مفعول كمضروب ومن غيره
على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر هذا هو القياس وما
عداه شاذ كالمحبوب والمضعوف من اضعف بمعنى ضاعف والمحزون من احزن
وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل شرحه وحرجه وما هو الحق فيه لا يخفى عليك
ان كان ما فصلناه لك حاضر الذهن مثل زيد معطى غلامه درهما
الصفة المشبهة اي المعتبر مشابهتها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث
فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما

في

مطلب اسم المفعول

مطلب الصفة المشبهة

في الصفة المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل وهو عدم المشاركة
في المعنى بخلاف الصفة ما اشتق من فعل لازم ويرد عليه رحيم من رحم فانه صفة
مشبهة اشتقت من رحم المتعدي واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم
العين وجعل رحم منزلا منزلة الطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وبهذا اسم
المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعدية فهو
مشتق من فعل متعد فلذا اخرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكر الرضي ان اسم
المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولا يخفى ان جعل رحيم مشتقا
من رحم مضموم العين بعيد انما هو من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله لمن
قام به اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم بقوله على معنى
الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضي الصفة
المشبهة موضوع لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث واستمرار
وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل
للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فلا يصح
ان يقال زيد ضارب غدا او الان او امس وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي
لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا يغير حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل
الاطراد على ما في الرضي وكان الاصح الاخصر وصيغتها لا يكون على فاعل على حسب
السماع اي مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس كحسن وصعب
وشديد قد نبه بايراد الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس
قال ابن مالك هي من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس ومنطلق
اللسان وقال الرضي هي من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور
وادعج ويعمل عمل فعلها مطلقا قال الرضي لا يصح الاطلاق الا عن شرط بمعنى الحال
والاستقبال واما الاعتماد فلا بد لها ايضا منه بل هي اولى بالاشتراط به لضعفها
ونحن نقول المراد بيان اطلاق العمل لا كيفيته علما فينبغي ترك قوله عمل فعلها على ان

فيه نوع مخالفة لما يأتي اذ لاينصب فعله على التشبيه بالمفعول وتقسيم
مسائلها المسئلة هو الحكم الكلي وللصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف
في الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح مسائل كلية ترتقي الى ثمانية
عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه
ممتنع وكل صفة مشبهة غير معرفة يكون كذلك مختلف في امتناعها وهكذا وللدرة
قربين تلك المسائل ببيان مختص مشتمل على التنبيه على وجه القبح ومقابليه ومن لم
يعرف ههنا مسئلة قال سمي كل قسم مسألة لان نسأل عن حكمه ويبحث عنه فجعلها مسئلة
لغة ان تكون اي يحصل ببيان ان يكون هو الصفة باللام او مجردا عنها
ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما ⁂ اي اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة انما اتى بهذه الجملة ليظهر بالتقسيم الثلاثي للمعمول صيرورة
الاقسام ثمانية عشر والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب
ومجرور الجملة حالية عاملها معنى الاشارة فينتظم حمل بيان صيرورة الاقسام
ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حق الانتظام والمعمول في كل واحد منها
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون في خبران يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبار
اعرابها في نفسها لان الكلام فيه قدم في باب النعت بل يكون بالاصالة
ايضا بل يكون خبرا او حالا ولان الكلام فيه قدم في المعربات ولا يخفى انه
لا فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام
فلا فائدة في تقسيم المعمول الى المضاف وغيره بل المفيد كون المعمول معرفة
ونكرة ومضافا الى الضمير وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه مفعول يدور
على كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد او
المتعدد يدور على كون المعمول مضافا الى الضمير او مضافا اليه صارت
الاقسام ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة ⁂ لانكار البصريين تعرف التمييز والاولى عندي
انه

انه على التشبيه بالتمييز اذ المعنى على التمييز وعلى التمييز في النكرة فاشتراط نكارة
التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز والجر على الاضافة وانما
قال فالرفع على الفاعلية رفعا لاحتمال البدلية باعتبار ضمير في الصفة وبهذا
سطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس خاليا عن الضمير وبصير زيد الحسن
وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله على الضميرين لا ضمير واحد كما هو على تقدير
الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية عند الحسن وجهها حيث
لم يؤنث الصفة فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون
التشبيه بالتمييز لان المفعول هو الاصل في العمل فان قلت قد استعار الضارب
الرجل الجر عن الحسن الوجه فارادوا استعارة الحسن الوجه النصب على الضارب
الرجل بالنصب ليصير كالمتقارضين قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك
وتفصيلها اي الاقسام ومن قال اي المسائل فقد سهى حسن وجهه ثلاثة
منصوب حال من حسن وجهه لانه في المعنى فاعل التفصيل كانه قيل تفصيلها حسن
وجهه ذا ثلاثة اوجه وكذلك حسن الوجه وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه
الحسن وجه معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى ثلاثة حال من الجملة
قدمت ليعلم انها حال من الجميع اثنان منها ممتنعان هما الحسن وجهه ⁂
الحسن وجه خبر بعد خبر والتركيب من قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول
فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف تنوين ولا ضمير والاتيان بمستتر كما في الحسن
الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقي الصفة بلا فاعل
اعتبر ضمير في الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يمتنع الحسنا وجهها
والحسنو اوجوههم استغني عن البارز في وجهه تحصل التخفيف بل زاد بالاضافة
ضمير مستتر واما امتناع الثاني فلانه اما في الاصل الحسن وجها فلا تخفيف واما
الحسن وجهه فهو في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة
الى النكرة وهو عكس المقصود واختلف في حسن وجهه يتبادر ان الاختلاف

في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا في السعة
قبيحا في الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة يكون
بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه
واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ووجه الجواز حصول التخفيف في
حسنا وجهها لان حذف التنوين ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان
متحركان الا ان يقال النون لكونه اقائما مقام التنوين في حكمه والبواقي من
الاقسام وهي خمسة عشر ما كان فيه اي تركيب كان فيه لا صفة كان
فيها ضمير واحد لم يكتف بافراد الضمير وصفه بالواحد وصف تأكيد ليحسن
مقابلته بقوله ضميران احسن مما فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضي ثبوت الحسن
في القبيح لاشتماله على المحتاج اليه من الضمير وبراءته عن المستغنى عنه من الضمير وما
كان فيه ضميران الاولى اكثر ولعل التثنية لمجرد التعدد حسن يتفاوت
حسنه بقلة الضمير وكثرتها زيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه
وذلك لاشتماله على المستغنى عنه وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه ولما
كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها ضمير
نصب علامة يعرفان فقال ومتى ان رفعت على صيغة الخطاب بها اي الصفة
فلا ضمير فيها فهي كالفعل فيحسن مررت برجل حسن غلمانه ويضعف حسنون
ويجوز حسان غلمانه والا فيها ضمير الموصوف مبتدأ كان او حالا او منعوتا
فيؤنث على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله هي رفعت بها وعلى صيغة الغائبة
وهي ارجح لان معرفة المفعول هنا اهم من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف المفعول
وهنا حذف الفاعل وذكر المفعول الاهم وتثنى وتجمع لم يذكر التذكير لانه
لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما
لا يستوي فيه المذكر والمؤنث كرسول ولم يقل بدل قوله فيؤنث وتثنى وتجمع فيطابقه
اي صفة الموصوف مع انه اخصر لئلا يتبادر المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا
واسماء

مطلب اسم التفضيل

واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدي الاخصر اللازمين وفي الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في اكتفائه بالمرفوع وعدم
التجاوز الى المفعول به مثل الصفة فيما ذكر المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه
تقييد به لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا اذ اللازم فيهما الاسم الموصوف دون الصفة
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي وضع
للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعل كون ذلك القائم بالزيادة زائدا
ولا طائل بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له لمن قام به الطول الا ان عدم
وصف العرف بالمتصف بالطول الا من له الزيادة في الطول جعله بمعنى الزائد
في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا
ازكى منه هرما والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به
او في وقوع الفعل عليه وهو اي المؤد المذكر افعل فلا يرد افعلات ⁂
وافعلون وفعلا وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله وشرطه
ان يبنى من ثلاثي المجرد ليمكن البناء الا عانه وخير وشر في الاصل اخير
واشر اذ لا يمكن لئن من غير الثلاثي من غير القياس اذ لا يسع افعل اكثر
من ثلاثة احرف من مصدره الامكان لا يصلح ان يكون عرضا من اشتراط
البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحقق شرطا او لم يشترط فالصحيح انه لا يمكن
من غيره وان العلة في اشتراطا انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء
منهما بل التباس فتخصيص التعليل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد
خالف المصنف فيه سيبويه حيث جعل سيبويه محه من باب الافعال قياسا
وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل عن الاخفش والمراد به يجيء من
جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به ليس بلون ولا عيب ⁂
صفة ثانية للثلاثي فصل بينهما بالتعليل ولا فساد فيه لانه جملة معترضة اي هذا
الاشتراط ليمكن والجملة المعترضة لا يقع في موضع ولا بد من قيد آخر وهو ولا

علو حذف الزائد على الثلاثي ثم بنى لانه اشتق منه وبناه ع

حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية ويختص بفعل الصفة وزاد الرضى ان يكون تام
المعنى احترازا عن مصادر الافعال الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون
مصدرا اشتق منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون
قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب والتوقيف تغنى عن الشرط الاخير واورد
نحو اجهل وابلد وارعن مما لا يجىء فعيل لا بد من تقييد العيب بالظاهر ومنع ذلك يشكل
ما اشتهر ان فلانا احمق من هبنقة شاذ وكلام الرضى يدل على عدم الوثوق بالحكم
بشذوذه **لان افعل منهما افعل لغيره** اى لغير التفضيل نحو احمر واسود واعرج فلو بنى
اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضى جاء ارعن للتفضيل مع مجيئه لغير التفضيل
فيقال ارعن وعنادله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد بينهما افعل لغيره قياسا مطردا
فيحصل الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا ينتقض القاعدة بما جاء
في حديث في وصف الكوثر تارة ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود في
عيني من الظلم وهما اوقعا الكوفيين بتجويز اشتقاقه من السواد والبياض لانهما
اصلا الالوان **مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره** اى غير الفعل
الثلاثي المجرد الخارج من اللون والعيب بان يقصد المزيد فيه والرباعي المجرد او المزيد
فيه او اللون او العيب او الجامد لان يفضل فيه لا لان يفضل كما يوهم شارح
توصل اليه باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن
على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل منها اوضح بالتمثيل فقال
مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى يعنى يجعل ذلك المفضل
فيه تمييزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى انا اكثر منك مالا وولدا
والظاهر انه لا يختص الوصلة بصيغة بل يصح هو زائد عليه استخراجا بل هو اوفق بالمقصود
اذ المقصود جعله زائدا في الاستخراج لا زائدا في الزيادة في الاستخراج ولا يبعد
ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير يخص التوصل لكون يخص التوصل بقصد
الغير فكما يصح زيد افضل واعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما **وقياسه**

اى

اى مقيس افعل **للفاعل** اى لتفضيل الفاعل **وقد جاء لتفضيل المفعول سماعا**
مثل اعذر اى اكثر معذورية **والوم** اى اكثر ملومية **واشهر** اى اكثر مشهورية
واشغل اى اكثر مشغولية **واحب** اى اكثر محبوبية واذا قصد في هذه الامور
التفضيل للفاعل يتوصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين امنوا اشد حبا لله
قال المحقق التفتازانى لم يقل احب لله لان احب شاع في المفعول واذا قصد في
هذه الامور التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل يتوصل ايضا كذلك اذا عرفت
هذا فنقول كان الاولى ان يوخر قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه
عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا **ويستعمل على احد ثلاثة اوجه** قوله
على احد ثلاثة اوجه حال من مرفوع يستعمل ابدل منه قوله **مضافا** لفظا او
بمن لفظا **او معرفا باللام** العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم
التفضيل يطلب ذلك لانه لا يعقل الا مفضل ومفضل عليه والتصريح بالمفضل
عليه انما هو مع من لكنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه **فلا يجوز**
زيد الافضل من عمرو لان الشايع فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه
لتعينه عند المخاطب بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع
لام الجنس ايضا مع انه لا يشبه جمع لام العهد مع من الا نادرا نحو ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر وربما يؤول بان من ليس للتفضيل والمعنى الاكثرين
بينهم من الغير حصى ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة افعل بل متعلق
بالتباعد المفهوم من التفضيل اى هنا كل ما عداه بعيد من الخفاء وله نظائر
لا تحصى فاعلم ذلك يعلم الجميع الا زيدا افضل **الا ان يعلم** المفضل عليه فيستعمل
بدون من لفظا بل يقدر المفضل عليه بمن نحو الله اكبر اى من كل شئ ولا يصح ان
يكون التقدير اكبر من كل شئ كما قال الرضى لان حذف المضاف اليه لا بد من
التعويض التنوين نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم
بعده نحو بين ذراعى وجبهته اى من ذراعى الاسد وجبهته الاسد نعم يصح

ذلك في مثل زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان
يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله فلا يجوز زيد افضل ولا بد من تقدير ولان زيد افضل
اذا لم يعلم فتامل ولك ان يجعله استثناء من قوله ولا بد ا فضل ويقدر في القاعدة
الا ان يعلم واذا لم يبق افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والحبلى يستعمل بدون
احد الوجوه لفظا وتقديرا لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة
وبالحبلى الحطة العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المبرد وسماع عند غيره
وهو الاصح فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة على من الاولى ما اضيف اليه من مشاركته في مفهوم المضاف
اليه فيشترط ان يكون المفضل منهم اي من المضاف اليه والظاهر منه لئلا يوهم
ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل الرجلين
مثل زيد افضل الناس فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه
ولو صرحت بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة وتعين
ان تذكر من فتقول زيد افضل ما عداه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
غير مقيدة ببعض ما عداه فتريد الزيادة على كل ما عداه اما حقيقة او عرفا كما
تقول زيد اعلم بغداد اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه ويضاف للتوضيح
اما الى ما رجل هو فيه نحو نبينا افضل قريش واما الى ما لم يدخل فيه نحو يوسف
احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن يشترط في الاضافة الى ما هو داخل فيه ان لا
يلتبس بالمعنى الاول فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه اي يوسف
عنهم باضافتهم اي الاخوة اليه ويجوز في الاول اي في المضاف
الاول الافراد ذكر الافراد هنا بدون التذكير مع تقييده في من بالتذكير يوهم
ان لا تذكير هنا لكن في بعض الشروح اعتبر التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل
الناس والزيدان افضل الناس وهذا افضل الناس وهكذا في البواقي تم
والمطابقة لمن هو له منعوتا كان او مبتدأ او ذا حال واما المضاف

الثاني

الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة وذلك ان لا يعذر فيهما
وربط الجملة بالمبتدأ وبتعريف المطابقة لانه في قوة فلا بد من مطابقتهما والذي
بمن مفرد مذكر لا غير وما فيه معنى التفضيل اول وقد استوفى المصنف
اشتقاقه والاقوال فيه في قسم التعريف فان استعمل مع موصوف او من صار غير
منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا فالخفاء الوصفية فيه فتقول عاما اولا وهذا عام
اول وفعلت اولا ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا بخلاف نصب التمييز والظرف
وما يشبهه من الحال فانه ينصب هولا كما مر جوابه والظاهر ان المفعول معه والمفعول
له والمستثنى في حكم هولاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من
خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير متعديين وانما قيدنا العمل
بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية في المفعول به نحو انا اضرب
منك لزيد وبالباء فيما يزاد في مفعوله الباء في افعاله نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا
اجهل بزيد ويتعلق به حروف كانت يتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد وارمى
منك بالسهم واذا تعدى لاول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بالفعل
المقدر عند البصريين فتقول انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب
وعند الكوفيين الثاني منصوب به للضرورة ولا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح
تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول جلست في الدار في الارض لا على سبيل
البدل واما جلست في الدار في يوم الجمعة فليس حرفا الجر فيه بمعنى لان احدهما
لظرفية الزمان والاخر للمكان ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله بالى نحو انت
احب الي والعمل القوي هو العمل في الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني
اقوى وليس له العمل الثاني واذا وجد مفعول به اضمر بعده له الفعل كما في قوله
تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف
القوانسا اي الرؤسا واما العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه
ابوه وبرجل خير منه عمه ولم يشتهر ذلك وما ذكره المصنف وهو انه لا يعمل في فاعل مظهر

بخلاف الضمير فانه لاستتاره غالبا في حكم العمل فيه ولا يخرج شرط والقرينة على ان المراد بالمظهر الفاعل هو المستثنى كذا قيل ولك ان تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظاهر فيستفيد من الاستثناء عدم عمله في المفعول به لانه ليس الا عملا في الفاعل الا اذا كان افعل لشيء بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضي كونه صفة له في الواقع ان لم يصرفه المسبب ولهذا لم يقل صفة لشيء لئلا يوهم التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الحال ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهو في المعنى لمسبب على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكون افعل لشيء في الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب مع ان المشهور في عباراتهم تنبيها على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل المتكلم اياه سببا ومن لم يعينه لذلك قال عبر عنه بالسبب لان عين زيد وعين الرجل سببا للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال وهو المعنى لمسبب نفيا لكونه في المعنى للشيء واشارة الى ان كونه للشيء في اللفظ ايضا للمسبب لان المسند اليه رايهم مفضل ذلك المسبب باعتبار اي اول حاله اسم التفضيل وهو الشيء ولو قال باعتبار الشيء لكان اوضح على نفسه باعتبار غيره اي غير الاول ولا يخفى انه يتبادر منه الثاني وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتصرف غيره الى غيره ولو قال باعتبار الشيء مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتامل منفيا خبر ثان لكان او حال من واعله او فاعل الظرف فتامل او نعت مفعول مطلق لمفضل وهو انسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز باشتراط كون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل ما رايت رجلا احسن في داره زيد من عمرو ولا عن قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهمه بعض الشارحين لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه كالتغاير في المثال المذكور بلا تفاوت على انه صرح الرضي بالمماثلة حيث جعل قوله ما رايت عينا احسن فيها

الكحل

الكحل من عين زيد بتقدير من كحل عين زيد لانه بمعنى حسن علة المفهوم الاستثناء يعني بعمل في المظهر في هذه الصورة لانه بمعنى حسن في المثال المذكور او نحن كما في قولك لا يوجد رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ذلك لان النفي توجه الى الزيادة فنفي اصل الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة بنفيه مقام المدح او لان النفي جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد او دونه وبهذا العذر استحق العمل وان حققه العرف يكون حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل فيما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيبويه على العمل وقال مع انهم لو رفعوا احسن للخبرية للكحل لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو وهو الكحل الذي لم يعمل فيه احسن حينئذ والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشاع منعه في تفسير البيضاوي وبين معمول افعل وافعل لا يجوز لكمال ضعفه في العمل كما في الرضي حتى صرح بجواز زيد ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض بذلك دليل سيبويه لبنتي بوجه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا ويرد عليه بعد ان يمكن دفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضي بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان المرجع وان اخر لفظا تقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق العبارة المشهورة والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار عمل اسم التفضيل وجعل اسم المعرب مركبة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغي ان يقال لو رفعوا لم يبق العبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعل صفة لرجلا والحق ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رأيت رجلا الكحل في عينه احسن منه في عين زيد وقد سنح اشكال قوي وهو اما ان يكون بيان القاعدة

فاسدا واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل في ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جار في قوله ما رأيت رجلا افضل منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه بوته لمغايرة المفضل والمفضل عليه فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة اذ لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض له فان قلت اليس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي كالتحرز عن السحاب بالميزاب قلت لا لان عمله دافع في الضمير وبعض المعمولات الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي **ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد** اي جاز لك اختصار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ مراد البين المراد من كحل عين زيد وما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير من في عين زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من التقدير ممنوعة **فان تقدمت ذكر العين** اي ذكر العين المفضل عليه **قلت** اي وجوبا **ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل** يعني هذا الاختصار وجب في الاستعمال لم يات غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اي ما رأيت مثل عين زيد قوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يتعرف فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اي عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن البيت المستشهد يؤيد تقديرا الموصوف لاحسن وحينئذ نقول كعين زيد حال متقدم على المفعول **مثل آه** قولا مثل قول الشاعر ولا ارى اوله مررت على وادي السباع ولا ارى آه

كوادي

كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية

واخوف الا ما وقى الله ساريا والمثلة ظاهرة واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه بيانه استيناف بيان لسبب قلة الركب به وهو ان اتيانهم اياه على سبيل التأني اي التوقف والمكث في الشروع في الاتيان اياه واخوف بمعنى المفعول اي اخوف الاوقت ووقاية الساري من الخوف بان نفسه مما يامنه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء وبنعم خارجة عن حد الاحصاء نسالك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء **الفعل** مطلب الفعل

ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وقد خرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف في العقل الهيولاني وصرت من اصحاب ملكة العلم الانساني **ومن خواصه دخول قد** لان وضعها لتقريب الماضي الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا وللتقليل المضارع **والسين وسوف** الموضعان لتخصيص المضارع بالمستقبل **والجوازم** الموضوعة للعمل في الفعل وانما دخل الماضي مع عدم العمل لانها دخول الجار المبني مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده في ان يضرب وان ضرب دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر في الاسم من الخواص هنا الجازم **ولحوق تاء التأنيث ساكنة** لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا **ونحو** الظاهر انه عطف على تاء التأنيث **تاء فعلت** الاولى ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يخص بالمتحرك وان تبادر منه فليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل الفعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل وينحصر الفعل في الماضي والمضارع والامر عند النحاة فينبغي ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعد براهج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضي والمضارع والجحد والامر الغائب والحاضر ونهيهما عند الصرفيين **الماضي** مطلب الماضي

ما دل على زمان قبل زمانك اي قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضي اولاً كما ان زمان انت فيه سمي بالحال ثم قبيه مستقبل سمي النحاة الافعال الدالة عليها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتاد واو نصب قبل با ظرفية توهم ان للماضي زمانا هو فيه ولا بد فعه ان المراد التقدم الذاتي لا الزماني ولا جزاء مقدم بعضها على بعض لا بالزمان لان منشأ الاشكال ليس التقديم بل النصب على الظرفية ولا ان ظرفية الزمان السابق لزمان الماضي ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس لتلك وان الظرفية ظرفية الكل للبعض لان قبل ليس لها على انه لا يصح في جميع ازمنة الماضي بحيث لا يشذ عنه شيء والجميع فرد للماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان كنت فيه لم يرد شيء ويكون اوفق بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بما فعل يخرج امس والمراد بالدلالة الدال بحسب الوضع الافرادي لانه المعتبر في التعريفات فخرج ما دل على الماضي بالوضع التركيبي نحو لما يضرب ولم يضرب ولو يضرب ولم يخرج بالقلب الى المستقبل لما دخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء وما نفي بلا وان وفي جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وح لا يجب تكرير لا في الماضي كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا يقال لا قعدت ولا يقال ولا قمت **مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو** لم يقل مبني على السكون مع الضمير المرفوع المتحرك ∴ عارض فرجح بيان الاصل ولا يخفى انه ينتقض برمى ودعى ولا يدفع انه في الاصل مبني على الفتح والسكون لعارض لانه ح لا يصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكل الفتح والسكون والضم لعارض **المضارع** اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة مأخوذة من الضرع كان المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد **ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت** اي بسبب احد حروف نأيت لانه اذا دخل على الماضي انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة حروف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف اتين بسبب وجود اللفظ دون اشتراكه واشتراكه

مطلب المضارع

بسبب

بسبب وضعه لمعنيين فمشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احد حروف نأيت وكان الاولى باحد حروف انيت كرميت او رضيت بمعنى تأخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يترقب من تعريف الماضي من قولك ما دل على زمان يترقب الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله **لوقوعه مشتركاً** في بيان وجه المشابهة اختيار لاحد المذاهب الثلاثة ثانيها كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال ورجحه الرضي بدعوى انه يتعين عند عدم القرينة وثالثها عكس ذلك **وتخصيصه بالسين او سوف** كما ان الاسم قد يتخصص بما امتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه يتخصص باللام وتمرة فانه يتخصص بالتاء الواحد وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد وقد يتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام تخصص بزيد وكما في تمر واحد ولا ينبغي ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت ذا بيان رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصيص مشتركة بين الماضي والمضارع لان عسعس مشترك بين اقبل وادبر وله غير نظير قلت ليس التخصيص على ما قررناه مشتركا بل الاشتراك في الافعال ان المضارع واشتراك امثال عسعس عائد الى الاشتراك الاسم لانه اشتراك في المصدر فتأمل وما يليق ان يضبط في هذا المقام ما يخص المضارع باحد الزمانين فتخصيصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين وليس عند بعض وهو المرجح عند المصنف كما سيأتي وبما النافية وكذا بان خلافا لابي علي وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطلب بلام الامر او للنهي او بجعله دعاء او ليتمنا ومدخول حرف التحضيض وجعله للترجي وجعله للوعد او مؤكدا بالنون ولام القسم ومدخول كل اداة شرط سوى لو وبصيرورته منصوبا وبلو المصدرية وبما الظرفية عند سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك **فالهمزة للمتكلم مفرداً** المراد بالمفرد الواحد هذا واحد من معاني المفرد وقد سبق في بحث اسماء العدد **والنون له** اي للمتكلم **مع غيره والتاء للمخاطب** مطلقا **وللمؤنث والمؤنثين غيبة** اي وقت

غيبة . مصدر حين وقيل حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام **والياء للغائب غيرهما**
بالصفة الغائب لان غير المثنى والمجموع متعين فالغير يعرف بالاضافة **وحروف المضارعة**
مضمومة في الرباعي اي في ما ماضيه على اربعة احرف **مفتوحة فيما سواه**
سواء كان على ثلاثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معاني الحروف وحركاتها كالعمة
من التعريف لانه يتضح به المضارع لا نجعل المضارع المجهول **ولا يعرب من الفعل**
حال قدم على صاحبه وهو **غيره** والظاهر ان قوله **اذا لم يتصل به نون تاكيد**
الى آخره تفسير له مقيد ان عدم اعراب الضمير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون
التاكيد **ونون جمع المؤنث** وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل
المضارع فلذا اقول بانه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب فعل مضارع والا عرب
ان يقدر له عاملا اي يعرب **اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع**
المؤنث ومن قال تعلق بعض هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب المضارع لم ياتي
بشيء لانه يلزم ان يكون تقييدا للحصر فلم يرد الا تصحيح الاشكال ولم يكتف الا بقوله
اذا لم يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث
جعلوا الامر معربا ورد لوهم جعل فلينفرحوا امرا لانه مضارع مجزوم عند النحاة
وليس بامره اعرابه للمشابهة المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو
صورة اعراب وعند الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معاني مقتضية
لها غير واضحة غالبا لولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح ايضا طردا كما في
الاسماء فان لا تضرب عند قصد النفي مشتبه بالنهي وبالعكس فاوضح باعرابهما
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بالعطف على النهي ملتبس بالعطف على مصدر
النهي وكون الواو للجمع بتقدير ان اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن
ولا يتضح الا باعرابهما فاطرد الاعراب في يضرب ولم يضرب ولن يضرب وان
لم يلتبس واعرابه **رفع** لا بمعنى علم الفاعلية **ونصب** لا بمعنى علم المفعولية
وجزم مكان الجر في الاسم فلفظ الرفع والنصب مشترك لفظي بين اعراب الاسم والفعل

ولم

ولم يجد قدرا مشتركا بين افراد الرفع او النصب جعلوه معنى للفظ الرفع او النصب
في كلامهم ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية ومعنى النصب
ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص **فالصحيح**
اي ما ليس اخره حرف علة **المجرد عن ضمير بارز** احتراز عن المستتر **مرفوع** احتراز
عن المنصوب نحو يضربك **للتثنية والجمع المخاطب المؤنث** احتراز عن نحو زيد
عمرو يضربه هو ولا يرد انه لو احد الجمع مطلقا انتقض قوله **والمتصل به ذلك بالنون**
وحذفها لدخول جمع المؤنث في المتصل به ذلك وان قيد بالمذكر يرد
جمع المؤنث في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة
والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب ولولا لانتقض بالمضارع المذكور
باحدى النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا **بالضمة والفتحة والسكون**
نحو يضرب مثال للصحيح المجرد لا يكون بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب مثال
للصحيح المجرد ولا يكون بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى
تقديمه على قوله بالضمة الى آخره **المنصوب بذلك** ظاهره العطف على المجرد
والاولى جعله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله **بالنون وحذفها**
بالصحيح والقول بان حال المعتل متروك بالمقايسة بعيد **مثل تضربان ويضربان**
ويضربون وتضربين الاوضح مثل ترميان ويرميان وترمون ويرمون وترمين
فافهم **والمعتل بالواو والياء** المجرد عن ضمير مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور **بالضمة تقديرا والفتحة**
لفظا والحذف اي حذف حرف العلة **والمعتل بالالف** كذلك **بالضمة**
والفتحة تقديرا والحذف جزما والاخر الاوضح ان يقال المتصل به نون
التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون وحذفها والمجرد عنه الصحيح بالضمة والفتحة
والسكون والمعتل بالواو والياء الى آخره **ويرتفع اذا تجرد عن الناصب**
والجازم كان الانسب تاخير بيان الارتفاع عن الانتصاب والانجزام لتوقفه على

معرفة الناصب والجازم الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن
الناصب والجازم ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصريين ان عامل الرفع وقوعه
موقع الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم مذهب الكوفيين اما لان
التجرد عن الناصب والجازم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع الاسم
فهو احق بضبط مواضع الرفع والاشارة الى ان العامل التجرد ويؤيده انه لم يقل
ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بان ويجزم بلم واما ترجيح
مذهب الكوفي فلما يرد على البصري من نقوض يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها
نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم
مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لا يصح سقائم ومنه الذي ضرب لا يصح الذي ضارب
ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد في التمثيل
على زيد يقوم اشارة الى وجه لاختيار مذهب الكوفي فانه يعني ان التجرد عن الناصب والجازم
حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد عن العامل اللفظي حاصل للاسم قبل التركيب فلا
بد من قيد يخرج غير المركب كما قيد تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي
بقولهم للاسناد حتى خرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطه الارتفاع لتعريف على
ذكر العامل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل **وينتصب بان** ملفوظة اذا
لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم يكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية وسيأتي
تمييز مواقع ان المخففة عن المصدرية ومواضع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة
والمصدرية والثلاثة **ولن** ومذهب سيبويه انه مفرد كلا وليس فرع لا وعند
الفراء ان اصلها لا كما ان اصلها لم لا ابدل الالف في احدهما نونا وفي الاخير ميما
وقال الخليل اصلها لا ان والظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى الاصل ولو
ردفا للفظ ما خطر بالبال ان اصلها الحق بالنون الخفيفة للتأكيد فصار لن
واذن وجعل الرضي اصلها اذا والتنوين عوض عن المضاف اليه وبني على الفتح
ليكون على صورة الظرف وانما بني في يومئذ على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه

مطلب وينتصب

وسيأتي مزيد تحقيقه **وكي** اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة مطلقا ومذهب
الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهي حرف جر وكذا مذهب الخليل اذ لا ناصب
عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهي الناصبة واذا وقع بعدها
ان فهي الجارة وفي غير الصورتين يحتمل الامرين **وبان مقدرة بعد حتى ولام
كي ولام الجحود والفاء والواو** وقد لا ينصب حملا على ما المصدرية كما في قراءة
مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا
احدا كما قد ينصب ما حملا على ان ومنه قوله عليه السلام كما يكونوا يولى عليكم في رواية
مثل اريد ان يحسن الي ونحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله فان التقدير عند
الجمهور ما لنا في ان لا نقاتل فلا يكون زائدة وعند الاخفش ان زائدة لكنها تعمل عنده
والتي تقع بعد العلم اي بعد اليقين وصار متعلق اليقين سواء كان الواقع
قبله لفظ العلم او الرؤية او الاعلام او الوجدان او التبين او الظهور او الانكشاف
او غير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد
بالنصب بمعنى ظننت **فهي المخففة من المثقلة** لان المصدرية للرجاء
والطمع وهو ينافي اليقين لان الماضي ايضا ينافي الرجاء ويدخله المصدرية بالتجرد
عن الرجاء وان قلت التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لا فرق
بين الماضي مع ان وبين ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة التي للتحقيق انسب فالتزم
رعاية تلك المناسبة والتزم الفصل بين المخففة وفعله الغير المنصرف بالسين او سوف
او قد او حرف النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعلها الا الفصل بلا وقد
اكد الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله **وليست هذه** اي المصدرية مبالغة
للرد على الفراء والانباري حيث جوزا كونها مصدرية او اشارة الى ان الحصر
بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة اذا كان ما يفيد العلم
متضمن معنى القول ايضا كامر وتركه ونادى واوحى فان فيها معنى الاعلام
والترك معا فيحتمل قوله تعالى فنودي ان بورك من في النار كونها مخففة اي

انه بورك من في النار وان يكون مفسرة اى ان بورك **مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم** وقد نزل الخوف منزلة العلم ليس الخوف خلافا للمبرد كما في قوله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروى عظامى بعد موتى عروقها ولا تدفننى بالفلاة فاننى اخاف اذا مت ان لا اذوقها **والتى تقع بعد الظن فيها الوجهان** ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير متصرف نحو ظننت ان عسى ان تخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها مخففة لعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير فاذا وجد ان نحو ظننت ان لا يقوم وفى الهندى ان التى تقع بعد غيرها فهى مصدرية لا غير فلا يقال عجبنى ان سيضرب زيد وفى الرضى ان لا يكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال علمت بان سيخرج لان الامتناع فى مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفرا متمسكا بقوله كان جزائى بالعصا ان اجلدا واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه سيبويه والجمهور ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحيانى ان الجزم بها معروف فى لغة بنى صباح ∴ وهو بمعنى ان الشرطية وجوز بعضهم كونها بمعنى ان النافية **ولن مثل لن ابرح** فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى **ومعناها نفى المستقبل** مطلقا من غير تأبيد ولكن مع تأكيد بدليل هذه الاية فاختيار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتمة الجملة لكان اظهر ولا يكون الفعل معها دعا اذ لم يستعمل فى الدعا غير لا من حروف النفى ويجوز تقديم معمولها عليها **واذن** هكذا كتب بالنون فى جميع النسخ وينبغى ان يكتب بالالف لما روى عن الفرا انه قال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها

وهذا

وهذا يتم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكره المازنى لا يصلح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان القياس ان لا تكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم والندا او الدعا وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروى عن الخليل بتقدير ان بعدها **اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها** قال الرضى الاعتماد بحكم الاستقرا منحصر فى ثلاثة اقسام كونها بعد ما هو خبر عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمنى اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم له نحو والله اذن لا اخرج **وكان الفعل مستقبلا** احترازا عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك تحدث اذن لا اخرج وكان اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن ساحرا اذن فانه يرجع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا يضرب فانه لا يعمل للفصل بغير الاشيا الثلاثة المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلاثة وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان **مثل اذن تدخل الجنة** واذن حينئذ جواب وجزاء فانه جواب لمن قال اسلمت كانه سال عنك انه ما حال فعله هذا وجزاء لا سلامه قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له فى كلام الموجب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان الجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضى بما اذا لم يكن فعله حالا لانه لا يكون الجزاء الا للمستقبل او الماضى قال صاحب الكشاف فى سورة المؤمنين فى تفسير قوله تعالى وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان قلت اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه الهة وانما حذف

لدلالة من الله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة قال الرضي اذا كان فعلها ماضيا جاز
اجراه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء
في جزائها كما في جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني اذن
لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد
وقد يكون المضارع بعد اذن ذا اوجه ثلاثة الجزم والنصب نحو ان تاتني اكرم اذن
اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة
ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اي واذن انا اكرمك كما قال الرضي
على ما لا يخفى واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان يعني الرفع والنصب
او جعله بعد الا ان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له وجعله غير معتمد
لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء لعدم العثور
على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية
بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها
لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبلها او المعنى سببية
كل ما قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية
ما بعدها بحسب الذهن وقد يجتمع كي واللام فان تقدم كي واللام بدل وان
تاخر فكي بدل وقيل تاكيد ولا يتقدم معمول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها
ان نحو جئت كي ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال بدل من كي ويدل هذا
على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد تدخل عليه ما فيقال كيما يصير بالرفع فيقال
ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكي جارة والمعنى كمضربة وحتى يقدر بعدها
ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان ماضيا او حالا
لا بالنسبة الى زمان التكلم بمعنى كي انما اطلق كي مع انه قد جاء لغير السببية
بمعنى ان بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كي . وخالا وهل يجمع السيفان

دعاء

وحكمه عدي لانه لا انتهاء ومنه الا كي السببية لا التابع والسابق في هذا المقام
او الى ان في التسهيل او الا ان وانما اختار على حتى ان بينها على انه بمعنى انتهاء
الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد بها
فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لان ان داخل في معناه حتى يلزم عدم صحة
تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كي او الى ان يستلزم كون المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي
واظهار كفاية مطلق الاستقبال في كون حتى بمعنى الى ان نظرا لانه بمعنى الى
وقت ان كما يظهر عند التامل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي وكنت سرت
حتى ادخل البلد لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون سرت بمعنى
اسير لاقتضا قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو نص في الماضي حتى ذهب بعض
النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال حتى بمعنى
كي او الى مع المستقبل الغير الحقيقي واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى كي او
الى مع المستقبل الحقيقي فذكر مثالين للمستقبل الحقيقي ومثالا للمستقبل الغير الحقيقي
محتملا لكون حتى بمعنى الى وكي وحتى بمعنى كي لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل
كي فلا يقال اسلمت حتى ادخل الجنة وحتى بمعنى الى مدخل الجنة فيقال سرت حتى
تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس فان اردت الحال فرع على اشتراط الاستقبال في نصب
المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال والاشارة الى فائدة تقييد النصب
بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فيرفع لهما الضابطة الاربعة
حاول التنبيه على انه لا يكون المراد حينئذ الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون
الفعل مستقبلا تحقيقا اي حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم او حكاية
اي حال كون الحال محكيا بان يحكيه مع وصف الحالية ويجعله منزلا منزلة الحال بان
يجعله نصب العين بحيث كانك فيه وكانت حرف ابتداء اي حرفا هي علامة ابتداء

كلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقوله
مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو مردود بانه تكلف في تراكيب البلغا لا
يدعو اليه داع ورده الرضي بانه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول
الرسول وفيه انه يقول التقدير حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من الرضي انه ينبغي
للحال المحكي ان يجعل الفعل الاستقبال للجزم بتحققه بمنزلة الحاصل المتحقق او الذي
مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر ولا صلح
يصعون ويصعا حيث رفع يصعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه
حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه فمرفوع على صيغة المجهول
والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف ويجب السببية اي قصد
السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ويكفي السببية من غير قصد وكان فائدة حتى
ان ما قبلها تدرج حتى انتهى الى ما بعدها نحو مرض فلان حتى لا يرجونه اما للحال حقيقتها
او حكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص ومن ثم اي من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية
امتنع الرفع تارة لامتناع كونه حرف ابتداء لامتناع السببية واشار الى الاول بقوله
في كان سيري حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان ابتداء كلام لبقي بلا خبر
لمنشأ الامتناع كان الناقصة فلذا قال في الناقصة اي لاجل كان الناقصة فهي للتعليل
كما في قوله عليه الصلوة والسلام عذبت امراة في هرة والى الثاني بقوله وفي اسرت حتى تدخلها
لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستانفا كان مقطوعا به مع الشك في السير الذي
هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك في السبب وفيه نظر لجواز ان يكون
السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع
يكون القطع بدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب عن الشيء
وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان التامة كان سيري حتى ادخلها لتحقق
الشرطين وايهم سار حتى يدخلها لتحقق الشرطين لان الشك في السائر لا يوجب
الشك في السير الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيري حتى ادخلها ولا يعبا

ابهام

بابهام ان جوازه مقيد بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على
جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الابهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التي يقدر بعدها
ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب
بالشرط الجزئي او الظرف وقال ابن السراج الفصل بالشرط الجزئي قبيح وبالظرف اقبح ولام
كي مثل اسلمت لادخل الجنة وقد يراد لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا او وصلة
الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اي لام بالعدل للعدل لكون العدل كانه لا مطلوبا
لا يجعل وسيلة الى امر آخر مما يترتب عليه من المنافع ونحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس
اي يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب عليه ونحو يريد الله ليبين لكم اي يريد التبيين
لنفسه وفيه من تخصيص المخاطب وتحريصه على اعتنائه ما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله
ولام كي شامل لتلك اللام فلم يبق شيء من مواضع تقدير ان ولو حذف اللام لجواز
حذف الجار عن ان وان تعود لي المعذرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط
بان لا يكون مع لا وسيظهر ولام الجحود ولام تاكيد بعد النفي لكان اي لمدلول كان ونفي مدلول
كان اما بدخول حرف نفي عليه او بدخول لم او لما على المضارع فلام الجحود مختص بما كان ولم يكن
واللام في قوله لكان لام التقوية زيدت في معمول النفي لضعف المصدر سيما الموف باللام
مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضي افادة زيادة هذا اللام التاكيد انه لام المناسبة
واللياقة كما يقال انت لهذه الخطة اي يليق بها ويناسبه فزيادته تجعل نفي الشيء نفي اللياقة
والمناسبة ونفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في نفيه وفي جعل ان يعذبهم خبر
كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتاويله من وجوده لا يخفى وادعى العباب انه
لا حاجة الى التاويل في الفعل مع ان كما في المصدر وان كان مؤولا بالمصدر قال السيد السند
في حواشي الرضي في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكل انه اذا حذف لام الجحود تعود ان
وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى اي ليفترى والفاء بشرطين احدها
السببية بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا او لم يكن فيكون كاذبا
ولا ينفع السببية بدون القصد والثاني ان يكون قبلها امر والاولى او لام امر لان اللام

باللام هو المضارع المجزوم وليس واخلاف في الامر عند النحاة فادراجه في الامر ليس بواضح لكن
لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا يكلف في ادراج
الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه من الخبر نحو رحم الله
واسم الفعل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب بعده الا عند الكسائي مطلقا
وعند ابن جني في نحو نزال لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبل الفاء
فلا ينصب المضارع في نحو الاسد الاسد فتنجو خلافا للكسائي وقد ينصب بعد الامر
من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضي منه قراءة
ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب وعندي ان النصب فيه لكونه بعد
الحصر بانما نحو انما يجيء فيكرمه زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء النصب بعد الحصر
بانما لما فيه معنى التحقير القريب من النفي **او نهي** نحو لا تشتم فتندم **او استفهام** نحو هل
عندكم ماء فاشربه **او نفي** صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا او في حكم الصريح بان يستعمل
في معنى النفي ويجري مجراه نحو قلما تكرمني فتفرح واخرج بكر منه فيسرح واقل رجل وكذا
قل رجل ونحو غير مضروب الزيدان فاخبرك بخلاف انت غير امير فتضربني ونحو قد يحسني فيكرمني
بجعل تقليل قد في المضارع في حكم النفي كذا في الرضي واثبت النصب بعد قد في التسهيل
قليلا واثبت الرضي النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط والجزاء لكونهما غير
متيقنين في قوة المنفيين **او تمن** سواء كان بلفظ الترجي او لو او بلفظ التمني نحو لعله يزكى
او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب ونحو لو تأتينا فتحدثنا بالنصب **او عرض**
ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بالاستفهام ما هو على
حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر في النصب وفيه نظر لان النصب
ليس مشروطا باحد الاشياء الستة لانه لا يكون بعد التخصيص ايضا نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وانما يصلح دخوله
في النفي لو كان النفي المأول معتبرا على الاطلاق كما جوزه بعضهم لكن ذكر الرضي انه قياس
لا سماع وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا

لكن

لكن ما ليس بمطرد ليس نقضا على القاعدة حتى منصوبا بدون سبق شيء من هذه الامور
لوجه فعد ضرورة الشعر نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا وله احتمالان
اخران اقربهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لا اترك ولا الحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي
وثانيهما ان فاستريحا مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا ويكون الضرورة الشعرية في تأكيد
المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو وهو الافصح الاكثر ويجوز
الرفع كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون اذا امن
اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد
الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فمن زرني فاكرمك في معنى ان تزرني اكرمك يعدل عن الرفع ليكون
نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الا...
السابقة في النفي السابق عن اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف
فيه قوي وبعد النصب له توجيهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مفرد على
مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وهكذا وعند الرضي الفاء للسببية دون
العطف والتقدير زرني فاكرامي ثابت فالخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه
عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق في العطف بالفاء السببية مع قلته لا غير وهو المناسب
لجعلهم ما بعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من
تتمة الجملة السابقة وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى الحال ان قولنا فليكن منك زيارة
فاكرام مني في معنى ان تزرني اكرمك وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقل المصنف
وان يكون جوابا للامر وقال وان يكون قبلها امر هذا قال الرضي لما كان ما بعد الفاء
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية
بالجملة الشرطية لجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به
بين الفعل الذي قبل الفاء ومعموله نحو هل يعطي فيأتيك زيد ويتوسط ايضا بين
اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او تزورنا ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه
للوضع فتقول متى فاسير معك اي متى تسير اسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط

والجزا لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفا ولا يجاب لشئ واحد
بجوابين انتهى واعلم ان المنصوب بعد الفا في غير النفي يجزم بعد سقوط الفا فنقول
في زرني فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفا المجزوم
نحو فاصدق واكن **والواو بشرطين الجمعية** اي قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في زمان والاول منهما على ان الواو لا يخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط به
وان يكون قبلها مثل ذلك لفظ مثل مقحم لا معنى له وكان الاخصر والواو باشتراط الثاني
والمعية مثال النهي ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
واو بشرط معنى الى ان اي بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان
حتى يرد ان الظاهر بشرط معنى الى ان لان ان ليس من جملة معناها واختار كون او بمعنى
الا وهو مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعد او وتقدير المستثنى منه
قبله فقولك لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي وعند سيبويه بمعنى لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطيني حقي يمكن ان يقال لم
يرد الجمهور ان او بمعنى الى ولا سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين متحقق
لا محالة يستلزم ان ما قبله يتحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم
ان ما قبله متحقق الا ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق
ما بعده فلا حذف على شئ من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف سيبويه
وان ما بعد او في محل النصب عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التامل وكفى شاهدا
على صدق ما قلنا انه لم يعد او من ادوات الاستثنا ولا من حروف الجر وعندي ان
او بمعنى اللام لان المال لالزمنك لتعطيني حقي والله تعالى اعلم **والعاطفة** اي بان مقدرة
بعد حروف العاطفة مطلقا **اذا كان المعطوف عليه اسما** فقوله والعاطفة معطوف
عليه اسما فقوله على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان ههنا جملة
معترضة مصدرة بالفا الاعتراضية لتفصيل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر
مرة لانه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما لم يذكر في الاجمال

في مقام

مطلب ويجزم

في مقام تفصيل المجمل وانما لم يقدر ان ليصير المعطوف اسما والقياس تقدير ان ايضا
اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا وشتمه خير من الكرامة وكانهم لم يجدوا
السماع مساعدا له فلم يتعرضوا له **ويجوز اظهار ان لام كي والعاطفة** اذا كان المعطوف
عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فيستفاد من قوله والعاطفة
العاطفة بهذا الاعتبار **ويجب مع لا في اللام** اي لام كي على ان اللام للعهد ويمتنع
فيما سوى ذلك **ويجزم** لم يقصد المصنف ان المتعارف في الفعل المرتفع والمنتصب
والمنجزم وفي الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور بل تغيير التعبير بمجرد التفنن وفي
التسهيل يرفع وينصب ويجزم **بلم ولما ولام الامر ولا في النهي** لا في النفي **وبكلم المجازات**
وهي ان ومهما وهو بمعنى ما الا بمعنى متى وقد انكر الزمخشري كل الانكار على من جعلها ظرفا
في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وحكم التسهيل بانه قد يكون ظرفا متمسكا
باشعار لكن ليست نصا في ظرفيتها وكانه زعم المعترضون ايضا انه مثل كلما وقد جعلوها سور القضية الكلية مثلها **واذما** قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة
الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعل وقال المبرد هي اذا
الظرفية كفها الحاق ما عن طلب الاضافة هيئها للشرط كما هيا حيث وجعلها بمعنى المستقبل
وجازمة **وحيثما** ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فتناسب ان الشرطية المحتملة
للوجود والعدم في الابهام ويحسن بعضها ايا ها واما ما في غير اذ وحيث فليست
كافة بل زائدة وكذا ليست لازمة **واين ومتى مع ما** وبدونها وذكرها بدون ما
لان الجزم مع ما ثبت بطريق الاولى وما في التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه
قوله وما لك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما تخاف ولا افتقارا **ومن واي مع ما**
وبدونها **واما** انجزام المضارع **مع كيف ما** وكذا المجازاة والانجزام مع اذا فشاذ
وكذا مع ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه كقوله ايان نومنك تامن غيرنا وكذا لم يدرك
الامن منا لم يزل حذرا والجزم باذا للحمل على متى كما ان اهمال متى للحمل على اذا اما الجزم
باذا فقوله استغن بما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل واما

اجالاً مَتى فاورد في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
وقد يهمل ان حملاً على لو كقراءة ابي طلحة ما ترين من البشر بسكون الياء وفتح النون
والاصلح امتناع حمل لو على ان خلافاً للجماعة منهم ابن السجري لقوله لو لسا طاربه
ذو منوه لاحق الاطال سهيد ذو حصل **وبان مقدرة** عطف على قوله بلم ولو
لم يذكره والسعي عما ياتي بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب **فلم لقلب**
المضارع ماضياً ونفيه وقيل لقلب لفظ الماضي مضارعاً ولا يلغى ولا يفصل
بينه وبين فعله الا للضرورة **ولما مثلها** في ما ذكر **وتختص بالاستغراق** والامتداد
من حين الانتفاء الى ان التكلم ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص
والغالب فيه نفي المتوقع وفيه رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص
بالاستغراق **وجواز حذف الفعل** عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله
الا في الضرورة ولم تختصه بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال ان لم تضرب
ومن لم يضرب ومتى بخلاف لما قال الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام على لم
ولما فهي للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى الم تر الى ربك الم نشرح لك
هذا وفيه نظر اذ المعنى على المضي وبه فسر في التفاسير **ولام الامر اللام المطلوب**
بها الفعل من ما اسند اليه الفعل غائباً كان او متكلماً فاعلين او مفعولين
او مخاطباً مفعولاً او فاعلاً على سبيل الندرة والاولى في امر الفاعل المخاطب
باللام ان يشاركه غائب فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب لتغليب
الحاضر وربما يحذف اللام في امر غير الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله محمد تفد نفسك
كل نفس واجاز الفراء حذفها في النثر بعد القول وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلوة لانه في تقدير ليقيموا وله عند الجمهور توجيهان اخران وهي مكسورة
وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو فليعصوا ونحو ولتأت طائفة اخرى
لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو كتف
فخفف كما خفف كتف واما ثم فيحمل عليها **ولا النهي ضدها** اي يطلب بها ترك

الفعل

الفعل او عدمه على اختلاف فيه وهي بعض النسخ المطلوب بها الترك اي ترك الفعل او عدمه
على اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك اي ترك الفعل الذي دخل عليه لا وان
كان تركاً وهي اعم من لام الامر يدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ لكن دخولها على
المتكلم اقل من دخول اللام عليه وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله فيقال لا زيداً تضرب
وكلم المجازاة المجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اي كلم تقتضي الجزاء فاضافة الكلم الى
المجازاة كاضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط **تدخل على الفعلين** اي يجوز دخولها
على الفعلين كما سيظهر من بيان الجزاء قد يكون جملة اسمية **لسببية الاول ومسببية**
الثاني اي معلولية الثاني لا علته على قياس استعمال المسبب في السبب في مسئلة
الكحل وكان المسبب الذي الحق به الياء المصدرية كان بمعنى مسبب له على سبيل الحذف
والايصال ولم يقل لسببية الاول للثاني مع انه اخصر تنبيهاً على ان كلمة الشرط لها
نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء يعمل بها فيه وبها تين النسبتين اقتضتهما
كما ان كان عمل في الاسم والخبر وما ولا يعملهما فيهما لا قتضائهما مسنداً اليه ومسنداً
ممن قال حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع عملين لم يأت بشيء وان بني عليه الحكم بان
كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط عامل في الجزاء وان الشرط مجزوم بها والجزاء
بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال هما مبنيان فان قلت لا خفاء في ان السبب
هي النسبة التي في الشرط والمسبب هي النسبة التي في الجزاء فكيف صح جعل الفعلين
سبباً ومسبباً قلت النسبتان جزءا مفهومي الفعلين وليس كون تلك الكلم
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني لان وضعها لذلك بل لانها وضعت
لسببية الفعل لامر سواء كان فعلاً او جملة اسمية **ويسميان** اي الفعلان **شرطاً**
وجزاء وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب لشهادة
العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الاسمية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسماً لمجرد
الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد لسببية الاول للثاني اعم من السببية الحقيقية
او الادعائية كما في قولك ان تشتمني اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشهور

بين النحاة حتى اذا انتفى السببية مؤول بان المحكوم بهما في السببية للاخبار
بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء وحقق الرضي ان مدلول كلم الشرط لا يزيد على كون الشرط
ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا للشرط كقوله ان كان النهار موجودا كان
الشمس طالعة وفيه ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال سواء كان لزوما اولا بل يكون في
الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم العرف والمحاورات من اللزوم
الا الاتصال واللزوم علم اخر ولم يذكر المصنف هنا الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن
نستوفيها في اثناء شرح ما ذكره ان شاء الله تعالى ونقدم لك هنا ما هو من خصائص
ان التي هي ام الباب فاعلم ان ان تنفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها
على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا فالذلك الفعل نحو ان يوما ما سرت
سرت بخلاف من يوما ما سار اسير ومعنى الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيد ضرب
وان زيدا ضربت ولا تقول من زيدا ضربه الا في الضرورة ولا يجوز دخولها على اسم
ليس بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك
الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو اينما الريح تميلها تمل واذا كان الفعل مضارعا
يجزم سواء كان معنى الشرط كما عرفت او معنى الجزاء نحو ان تقم زيد تقم فقوله تقم
فعل محذوف والا تقم زيد وكذا ان يضربني زيد اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة
المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل ولا يجزم
الفعل المضارع حينئذ لان الفاء مانع عن الجزم وتنفرد ايضا بجواز حذف الشرط
والجزاء معها في الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان
فقيرا معدما قالت وان وبجواز حذف شرطها فقط في السعة اذا كان منفيا
بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني والا اضربك **فان كانا مضارعين** غير مقرونين بلم
او الاول مضارعا كذلك **فالجزم** اي فجزم كلمة الشرط واجب في الجزاء المضارع وجب
وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستهجن لتاثير اداة الشرط في الابعد وانحجابه
عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض

لم يجي الا في ضرورة الشعر والقياس يقتضي ان يتبع عطف الماضي على المضارع الا
ان يقال العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط **وان كان الثاني** مضارعا كذلك
فالوجهان جائزان اعمال الاداة والغاؤها واجزام المضارع ورفعه والثاني اكثر
والماضي في الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة بقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع
انك ان يصرع اخوك تصرع حيث رفع الثاني اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم
والتاخير بتقدير انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل
توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر لا يجوز ولو للضرورة
بقي ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض
القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم
ليس جزاء عند البصريين انما هو جزاء عند الكوفيين والاختلاف مبني على الاختلاف في جواز
تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربني زيد فالتقديم على الشرط
والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصريين ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند
الكوفيين وقد يدخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا
كان ضد الشرط اولى بالجزاء من الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد عن الاكرام
وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فالجملة اعتراضية والواو
للاعتراض وفيه ان لا يفيد ادخال الواو وكون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه
ان لم تشتمني وان شتمني وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا واذا
تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط الا ماضيا لفظا او معنى ولا يجي مضارعا الا في
الشعر ومما يلتبس بادوات الشرط ويقع فيه الخطأ ما ومن اي الموصولات فلمتعلم النحو
ان يجتهد في ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلاث جملتان فهي موصولة
بلا لبس وان كان فان تقدم احدى الجملتين نحو اي من اماني او يأتيني فابن السراج
على وجوب جعلها موصولة لاغنائه عن اعتبار حذف جزاء وسيبويه لم يقطع لان حذف
الجزاء شائع في هذه الصورة لا يحترز عنه نعم لو كان الفعل بعدها المضارع لا يحمل

في السعة على الشرطية لما عرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو اذكر اذ
من اتانا اكرمناه لا تجعل شرطية في السعة مع انه جاء في الشعر وذلك لان تقدم الظرف
المضاف اليه يبطل صدارتها واورد عليه اشكالان احدهما انه لما جاء غلام من تضربه اضرب
ولم يبطل بهذا التقديم صدارة الشرط فلم لم يجز نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه شرطية وثانيهما
انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ فلم يبطل
تقدم المبتدأ صدارته في جملتها فلم لم يجز هذا التركيب وكلمة الشرط في صدر الجملة المضاف
اليها الظرف ولو بطل بتقديم المضاف صدارتها واجيب عن الاول بان المضاف الى المفرد
مضاف الى كلمة الشرط صاير معه كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف
الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها بتأويل
المصدر فان قولك اذ من اتانا اكرمناه في تأويل وقت اكرامنا اتانا فلا يقع الشرط في صدر
الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس في تأويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل
اذ يسند الجملة بلا حاجة الى تأويل كما يسند المفرد ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شيء من النواسخ
كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا تقول ما ان ضربتني ضربتك ولا ما من ضربني
ضربته وانه يجوز حذف الجزاء لقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى
لانه يقبح على الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة
الشرط وفعلها بشيء من اقسام الكلمة الا لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن يفعل او سيفعل
او قد فعل او لا فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل بجواز جعله جزاء وان الفعل الثاني
في قولنا ان يضرب يضرب اضرب تأكيد وفي ان يعلم زيد راضي عنك بدل وفي ان تضرب
مذهب اضرب حال لا يصح جزمه وانه لا يبقى الماضي الداخل عليه ان وما تضمن معناه على المضي
بل ينقلب الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضي وان كان قد ينقلب الى
المستقبل وقال الرضي وقد يبقى غير كان على المضي لكنه قليل وقال ابن مالك كل ماض دخل
عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالي وان كان
كان فقولك ان كنت احسنت الي فشكرتك متأول بانه ان يظهر كونك محسنا الي يظهر كوني

شاكرا

شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث
عن انجزام المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل **واذا كان الجزاء**
ماضيا بغير قد لفظا او معنى تفصيل للماضي وتصريح بعموم المضارع المنفي بلم
والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو
بتقدير قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر
بالمعنوي **لم يجز الفاء** ولا يخفى ان القاعدتين منتقضان بالماضي المنفي لانه يجب فيه
الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه الدائر بين كونه بقد وبدونه
ينتقض بخروج المضارع المنفي بلم الا انه ليس ماضيا مثبتا وايضا ينتقض القاعدتان
بالماضي الانشائي دعاء كان او مدحا او ذما او تعجبا او رجاء كعسى او بيسما فانه يجب
فيه الفاء وبالماضي الذي مع قد وهمزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز
الفاء صرح به الرضي **وان كان مضارعا مثبتا** يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب
مع انه يمتنع فيها الفاء فينتقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه **او منفيا بلا** احترز به
عن النفي بلم فانه يجب قاعدة امتناع الفاء وعن المنفي بلن وان فانه يجب قاعدة وجوب
الفاء **فالوجهان** الفاء وعدمه **والا فالفاء** او ما ينوب منابه من اذا للمفاجاة بدليل
قوله **ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء** وقد دخل فيه الجملة الاسمية ومنها
مع ان المصدرية بهل وبما تضمن الاستفهام يجوز فيها الوجهان فما ينتقض بها
قاعدتا الوجوب والجواز واعلم ان القواعد الثلاث مذكورة بعبارات هي امثلها
اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان قوله فالوجهان بتقدير فيجوز الوجهان
واما الثالثة فلان قوله والا فالفاء بتقدير فالفاء واجبة ومتى عرفت ان قواعدها
مختلفة فتبين لها ما حفظ عن الاختلال بعون الله الملك المتعال فنقول الجزاء الذي
يصح وقوعه شرطا ويتعلق حرف الشرط الى الاستقبال ويحدث فيه الاستقبال يمتنع
فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال ويصير حرف الشرط دليل ارادة
الاستقبال يجوز فيه الوجهان وما لا يحدث فيه معنى الاستقبال ولا يصير

مطلب الامر

قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب فيه الفاء وان مقدرة بعد الامر سواء كان مذكورا
او مقدرا او سواء كان بصيغة الامر او اسم الفعل او الخبر على خلاف ما يعتبر في تقدير الناصب
بعد الفاء في سائر الاخوات والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها وفيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس
الاشياء الخمسة مثل اسلم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية
اذ الاسلام لا يوجب الدخول ولك ان تريد باسلم الاسلام المستمر ونحو لا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لان الواجب تقدير ما يلائم ذلك الشيء المذكور
قبله ان نفيا وان ايجابا فاثبات خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر دليل الامتناع
وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالف للكسائي والاظهر انه خلاف
معنوي بل لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت المجرد وقوعه بعد النهي والكسائي
اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في
حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت والظاهر
ان الخلاف قائم في اسلم تدخل النار ايضا مثال للامر هكذا في كثير وفي بعضها الامر
اطلق الامر ولم يقيده بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب والمتكلم والمخاطب
الشاذ لان الامر وصيغته دون الامر جوهره وصورته فلذا قال مثال الامر
وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان الطلب مدلول الهيئة
غير مدخلية للمادة فقوله صيغة لا يشمل لام الامر ولا نحو صه وانما يشمل الصيغ
والهيئات فلما قيل يطلب بها الفعل خرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله من الفاعل
المخاطب يريد توضيح لهذا البيان ضاع ما في الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج
الامر المجهول وتفسير الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف
حرف المضارعة لاخراج نحو تضرب ومه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة ونحو
اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني طارية
على الوضع فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل ليكون شموله

للاباحة

للاباحة والتهديد في غاية الظهور ليس يبتني على انه ان لم يعتبر في التعريف قيد الحيثية
يشمله قوله يطلب بها الفعل شمولا في غاية الظهور وان اعتبر لا يشمله قوله يصح ان يطلب
بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال
بحذف حرف المضارعة اي هو حاصل بحذف حرف المضارعة ونبه بقوله وحكم آخره
حكم المجزوم على كيفية آخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة
تخفيفا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الآخر والاخصر الاوضح
وحكمه المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله
فان كان بعده ساكن لانه من تتمة تعيين اوله الا انه وعالى جمع قوله بحذف
حرف المضارعة انهما يشتركان في الحذف لان حذف حرف المضارعة حذف في الاول
وكون الآخر في حكم المجزوم بيان حذف في الآخر او انهما مشتركان بين جميع الاوامر
وقيد قوله فان كان بعده ساكن فانه مختص ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن
بقوله وليس برباعي احترازا عن الرباعي اي ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لا يزاد فيه
همزة وصل وذلك مثل المضارع باب الافعال فالاوضح ان يقول وليس من الافعال
ولا يذهب عليك ان بيانه يوهم انه يتم الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف
وجعل آخره في حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة فيما
كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله نعم ايضا فان قلت المراد بالساكن
اعم من الساكن في الحال او في الاصل وفي نعم ما بعد حرف المضارعة ساكن في الاصل
قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في بعد وتقول فالاولى ان يقال فان لم يكن باعتبار
كان بعده ساكن لا آخره فتأمل زيدت همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط
في الدرج ليمكن الابتداء به مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة مكسورة
فيما سواه نحو اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا سواء كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا كما في تكرم او متحركا كما في نعم مفتوحة مقطوعة اي ذكرت همزة مفتوحة
مقطوعة والمتبادر ان مراده فردت همزة مفتوحة لكن لا يصح لان هناك اعادة

مطلب فعل ما لم يسم فاعله

الشهرة لا زيادته **فعل ما لم يسم فاعله** الاضافة بيانية لان ما لم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل
كما ان الفعل اعم مما لم يسم فاعله وقيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه
لادنى ملابسة وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الاضافة لامية
ومن جعله على الاخير بانه خرج عن اصطلاحهم ورد على الاخير ان اضافة العام الى
الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد **ما** اى فعل **حذف**
فاعله نسيا فلا يرد ان الخبر جمعا وواحدة ونظائره واسمع بهم وابصر ما حذف
فاعله بقرينة ولا ينتقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى آخر الباب وقيل
لم يذكر تتمة التعريف وهو واقيم المفعول مقامه اعتمادا على انسياق الذهن مما ذكره
في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولا يبعد ان يقال في التعريف مبني على ما اشتهر بينهم
من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القائم مقامه الا انه لا يتم **فان كان ماضيا ضم**
اوله ليس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ما قبل
آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك ما يغيره فاراد بيان
تغيره لكنه ينتقض بما فيه همزة الوصل اذا كان في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا
ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه لا همزة وصل حتى يضم معها ولا يتوهم ان همزة
الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها وتحذف من اللفظ منوية **ويضم الثالث مع**
همزة اى حال كونها مع همزة **الوصل** واما ضم همزة الوصل يعرف من قوله ضم اوله وهكذا
قوله **والثاني مع التاء خوف اللبس** في الاول حال الدرج والوقف بالامر من بابه وفي الثاني
بمضارع التفعيل حال الوقف ولا يظهر وجه لتخصيص هذه المسئلة ببيان النكتة **ومعتل**
العين مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للمعيف المؤون المعتل العين واللام
فلا حاجة الى تغييره بعد فقط كما ظنه شارحون لاخراج طوى فانه كالصحيح العين
الافصح فيه اى في ثلاثية المجرد بقرينة ذكر ما يقابل في مقابله وقيد الرضي معتل العين
بالثلاثي واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون جميع ما ذكر في معتل العين يجب فقوله ومعتل
العين انسب كما لا يخفى فاورد عليه ما لم يعل كعور شذوذ ولا ينقض للقواعد بالشواذ لو حمل

معتل

معتل العين على ما اعل عينه لم يتجه شيء مما ذكر **قيل وبيع** اى اخلاص الكسر في الواوي
واليائي **وجاء الاشمام** اى جعل الكسر بين الضمة والكسرة واماله اليا نحو الواو والمجرد
ضم الشفتين كما في الاشمام في الوقف على ما قال البعض او ان يأتي بضمة خالصة
قبل يا ساكنة على ما قال البعض الآخر فانها خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكير
ضم الفاء المذكور لكون الكسرة قبل اللام اخصار الصيغة المبني للمفعول ولذا قيل
الاصح انه لا بد في مقام الالتباس بالمبني للفاعل من اخلاص الكسر في الواوي والاشمام
ومن اخلاص الضم او الاشمام في اليائي كما اذا قلت بعت وعدت وانما جواز الوجوه
فيما لا يلتبس كقولك عدت يا مريض وبعت يا عبد **والواو** في الواوي واليائي
باسكان العين وانقلاب الياء واوا والضمة ما قبلها ونبه بترتيب ذكر العين على ترتيبها
وان الاولى الاكثر هو الاولى والاقل الادون هي الاخيرة **ومثله** اى مثل الثلاثي في
مجيء اللغتين الاخيرتين ماضيا **باب افتعل وانفعل** فيقال اختير وانقيد بالوجوه
الثلاثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة في المثال صارت غنيا عن الاطناب
بذكر الباب في قوله باب اختير بل كان الانسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثي لكسر حرف
العلة وضم ما قبلها فيهما **دون استخير واقيم** اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف العلة وضم ما
قبلهما فيهما حتى يحفظ او ينبه عليه بالاشمام **وان كان** فعل ما لم يسم فاعله **مضارعا**
ضم اوله وفتح ما قبل آخره مطلقا اذ المبني للمفعول كالمبني للفاعل ماخوذ
من المصدر وليس المبني للمفعول ماخوذا من المبني للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اوله
ما كان اوله مضموما ولا لفتح ما قبل آخر ما كان قبل آخره مفتوحا فيحتاج الى تاويل عبارته
كما احتاج اليه القاصرون ولما كان يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل آخر يباع ويقال وغيره
بقوله **ومعتل العين ينقلب** اى ما قبل آخره **فيه الفا** وقيل الضمير للعين وما ذكر
مقتضى السوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل آخره الا انه انقلب الفاء
والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ما صح عينه نحو يعور ويقاوم
ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعل عينه استغنيت عن التقييد ولا يتوهم ان

مطلب المتعدي وغير المتعدي

الان بتقديم بحث المتعدي وغير المتعدي على بيان فعل ما لم يسم فاعله لانه يختص
بالمتعدي فيحتاج في معرفته الى معرفة المتعدي لانه لا يتوقف على المتعدي بمعنى
بينه بل يكفي من اللازم المتعدي بحرف الجر المتعدي وغير المتعدي يعني هذا باب المتعدي
وغير المتعدي ولم يقل المتعدي واللازم ليظهر الحصر فيهما ولا يخفى ان المتعدي وغير
المتعدي ليسا قسمين للفعل بل قيدين لقسميه الا انهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر
وما يشتق منهما من الاسما والتعريفات المذكوران لقيدي القسمين والمتعدي تعارف
في المتعدي بنفسه بحسب الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفرق
بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق
بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك بل حدثت من مقارنة حرف تلك النسبة
ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك الشيء كما ان ذلك الشيء متعلق بالفعل فيصح
اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه صرح الرضي بان العبارة المتعلق
بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا
عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل لا يشمل المسند اليه فقوله فالمتعدي ما يتوقف فهمه
على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا
للفعل بل مصدره ولا على كان واخواته لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف
بحسب الوضع بل حدث التوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة
والمراد التوقف بحسب الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال
مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهمه كمضروب
لا يتوقف على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق من المتعدي
اصلا لان اضرب واعطى لم يعتبر في مفهومه النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب
المفعول اصلا ولا على القرب لانه لم يعتبر في مفهوم النسبة الى امر مخصوص بل
القرب الداخل في مفهومه يقتضي متعلقا اجمالا وقد اشكل ذلك على الرضي لعدم
التعذر الوفي وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق

والاول

والاول اقرب كقعد وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي على وجه لم يلتبس عليك عرفت
ان ما لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة حرف جر وياتي بعده متعلق
منصوب لابد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك في غير المفعول فيه والمفعول له
وان سماعي اولا بد من تضمين ذلك الناصب معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على
السماع كما ذكره الرضي وان ما ياتي المطلق بعده تارة منصوبا وتارة بحرف جر فاحد
الامرين فيه عدول عن الظاهر اذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه
على ذلك المتعلق او حرف الجر زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى بنفسه وبحرف
الجر مسامحة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما تعلق به شيء بحرف مجرور اللفظ بذلك
الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جر ولذا ينصب اذا قدر حرف
الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب
مسامحة بجعل الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير متعديا بالبا
والهمزة وتضعيف العين وقل الاخير فيما عينه حرف الحلق لا سيما الهمزة ولا يتعدى
الشيء الى ثلاثة والاخيران موكول على السماع صرح به الرضي ولم يعرف حذف البا المتعدي
للفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد على قراءة ائتوني بهمزة الوصل وفرق المبرد بين
التعدية بالبا وغيره بانه يقتضي معية المفعول مع الفاعل لان التعدية بمعنى مع
وقال سيبويه لا فرق بين ذهبت به واذهبته في جواز المصاحبة وعدمها والمتعدي
يكون الى واحد كضرب والى اثنين وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو
بخلافه اشار الى الثاني بقوله كاعطى ولا حصر لهذا النوع والى الاول بقوله وعلم
وضبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في الورد والى ثلثة كاعلم واري بعل علم وراى
بالهمزة الى ثلاثة مفاعيل ولم يوجد هذا الفعل بتضعيف العين ولا يتعدى الى
ثلاثة الا اعلم واري وقول الاخفش بحثه في جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد
بالقياس في مثله وقد يصير المتعدي الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر متعديا
الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعول فنقول في علمت زيدا قائما علمت قيام زيد

وعلمت القيام وكذا يصير المتعدى الى ثلاثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت
زيدا قيام عمرو وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد احدث بهذا المعنى
وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء
يقال اخبرتك لقيام زيد او اخبرتك بخبر قال الله تعالى انبئونى باسماء هؤلاء
وقال انبئهم باسمائهم فلما انبأهم باسمائهم فقيل تعديتها الى ثلاثة مفاعيل
لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست متعديات الى ثلاثة باعتبار معانيها
الوضعية بل بسبب التضمين فهى ملحقات بالمتعدى الى ثلاثة ولم يلحق سيبويه
الا انبأ والحق البواقى غيره وجعل البعض ادى الحكمة سامعها بسماع نحو اراني
الله فى النوم عمرا سالما وكقوله تعالى اذ يريكهم الله فى منامك قليلا فوجه
انما خصت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلاثة كانها وضعت لمعنى
التضمين ويدل تخصيص سيبويه نبأ على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل
الاخوات من التضمنات وجعلها ملحقة بالمتعدى الى الثلاثة قال الرضى لم يوجد
ثلاثى لواحد من الخمسة الا خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان اخبر ايضا ليس
من خبر بمعنى علم بل من الخبر اكتفاء من البناء والا لم يفارق علم فى المتعدى الى مفعول
الثانى والثالث بالباء وتعدى اليه بنفسه كاعلم وتردد المصنف فى كون الخمسة
متعديات الى ثلاثة وقال بل هى متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران
موضوعان موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما فى معنى اخبرتك هذا
الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه
على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيد قائم وانه يجرى ذلك فى علمت زيدا قائما
اى هذا العلم المخصوص فالحق ما ذكر اليه فى هذا الكتاب حيث جعلها متعدية
الى ثلاثة صح على ما ذكره مغالطة منه وهذه اى الخمسة مفعولها الاول بالنسبة
الثانى والثالث كمفعول اى كاول مفعولى اعطيت بالنسبة الى الثانى فسرها
الشارحون بانه يجوز الاقتصار على الاول وحذف بدون الثانى والثالث وكذا

فسروا قوله والثانى والثالث كمفعولى علمت لعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولى علمت كما يحكى فى هذا متابعة ابن السراج ومخالفة
ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة ونحن نقول لهذه العبارة
مضافين سوى ما ذكره احدهما انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام
والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا العمرو قائم
وقال الله تعالى سنبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد وثانيهما انها يجوز
الغاؤها اذا توسطت ونقل ذلك عمن يوثق به البركة اعلن الله مع الاكابر وثالثها
ان مفعولها الاول مغاير للثانى والثالث والثانى والثالثة متحدان ورابعها مفعولها
الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثانى والثالث بمنزلة المفعول لانهما المعلومان
بحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضمير فى الثانى والثالث اليه مع تأخره افعال القلوب
كل ما يتعلق بالقلب من المتعدى الى مفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبط صاحب
التسهيل اربعة عشر اثنان غير متصرف فان هما تعلم بمعنى اعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر وهب بمعنى ظن امرا نحو فقلت اجرنى ابا مالك والا فهبنى
امرا هالكا والبواقى متصرفة فى بطن فقط حجا نحو اوعد وجعل بمعنى الاعتقاد نحو
وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وللعلم الفى ودرى نحو دريت الوفى العهد
يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف
فى خصايص ذكرها المصنف ومن هذا ظهر ان ما فى بعض الشروح ان حصر
افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى او استقرائى لا يوثق به وما يتوهم ان ترك
المصنف غير السبعة لان للسبعة خصايص ليس لشئ وخالفه الرضى فجعل تعلم
ودرى مختصين بجملة اسمية مصدرة بان المفتوحة واختيار افعال القلوب فى افعال
الشك واليقين تحرزا عن ايهام ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس
كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد دون الشك كانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل
لليقين ظننت جعله الرضى للظن فى الظاهر مع مجيئه فى بعض المواضع لليقين وجعله

مطلب افعال القلوب

التسهيل للظن واليقين وحسبت وخلت جعلها الرضي للظن فقط والتسهيل للظن
واليقين وزعمت جعله التسهيل لليقين فقط والرضي للقول بان الشيء على صفة قولا
غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في التحقيق قال امية الذمون للناس
ما زعما وعلمت وهو لليقين اتفاقا ورأيت جعله التسهيل للظن واليقين كليهما والرضي
للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا ام لا ووجدت جعله التسهيل لليقين والرضي
بمعنى اصابة الشيء على صفة وقال يلزمها العلم فاريد به نحو انها تدخل على الجملة الاسمية ولا
يقع بعدها الفعلية الا نادرا فتقدر ضمير الشان لتصير اسمية بل اذا علقت جاز دخولها
على الفعلية كقولك علمت لبس عمرو وعلمت اي يوم سرت وابهم رايت لبيان ما هي عنه
اي لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة
هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان
المقصود بالافادة الجملة المدخولة لها وقيل المعنى لبيان ما هي اي تلك الجملة ناشئة عنه
اي الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد فتنصب الجزئين لان المفعول به
مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي فاجري
اعرابه عليهما نفي للتحكم ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الآخر ولا يحذف
ولو قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لما هو المفعول الحقيقي
فحذف احدهما بمنزلة حذف جزء الكلمة وهذا الحكم اغلبي لان احدهما واقع وان ندر اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
ان بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما
قد وشى بنا اعدا اي لا تخلنا جازعين بخلاف باب اعطيت انما قال ذلك للتنبيه
على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول لا مطلقا
فانه يجري في كل ما كان مفعوله الثاني عين الاول سواء كان امرا من المذكورات
او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح به في التسهيل واما حذف مفعوليها معا
لقرينة فلا باس لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اي يظن تحققه

قال

قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب قال الرضي وهو كثير ولا يجوز
حذف مفعوليها نسيا لانه لا فائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا تقول ظننت
اذ كل احد يعلم انه لا يخلو انسان عن ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان
يعطي فهذا ايضا من خصايصها هذا وفيه نظر اما اولا فلان فلانا معطي يراد كثيرة
الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو في الاغلب عن علم وظن لا يخلو عن اعطاء شيء وثانيا فلان
يعلم بهذا المعنى معتبرا اي كثير العلم على انه لا تنحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل
يصح ان يحصل فائدة مقيدة بها بقيد آخر فيقال علمت الان او ظننت الان
فيعلم حدوث علم او ظن في الان او تقول علمت علما نافعا وظننت ظن السوء الى
غير ذلك ومنها اي من خصايصها جواز الالغاء الظاهر ان المراد بالجواز ما يقابل
الوجوب والامتناع فلا بد من قيود ليتم القاعدة وهو ان يكون المتأخر مما يصح
ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط فيه او تأخر قابلا للعمل فيه لئلا ينتقض بنحو زيد
ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب اذ المعنى ظن زيدا قائما غالب لانه يجب الالغاء
لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه وبنحو ان زيدا ظن قائم وسوف اظن يضرب زيد وجاء
زيد واحسب عمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب
البصري ان الالغاء في ضرب احسب زيد غير واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على
ما في التسهيل فيما في بعض الشروح ان المراد التوسط بين مفعوليها ليخرج
عنه ضرب احسب زيد لان الالغاء فيه واجب من قلة التصفح على انه ينتقض بمتى ظني
زيد قائم اي فيما توسط بين معمول المفعولين الثاني والمفعولين فان الالغاء فيه
غير واجب بل جائز على ضعف ولك ان تريد بجواز الالغاء ما يعم الوجوب ويقابل
الامتناع فيستغني عن التقييد اذا توسطت اي بين اجزاء الجملة او تأخرت عنها
بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغاء غير جائز لعدم ضعف بالتأخر وقيل
جائز لان الفعل القلبي لخفاء اثره لا يخلو عن ضعف لكنه قبيح جاء في الشعر ومن لم يجوزه
يؤول ما ورد بتقدير ضمير الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعول الثاني او بتقدير اللام

قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام جائز في الضرورة ورجح
التسهيل الثاني والرضي الالغاء **لاستقلال الجزئين** اي جزئي ما توسطت فيه كلاما اي
حال كونه كلاما **بخلاف باب اعطيت** وبخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثاني
عين الاول وبخلاف غير المتصرف من افعال القلوب على ما في التسهيل لكن قوله لاستقلال
الجزئين كلاما لا يعني بتصحيح الالغاء فيهما لانها مشتركة بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله
الثاني عين الاول فلا بد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى نصب الجزئين
لمعرفة كونها من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرفة فانها لكونها ظاهرة في غير معنى الفعل
القلبي يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصد الفعل القلبي منها واعلم ان معنى زيد ظننت قائم
بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال
الرضي ان معناه زيد في ظني قائم والفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني
غالب فانه قال معناه ظن زيدا قائما غالب **ومنها** اي من خصايصها **انها تعلق** اي تجعل
عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما قبل الاستفهام الداخل على الجملة او الجزء الثاني وبلغى
بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول وبالنظر الى الثاني في الثاني فنقول علمت ازيد قائم وعلمت
زيدا قائما اردد وعلمت زيدا قائما هو ولا يجوز تعلقه بالنسبة اليها في الثاني كما قال
البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها لان النفي ايضا يسري مع انه
لا يلغي الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما وقوله قبل الاستفهام
كما في بعض النسخ اولى مما في بعض النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت
ايهم عندك وعلمت غلام من ضربت بلا خفا والبقى بما وان ولا فيلغى فيما بعد النفي لفظا
مفعولين كانا او ثانيا فقط **واللام** اي لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض لان
نحو علمت ان زيدا لقائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة وتاخرت
الى الخبر لمجيء ان حتى لو لم يكن اللام لعمل علمت ان زيدا قائم بفتح ان فلا يكون علمت متعلقا
فلا يبعد دخول هذه الصورة في قوله واللام والاظهر تقييد اللام لان اللام المطلقة
في كلامه كانت مصروفة الى لام التعريف فاطلاقها موهم وقد اشار بقوله ومنها الى بطلان

قول

قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار **مثل علمت ازيد عندك ام
عمرو** وتخصيص الاستفهام بالتمثيل اختيار هذا المثال مشعر بانه مال الى ما قال البعض
انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ان زيد قائم وعلمت
هل زيد قائم بل لا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة
ولهذا قيد خص الدخول بالهمزة ولا يقع هل بعده فكانه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل
القلب بهذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمسكهم في ذلك ضعيفا حيث قالوا
انما لم يجز علمت ان زيدا قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال كانه
قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام
نعم او لا وشي منهما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو
عندي اذ كل احد يعلم ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه
زيد قائم رده الرضي واختار دخول فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعتبر بايماء
التمثيل ويقال هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه واكتفى
به لان مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف وهو انه
لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فاي شي يدعو العاقل
الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المقتضي الى التكلف والابهام والجواب
ان الداعي اليه ما هو من دواعي الابهام مع انه مختص به وهو افادة ان معلومه
امر يستفهم عنه ويسال تفهيمه وفيه من تشويق المخاطب الى معرفته ما لا يخفى **ومنها** اي
من خصايصها **انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين** لا بد من قيد متصلين
لانه مدار الاختصاص والا فيعم كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد مع انفصال
احدهما صرح به الرضي وقيد في التسهيل لكن لم يخصصه التسهيل بالافعال المذكورة في هذا
الكتاب بل جعله من خصايص افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد
وعدم وخالفه الرضي وجعله من خصايص المذكورة في هذا الكتاب ولفظه سوى غير
المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصايصها كون فاعلها ومفعولها

ضميرين متصلين يكون احدهما بعضا من الاخر صرح به الرضي نحو ما ورد في الحديث
رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بعد ان تسامح في قوله اي شيء واحد بحسب
فيه امثاله فتأمل مثل علمتني منطلقا وهذا البحث اشتمل مما ذكره وهو انه لا يجوز ان
يكون الفاعل والمفعولين متحدي اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضي والقياس
جوازه في فعل القلب فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شيء من الافعال كون ضمير
الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب
الى المفعول ولا زيدا ظن قائما ويجوز في افعال القلوب كون مفعوله ضميرا منفصلا
مفسرا للفاعل دون غيرها فيقال ظنه زيد قائما ولا يقال ضربه زيد ومما يهمك ان تعرفه
هو ان افعال القلوب تدخل على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا فتقول علمت
ان زيدا قائم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثلاثة قليل والسر فيه ان قولك ان
زيدا قائم وان كان ماله قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم
واجمالها والاول اوفق بالتصديق والثاني بالتصور وتلك الافعال مكتفية بمفعول
واحد على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا لا ينصب عند التحقيق
الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين
والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر حين تعلقه بمضمون الجملة مفعولا عاما
فجعل علمت ان زيدا قائما في تقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وكذا علمت قيام
زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام
سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق حينئذ بالظن في نصب المفعولين
مطلقا في لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب ان يكون القول مضارعا مخاطبا
وقال الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال
ابن جعفر لا بد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف
نحو أقدامك تقول زيدا قائما واما الشرط فتقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين
نحو أجاهلا تقول بني لؤي ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى

اتهمت

اتهمت اي وهمت في حقه شيئا وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت
بمعنى اصبت لا اصبت على صفة ولما كان هذه المعاني قريبة من المعنى المتعدي به
الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة
الا انه في المتعدي الى المفعولين بمعنى اصابته صفة وهنا بمعنى اصابة نفس الشيء
وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة والمقصود منه التنبيه على ان التعدية الى المفعولين
بمعنى والى مفعول واحد بمعنى آخر لئلا يتحير في المتعدي الى المفعولين تارة والى مفعول
تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضي حيث قال بل لكلها معنى آخر
ولا يتعدى به الى مفعولين بل يكون لازمة او متعدية الى واحد الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل على صفة
والقرينة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن
ان يكون ما لم يدخل فيه الزمان موضوعا له للفعل فكل ما عرف الفعل لشيء باعتبار
الوضع من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا
حاجة الى تغيير الصفة بان يكون غير مصدره كما في الرضي لاخراج الافعال
التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها للتقرير بل للحدث والتقرير
كالزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق تم ما ذكره السيد السند في بعض تصانيفه
انه لا حاجة الى تغيير الصفة لشيء لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة
لم توضع للتقرير بل للتقرير والصفة لكن في قوله بل للتقرير والصفة نظر لان التقرير
ليس مدلول المادة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع بتمامها للتقرير
بل للتقرير والزمان ويعد فيه نظر لان الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة
ليس التقرير على صفة كان اصبح وامسى واضحى وظل وبات مشتملة على اوقات مخصوصة
الا ان يجعل اللام للغرض ويراد ما وضع بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل على صفة
فحينئذ يشمل ويقربه المصنف على ان مرفوعها ليس فاعلا كما نبه فيما بعد حيث قال
ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على انه يسمى اسما وقال الرضي تسميته اسما

مطلب الافعال الناقصة

اولى ولذا كثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا لئلا يتوهم قولهم
ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال في التسهيل ويسمى
المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة
لنقصان دلالتها لانها تدل على معنى ما بينهما لان معناها النسبة بين الاسم والخبر
والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وهي منها لا يفهم بدون الاسم والخبر لكن ما ذكر
النحاة في توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق فان بعضهم
قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون الحدث بخلاف سائر الافعال على انه
يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان الافعال
العارية عن الزمان جديرة بان يجعل افعالا ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان
لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال الجعل وصفه بالنقصان
وصفا بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع لم نقصانها بل هو عارض
او بحسب اصل الوضع حتى يكون حروفا وعدت افعالا لكونها في بها بما ظاهر كلام
النحاة الاول حيث لم يختلفوا الا في ليس باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيبويه
الاكثرون انه فعل وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف والحاق ضمير به لتشبيهه بالفعل
في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا وهي ثلاثة اقسام
ما هي ناقصة مطلقا وما هي ناقصة بشرط مقارنة النفي وما هي ناقصة بشرط
المصدرية وهذا التقسيم يقتضي جمع ليس مع راح الا انه رتب ترتيبا بنى عليه قوله
فيما بعد في تقسيم تقديم الاخبار عليها الا انه ينبغي جمع اض وعاد مع صار لانهما
من ملحقاته وجمع غدا وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظائرهما وكانه قصد
الى تقديم الاصول على الملحق والواضح على الخفي وكون غدا وراح من الافعال الناقصة
غير واضح لان المراد كون منصوبهما نكرة ويشبه ان يكون حالا حتى سوى ابن مالك كونهما
ناقصتين لذلك كما نعى كون اسود واخر واظهر من الافعال الناقصة لانه دعوى
من الفرا من غير ذكر حجة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض

وعاد وكلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك آل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد
وصار مع هذه اللواحق يكون تامة نعد عنه بالى يقول صار زيد الى العقر اى رجع
اليه وغدا بمعنى كان في الغداة وراح بمعنى كان في الرواح وهما يكونان تامين
كقوله تعالى اغدوا على حرثكم اى امشوا في الغداة عليه وراح الى بيته اى رجع الى
بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل المصنف غدا وراح ومازال لا يستعمل الا ناقصا
ومابرح قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه ومافتئ ومازال ناقصا وهو مهموز
وقيل بالياء عند ولم يساعده لسب اللغة ومانفك وجاء ما نفك من هذه الاثر
وجعل مازيل كازال وهو في الاصل زول كخوف الا انه اعل اعلاله قيل على سبيل
الشذوذ وجعل ما فتا ومافتئ ومادام بمعنى ما برح وما دني كما برح الا ان
ما دني اذا كان ما يتعدى بفي يقول ما دني في آخره وليس وقد جاء ما جاءت
حاجتك برفع حاجتك على ان خبر ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وبنصبها
على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما انث لكون ما عبارة عن الحاجة يعني
قد يجيء جاء ناقصة لا مطردا وهل يجيء يتجاوز هذا التركيب قال الاندلسي لا وقال المصنف
جاء اكثر ... من هذا القبيل وقعدت كانها حربة ولا يجوز كانها بالاتفاق وتردد المصنف
في تجويز قعد كانه سلطان وعام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
سمع من اعرابي والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد يدخل هذه الافعال على
الجملة الاسمية التي لم يكن مبتدأ واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل
زيد فلا يقال كان زيدا ولم يكن لازم التصدير كاسماء الاستفهام والشرط فلا يقال كان
من اباك ولا دائم التصرف كما التعجبية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم الابتدائية
لكونه في المثل نحو الطعن نظارا ولكونه بمنزلة الفعل ونحو قولك ان تفعل فانه بمعنى
ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال كان ينبغي او لكونه بعد اما زيد فقائم او
اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا كان السبع واقفا او لتضمنه معنى
الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم يكن تلك الافعال مبنية

لزم التناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية عدم الحكم بثبوتها
وان كانت طلبية وان كان طلب الافعال بطلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين مختلفين على
امر واحد وان كان مساويا له لزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضي قوله ذكرنا بالكلام
ذكرته ضرورة الشعر والشهير نادر لاعطاء الخبر حكم معناها بالالبيان ما هي عبارة عنه
يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هي توابع الاخبار يذكر لتحصيل حكم
في الاخبار وتغيير للاحكام المعادة للاخبار بافضل تلك الافعال فترفع الاول اي الجز
الذي حقه ان يكون اول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما فيه امثلة للدخول والاعطاء
والرفع والنصب فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما وهذه كان الاستمرارية
او منقطعا اي قابلا للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على المضي مطلقا وقد يكون
للاستمرار في جميع الازمنة الماضية قال ابن مالك ويختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضي
المرادفة لثبوت خبرها ماضيا وانما كان ذلك الثبوت في الواقع او منقطعا وفيه رد
على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان
احكام تعطي هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا لم يقيد
ماسواها وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعد لافادة ان كان يكون للاستمرار ولرده
وبمعنى صار ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعي تقديم بيان صار على كان ويكون فيها
ضمير الشان اي يكون في كان بلا معنيه ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اي لا يكون
في كان الثانية ضمير الشان لانه لا يوجد ضمير شان الا مبتدأ في الحال او في الاصل وفيه رد
على من جعل ما فيه ضمير الشان تامة وتكون تامة بمعنى ثبت والمتبادر ثبت
ثبت في نفسه والا فكان الناقصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا تدخل
الجملة بل المفرد وزائدة اي كان فقط دون باقي اخواتها يكون زائدة لا في اول
الكلام بل في الوسط وقيل قد يكون في الاخر وهو قسمان ما لم يعد شيئا سوى محض
التاكيد لتجريده عن الزمان وجعلها زائدة ظاهر وما يفيد الزمان وتسميتها زائدة
على سبيل التشبيه بالزائدة في كونها غير عاملة وهي يزاد مع الفاعل قال ابو علي لا

وقال

وقال المبرد وسيبويه نعم مسكين يقول الفرزدق اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا
كرام ويجاب بان قوله لنا خبر مقدم والاصل جيران كانوا لنا كراما وفيه ان عامل الظرف
اذا كان من الافعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان في الدار وكان في الدار
وصار للانتقال اي حكمه الذي يعطي الخبر كونه منتقلا اليه وليس المراد ان مدلول صار
الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضي ان هذا مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كان
بعد ما لم يكن واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار
الاظهر لاقتران الخبر باوقاتها ليكون الحكم الذي اعطته الخبر ظاهرا والمراد بالاوقات
الصبح والمساء والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره
وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما وبمعنى صار مجردا عن الدلالة عن الاوقات بقرينة المقابلة بافادة اقتران
مضمون الجملة باوقاتها وهما تمام اليوم والليلة بمعنى ظل زيد قائما كان في تمام
اليوم قائما وبمعنى صار محرور عن وما بها الا مر قال تعالى ظل وجهه مسودا قال
الرضي يجي بات بمعنى صار محل نظر وقال ابن مالك يجي كان واصبح وامسى واضحى
وظل بمعنى صار قال الاندلسي جاءت بات في الحديث بمعنى صار وهو اين باتت يده
وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او ظل تامة قال الرضي العهدة عليه وقال وبات
بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضي بمعنى اقام ليلا نزل هو نام اولم ينم وفي كلامهم
سردت وما زال وما برح كفرح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ
قبله العقول بالفتح الاخذ كذا في القاموس المراد هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضي ويلزمها
النفي المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به الشهير فتقول لا يزل قائما وذلك النفي في الماضي
ولا في الدعاء ولم وما في المضارع لن وما ولا والاولى ان لا يفصل بينها وبين النفي بلا وما
وبظرف وشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتني ولا امس ويجوز حذف
النفي عن المضارع وتقديره وكثر في جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وما دام
ما مصدرية فادام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف هو الوقت

محذوف فقولك اجلس ما دام زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر
ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقييدا جلس به **لتوقيت امر** اى لتعيين وقت
شيء **بمدة** اى بزمان طويل **ثبوت خبرها لفاعلها** فدام يقتضي امتداد زمان ثبوت
الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل وما في دام حرف مصدر وما في الصحاح
واما قولهم ما دام فمعناه الدوام لان ما اسم موصول بدام ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل
المصادر ظروفا فيجب تأويله تأمل تعرف وفيه انه لم يتبين بما ذكره حكم الكتبة الخبر من
ما دام ما الكتبة التي من الترتيب فينبغي ان يقول وما دام لثبوت خبرها لفاعلها
مدة **ومن ثم** اى من اجل انه للتوقيت **احتاج الى كلام لانه ظرف** وليس ما بعده كلاما
تاما كما يكون غيرها **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** الاولى لنفي خبرها عن فاعلها ليظهر
اعطاء الحكم للخبر **وقيل مطلقا** وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسي لا تنافي
بين القولين فان كونها للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا تقيد بالغير وفيه نظر
لان المراد بكونه للحال او لغيره معناه انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذ
اطلق فهو للحال **ويجوز تقديم اخبارها كلها** اى كل الافعال او كل الاخبار ورجح الثاني
ان الكلام في الاخبار بالذات والاول ان التصريح بالشمول لانقسام تقديم الاخبار
على انفسها فالظاهر ان يكون لتعميم الافعال المقابل لنفسها **على اسمائها** ولا يخفى
ان هذا الحكم اعادة لانه سبق في خبر كان ان حكمه حكم خبر المبتدأ وتقديمه اكثر من
تقديم خبر المبتدأ عليه ثم لم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لغاية سقوطه
وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبار بمعنى لا يمنع هذه
الافعال من التقديم ولا توجبه اما لو عرض لنفس الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك
او ما يوجب التاخير نحو كان عدوي صديقي فهو خارج مما نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز
على الامكان الخاص لانتفائه بالوجوب والامتناع ولا على الامكان العام لتقييده
لجانب الوجود ولا لتعاقبه بالامتناع ولا مقيد الجانب العدم لانتفائه بالوجوب
وهي اى هذه الافعال **في تقديمها** اى الاخبار **عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو**

من

من كان الى راح مع راح **وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما** غير الاسلوب ولم يقل وهو
من ما زال الى ما دام لا لمجرد الاختصار بل لانه لا يجري في لا يزال ولن يزال لان معمول
فعل لا ولن يتقدم عليهما لانهما لا يقتضيان الصدارة اى يقتضيهما ما وان فالمراد
بقوله ما في اوله ما وما في حكمه من ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان
في اوله ما اوان لا يجوز تقديم اخبارها عليه قلنا ما وان الصدارة قلت مع ذلك
يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان
زيد لانهما لا يمنعان الفصل كلم ولن وانما امتنع الفصل في هذا القسم لشدة الامتزاج
وصيرورتهما مع الفعل بمنزلة فعل مثبت بقي انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال
ولم يزل مع انه منه وانهدم الاختصار والاحصر تتمة يجوز نحو ما ليس في اوله **خلافا لابن
كيسان** من البصريين حيث وافق الكوفيين في الحكم بالجواز **في غير ما دام** لانه لبطلان
النفي وصيرورة المجموع في معنى مثبت لم يمنع النفي من التقديم وانما لم يجعل هذا القسم
من المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف
المختلف فانه لا حكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز او عدمه فليس بواضح
عنده وليس ذلك لان ابن كيسان معدود في الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف فان
الخلاف فيه من كثيرين وفي كل جانب كثرة لان ليس جوز التقديم فيه البصريون ومنعه
الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا التقديم فيما نحن فيه ووافقهم
ابن كيسان فان قلت لا يختص منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا دخل عليه
حرف مصدر فتقول جلست ما كان زيد جالسا او ان كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم
الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم ما دام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افرد الحكم
لجواز التقديم وعدمه **وقسم مختلف فيه وهو ليس** ويحذف خبر ليس كثيرا ومنه انما يجري الفتى
ليس الجمل اى ليس الجمل جاريا وقيل ليس هنا للعطف لجعله في حكم لا ويكون في ليس ضمير الشان ان
وليس بمشهور اضمار الشان الا في كان وليس من هذه الافعال والا في كاد من افعال
المقاربة ويجوز الاخبار عن النكرة المحضة في باب كان وان ويجوز الاخبار عن النكرة

بالمعرفة فيهما نحو ولا بك موقوف منك الوداعا وليس ذلك للضرورة كما ادعاه الزمخشري ولا بناه في الشعر ولا يك موقفي منك الوداعا على ما قاله ابن مالك وللزمخشري
ان يقول مراد الشاعر انه لا يك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه
لا يتحمل احد وداعك ولا يستفاد هذا من موقفي وحوان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة والاولى جعل ان مع الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو
ما كان حجتهم الا ان قالوا فانهم حكموا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا
يشبه المضمر في انه لا يوصف فهو اعرف من غيره بهذا الاعتبار وهذا وان كان
وجهه غير نوى لكنه امضاه ارباب التفسير في التفاسير وقد يحذف لام يكن في الجزم ولا يحتمل
يحذف المحرك لكثرة الاستعمال ويونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم تلاقه
ساكنا بعدها فلا يجوز عنده الحذف في لم يكن الذين كفروا **افعال المقاربة** اي الافعال

مطلب افعال المقاربة

الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها لوضعها لنفس القرب او لمعنى يستلزم القرب
فالموضوع للقرب كاد واوشك وكرب لعلم وضرب والم يقال الم الغلام اي قارب
البلوغ واولى والذي يستلزم القرب ما يستعمل للشروع في الفعل وهو طفق لعلم
وضرب وجعل واخذ وعلق وانشا وهب وقام واقبل وقرب فان الشروع في الفعل
يستلزم القرب من الحصول للفاعل وما يستعمل للرجا عسى وحرى لعلم واخلولق
فان رجا الشيء يبنى عن قرب حصوله وبهذا ظهر ما ذكر الرضي ان عسى واخواته
لا يدل على القرب وما يستعمل للشروع ولا يوصف الشارع في الفعل بقرب الفعل
منه فلا يقال للشارع في الخروج انه قرب خروجه ليس بشي وقد اوضح وجه التسمية
بتعريفه بقوله **ما وضع لدنو الخبر رجاء** هو الطمع المحبوب وقد يستعمل عسى في الاشفاق
وقد جمعهما قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم
وقيل استعمال عسى في كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه اجرا استعماليه وقال الرضي انا
لا اعرف مجيئه بمعنى اليقين في غير كلامه تعالى وبالجملة لا بد من ضم او اشفاقا مع
قوله رجا ليصير التعريف جامعا والتقدير دنو رجا **او حصولا** اي دنو حصول بان يظهر

باعتبار

باعتبار اسباب حصوله سوى الشروع ودنو الحصول **او اخذا فيه** اي شروعا فيه اي دنو شروع
بان يكون الشروع فيه **فالاول عسى** ولظهوره **وهو غير متصرف** ولذا زعم الزجاج انه حرف والاتصال
الضمير المرفوع به يزيفه كما ان اتصال الضمير المنصوب نحو به رجاك سببها ان كان المتكلم او
مخاطبا او غائبا واتصل به ضمير المرفوع **نحو عسى زيد ان يخرج** فالمتأخرون على ان ان يخرج
منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجا ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى
زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كما
ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وقيل ان عسى يجي بمعنى القرب
والقرب يستفاد من الرجا وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى زيد خروجه وفيما ذكره المتأخرون
جعل تلك الافعال على نحو واحد فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد يترجى زيد ان قرب
حصول امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى يتضمنه معنى كان لكانه قيل يتمنى زيد كائنا ذا خروج
في الحكم بكونه ذا خروج مبالغة في القرب وكذا كاد زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج
كائنا يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كائنا يخرج ولو ضمن معنى صار لكان
احسن **وعسى ان يخرج زيد** مثل بمثالين تنبيها على استعمال عسى كونه عامل الرفع والنصب
وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب وحينئذ
لا يجوز حذف ان فيكون قوله **وقد تحذف ان** من احكام المثال الاول وكان المناسب تقديمه
على المثال الثاني او تنبيها على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب وان لا يجوز
تقديمه على الفعل كما يجوز في باب كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر الا
لتضمين كان وح قوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على تقديم الخبر على الاسم
غير مختص بعسى كما يتبادر وقال الرضي يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع
وان يكون العمل للثاني كمذهب البصري وان يكون للاول على مذهب الكوفي لكن
في قولك عسى ان يضرب زيد عمرا يتعين اعمال الثاني اذ لو عمل الاول لوقع الاجنبي
وهو زيد بين اجزا صلة ان وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب

التنازع لانه انما يكون فيما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع ثبوته في مكانه فلا
يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع والثاني كاد تقول
كاد زيد يجي وقد تدخل ان تشبيها بعسى ويلزم هذه الافعال المضي الا كاد واوشك
فانه يستعمل مضارعهما وقد اسم فاعل كاد واوشك نحو فموشكة ارضنا ان تعود خلاف
الانيس وحوشا يبابا واذا دخل النفي على كاد فهو كالاول في انه يصير منفيا وقد
يكون المقصود به نفي وقوع الفعل الذي وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل
مع بعده عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ومن الثاني
قوله تعالى لم يكد يراها وقيل يكون للاثبات مطلقا اما في الماضي لئلا يكون قوله
تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب
منه واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد لدلالته على انه يزول حب
وسعدى الهوى وقبول ذي الرمة ذلك وتغييره لم يكد بقوله لم اجد وقيل يكون في
الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال الاولى في المضارع ليشمل الحال تمسكا في
الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير الهجر وفي لرواية النائين المحبين لم يكد رسيس الهوى اي راسخ من حب
حب ميه يبرح اذ المعنى على انتفاء القارب فهي حيث سمع ما بعدها عن الوقوع وانما
جعلنا الكلام دليلين نشرا على ترتيب اللف لا دليلا واحدا على مجموع الدعوى لا قتضا
اعادة الماضي قوله ويقول ذي الرمة ذلك وما كان الجواب عن التمسك بقوله
وما كادوا يفعلون ظاهرا او البعد عن الفعل في وقت لا ينافي الفعل في وقت اخر
وكان شعر ذي الرمة دليلا على بعض ما زعمه من قوله فهو كالافعال لم يستغل بدفع تمسك
مخالفه وما يقال ان ذي الرمة غير شعر لا يعارض صدور الشعر عنه لانه من اهل اللسان
ولا يكاد يخفى عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج في معرفة معناه واستعماله الى تنبيه من غيره له
على انه روي انه خطاه بعض البلغاء في العصر وقال بديهة كانت خيرا من تامله ويمكن

ان

ان يكون التغيير لايهامه لقصد عسر وقوع المفارقة كما هو احد معنيي النفي في كاد
ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الايهام وحينئذ يندفع تخطئته في التغيير
والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد ويتبادر منه الاستعمال الشائع
لكان وقد عرفت ان كرب من قبيل كاد واوشك واوشك وهي مثل عسى مع ان في
وجهيه بقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وكاد في الاستعمال الشائع
وانما صرح بقوله في الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه لهما في المعنى لكن التوهم بعيد واعلم
انه لا بد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان
يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده في قوله فعسى مسندا الى الضمير نحو
عسى زيد ان يخرج نفسه وان قوله يخرج نفسه في معنى موت وقد يحذف الخبران علم
نحو قوله تعالى وطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه فعلا التعجب
يظهر وجه التسمية من التعريف والتعجب انفعال للنفس يعرض لها عند ادراك امر
خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب واشار بقوله فعلا التعجب الى رد من
قال انهما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما ما وضع اي فعلان وضعا لانشاء التعجب
وخرج بقوله لانشاء التعجب بعجبت وعجبت مما هو ليس للانشاء وليس فعل التعجب كلمتين حصرا
في فرد من كالشمس المنحصر في فرد بل منحصرا في نوعين ومن قال يعد الانحصاره في فردين
لو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكثرة
المتعسرة الضبط فعفل لانه لو قال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن بزيد امرا
بتفسيره حسنا فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو
ناهيك به ولله دره واقعا له وبالك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا ولفظ وان كان
يعمها لكن بحث الفعل خصصه نعم يدخل فيه قاتله الله من شاعر وقولهم لا يسل عشرة
ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء التعجب فقاتله الله من شاعر
وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله
ولهما صيغتان اوله صيغتان لا يقتضي حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين

بينه وبين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الحاصلة من تقديم الحروف وتاخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة ما قبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة في تعريف العدول حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من في اخر من جملة الصيغة ما افعله وافعل به ولا يحذف همزة افعله الا في الخير والشر فيقال ما خيره وما شره في ما اخيره وما اشره كما يقال في افعل التفضيل خير وشر لكن الاخير والاشر في التفضيل نادر وخيره وشره في هذا الباب نادر وهي غير متصرفة بجعل الماضي مضارعا والمذكر مؤنثا وبغير الا نادرا اذا الى احد مقابلها وتبديل كلمة ما الى ما يراد فيها وباعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما اقوله لا ما اقاله وبالادغام في افعل به فيقال اشدد به لا اشد به ونبه بقوله مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد على ان الضمير غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع تبين ذكر زيد ولما جوز تغيير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم والتاخير والفصل تصريح بنفي هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيهما بقوله ولا يبنيان الا مما يشتق منه افعل التفضيل وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفضيل ولم يقل ولا حذف لانه يحذف الباء مع الفعل به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس والتعجب منه ان كان معلوما فيقول ما احسن زيدا وما احسن واكرم بزيد واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل وليس كذلك لانه لا يبنى الا من فعل ماضوي مستتر ولا يخصه افعل التفضيل دون العكس فلا تصور في بيانه لا يلتفت اليه والاصل بناؤه للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما اعذره وما انتهى الطعام ويتوصل للمبني للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل المجهول مصدرا والحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيدا واشدد بما ضرب زيد ولا يقال ما اشد ضرب ويتوصل في الممتنع مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه قد نبه بالمثالين على وجوب الادغام في افعله وتركه في افعل به وذلك التوصل واجب في الممتنع يرشد الى الموجب الامتناع

فاغتنم

فاغتنم هذه الجائزة ويجوز التوصل في غير الممتنع بل ربما يهجر بالتوصل عن بنا افعله او افعل فيقال ما اشد شكره وما اكثر قعوده او جلوسه او قائلته ولا يقال ما اشكره وما اشكره وما اجلسه وما اقيله ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير يعني وقوع كل جزء في موقعه واجب فما خرج عن موقعه يلزم محذور ان تقديم وتاخير وليس تقديم احسن على ما لو قيل احسن ما زيدا ممنوعا لاستلزامه تاخيرها يجب تقديمه بل لانه تقديم ما يجب تاخيره وبهذا اندفع ما قال الرضي ان كلا من التقديم والتاخير يستلزم الاخر فينبغي ان يكتفى ببعض ما جاء ولم يحتج في دفعه الى الاصغاء الى من قال لدفعه ما شاء ولا فصل واجاز المازني والفراء والجرمي وابو علي الفصل بالظرف والمنع مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان لا غير من الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهي زائدة وفائدتها التنبيه على انه لم يدم الحسن المتعجب منه الى الان والفصل باصبح وامسى لا يجاوز المسموع وهو شاذ نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وما ابتدا اي مبتدا نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز في التعجب كون المبتدا نكرة كما يجوز في الدعاء وقد يقال هو من قبيل شر اهر ذا ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الا شيء مجهول لا شيء معلوم وزنه انه لم يسمع كون ما التامة مبتدا في غيره وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف واجب الحذف قيل التقدير ما احسن زيدا شيء عظيم ويقول ما احسن زيدا شيء مجهول ليكون المعنى على ما كان عند سيبويه وزيف بان وجوب حذف الخبر من غير ما سد مسده لم يوجد في غيره وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وزيفه الرضي بانه نقل من الاستفهام الى التعجب ونقل الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه انه لا نزاع في التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام في نقله الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافي كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتامل وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومعنى احسن بزيد احسن

زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب الشرط نحو من
كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمدد الرحمن له مدا وزعم ان زيادة الباء
في الفاعل قليل والهمزة للصيرورة في الافعال وابن خروف **والباء للتعدية او زائدة**
عند الاخفش جعل الرضي والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفراء والزمخشري
مفعول به جعل الرضي زيادة الباء مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف وكونها للتعدية
مما اجازه الزجاج لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا ويشكل على التعريفين
انه كيف صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة التعجب غير
متصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب للحسن اي يا حسن احسن بزيد قال الرضي
فيه تكلف وسماجة واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف
فيهما صارا كجامد لا مصدر له لا مصدر له ولا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع واجاز
قوم ان يذكر التوابع به بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل **افعال المدح والذم** مطلب افعال المدح والذم
اي افعال بعضها للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصوده
بيان بهية افعال المدح والذم وكان مقتصرا على ضبط احادها لقال افعال المدح
والذم نعم وبئس وساء وحبذا لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة
فعل المدح لا غيرها **ما وضع لانشاء مدح او ذم** فخرج ما يمدح به تجوزا نحو شرف زيد
مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت **فمنها نعم** و وجاهم
بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم كسر الفاء اتباعا للعين وفيها لغات ان في
نعم هي بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون
العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة في **بئس**
على ما في التسهيل لكن لم يأت في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما في الرضي
والاظهر الاخصر ان يقول فمنها نعم وبئس وساء وشرطهما **وشرطهما ان يكون**
الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل
ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم في المعرف باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة

اوبغير واسطة لا استغنى عن قوله او مضافا الى المعرف بها واختلف في التعريف باللام
وقيل تعريف الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المصنف ورد الرضي
كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل
ولو كان المراد ذلك لصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك من الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس
الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح
بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في
ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد
فرض فهو هو **او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة** لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو نعم فتى والضمير
مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة والتأنيث اهون من التثنية والجمع
والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولي **او بما** ولم يكتف بقوله او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا ليغير ان ما في نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل
تمييز الضمير مبهم فيه رد لما ذهب اليه سيبويه والكسائي ان ما معرفة بمعنى الشيء المعرف
باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير هذا
الموضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم الشيء شيء يعظكم به فيلزم حذف موصوف
الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح وهو تكلف
وما ذكره مذهب الزمخشري واحد قولي ابي علي الفارسي قالا ان ما نكرة منصوبة المحل
مميزة اما موصوفة بالجملة نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة
نحو فنعما هي ولا يجوز ذكر شيء من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز التأكيد المعنوي لفاعل
نعم وبئس وساء مطلقا وفي النعت خلاف وقيل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجيء التمييز
مع الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد وابي علي قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا ونظيره
التمييز في قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا وفي صدق تعريف التمييز على زادا نظر
وقد نعم خليلا زيد قال انعم وزير فارسي حامل وقال فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وجوز

المبرد والفارسي جعلا الموصول الجنسي وهو ما لا يفيد صلته تعيينا شخصيا فاعل نعم وندر
الفصل بالمخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا وندر نحو مررت بقوم نعموا قوما
ونعم بهم قوما بزيادة الباء في فاعل نعم تشبيها بافعل به من فعلي التعجب لان في المدح تعجبا
وجاء زيادة الباء في المخصوص تشبيها بالتعجب منه ومنه الحديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح
وندر نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله اما بجعل العلم فاعلا وقد يؤنث نعم وبئس مع تذكير
الفاعل لتانيث المخصوص فيقال نعمت الانسان هند وبعده ذلك المخصوص لانه
للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يكون بعده والمراد بكونه بعده ليس كونه بعده بلا واسطة
لينتقض بنعم رجلا زيد قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل وفي التسهيل وذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء او لبعض نواسخه
نحو اذا ارسلوا في عذر تقرير حاجة اما رزين فيها كنت نعم المارين او بعد فاعلها مبتدأ
لا يظهر او اول معمولي فعل ناسخ نحو لمنا نعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
فقوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد على اطلاقه
غير صحيح كما ان قوله وبعده المخصوص كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص
سواء كان مبتدأ او لا وسواء كان مقدما او مؤخرا والرابط الجملة بالمبتدأ اذا كان
فاعلها ضميرا مبهما كان او معرفا باللام باحد المعاني الثلاثة عين المخصوص
وما يقال لام التعريف قائم مقام الضمير ليس بشيء لانه انما يكون رابطا لو كان للعهد
وجاء على الاسم الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح في الضمير وشرطه مطابقة الفاعل
الظاهر ان المطابقة مضافة الى الفاعل والاظهر مطابقة الفاعل المفسر الضمير وتمييز الضمير لئلا
ينتقض بنعم رجلين الزيدان وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول اما بحذف
المضاف عما يتوهم مخصوصا او بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير المخصوص ليكون
التقدير بئس مثل القوم الذين او بئس مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء المذكورين هذا
ما اتحد كلهم فيه وهنا بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لما اضيف
اليه الفاعل لانه يزول ابهام الفاعل بتعيينه فلا مانع ان يكون السؤال عنه ولو قلت

المخصوص

المخصوص مبتدأ ما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط
بما يتحد مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثل القوم الذين
كذبوا لانه اذا ادعى كون القوم المكذبين بين هؤلاء المذكورين كان المآل مثل هؤلاء المذكورين
بئس مثلهم وقد يحذف المخصوص لم يقل وقد يحذف الضمير على طبق الاحكام السابقة لانه
قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص حبذا بدليل التمييز
نحو باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا وحبذا دينا اي حبذا ربا الاله
او بدليل غيره كقوله اي حبذا لولا الحياء وربما اي حبذا حياي ولذا لم يذكر حذف مخصوص
حبذا ولو قال والمخصوص مبتدأ ما بعده خبره لا يستغنى عن بيان اعراب مخصوص حبذا لكان
انسب اذا علم اما بلا سد شيء مقامه نحو نعم العبد اي ايوب لان الكلام فيه ونحو فنعم
الماهدون اي نحن وانما يجعل صفته مقامه ونعم الصديق حليم كريم اي رجل حليم كريم ونحو
نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت وساء مثل بئس
لم يقل مثل نعم تنبيها على انه فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنا لو فرق بين نعم وبئس
ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل كل ما كان ثلاثيا اصليا او مفعولا كرمو وقضو مستعملا
في مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورمو اليد يده وقضو الرجل زيد ومنها حبذا
وهو مركب من حب وذا اسم اشارة مبهمة كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم
لنقله من حب على وزن ضرب متعديا الى حب على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا
ولا يستعمل بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته
او نقله الى الحا لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحا صرح به التسهيل وفاعله ذا الا ان يقع
بعد ذا كما ظنه قوم لتوهم ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة
وغلب الفعل المقدم على الاسم وازال اسميته ولا يتغير يستوي فيه المؤنث والمثنى والجمع
خلافهما وبعده المخصوص بعدية مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا رأسا واعرابه كاعراب
مخصوص نعم في انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا كما ظنه المبرد وابن السراج
ومن وافقهما نظرا ان هذه امتزاج حب مع ذا جعلها اسما لغلبة ذا على الفعل

مطلب الحرف

فصار مبتدأ اذ لا يدخل النواسخ مخصوصه وتدخل لا على حبذا فيصير كبئس ويجوز
ان يأتي قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه وفي كل الحالين متعلق
بذا لا بالمخصوص هذا آخر شرح قسم الافعال من مواهب من اعان البال وايده في
حل الاشكال وحوك اللسان بحبر البيان واحسن المقال نسأله وهو جدير بالسؤال
ان يجعل صدرنا لجمع المعالي من احسن الطروق ويوفقنا لختم كتابنا باحسن
شرح لبحث الحروف اللهم كما انعمت اولا وكما رزقت اتمم الحرف ما دل على معنى
في غيره قد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب وصدره ومن ثم اي من اجل عدم
الدلالة الا على معنى في غيره احتاج في جزئيته لما يفاد به شيء كلاما كان او غيره كما
يذكر في مقام التعداد فيقال زيد عمرو وغلام لزيد غلام مع عمرو ورجل على السطح
ولهذا لم يقل في جزئيته للكلام فمن قيده فقد بعد عن التحقيق المقام في اسم او
فعل على سبيل منع الخلو والافراد بما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى في الكلام كحرف
الشرط والتحضيض فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل فيحتاج
في جزئيته الى اسم وفعل يعني ان احتياج الحرف ليس امرا اتفاقيا كاحتياج الفعل
في جزئيته الى اسم دون فعل لانه احتاج في جزئيته الى اسم لانه مدخل مدلوله
ابدا منسوبا فلا بد له من منسوب اليه لا يكون الا اسما والاسم لا يحتاج في جزئيته
الى شيء من الاسم والفعل لان الاسم يكون منسوبا ومنسوبا اليه فلا يحتاج في جزئيته
الى القسمين الاخرين وقد رتب المصنف رزقه الله مراتب الخواص اقسام الحرف
ترتيبا انيقا بالتنبيه عليه حقيقا لكونه خفيا دقيقا فقدم العوامل في الاسماء منها
العامل بالاصالة ثم ما يشبه العامل في اقتضاء كون ما بعده مشاركا لما قبله في الاعراب
ثم ما يشبه الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه ثم ما يشبه ذلك القسم من حروف
النداء ثم ما يشبه كلها الحروف المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها في اللفظ
ثم حروف الزيادة التي بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها في اللفظ من حرفي التفسير
ثم ما يوافق بعضه ذلك في اللفظ من حروف المصدر ثم ما يوافق بعض حروف

المصدر

مطلب حروف الجر

المصدر في لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم حرف التوقع الذي يناسب حرف
التحضيض في التوقع لان من تحضيض احدا يتوقع منه الفعل ثم حرف الاستفهام
الذي منها هل التي بمعنى قد في الاصل ثم حرف الشرط الذي كالاستفهام لها
صدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن
اما ثم تاء التانيث التي لا يختص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي يلحق الآخر كتاء
التانيث الا انه يلحق آخر الاسم ثم نون التأكيد التي هي يلحق آخر الفعل وتشبه بعضه
التنوين وهذا عجب حيث جعل في آخر الكتاب امورا يكون في الآخر وختمه بما هو للتأكيد
لان المتكلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى مشقة في تحصيله الى التأكيد
في المحافظة عليه واجب من الكل انه ختم على قوله الفا وهو على صورة الالف المذكور
لما اشتهر من ان السبق حرفا والتكرار بحسب ان يكون الفا حروف الجر لم يعرف في هذا
القسم الا حروف الجر والتنوين لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد من التعداد
ولا يظهر وجه لتخصيصهما بالتعريف ما وضع لافضاء اي تعريض اتصال الفعل
وشبهه او معناه اي معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه الفعل ومعناه وآ
كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه ولك ان تدرج شبه الفعل في معناه على عكس
ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه وانما جعلنا اللام تعليلا
لا صلة الوضع لان الايصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفسرنا
الافضاء بالايصال مع انه معنى الوصول لتعديته هنا بالباء الى ما يليه فنبه الفاعل الى الموصول
والمفعول الى ما الموصول ولك العكس يا ذا الفطنة ولا ينتقض التعريف بحروف العطف
نحو جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل الجمع وانما يلزم
الجمع في بعض المواد ايصال الفعل او معناه الا ترى انه لا ايصال في عطف الجملة على
الجملة وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وباؤه
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا ولما كان يتوجه على
تعداد المصنف تلك الحروف انه فاته حسن الترتيب اذ ينبغي جمع الوحدانيات ثم الثنائيات

ثم الثلاثيات ثم مازاد وجهه في شرحه بان العشرة الاولى في اصل وضعها ما عتبار
ما يناسب المعنى الحرفي لم يكن الا حروفا والخمسة التي بعدها مشتركة بين الاسم والحرف
والثلاثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على فانه
مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لان على حرفا
الفه اصليه واسما وفعلا الفه في الاصل واو فلم يكونا في الاصل على لفظ على واحترز
بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو من فانه امر من مان يمين وعن لفظ في
فانه امر من وفى يفي وبعد تنقيح كلامه على هذا الوجه لا نجد محصلا لما قال الرضي وفي ما قاله
نظر لان على الاسمية اذا اضيف الى الضمير ينقلب يا تشبيها بعلى الحرفية نعم يتجه عليه ان
حاشا وعدا وخلا الفعلية لا يشارك الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف الحرفية واعلال الف
الفعلية عن واو او ياء الا انه بالغ في التكلف لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى
الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كالاصل لالفاتها قال الرضي
هذا عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت الحرف نزلت منزلة ما اختص
بالحرف فاقتضى ذلك جعلها مع لا تشترك فمن يعني اذا عرفت حرف الجر اجمالا فتفصيله ان
من للابتداء اي لابتداء الغاية اي الامر الممتد فان الغاية كما يأتي بمعنى النهاية يأتي
بمعنى الامر الممتد والامر الممتد الذي من يعتبر ابتداءه اعم من ان يكون ممتدا بنفسه
او منشأ لامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان كان ليس ممتدا لكن
يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك ومذهب البصري انه لابتداء
الغاية في غير الزمان نحو سرت من البصرة وهذا الكتاب من زيد الى عمرو وعند
الكوفي انه لابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد
باستعمال العرب مذهب الكوفي ولعل احسن المصنف حيث قال للابتداء وحذف
الغاية لاشتهار الغاية في النهاية فيلتبس المقصود وبقصد تعميم الابتداء واصل من
عند الفراء منا لما راى استعمال بعض العرب منا وكان المصنف جرى في من بمعنى
القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انه مخفف امن ومين كما قيل فلم يجعل القسم من

معانيها وهي للقسم مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وسره ربي ورب
الكعبة ومن الله والتبيين اي لاظهار المقصود من مبهم قبل الا ستقوا وعلامته صحة وضع
الذي مقامه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانه يصح فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان
ونقض هذه العلامة بقولك عندي ثوب من حرير حيث لا يصح وصف النكرة بالذي من
ضيق العطف لان المقصود صحة وضع الذي مقامه واداء مؤداه بجملة الذي وذلك
لا يقتضي ان لا يعطي مقتضاها الا ترى انه لا يصح المفرد بعد الذي فتذكر مبتدأ بعده
ولم يكن بعد من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا من الرجس الاوثان اذ المقصود
ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلا وجه لتقديم التفسير فيجعل المقدم على المبهم
ما امكن على التبعيض كما في اخذت من المال ما يكفي او مقدر مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم
المتأخر عنه عطف بيان المحذوف فيقال التقدير اخذت شيأ من المال لا يكفي كما في
الرضي فما قيل ان من في قولنا علم من البيان ما لم يعلم لبيان ما لم يعلم لا يصح فان قلت
قد شاع ما من خطه في روضة واما من وقاية في جرم قلت جعل الرضي من هذه
تجريدية تعليلية اي اما من اجل خطه في روضة لئلا يلزم تقديم البيان على المبين
والتبعيض اي بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيأ
من الدراهم او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون
ذلك البعض اقل من النصف لا نه يرده ما ذكره واعلم انه يصح رد جميع معاني من الى
الابتداء بتكلف ويستدعي في الاجتناب من التكلف ثبوت معان اخر لها ذكرها
في التسهيل اما حقيقة او مجوزا فلا وجه لا هما لها والتعليل نحو من اجل ذلك كتبنا
والبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة والمجاورة نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وللاستعلاء نحو نصرناه من القوم اي عليهم وللفصل
وهي الداخلة على ثاني من المتضادين نحو الله يعلم المصلح من المفسد من المصلح ومعنى الباء
نحو ينظرون من طرف خفي ومعنى في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض وزائدة عطف
على خبر من في غير الموجب اي الكلام غير الموجب على طبق قوله فيما سبق ويجوز النصب ويختار

البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب او في غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما للعموم
النفي ورفع احتمال عدمه كما في ما جاءني من رجل فانه بدون من يحتمل مجي اكثر من رجل احتمالا مرجوحا
ومعها لا يحتمل واما لتاكيد العموم نحو ما جاءني من احد فان ما جاءني احد نص في العموم
وزيادة من لتاكيده وزيادته في المبتدا والفاعل والمعفول كثير وقليلا وفي الحال كقراة
زيد بن ثابت ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء على صيغة البناء للمفعول خلافا للكوفيين
والاخفش في اشتراط الشرطين استدلالا بما اشار الى رفعه بقوله وقد كان من مطر وشبهه
متاول عما خرجه عن زيادة من في غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير النكرة بجعل
من للتبعيض او بيانا للمبهم محذوف اى قد كان شي من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من
ذنوبكم وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم غير الموجب لانه جواب عن قول
السائل هل كان من مطر على هذا فالمراد بغير الموجب اعم من غير الموجب حقيقة او
حكما ونحن نقول ولو لم نتاول هذه التراكيب لم يرد نقضا لان قاعدة الحذف لا تنتقض
بما لا يطرد والى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم
دخول الابتدا والانتهاء في الحكم وقد يدخلان بقرينة وبمعنى مع قليلا والاسبيد ان يعيد
تقدير الانضمام فقوله تعالى لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم في تقدير منضمة الى
اموالكم وتكون للاختصاص نحو الامر اليك اى لك كذا في التسهيل والاظهر انه
في تقدير مفوض اليك وفيه وبمعنى في نحو هل لك الى ان تزكى اى هل لك رغبة
في ان تزكى ولا يبعد ان يقدر هل لك حث الى ان تزكى ومعه الفرا باثبات الزائدة
وحتى وجاء في لغة هذيل عتى بابدال وقرا ابن مسعود ليسجننه عتى حين كذلك اى
كالى بمعنى انتهاء الغاية يرشد اليه انه الاشارة للبعيد ومعنى انتهاء الغاية انه ينتهي
الحكم ولا يتجاوزه او ينتهي عنده والافضل اليه والاول اكثر على عكس ما في الى وجعل
الرضي الكثرة الاول منشا التوهم المصنف ما ذكره بقوله وبمعنى مع كثيرا والا فهو
لا يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قليلا ايضا وهو هو ما
من دخول ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكره الرضي ويختص بالظاهر ولا يدخل المضمر

بخلاف

بخلاف الى وهي العاطفة والاستينافية فيقول جاءني القوم حتى انت وركب القوم حتى
انت راكب ومن الابتدائية الداخلة على المضمر قوله واعنيه ما يجني واعطيه سوله والحقه
بالقوم حتاه لاحق اى حتى هو او قد يحذف واو هو في الشعر نحو فيتاه ∴ البت وليس
حتى في البيت جارة كما وهمه المبرد يخالف كما اشار اليه بقوله خلافا للمبرد والا لم يكن لرفع
لاحق وجه ومن شبه المبرد وما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به المبرد فهو
شاذ فقد قل نصفه وحتى يكون بمعنى كي بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع فيقول اسلمت
حتى دخول الجنة صرح به الرضي وقيل لا يدخل حتى الا على اخر جز واما يتصل به فلا يقال اكلت
السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن مالك وكانه مذهب المصنف وفي الرضي انه
يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال قيم اليه دون المجرور بحتى فلا يقال قيم حتى زيد وفي
للظرفية اى لجعل الشي مستقر الشي ومحله اما حقيقة نحو زيد في الدار والماء في الكوز او
تشبيها وتنزيلا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف
بالمظروف ويجريان هذا التشبيه في جميع مواقع في انكر الرضي مجي في لغير الظرفية لكن المصنف
لما لم يسلك ذلك المسلك وقال وبمعنى على قليلا والمشهور له قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع
النخل لم يحسن اكتفاه بما ذكراو يكون للتعليل نحو لمسكم فيما اخذتم وللمقايسة نحو قوله
تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل وللمصاحبة نحو فادخلوا في امم اى معها
وبمعنى البا نحو فلان بصير بالقضا وبمعنى الى نحو قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم
والبا للالصاق الاظهر للصوق فان قولك مررت معناه لصوق المرور لا الالصاق.
ولو جعلت الالصاق مستعملا في افادة اللصوق فكان اللام للغرض لا يلائم قوله والا ستعانة
الى غير ذلك والمراد باللصوق اعم من اللصوق حقيقة او تنزيلا ليصح في مررت بزيد
فانك لم تلصق بزيد ولا مرورك لكنك يفيد كمال قربك به في المرور بجعل مرورك او
نفسك ملصقا به والاستعانة هذا اخص من السببية فان لا استعانة في ابردالما
بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما لعبارة التسهيل حيث قال
للسببية اسد وقد يكون للسببية للعلم وهي التي عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو انكم ظلمتم انفسكم

باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم والمقابلة نحو بعت هذا بهذا قال الرضي اي ما شريته وبذلته
وجعل التسهيل البدل غير المقابلة ومثله بالمأثور ما يسرني اني شهدت بدرا
بالعقبة اي بدلها والظاهر انه يجب المقابلة والتعدية اي يجعل الفعل متعديا وتغييره
باحداث التصيير في مفهومه من اللازم الى المتعدي وفرقا اختلافا في مفهومه
بين المبرد وغيره في بحث المتعدي وبهذه التعدية يعود بها التلازم بين حروف الجر والتعدية
معنى آخر هو ايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر ثم حروف الجر كلها في الصحاح
كل فعل لا يتعدى ذلك ان تعديته بالباء والالف والتشديد فيقال طار به واطار
وطيره وهذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن في الرضي ان التعدية
بالزيادة مدلول على السماع ومن تعبيره التعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء
مدلول بالسماع والظرفية اختاره على ان يقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها
او جعله بمعنى حرف آخر بغير التجوز ولم يذكر القسم لئلا يتكرر وبالباء بمعنى عن نحو فاسأل
به خبيرا وبمعنى على نحو ومنهم من ان تأمنه بقنطار اي على قنطار وبمعنى من التبعيضية
نحو عينا يشرب بها كذا في التسهيل وجعله الرضي في هذه الآية بمعنى من لكن قال
فلما جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم قال ابن جني ان اهل اللغة
لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها الفقهاء ومذهبه انها زائدة كزائدة وسبقت
بلا زيادة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه هذا كلامه فكانه اراد معنى من
الابتداء وزائدة كزائدة سبقت بلا زيادة في الخبر في النفي بما وليس دون
ان واختلف في التبرية تمسكا بقوله لا خير بخير بعده النار وقال الرضي والاولى
انها بمعنى في والاستفهام بهل اي صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام
بل لارادة التقرير وحينئذ الكلام في معنى النفي فان هل زيد بقائم للتقرير في معنى اما
زيد بقائم ليرد المخاطب بما يعلم قياسا فاطلاق القياس لا يخلو عن الباس ومن قال
كانه اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور
كلم بالهدى ونحن لسنا ممن يعرفه وفي غيره اي في غير الخبر المذكور سماعا وفيه ان

كثيرا

كثيرا منه قياسي مرفوع كفى ومنصوب فانه ومفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسنت وحسبك مبتدأ ثم السماعي منه ما هو كثير وهو المفعول به نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة ونضرب بالسيف ونرجوا بالفرج وما هو قليل مرفوع هي ان مع ما تعلق
به نحو الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرأ القيس بن ملك سعرا وجر لكن وبعضي كثيرا
مع الله في القسم فيقال الله تعالى لا افعلن بالجر اي بالله وشاذ قليلا في غيره كقول رؤبة
خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت نحو بحسبك زيد فعرفت حاله والغي بعده اي اللغى نفعه
واللام للاختصاص كل ما هو على حرف واحد معربا الفتح وعدل عنه في عوامل الجر الى الكسر
لموافقة معمولها الا الكاف لجعلها موافقة لكان والا واو القسم لثقل الكسر عليها والتاء
لانها بدل كالواو ولجعل متوافقين والا اللام الداخلة على المضمر الذي هو غير ياء المتكلم والداخلة
على المنادى وبكسر معه في لغة خزاعة وقد تفتح قبل ان المضمر ويقال الفتح مع جميع المظهرات
والاختصاص عبارة عن اضافة وارتباط للشيء لمجروره اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد
او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد يدخل
في هذا اللام لام الملك والتمليك ولام الاستحقاق والنسب وليس معنى الاختصاص الحصر
كما ظن فقيل الحمد لله يشتمل على حصر الحمدية لله تعالى بناء على لام الاختصاص والتعليل اي جعل
ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربتك للتأديب وجئت للمخافة وزائدة ومنها اللام
المقوية للعامل زادوا قياسا في المقدم على العامل نحو للرؤيا تعبرون وشرط التسهيل ان
يكون متعديا الى واحد دون اكثر وفي مفعول الاسم نحو انا ضارب لزيد وضربي لزيد
حسن وفي مفعول المحذوف نحو ما لزيد هذا عند التسهيل وعند الرضي انها لام الاختصاص
قال التسهيل والزيادة في غيرها سماعي وبمعنى عن مع القول نحو قال الذين كفروا للذين
آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اولم يكن اللام بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا فان قلت لا
معنى للفصل بين معاني اللام بذكر الزائدة قلت جعل الزائدة في سلك اللامات بعده
للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدة فانه مقيد وبمعنى الواو في القسم قيد الواو لمعنى
الواو للتعجب او وقت التعجب ولو قال او للقسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على

انه معنى مجازى وانه مشارك الواو في اقسام القسم دون التاء والباء وفي التسهيل جعله
لمجرد التعجب قال الرضي اراد بالتعجب الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه وقال لم تجئ
لام التعجب الا في القسم وقول من قال انه في لايلاف قريش للتعجب ضعيف وتجيء بمعنى الى نحو
سمع الله لمن حمده اى استمع الله الى من حمده انتهى وفي التسهيل وتكون بمعنى في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة اى في يوم القيامة وبمعنى عند نحو كتبت لخمس خلون وبمعنى
بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اى بعد دلوكها وبمعنى على نحو يخرون للاذقان اى
عليها وبمعنى من نحو قوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل اى
منكم **ورب** ولغاتها وهي ثمانية على ما في الرضي ضم الواو وفتح الباء مشددة ومخففة مع الباء
المفتوحة وبدونها وفتحها مشددة ومخففة وضمها مخففة مع سكون الباء وروى
في التسهيل سكون الباء وفي حواشيه سكون الباء مع تخفيف الباء ايضا ورب ساكنة الباء
بوجهين فهذه اثنا عشر وكون رب حرفا مذهب البصري والمغني باعده لان اقتضاء
رب عامله الى مجروره لا يفعل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقيته ان جعل لقيته
عامل رب فلا معنى لتوسط رب بينه وبين مجروره لانه وجد مفعوله بنفسه وان جعل
صفة لرجل ويقدر له عامل فان قدر كما قرره المصنف بان التقدير رب رجل لقيته حصل
لانه ربما يظهر ان رب رجل في المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل كريم
فالحق مع الكوفي حيث ذهبت انه اسم مضاف كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو اما
مرفوع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له على ما حققه الرضي لانه نظرا اقل رجل يقول كذا في التسهيل
فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد مر شرح اقل من رجل يقول كذا في بحث المبتدأ
واما محله كم في الاعراب ففي رب رجل لقيت منصوب بلقيت وفي رب رجل لقيته مرفوع
مبتدأ **للتقليل** اى لانشائه وهو جواب لسؤال محقق كان يقول لك احد ما لقيت
رجلا فتقول رب رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدرا بان يعلم القائل
ان المخاطب ينكر ملاقاته لرجل ولكونه جوابا النفي الفعل في الماضي لا يكون فعلها الا ماضيا
هذا اصل وضعه لكنه كثيرا استعارته للتكثير تنزيل الكثير منزلة القليل لكنه كان يستعمل

في

في الصفات الحميدة لممدوح المدائح الكثيرة له بالنسبة الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت
حقيقة عرفية في التكثير ومجازا في التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل
ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي فيشمل معنى رب بتمامه
لها صدر الكلام لانها للانشاء فهو مثل كم يستحق للصدر وقيل كما ان النفي له صدر الكلام فكذلك
الدال على القلة لان القلة منزلة النفي **مختصة بنكرة** او ما في حكمها لان الضمير المبهم كالنكرة
ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص مبنية على قلة الضمير حتى كانه ملحق بالعدم ووجه
الاختصاص بالنكرة انها المحتملة للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل **موصوفة** لان الوصف
معين له في التقليل **على الاصح** وهو مذهب المبرد وابن السراج وابي علي الفارسي وخالفهم
الاخفش والفراء وجماعة والصفة قد يحذف لغرابته وهي اما جملة فعلية او اسمية او ظرف
وفعلها يعني لا يكون متعلقه الا فعلا **ماضيا** لما عرفت **محذوف** لانه لكونه جوابا للسؤال
محقق او مقدر يتعين فعله كذلك السؤال **غالبا** قيد المحذوف **وقد تدخل على مضمر مبهم**
خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في السؤال والتزموا المطابقة والاوفق
بارادة التمييز اعتبار البصري **مميز بنكرة منصوبة** مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر هذه
الصفة ليتضح قوله في مطابقة التمييز **والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز وتلحقها ما** الزائدة الكافة فلا تدخل الا على الجمل فقوله فتدخل على الجمل بيان للوجوب
ولو اريد ما مطلقا فاذا كانت كافة فتدخل الا على الجمل وان كانت زائدة فتدخل على الاسم
ونحوه نحو قوله ربما ضربة بسيف صقيل فقوله **فتدخل على الجمل** بيان للجواز والجمل التي تدخل عليها ربما
فعلية عند سيبويه ووقوع الاسمية شاذ والتزم ابو علي في قول وابن السراج كونها ماضيه وكل
ما وقع مضارع باوله بالماضي والمشهور عدم تاويل المضارع وهو قول الابي علي والجزولي
يقول تدخل ربما على مطلق الجمل وكان اطلاق المصنف لاختيار قوله **وواوها تدخل على
نكرة موصوفة** يعني لا يشارك رب في الدخول على مضمر مبهم سبق وفي الباقي يشاركها الا
يرد انه لا معنى للاكتفاء بهذا من احكام واو رب نعم استعمال كلمة الاختصاص انسب بهذا
المقام وترك قوله على الاصح يشعر بان وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب

حرف جر مذهب الكوفية والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت بمعنى رب
فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل وبعد الفاء الجوابية
بشرط محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد هذه الحروف قياس وبدونها شاذ
واختار المصنف مذهب الكوفية لان حذف حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا
ما يخرج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا يدخل على هذا الواو حرف العطف رعاية لاصلها ويدخل
على واو القسم لانها لم تكن في الاصل عاطفة وواو القسم كان الظاهر ان القسم في بيان الباء وذكر
الواو والتاء مع الباء وان مع الا انه ادعى جمع الواوين الى تأخيره الى هذا المقام وكون الباء بدلا منه
الى ذكره مع الواو وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر التاء في هذا المقام على ان بيان الفرق بينهما يدعو
الى الجمع بينهما انما تكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم اكثر من اصلها فاستغنى
لظهور كونها للقسم عن ذكر فعل القسم لغير السؤال مختصة بالظاهر فلا يقال واك او احلف قوله
لغير السؤال خبر مبتدأ محذوف اي هو لغير السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والا لكان آخر
جزء الكلام دخل عليه انما فيصير التقدير لا يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد
والتاء الذي ذكر في الشعر او مثلها في الاختصاص بحذف الفعل وبغير السؤال مختصة باسم الله
وانما فسرنا المراد بالمماثلة لان بيان الاختصاص باسم الله مغن عن بيان الاختصاص
بالاسم الظاهر والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فمعنى قوله تعالى على ما في بعض النسخ تعالى
صفات اسماء المخلوقين ولك ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم قسم العلم وتج قوله تعالى بمعناه
المتعارف والباء اعم تحقيقا منهما في الجميع اي في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول
فانه يكون الاسم الظاهر وغيره وفي الجواب فانه يكون السؤال وغيره وليس المعنى انه
اعم في حذف الفعل والكون لغير والدخول على المظهر فانه يفيد الاعمية في حذف الفعل كون
حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد وانما قال في الجميع الاعمية لا يفيد كونه اعم في الجميع بل
يتحقق باسما اختصاص واحد وكان يكفي ان يقول اعم من الباء ولو قال والباء للاختصاص
فيها لكان اوضح ويتلقى في الصحاح تلقاه استقبله اي يستقبل الجواب القسم باللام اي مع
اللام وفي القاموس تلقاه الشيء القاه اليه اي يلقى الجواب الى القسم مع اللام والمال انه

يجاب

يجاب القسم باللام اي لام الابتداء وهي اللام المفتوحة ويكسره بعض العرب مع المضارع
في جواب القسم وهي تكون في الجملة الاسمية المثبتة والفعلية التي فعلها مضارع ويؤكد
بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالي الا نادرا اذ لا يكتفى عن اللام بالنون
الا في الضرورة والتي فعلها مضارع حالي يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الا المستقبل
والمبرد يمنع كون الحال جواب القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو
لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك وان كان فعلها ماضيا غير متصرف او في معنى التعجب
او في معنى المدح يدخلها اللام والا فلا بد مع اللام من قد او ربما او بمعنى ربما واذا اكتفى باللام
فقد لان اللام لا يدخل الماضي المجرد عن قد اذا كان متصرفا لا في معنى المدح والتعجب ولا يكتفى
بعد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها لم يأت
باللام لطول القسم في الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان واللام نحو والله ان زيدا لقائم
ولا يستغنى الاسمية عن اللام وان من دون استطالة الا نادرا كقول ابن مسعود والذي لا اله
غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة اي لهذا بحذف اللام للطول وقل والله
زيد قائم وحرف النفي اي ما وان ولا في الاسمية والفعلية الاستقبالية عند غير المبرد والماضي
لكن الماضي يتغلب في الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لا يكرر فيه لا وجوبا كما يجب تكريره
في الماضي الباقي على مضيه في غير الشعر ومنع الرضي وقوع لم ولن في جواب القسم وجوزه
التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد
في التراب دفينا وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم
منجبة ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد عن التأكيد كثيرا مع ثبوت الضم وقليلا مع
حذفه وقد يحذف مع الماضي عند القرينة ويكثر عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربت
اي لا ضربت ويحذف من الاسمية عند القرينة كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف عن
الماضي والجملة الاسمية هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلو
ولولا نحو قوله فبالله لو كنا الشهود وغبتم اذا للانا جوف جرا بهم وما ونحو والله لولا الله
ما اهتدينا او طلبا فانه يصدر في الطلب بفعله او اداته او بالا او بما بمعنى الا ويحذف جوابه

الجواب محذوف وهو مقابل السؤال وانما سمي المقسم به اما لان المقسم كالسائل يطلب تثبيت
المقسم به فيجيب بذكره سؤال واما لان المقسم به جواب سائل او منكر محققا او مقدرا فلذا يؤكد
بالقسم ازالة للشك او الانكار ولهذا علم اخر اذا اعترض القسم اي حال بين اجزاء ما يدل
عليه من اعتراض الشيء في الطريق اذا وقع فيه ما يمنع السلوك وحال بين طرفي الطريق
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه تنازع فيه اعترض وتقدم والامر سهل في العمل وهذا
مع كونه بيان قاعدة لحذف جواب القسم دفع ما يتجه على ما سبق من انه يتخلف في مثل
زيد والله قائم فانه لم يتلق القسم بان واللام وكذا في زيد قائم والله فدفعه بان الجواب
هنا محذوف وما يوهم انه جواب دال على الجواب اذ القسم لا يعترض ولا يتاخر عن الجواب
ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان لحذف الجواب مواقع منها تقديم حروف الاجابة على
القسم نحو اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ومنها ان يجيء بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب
نحو والفجر وليال عشر فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة الم تر كيف فعل ربك الاية
ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف الراجفة اي لتبعثن ولحذف القسم ايضا
مواقع وهو ان يدل معمول القسم على القسم لعوض فانه لاشتماله على التاكيد وكثرة استعماله
مع القسم يدل عليه فيقال لا اسكت عوض ولكونه دالا على القسم وما تقدم على عامله لعموم
مقام القسم فيقال عوض لا اسكت مع ان معمول الجواب لا يتقدمه وكذا معمول المؤكد
بالنون ومنها ان يقوم خبر مقام القسم نحو جير لا افعلن ومنها ان لا يكون الجواب مؤكدا
بالنون ولا يكون لايراد النون جهة صحة سوى كونه جواب القسم نحو لا ينك فانه لا بد
من تقدير القسم ومنها الاغناء بلا جرم عن ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفى به فيقال لا جرم لافعلن
ولما وفقنا لجعل هذا المقام ذا حظ كامل رأينا ان نمده بذيل ذائل مملو من بيان ما يعتنى به
اغناء لكل سائل وبالله التوفيق فانه معين كامل اعلم انه مما جعله سيبويه من حروف القسم
من الله مكسور الميم ومضمومها وهو مختصة بلفظ الرب وقد يدخل على اسم الله مضموم
الميم والنون او مكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون الميم في الاولين وبالعكس في الثالث
بعد فتح النون لالتقاء الساكنين وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا من الله ومكسوره

مقصور

مقصور يمن الله وزيد ان ايمن مختصة بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب ويمين غير مختص
وانه لا وجه لبيانه لان اختصار العرب لا يوجب سماه كما في مذ ومنذ وايمن لا يخلو ما قيل فيه عن اشكال
فقول سيبويه انه جمع ليمين مفرد مشتق من اليمين بمعنى البركة يسمى ايمن الله بركة الله قسمي وهمزته
للوصل مكسورة في الاصل ولذا قد يكسر ما لكن فتحه تخفيفا لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لم
يات افعل بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا ضم همزة انصر ولو جعل فتحه اصليا اشكل ايضا
ان افعل لم يات مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية
صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لا يكون الامر فوعا سماعا فهو مبتدأ كل ما نفع
واليمين روي مرفوعا ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر لحذف حرف القسم
ومما يستعمل في القسم ام مضموم الميم مكسور الهمزة ومفتوحها ويقال هيم بقلب المفتوحة هاء
وكلها مختصة باسم الله وقد جاء ام الله بالضم والكسر فعند سيبويه هما مقصورا من ويمين وعند
الكوفيين مقصورا من ويمين وقيل هما بدلان وبالجملة مختصان باسم الله ومما يجعل قسما
علمت ووثقت نقول علمت لتاتينا ووثقت والعهد والنذر نقول الله علي كذا لا افعلن
او عهدت لا افعلن واذا حذف حرف القسم ولا يحذف الا الا ضعف الباء نصب الاسم بتقدير
الخافض اذا لم يعوض من الجار الا لفظ الله فانه يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ
الله لقطع همزته وها للتنبيه وهمزة الاستفهام اما للاستفهام او الانكار وفي تعويض ها التنبيه
اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين وثانيها
وهو الكثير حذف الالف لالتقاء الساكنين وثالثها وهو دون الثاني قطع همزة الله لدفع التقاء
الساكنين ورابعها وهي الاقل تحريك الف ها كما في جان ولا الضالين ولا بد مع ها التنبيه
من واو بعد الله فيقال ها الله ذا واختلف في بيانه فقيل صفة الله وقيل نعته جواب القسم والتقدير
ذا كذا او ليكونن ذا او لا يكون ذا وقد جاء ها الله والافعلن او لا افعل فقيل بدل من الجواب ولا
يقاس عليه وفي تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا وعدم التحرز عن التقاء
الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف وجعل همزة الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف
والاول اكثر والتعويض بقطع همزة الله اذا كان قبله فا نحو فالله لقد كان كذا وفالله لقد كان كذا

وكون الفاء مع الهمزة اكثر واذا اندفعنا الى البحث وابقاء الجر مع حذف الجار فلنتمم ذلك ان كنت
حريصا لحوز المقاصد غير سال من التطويل فنقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجر في مدخوله
فاعرف ما بقي منه بهذا التفصيل الذي مؤدى ذلك من التسهيل حال ويحذف الجار مع بقاء
عمله في جواب ما تضمن مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اى مررت بزيد او في مقرون بالهمزة او
بهلا او ان او الفاء الجزائيتين كما اذا قلت بعد ما سمعت مررت بزيد ازيد بن عمرو وبعد ما سمعت
جئت بدرهم هلا دينار نحو مررت اى مررت برجل صالح الا صالح وطالح اى ان لم يكن المرور
بصالح فقد مررت بطالح وكذا في المحذوفة عن مميز كم نحو بكم رجل مررت وبالمحذوف عن خبر ليس
نحو بزيد الى انك لست مدرك ما مضى نحو مدرك وعن اسم لا لنفي الجنس نحو لا رجل جزاه الله
خيرا اى الا من رجل واذا تكرر عليه المقسم به بالواو فمذهب سيبويه والخليل ان الواو الثانية
وما بعدها عاطفة والقسم واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل القسم متعددا بين
امرين مخالفين للاصل اما حذف الجواب بقرينة ما ذكر من الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد
لمتعدد من القسم ولهذا اشكل قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى عند من لا يجوز
عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ولو بحثت طالب الرفعة فعليك وبغيره بالجزم
يتساءلون فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نرد ايراده في هذا الكتاب لانه بلغ الاطناب حد الاسهاب
وعن للمجاوزة اما حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس
واما توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو
اديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى الدائن يتوهم ان ما اخذه
الدائن من مثل الدين هو الدين وفي التسهيل يكون بمعنى في نحو فلا تك وانيا عن هذا الامر
والاصل في كقوله ولا تنيا في ذكرى وللتعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وبمعنى
بعد لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال وللاستعلاء نحو لا افضلت في حسب عني ابا
علي وللاستعانة نحو وما ينطق عن الهوى اى بالهوى ويزاد عن وعلى الباء عوضا فيقال بدل
لم اجد من اتكل عليه لم احد على من اتكل فزيد على عوضا عن حذف عليه ويقال ما انظر عن تشق موضع
انظر من تثق به وانظر عن سكوت موضع انظر من سكوت عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون

عن

عن بمعنى بعد اسما وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كانه
ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه كان على ربك حتما مقضيا وفي التسهيل وللمصاحبة نحو اتى المال
على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالرضا نحو قوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية نحو اتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان
اى في ملكه وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اى منهم وبمعنى الباء نحو حقيق على ان
لا اقول وفي الرضي ان رضيت على محمول على هذه اى سخطت ولا يعرف له محصلا لانه
ان لم يحمل على معنى عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على عنده لان ضده يطلب حقيقة على
نعم لو قيل رضيت يقول لم اسخط لكان له وجه وقد يكونان اسمين بدخول من اى يكون عن وعلى
اسمين في وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما وانما يكونان اسمين في هذا الوقت
فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعن لا ينفك عن المجرور فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون
بلا مجرور نحو بانت تنوش الحوض نوشا من علا ونعبر اسميتهما بوقت دخول من بيان
للضابط لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد
اسم والكاف للتشبيه اى لتشريك شيء لمجروره في امر ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو واذكروه
كما هداكم ولا لكونه بمعنى لعل كما في نحو لا تشتم الناس كما لا تشتم اى لعلك لا تشتم
ولا للقرآن نحو آتيك كما طلع الفجر لان كلامه في معاني الكاف الجارة والكاف بالجملة
ما الكافة تخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل او معناه الى ما يليه لان افضاء الفعل بواسطة
حرف الجر الى المفعول ولا مفعول بعد عزله عن العمل وهذه المعاني حدثت بعد تركيب الكاف
مع ما صرح به الرضي والكاف الحرفي غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما
اعترفوا به متابعة لما هو الاولى وهو على ما قيل ان قولهم الذي كزيد شايع الاستعمال فلو قيل ان
الكاف فيه اسم لاحتيج الى حذف المبتدأ في الصلة وهو في غير اى قليل جدا اذا لم تطل الصلة
وعلى ما نقول انها تكون زائدة والحرف اولى بالزيادة وزائدة قدم بيانه على الكاف الاسمي لتعلم
ان الزيادة في الحرف لان الحرف بالزيادة اولى ولهذا الحكم بزيادة الكاف في ليس كمثله مع ان الحاجة
الى الحكم بالزيادة نشأة من ذكر المثل ومنشأ الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا كما حكم بزيادته في قوله

فاصبحوا امثل كعصف مأكول فان قلت لا بد لمثل من يضاف اليه بجر به والعصف مجرور بالكاف
الزائدة فكيف يجر بالمثل قلت التزم الرضي عدم الجواز المضاف اليه لكونه مضافا اليه بالضرورة
حدوث الجرفية من جهة اخرى ويختص بالظاهر سواء كان اسما او حرفا ولذا اخره عن بيانهما او قليلا
مما يدخل على الضمير الغائب واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا في التسهيل ومذ ومنذ
وقد يكسر ميمهما للابتداء اى لابتداء الغاية في الزمان الماضي مدخوله الذى مضى نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجر بعد مذ ومنذ
للابتداء وجعله حينئذ اسما والظرفية في الحاضر اى في زمان لم يمض بتمامه وانت في بعض اجزائه
نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ عامنا ومذ حياة زيد ومنذ يومنا ولعدم تعلقه بالسكوت
عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى لهما حرفين وقال في
اللباب الا المعنى الاول والظاهر مع المصنف قال الزجاج ذهب النحاة الى ان مذ غالب
في الاسم ومنذ في الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لا يلحق الحروف وهذا عجيب لانه لو لم تغلب
منذ في الاسما كيف يكون مذ غالبا فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف في
الاسما بعد التخفيف والاصل في الحروف وليس هذا محل استبعاد وحاشا للاستثناء
عن شئ لا مطلقا بخلاف عدا فيقال اسا القوم حاشا زيد ولا يقال احسن الناس حاشا
زيد وعدا وخلا للاستثناء وبعض النحاة لم يجعل خلا مع الجر اسما بعدها حرف جر بل مصدرا
مضافا وانكر سيبويه فعلية حاشا لامتناع ما حاشا ولا فعل يمتنع دخول الموصول عليه كذا
في الصحاح ولم ينقل الصحاح في خرفية عدا اصلا فالحروف المشبهة بالفعل لاعمالها النصب
والرفع لمشابهة لها في الانقسام الى ثلاثي ورباعي وخماسي وفي الوزن فان كهو وان كهز
وكان كقطن ولكن اصله من وليت كليس ونعم وشهد ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كقطن ولا
يبعد ان يكون من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر لمشابهة الفعل لان
المشابهة الحاصلة من مشابهة سابقة يصح ان يكون منشأ لتسميتها بالحروف المشبهة
بالفعل لتشبيهها بها الاعمال وكذلك حفظ حركات اواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل
فما قال الرضي من ان جعلها حروفا مشبهة لهذين انما يصح لو لم يكن تحقيقها فيها للمشابهة مر بعث

مطلب الحروف المشبهة بالفعل

بز

قيل كان الظاهر الاحرف المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الجارة والحروف العاطفة
قلت التحقيق ان الحروف بمعنى الطرف يجمع على حرف ككتب وليس هذا الوزن لجمع الفعل الا له
والطل فانه يجمع على طلل على ما في القاموس والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى
اللغة على الاحرف فالنحاة لولا اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف
واذا لم يبعد وجمع الكثير لشئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه الستة
مع فروعها تستحق جمع الكثرة تزيفه انه لم يخبر عنها الا بالستة ان وان وكان ولكن
جمع من اربعة لا يخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين محرجانه الا الانشاء حيث قال وليت
ولعل والا لكونها ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية يستدعي خلاف هذا الترتيب
لها صدر الكلام هذا الحكم يجب ان يخص منه ما وقع بعد اما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم
فان يوم الجمعة معمول قائم على ما هو مختار المصنف وبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر كلام
دخل عليه هذه الحروف فيشكل استثناء ان المفتوحة لانها ايضا لا بد ان يكون صدر
كلام دخلته وان اريد صدر كلام مقصود ولذا انه يشكل بقال زيد ان عمرا قائم وجائني
زيد وانه قائم سوى ان فهي بعكسها اى بعكس ما له صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء
لانه لم يفد الا انه لا يجب لها صدر الكلام واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود
بقوله فهي بعكسها لكن في افادته الامتناع خفا ولا يكون خبر ليت ولعل وان وكان
لا يكون اخبارها متضمنة بمعنى الطلب مفردات كانت او جملا وان ولكن يمتنع كون خبرها
المفرد متضمنين له وقل كون خبرهما جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته
واضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه وتلحقها ما فتلغى على الاصح المنبادر منه انه جاء في الستة
مع الحاق ما الاعمال والالغا والاستعمال الاكثر الالغا وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا
في ليت عند سيبويه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده في انما وانما على قلة وضعف
وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل فقوله على الافصح معناه ان
الاعمال انما يجيء غير الافصح كما في ليتما والقياس على غير الافصح فاذا الغى فما كافة واذا
اعمل فزائدة واما الكافة حرف عند الجمهور اسم عند ابن درستويه مبهم كضمير الشان يفسر بالجملة

بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان فيمكن ان يكون لهذه الحروف ولا يكون كافة
ولا يخفى ان المراد بقوله يلغى وجوب الالغاء وبقوله وتدخل حينئذ على الافعال جواز الدخول
فيخ البيان الغارز فان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها ولزوم صدر الكلام اياها لان الجملة في
المال فاعل مضمونها لانه حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يسقط عن
الفعل وان مع جملتها اى جملة دخلتها واضافة الجملة الى داخلها اضافة حقيقة لا لادنى
ملابسة لان ملابستها لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة في حكم المفرد لانها تصير
مع جملتها مصدرا ماخوذا من الخبر مضافا الى الاسم اما في الخبر المشتق فلاخذ مصدره
مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا قائم اى اعجبني قيام زيد واما في الخبر الجامد نحو اعجبني
ان زيدا انسان فيجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق ياء مشددة وتاء التانيث
المتحرك به اى اعجبني انسانية زيد كذا في الرضى تفصيله ليس بالوفى لانه لا يتم في قوله تعالى
ذلك بانهم قوم لا يفقهون فانه لا يوخذ المصدر من الخبر بل من جزء الخبر ويضاف الى المضاف
الى الاسم ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل الاولى في موضع الجمل او في موضع الجملة على
طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت حيث موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر
كالعور في محله ابتداء اى في ابتداء الكلام وذلك اذا لم يكن مما يذكر من تتمة كلام المتكلم
بان لا يكون قبله لفظ او كان ولكن لم يجعل متعلقا به بل استانفت في التكلم به نحو ان
زيدا قائم ونحو قوله تعالى لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ووجوب الكسر ابتداء كما
يتفرع على وجوب الفتح في موضع المفرد يتفرع على امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام
ولا بد في تفرع هذا الحكم وما بعده على وجوب الكسر في موضع الجمل من ضميمة ما علم
من ان تقديم خبر مبتدأ هو ان جملتها عليه واجب في الافراد ان وجوب الكسر في موضع الجمل
لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندى والفتح بعد القول في مثل قال زيد انك
قائم عندى وبعد الموصول في مثل الذى انه قائم عندى وبعد القول بمعنى التلفظ
لان تعلق القول بشىء للحكاية فلا ينصرف القول في مضمون الجملة مع انها مفعوله لان
المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية على حالها لانها لم تصر باعتباره مفعولا

بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومفعوله لان المراد بوقوعها مفعوله وقوعها
باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعوله فيما بعد بما سوى مفعول القول كما يليه الواهمة
وانما قيدنا القول بكونه بمعنى التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق
المصنف لانه المتبادر وبعد يشكل بقوله انى قلت زيد قائم لانه فانه يجب فيه الفتح فالا
الاصح فكسرت ابتداء وبقوله وصلة الموصول قال تعالى ان مفاتحه لتنوء وكذلك يجب الكسر
في جواب القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيتك وانك راكب ولا
يصح في الباء الفتح لجعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذاك انما ساغ في المصدر الصريح
دون غيره صرح به الرضى وفي محله فيها لام الابتداء وفتحت فاعلة جعل ان فاعلة وغيرها
مما ذكر مسامحة سبق مثلها في بحث المبتدأ والخبر حيث قال وخبر ان ومفعوله نحو سمعت
ان زيدا قائم وتاملت انى ما فعلت وقعدت عن الحرب او في حيث ولك ان تجعل مفعول ما لم
يسم فاعله داخلا في ما نشات من قوله فاعلة ومفعوله ومبتدأ وخبر عن الجثة نحو زيد انه
قائم ومضافا اليها لوجوب افراد هذه الامور ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث وما يضاف
اليه مثل يوم نحو جئت يوم انك قائم لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة
بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة صرح به اللباب والرضى ولك
ان تدخل المجرور بحرف الجر داخلا في ما نشات من المضاف اليه والمفعول نحو قوله تعالى
ذلك بان الله هو الحق وقالوا لولا انك لانه مبتداء ذكره ردا على الكسائى والفراء حيث
جعلاه فاعلا اى لولا وجد انك ولو انك لانه فاعل فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا
دخول حرف الشرط على الاسم هو يحتمل كونه مبتداء وما في الرضى ان قوله لولا انك جواب
انه فيجب في موضع الجملة لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان تمام الجملة مبتدأ او خبر
حذف الخبر ولو كسرت لم يكن للخبر محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه لا يجرى في قوله
ولو انك فان جاز التقديران اى تقدير كون الكلام جملة وكونه مفردا وليس المعنى تقدير
المفرد والجملة كما في الشروح والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو من
الخوف ارجح جاز الامران فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فانى اكرمه يريد به ما بعد الفا

الجزائية وما ينوب منابها من اذا المفاجأة نحو من يكرمني اذا اني اكرمه ولكن ان تدخل همزة
الصورة في قوله اذا انه عبد القفا واللهازم الاول ادق واعرب فالكسر ظاهر والفتح لتقدير احدهما
في الجملة لان الموضع موضع الجملة والتقدير فانا اكرمه ثابت على ما ذكره الرضي وفيه ان تقديم
الخبر هنا واجب فالتقدير فثابت اني اكرمه وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس
بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لانه يفوت غرض التقديم بالحذف وفي
بعض الشروح ان التقدير فجزاؤه اني اكرمه فالكلام محذوف المبتداء ويرده انه لم يعهد بعد الفاء
الجزائية ابراد الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك
بل يقال ان ضربتني ضربتك **واذا انه عبد القفا واللهازم** يريد به ما بعد الجزاء اذا المفاجأة
فانه يقتضي جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الجزاء اي اذا انه
عبد القفا واللهازم ثابت واللهزمتان العظمان الناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر
كما يجمع الذكر في قولهم جب مذاكيره لادخال ما حوله في الجب ومعنى البيت على ما في بعض الشروح
انه لئيم يحرم قفاه ولهزمته باكل ويتعطل ليصفع قفاه ولهزمتاه ولا يرتاض لحوز الفضائل
ولازم فوقه ويعم ما قيل من كان همه ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه وانا اذكر بهذه
العبارة من كان همه ما يدخل في فيه لكنه على لغة ان اباها وابا اباها فقيمته ما يخرج من معاه
في الرضي ان المعنى انه لئيم ضعيف يضرب في قفاه ولهزمته لكان عبد القفا واللهازم متعود بصفعهما
ضربهما والله اعلم وفي بعض النسخ **وشبهه** بالجر والاظهر وشبههما لانه لم يرد به ما له مزيد اختصاص
بالصورة الثانية بل اشار الى مواضع آخر لجواز التقديرين وهي اول قولي اني احمد الله فانه
يجوز ان يراد اول مقولاتي فحينئذ يكسر ليكون الجملة مقول القول وخبر المبتدا وان يراد ظاهره
فيكون حمد الله خبر اول القول بالمعنى المصدري فان حمد الله قول خاص وقولهم هذا وان
زيدا قائم بان يكون هذا تقريرا للامر السابق فالتقدير الامر هذا فيجوز بالعطف على الخبر
في المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضي ونحن
نقول بالعطف على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن وقولهم
اما انك ذاهب بتخفيف اما روى كسيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر لان اما حرف تنبيه

نرفع

تدخل الجمل واما الفتح فلما في التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير حق حقا انك ذاهب او في
حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ قال احقا ان اخطلكم تماري وقال اي حق مواما
في احاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق الله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف
التنبيه وجب الكسر لكونه في جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فالكسر
لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لا جرم انك قائم فالفتح لكون
لا جرم بمعنى لا بد والكسر لاستعمال القسم والغالب الاول وعند الكوفيين في لا جرم لغات
لا جر بحذف الميم ولا ذا جرم بزيادة ولا ذا ولا ان ذا بزيادتين ولا عن ذا جرم بابدال همزة
ان بالعين ولذلك تكثر الصور بحسن التدبير والفكر واسأل العون من خالق القوى والقدر
ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان في حكم العدم فيكون النصب
لاسمها كاثر حرف زائد ويكون المقصود والمنظور رفعه **جاز العطف على اسم المكسورة**
لفظا اي كسرا لفظيا **او حكما** اي كسرا حكميا بان يكون مفتوحة في المكسورة وهي المفتوحة
النائبة مناب مفعولي علمت **بالرفع** واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان منسبا
فمشترك بين الكل ومنشأ الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل
اسم المكسورة من قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله
بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله وقوله الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة
توهم من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة وكانه جعل قول سيبويه على محل المكسورة
تمثيلا على سبيل التمثيل بالمفتوحة قال المصنف فسر المكسورة في قوله بما هو اعم منه حقيقة
او حكما وجعل نائب مفعولي علمت في حكم المكسورة لانه موقع الجملة لان علمت طالب
الجملة ويرد على توهم البعض قال **دون المفتوحة** والا فلا يختص النفي بالمفتوحة لما رأى
فيما اورد من احتمال الغير بان يكون رسوله عطفا على فاعل بريء وان يكون ما بقينا في
شقاق خبر ان وانتم بغاة معترضة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولي على
ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعهما فلا يلزم كون اسمها مرفوعا لان المرفوع هو المجرد

ولا يجرد له ويرده على ان اعتبار رفعه لالحاقها بالعدم لعدم تغييره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم
هو المجرد وان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تأويله وانما خص الحكم بالعطف
لان اعتبار محل المعرب خلاف القياس فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج
والفراء جوزوا ذلك في الوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا وسكت غيرهم عنها ولها وجه
شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم في كونه
مبتدأ اليه المسند في معنى العطف ان يتكلف ويقال افادة المشاركة في مجرد كونه مسندا
اليه دون خصوصيته له وانه خبر مسند ذلك المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على
محل مسند اسم ان والا لكان معربا بالاصالة بالابتداء ثم باسم ان مع انه ليس خبر اله بقي
انه لم لم يجعل الجملة عطفا على الجملة حتى نصفو عن هذه التكلفات وكيف ثبت العطف على
محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف على محل المعرب خلاف القياس مثل ان
زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائم ويشترط في العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا
بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن او تقديرا بان يكون المذكور
بعد المعطوف خبر ان ويكون لكونه مقدما رتبة في حكم المضي نحو ان زيدا وعمرو قائم او يكون
خبر ان محذوفا وانما اشترط ذلك احترازا عن مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف
عمرو على محل زيدا لكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكونه خبرا له لذلك ولكونه
خبر ان مرفوعا بان فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي
انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وهند قائم جارية على سبيل اللف والنشر فلا يجب لذلك
مضي الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضي الخبر تقديرا خلافا للكوفيين حيث لا يشترطون المضي
ولا اثر لكونه مبنيا في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان توهم تخصيص خلافهم بالمثنى الضمير فالاولى مثل انك وزيد
ذاهبان بترك في بيان التسهيل مخالفة حيث قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان
ولكن بعد الخبر بالاجماع لا قبله مطلقا خلافا للكسائي ولا بشرط خفاء اعراب الاسم خلافا
للفراء فهذا يجعل ما ذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره مذهب المبرد

والكسائي

والكسائي مذهب الفراء ولم يجعل الاثر بكونه مبنيا بل جعله مشتركا بين الكوفيين جميعا
ومعربا باعراب تقديري وصوبه الرضي وقال هو المذكور في كتب النحو ولكن تخرك في العطف
على اسمه بالرفع ولذلك عاده ولم يكتف بالعطف ليعلم انه قصد التعبير ولا يتوهم انه
بيان حكم من غير التعليل اي لاجل ان الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها دخلت اللام
التي كان تدخل الجملة قبل دخول ان على اول جزأيها من المبتدأ او الخبر ومعمول الخبر لا غير
لان لها صدر الكلام كان مع المكسورة دونها اي دون المفتوحة على الخبر لانه اجتماع
ان واللام اللتين كلاهما للتأكيد والتحقيق سواء او على الاسم اذا فصل بينه اي بين
الاسم وبينها اي بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان
واللام وهو وان كان صحيحا لكنه لا يساعده قوله او على ما بينهما هذا على ما شرحه الشارحون
ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل بينه وبينها فقوله اذا فصل بعد
للدخول على احد الامرين لا المجرد الدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير بينه وبينها قوله
الى الامر المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لا يجوز ان لفي الدار زيدا او على ما بينهما
لكن لا مطلقا بل بشرط ان يكون ما بينهما معمولا للخبر فلا يجوز في قوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان ان الثمانين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم
والخبر فاطلاق المصنف موجب الاغلاق واهماله موجب الاخلال وليس كل خبر مما يجوز
دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا او ماضيا مع قد او غير منصرف ولا يكون
منفيا ولا يدخل على خبر في اوله اداة شرط ولا على جزاء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفعل
نحو ان هذا لهو القصص الحق اما لجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته او
لكونه في صورة مبتدأ للخبر وقد تدخل على جزء الخبر لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه
المصنف نحو ان زيدا وجهه لحسن وقد تدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتأكيد نحو اني
لبحمد الله لصالح وقد يدخل على ان بعد قلب همزتها هاء نحو الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك
من برق على كريم وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة
الواقعة مع جملتها اسما لاخرى من تلك المشبهة نحو ان عندي او ليت عندي انك قائم

لكن فيهو ذلك ويقع ان المكسورة مع جملتها خبرا لنسبة نحو ان زيدا ان اباه قائم الى غير ذلك وفي
لكن ضعيف اي الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وهو مذهب الكوفيين ووجه ضعفه انه لكونه
خلاف القياس في ان لا يقاس عليه لكن ما يتمسك به في لكن العلة شاذ ومع انه يحتمل التاويل وهو
من حبها العميد الى كسب على ماء الصحاح والتاويل ان لكنني مغير لكن انني او في التسهيل او اللام
زائدة وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها فيلزمها اللام المبادر هي اللام المذكورة
وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن مسعدة والاخفش علي ابن سليمان وغيرهم خلافا لابي
علي الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين وعامتهم انها لام اخرى اجتلبت للفرق ولزوم اللام
مطلقا ذكره المصنف وهو خلاف ما صرح به سيبويه وسائر النحاة حيث خصوا لزوم اللام
بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون
الالتباس معه لكون الاسم خفي الاعراب فيلزم حينئذ لكن اللزوم مشروط بان لا يكون بعد
ان نفي فان كان يمتنع اللام فيقال ان زيدا لن يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا تدخل الا على
الخبر وان كان قبله تدخل على الاسم وما بينهما ايضا ويجوز الغاؤها وهو الغالب وجعل التصريح
بالالغاء اشارة الى رجحانه ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ احترز به عن فعل لا يدخل
على المبتدأ فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على غيره
الافعال فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضي ان قول المصنف ليس بوجه والاولى ان يقول واذا
دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ الابتداء خلافا للكوفيين في التعميم الخلاف في الشيء
معناه ارتكاب نقيضه وهو لا يصح هنا اذ الكوفيين عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا
للكوفيين في التخصيص ولا يبعد ان يجعل في للتعليل اي خلافا لهم لتعميم الفعل ويرد عليه ان
الكوفيين لم يعترفوا بدخول ان المخففة على الافعال مع اللام اذ الكسائي جعل ان في الافعال
نافية واللام بمعنى الا فان كان زيد لقائما عنده بمعنى ما كان زيد الا قائما وغيره من الكوفيين
جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صح انهم عمموا دخول ان المخففة على
الافعال بدليل بابه ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك
وان يشينك لهيه ومن العجب انه خفي هذا النظر على الرضي مع ايراده هذا التفصيل وتخفف المفتوحة

فتعمل

فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا لان ضمير الشان لا يكون مفسره الا جملة اسمية
لكنه اذا دخله شيء من النواسخ يدخل على الفعلية وشذ اعمالها في غير السعة في غير مضمر لكن في
الشعر يعمل في المظهر مطلقا نحو فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويؤتى بها
مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد انه ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب واما مع الاسمية فلا يلزم شيء نحو واخر دعواهم ان
الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان
زيدا قائم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كانك امشي ولو كان الخبر صفة ... محذوف
القبيل كانك تمشي اي رجل تمشي وذلك قوي ورد فعه بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه
كانه المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه لا الى الموصوف ضعيف والمصنف اكتفى بالتشبيه مبالغة
لغير الزجاج وربما بالاصل وصفه وجعل استعماله في الشك على السعة وقيل قد يجي للتحقيق نحو
كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة ولم تزل وكانك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا
حال كونك لم تكن وكونك في الدنيا محقق قلت المعنى كانك في الدنيا في حال العدم مبالغة لكونها
في معرض العدم وكونك في الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيره وتخفف
فتلغى على الافصح ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا الا انها تعمل في ضمير شان مقدر كالمفتوحة
وهو الظاهر اذ لا داعي في اعتبار ضمير شان مقدر في انكار ضمير شان مقدر له كما كان
في المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهة بالفعل اقوى فلو لم يقدر لها اسم
ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعده اذا كان
فعلا يقوي جعله في العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك ولكن للاستدراك في القاموس
استدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به فلكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك
ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته ما بعد لكن وشارحه قال
هو الطلب لدرك السامع دفع ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك
من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته قال الرضي الاستدراك دفع توهم
يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا

قلت جاءني القوم حتى زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك مع ما بينهما من الانعدام وبعث ذلك الوهم بقولك عمرو
لم يجئ متوسط بين كلامين متغايرين معنى في الرضي اي نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقي
بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير مناسب للاتصال قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض
الكلام الذي بعده فان قوله ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس وتخفف
فتلغى خلافا ليونس والاخفش لم يبلغنا الى خلافهما الضعف قال الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز
معها اي لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضي هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث
المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان مجيء الجملة المعترضة لدفع التوهم وفي اخر الكلام اظهر لكن
المرجح في كتب المعاني ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم ولا يكون في الاخر وليت للتمني قال
الرضي التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن المرتقب
وغير المرتقب وفي المحال واجاز الفراء ليت زيدا قائما اقول اجازه هذا التركيب لا يخص الفراء بل
يجوزه النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فيقول الفراء لا حذف في الكلام وليت ناصبها لنا وله
سمعت ولهذا اجوز ليت ان زيدا قائم وقال الكسائي التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون
تقديره ليت زيدا لنا قائما ولعل للترجي قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال
لعل الشمس تغرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار
عدم الوثوق في الترجي يستحيل على الله تعالى فيحتاج استعماله في القران الى التاويل فقال قطرب
وابو علي معناه التعليل قال الرضي ولا يصح في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وفيه انه
يصح حمله على الترجي في النظر وقال بعضهم هو لتحقيق مضمون الجملة واورد عليه لعله يتذكر او يخشى
فان فرعون لم يتذكر وفيه ان الممنوع احد الامرين يحتمل انه خشي والحق ما ذكره سيبويه هو
لرجاء المخاطبين او اشفاقهم كما والواقعة للشك فانه للتشكيك فهناك للايقاع في الرجاء
وللاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن معناه بتمامه وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل
زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم وذكر لها الرضي احد عشر لغة اشهرها لعل وجاء لعن بمهملة ومعجمة
وجاء عن على الوجهين ولان وان بقلب العين همزة ولعا بالمد ولعلت كربت وعلى مكسورة

اللام

اللام ومفتوحتها وفي التسهيل ذكر عن ولعل بالكسر ايضا وشذ الجر بها اي بعد على الوجهين
وهي لغة عقيل وعلى هذا لا يصح تعريف حرف الجر بما مر ولان لعل لم يقتض الفعل او معناه الا ما يليه و
رفع خبره والظاهر انه في هذه اللغة ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذه ولهذا اشتغل
المصنف بتاويل بيت لعل وهو قوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب بانه على سبيل الحكاية او اسم الرجل ابي المغوار بالياء فلا تغير لئلا يثبت الجر المشكل على
سبيل الشذوذ وايضا لكنه لا يصح شيء من تاويله فيما رواه ابو عبيدة لعل الله فضلكم علينا
جهارا من زهيرا او اسيد بحر الله اعلم انه لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف في السعة الا اذا كانت
ضمير الشان ايضا ومن جوز شرطا اي تلي هذه الاحرف فعل فلا يجوز قام زيد ويجوز ان
في الدار يجلس اخوك والتزم حذف الخبر في ليت شعري انا تجيء ام لا والاستفهام في المعنى
مفعول شعري قال الرضي ويجب تاخير الاسم في مثل ان لنا محلا وان مرتحلا كما يجب تاخير
المبتداء في مثل في الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر ان من خواص ان صحة
جعل المسند اليه نكرة فلا وجه لوجوب تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم الحروف العاطفة
الواو والفاء وثم ولك فتح الثاء وسكونها ويختصان بعطف الجمل وحتى واو واما وام
ولا وبل وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل من ما قبله ولا بدل في الكلام
الفصيح الا مع بل ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة واما المجردة
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس فان وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري
ليست بها في مذهب الجزولي وزاد بعضهم اي المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها وليس عند الكوفيين والا عند الاخفش والفراء يكونان عاطفتين فالاربعة الاول
للجمع اي يستعمل له اما الاستعمال الوضعي واما الاستعمال الوضعي لما لا يخلو عنه فالاول
هو الواو والثاني في الثلاثة الباقية فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب فيها نفى جنس الترتيب
يتناول نفي المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة
او الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار شيء منهما قال صاحب القاموس هي لمطلق الجمع
فعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا

مطلب الحروف العاطفة

نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك وقد يكون بين المتعاطفين
تقارب وقد يكون تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان والراجح المعية
والترتيب كثير وعكسه قليل وقد تخرج عن افادة الجمع الى معنى او وذلك في التقسيم والاباحة
والتمييز هذا كلامه ووافقه التسهيل في بيان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضي اعلم ان
الواو مرة تجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين
في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضمون الجملتين نحو
قام زيد وقعد عمرو وهذا الفرق بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لان كليهما من عطف
الجملة على الجملة ومعنى العطف ليس الا جمع مضمون الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين في الجملتين
يستلزم جمع الفعلين في اسم وهو خارج عن معنى الواو وما فيه اي فيه نظر انه قال قد
يجمع بين اكثر من فعلين في اسم وبين اكثر من مضمون جملتين وذلك النظر ان الواو لا تجمع
الا بين المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان ابدا فان قلت ما فائدة عطف الجملة
على الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت ما لا يستفاد بالدلالة العقلية
ربما لا يلتفت الذهن اليه ومناط الفوائد على جعل الشيء ملتفتا اليه للمخاطب كما لا يخفى
فاحفظه ولا يسمع ما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة الثانية
اضرابا عن الاول بعطف دفعا لهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي ففائدة
الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو كما لا يجيء فكانه زائد للتنصيص
وان لم يعده النحاة في الزوائد **والفاء للترتيب** بلا مهلة فالقيد ما فات المصنف وما ذكر
من انه اكتفى باستفادته من قوله وثم مثلها بمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة التفاوت
بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص فلا ينافي بين قول فالاربعة الاول للجمع
وبين الجعل للترتيب ولا حاجة الى تغيير قوله للترتيب بالجمع مع الترتيب فان قلت
لو كان المعتبر في الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء الفاء في قوله تعالى جعلناه في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في المهلة بين خلق النطفة
علقة بعد جعله في قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد

استعمل

استعمل الفاء موضع ثم قلت حقق الرضي ان عدم المهلة المعتبرة يكتفى فيه بعدم المهلة بين
ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعتبرة في ثم يكتفى فيها بان يكون بين
تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يترك الفاء وثم في موضع
لكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال لم يتنبه المصنف لهذه الدقيقة وجعل
الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد يجيء الفاء لكون المعطوف
جملة مستحقة لان تكون عقيب المعطوف عليه في الذكر نحو فادخلوا ابواب جهنم فبئس مثوى
المتكبرين ولهذا تدخل على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد
يكون في عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هذا فذاك وما بين قرن فقدم وقد يحذف بين
ويقام المضاف اليه مقامه ويقال هو احسن الناس ما قرنا فقدما وقد يحذف ما يرد انه
يشام فقط فيقال قرنا فقدما فاحفظه فانه تركيب بديع والغالب في عطف الجمل والصفات
قصد السببية **وثم مثلها** اي مثل الفاء في الترتيب لكن **بمهلة** اي بشرط المهلة ولا يخفى ان
الاحسن وثم للترتيب بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقي وقد
يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف
الجمل خاصة كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يجيء
لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى
من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم
قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ترتيب درجات الممدوح وسيادته اخص
من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص به من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين
الثلاثة دخول همزة الاستفهام عليها فيقول او ضرب زيد وافضرب واثم ضرب فيقول
الرضي انه معطوف على متقدم على الهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ما عطف عليه
ويرده الرضي بانه لو كان المعطوف عليه مقدرا لصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد
ومنها ان الثلاثة تزاد في الكلام عند الاخفش وانكرها البصريون وقدروا الكل ما يوهم
الزيادة معطوفا عليه حربا على ان الزيادة لا تعارا لها ما لم يلجأ اليها **وحتى مثلها** اي

مثل ثم قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها
وبين ثم ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء نحو
جاء القوم حتى عبيدهم ولا يكفي بالاتصال بالجزء كما في الجار فلا يقال فيها كما يقال في الجارة
نمت البارحة حتى الصباح ليفيد قوة او ضعفا اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء
في حكم الكل يدل على دعوى ان للجزء غير داخل فيه وذلك اما لكماله او نقصانه والتحقيق ان الترتيب
والمهلة المعتبرين في حتى بحسب هذه القوة والنقصان لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب في ذهني
وتراخ في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج وام واما واو ام لاحد الامرين اي لافادة احدى
النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع اذ المراد بثبوت الحكم لاحد الامرين
من المعطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله لاحد
الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه مبهما احترز به عن احد الامرين
معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رأيت زيدا او
عمروا وقولك ما رأيت زيدا او عمروا لان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية
الاخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد بردد النفي بين زيد وعمرو
فلا فرق ولا عموم واذا اريد نفي المردد بينهما حتى يكون نفي رؤية واحد منهما فان اريد
الوحدة المقيدة اي المقابلة للتعدد فالمعنى نفي رؤية الواحد لثبوت رؤيتهما ويصح
ان يقال بل كلاهما وان اريد الوحدة المطلقة المجتمعة مع التعدد فهو يفيد العموم
مع ان او لاحد الامرين مبهما لان نفي الواحد بهذا المعنى ينفي التعدد ايضا ومع ذلك ثبت
او لاحد الامرين مبهما والفرق اثر المعنى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي والاثبات
بحسب اصل الوضع فيما اذا كان الترديد بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت
اذ معنى ما ضربت زيدا او عمروا او خالدا عدم واحد مبهم وضرب الاخرين وهذا
كلام حق وبوهم العباب منه ان افادة المعنى العموم ايضا مختص بما اذا كان الترديد
بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت اليه عاقل وجعل الحكم لاحد
الامرين مبهما ربما يكون للشك وعدم اليقين عند المتكلم وربما يكون مع تعينه عنده

في الابهام

في الابهام لمصلحة وربما يكون للتقسيم كقولك الممكن اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلاهما
وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح بان يجعل قصده الى جعل كل فرد على ابهامه
مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك
نعلم ان الممكن جامع للقسمين غير خارج عنهما وكذلك او في الاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما فان المقصود اباحة الجلوس مع
احدهما مبهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحتهما لان زيادة الفضل اقوى في
اقتضاء الاباحة لان اباحتهما مفهوم او وفي التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا لكونهما لاحد
الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجهه ان التخيير فيما لا فضيلة لشيء منهما وجوز
واحد من الامرين لا فضيلة لهما لا يقتضي تجويز كليهما ولما كثر استعمال ان في الاباحة
السي لانا في الجمع جائز استعماله بمعنى الواو وكان سهل ان لا يرجحوا انما او يرجحوا
بها واعرب السوح ونحوسها ان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقالوا قد جاء
او بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤول الى احد المعنيين
فان قولك لالزمنك او تعطيني حقي معناه ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد
منه ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء
ويجيء بمعنى بل ويختص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استيناف وعلامته
ابتداء كلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين الاستيناف فمن الاول
قولك اخرج اليوم او اقم فانه يحتمل ان يكون شاكا كما في اول الامر فيقصد الترديد
ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم بدا فيبتدي الاخبار بعزيمة الاقامة ومن الثاني
كل عالم يسبقه شيء يصح العطف عليه كما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
وصورتها او انت في العين املح فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس
وجعل منه قوله تعالى فارسلناه الى مائة الف او يزيدون ولما بين العدد المشترك
بين الثلاثة اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق في الاربعة الا انه ابتدأ
هنا بالاخر على عكس ما تقدم تعسا فقال فام المتصلة وسميت متصلة لانها بذكر

بحث ام المتصلة

المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال اكثر فنحو اولئك خير ام جنة الخلد اكثر
من نحو اقريب ام بعيد ما توعدون على ما في التسهيل بل لان المعطوف والمعطوف
عليه في حكم المعبر عنه بلفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو كقولك انهما عندك لازمة
لهمزة الاستفهام اي تابعة لها لا يوجد بدونها لفظا وانما قيدناه لان تقدير الهمزة
مختص بالشعر ومع ذلك فقليل كان الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع جاء
وقع في عبارة السكاكي ايضا حيث قال الكناية هو ذكر اللازم وارادة الملزوم
فلا يرد ان الهمزة توجد بدون ام فلا يكون ام لازمة لها لامتناع وجود الملزوم
بدون اللازم يليها احد الامرين المستويين في الاعراب او الاسناد او التحقق نحو قام
زيد ام قعد وازيد قائم او عمرو وازيد قام ام عمرو قاعد على مذهب المصنف والاندلسي
واما عند غيرهم فام المتصلة لا يكون من جملتين غير مشتركتين في عمده وقالوا المراد
المستويين في علم المتكلم وهو لا يصح ام المتصلة للتسوية نحو سواء قمت ام قعدت
ونحو لا ابالي اقمت ام قعدت وفي حكم لا ابالي جميع متصرفاته فان ام بعدها للتسوية
فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا في العلم وتقدير هذا التركيب مع سواء سواء قيامك
وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ وام بمعنى الواو وهذا ما عليه جمهور النحاة
وعند الرضي ان سواء خبر محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك ابدا ام
قعدت مستقاد بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حروف الشرط والاستفهام
يدخل على مجهول وايده بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط وبلزوم
مضي الفعل الواقع بعد الهمزة وام ولان الماضي المستقبل الى معنى المستقبل ادل على
اعتبار ان الشرطية في معنى الكلام والماضي هنا بمعنى المستقبل ابدا وبان توجههم لا نحو
ولا ابالي بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير نظر لانهم كانهم جعلوا الفعلين مفعولين لقولك
لا ابالي اي لا ابالي قيامك وقعودك والاخر الهمزة اما للاستفهام او للتسوية بعد ثبوت
احدهما فيما اريد الاستفهام لطلب التعيين واما فيما اريد به التسوية فلم علم فيه بالثبوت
بخلافه فانه لا يلزم فيه شيء من ذلك وليس في الاستفهام منهما ثبوت العلم فقولك

ازيد

ازيد عندك او عمرو ومعناه اثبت عندك احدهما لا انهما ثبت عندك ولهذا الايجاب
بالتعيين ويجاب بنعم او لا ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا لانه لم يليها احد المستويين
وانكر الرضي عدم الجواز ومنع اشتراط الصحة بان يليها احد المستويين والاخر الهمزة
وجعل ذلك شرط الاحسنية ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان الاثبات
ليس مطلوب المستفهم والا لكان تحصيل الحاصل ولا النفي والا لكان طالب ما يمتنع
عنده والجواب ايصال المطلوب الى الطالب ولك ان تقابل كلام المستفهم بنفي كليهما
تنبيها على خطائه في اعتقاد ثبوت احد الامرين لكنه تخطيه لا جواب ومن لم يفرق بين
الجواب والتخطيه منع حصر الجواب في التعيين والمنقطعة الدال على انقطاع ما بعدها
عما قبلها واستيناف الكلام بعده كبل والهمزة غالبا اما للاستفهام او للانكار
وقد يكون كبل فقط بان يقصد به بعده الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى
الاخبار كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله ام من هذا الذي هو
جند لكم مثل انها لابل القطيع الذي ظهرت من بعيد لابل ام شاة اي ام هي شاة يعني
بل اهي شاة اضرب بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت واستانفت الاستفهام
قبل هذه حرف استيناف فلا يشكل عطف الانشاء على الاخبار وانما حذف المبتدأ في
المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة بعد ام المنقطعة جائز اذا لم يلتبس بالمتصلة
وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة جزءا كان ما قبلها او استفهاما بهل او باسم من اسماء
الاستفهام قال الرضي لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام بكونها بعد ام داخلا فيه
ويكون الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من عندك ام من عندك
عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك ام عندك حمار
واين زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يغير الاستيناف في ما رده ايضا فان السؤال
عن عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطلبه السائل بان يقال زيد لاحتمال ان يكون عنده زيد
وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو ليعلم ان مطلوبه معرفة حال عمرو واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او وذلك مبني على فرق معنوي بينهما وهو

مطلب وام المنقطعة

ان وضع اما للتردد والذي من اول التكلم الى تمامه فالتزم في اول الكلام اما تنبيها على
ان الشك من اول الامر واو اعم فربما كنت جازما في اول التكلم فاصدا الاخبار فيحدث
الشك في اثنائه فتزيد في الكلام معطوفا بما او فيفيد افادة التردد والاول اخرج الى اما
من اما او كيف لا ولو لم يذكر اما قبل اما لم يعرف تذكر اما ان التردد كان من اول ولا
يعرف من او ولذلك قد يترك اما الاول في الشعر وانما التزم مع الثانية الواو تنبيها على
انها العاطفة وليست كالاولى لو لم يذكر الواو او هم البدل مما سبق والابتدا بكلام آخر
ولا وبل ولكن لاحدهما معينا هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه بما به الفرق فقال ولكن
لازمة للنفي وكان الاولى ان يقول ولا للاثبات لان لا لا يكون بعد نفي ولا نهي ولا يكون
المعطوف بلا اكثر من واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف به على المنادى فيقال
يا زيد لا عمرو وصرح به في التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح والمعنوي صرح به
الرضي وكذلك المراد بالاثبات في الاعم من الاثبات اللفظي والمعنوي بهذا اساره في
الاصل وهذا الذي بعده زيد عالما لا قائما وكان المصنف اختار مذهب الجزولي ان لكن اذا
دخلت خففت من المثقلة والا فهي لا تلزم النفي بل يجب ان يكون بين متغايرين نفيا
واثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة
لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت مخففة لكونها حرف ابتدا فهذا لم يكن معها الواو فاذا
كان معها فهي مخففة اتفاقا والعاطف هي الواو ومذهب يونس انها مخففة مطلقا
والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بانه لا يصح
في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو بالجر وله بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان
الجر للجوار والتقدير ولكن عمرو مررت به واما بل فهي يقع مطلقا بعد الاثبات والنفي
اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات حملا على بل حتى قال الاصح
بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما بل فيقع بعدها المفرد وفي الاثبات
والنفي ففي الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم السكوت قبل بجعله
كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطأ عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق للواقع فتقول جاء زيد

بل

بل عمرو واضرب زيدا بل عمروا فيفيد العدول عن ذكر زيد اما لانه خطأ سبق به اللسان او غير
مطابق او لم يكن ذكره مبهما فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النهي والنفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو وكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت لكن
ما بعد بل اثبات لا نفي ولذا لم يجز ما زيد شيئا بل شيا بالنصب ويجب الرفع عند المبرد
بل في النفي مثله في الاثبات سواء ويرده عدم جواز ما زيد شيا بل شيا وقال الرضي ونحو
المصنف ان ما جاءني زيد بل عمرو كما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو
يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو الذي ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال
في كلام المصنف يجامع كون النفي في حكم السكوت عنه ولا يدل على ان تحقيق النفي مقطوع
به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجي عن عمرو كما هو مذهب المبرد لا لان
النفي لما جعل في حكم السكوت يحتمل التحقق لانه يخص النفي بل في الاثبات ايضا لذلك
فتخصيصه ذلك بالنفي دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضي واذا ذكر لا قبل بل
فهو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاءني زيد لا بل عمرو ولتقرير نفي المعطوف عليه المنفي نحو
ما جاءني زيد لا بل عمرو واذا عطف بل الجملة على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم
وقد يجي للغلط قال الرضي ويجي الاولى بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها للتخصيص
بالاولى لان الغلط يسبق اللسان يجري في الاستفهام ايضا اذا عرفت تفصيل الثلاثة
بما لا مزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلاثة لثبوت الحكم الذي في
المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون الاربعة للجمع انها
لجمع المعطوف مع المعطوف عليه في حكمه نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف
عليه ولكن كذلك لانه ليس الا لدفع توهم نشأ من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف
لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت فيه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل
يفيد ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني زيد لا بل عمرو ونعم لو كان لا
مع بل بمعنى لا اشكل به لكان مؤكدا البل في جعل السابق في حكم المسكوت عنه ويتم قوله
مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع بل انما جاء من مقارنة لا حروف التنبيه

مطلب حروف التنبيه

الاواما جعلهاحرفا التنبيه مذهب بعض والمشهور انهاحرفا استفتاح اى حرفا يفتتح
مبتدأ الكلام بهما ويجعلان علامة الابتداء وفيهما مع ذلك تحقيق بجملة وخلا عليها كان
والصحاح جعل الاحرف تنبيه واماحرف تحقيق وفسر التحقيق بانه على الحقيقة دون المجاز وقال
يقال الاان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم لجعل اعلم للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضى
ان يكون الجملة مفعول اعلم ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد اعلم مكسورة
كما بعد الا وقد يغير ان يقلب الهمزة ها او عينا ويحذف الالف فى الاحوال الثلاث وتدخلان
على الجمل مطلقا اسمية وفعلية انشائية وخبرية لهما صدر الكلام ولا يمتنعان عن الدخول
على ماله صدر الكلام وها وهى حرف تنبيه اتفاقا لازالة الغفلة فى يعقل معنى مدخوله لانها
لا تدخل فى الاكثر الا على ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفهمها يقتضى مزيد سقط وقيل
لا يدخل الا على اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يفصل بينهما وبين اسم الاشارة بالضمير نحو
قوله تعالى ها انتم اولا وبالقسم نحو ها لعمر الله ذا وبغيرهما قليلا وليس لها صدر الكلام
الا اذا فصل بينها وبين ذا وعد ابن مالك موافقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه وقال
اكثر ما يليها نداء او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتنى او تقليل نحو يا رب سار بات ما توسدا
وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى فى هذه المواضع
حروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة فيا اعمها وعند الزمخشرى للبعيد واستعماله
فى القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها فى علم آخر وايا وهيا للبعيد ولذا ايا بعض
همزتين ثانيهما وجه اعتبار التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا اى بالف ممدودة وياسا
واى والهمزة للقريب قدم اى مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اى بالبعيد
وجعل التسهيل للبعيد حروف الايجاب وسماه التسهيل حروف الجواب لانها فى جواب
احد لا محالة والمراد بالايجاب اثبات شئ فهذه الحروف علامات لاثبات شئ سبق
اما كما هو واما بازالة نفيه فمن قال ان اريد بالاثبات ايجاب النفى لم يشمل نعم وان اريد
اثبات ما سبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها تغليبا لم يكن باع فكره رحيبا نعم
بالسكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسر النون

والعين

مطلب حروف النداء

مطلب حروف الايجاب

والعين وبلى كعلى واى كفى واجل كنعم وجير بالكسر كغيس فان ونعم مقررة لما سبقها
اى جعله ثابتا محققا فى ذهن المتكلم والتقرير ما يزاد على اصل الاثبات وذلك فى نعم
بعد الخبر كقولك لمن اخبر بقيام زيد او نفيه نعم ظاهر باعتبار ما قبله وما بعده فانه
يكون بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا وبعد الاستفهام عن الاثبات او النفى
باعتبار ما بعده وكذا فى جواب الامر نحو نعم فى جواب زرنى اى نعم ازورك وفى التمنى
ويكون التقدير نعم لا افعل و فى جواب التحضيض والعرض ويكون التقدير الايجاب لا
النفى فلو قيل فى جواب الست بربكم نعم كان كفرا لانه لتقرير ما سبق كما هو وقيل قد
يستعمل نعم مكان بلى فى جواب الاستفهام عن النفى على سبيل التقرير اى الحمل على الاقرار
فلا كفر فى نعم جوابا لقوله الست بربكم وقد تعارف هذا حتى قال الفقهاء لو قيل فى جواب
اليس لى عليك دينار نعم لزم الدينار قال الرضى لا منافاة بين الحكم بالكفر كما روى
عن ابن عباس والحكم بعدم الكفر لان ابن عباس حكم بالكفر لو كان نعم لتقرير ظاهر ما بعد
بعد الاستفهام ونفى غيره الكفر لو كان لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات
وفيه انه اذا كان نعم لتقرير ما سبقه بعينه يكون كفرا لا محالة ولو ثبت الفرق لم يتمش
قول ابن عباس وبلى مختصة بايجاب بعد النفى ولا يكون الا بعد النفى سواء كان مجردا عن
الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفى مقصودا او يكون المقصود منه الاثبات
كما فى الاستفهام للتقرير وانما صرح بالاختصاص فيه دون نظائره اشارة الى ان ما
ذكره فى نظائره اغلبى كما عرفت فى نعم وستعرف فى البواقى بخلافه فانه لا يكون الا
لايجاب النفى ووقوعه بعد الاثبات شاذ فى الشعر ولا ما فى نعم وبلى بعد استفهام يطلب
التعيين وهو غير خفى فلذا لا يسأل بعد اسماء الاستفهام واى اثبات بعد الاستفهام قال الرضى
هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه يجئ لتصديق المخبر ايضا وجعله ابن مالك كنعم ويلزمها القسم
محذوف الفعل فلا يقال اى احلف بالله ولا يكون الا مع ربى او والله او لعمرى وقد يحذف
واو القسم من الله بعده فيلتقى ساكنان فلا يبالى به او يحذف ياءه او يفتح واجل وجير وان
لتصديق المخبر وفى بعض النسخ للخبر قال الجوهرى نعم احسن من اجل فى الاستفهام

فعدول كلامه على مجيئه للاستفهام وجاء ان للدعاء وقال الجوهري مولهم جير لاتينك
بكسر الراء للقرب **حروف الزيادة** اي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يراد
غيرها لا انها لا يكون الا زائدة والا لم تسم حروف ... الحرف لا بد له من الوضع لمعنى
ويسمى حروف الصلة ايضا لانها يتصل بحرف ماله معنى ابدا وقيل لانه يتوصل به الى فائده
معنوية كما في كيدمن والباء ولا وان للنفي او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن
او سجع الى غير ذلك ولا فائدة في زيادتها بما زيدت في الكلام ولا معنى وضعت له بخلاف
ان والفاظ التوكيد فانها لو حذفت فات المعنى الموضوع هي له وان لم يفت اصل معنى الكلام
أن ولم يثبتوا بل هي ان الشرطية او النافية او المخففة عن الثقيلة والاحتمال قائم **وإن**
يحتمل ان يكون هي المخففة وان يكون الناصبة وان يكون المفسرة وبيان التسهيل يشعر
بانها الناصبة حيث قال في بحث ان الناصبة وقد يراد ان بعد لما **وما ولا** يحتمل ان يكون
النافية والمصدرية ولكون الحرف اولى بالزيادة يبعد جعلها اسمية **ومن والباء واللام** الجارة
واللام المفتوحة الفارقة بين ان المخففة والنافية وقد يقدم كلاهما كل في بحثه بتخصيص
الشارحين بالجارة مبني على الغفلة **فان يزاد مع ما النافية** والاوضح بعد ما النافية ويبطل
عملها كما تقدم فان قلت لم يعدوا ما الكافة زائدة لان لها تأثيرا قويا حيث يمنع العامل
عن العمل ويهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم يعد حيث واذ مما بين ما يزاد معه ما
وان كف ما عن العمل فينبغي ان لا يجعل زائدا مع ما قلت ليس يبطل العمل ان بل الفصل
بين ما ومعموله او ايهام بطلان النفي لان دخول النفي على النفي اثبات وهي في تلك
الصورة **وقلت مع ما المصدرية** والاولى مع الموصولة ليشمل الحرفية والاسمية نحو
اجلس ما ان جلس القاضي ونحو ولقد مكناهم فيما ان مكناكم وكذا تزاد بعد الا حرف
التنبيه نحو الا ان قام زيد **ولما** نحو لما ان جلست جلست **وان مع لما** كثير في الصحاح
ان ان قد يكون صلة نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة لقوله تعالى وما لهم ان لا
يعذبهم الله اي لا يعذبهم هذا مجمل الواقع بعد لما مقابلا للزائدة ووجهه خفي يظهر من
بيانه موضع آخر لزيادة ان لم يذكروه فاحفظه **وبين لو والقسم** الاولى بين القسم ولو ليشعر

مطلب حروف الزيادة

بان

بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا وكانه اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه ان موطئه
للقسم مع لو كاللام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت لقمت وقد تزاد مع الا انكار
نحو اما رأيته **وقلت** زيادة ان **مع الكاف** نحو عمرو كان عمرو **وما مع اذا ومتى واي واين وان**
شرطا اي ذوات شرط والاولى شرطيات ليصونوا عن التسامح ويصيره بمعنى كونه
متعلقا بالجملة وليس في ما متى مفيدة للعموم حتى لا يكون زائدة لان العموم فيه فرع العموم
في متى حتى انكره في متى انكره فيه ومن اثبته له اثبته فيه وقلت بعد ان **وبعض حروف الجر**
نحو فبما رحمة من الله وعما قريب ومما خطاياهم وزيد صديقي كما ان عمرو اخي وزيادة ما بعد
الكاف مع ان المفتوحة لازمة لئلا يلتبس بكان ومنهم من انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها
نكرة والمجرور بعدها بدلا كما انكر لذلك لاحتمال زيادتها مع المضاف **وقلت مع المضاف** نحو
لا سيما زيد ومن غير ما جرم ومثل ما انكم تنطقون وفي الكشاف في تفسير سورة يوسف في
بيان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف من وجوه هذا النظم كون ما زائدة اي من
قبل فرطتم **ولا مع الواو بعد النفي** الصريح نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او غير الصريح نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ولا بد من استثناء ما بعد الا عن ما بعد النفي فانه لا يجوز جاءني القوم
الا زيدا ولا عمرا مع ان زيدا بعد نفي غير صريح ومن استثناء واو المعية التي لم يكن معية
يتوهم المعية لانه لا يجوز ما جاءني زيد ولا عمرو والمراد ما جاءني زيد مع عمرو واما اذا كان للمعية
المعية معه نحو ما يستوي زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل **وبعد ان**
المصدرية اي ويزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما زاد
بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية ولا تزاد بعدها **وقلت قبل القسم**
وكذا في بعض النسخ ويرد عليه انه كثر مع بل لا والله لا افعل للايذان من اول الامر
ان جواب القسم منفي وفي بعض النسخ قبل اقسم يوم القيامة ويجب ان يراد اقسم المذكور والا
فلا والله ايضا من قبيل الزيادة قبل اقسم لابرازه في صورة نفي القسم اشارة الى انه لا يحتاج
المقسم عليه الى القسم لظهوره **وشذت مع المضاف** نحو في بئر لا حور سرى وما شعر **ومن**
والباء واللام وقد تقدم ذكرها وبعدها فات المصنف ذكر الكاف **حرفا التفسير اي** وعده

مطلب حرفا التفسير

البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين اى لسا اعراب على ما في التسهيل وبغير
غالبا مالا يفسره ان وان وهي مختصة بما اى مبهم مفعول بما هو في معنى القول ومتضمن
لمعناه نحو وناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ او شيء هو يا ابراهيم قال الرضى وقد يفسر
بها مفعول ظاهر بما في معنى القول كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه والغالب
ان يكون المبهم المفسر بها مقدرا وقد يفسر به مفعول القول الصريح بشرط ان يكون القول مؤولا
لان تقدير القول يجعل القول لكون صريح القول نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فان مفسرة للضمير به وهو في تقدير الا ما امرتني بقول الان نفس قوله اعبدوا
الله لا يحتمل ان يكون مأمورا به وربما يصلح الموضع لان المفسرة والناصبة ويحتمل المدخول
نهيا ونفيا نفي المدخول ثلاثة اوجه نحو اشرت اليه ان لا يفعل بالجزم او النصب او الرفع ففي
الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم
ايضا محتمل ولا يحتمل ان في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين للتفسير لانه انما
يكون له اذا لم يكن ما بعده الا للتفسير ولا يصلح ما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح لان يكون
خبرا عما قبله حروف المصدر ما وان وان مخففة ومشددة وليس مخففها مذكوره بذكران والا
فلا يصح قوله فالاولان للفعلية لان المخففة من المشددة ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية
وان للاسمية مشددة ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت قالوا المراد
بالفعلية الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يؤول الفعل
ويتجه عليه انه لا مصدر لقولنا ان زيدا انسان مع انه يتأول بالمصدر فالاولى ان
يقال من غير المتصرف ما هو للانشاء الذي يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح
التأويل بالمصدر وحمل ما ليس للانشاء عليه وبهذا عرف ان الحرف المصدري لا يدخل
على الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابي علي فانهما جوزا في ان قم وان لا يقم ان
يكون ان مصدرية وغيرهما يجعلها مفسرة ورجح الرضي جواز دخول ما على الاسمية
وخص بها الظرف الزمان وصلتها غالبا ماض مثبت او منفي بلم والمعنى على الاستقبال
في الاغلب ومن حروف المصدر كي اذا دخلت على اللام الجارة ولو للتمني وهو ما يذكر

بعد

بعد فعل مبهم للتمني نحو ودوا لو تدهن اى ادهانك وقد يكتفى به عن ذكر فعل التمني نحو
لو كان لي مال فاحج بالنصب اى اتمنى ان يكون لي مال فاحج حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا كما ان لولا ولوما الامتناعيتين
يلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر نحو قوله تقولون ليلى ارسلت
بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الامتناعيتين
مأول بتقدير ان وتأويل الفعل بالمصدر وقيل بتأويل لولا بلولم فقولنا لولا يكون زيد لكان
كذا اما بتأويل لولا كون زيد لكان كذا او بتأويل لولم يكن زيد لكان كذا ~~الا بتأويل لولا~~
فنقول هلا ضربت زيدا وهلا زيدا ضربته ولا تقل هلا زيدا ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول
هلا يوم الجمعة سرت من غير تقدير الفعل لاتساع في الظرف فيجوز الفصل بين الحرف
وفعله به مع عدم جوازه بغيره والتحضيض هو التحريض بهذه الحروف في المضارع
للتحريض وفي الماضي للتنديم فان كان يمكن تداركه ما فات مثله يستفاد منه التحريض
ايضا والاغلب في استعمالها اللوم على الترك وقد يخلو عن اللوم فهي حينئذ للعرض
ويستعمل في العرض الا بالتخفيف واما كذلك ولو للتمني ايضا نحو لو نزلت فاكلت
حرف التوقع الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب قد وهي لا تنفك في الماضي
والمستقبل عن التحقيق لا نسلم انه يضاف اليه اذا دخل الماضي في بعض المواضع
التقريب من زمان الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون
مع التحقيق التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكروا انه يكون
مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى التحقيق التقليل في الاغلب ويستعمل
للتكثير في مقام المدح كما يستعار رب ويجب تجرد المضارع من الناصب والجازم
وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكانه اكتفى بوضع لزومه
الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقرينة ولا يفصل من فعله الا بالقسم
نحو قد والله ضربتك وقد لعمري اكرمتك ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى
او نعم وقوله في المضارع للتقليل خال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال حرفا الاستفهام

الهمزة هذا اسم محدث للالف المتحرك واسمه الالف واسم الساكن لا او الالف
مشترك بينه وبين الالف الساكن وهل ومغيرتها الى قلب الها همزة ولكونها مغيرتها
قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهلم للا لها صدر
الكلام صدر الكلام هذا دليل على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والا يقال صدر الجملة او
نحو زيدا قام ابوه تقول ازيد قام واقام زيد وكذلك هل معنى هل مثل الهمزة في
الدخول على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة يقع مواقع لا يقع فيها هل واشار اليها
بقوله والهمزة اعم تصرفا اى تصرفها اشمل لانها تتصرف في حمل بالفعل من الاخبار الى
الاستخبار لا يأتي هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تغييره باب التصرف فيها اكثر
من التصرف في هل حيث يستعمل في ما لا يستعمل فيها هل فمنها مثل تقول ازيدا ضربت
اى مدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سوا قدر بعده مثل الفعل الذى
بعد الاسم لو لم يقدر على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم مع وجود فعل ظاهر
وان قدر بينه وبين الاسم فعل فدخل في هذه الصورة ازيد قام لمن قيد قوله وهل كذلك
بان الملائمة فيها اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية معدا عنى ما لا يعنيه واتضرب زيدا وهو
اخوك يعنى يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار اما اللوم اى لا ينبغى ان يكون او
ما كان ينبغى ان يكون واما التكذيب اى لا يكون او لم يكن وازيد عندك ام عمرو
يعنى لا يقع هل للاستفهام المعادل بام المتصلة الا ما شذ ويختص ذلك بالهمزة
واثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان يعنى من خصايص الهمزة دخولها على هذه
الثلاثة وعدم دخولها عليها والمراد بالفا اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من
الرضى وقيد في بحث حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلاثة بكونها للانكار فالاشلة
الثلاثة يصح ان يكون من قبيل اتضرب زيدا وهو اخوك فنبه بالفصل بينها وبينه
على انا ايراد بالعوض احد دون هل متعلق بقوله تقول يجعله في قوة تقول الهمزة
في هذه المواضع دون هل واعلم ان للهمزة خصايص اخر فان المصنف وهى انها
تدخل على النفى تقول الم تضرب قال الرضى الهمزة اذا دخلت على المنفى فهو للانكار ويكون

انكار

انكار النفى اثباتا يؤول الى محض التقرير اى حمل المخاطب على الاقرار وانها لا يجى بعد ام فلا يقال
ازيد عندك ام عندك عمرو ويجوز يجى هل فتقول ام هل عندك عمرو انها يجوز مجى المفرد
بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر فيقال ازيد في جواب
من قال جائنى زيد او زيدا في جواب رأيت زيدا او بزيد في جواب مررت بزيد ولا
يقال هل لا يقال هل هذه الا ما ذكره المصنف من انه لا يقع هل بفعل مقدر في
كلام فيه فعل ولذا لا يقال ازيدا ضربت قلت بل نعارفه فانه يقال ازيد في جواب
من قال زيد قائم ولا يقال هل زيدا اعلم ان لهل ايضا خصايص وهى كونها للتقرير
في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اى الم يثوب ولا يقال اثوب الكفار بل
الم يثوب ومجيئها بمعنى النفى حتى يستثنى بعده الايجاب نحو هل جزاء الاحسان
الا الاحسان ودخول البا على خبر مبتدأ بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى
النفى ودخول الفا والواو وثم عليها فى قول المصنف والهمزة اعم تصرفا فانظر
وحمله على الاعم من وجه تكلف حروف الشرط اى حروف تفيد تعليق امر بامر ان
ولو واما ومغيرها انما يقلب الميم الاولى ما جعل اما من الحروف يرد ما قيل ان اصله
مهما قلب الهاء همزة وجعل مقلوبا فصار اما لها صدر الكلام ولذا لا يتقدم
الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء والشرط قيد والا لما كان في تقدم
الجزاء بطلان صدارة الحروف لصدارتها في محلها وفيه نظر تأمل فان بحسب وضعها
للاستقبال وان دخل على الماضى فيه مثال المسئلة ولو عكسه اى للماضى وان يدخل
على المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وعبارة النحاة ان لو لامتناع
الثانى لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط بل توهم انه لنفى الامرين
وتعليل النفى الثانى بالاول فيكون حرف نفى وتعليل لانهم افادوا كونه للشرط بذكر
الثانى والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعليق
ومعنى قوله هذا ان قال معناه ذلك لانه معنى خلاف العبارة تعليق ثبوت منتف بثبوت
في الماضى فيحصل منه ان الثانى منتف لانتفاء الاول وذلك لان الثانى مسبب

مطلب حروف الشرط

وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك اندفع ما اعترض
به المصنف من ان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب اعم فلا يكون انتفاء الاول لانتفائه
بل انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب
المحقق التفتازاني من ان معنى قولهم ان انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لا انه يستدل
به على انتفاء الاول لو لا يغني لا يسمن من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على
ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتفاء المسبب لجواز
كون المسبب اعم فالم ينقض وعنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول لا يساعده قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قلت اجيب عنه بان هذا استعمال نادر للو حيث
يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني للاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم
وصار متعارفا فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال في العلوم والاغلب
في اللغة الاستعمال الاول ونحن نقول فليكن في الاية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع
الاول ويتم الاستدلال فانه استدلال بتحقق المسبب على تحقق السبب لا يقال كون
انتفاء الفساد لانتفاء الالهة اول المسئلة لانا نقول لا بل يمكن اثباته بان العصر
وسبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكرته في قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه بانه لا يفيد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف
دل من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا استعمال اخر للو ولكن لا يخصها بل يعمها
وان كالاستعمال الثاني قال الرضي وقد يجيء جواب ان ولو قليلا لازم الوجود في جميع
الازمنة في قصد المتكلم وايه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء ويكون نقيضه السبب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك
الجزاء على كل تقدير لانك بحكم انه لازم الشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء
فيكون الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان
بذا كلامه وتلقاه الفحول من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص

نقضو

قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان يدا لجزاء لازم على كل تقدير كما تقول ان كان من يجيء الامام
عندي اعطه الغا فانه يدل على ان الجزاء لازم الا نحا الان وليس فيه قصد الاستمرار
ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلا في الشرط وجزاه قد يكون جملة
اسمية واما لو فيلزم فعلين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان خلافا للزمخشري والفعلية
الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر بلام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع
ما في حيزها صلة نحو جائني الذي لو ضربته شكرني او طال الشرط بذكره كقوله تعالى ولو
ان ما في الارض من شجرة الى قوله ما نفدت فيحذف اللام كثيرا للطول **ومن ثم قيل لو**
انك بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت انك فان لدلالتها على التحقق مغن لثبت المحذوف
وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب فتح ان لانه مبتدأ
ورفعه بان ما يدخل على المبتدا يدخل على ان المكسورة لان اسمه مبتدا في الاصل نحو اذا
انه عبد القفا **وانطلقت بالفعل** اي بابراز الفعل **موضع منطلق** قال اي بصيغة الفعل
فقد جعله لغوا لا فائدة فيه الا ان يقال نبه على ان المراد بقوله انطلقت منطلق بالفعل
لا الماضي وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي هو الماضي
ليكون كالعوض اي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه
وجد عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل كالعوض لما فاته فانه المفسر من صورة الفعل
وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للعوض منه ولا يتعلق به امر اخر وههنا هو مسند
الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد
واما لان صيغة الماضي مستغنى عنه بدلالة لو على المضي واورد عليه نحو ولو انك منطلق
واجاب عنه الرضي بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدري كان وفيه انه ايضا يطلب
الفعل كان فيقع الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم العوض في غير حرف الشرط ولم
يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لا لزمه ورود الاسم في اشعار العرب ومن اجاب بانه صفة
خبر جامد محذوف ليس بشيء لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر
اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة **وان كان الخبر جامدا** اي صح الجامد **لتعذره** اي لتعذر الفعل

وليس المراد بالجواز ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام
مرفوع صفة للقسم اى قسم لم يتقدمه شئ والشارحون ظنوه منصوبا فاستشكل عليهم
نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من ضمن تصحيحه بتضمين التقدم في الدخول
حتى كان حاله واذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل
التقدير اول زمان التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم على الشرط وهذا
البحث لا يختص ان ولو بل يشمل لولا واسما الشرط كما صرح به الرضى ولذا قال على الشرط
ولم يقل عليهما لزم الماضى اى الشرط او القسم والاولى اقرب لفظا نحو ضرب او معنى نحو
لم يضرب وكان الجواب للقسم لفظا لا معنى ضرورة اى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء
الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام المقيد بالشرط
او من البين ان القسم كتأكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن
يراعى شرائط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط فالجواب معنى جزاء للشرط ولهذا استغنى
الشرط عن تقدير الجزاء ويكون الماضى في جواب القسم المفارق بالشرط الذى مع
ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظا ولكليهما معنى فلذا قال
لفظا فقد بعد عن المقصود وظاهر بيان التسهيل ان كون الجواب للقسم دون الشرط
في الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضى بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك
قليل نحو لئن كان ما مثل والله ان اتيتنى او لم تأتنى لاكرمنك وان توسط بتقديم الشرط
ان توسط بتقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك جاز ان يعتبر القسم وان
يلغى فقوله او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى يراد به ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان
يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غير واحد من الشارحين لانه صرح الرضى
بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء وبان يلغى القسم لتوسطه
ويجعل الجواب جواب الشرط فالمثال الثانى ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه
بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له وجعل
المجموع جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعايته بل يراعى

في جوابه

في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونها فترك الفاء ليس علامة الغاء
القسم والمراد بتقديم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به التسهيل والرضى لكن
قال التسهيل يجب حينئذ الغاء القسم وجوز الرضى الامرين على طبق الكتاب واتفق
الرضى والتسهيل في انه لو تقدم لو ولولا وجب الغاء القسم فتقول لولا زيد والله
لكان كذا ولو اتيتنى والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط
واجب لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطها الا على الجملة الفعلية الخبرية ولا تدخل
على الجملة القسمية الانشائية ففى اطلاقه قوله جاز ان يعتبر وان يلغى نظر نحو
انا والله ان تأتنى آتك وان آتيتنى والله لآتينك وقد عرفت ان الشرط في المثال
الثانى معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الالغاء ليعلم لزوم المضى مع الالغاء في صورة
تأخر القسم لزومه معه في صورة تقديمه كان ذلك منه لعله تصحيف وقوله وان آتيتنى
والله لآتينك يحتمل العطف على قوله انا والله ان تأتنى آتك ويحتمل العطف على والله ان تأتنى آتك
والشرط واجب الاعتبار حينئذ ايضا لتقدمه على القسم فان قلت كيف حكم بالغاء الشرط في
قولك والله ان لو اكرمتنى لاكرمتك واللام في قولك لاكرمتك كما تصلح لان يكون لام جواب
القسم تصلح لان يكون لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم ولو كان لام جواب
لو لجاز حذفها لانها ربما يحذف في جوابه وبانه لا يذكر اللام في والله لو جئتنى ما جئتك ولو لم يكن
الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به لا يخفى ان قوله وان تقدم
القسم يعم القسم لفظا وتقديرا وكذا قوله وان توسط فلو اقتصر على ذكر ونحو لئن اخرجوا وان
اطعتموهم لكفاه واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم
لا يكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا صرح به اللباب واما الثانى فلانه مع تقديم الشرط لا بد من
اعتباره فلو كان تقدير الشرط مقدما لوجب الفاء في الجواب مع ان الجواب انكم لمشركون
فما يقال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فاسق في المثال توهم واما للتفصيل فلا بد من
متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد يكتفى بواحد اما الظهور الاخر من ذكر ذلك بواحد لمضادة
بينهما كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فانه ينتقل من سماعه الى

مطلب في اما للتفصيل

في ذلك واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات واما السبق
ما يصلح ان يكون عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع اما لانه لم يقصد من اول الامر التفصيل
وانما قصد ثانيا فجعل المذكور بمنزلة ما قصد به التفصيل واما لانه سبق واحد مع اما فيأتي
شئ يصلح عديلا له بدون اما وكون اما للتفصيل مطلقا قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير
ما جعل متعددا ورجح الرضي ان اما لاستلزام شئ لشئ في الاغلب وقد تجرد عن التفصيل
فقول المصنف اما بيان عما هو الاكثر واختيار لقول البعض ولم يبين المصنف كونها للاستلزام
لانه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على عمومه لجميع الازمنة بعدم تخصيصه بزمان كما فعل
في اخواته ونبه على لزوم الفاء في جوابها بقوله **والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها**
جزء مما في حيزها مطلقا فتنبه ان كنت في زمرة مخاطبيه والمراد بالفاء اعم من الملفوظ
والمقدر ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه
كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي اي فيقال لهم افلم تكن اياتي فنبه بقوله جزء
على انه لا يعوض اكثر من واحد لانه يكتفى بقدر الضرورة في ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما في
حيز الفاء عليه والكناية في حيزها للفاء عليه لا لاما لانه لا عامل حينئذ بينه وبين قوله **وقيل**
هو اي المعوض **معمول المحذوف مطلقا** وعند الرضي والتسهيل قد يقوم شرط في حيز الفاء
مقام المحذوف ومنه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة
نعيم وقالا يصير جواب هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغنى به عن جواب
هذا الشرط قال الرضي والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط في الجزاء فلا يقال
اما ان ضربتني فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان ضربتني لكان الجزم اكثر ونحن
نقول مقتضى القياس ان يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء
كسائر ما يتقدم على الفاء حيث لا يتغير بسببه ما بعد الفاء بتقديمه وما قدم على حرف
الشرط فيمكن ان يستند الى دخول الفاء صورة على الجزاء وكانه الوجه عند من
يجعل التقدير واما المتوفى فان كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه
والمقابلة بين هذا القول وبين القول السابق بان العامل فيه في القول السابق

ما كان

ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل فيه ما هو في
حيز الفاء لانه لا يصح في نحو اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء وهو ليس في حيز الفاء واعترض
الرضي بان كونه معمولا ينتقض بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين وبه فيه ان التقدير اما
المتوفى ويتجه عليه انه يجب حينئذ ان يكون الجزاء ان كان من المقربين فيجب فان كان من
المقربين ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول الذي بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان
او منصوبا فقد غفل وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا مقدما ومع المرفوع مجهولا يجعل
تقديرا اما يوم الجمعة لزيد منطلق اما ذكر يوم الجمعة وتقديرا اما زيد فمنطلق ما يذكر على صيغة
المجهول الغائب ورد بانه يطرد في الكل تقدير الكون فالتقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة
ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه بحث لانه لا بد من رابط في جملة الشرط ولا رابط في
شئ من التقديرات سوى مهما يكن من شئ يوم الجمعة ايضا ولا تفصي عنه الا بجعل المرفوع
بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن المفعول المحذوف لا مفعولا به
كما قيل لكن مع التكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول بكونه معمول
المحذوف بانه لو كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد في اما زيد فمنطلق الا للزوم
النصب في اما يوم الجمعة فزيد منطلق لامكان تقدير ما يقتضي الرفع في كل منهما وامكان
تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذكور بعد اما معتبر بعد الفاء
لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء مرفوعا يلزم رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف
بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا يلزم رفعه بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان
وجه الرفع والنصب مختلف **وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول** يعني انه جزء مما في حيز
الفاء والمراد بجائز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق
والا فمن الثاني نحو اما زيدا فانا رجل ضارب فان زيدا لا يصح ان يكون معمول ضارب
لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فاني منطلق
فان ما في حيز ان لا يتقدم عليه وله غير نظير ولم يلتفت اليه المصنف كما لم يلتفت الى الثاني
لان حاجته تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف اما وهو

مطلب حرف الردع

كيه نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوه و بذلك فليفرحوا وهو
قياس فيما اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا لما بعده وقوله تعالى واذا اغنم لتموهم
ومايعبدون الا الله فأووا وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب عليكم فاقيموا الصلوة
محتمل وللتناسب فيهما احتمال اخر وهو ان يل الظرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى
تقدير اما كما حكى سيبويه زيد حين لقيته فانا اكرمه وقيل هذا في اذ مطرد حرف الردع
اي حرف معناه الزجر والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه للممنوع او ليس فيه فتنعه عن المعاودة
الى مثله وقول الزمخشري كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك كلا اي ليس الامر كذلك
ينبغي ان يأول بان مراده انه عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والا لكان حرف
انكار لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معنا ها انته لا تفعل وكبرا ما تأتي
به كلام متكلم وقد يكون المتكلم به وبكلام هو عن مضمونه واحدا امثاله به للدلالة على انه
منكر ولا يظهر فرق بينه وبين صه حتى يتضح عد ها اسم فعل والاخر حرفا وقد جاء بمعنى حقا
هذا يقتضي ان يكون اسما كما ذكره المتوسط الا ان النحاة اجمعوا على حرفيته وكان الانسب
بهذا تفسيره بمعنى ان وكانهم اختاروا حقا تنبيها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذي
هو تاكيد لغيره وعلى انه لا يخص الجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون حرف استفتاح

مطلب تاء التأنيث الساكنة

وقد يقوم مقام اي قبل نهما القسم يقول كلا والله بمعنى اي والله تاء التأنيث الساكنة
لا وجه للاقتصار ببيان الساكنة في ضبط الحروف بل ببيان الثامن علامات التأنيث
تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه العبارة تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر
الغير الحقيقي بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير والتحقيق ان الالحاق هو المختار اذا
لم يكن فصل بين الفعل والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقي ما يعمه وما في حكمه
من ظاهر الجمع غير المذكر السالم الا انه اجمل اعتمادا على ما سبق من التفصيل في بحث المذكر
والمؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف نبه بقوله علامة التثنية على
ان المراد ما لم يكن ضميرا وهي ما يلحق الفعل الذي ذكرنا على نحو قاما الزيدان وقاموا
الزيدون فان الملحق حينئذ علامة لا ضمير فالشارح قيد المسئلة بما اذا كان الفاعل الفعل

ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا لم يقع
الضعف ولا يخفى ان المتبادر الالحاق بالماضي والمسئلة غير مختصة فالاوضح واما الالحاق
علامة التثنية والجمعين بالفعل فضعيف وفيه بعد ان المسئلة لا تخص الفعل بل تضعف
قائمون الزيدون ايضا فالتحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند ظهور الفاعل ضعيف
فالعبارة الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين بالمسند عند ظهور الفاعل فضعيف

مطلب التنوين

التنوين في الصحاح نونته تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء ظاهره ان التنوين
متعد الى مفعولين وهو في اللغة ايضا اسم لهذه النون الساكنة وليس التنوين بمعنى
ادخال النون مطلقا كما في بعض الشروح نون ساكنة في الرضي يدخل فيه نون نحو
من ولدن ولم يكن ويخرج بقوله يتبع حركة الاخر ومنهم من تبعه وزاد فقال ولا ينقض
التعريف بالنون في يا رجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد بالتبعية
التوقف عليها في الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشيء فان توهم دخول
حروف الكلمة في قوله نون تسوهم دخول ان في الشان ولو في كرب واما في الامارة
في قوله حروف الشرط ان ولو واما فالادخال والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن
عقل فاصل فقول نون ساكنة جنس يشمل نون التأكيد ايضا فقوله تتبع حركة الاخر
اي في الحدوث لا في البقاء ولذا لم يحذف من قاض وفتى مع سقوط حركة وقولنا
تتبعها في الحدوث يخرج نون التأكيد فانه لا تتبع حركة الاخر بل يلحق ساكن الاخر
ويحذف لاجله الساكن كما في اضربن واضربن واضربا ويحرك كما في اضربن فقوله
لا لتأكيد الفعل لمزيد توضيح وبيان فرق معنوي بينه وبين الحقيقة وهذا اظهر ضعف
ما في الشروح انه لا احتياج الحقيقة وهو للتمكين والتنكير والعوض عطفه على التمكين
والتنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس معنى التنوين كالتمكين والتنكير وكذا المقابلة
والترنم الا ان يجعل اللام للعرض ويقدر في التمكين والتنكير مضاف فيكون التقدير
وهو لافادة التمكين والتنكير ويعطف العرض على الافادة والمراد بالتمكين كونه منصرفا
او في حكم المنصرف ليشمل تنوين غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضي

قوله او في حكم المنصرف ليدخل تنوين المنصرف للضرورة ... ايضا للضرورة ... التنوين ...

وتنوين التنكير يختص بالصوت واسم الفعل يقول صه بدل اسكت ودح بالسكوت
لصياح مخصوص بالدجاج وانا لا ادرى منعا من ان يكون تنوين العوض عوضا عن
المضاف اليه كحينئذ اى حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض التنوين ونحو
مررت بكل قائما اى بكل رجل قائما وتنوين المقابلة ما هو فى الجمع بالالف والتاء فانه لما كان
فى الجمع بالواو ورائد على علامة الجمع وهو نون يحذف بالاضافة جعل فى الجمع بالالف
والتاء فى مقابلة النون الذى شانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن وذلك لانه
لا يجعل العلم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يعترف بالتانيث فى جمع المؤنث
ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التانيث فلا يؤثر فى منع الصرف ولا يصح
تقدير تا فيه للتانيث لان وجود هذا التاء يمنع عن تقدير تا اخرى والا لاجتمع
علامتا تانيث فلا يكون عرفات وجود التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا على
من يقول عرفات بلا تنوين لكن يكسر فى النصب والجر وكذا عند من يقول عرفات
بلا تنوين بالفتح قال الرضى والاشهر فى عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم
التنوين فيه عوض من منع الفتحة وتنوين الترنم ما يلحق اخر الابيات والمصاريع اما
عوضا عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروى المتحرك واما
لا عوضا عن شئ وهو ما يلحق الروى الساكن ويخرج به الشعر عن الوزن ويكسر
معه الروى دفعا لالتقاء الساكنين او يفتح تشبيها بالنون الخفيفة اثبت الثانى الاخفش
وانكره الزجاج والسيرافى قال الرضى سمى تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذلك
لان حرف الاطلاق يناسب الترنم فنفى حذفه بايراد التنوين ترك الترنم وصرح
التسهيل ايضا بانه للاشعار بترك الترنم ولا يخفى ان قول المصنف يدل على انه
للترنم فالاولى ما قيل ان هذا التنوين ليسهل ترنيل الصوت فى الخيشوم وهو
من اسباب الترنم وهذا التنوين لا ينافى اللام ويدخل فى الافعال قال الرضى لم يوجد
فى الحرف وان ليس وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده فى الحرف
يستفاد من التسهيل ايضا قيل عد تنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت لعل سائر

الزوائد

الزوائد فتامل ويحذف اى التنوين وظاهر انه اى تنوين والمراد وجوب الحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم وفى بعض النسخ آخر والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب
والاسم فتقول ابو بكر ابن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منقوض بزيد الظريف بن عمرو حيث لا يحذف
تنوين زيد فالصواب والعلم الموصوف بابن غير مفصول بشئ مضافا على علم آخر هذا اذا
لم يتم بشئ مع التنوين حتى لو جعل التنوين جزء الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة
لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف وفلان
وفلانة وضل وطامر وهى وهى فى حكم العلم فيقال ضل بن ضل وطامر بن طامر وزيد بن طامر
وهى بن هى وهى ابن زيد وهى بن بيه وهى بن زيد والمراد الوصف النحوى فلا يحذف من زيد
بن عمرو وجلاوكما يحذف التنوين يحذف الف ابن خطا قتل دون ابيه وقد يترك الحذف
فى ضرورة الشعر كقوله وحارثه من قيس ابن ثعلبه كما يحذف من غير العلم المذكور فيها نحو
وحاتم الطائى وهاب المال وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ونون التاكيد

خفيفة ساكنة حاصل بحذف المتحرك عن المشددة تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين
كالثقيل هى الاصل وثقيلة مفتوحة هى كذلك فى اصل الوضع اجماعا ولا يخفى انها يحتمل
ان يكون حاصل بتضعيف الساكنة لمزيد التاكيد مع غير الالف فانها مع الالف مكسورة
كما سنذكر ويختص بالفعل المستقبل المستعمل فى الامر ولم يرد بالامر ما هو المصطلح
حتى لا يشمل ما دخله لام الامر بل المعنى المصدرى والنهى والاستفهام والتمنى
والعرض والقسم والتحضيض نحو هلا يضربن ولقد جمع الكل عبارة التسهيل يلحقان
جوازا فعل الامر والمضارع الاتى فى اداة طلب وقلت فى النفى الاولى والنفى قليلا
ليكون فى حيز قوله يختص ولا ينتقض به الاختصاص والعلة فى النفى بلا المتصلة بالفعل
المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعلها ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهى على
الاصح ولعل اراد بالنفى ما يشمل بدخول لم قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا
النهى من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ولزمت
فى مثبت القسم اى فى جواب القسم المثبت وشارح قال انه كيف من باب جرد قطيفة

الى علمية ضعيفة والاولى ومثبت القسم لزوما ما عرفت وذلك منتقض بقوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فترضى وبقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون والصواب في مثبت القسم
الخالي من حرف تنفيس وعن جار متقدم عليه متعلق به وكثرت في مثل اما تفعلن اي شرط
زيد فيه اوانه ما من غير لزوم كما يتبادر من اما وهو المطابق للتسهيل حيث قيد ما الزائدة
بالجائزة الحذف لكن في الرضي سواء جاز حذف ما كما في اما تفعلن ومهما تفعلن وانما تفعلن
وايا ما تفعلن واينما تكونن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما ويدخل التقليل المكفوف
بما ايضا نحو قل ما يفعلن وربما يفعلن وقد يلحق الشرط من غير ما نحو قوله من تشتعن منهم
فليس بآت وقد يلحق جواب الشرط من غير ضرورة نحو قوله متى ما بالك الخير تنفعا وبتلحق
اسم الفاعل اضطرارا وربما لحقت المضارع الخالي من الشروط وما قبلها اي نون التاكيد
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة فيما لم يحذف للاطراد
ومع المخاطبة مكسور ليدل الكسرة على الياء والاطراد وفيما عدا ذلك المذكور مفتوح
وستمى منه التثنية وجمع المؤنث ومن قال عدم ما قبل الف التثنية والف الفصل ما قبل
النون لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طريقا مبنيا وتقول انت او العرب
في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ ولا يبالي بالتقاء الساكنين كما كنت تحاشيه
عنه في اضربون واضربين لانهما اخف وحذف الالف فيهما متعذر للالتباس في التثنية
واجتماع النونات في جمع المؤنث مجعل النون فيها بمنزلة الجزء لانه لا ينقل الكلمة بجعلها
جزءا بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعدا كلمتين ولا يدخلهما اي
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوزه فيهما كما يجوز
في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بحركة النون بالكسر وعليه يحمل قوله تعالى ولا تتبعانّ
بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل التسهيل والرضي الكوفيين مع يونس فان قلت
يزول التقاء الساكنين في نحو اضربان بكون الخفيفة مع الوقاية واضربان يعلمان بادغام
الخفيفة في نون نعمان قلت منع سيبويه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم
وهما اي النونان في غيرهما بهذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة

فيهما وبالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع على مذهب الجمهور اولا يكون الا في غيرهما مع
الضمير البارز وهو واو الجمع وياء المخاطبة كالمنفصل من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى
فيعامل مع المدة في الاخر اوالاولى فيهما معاملة مدة لاخر كلمة منفصلة ساكنة الاول
فيحذف معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة ويحرك معها كما تحرك مع الكلمة المنفصلة
فان لم يكن اي ان لم يكن البارز في غيرهما وهو ثلاثة اقسام ان يكون البارز فيهما
او يكون مستترا في غيرهما او لا يكون ضمير نحو هل ترين زيدا فكالمتصل وبهذا ظهر وجه
مساغ اضربانّ واضربنانّ دون اضربونّ واضربينّ والشارحون غفلوا عن مقصوده
لجعلوا قوله فان لم يكن اشارة الى يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء
من الكلمة فصار واو اغزون في حكم حرف علة في الوسط فكما لا يسقط في الامر حرف العلة
في غير الاخر لم يسقط في اغزون واذا ثبت فتح لان ما قبل النون مفتوحة في ثبت في
هل ترين على طبق اغزون رعاية للطرد وهذا معنى قوله ومن ثم قيل هل ترينّ واغزونّ
يعني دون اغزنّ بحذف الواو كما في اغز لانه صار وسطا لكون النون كالمتصل وترونّ
كما قيل ترو القوم وترينّ كما قيل ترى القوم واغزونّ لا اغزنّ واغزنّ كما يقال اغزوا
الكفار واغزنّ كما قيل اغزي وبهذا يدفع ما اعترض به الرضي ان كون النون كالمتصل
لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو الجمع ايضا كالمتصل ولا يبقى معه المدة ولو اريد
بالمتصل الف التثنية لا معنى بجعل بقاء المدة في اغزون محمولا على بقائها في احد ولانه
نقل الكلام الى اغزو فكل ما يقال في اغزوا تجري في اغزون وليس الحمل الا تطويل
المسافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزوا قلنا لم يحذف الواو لانه لا موجب لحذفها فاذا
صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا والمخففة يحذف للساكنين ولا ينتقض باضربن
فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد ساكنان اولهما النون بدليل ان
الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ولا تحرك كالتنوين وفي الوقف كما يحذف كالتنوين
فيرد ما حذف لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله اذا سقط بالوقف
فيقال في قاض قاض لا قاضي والمفتوح ما قبلها تقلب الفا هذا مستثنى من الحكم السابق

ومن حسن خاتمة الكتاب ۝ ختمه بالالف كافتتاحه به الهي كما انعمت علينا بشرح
في هذا الكتاب ۝ واتممت نعمتك باتمامه على وجه الصواب ۝ والصنا فيه بما لا يعد ۝
ولا يحصى من فصل الخطاب ۝ ووفقنا لشكر يكون به حفظ للعهد وللمحمود مزيد اجتلاب
واجعله دافعا للعقاب ۝ ومقتضيا لحسن المآب ۝ وموجبا لجزيل الثواب ۝ وهداية
لمن اقتدى به من العلماء والطلاب ۝ واجعله سببا لشفاعتهم دون المخاصمة يوم
الحساب ۝ الهي ليس في الاستقلال به معذرتي الا انه لم يكن تحت معذرتي فلم
اكتب فيه الاما يهتنيه كالفيض المطر السحاب ۝ اللهم اجعله عينا منبتا لمعارف
كلامك في قلوب الاحباب ۝ انبات المطر الازهار والخضرة في ما هو اطيب من
التراب ۝ الهي ارض الجنة قيعان وهذه زراعتي فربها واجب مسألتي ۝ وتقبل ضراعتي ۝
وصل على خير الوسائط ۝ بعدد المركبات والبسائط ۝ صلوات يدعوا الى شفاعتي ۝
وعلى آله وصحبه الذين بعبوديتي ۝ لهم افتخاري وبراعتي ۝ والحمد لله رب العالمين ۝
تم الكتاب ۝ بعون الله الملك الوهاب ۝ على يد عبد الضعيف ۝
احمد بن مصطفى البشكطاشي ۝ الشهير بقبوداه زاده ۝
في ثمان وعشرين من شهر ربيع الاول ۝ في يوم الجمعة ۝
في وقت قبيل العصر ۝ في سنة ست وعشرين ۝
ومائة والف ۝ من هجرة من له العز والشرف ۝
الحمد لله على ملهم الصواب ۝
واليه المرجع والمآب ۝

ب
٢

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]